ب. برنييه و إ. سيمون

أصول الاقتصاد الكلي





ترجمة

د. عبد الأمير إبراهيم شمس الدين

أصول الاقتصاد الكلي

الطبعة الأولى

1409 هـ ـ 1989 م





أصول الاقتصاد الكليّ

تـأليف

ب. برنيه وإ. سيمون

ترجمة

د. عبد الأمير إبراهيم شمس الدين



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

هذا الكتاب ترجمة

initiation à la macroéconomie

Par

B. Bernier *et* Y. Simon

توطئة

عرفت أنظمة وتقنيات ادارة وتنظيم المشروع(انتاج ، محاسبة، رقابة، ماليـة، تنظيم وادارة ، تسويق . . إلخ) منذ بعض العقود ، تـطوراً لم يسبق له مثيـل ولا يزال هـذا التطور يتثبت . ولم يكن الإقتصاد ، والإقتصاد الكلي بوجه خاص ، غائبين عمّا يتصـل بالمشروع من مسائل ولو أنهما برزا بعيدين عنه في مرحلة النمو والانفتاح المعتدل على الخارج .

ان « الازمة » ويجب ان نسميها باسمها ، تدويل المبادلات التجارية كما النقـدية وانجراح الأمم كنتيجة منطقية لها ، عزّزت ان لم تكن وطّدت ، وجوب وملاءمة التحليل الإقتصادي الكلّي .

ان عمـل الإقتصاد الـوطني ، دراسة « قـوانينه » ، «توازناته الكبـرى » ، عـدم توازناته ، علاقاته مع الخارج ، سياساته الإقتصادية الداخلية ، المتّصلة أكثر فأكثر بالتي لشركائه الدوليين . . تفرض نفسها على كل الذين يمارسون او سيمارسون مسؤوليات في الهيئات الخاصة كما في العامة .

هذا الكتاب وعنوانه « أصول الإقتصاد الكلي » لا يدّعي ابداً أنه يغمـر القارىء بتطورات نظريـة (خلافـات بين الكينـزيين ، التقليـديين الحـديثين ، الـراديكاليـين ، الماركسيين؛ مـزايا ومسـاوىء الأساليب الإقتصـادية الكليـة) . لكنه لا يستبعـد أبداً صياغة معينة موضحة بمصطلحـات مقبولـة من الجميع عنـدما تكـون الأكثر قـدرة على

توضيح معطيات مسألة غامضة والسياسات الإقتصادية الملائمة .

بكلمة أخرى ، ان هذا الكتاب موجه إلى الطلاب (في الكلية والمعهد والمدارس الكبرى) وإلى المسؤولين عن المشروعات والمؤسسات الخاصة والعامة . نحن لا نستطيع أن نذكر هنا كل الاشخاص الذين قدموا الينا منذ سنوات ، المساعدة في اخراج هذا الكتاب الذي ظهرت طبعته الأولى مع مقدمة من الاستاذ آلان كوتا (Alain Cotta) الذي نكنُّ له كل تقديرنا . كما نتقدم بشكرنا لمدرسي محاضرات التحليل الإقتصادي في مركز الدراسات التجارية العليا (HEC) وللسيدة ليليان كروهي ڤيراك (Liliane Crouhy - Veyrac) وللاستاذين روبير ڤيرانديه ودومينيك رو (Dominique Roux Robert Ferrandier) على مشاركتهما في مختلف فصول الكتاب .

ونقدم اعتبارنا وامتناننا للآنستين ماري ـ جوزيه ـ باستيه (Marie - José - Pastier) لنقل عدة فصول إلى الواقع وجنڤييڤ كويسّه (Geneviève Cuisset) لمساهمتها في البحث والحصول على المراجع والوثائق .

برنارد برنييه وإيڤ سيمون

مقدمة

تقليدياً يعود الفضل في استعمال عبارة « اقتصاد سياسي » لأول مرة سنة 1615 إلى (انطوان دي مونتكرستيان) (Antoine de Montchrestien) في ذلك العهد ، كان الإقتصاد السياسي يُعنى بـ « ادارة وتدبير مالية الدولة » [1] . وفي وقت لاحق جداً ، ومع تطور المعارف حلّت عبارة العلوم الإقتصادية محل عبارة الاقتصاد السياسي ، وأصبح فرعاها مألوفين للجميع تحت اسمين : الاقتصاد الوحدي والاقتصاد الكلي .

الإقتصاد الوحدي هو الفرع من العلم الإقتصادي الذي يدرس سلوك مختلف الوحدات الإقتصادية : المستهلك ، المشروع ، صاحب رأس المال ، العامل .

يحلّل الاقتصاد الوحدي مثلاً كيف أن المستهلك ، بهدف تحقيق الحد الأقصى من الإشباع الذي يحصل عليه من استهلاك السلع ، يقرر شراء هذه الكمية أو تلك مع السلع آخذاً باعتباره ضغطين رئيسين : الدخل الذي يملكه وسعر المنتجات المشتراة . وهو يدرس كذلك كيف أن المشروع يحدد سعر مبيع انتاجه والكميات المنتجة على ضوء الطلب الذي يُقدَّم إليه والتكاليف التي عليه مواجهتها .

على العكس من ذلك ، يرتكز الإقتصاد الكلّي على تحليل سلوكيات الإقتصاد

---

(1) هذه النقطة التاريخية ذكرها بار (R . Barre) في كتابه : «الاقتصاد السياسي»، المجلد الأول الطبعة العاشرة باريس 1975 .

الوطني ودراسة العلاقات التي يرعاها مع الاقتصاديات الخارجية ، وبدلاً من ان يهتم بالمستهلك والمشروع ، يدرس الاقتصاد الكلي استهلاك مجموعة الأسر وانتاج كل المشروعات . يجري الاقتصاد الكلي استدلاله على مجموعات الوحدات الإقتصادية وعلى كميات مجمعة (في المحاسبة القومية) ويهدف إلى أربعة أمور :

ـ الأول هو ابرز المتغيرات الأكثر أهمية التي تسمح بتفسير سلوك مجموعات الوحدات .

ـ الثاني هو دراسة العلاقات بين المتغيرات الرئيسية بغية تحديد وجود روابط ثابتة ، لا بل قوانين بين هذه المتغيرات .

ما هي مثلاً العلاقات بين الاستهلاك والدخل ؛ بين الاستهلاك ، الدخل والاستثمار ؟ بعبارة أخرى ، يحاول الاقتصاد الكلي أن يستنتج شروط تحقق التوازن بين المجمّعات الإقتصادية .

ـ الهدف الثالث هو تحليل اختلال التوازنات الرئيسة التي يمكن أن تبرز بين المجمّعات : تضخم بطالة ، تدهور المبادلات الخارجية والبحث عن الأسباب .

ـ والهدف الأخير للإقتصاد الكلي هو دراسة الوسائل التي تحقق بعض الغايات المحدّدة في المجتمع : ثبات الاسعار ، التشغيل الكامل ، التوازن الخارجي ، النمو . ان تحليل هذه الوسائل من اختصاص السياسات الإقتصادية .

سنعالج في الثمانية أقسام من هذا الكتاب مجموعة موضوعات التحليل وكذلك الأهداف .

اذا كان الإقتصاد وفقاً لتعريف ل . روبينز L. Robbins « هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان كعلاقة بين الأهداف والوسائل النادرة ذات الاستعمال المتناوب»[1] ينبغي كذلك حتى يكون هذا العلم مطبقاً ، أن نحدد ونقيس السلوكيات ، الأهداف والوسائل . سيركز هذا الكتاب في قسمه الأول على قياس النشاط والوقائع الإقتصادية . القسم الثاني مخصص لمحددات الطلب الكلي . ان انتاج السلع والخدمات امر جوهري لأنه يسمح باشباع الحاجات الإنسانية . لكن سلعة أو خدمة غير مرغوبتين لاتصبحان منتجتين. إلاّ أنّ الطلب مع ذلك لا يكون ذا معنى إلاّ إذا كان المستهلكون يملكون دخلاً يحولون به رغباتهم إلى مشتريات فعلية . الدخل هو مُحدِّد ، عنصر مُفسِّر

---

(1) Lionnel Robbins ، دراسة طبيعة ومدلول العلم الإقتصادي ، طبعات سياسية ، اقتصادية وإجتماعية مكتبة Médicis باريس 1947 .

للاستهلاك . ان دراسة محددات الطلب لمجموعة السلع والخدمات ، تسمح ببيان مستوى الدخل القومي ومستوى النشاط الإقتصادي .

ندرس في القسم الثالث شروط التوازن الإقتصادي الكلّيّ . ان إقتصاداً تتواجد فيه معاً مشروعات منتجة لسلع الاستهلاك وأسر مستهلكة لهذه السلع ، لا يصبح متوازناً اذا لم يكن الإنتاج كله مستهلكاً . ويصبح المنظمون مضطرين في سبيل تحاشي تراكم المخزون من السلع ، أما إلى تخفيض الكميات المنتجة و (أو) تخفيض الأسعار . ان عدم التوازن بين العرض والطلب يسبب بعبارة أخرى ، تقلبات غير مرغوبة في النظام الإقتصادي . ان ما هو حقيقي في مثل بسيط هو كذلك أكثر في الإقتصاديات الاكثر تركيباً من التي نعيش في ظلها . ان استخراج شروط توازن ما هو مهمة شاقة ولكنها ضرورية لتحاشي ظهور توازنات عادة غير محتملة مثل البطالة ، التضخم أو الركود الإقتصادي .

سيكون القسم الرابع مخصصاً للمسائل النقدية وتمويل الإقتصاد الوطني . النقد الذي تعريفه وقياسه أبعد من أن يكونا واضحين ، هو في الوقت ذاته ، أداة لقياس القيم للسلع ووسيلة لتنظيم المبادلات واحتياطي قيمة . لكن من أين يأتي النقد او العملة ؟ من يوجدها وكيف ؟ لماذا تكون العملة المتداولة في اقتصاد كثيرة السيولة في بعض الأوقات وغير كافية في غير وقت ؟ تُعطى الإجابة عن هذه الأسئلة بواسطة تحليل مسار خلق العملة ، المعتبرة عادة غامضة ان لم تكن سحرية . إلى جانب العملة ، يلعب الإدّخار دوراً حاسماً في تمويل النشاط الإقتصادي وتحديد التوازن المالي لبلد ما .

سنركزُ في القسم الخامس على دراسة الاختلالات الداخلية في التوازن. القليل من الدول هي التي عرفت لمدة طويلة وفي وقت واحد ، ثبات الأسعار، التوازن في المالية العامة والحسابات الخارجية ، التشغيل الكامل والنمو الاقتصادي . إن التضخم والبطالة ، واختلالي التوازن الإقتصادي المبينين في هذا القسم تعود لأسباب عديدة مترابطة : عدم توافق العرض والطلب الكلّيين ، العجز في الميزانية ومع الخارج ، خلق العملة المتزايد ، ارتفاع تكاليف الإنتاج . . إلخ .

أما القسم السادس من هذا الكتاب فيهتم بالمسائل النقدية الدولية . يبرز الضغط الخارجي عندما ينفتح الإقتصاد على الخارج ويصبح مرتبطاً به على نطاق تبادل السلع والخدمات أو نطاق حركات رؤوس الأموال . ويترجم نسيانه او اهماله عمداً ، بانقاص او تدنّي قيمة العملة الوطنية والنتائج الاقتصادية الداخلية التي تنجم عن ذلك : التضخم ، الركود والبطالة . تشكل دراسة سوق الصرف ومحدّدات سعر الصرف مرحلة

أساسية في التحليل الإقتصادي الكليّ .

تهدف المسألة المطروقة في القسم السابع إلى البحث وتشغيل ومراقبة الوسائل الموجهة لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع ، وتصحيح اختلالات التوازن التي تعرّض هذه الاهداف للمخاطر . تعود الصعوبة في كل سياسة اقتصادية إلى السعي لتحقيق كثير من الاهداف معاً وفي نفس الوقت : النمو ، التشغيل الكامل ، ثبات الاسعار ، العدالة الاجتماعية . . الخ ، وإلى واقع أن أية وسيلة من وسائل السياسة الإقتصادية لا يمكنها أن تؤمن اشباع هذه الاهداف كلها في نفس الوقت . ان الترابط والتشابك المتزايد في الإقتصاديات القومية لا يتركان للحكومات سوى هامش للعمل ضيق جداً في اختيار السياسات الإقتصادية .

أما القسم الثامن والأخير فيتصدى بشكل موجز لمسائل النمو والتقلبات الإقتصادية . كما ذكر كينز Keynes : « في الأجل الطويل سنكون كلنا أموات » لكن هذا ليس سبباً لأن نترك دراسة النمو والتقلبات الإقتصادية مطموسة . ان معرفة عوامل النمو وتحديد الدور الذي تلعبه الموارد الإنسانية ، رأس المال ، الإنتاجية او التقدم التقني ، تسمح بأن نضبط التطور والمستقبل الإقتصاديّينَ في الدول المصنَّعة أو التي في طريق النمو .

ملاحظة : يتناول الكتاب على مدى فصوله النظام الاقتصادي الفرنسي حيث تتبلور المفاهيم المدروسة ، إلاّ أنه يمكن الانطلاق من هذا النموذج لأخذ فكرة عن أنظمة اقتصادية اخرى .

القسم الأول

قياس النشاط والوقائع الاقتصادية

يملك كل علم رياضي أو اجتماعي، لغته ووسائله في القياس . والإقتصاد الكلّي لا يخرج عن هذه القاعدة . تغمرنا الطبقة الوسطى بعبارات أصبحت مألوفة : الاستهلاك ، الادخار ، الاستثمار ، النفقات العامة ، الميزان التجاري ، فرنكات جارية وثابتة ، حسابات وطنية . . الخ . لكن الإلفة شيء والدقة شيء آخر . الهدف من هذا القسم الأول هو تعريف القارىء على المفاهيم الرئيسة للتحليل الإقتصادي الكليّ وتوضيح أدوات القياس التي بحوزتنا والتي نضبطها في الاحصاء . يُعرِّف الفصل الثاني فئات الوحدات الإقتصادية والعمليات الاقتصادية الرئيسة المنجزة ويبين كذلك الدورة الإقتصادية كما يستخرج مفهوم الكميات المجمعة في المحاسبة الوطنية (agré-gats) ووضع القياس لها. يبين الفصل الثالث الخاص بالمحاسبة الوطنية الفرنسية الإطار المتماسك الذي نملكه لقياس النشاطات والوقائع الإقتصادية . يُستكمل هذا الفصل بما يتضمنه الفصل الرابع ، من دراسة ميزان المدفوعات الذي يُحصي العلاقات الإقتصادية مع الخارج ، والتي أصبحت جوهرية للاقتصاد الفرنسي منذ 1958 . اذا كان كثير من الإقتصاديين ورجال السياسة والمعلقين عالجوا بالبحث الكميات الاقتصادية وقياسها ، فكم من بينهم من اهتموا بعلم السكان ؟ مع ذلك الاّ يدل الحس الصحيح أن أول عناصر الانتاج والإستخدام في اقتصاد ما هو عنصر السكان الفاعل ؟ سيعالج الفصل الرابع هذا النقص الحاصل .

يتضمن القسم الأول الفصول الأربعة التالية :

الفصل الأول : السكان العاملين .

الفصل الثاني : الدائرة الإقتصادية والكميات الإقتصادية الرئيسة في المحاسبة الوطنية .

الفصل الثالث : المبادىء العامة للمحاسبة الوطنية الفرنسية .

الفصل الرابع : العلاقات الإقتصادية مع الخارج .

الفصل الأول

السكان العاملون

النشـاط الإقتصادي هـو فعل السكـان العاملين . بـدونهم لا يمكن القيام بـأي عمـل ، فهـم بالمفهـوم الإقتصادي للعبـارة عنصر الإنتاج المتمم وغـير المنفصل اطـلاقاً لعنصر رأس المال . واستناداً إلى قول بودان (Bodin) في القرن السادس عشر ، يبدو جيداً « أنه لا ثروة كالبشر » .

تأتي دراسة السكان العاملين في الفقرة الثانية من هذا الفصل ، أما الفقرة الأولى فتتضمن العناصر المحددة لركيزة السكان العاملين .

فقرة أولى

محددات السكان العاملين

في أول كانون الثاني لعام 1985 كان عدد السكان المقيمين الفرنسيين 55061000 مقيماً . في الجدول التالي 1.1 تطور السكان الفرنسيين منذ سنة 1974. معدل الزيادة في السكان كمتوسط سنوي هو % 0,48 + تقريباً منذ سنة 1977 . تؤكد هذه الأرقام بطء التزايد السكاني المسجل منذ سنة 1954 وهي تفسر المعطيات في الجدولين 1.2 و 1.3 .

يعـود التزايـد السـكاني أسـاسـاً إلى الـزيـادة الـطبيعيـة في الـولادات لأن هبـوط الاستخدام والإجراءات التنظيمية التي تحد من دخول العمال المأجورين إلى فرنسـا منذ سنة 1975 خفضت رصيد الهجرات المتبادلة .

جدول 1.1 ـ مجموع سكان فرنسا

	1974	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
1 ـ مجموع السكان المقيمين في بداية السنة	52 118	52 902	53 145	53 376	53 606	53 880	54 182	54 480	54 729
2 ـ زيادة الولادات على الوفيات	273	192	212	195	230	246	261	233	204
3 ـ ميزان الهجرات ـ	69	44	19	35	44	56	37	16	14
4 ـ مجموع السكان المقيمين في نهاية السنة	52 460	53 145	53 376	53 606	53 880	54 182	54 480	54 729	54 947

الوحدات : بالآلاف (كمتوسط سنوي) .

المصدر INSEE ، تقرير عن الحسابات الوطنية

جدول 2. 1 ـ تطور اجمال السكان

المعدل الوسطي للنمو السنوي			
1954-1962	1962-1968	1968-1975	1975-1984
+ 1,1	+ 1,2	+ 0,8	+ 0,48

الوحدات : نسب مئوية

المصدر INSEE

عند احصاء 1982 كان عدد الأجانب 3714000 وهذا يشكل نسبة % 6,8 من اجمال السكان [1] .

في عام 1984 سجل 760000 ولادة،هذا الرقم يقابل متوسط عدد 1,81 ولد لكل امرأة . مؤشر الخصوبة هذا هو أدنى من سقف التجدد الطبيعي للسكان الذي هو 2,1 ولد لكل امرأة .

---

(1) قدمت وزارة الداخلية في سنة 1985 الرقم 4500 000 بما يمثل % 8,2 من اجمال السكان .

جدول 3. 1 ـ المسح السكاني منذ 1974

الحركات الطبيعية	1974	1976	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
ـ ولادات	799	720	737	757	800	805	797	749	760
ـ وفيات	551	557	547	542	547	555	543	559	545
ـ الفائض الطبيعي	+ 248	+ 163	+ 190	+ 216	+ 253	+ 251	+ 245	+ 190	+ 215
الفائض عن الهجرة	+ 31	+ 57	+ 19	+ 35	+ 44	+ 56	+ 37	+ 16	+ 14
ـ التزايد الاجمالي	+ 279	+ 221	+ 210	+ 250	+ 297	+ 306	+ 291	+ 206	+ 229
ـ السكان في أول كانون الثاني	52 321	52 789	53 271	53 481	53 731	54 029	54 335	54 626	54 832
ـ السكان في 31 كانون الأول	52 600	53 019	53 481	53 731	54 029	54 335	54 626	54 832	55 061
ـ متوسط عدد السكان (1)	52 460	52 909	53 376	53 606	53 890	54 182	54 480	54 729	54 947

الوحدات : آلاف

المصدر : INSEE المجلة الشهرية للاحصاء

(1) متوسط حسابي للسكان في اول كانون الثاني و 31 كانون الأول .

(2) Institut national de statisques et des rtude économiques (INSEE)

معهد الاحصاء والدراسات الاقتصادية ، وسيتكرر هذا المصدر ولكننا في المرات القادمة نكتفي بالأحرف الفرنسية المكونة للاسم .

من نتائج تطور عدد الولادات في فرنسا منذ سنة 1961 كان التدني الملموس جداً في المعدل الاجمالي للولادة والمعدل الإجمالي لاعادة الانتاج كما هو مبين في الجدول 4 . 1 .

جدول 1.4 ـ تطور الولادة والخصوبة منذ 1961

السنة	عدد الولادات	المعدل الاجمالي للولادة	المعدل الاجمالي لاعادة الانتاج
1961	835 200	18,1	137,5
1963	865 300	18,1	140,4
1965	862 300	17,7	138,5
1966	860 200	17,5	136,2
1967	837 500	16,9	129,8
1968	832 800	16,7	125,8
1969	839 500	16,7	123,2
1970	847 800	16,7	120,6
1971	878 600	17,1	121,4
1972	875 100	16,9	117,1
1973	854 900	16,4	112,3
1974	799 200	15,2	102,7
1975	745 100	14,1	93,9
1976	720 400	13,6	89,1
1977	744 700	13,8	90,6
1978	737 100	13,8	88,6
1979	757 400	14,1	90,3
1980	800 400	14,9	94,7
1981	805 500	14,6	94,7
1982	797 200	14,8	93,1
1983	748 800	13,7	87,2
1984	760 000	13,8	88,1

المرجع : INSEE المجلة الشهرية للاحصاء .

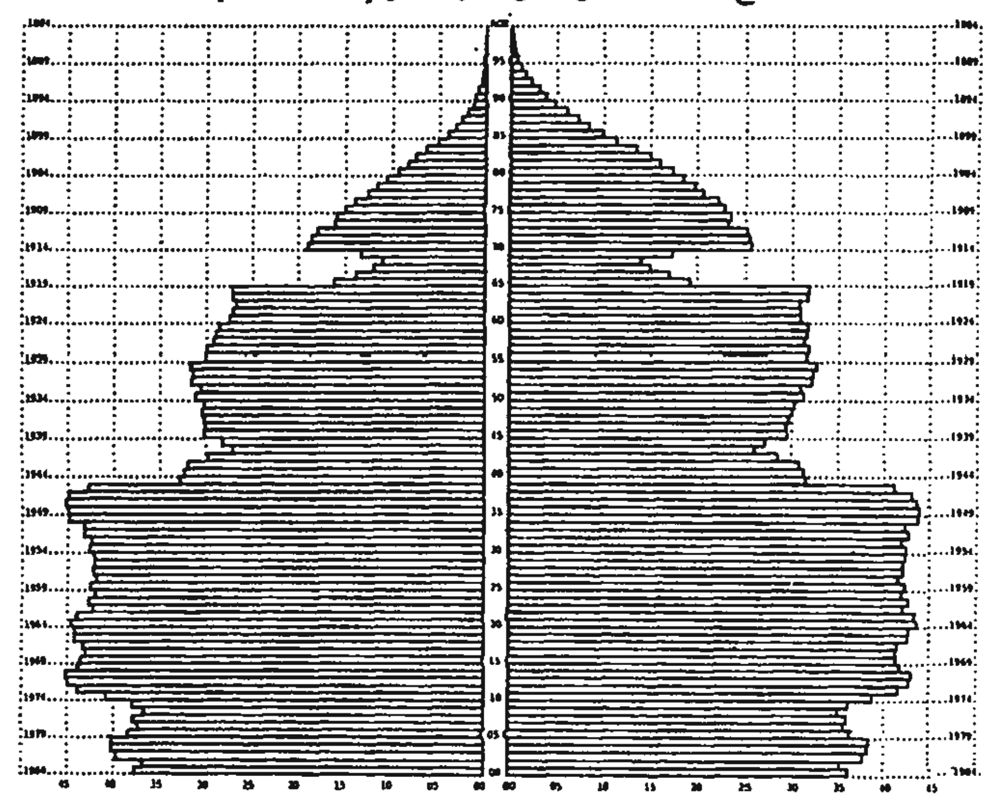
في أول كانون الثاني 1985 كان الذين اعمارهم اقل من 20 سنة يمثلون 1%, 29 من السكان والذين اعمارهم من 20 إلى 64 سنة % 1, 58 والذين اعمارهم 65 سنة وما فوق % 8, 12 . منذ سنة 1985 انخفضت نسبة الاشخاص البالغين 65 سنة وما فوق بسبب الوصول المتتالي للأجيال المولودة بين 1919 - 1915 إلى سن الـ 65 . بالرغم من هذا الانخفاض ارتفع العمر الوسطي للسكان الفرنسيين سنوياً . هذا التقدم في السن ناتج عن تراجع الولادة وزيادة العمر المتوسط ، وبوصول أجيال كثيرة خلال عشرين سنة ، ممن ولدوا بعد الحرب العالمية الكبرى ، إلى سن الـ 60 سيزداد عدد المتقدمين بالسن بالنسبة لمجموع السكان ويزداد متوسط العمر .

النساء اكثر عدداً من الرجال . 953 رجلاً لكل 1000 امرأة . لكن هذه النسبة

تختلف جداً مع السن . قبل 50 سنة الرجال كانوا أكثر عدداً لكن الإتجاه ينعكس بعد هذا السن بسبب كثرة الوفيات بين الرجال. في سنة 1985 كان 70 % من الفرنسيين في سن الـ 80 ومعظمهم من النساء .

انوضعية سكان بلد ما في وقت معين تكون مبينة في هرم الأعمار . هذه الصور الآنية لبنية الاعمار والجنس تظهر بجلاء الاحداث المتصلة بالسكان في الماضي والصّعوبات في المستقبل. يبين المخطط 1 . 1 هرم السكان في فرنسا في اول كانون الثاني 1985 .

مخطط 1. 1 ـ توزيع اجمال السكان على اساس العمر والجنس في اول كانون الثاني 1985 .



(العدد الاجمالي السنوي للاناث بعشرات الملايين) (العدد الاجمالي السنوي للذكور بعشرات الآلاف) المصدر : INSEE المجلة الشهرية للاحصاء كانون الثاني 1985 .

فقرة ثانية :

هياكل السكان العاملين

في سنة 1984 بلغ عدد السكان العاملين المقيمين 830000 23 شخصاً . كما يدل عليه الجدول 5 . 1 زاد عدد السكان العاملين 4 مليون بين 1962و 1984 مع أنه بقي ثابتاً عملياً من 1900 إلى 1962 . ترجع هذه الزيادة في جزء ذي دلالة ، إلى تزايد العمل النسائي . رافق نمو السكان العاملين تخفيض شديد في عدد العمّال المستقلين وزيادة في عدد الذين يتقاضون أجوراً وزيادة في البطالة . بين احصاء 1975 واحصاء 1982 للسكان العاملين نرى أنه زاد عدد هؤلاء 000 1750 وعدد العاطلين عن العمل1228000 .

يشكل توسع القطاعي الثالثي ونمو العمل النسائي عاملين مميزين للمرحلة - 1975 1984 ، ففي عام 1984 كانت النساء تشكلن % 41 من عدد السكان العاملين ، وكنّ 1 , 8 ـ مليون في سوق العمل سنة 1975 ، وتجاوز عددهن 10 مليون في آذار سنة 1985 .

يضم السكان العاملون مجموعتين : العاملين المقيمين الذين يشغلون وظيفة او استخدام والعاملين الذين يفتشون عن استخدام . والفرق بين الشعب العامل ومجموع السكان المقيمين يمثل غير العاملين . ويبين لنا الشكل 6 . 1 تطور هؤلاء واولئك منذ 1974 .

جدول 1.5 تطور السكان العاملين الفرنسيين

السكان العاملون	السنوات
19 590 000	1901
20 540 000	1929
19 490 000	1938
19 605 000	1954
19 800 000	1962
20 405 000	1968
21 426 000	1972
22 135 000	1974
22 441 000	1976
23 091 000	1978
23 266 000	1979
23 387 000	1980
23 532 000	1981
23 754 000	1982
23 690 000	1983
23 830 000	1984

(1) المصدرINSEEتحقيقات سنوية عن الاستخدام ـ المجلة السنوية عن الاحصاء لفرنسا للفترة 1901 - 1972 تقرير عن الحسابات القومية للفترة 1974— 1984 .

جدول 1.6 ـ السكان العاملون وغير العاملين في فرنسا

	1974	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
ـ السكان العاملون المقيمون	22 135	22 912	23 091	23 266	23 387	23 532	23 754	23 690	23 830
● الذين يعملون	21 520	21 790	21 885	21 894	21 917	21 803	21 834	21 729	21 511
● الذين يفتشون عن عمل ـ غير عاملين	615	1 122	1 206	1 372	1 470	1 729	1 920	1 961	2 319
●المدد	30 325	30 233	30 285	30 340	30 493	30 650	30 726	31 039	31 117
● النسبة لمجموع السكان .	57.8	56.9	56.7	56.6	56.6	56.6	56.4	56.7	56.6

الوحدات : آلاف (متوسط سنوي) المصدر : INSEE تقرير عن الحسابات القومية

في السنوات الأخيرة ، بقي تواتر تناقص السكان العاملين المقيمين مستمراً . هذا التطور هو نتيجة لحركتين : ثبات عند المتوسط للعاملين الذين يشغلون عملاً وتصاعداً كبيراً في البطالة .

تسمح تقسيمات كثيرة بالحصول على معرفة دقيقة للسكان العاملين المستخدمين فعلياً في الاقتصاد .

اولاً ـ التقسيم إلى قطاعات حسب كولين كلارك (Colin Clark)

اقترح كولين كلارك (Colin Clark) تقسيم السكان العاملين إلى ثلاثة قطاعات .

ـ قطاع أولي : يضم الاشخاص العاملين في المناجم والزراعة .

ـ قطاع ثانوي : يضم الاشخاص العاملين في الصناعة .

ـ قطاع ثالث او ثالثي : يضم الأشخاص العاملين في الخدمات .

وقد تعدل توزيع السكان العاملين الفرنسيين حسب هذه القطاعات الثلاثة بشكل كبير بين 1959و 1985 كما يدل على ذلك الجدول 7 . 1 .

جدول 7 . 1 السكان الفرنسيون حسب قطاعات العمل

	1959	1966	1975	1985
قطاع أولي	22,2	17,6	11,3	9,4
قطاع ثانوي	38,2	40,8	38,6	33,5
قطاع ثالثي	39,6	41,o	50,1	57,1
	100,0	100,0	100,0	100,0

نسبة مئوية .

المصدر : OCDE و INED السكان والمجتمعات .

نلاحظ :

- التدني الكبير في عدد السكان العاملين المستخدمين في القطاع الأولي .

- ثبات السكان المستخدمين في الصناعة .

- زيادة كبيرة في العاملين في قطاع الخدمات .

ان هذا التوزيع للسكان العاملين هو من مميزات مستوى التقدم الإقتصادي للبلد. من المفيد بالنتيجة بأن نقارن تطور هذه البنية زمنياً لبعض البلدان كما هو مبين في الجدول 8 . 1 .

جدول 8. 1 توزيع السكان العاملين المدنيين المستخدمين حسب قطاعات النشاط .

البلد	النشاطات	1962	1974	1984
فرنسا	الزراعة..................	20,8	12,0	1,6
	الصناعة..................	39,9	39,2	36,0
	الخدمات..................	39,3	49,2	62,4
جمهورية المانية الاتحادية	الزراعة..................	12,8	7,3	1,2
	الصناعة..................	49,0	47,6	45,1
	الخدمات..................	38,2	45,1	53,7
ايطاليا	الزراعة..................	29,4	16,6	6,1
	الصناعة..................	39,4	44,1	41,3
	الخدمات..................	31,2	39,3	52,6
المملكة المتحدة	الزراعة..................	3,9	2,8	1,6
	الصناعة..................	47,8	42,3	33,7
	الخدمات..................	48,3	54,9	64,7

الوحدات : نسب مئوية بالنسبة لمجموع السكان العاملين

المصدر : OCDE و Eurostat منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

ثانياً : التقسيم إلى فروع نشاط .

يدلنا الجدول 9 . 1 على تطور التوزيع إلى فروع كبرى اقتصادية بين 1970 و 1984 للأشخاص الطبيعيين المقيمين وغير المقيمين ، المستخدمين في وحدة انتاج مركزها في الداخل (مقيمة)

جدول 9 . 1 توزيع السكان العاملين حسب الفروع 1984 - 1977 - 1970

	1984			1977			1970		
	المجموع	غير أجراء	أجراء	المجموع	غير أجراء	أجراء	المجموع	غير أجراء	أجراء
الزراعة - تحريج ، صيد	1 676	1 375	301	2 000	1 587	413	2 814	2 232	582
الصناعة	5 183	255	4 928	5 875	273	5 602	5 909	323	5 586
- بناء ، هندسة مدنية وزراعية .	1 576	334	1 242	1 869	297	1 572	2 033	290	1 743
- نقل ، خدمات تجارية .	5 592	854	4 738	4 919	826	4 093	4 082	828	3 254
- التجارة	2 622	540	2 082	2 562	593	1 969	2 273	669	1 604
- تأمينات ومؤسسات مالية .	585	0	585	516	0	516	363	0	363
- خدمات غير تجارية	4 197	0	4 197	3 822	0	3 822	3 431	0	3 431

وحدات : آلاف الاشخاص

المصدر INSEE ، تقرير عن الحسابات القومية

ثالثاً : التقسيم إلى طبقات اجتماعية - مهنية

تعدلت اعداد مختلف الطبقات الاجتماعية - المهنية تعديلاً كبيراً منذ سنة 1968 ، فقد انخفض عدد المزارعين بنسبة الثلث ورجال الصناعة والتجارة % 10 وزاد عدد العمال % 7 والمستخدمين % 25 ، الاطر المتوسطة % 33 والأطر العليا % 50 .

يبين الجدول التالي 1.10 هيكل السكان العاملين حسب الطبقات الاجتماعية - المهنية في آذار 1985 .

جدول 1.10 السكان العاملون المشغولون حسب الطبقات الاجتماعية - المهنية .

النسب المئوية	المقادير	
7,1	1 514 940	- المستثمرون الزراعيون
8,0	1 697 901	- حرفيون ، تجار وأصحاب مشروعات .
9,1	1 939 895	- أطر ومهن فكرية عليا
20,1	4 256 537	- مهن متوسطة (مدرسون ، تقنيون ، رؤساء عمال . . . الخ)
26,0	5 545 233	- مستخدمون
29,8	6 346 409	- عمال
100,0	21 318 915	الاجمال

المصدر : مجموعة INSEE ، تحقيق حول الاستخدام ، آذار 1985 .

رابعاً : التقسيم إلى أجزاء وغير أجراء .

تدلنا بنية (هيكلية) السكان العاملين المقيمين الذين يشتغلون كأجراء أو غير أجراء على ان الاستخدام المأجور زاد زيادة ثابتة فقد ارتفع الاستخدام المأجور من % 76,4 سنة 1968إلى % 84,6 سنة 1984(جدول 1.11) .

جدول 1.11 - السكان العاملون المشتغلون أجراء وغير اجراء .

	1984	1983	1982	1981	1980	1979	1978	1977	1974
اجراء									
- بالآلاف	18 152	18 305	18 343	18 257	18 332	18 274	18 235	18 108	17 765
- بالنسبة المئوية	84,4	84,2	84,0	83,7	83,6	83,5	83,3	83,1	82,6
غير اجراء									
- بالآلاف	3 359	3 424	3 491	3 546	3 585	3 620	3 650	3 682	3 755
- بالنسبة المئوية	15,6	15,8	16,0	16,3	16,4	16,5	16,7	16,9	17,4

المصدر :INSEE. تقرير عن الحسابات القومية .

المراجع

كتب

L. CHEVALIER, *Démographie générale*, Dalloz, Paris, 1951.

L. HENRY, *Démographie. Analyse et modèles*. Librairie Larousse, Paris, 1972.

P. HUGON, *Démographie*, Dalloz, Paris, 1971.

Ph. MOUCHEZ, *Démographie*, 2e éd., PUF, Paris, 1968.

R. PRESSAT, *Démographie sociale*, PUF, Paris, 1971.

R. PRESSAT, *L'analyse démographique. Concepts, Méthodes, Résultats*, PUF, Paris, 1969.

A. SAUVY, *Théorie générale de la population*, 3e éd., PUF, Paris, 1963-1966.

A. SAUVY, E. BROWN, A. LEFEBVRE, *Eléments de démographie*, PUF, Paris, 1976.

A. SAUVY, *La population : sa mesure, ses mouvements, ses lois*, 14e éd., PUF, Paris, 1984.

مقالات

De nombreux articles relatifs aux questions démographiques sont publiés dans les deux publications suivantes :

Économie et statistique.

Collection de l'INSEE, série Démographie et Emploi.

تقارير

COMMISSARIAT GÉNÉRAL DU PLAN, *Rapport du groupe de travail : Prospective de la famile*, Paris, La Documentation française, 1981.

HAUT COMITÉ DE LA POPULATION, *Rapport de synthèse des travaux du Haut Comité de la Population*, Paris, La Documentation française, 1980.

احصاءات

INSEE, *Annuaire statistique de la France*, Paris, publication annuelle.

INSEE, *Bulletin mensuel de statistiques*, Paris, publication mensuelle.

INSEE, *Collection de l'INSEE, série Démographie et Emploi*, Paris, publication irrégulière.

ONU, *Annuaire démographique*, New York, publication annuelle.

الفصل الثاني

الدائرة الاقتصادية وأهم الكميات المجمعة في المحاسبة الوطنية

كل اقتصاد وطني هو مجموعة متشابكة من العلاقات بين الافراد والمؤسسات المنفذة للعمليات الاقتصادية مثل الانتاج ، ، الاستثمار ، الاستهلاك ، الادخار . يقتضي اذن اولاً ان نوضح عدداً من المفاهيم الهامة الأساسية حتى نتمكن من تقدير المبادلات التي تنشأ بين مختلف أقطاب القرار الوطني .

لكن المفهوم الإقتصادي يفقد كثيراً من دلالته اذا لم يكن قابلاً للقياس . ان احصاء العمليات الإقتصادية والمبادلات التي ظهرت في النصف الأول من القرن العشرين اصبحت عامة مع تطور المحاسبات الوطنية والكميات المجمعة لها .

الغاية من هذا الفصل تعويد القارىء على التحليل الاقتصادي الكلّي . انه يقدم بشكل اردناه مبسّطاً جداً ، أهم فاعليات الحياة الإقتصادية ، والمبادلات الجارية بينها .

وهو يقدم ويعرّف الكميات الاقتصادية الرئيسة التي تبدو معروفة للجميع : الانتاج ، الاستهلاك ، الادخار ، الاستثمار،الدخل ، القيمة المضافة .. الخ ، وهو يقدم المعادلات الأساسية الموجودة بين هذه القيم ، هذه المعادلات هي أساس الموضوع في التوازن الإقتصادي .

وأخيراً ان هذا الفصل يبسط ويشرح الطريقة التي فيها تقاس الآن القيم الإقتصادية الرئيسة والتي تسمى الكميات المجمعة .

فقرة اولى : الفاعليات الاقتصادية والأسواق

تضم هذه الفقرة بندين نعرض فيهما الفاعليات او الأنشطة الإقتصادية والأسواق التي فيها تجري هذه الفاعليات عملياتها .

الفاعليات الاقتصادية

في اقتصاد وطني ، تكون الفاعليات او الوحدات الإقتصادية كثيرة العدد ، وجرت العادة في الاقتصاد الكلي ، على تجميعها على الأقل في أربع فئات كبيرة [1] :

اولاً : المشروعات ووظيفتها الرئيسة هي انتاج السلع والخدمات بهدف الربح .

ثانياً : القطاع العائلي (الأسر) تقدم الأُسَر للمشروعات عناصر الانتاج (العمل مثلاً) بواسطة دخل يمكّنها من الاستهلاك .

ثالثاً : الإدارات (عادة يقال لها الدولة في الإقتصاد الكلي) وظيفتها الرئيسة تأمين الخدمات بدون هدف الربح .

رابعاً : الخارج ويضم مجموعة الوحدات المقيمة في الخارج والتي لها علاقات مع الاقتصاد الوطني (خاصة على مستوى الواردات والصادرات) .

الأسواق

تجري الوحدات الإقتصادية فيما بينها المعاملات التجارية في أربعة اسواق :

اولاً ـ سوق السلع والخدمات

في هذا السوق يتم تحديد الانتاج الوطني ، الطلب (على سلع الاستهلاك مثلاً) ومستوى الاسعار .

ثانياً ـ سوق عناصر الانتاج .

وسوق العمل هو الأهم فهو يسمح بتحديد مستوى الأجور ، الإستخدام وخلافه البطالة .

ثالثاً : سوق الرساميل .

وفيه يتحدد مستوى معدلات الفائدة .

---

(1) هناك فئة خامسة ، فئة المؤسسات المالية ، وسيتم ادخالها لاحقاً .

رابعاً ـ سوق الصرف .

يسمح بتبادل العملة الوطنية ومجموع العملات الاجنبية وتحديد معدل الصرف ، أي عدد وحدات العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها بالوحدة النقدية الوطنية .

سندرس بطريقة أردناها مبسّطة ، العلاقات الموجودة بين الوحدات الإقتصادية المنفذة لمعاملات تجارية في الأسواق الرئيسة .

فقرة ثانية : الرسم البياني المبسّط للاقتصاد الوطني : الدائرة الاقتصادية.

ان بيان النشاط الاقتصادي بواسطة الدائرة او الدورة سيتم وفقاً لثلاث مراحل حسب تسلسل الصعوبات المتزايدة .

اولاً ـ الاقتصاد القائم على وحدتين اقتصاديتين

نَعني بالوحدتين الإقتصاديتين : المشروعات والقطاع العائلي (الأسر) . سنعالج تباعاً افتراضين : في الأول مجموعة الأُسَر تستهلك كل الدخل ، في الثاني تكوِّن وفراً .

1 ـ استهلاك الأسر لكل الدخل

نفترض اقتصاداً تستهلك فيه الأسر كل ما تكسبه وتدفع فيه المشروعات على شكل دخول كل قيمة انتاجها .

يختصر الرسم البياني 1. 2 العلاقات والمبادلات بين المشروعات والأسر ، تنتج المشروعات وتبيع سلع وخدمات (خبز ، رحلات سياحية . .) بقيمة 1000 .

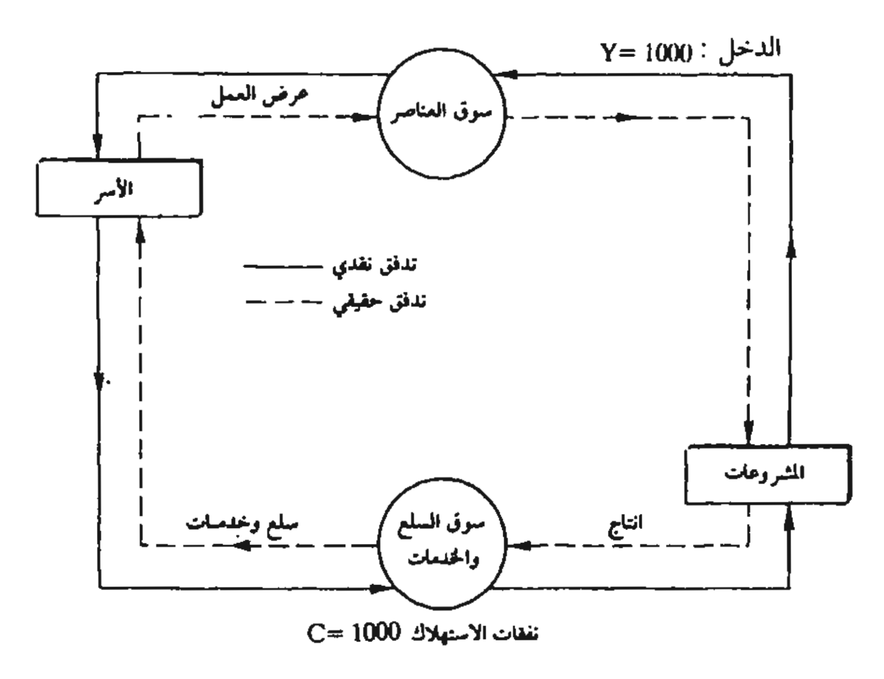
يمثل هذا الانتاج تدفقاً حقيقياً من السلع والخدمات [1] .

ـ تشتري الأسر هذه السلع والخدمات بواسطة الدخول ذات القيمة 1000 المدفوعة من المشروعات . هذه المشتريات وتدعى نفقات الاستهلاك او الطلب ، تشكل تدفقاً نقدياً .

ـ تحتاج المشروعات ، لتنتج سلع استهلاك بقيمة 1000 ، إلى عناصر انتاج (العمل فقط في هذا المثل) . تبيع الأسر قوة عملها مقابل 1000 كدخل يمكنها من استهلاك نفس المبلغ . ان بيع قوة العمل هو تدفق حقيقي . الدخل المقبوض هو تدفق نقدي .

---

(1) يأتي في الملحق 1 توضيح مفهوم تدفق (flux) في مقابل مخزون (Stock) .



خطط 2.1

واستناداً إلى الافتراضات المأخوذة بالاعتبار (ان الاسر تستهلك كل دخلها وتدفع المشروعات بشكل أجور كل قيمة انتاجها) تكون لدينا المعادلات التالية :

الدخل = Y = قيمة العمل المنجز

= انتاج السلع والخدمات

= نفقات الاستهلاك : C .

ونستطيع ان نكتب[1] Y= C

[1]

انتاج = استهلاك

دخل = استهلاك

وباستنتاج منطقي :

انتاج = دخل

(1) يستعمل الإقتصاديون عادة حرف (Y) كرمز للناتج ، الانتاج و/ أو الدخل سنحافظ على هذا التقليد في مختلف فصول هذا الكتاب .

يمكن ادراك دائرة المبادلات من وجهتي نظر مختلفتين : وجهة نظر الانتاج ووجهة نظر الدخل .

● وجهة نظر الإنتاج او الناتج لا تأخذ بالاعتبار سوى التدفقات الحقيقية . انتاج (عرض السلع والخدمات)= قيمة العناصر (عرض العناصر) .

●وجهة نظر الدخل لا تأخذ بالاعتبار سوى التدفقات النقدية .

دخل = تكاليف الاستهلاك

ان الاستهلاك كما عرضناه هو استهلاك نهائي : يختص بالسلع والخدمات المباعة في السوق ، التي لا تكون موضع اعادة بيع . سنأتي لاحقاً بتمييز مختلف جداً : الاستهلاك المتوسط .

بصورة عامة ان سلعة أو خدمة نهائية هي سلعة أو خدمة مباعة في سوق ولكنها ليست مباعة مجدداً .

2 ـ الادخار والاستثمار

نفترض الآن أن الأسر لا تنفق كل دخلها .

بالاستناد إلى التعريف الإقتصادي ، الذي لا يكون مستهلَكاً يكون ادخاراً :

ادخار = لا استهلاك

ماذا تفعل الأسر بهذا الادخار ؟

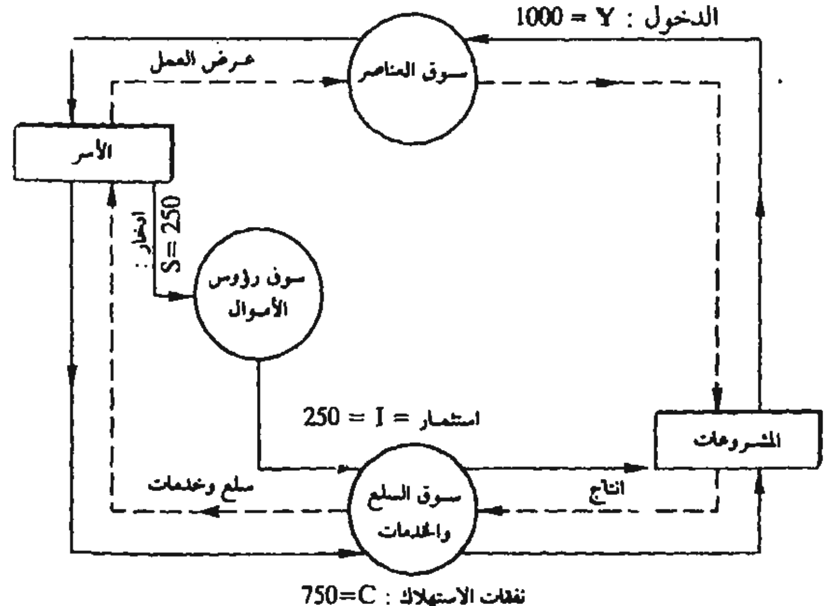
ـ تستطيع شراء أسهم او سندات صادرة عن المشروعات . تستعمل هذه الأخيرة هذا الادخار لشراء سلع الاستثمار (أراض ، آلات ، تجهيزات . .) .

ـ تستطيع الأسر وضع هذا اللاإستهلاك في المؤسسات المالية التي تعيره للمشروعات التي تحتاجه في الاستثمار .

يوضّح المخطط 2 . 2 افتراضين :

ـ ينقسم دخل الأسر بين استخدامين : 750 استهلاك و250 ادخار .

ـ ان الادخار الموظف بشكل مباشر (اسهم ، سندات) او بشكل غير مباشر (المؤسسات المالية) يخدم المشروعات في شراء سلع الاستثمار بمبلغ 250 .



مخطط 2 .2

كما أن نفقات الاستهلاك تشكل طلباً من جهة الأسر فان الاستثمار يشكل طلباً من جهة المشروعات .سلع الاستثمار هي سلع (نهائية ،لانها مشتراة في سوق ولكنها ليست مباعة مجدداً [1] .

ما هو الاستثمار ؟

في الاقتصاد ، الاستثمارات هي سلع مشتراة من المشروعات لانتاج سلع أخرى (خاصة سلع الاستهلاك) . فهي تنمي بانتظام مخزون رأس مال المنشآت التجارية .

تقليدياً نميز بين فئتين للاستثمار :

- الاستثمار برأسمال ثابت : شراء الأبنية والآلات مثلاً .

- تكوين المخزونات (تغير المخزونات) وهي منتجات غير مستعملة او غير مباعة

---

(1) لا يمكن لطلب السلع الإستثمارية بـ 250 ان يكفي إلاّ إذا انتجت المشروعات هذه السلع . في المخطط 2 .2 يجب أن تظهر فئتان من المنشآت التجارية : احداهما منتجة لسلع الاستهلاك بـ 750 ، الثانية منتجة لسلع الاستثمار بـ 250 . هذان النموذجان من المشروعات لا يظهران في المخطط 2 .2 لاهتمام بسيط بالوضوح .

في نهاية الفترة المحددة (مواد أولية ، سلع الاستهلاك . .) وهي معتبرة كسلع استثمار باعتبار أن المشروعات بالنظر للمخزونات تملك المال المتحرك («الموظف») بنفس الصفة التي هي للآلات او المكاتب .

اذا أخذنا مجدداً بوجهتي نظر دائرة المبادلات ، نستطيع ان نكتب :

انتاج = Y = دخل

- طلب سلع الاستهلاك : C — - مشتري بسلع الاستهلاك : C

= Y =

- طلب سلع الاستثمار : I — - ادخار : S

$$C + I = Y = C + S \quad [2]$$

واذا أخذنا مجدداً بالقيم الرقمية يكون لدينا :

750 + 250 = 1000 = 750 + 250

تعني هذه المعادلة :

- ان انتاج سلع الاستهلاك والاستثمار يساوي بيع وطلب هاتين الفئتين من السلع .

- ان قيمة الإنتاج تساوي الدخول الموزعة لتأمين تعويض عناصر الإنتاج .

- ان الدخول مستعملة في شراء سلع الاستهلاك وتكوين الادخار (اللااستهلاك) .

يمكن اعادة صياغة هذه المعادلة لاظهار العلاقة بين الادخار والإستثمار . باختزال C من كل جهة من جهتي المعادلة [2] نحصل على .

$$I = Y - C = S \quad [3]$$

$$I = S$$

ان المعادلة بين الادخار والإستثمار ناتجة عن التحديدات السابقة :

انتاج - استهلاك = استثمار

انتاج = دخل

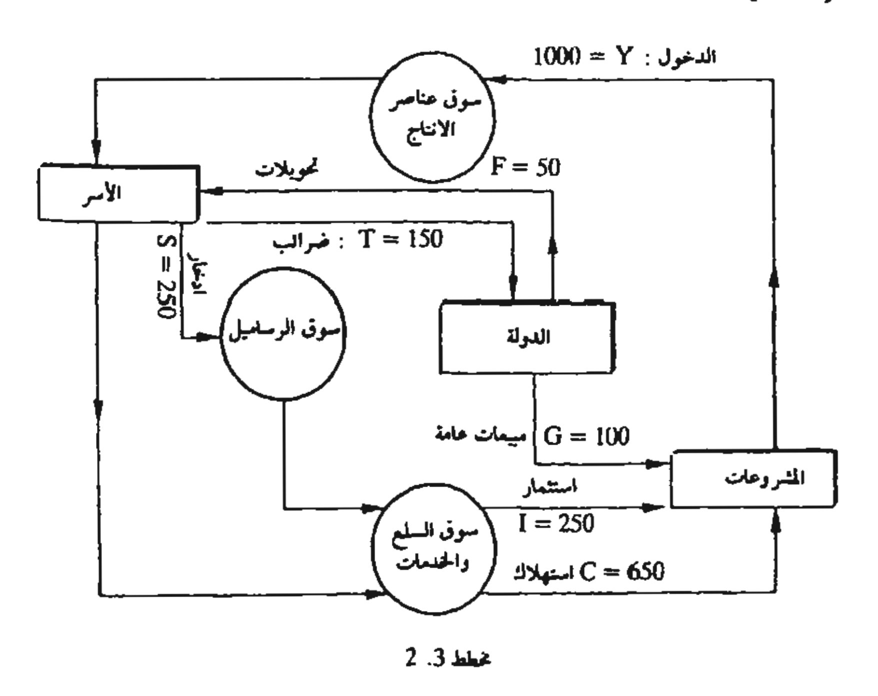
دخل − استهلاك = ادخار

تعني هذه المعادلة أن الاستثمارات هي مموَّلة بتكوين ادخار مولَّد عن المشروعات أو الأسر . أن ادخار المشروعات يُستعمل مباشرة للتمويل الذاتي للاستثمارات . اما ادخار الأسر فيجب أن يُستعار لتأمين تمويل الاستثمارات في غياب التمويل الذاتي ، افتراض معتمد في دائرتنا الإقتصادية المبسَّطة .

ثانياً : الاقتصاد القائم على ثلاث وحدات اقتصادية

الدولة هي الفاعلية الإقتصادية المدخلة في الدائـرة الإقتصاديـة . ان نتائـج هذا الأخذ بالاعتبار مبينة في المخطط 3 . 2 .

تعدل الدولة (الادارات العامة بشكل اكثر شمولاً) الدائرة الإقتصادية والنشاط الإقتصادي :



مخطط 3 . 2

- تقتطع الدولة ضرائب ورسوماً فقط من الأسر في المثال المعتمد : T = 150

- تجري الدولة نموذجين من النفقات :

● مشتريات السلع والخدمات للمشاريع العامة (تجهيز المكاتب،، طائرات سيارات . . الخ) ؛ هذه المشتريات والتي نسميها نفقات عامة أو طلب عام ، تولدُ نشاطاً انتاجياً وهي في أساس عملية توزيع الدخول G = 100

● مدفوعات تحويلية للأسر (تعويضات البطالة ، تقديمات عائلية . . الخ) بدون انتاج مقابل السلع والخدمات : F = 50 .

في النتيجة ، تعدل الدولة وضع الأسر بمبلغ صاف بـ 100 − = 50 + 150 − بافتراض أن الاستهلاك وحده هو المتأثر ويخفض إلى 650 .

وتصبح وجهتا النظر لدائرة المبادلات حالياً :

انتاج = Y = دخل

طلب الاستهلاك : C		مشتريات الاستهلاك : C
+ طلب الاستثمار : I	= Y =	+ مدخرات : S
+ الطلب العام : G		+ ضرائب : T
		− تحويلات : F

$$C + I + G \quad = Y = \quad C + S + T - F \qquad [4]$$

وبأخذنا من جديد القيم الرقمية يكون لدينا :

650 + 250 + 100 = 1000 = 650 + 250 + 150 − 50

ادى ادماج الدولة إلى تعديل معادلات دائرة المبادلات . انقسم الإنتاج الآن إلى ثلاثة استخدامات او ثلاثة نماذج للطلب النهائي :

$$Y = C + I + G \qquad [5]$$

استُخدم الدخل الناتج عن الانتاج والتحويلات لمشتريات الاستهلاك ولدفع الضرائب وتكوين الادخار .

$$Y + F = C + T + S \qquad [6]$$

يمكن كتابة هذه المعادلة :

$$Y = C + S + T - F \qquad [7]$$

في المعادلة[7] جرت معاملة التحويلات كأنها ضريبة سلبية .

ثالثاً ـ الاقتصاد المفتوح على الخارج .

في نطاق الاقتصاد المبسّط المستخدم كأساس للتدليل ، لا تؤخذ بعين الإعتبار سوى الصادرات والواردات ، أي مبادلات السلع والخدمات بين الوطن ومجموعة الدول الأخرى .

ـ الصادرات (X) هي سلع وخدمات منتجة على الأرض الوطنية ومرسلة إلى الخارج . تخلق الصادرات دخولاً في الاقتصاد الوطني ولكنها لا تشكل جزءاً من نفقات الاستهلاك او الاستثمار الداخليين . إنّها تشكل الطلب الخارجي . الصادرات هي استخدام الانتاج الوطني .

ـ الواردات (M) هي سلع وخدمات تأتي لتزيد حجم الانتاج الوطني ولكنها لا تخلق دخلاً في الاقتصاد الوطني .

ان ادخال العلاقات التجارية مع بقية العالم يعدل دائرة المبادلات .

$$Y + M = C + I + G + X \qquad [8]$$

انتاج كلي	=	طلب نهائي كلي
عرض كلي		طلب كلي

اذا كان الدخل الناشىء عن الصادرات اعلى من المدفوع عن الواردات فان الأثر الصافي (X − M) يشكل زيادة في الانتاج والدخل الداخليين .

وتكون الصادرات الصافية (X − M) عندها مكوّنة للطلب النهائي :

$$Y = C + I + G + (X - M) \qquad [9]$$

ان تكوين هذا المفهوم للدائرة الإقتصادية مهما يكن لازماً ، لا يمكنه أن يرضي

الذين هم مكلفون بتوجيه السياسة الإقتصادية للوطن. لا يستطيع هؤلاء المسؤولين عن السياسة الإقتصادية العمل إلاّ اذا كانوا يملكون مفاهيم عملياتية، أي قابلة للقياس. ولهذا الشكل تكون الفقرة الأخيرة من هذا الفصل. مخصصة لإيضاح ذلك.

فقرة ثالثة : قياس النشاط الإقتصادي الوطني

منذ الحرب العالمية الثانية، اعدَّت الدول الكبرى الصناعية مع المحاسبة الوطنية تقنية لعرض وقياس نشاطات الانتاج والتبادل.

في المحاسبة الوطنية الفرنسية تُرجم مفهوما الإنتاج والدخل بمختلف الكميات المجمعة الإقتصادية.

تعريف

الكميات المجمعة هي كميات مركبّة تقيس نتائج النشاط لكل الإقتصاد.

اولاً ـ الكميات المجمَّعة الرئيسة

كل الكميات المعروضة في البند ثانياً من هذه الفقرة هي كميات مجمعة. الرئيسة منها في فرنسا هي: الناتج الداخلي، الدخل الوطني الاستهلاك، التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت والدخل.

ـ الناتج الداخلي يقيس الانتاج، أي النشاط الاقتصادي المنظَّم اجتماعياً المشتمل على انتاج السلع والخدمات.

ـ الدخل الوطني يقيس مجموع مداخيل الفاعليات الإقتصادية. سنرى لاحقاً وفقاً لوجهتي نظر دائرة المبادلات بأنه يساوي الناتج الداخلي.

ـ الاستهلاك (او الأستهلاك النهائي) يمثل قيمة السلع والخدمات المستعملة للاشباع المباشر للحاجات الإنسانية الفردية والجماعية.

ـ تكوين رأس المال الثابت يمثل قيمة السلع الدائمة التي بحوزة المنتجين لتكون مستخدمة على الاقل خلال سنة في سياق الإنتاج. هذه الكمية المجمعة تقابل الاستثمار.

ـ الإدخار هو الحصة من الموارد (المداخيل) الجارية التي تبقى جاهزة لتجميع موجودات او أصول مادية ومالية.

سوف لا نعود إلى تعريف الصادرات والواردات من السلع والخدمات. النفقات العامة ليست مقامة كأنها كميات اقتصادية مميزة، فهي مقدرة انطلاقاً من حسابات

الادارات العامة المقدمة من المحاسبة الوطنية .

ثانياً ـ الناتج الداخلي الاجمالي

الناتج الداخلي الاجمالي (PIB)[1] هو مقياس للانتاج الوطني ، أي لمجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة (عادة سنة) .

يتصل الـ (ن د إ) اتصالاً وثيقاً بمفهوم القيمة المضافة ويقوم على مكونين اثنين : احدهما تجاري والثاني غير تجاري . يمكن تقييم الـ (ن د إ) باسعار جارية أو بأسعار ثابتة .

1 ـ الناتج الداخلي الاجمالي هو مجموع قيم مضافة

تعريف

القيمة المضافة من مشروع خلال فترة معينة هي الفرق بين قيمة السلع والخدمات المستعملة خلال عملية الانتاج .

في سبيل تسهيل فهم هذا المفهوم للقيمة المضافة نستعمل مثلين :

ـ المثل الأول :

نفترض شركتين تجاريتين : A منتجة للحديد المصبوب والثانية B منتجة للفولاذ [2] . A تنتج سنوياً 1000طن من الحديد بسعر 5فرنكات للطن الواحد . وتنتج B خلال نفس المدّة 1500 طن من الفولاذ بسعر 10 فرنكات للطن الواحد .

ما هو الناتج الاجمالي الوطني اذا لم يكن في البلد سوى هذين المشروعين؟ افتراض أول :

المؤسستان التجاريتان تعملان مستقلتين ولا توجد بينهما أية مبادلات من انتاجهما.

يكون الناتج الكلي :

A = 5000 F

B = 15000 F

20 000 F

---

(1) يختصر المؤلفان الناتج الداخلي الاجمالي بـ PIB أي بالاحرف الأولى للكلمات الفرنسية Produit in- terieur brut . ونظراً لأن الاسم سيتكرر كثيراً وسيكون اختصاره بالعربية كذلك بالاحرف الأولى للترجمة أي بـ (ن د إ) في المتن أما في العناوين فسأذكر الاسم كاملاً (المترجم) .

(2) هذا المثل مأخوذ من (برون) B . Bruhnes . عرض للمحاسبة الوطنية الفرنسية 1969 . INSEE .

افتراض ثان :

المؤسستان التجاريتان تتبادلان الانتاج . B تشتري من A الجزء X من انتاج الحديد . عندئذ لا يمكننا ان نقول ان الإنتاج الوطني يبلغ 20000 F ، لاننا بذلك نكون قد حسبنا مرتين انتاج الحديد: انتاج A والجزء من هذا الانتاج المستعمل من المؤسسة صانعة الفولاذ . يجب أن نطرح هذا الجزء X من الانتاج A من الانتاج الكلي A + B ويكون الرصيد الحاصل من A + B − x A هو القيمة المضافة من المؤسستين التجاريتين .

نفترض أن B اشترت 700 طن من الحديد المصبوب من A بسعر 5F للطن . ان انتاج A هو دائماً بـ 5000F . اما انتاج B فيصبح :

$$(1500 \times 10) - (700 \times 5) = 11500$$

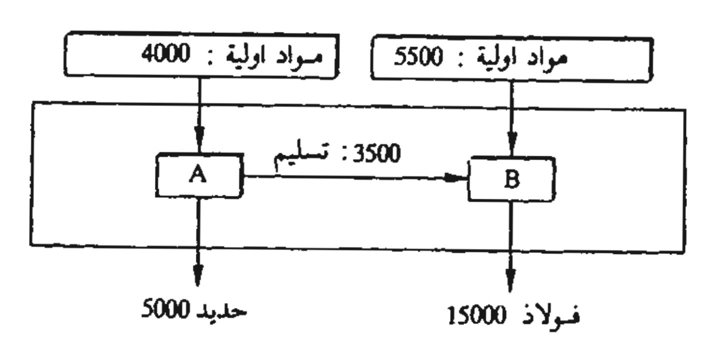
ان مشتريات B من A بقيمة 3500F تدعى استهلاكات وسيطة .

الانتاج الكلي يصبح :

$$5000 + 11500 = 16500$$

افتراض ثالث :

لنجعل وضع اقتصادنا الوطني اكثر تركيباً . يدلنا المخطط 4. 2 أن مصنع الحديد كان قد اشترى بـ 4000 F مواد أولية ، ان B كانت قد اشترت من A بـ 3500 F حديداً وان هذه المؤسسة التجارية انفقت 5500F ثمناً لمواد أولية .



مخطط 4 . 2

تكون القيمة المضافة لكل من المؤسستين التجاريتين :

VA . A .= 5000 − 4000 = 1000

V . A . B =15000 − 5500 − 3500 = 6000

يمكن حساب القيمة المضافة للاقتصاد بطريقتين :

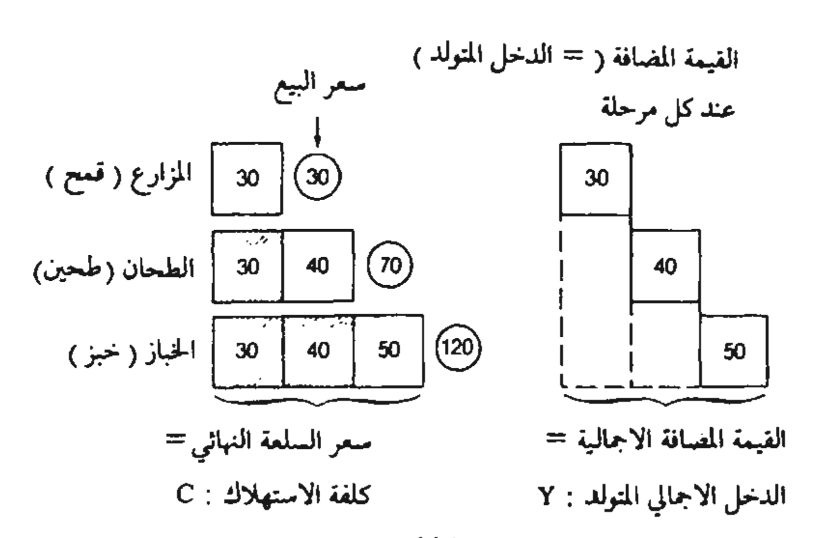
● (انتاج كلي) ـ (منتجات مستهلكة) = .

16500 − 4000 − 5500 = 7000

● مجموع القيم المضافة : 7000 = 6000 + 1000

ـ المثل الثاني :

نفترض في المخطط 5 . 2 عملية انتاج رغيف طويل يُباع بـ 120 سنتيم للمستهلك النهائي .



مخطط 5 . 2

أ ـ ينتج المزارع بعمله فقط ، قمحاً يبيعه بـ 30 سنتيم، فهو يضيف اذن قيمة بـ 30 سنتيم إلى أرضه . هذه القيمة المضافة تعادل قيمة انتاجه .

وبما أنه لم يشتر شيئاً ، فان دخله يكون 30 سنتيماً .

القيمة المضافة = الانتاج الكلي = الدخل = 30 سنتيم

ب ـ يشتري الطحّان القمح بـ 30 سنتيم ، ينتج عجينه ويبيعه بـ 70 سنتيم . بما انه اشترى القمح بـ 30 سنتيم فهو يضيف إلى هذا قيمة بـ 40 سنتيم .

القيمة المضافة = الانتاج الكلي − مشترى القمح

القيمة المضافة = 40 سنتيم = 30 − 70

يشكل مشتري القمح من قبل الطحّان استهلاكاً وسيطاً .

يساوي دخل الطحان الفرق بين الإنتاج الكلي ومشتري القمح .

الدخل = الانتاج الكلي (البيع) − مشترى القمح .

الدخل = 40 سنتيم = 30 − 70

اذن تساوي القيمة المضافة الدخل .

ج ـ يشتري الخباز الطحين بـ 70 سنتيم وينتج رغيفاً طويلاً يبيعه بـ 120 سنتيم .

القيمة المضافة = الانتاج الكلي − الاستهلاك الوسيط

القيمة المضافة = 50 سنتيم = 70 − 120

يساوي دخل الخباز القيمة المضافة أي 50 سنتيم

في النتيجة نستطيع القول أن القيمة المضافة الاجمالية تساوي الفرق بين الانتاج الكلي [1] ومجموع الاستهلاكات الوسيطة .

القيمة المضافة الاجمالية = الانتاج الكلي − الاستهلاكات الوسيطة

$$120 = (30 + 70 + 120) - (30 + 30 + 40)$$

$$120 = 220 - 100$$

تساوي هذه القيمة المضافة مجموع المداخيل المقبوضة .

القيمة المضافة الإجمالية = مجموع المداخيل .

$$120 = (30 + 40 + 50)$$

---

(1) تستعمل عادة عبارة « الانتاج الفعلي » وهي تقابل مجموع رقم الاعمال .

الـ (ن د إ) يساوي القيمة المضافة الإجمالية ، اذن فهو يساوي قيمة السلعة النهائية . في تطبيق هذا الاستدلال على مجموع السلع والخدمات النهائية المدروسة (استثمار ، صادرات . .) نحصل على :

ن د إ = استهلاك نهائي + FBCF + صادرات − واردات [1] .

ن د إ + واردات = استهلاك نهائي + صادرات

ان هاتين المعادلتين تقابلان التطابقين [8] و[9] المدروسين سابقاً .

في المحاسبة الوطنية الفرنسية لا تحسب تغيرات المخزون مع التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت (FBCF) فهي تضاف إلى المكونات الأخرى للطلب النهائي .

الناتج الداخلي الإجمالي + الواردات = الاستهلاك النهائي + التغيرات في المخزون + الصادرات

تفسر المعادلة [10] معادلة الموارد واستخدامات السلع والخدمات .

يُعرّف رجال المحاسبة الوطنية الفرنسيون الـ (ن د إ) بكثير من الوضوح ، فهم يضيفون مجموع القيم المضافة للرسم على هذه القيمة المضافة (T . V . A) [2] الذي يزيد العبء ، وكذلك الرسوم الجمركية [3] .

الناتج الداخلي الاجمالي = القيمة المضافة الاجمالية لمختلف الوحدات الاقتصادية + الرسوم على القيمة المضافة (TVA) المفروضة على المنتجات + الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة .

أخيراً ، واذا اقمنا استدلالنا بمنظور الدخل ، فإنّ (ن د إ) يساوي مجموع

---

(1) formation brute du capital Fixe .FBCF وترجمتها التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت .

(2) Taxe sur la valeur ajoutée . T .V .A الرسم على القيمة المضافة .

(3) يجب أن نضيف الرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية للتوفيق في تقدير الموارد والاستخدامات للسلع والخدمات (انظر المعادلة [10] . فعلياً القيم المضافة هي مقاسة خارج الرسم على القيمة المضافة والمستوردات خارج الرسوم الجمركية في حين أن الاستخدامات النهائية هي مقدرة بسعر الحصول عليها أي بعد اضافة الرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية .

المدفوعات للاجـراء والفائض الإجمالي للاستثمار والضرائب على الإنتاج والاستيراد المدفوعة للادارات منقوصاً منها المساعدات للاستثمار المدفوعة من الإدارات العامة .

2 ـ الناتج الداخلي الاجمالي التجاري وغير التجاري :

هاتان العبارتـان مأخوذتـان من تعريف الإنتاج الذي يأخذ به المحاسبون الوطنيون الفرنسيون .

تعريف :

« الإنتاج هو النشاط المنظم إجتماعياً والقاضي بإنشاء السلع والخدمات المتبادلة في السوق و / أو الحاصلة بواسطة عناصر (عمل ، رأس مال) متبادلة في السوق »[1] .

يجب ان نستخرج من هذا التعريف فكرتـين أساسيتـين : يرتبط الإنتاج بالسلع والخدمات ، يمكن ان يكون تجارياً وغير تجاري .

يتضمن الإنتاج بالفعل سلعاً مادية (آلات ، منتجات غذائية ، ألبسة . .) وسلعاً غير مادية تسمى خدمات (تجارة ، ضمان ، تعليم ، طب . . الخ) .

ان الاهمية الخاصة للخدمات ضمن مجموع الإنتاج هي متزايدة مع النمو .

يكون الإنتاج تجارياً عندما تكون السلع والخدمات متبادلة عادة في السوق . أي «بسعر يكون معتبراً أنه يرمي لتغطية تكاليف الإنتاج » . اذا كانت كل السلع معتبرة كأنها تجارية ، فالأمر ليس كذلك بالنسبة للخدمات .

تعتبر الخدمة كأنها تجارية اذا كانت محلاً للبيع او الشراء في سوق واذا كان مُنتجة من وحدة مؤسسية % 50 من مواردها تأتي من بيع الخدمات [2] .

على العكس اذا كانت الخدمة مقدمة مجاناً أو شبه مجانية (أي بسعر أدنى من كلفة الانتاج المتوسطة) او اذا كانت الوحدة المؤسسية تجني اقل من % 50 من مواردها من اعارة أو بيع الخدمة . فان هذه الخدمة تكون غير تجارية .

يختصر الجدول 1 . 2 مفهوم الإنتاج .

---

(1) نظام موسع في المحاسبة الوطنية . مجموعات 45 — C44، INSEE .

(2) ان تعريف الوحدة المؤسسية سيأتي أدناه .

جدول 1. 2

نماذج	نماذج ومعايير أساسية	
● منتجات غذائية ● آلات ● سيارات - ● البنة .. الخ	دائماً تجارية السعر ≥ كلفة الانتاج المتوسطة	انتاج السلع
●تجارة ● نقليات ● ضمان ● ائتمان ● طبابة حرة ومستشفيات .. الخ	تجارية اذا كان اكثر من 50% من الموارد متأتياً من المبيعات .	انتاج الخدمات
● تعليم ●بحث ●ادارة عام (دفاع وطني شرطة) ● خدمات ثقافية ورياضية ... الخ	غير تجارية ـ خدمة مجانية او شبة مجانية ـ او اقل من % 50 من الموارد المتأتية من المبيعات	

هذه النشاطات الإقتصادية لإنتاج وتبادل السلع والخدمات هي من فعل الوحدات الإقتصادية المسماة في المحاسبة الوطنية الفرنسية « الوحدات المؤسسية » .

الوحدة المؤسسية هي مركز اقتصادي أساسي يتمتع بالاستقلال في التقرير في ممارسة نشاطاته ، قبض المداخيل وايداعها صندوقه ، تكوين رأس مال والأقراض والاقتراض .

أن الدول في الوقت الحاضر ، تترجم بطريقة حسابية القيم الرئيسة للنشاط الاقتصادي ، تميز بين عدة نماذج من الوحدات الإقتصادية كل واحدة معرَّفة بدالة اقتصادية . في فرنسا ، رجال المحاسبة الوطنية يأخذون بسبع قطاعات مؤسسية (جدول 2 . 2)

جدول 2 . 2

الوظيفة الرئيسة	القطاع المؤسسي
انتاج السلع والخدمات التجارية غير المالية	شركات وشبه شركات غير مالية
تمويل الإقتصاد بتجميع وتحويل وتوزيع الأموال الجاهزة النقدية والمالية	مؤسسات الائتمان
تأمين الوحدات الاقتصادية بضمان الدفع في حال وقوع خطر	مشروعات الضمان
انتاج الخدمات غير التجارية للجماعة واعادة توزيع الدخل	ادارات عامة
انتاج الخدمات غير التجارية لبعض الأسر	ادارات خاصة
استهلاك السلع والخدمات والانتاج بواسطة المتعهدين الفرديين للسلع والخدمات التجارية غير المالية	الأسر ومتعهدون فرديون
يضم هذا القطاع الخاص العمليات المنفذة بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة	باقي العالم

يدل الجدول 1 من الملحق 3 ان الـ (ن د إ) التجاري كان يمثل سنة 1984 % 86 من ال (ن د إ) .

3 ـ التقدير بأسعار جارية وبأسعار ثابتة

تقدر كمية مجمّعة مثل الـ (ن د إ) بأسعار السوق . يمكن ان يكون هذا التقدير بأسعار جارية او بأسعار ثابتة .

ـ التقدير باسعار جارية . الـ (ن د إ) القيمي والـ (ن د إ) الاسمي .

يقدر الـ (ن د إ) بأسعار نفس السنة ، في عام 1982 كان يساوي بالفرنكات الفرنسية الجارية كمية السلع والخدمات المنتجة عام 1982 مضروبة بسعر السلع والخدمات في نفس العام .

الـ (ن د إ) الاسمي 82 $= Q\,82 \,.\, P\,82$.

في الجدول 1 من الملحق 3 كان الـ (ن د إ) عام 1982 يساوي 3567 مليار من الفرنكات الجارية .

ب ـ التقدير بأسعار ثابتة الـ (ن د إ) الحقيقي .

يستبعد هذا التقدير ارتفاع الاسعار (التضخم) بين مرحلتين ، ويقيس « الاثراء » الفعلي او الحقيقي للامة . تقضي الطريقة بقياس الـ (ن د إ) لسنة بأسعار سنة تعتمد كمرجع (السنة السابقة ، خمس سنوات ، عشر سنوات قبلها . .) . في الجدول 1 من الملحق 3 جرى تقدير الناتج الداخلي الاجمالي بأسعار 1970 .

الـ (ن د إ) 82 باسعار 70 = P 70 . q 82 .

كان الناتج الداخلي لعام 1982 مقدراً بأسعار ثابتة 1970 يساوي 1143,2 مليار .

من هذين التقديرين نستخرج مؤشرين او رقمين قياسيين : مؤشر لسعر الـ (ن د إ) ومؤشر لحجم الـ (ن د إ) .

ج ـ مؤشر سعر الـ (ن د إ) : السعر الضمني الانكماشي لـ (ن د إ) .

ان السعر الضمني لـ (ن د إ) يساوي نسبة الـ (ن د إ) بقيمة السنة T إلى الـ (ن د إ) الحقيقي للسنة T مقدراً بأسعار السنة T — 1 .

$$\frac{\text{(ن د إ) بقيمة 1982}}{\text{(ن د إ) حقيقي 1982 باسعار 1981 .}}$$

$$\text{مؤشر السعر} = \frac{q82 \,.\, p82}{q\,82 \,.\, p81}$$

عامل الانكماش لـ (ن د إ) محسوباً على اساس الارقام الموجودة في الجدول 3 من الملحق 3 يساوي لسنة 1982 :

$$1{,}1246 = \frac{3567{,}0}{3171{,}7}$$

وبما أن السنة الأساس هي 1981 فمؤشر السعر على اساس 1981 = 100 وهو

$$\frac{3567.0}{3171.7} \times 100 = 112.5$$

ان ارتفاع اسعار الـ (ن د إ) ، او معدل التضخم ، مُقاساً بأسعار الـ (ن د إ) كان في عام 1982 بنسبة % 12,5 .

د ـ مؤشر حجم الـ (ن د إ)

يستخرج هذا المؤشر فقط الزيادات في الكميات (الحجم) المنتجة وهو يساوي نسبة الـ (ن د إ) الحقيقي للسنة T مقدراً بأسعار السنة T − 1 ، إلى الـ (ن د إ) بقيمة السنة T − 1 .

$$100 \times \frac{\text{(ن د إ) حقيقي 82 بأسعار 81}}{\text{(ن د إ) بقيمة 1981}}$$

$$\text{مؤشر الحجم} = \frac{q82 \,.\, p81}{q81 \,.\, p81}$$

ان المؤشر بحجم الـ (ن د إ) محسوباً على اساس الارقام الموجودة في الجدول 3 من الملحق 3 لسنة 1982 يساوي :

$$\frac{3\,171,7}{3\,110,6} = 1,0196$$

وبما أن سنة الأساس هي 1981 فان المؤشر على أساس 1981 = 100 وهو

$$\frac{3\,171,7}{3\,110,6} \times 100 = 102,0$$

النمو الحقيقي او على أساس الحجم للـ (ن د إ) كان بنسبة % 2,0 سنة 1982

ثالثاً : الناتج الداخلي الصافي

ان الناتج الداخلي الذي جرى حسابه سابقاً هو اجمالي لأنه يتضمن التكاليف التي تحملها المنتجون لتغطية استهلاك رأس المال (أبنية ، آلات) وكذلك كان مقدراً بأسعار السوق .

ان الخسارة في قيمة السلعة الإنتاجية تكون مسجلة في محاسبة المشروع في بند

الاستهلاك ، وما هو صحيح بالنسبة لوحدة الانتاج هو كذلك بالنسبة للأمة في مجموعها . اذن فالمحاسبة الوطنية تأخذ بالاعتبار التدني في قيمة رأس المال الوطني وترى الحاجة لاستدراك استبداله .

يساوي الناتج الداخلي الصافي الناتج الداخلي الاجمالي منقوصاً منه مجموع الاستهلاكات .

الناتج الداخلي الصافي بأسعار السوق = الناتج الداخلي الاجمالي بأسعار السوق − الاستهلاكات

يبين الجدول 2 (III $) ـ من الملحق 3 الناتج الداخلي الصافي (الاستهلاكات تدعى استهلاك رأس المال الثابت) .

رابعاً : الناتج الوطني الاجمالي

الناتج الوطني الاجمالي هو كمية مجمعة معتمدة في المحاسبة الوطنية للامم المتحدة (ONU) وهو يسمح باجراء مقارنات دولية وهو لا يختلف كثيراً عن الناتج الداخلي الاجمالي .

وللانتقال من الثاني إلى الأول ، يكفي أن نأخذ بالاعتبار مداخيل العمل والملكية والمشروع (الفوائد وأرباح الأسهم) المقبوضة والمدفوعة لبقية الدول .

الناتج الوطني القائم = الناتج الداخلي الاجمالي + موارد العمل والملكية والمشروع المقبوضة من بقية الدول ـ موارد ـ العمل والملكية والمشروع المدفوعة لبقية الدول

خامساً ـ الدخل الوطني بأسعار السوق

يساوي الدخل الوطني بأسعار السوق الناتج الداخلي الصافي مضافاً إليه مداخيل العمل والملكية والمشروع ، المقبوضة من بقية الدول ، منقوصاً منه ، الضرائب المربوطة بالانتاج وبالاستيراد ، المدفوعة لبقية الدول .

الدخل الوطني باسعار السوق = الناتج الداخلي الصافي + مداخيل العمل والملكية والمشروع المقبوضة من بقية الدول − الضرائب المربوطة بالانتاج وبالاستيراد المدفوعة لبقية الدول .

يبين الجدول 2 من الملحق 3 هذه المعادلة .

سادساً ـ الدخل الوطني لعناصر الانتاج

تهدف هذه الكمية المجمّعة لتجديد عوائد العمل ورأس المال التي نحسبها بالاستناد إلى الدخل الوطني بأسعار السوق . يكفي ان نحذف من هذه الكمية المجمّعة مجموع الضرائب على الانتاج والتصدير ، منقوصاً منها اعانات الاستغلال ، المدفوعة من الادارات العامة .

الدخل الوطني لعناصر الانتاج = الدخل الوطني بأسعار السوق — الضرائب على الانتاج وعلى الاستيراد+ اعانات الاستغلال المدفوعة من الادارات العامة

يبين الجدول 2 من الملحق 3 الانتقال من الدخل الوطني بأسعار السوق إلى الدخل الوطني لعناصر الانتاج .

المراجع

مؤلفات

B. Brunhes, *Présentation de la comptabilité nationale française*, 2e éd., Dunod, Paris, 1983.

A. Chaîneau, *La mécanique du circuit économique*, PUF, Paris, 1977.

INSEE, *Système élargi de comptabilité nationale - Méthodes*, Collection de l'INSEE, C 44-45.

احصائيات

INSEE, *Rapport sur les Comptes de la Nation*, Paris, publication annuelle.

ملحق أول : التدفق والمخزون

اولاً : ـ التدفق

التدفق هو كمية اقتصادية تظهر خلال فترة معينة .هكذا ان الإستهلاك لـ 1000 F في المخطط 1 هو قيمة سلع الاستهلاك المشتراة من الأسر خلال اسبوع ، شهر ، سنة . . الخ .

ثانياً ـ المخزون

المخزون هو كمية اقتصادية تملكها في لحظة معينة ، وحدة اقتصادية (او مجموعة وحدات اقتصادية) . وهكذا فان القيمة الاجمالية في 83 / 12 / 31 للسيارات المملوكة من الأسر الفرنسية هي مخزون ، في حين أن مشتريات السيارات من نفس الأسر خلال سنة 1983 هي تدفق .

ملحق ثان : معدل نمو كمية مجمّعة

اولاً ـ معدل النمو الكلي بين فترتين .

نفترض القيمتين X_0 و X_t للكمية المجمّعة X في فترة o وفترة t .

معدل النمو الكلي بالنسبة المئوية بين o و t هو :

$$a = \frac{X_t - X_0}{X_0} \times 100$$
$$t = (1,2, \dots, N)$$

مثلاً :

معدل النمو للناتج الداخلي الاجمالي الفرنسي (بمليارات الفرنكات الثابتة 1970) بين 1959 و 1980 هو :

يكون $\frac{PIB\ (1980) - PIB\ (1959)}{PIB\ (1959)} \times 100,$

$$\frac{1\,117,8 - 424,8}{424,8} \times 100 = 163,1\ \%$$

ويمكن الحصول على نفس النتيجة بالصيغة :

$$a = \left(\frac{X_t}{X_0} - 1\right) 100$$
$$\left(\frac{PIB\ (1980)}{PIB\ (1959)} - 1\right) 100 = (2,631 - 1)\ 100 = 163,1\ \%$$

ثانياً ـ معدل النمو السنوي المتوسط

مع الاحتفاظ بنفس الترقيم نكتب : $\log X_t = \log X_0 + a\,t \log_e$

مع

N = عدد المراحل (سنوات) الواقعة بين o و t

e = اساس اللوغاريتم النيبرية [1] = 2 ,71828

$$\log e = 0,43429$$
$$\log X_t - \log X_0 = \Delta \log$$
$$\Delta \log = a\,t \log e$$

يساوي معدل النمو السنوي المتوسط بالنسبة المئوية .

$$a = \left(\frac{\Delta \log}{t \log e}\right) 100$$

$$a = \left(\frac{\log X_t - \log X_0}{t \log e}\right) 100$$

مثلاً : يساوي معدل النمو السنوي المتوسط للناتج الداخلي الاجمالي الفرنسي بين 1959و 1980 (t = 1 ، ... 21) :

$$a = \frac{\log 1\,117,8 - \log 424,8}{21 \times 0,43429}$$

$$a = \frac{3,04836 - 2,62818}{9,12}$$

$$a = \frac{0,42018}{9,12} = 0,04607$$

$$a = 4,61\ \%$$

يمكن الحصول على نفس النتيجة بالصيغة :

$$a = \left[\left(\frac{X_t}{X_0}\right)^{1/n} - 1\right] 100$$

ملحق ثالث : أهم الكميات المحاسبية المجمّعة .

انظر الجداول 1 , 2 , 3 .

---

(1) نسبة لمخترع اللوغاريتمات (logarithmes) .

1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
700,7	782,5	872,5	981,1	1 114,2	1 278,3	1 452,3	1 678,0	1 884,6	2 141,1	2 442,3	2 769,3	3 110,6	3 567,0	3 935,0	4 277,2
625,3	697,9	777,3	875,1	993,8	1 134,4	1 278,5	1 473,5	1 649,4	1 870,8	2 137,1	2 416,3	2 701,0	3 086,0	3 401,1	3 691,8
75,4	84,6	95,2	106,0	120,4	143,9	173,8	204,5	235,2	270,3	305,2	353,0	409,6	481,0	533,9	587,4
740,1	782,5	824,9	873,5	920,4	950,2	952,0	1 001,2	1 031,7	1 070,8	1 106,2	1 117,8	1 123,0	1 143,2	1 151,6	1 166,9
657,9	697,9	737,1	783,1	828,3	857,1	856,9	900,5	929,2	965,3	1 000,0	1 010,3	1 014,1	1 032,9	1 040,4	1 056,9
82,2	84,6	87,8	90,4	92,1	93,1	95,1	100,7	102,5	105,5	106,2	107,5	108,9	110,3	111,2	110,0
174,2	184,2	194,2	206,6	216,7	223,7	224,1	235,7	243,9	252,1	260,4	263,1	264,4	269,1	271,1	274,7
181,0	192,0	202,8	215,4	227,9	235,8	235,7	247,7	255,6	265,6	275,1	277,9	279,0	284,2	286,2	290,8
134,2	138,1	143,3	147,6	150,3	152,0	155,2	164,3	167,4	172,1	173,2	175,4	177,6	179,9	181,4	179,4
150,5	159,0	168,1	178,6	192,4	213,9	242,5	266,4	290,5	317,9	351,0	393,9	440,3	496,1	543,2	582,7
144,5	152,1	160,4	170,0	182,4	201,3	227,0	248,9	270,0	294,7	325,0	363,8	405,1	454,4	497,2	531,6
199,0	216,9	235,1	254,1	281,6	335,2	396,5	440,7	497,5	566,9	624,9	713,7	817,9	948,1	1 043,7	1 151,2
7,0	5,8	5,4	5,9	5,4	3,2	0,2	5,2	3,1	3,8	3,3	1,0	0,5	1,8	0,7	1,3
7,5	6,1	5,6	6,3	5,8	3,5	0	5,1	3,2	3,9	3,6	1,0	0,4	1,9	0,7	1,6
2,8	3,0	3,8	3,0	1,8	1,2	2,1	5,9	1,9	2,8	0,6	1,2	1,3	1,3	0,8	– 1,1
6,5	5,7	3,6	6,3	7,8	11,1	13,4	9,9	9,0	9,5	10,4	12,2	11,8	12,7	9,5	7,3
6,2	5,2	5,5	5,9	7,4	10,2	12,7	9,6	8,5	9,1	10,3	11,9	11,4	12,2	9,4	6,9
9,2	8,9	8,4	8,5	11,6	18,1	18,3	11,1	12,9	11,9	13,2	14,2	14,6	15,9	10,1	10,3
522,4	576,3	645,7	722,5	815,9	955,8	1 108,1	1 286,7	1 449,1	1 654,8	1 887,5	2 170,9	2 505,9	2 894,1	3 205,9	3 471,3
427,0	469,1	526,0	590,8	666,2	778,4	895,0	1 037,2	1 166,3	1 338,8	1 517,6	1 742,7	2 005,8	2 306,2	2 551,1	2 757,3
164,3	183,0	205,9	232,0	265,0	310,9	337,9	390,7	419,9	458,9	524,5	606,4	666,0	742,2	778,7	808,5
18,4	21,1	12,8	18,4	26,9	30,5	– 3,6	19,7	20,8	13,1	33,0	47,5	– 6,7	31,2	– 1,3	13,5
95,3	119,7	139,5	158,7	191,9	261,9	269,1	320,8	379,5	427,0	504,5	580,1	694,3	772,1	824,6	1 019,4
– 99,7	– 117,6	– 131,4	– 150,5	– 185,5	– 280,8	– 259,2	– 339,9	– 384,7	– 452,7	– 507,2	– 635,6	– 748,9	– 877,6	– 972,9	– 1 035,5
700,7	782,5	872,5	981,1	1 114,2	1 278,3	1 452,3	1 678,0	1 884,6	2 141,1	2 442,3	2 769,3	3 110,6	3 567,0	3 935,0	4 277,2

جدول 1 ـ أهم الكميات المجمعة ـ المرحلة 1959 - 1984

		1959	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968
I الناتج الداخلي الاجمالي	بملايين الفرنكات الجارية										
	الناتج الداخلي الاجمالي	267,2	296,5	323,5	361,2	404,9	449,2	483,5	523,4	565,4	614,5
	(ن د إ) تجاري	239,0	266,5	290,1	323,2	361,6	401,8	433,2	469,7	507,4	547,4
	(ن د إ) غير تجاري	28,2	30,0	33,4	38,0	43,3	47,4	50,3	53,7	58,0	67,1
	بملايين الفرنكات باسعار 1970										
	الناتج الداخلي الاجمالي	424,8	455,2	480,3	512,4	539,7	574,9	602,4	633,8	663,5	691,8
	(ن د إ) تجاري	363,5	392,5	415,0	444,6	471,1	504,2	530,1	569,4	507,6	611,9
	(ن د إ) غير تجاري	61,3	62,7	65,3	67,8	68,6	70,7	72,3	73,4	75,9	79,9
	مؤشر الحجم: 1959= 100										
	الناتج الداخلي الاجمالي	100,0	107,2	113,1	120,6	127,1	135,3	141,8	149,2	156,2	162,9
	الاجمالي : التجاري	100,0	108,0	114,2	122,3	129,6	138,7	145,8	154,1	161,6	168,3
	غير التجاري	100,0	102,4	106,6	110,7	112,1	115,4	118,1	119,9	123,9	130,5
	مؤشر الاسعار : 1959 = 100										
	الناتج الداخلي	100,0	103,5	107,0	112,1	119,2	124,2	127,6	131,3	135,5	141,2
	الاجمالي : التجاري	100,0	103,2	106,3	110,5	116,7	121,2	124,3	127,5	131,4	136,1
	غير التجاري	100,0	103,6	110,8	121,4	136,8	145,3	150,7	158,7	165,8	182,3
	معدل التطور في الحجم بالنسبة للسنة السابقة										
	الناتج الداخلي الاجمالي	•	7,2	5,5	6,7	5,3	6,5	4,8	5,2	4,7	4,3
	التجاري	•	8,0	5,7	7,1	6,0	7,0	5,1	5,7	4,9	4,1
	غير التجاري	•	2,4	4,1	3,8	1,3	3,0	2,3	1,5	3,4	5,3
	معدل التطور في الاسعار بالنسبة للسنة السابقة										
	الناتج الداخلي الاجمالي :	•	3,5	3,4	4,7	6,5	4,1	2,7	2,9	3,2	4,2
	التجاري	•	3,2	2,9	4,0	5,6	3,8	2,6	2,6	3,0	3,7
	غير التجاري	•	3,6	6,9	9,6	12,6	6,2	3,8	5,3	4,4	9,9
II موارد واستخدامات السلع والخدمات بملايين الفرنكات الجارية	الاستهلاك النهائي الكلي	204,0	220,6	241,8	271,2	307,2	335,5	358,3	387,1	418,7	459,2
	الأسر	166,5	181,3	198,4	222,3	251,8	276,7	293,7	317,9	344,0	374,5
	التكوين الاجمالي لرأس المال	54,0	59,5	68,6	77,1	89,5	102,9	112,6	124,0	134,7	143,4
	تغيرات المخزون	3,3	8,8	5,6	8,3	6,1	10,7	7,7	10,6	10,1	11,8
	صادرات	34,4	41,2	43,3	44,3	48,8	54,6	61,2	66,3	71,2	78,5
	واردات	— 28,5	— 33,6	— 35,8	— 39,7	— 46,7	— 54,5	— 56,3	— 64,6	— 69,3	— 77,6
	الناتج الداخلي الاجمالي	267,2	296,5	323,5	361,2	404,9	449,2	483,5	523,4	565,4	614,5

جدول 2 تابع أهم الكميات المجمعة ـ المرحلة 1959 ــ 1984

1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
551,2	576,3	604,5	642,8	676,0	695,4	719,4	760,0	781,8	817,9	841,6	856,4	874,1	[illegible]	912,0	917,8
448,2	469,1	498,5	528,9	558,4	576,3	594,8	627,7	647,6	678,0	701,1	711,4	725,8	[illegible]	757,7	763,1
174,9	183,0	196,1	210,2	223,1	225,2	218,0	226,1	224,1	227,6	236,2	241,7	241,1	242,0	237,3	232,1
20,6	21,1	12,9	17,4	22,1	22,8	- 2,9	12,6	10,1	9,0	17,8	20,6	0,2	15,7	6,7	9,5
102,9	119,7	133,1	150,9	169,8	188,1	185,2	205,0	222,5	236,0	251,3	259,1	273,3	266,2	277,9	297,1
- 109,5	- 117,6	- 126,7	- 147,8	- 170,6	- 181,3	- 167,7	- 202,5	- 207,0	- 219,7	- 214,7	- 262,3	- 265,9	[illegible]	- 282,3	- 289,6
740,1	783,5	824,9	873,5	928,4	958,2	952,0	1 001,2	1 031,7	1 070,8	1 104,2	1 117,8	1 133,0	1 143,3	1 151,6	1 164,9
165,4	177,9	182,9	192,9	202,8	208,6	215,8	228,0	234,6	245,4	253,1	256,9	262,3	270,8	273,6	275,4
170,6	178,6	189,8	201,2	212,6	219,4	226,4	239,0	246,5	258,1	266,9	270,8	276,5	285,6	268,4	290,5
218,1	270,2	244,5	262,1	278,2	280,8	271,8	281,9	279,7	283,8	294,5	301,9	300,6	302,7	295,9	289,4
238,7	277,7	308,8	350,1	394,0	436,4	429,7	475,4	515,9	547,6	587,7	604,9	634,1	617,6	644,8	689,3
301,7	324,0	319,0	407,2	470,0	499,4	462,0	557,6	569,7	605,2	671,1	722,6	702,5	752,4	777,7	797,8
174,2	184,2	194,2	205,6	216,7	223,7	224,1	235,7	242,9	252,1	260,4	263,1	264,4	269,1	271,1	274,7
154,8	164,4	175,1	183,6	197,2	224,6	251,7	276,6	302,7	330,6	365,6	414,2	[illegible]	524,9	574,1	617,9
150,4	157,7	166,4	176,3	188,2	213,1	237,4	260,7	284,2	309,2	341,5	386,5	436,0	485,0	531,4	570,1
139,5	148,5	156,0	163,9	176,4	205,0	230,2	256,8	278,2	299,4	329,8	369,5	410,3	453,9	492,3	517,4
116,1	125,3	131,3	131,8	141,6	174,5	182,1	196,0	213,7	236,7	249,5	280,2	[illegible]	343,5	391,3	429,9
115,9	127,1	132,1	129,7	138,5	197,3	196,9	214,2	217,3	239,3	264,0	308,6	[illegible]	[illegible]	416,5	455,1
150,5	159,0	168,1	178,6	192,4	213,9	242,5	266,4	290,3	317,9	351,0	393,9	440,3	496,1	543,2	582,7
708,7	782,5	872,5	981,1	1 114,2	1 278,3	1 452,3	1 678,0	1 884,6	2 141,1	2 440,3	2 769,3	3 110,6	3 567,0	3 935,0	4 277,2
- 65,3	- 74,4	- 83,2	- 93,2	- 106,5	- 132,2	- 157,6	- 197,9	- 211,6	- 239,6	- 271,1	- 319,0	[illegible]	[illegible]	- 487,8	- 516,8
635,4	708,1	789,3	887,9	1 007,7	1 146,1	1 294,7	1 480,1	1 673,8	1 901,5	2 169,2	2 450,3	2 738,3	3 124,5	3 447,2	3 760,4
3,9	4,3	5,2	4,0	3,0	4,9	3,9	6,3	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	12,0	[illegible]	13,1
-	-	2,2	2,7	4,1	1,2	1,0	0,2	0,2	- 2,8	3,6	- 7,0	[illegible]	[illegible]	6,7	- 7,9
639,3	712,4	796,7	894,6	1 014,8	1 152,2	1 297,4	1 484,2	1 680,5	1 908,4	2 179,1	2 447,3	2 754,2	3 126,3	3 437,8	3 739,4
500,8	563,2	633,1	709,9	805,4	937,3	1 087,0	[illegible]	1 407,5	[illegible]	[illegible]	2 055,6	2 352,9	[illegible]	2 949,8	3 158,4
33,1	35,9	37,3	42,1	44,2	30,7	20,7	15,2	33,9	42,4	34,9	31,5	- 9,4	[illegible]	- 19,7	21,4
8,8	9,1	9,1	9,4	13,7	17,6	15,2	16,7	20,3	24,0	29,5	42,3	[illegible]	[illegible]	40,7	69,2
0,9	1,5	0,9	1,8	2,8	4,1	2,0	2,9	3,2	3,4	4,0	1,6	4,7	0,2	0,9	5,8
95,5	102,5	116,1	133,9	148,4	163,2	172,3	204,4	214,1	247,3	[illegible]	335,6	[illegible]	406,2	[illegible]	480,6
0,2	0,2	0,2	0,2	0,3	0,3	0,4	0,5	0,5	0,6	0,7	0,7	0,9	1,0	1,1	1,0
639,3	712,4	796,7	894,6	1 014,8	1 152,2	1 297,4	1 484,2	1 680,5	1 908,4	2 179,1	2 447,3	2 754,2	3 126,3	3 437,8	3 739,4
- 97,2	- 103,6	- 116,3	- 131,4	- 146,8	- 160,9	- 175,1	- 207,5	- 219,7	- 256,7	- 306,6	- 354,2	- 385,6	- 446,9	[illegible]	- 543,1
542,1	608,8	680,4	763,2	868,0	991,3	1 122,3	1 276,7	1 460,8	1 651,7	1 872,5	2 113,1	2 368,6	2 679,4	2 943,8	3 196,3
78,4	79,1	79,5	79,2	79,4	81,3	83,8	83,9	83,8	83,3	82,8	83,3	85,3	85,9	85,8	84,5
5,2	5,0	4,7	4,7	4,4	2,7	1,6	1,0	2,0	2,2	2,4	1,3	- 0,3	- 0,9	- 0,6	0,7
1,4	1,3	1,1	1,1	1,3	1,5	1,2	1,1	1,2	1,3	1,3	1,7	1,8	1,7	1,8	1,8
0,1	0,2	0,1	0,2	0,3	0,3	0,1	0,2	0,3	0,2	0,1	0,1	0,1	-	-	0,2
14,9	14,4	14,6	14,8	14,6	14,2	13,3	13,8	12,7	13,0	13,1	13,6	12,9	13,3	13,0	12,8
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0
15,2	14,5	14,6	14,7	14,5	14,0	13,5	14,0	13,1	13,5	14,1	14,4	14,0	14,3	14,4	14,5
84,8	85,5	85,4	85,3	85,5	86,0	86,5	86,0	86,9	86,5	85,9	85,6	86,0	85,7	85,6	85,5

		1959	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968
II موارد واستخدامات السلع والخدمات (تابع) بملايين الفرنكات بأسعار 1970	استهلاك نهائي	333,3	[illegible]	[illegible]	[illegible]	416,9	434,6	456,3	476,8	499,9	519,4
	أسر	[illegible]	[illegible]	291,9	313,2	335,4	351,8	368,8	390,9	[illegible]	[illegible]
	تكوين اجمالي لرأس المال الثابت	50,2	86,3	95,3	103,9	113,0	124,8	133,5	143,2	151,9	160,3
	تغيرات المخزون	4,6	11,7	7,9	9,9	7,4	13,2	8,7	12,8	11,8	12,4
	صادرات	65,1	50,9	53,5	54,1	58,2	62,4	69,3	73,6	77,7	88,7
	واردات	− 36,3	− 41,4	− 44,1	− 47,5	− 55,5	− 64,1	− 65,4	− 72,6	− 79,0	− 89,4
	ناتج داخلي اجمالي	424,8	455,2	480,3	512,4	539,7	574,9	601,4	633,8	663,5	691,8
مؤشر الحجم 1959 = 100	استهلاك نهائي للأسر	100,0	104,3	110,2	117,8	125,1	131,6	136,9	144,1	150,0	156,0
	تكوين اجمالي لرأس المال الثابت	100,0	105,0	111,1	119,2	127,7	134,7	140,4	147,3	154,7	160,3
	صادرات	160,0	107,7	119,3	129,6	140,9	155,6	166,5	174,6	189,1	199,9
	واردات	100,0	118,0	124,1	125,5	135,0	144,8	160,9	170,8	184,9	205,8
	ناتج داخلي اجمالي	100,0	113,9	121,5	130,9	152,9	176,6	180,2	200,0	217,6	246,1
		100,0	107,5	113,1	120,6	127,1	135,3	141,5	149,3	156,2	162,9
مؤشر الأسعار 1959 = 100	استهلاك الأسر	100,0	103,6	107,5	111,0	120,4	125,1	128,3	132,6	136,0	144,3
	تكوين اجمالي لرأس المال الثابت	100,0	103,7	107,3	112,0	116,4	122,3	125,6	129,6	133,6	140,3
	صادرات	100,0	102,3	106,5	110,2	117,6	122,5	124,2	128,6	131,7	132,9
	واردات	100,0	101,4	101,5	102,6	105,1	109,6	110,6	112,8	112,0	110,9
	ناتج داخلي اجمالي	109,0	103,5	103,4	106,3	107,1	110,3	109,6	113,4	111,8	110,6
		100,0	103,5	107,8	112,1	119,3	124,2	127,6	131,3	135,3	141,2
III الانتقال من (ن د أ) إلى الدخل الوطني (بأسعار السوق بمليارات فرنكات جارية)	ناتج داخلي اجمالي	267,3	296,5	321,5	361,2	404,9	449,2	483,5	523,4	565,4	614,5
	استهلاك رأس المال الثابت	− 27,6	− 29,5	− 32,2	− 35,3	− 39,8	− 43,4	− 47,2	− 51,4	− 55,9	− 58,6
	ناتج داخلي	239,6	267,0	289,3	325,9	365,1	405,8	436,3	472,0	509,5	555,9
	دخل العمل والملكية والمشروع الناتجة من بقية الدول	1,6	2,0	1,9	2,7	3,3	3,6	3,8	3,5	4,0	3,8
	ضرائب على الانتاج والاستيراد المدفوعة لبقية الدول	.	.	.	.	.	.	.	.	.	-
	الدخل الوطني بأسعار السوق	241,2	269,0	291,2	328,6	368,4	409,2	440,1	475,5	513,5	559,7
IV تحليل الدخل بمليارات الفرنكات الجارية	الدخل الأولي للأسر	191,7	212,9	232,4	263,9	294,5	322,1	340,5	372,9	405,0	445,6
	الدخل الأولي للشركات	10,1	13,3	13,7	13,3	14,6	18,6	20,7	22,6	24,7	27,9
	الدخل الأولي لمؤسسات	0,9	0,9	1,1	0,7	1,1	2,0	2,1	2,7	3,9	4,9
	الدخل الأولي لشركات	.	0,2	.	− 0,2	− 0,3	− 0,3	0,2	0,4	0,4	0,4
	الدخل الأولي للادارات العامة	38,4	41,6	45,9	50,8	58,4	66,7	70,3	76,8	79,3	80,7
	الدخل الأولي للادارات الخاصة	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2
	الدخل الوطني بأسعار السوق	241,2	269,0	291,2	328,6	368,4	409,2	440,1	475,5	513,5	559,7
	ضرائب على الانتاج	− 40,2	− 43,5	− 46,8	− 52,0	− 59,2	− 67,4	− 71,1	− 77,0	− 80,5	82,0
	الدخل الوطني بتكلفة عوامل الانتاج	201,0	225,5	244,4	276,6	309,2	341,8	369,0	398,5	433,0	477,7
% من الدخل الوطني (بأسعار السوق) .	الدخل الأولي للأسر	79,5	79,2	79,3	80,3	79,9	78,7	78,7	78,4	78,9	79,6
	الدخل الأولي لـ S R S	4,2	4,9	4,7	4,0	4,0	4,6	4,7	4,8	4,8	5,0
	الدخل الأولي لـ I C	0,4	0,3	0,4	0,2	0,3	0,5	0,5	0,6	0,8	0,9
	الدخل الأولي لـ E A	.	0,1	.	.	− 0,1	− 0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
	الدخل الأولي لـ A P U	15,9	15,5	15,6	15,5	15,9	16,3	16,0	16,1	15,4	14,4
	الدخل الوطني بأسعار السوق	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0
	ضرائب على الانتاج والاستيراد	16,7	16,2	16,0	15,8	16,1	16,5	16,2	16,2	15,7	14,7
	الدخل الوطني بتكلفة عوامل الانتاج	83,3	83,8	84,0	84,2	83,9	83,5	83,8	83,8	84,3	85,3

بملايين الفرنكات ومؤشرات : السنة السابقة = 100

1981				1982				1983				1984			
مؤشرات الحجم	بالأسعار الجارية	مؤشرات الحجم	بالأسعار الجارية	مؤشرات الحجم	بالأسعار الجارية	مؤشرات الحجم	بالأسعار الجارية	مؤشرات الحجم	بالأسعار الجارية	مؤشرات الحجم	بالأسعار الجارية	مؤشرات الحجم	بالأسعار الجارية	مؤشرات الحجم	بالأسعار الجارية
100,6	2 795 321	111,7	3 110 456	102,0	3 171 400	114,5	3 564 392	100,7	3 593 870	108,5	3 935 407	101,3	3 967 830	107,3	4 227 161
99,7	617 092	113,5	749 019	102,5	770 519	113,3	871 575	97,6	851 447	108,4	922 640	101,6	934 050	110,9	1 035 471
95,9	551 907	111,2	642 256	102,6	660 111	112,9	761 199	91,2	746 090	108,4	808 579	102,0	834 641	110,6	911 973
120,9	71 121	120,9	87 511	101,7	90 405	116,3	105 820	100,6	105 470	109,6	115 161	33,3	117 514	104,7	123 496
100,2	3 412 413	112,1	3 859 475	102,1	3 942 013	112,6	4 439 557	100,1	4 443 543	109,3	4 857 007	101,4	4 925 889	107,9	5 313 433
101,9	2 210 739	111,5	[illegible]	102,5	2 577 210	112,3	2 836 092	101,8	2 922 853	109,7	[illegible]	100,6	3 224 633	101,6	3 471 877
101,7	1 772 191	112,3	2 005 700	102,9	2 064 832	111,7	2 306 264	100,9	2 326 467	108,7	2 534 462	100,3	2 563 745	107,8	2 757 253
102,8	431 209	115,8	493 700	102,6	505 346	116,7	570 489	101,3	587 161	108,8	644 624	101,8	654 865	108,0	703 215
98,6	7 257	112,7	8 318	100,2	8 327	113,4	9 339	98,7	9 234	110,7	10 230	97,9	10 009	100,8	10 407
98,7	300 871	111,3	645 909	98,9	674 517	112,7	742 185	97,1	730 362	100,1	770 765	97,1	754 362	106,9	808 470
97,3	334 156	111,9	373 800	98,8	369 429	112,8	415 480	96,0	399 060	107,6	430 154	97,1	417 523	107,3	448 390
99,1	18 271	112,5	20 871	100,5	20 520	116,2	107 060	98,4	105 438	107,7	115 010	98,2	113 904	106,3	120 834
102,7	2 129	110,2	2 366	101,1	2 372	111,4	2 642	101,7	2 660	102,4	2 865	99,6	2 850	105,5	3 055
113,1	30 176	103,1	31 095	105,3	32 251	110,8	36 272	100,8	36 556	106,5	40 013	95,3	38 741	100,0	43 900
99,8	153 565	111,1	170 583	92,9	158 565	112,7	178 521	98,2	175 345	108,0	190 441	96,1	183 268	106,3	194 878
-	6 047	-	6 675	-	28 921	-	31 153	-	271	-	5 375	-	13 510	-	12 310
100,8	600 250	116,1	691 278	97,2	675 291	114,1	772 115	102,7	800 412	109,3	876 572	100,1	879 390	100,7	1 010 250
103,8	505 421	113,5	573 500	96,3	552 191	116,8	670 541	104,3	636 567	109,3	717 607	107,0	[illegible]	100,8	847 832
110,2	102 627	117,7	120 776	103,0	125 770	113,3	142 310	103,0	145 064	109,0	156 565	103,0	[illegible]	109,2	176 330
100,2	3 412 413	112,1	3 859 475	102,1	3 942 013	112,6	4 439 557	100,1	4 443 543	109,3	4 857 007	101,4	4 925 889	107,9	5 313 433

جدول 3 الموارد واستخدامات السلع والخدمات

	[illegible]				[illegible]				[illegible]				[illegible]
	بالأسعار الجارية	مؤشرات الحجم	بالأسعار الجارية	مؤشرات الحجم	بالأسعار الجارية	مؤشرات الحجم	بالأسعار الجارية	مؤشرات الحجم	بالأسعار الجارية	مؤشرات الحجم	بالأسعار الجارية	مؤشرات الحجم	بالأسعار الجارية
الموارد													
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	103,3	1 886 595
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	102,0	[illegible]	102,8	395 667
[illegible]	[illegible]	[illegible]	570 932	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	101,2	[illegible]	[illegible]	348 072
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	101,2	[illegible]
[illegible]	3 404 935	113,1	3 007 135	102,0	[illegible]	110,7	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	103,6	[illegible]
[illegible]	[illegible]	113,5	[illegible]	[illegible]	[illegible]	110,9	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	105,2	[illegible]	[illegible]	[illegible]	104,6	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	320 792	[illegible]	[illegible]	104,6	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	103,5	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	100,5	[illegible]
[illegible]													
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	105,5	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	57 72[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	110,7	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	111,5	[illegible]	97,0	[illegible]	[illegible]	[illegible]	104,2	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	-	[illegible]	-	[illegible]	-	[illegible]		[illegible]	-	12 512	-	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	117,5	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	113,2	[illegible]	102,0	[illegible]	110,7	[illegible]	104,3	[illegible]	[illegible]	2 351 799	103,6	[illegible]

الفصل الثالث

المبادىء العامة للمحاسبة الوطنية الفرنسية

تهدف المحاسبة الوطنية إلى بناء تصور كميّ للاقتصاد الوطني وعرض شامل للعوامل الإقتصادية في اطار محاسبي متماسك ، والمرحلة التي يُرجع اليها هي السنة . مثل هذا التقسيم يكون مجالاً لعدة صعوبات . فهو لا يستطيع بالفعل احترام مجريات الحياة الاقتصادية نظراً لأن كثيراً من النشاطات تتجاوز فترة السنة . تلك هي بصورة خاصة حالة العمليات المتعلقة بالاستثمار .

الإقتصاد الوطني هو مجموعة الوحدات المقيمة التي يكون مركزها على الأرض الإقتصادية خلال فترة سنة على الأقل . يقال أن وحدة اقتصادية هي مقيمة عندما تكون مرتبطة بشكل مستمر في الاقتصاد الفرنسي .

منذ ايار سنة 1976 اصبحت الحسابات الوطنية الفرنسية تنشر وفقاً لأطُر النظام الموسّع للمحاسبة الوطنية : SECN [1] .

يتألف النظام الموسع للمحاسبة الوطنية (SECN) من « اطار مركزي » يشكل لب المحاسبة الوطنية ومن « أنظمة وسيطة » تمثل في مفهوم الاقتصاد الكلي ، محاسبة

---

(1) SECN : Systéme elargi de Comptabbté nationale ـ النظام الموسع للمحاسبة الوطنية . التفصيلات في هذا الباب مأخوذة بتوسع من طرق الـ SECN المنشورة في الـ INSEE (المؤسسة الوطنية للاحصاء والاقتصاد) في نطاق التعديل السنوي للحسابات الوطنية ، ان قاعدة جديدة تطبق سنة 1987

بعض الوحدات الاقتصادية ، ومن « حسابات تابعة » الهدف منها توضيح اقتصاد بعض القطاعات الخاصة : الصحة ، التربية . . الخ .

ان وضع النظام الموسع للمحاسبة الوطنية يلبي الاهتمام بتوسيع امكانيات استخدام الحسابات الوطنية ، فهو يسهِّل كذلك المقارنات الدولية لأن الاطار المركزي لهذا النظام الموسع هو التبني الفرنسي للنظام الأوروبي للمحاسبة ، الذي هو بدوره متوافق مع توصيات نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة .

نعرض في الفصل الأول مختلف « القطاعات المؤسسية » التي تجمع الوحدات الاقتصادية الأساس المسماة « وحدات مؤسسية » . اما في الفصل الثاني فسنرسم صورة بيانية لنشاط مختلف القطاعات المؤسسية . ونقدم في الفصل الثالث ، بصورة مختصرة ، الأنظمة الوسيطة والحسابات التابعة .

فقرة اولى : القطاعات المؤسسية المختلفة

ان المراكز الأولية للقرار الإقتصادي أو الوحدات المؤسسية العاملة في نطاق الاقتصاد الفرنسي هي مجموعة في قطاعات مؤسسية . تعبر هذه الأخيرة عن أعلى مستوى لتجميع الكميات المحاسبية للمهام المنفذة من الافراد ومجموعات الافراد . ويشكل التجانس للمهام المنفذة من كل قطاع من هذه القطاعات دالة على التنوع الكبير في نشاطات مختلف الوحدات الإقتصادية .

تعتمد المحاسبة الوطنية ست قطاعات مؤسسية مقيمة ، وتظهر العمليات بين القطاعات المقيمة وغير المقيمة في حساب باقي العالم.القطاعات الست هي :

- الشركات وأشباه الشركات غير المالية
- مؤسسات الائتمان .
- شركات التأمين
- الادارات العامة .
- الادارات الخاصة .
- قطاع الأسر .

يتكون باقي العالم من المقاطعات والاراضي ما وراء البحار (DOM - TOM) [1]

---

(1) DOM . TOM هي اراضي وبلدان ما وراء البحار ، اراضي ومستعمرات فرنسا .

وغيرها من بلاد المنطقة والخارج (بلاد المجموعة الإقتصادية الاوروبية والبلاد خارج المجموعة) . ان مهام وموارد مختلف القطاعات المؤسسية ستكون مبينة في الجدول الملحق .

سنجري تفريعاً لبعض القطاعات ، لنتمكن من التمييز بين مجموعات الوحدات المتناسقة من زاوية التحليل الاقتصادي .

اولاً : الشركات وأشباه الشركات غير المالية

تعريف

الشركات واشباه الشركات غير المالية هي وحدات مؤسسية مقيمة وظيفتها الإقتصادية الرئيسة هي انتاج السلع والخدمات التجارية غير المالية .

نستطيع بكثير من عمليات التجزئة أن نحصر مختلف الشركات وأشباه الشركات غير المالية . وهذه العمليات تؤدي إلى تمييز الشركات الخاصة من الشركات العامة .

أ ـ الشركات واشباه الشركات العامة

كل الشركات العامة هي موضع رقابة الدولة أو الهيئات العامة . وتتمتع بالشخصية القانونية ولها أنظمة قانونية مختلفة . . نجد منها :

ـ مؤسسات عامة ذات صفة صناعية وتجارية مثل شركة نقل باريس ـ كهرباء فرنسا (RATP - EDF) .

ـ شركات ذات نظام أساسي خاص مثل الشركة الوطنية لسكك الحديد(SNCF)، ادارة حصر رينو .

اشباه الشركات العامة هي هيئات عامة منتجة للسلع والخدمات التجارية غير المالية ولكنها لا تملك الشخصية القانونية .

يجب ان تكون هذه كبيرة وتبيع معظم انتاجها للعموم . مثل البريد والإتصالات والتلغراف (PTT) وادارة حصر الكحول .

الموارد الاساسية	الوظيفة الرئيسية	القطاع المؤسسي
من المبيعات	انتاج السلع والخدمات التجارية غير المالية	الشركات وأشباه الشركات غير المالية
اموال متأتية من الاتفاقيات المالية المقصودة	مالية ، أي أنها تجمع وتحول وتوزع امكانيات مالية جاهزة	مؤسسات الائتمان
اشتراكات المضمونين المتعاقدين او مساهمات اجتماعية اختيارية	التأمين ، أي ضمان الدفع في حالة تحقق ضرر	مشروعات التامين
مدفوعات اجبارية تتحملها بقية القطاعات وتحصل بشكل مباشر أو غير مباشر	انتاج خدمات غير تجارية إلى الجماعة واجراء عمليات اعادة توزيع الدخل والثروة الوطنيين	ادارات عامة
مساهمات اختيارية مقدمة من قطاع الأسر ، واحياناً احتمال بيع خدمات تجارية	انتاج خدمات غير تجارية محفوظة لمجموعات خاصة من الأسر و / أو انتاج بدون هدف الربح ، خدمات تجارية خاصة بالأسر .	ادارات خاصة
تعويض عناصر الانتاج : تحويلات من القطاعات الأخرى وناتج المبيعات	استهلاك وفي حالة التعهدات الفردية ، انتاج سلع وخدمات تجارية غير مالية	قطاع الاسر (ومن ضمنه مشروعات فردية)
تحت تسمية باقي العالم نضم إلى نفس مجموعة حسابات ، العمليات بين وحدات مقيمة ووحدات غير مقيمة .	باقي العالم	

(1) المصدر : النظام الموسع للمحاسبة الوطنية ، مجموعات لـ INSEE . 45 ,44 ,C .

ب ـ الشركات وأشباه الشركات الخاصة

الشركات الخاصة لها انظمتها الاساسية القانونية المختلفة . هي شركات رساميل (شركات مغفلة SARL) ، شركات اشخاص (شركة تضامن جماعية) ، تعاونيات ، شركات مدنية ، مجموعات ذات مصلحة اقتصادية . بالرغم من غياب الشخصية القانونية ، الشركات المساهمة هي من ضمن الشركات وأشباه الشركات الخاصة . على العكس ان المشروعات الكبيرة الفردية ليست في عداد الشركات الخاصة .

ـ الأثر الاقتصادي للشركات واشباه الشركات غير المالية

يهدف هذا التقسيم إلى تمييز المشروعات الوطنية الكبرى عن الشركات الأخرى واشباه الشركات غير المالية .

أ ـ المشروعات الكبرى الوطنية .

تتميز هذه المشروعات المميزة اسمياً (شركات الفحم الفرنسية ،، RATP SNCF ، GDF ،EDF ، الطيران الفرنسي ، الطيران الداخلي وPTT[1] بثلاث مميزات : تتمتع بوضع احتكاري ، تحت وصاية الدولة المباشرة ، لها حجم كبير جداً . هذه المشروعات الوطنية الكبيرة تسمح للدولة بأن تقوم بعمل مباشر على توازن ونمو الاقتصاد .

ب ـ الشركات واشباه الشركات غير المالية خارج المشروعات الوطنية الكبيرة . هذه المجموعة تجمع كل الشركات واشباه الشركات الأخرى غير المالية .

ـ معيار النشاط الرئيسي

يسمح هذا المعيار بتجميع الشركات واشباه الشركات غير المالية في قطاعات إنتاج .

تعريف

قطاع الإنتاج هو مجموعة من المشروعات لها نفس النشاط الاساسي .

ثانياً ـ مؤسسات الائتمان

تعريف

مؤسسات الائتمان هي الوحدات المؤسسية التي وظيفتها الرئيسة تمويل الاقتصاد ، أي تحصيل وتحويل وتوزيع الامكانيات المالية المتوفرة .

تشكل مؤسسات الائتمان مجموعة غير متجانسة. وتميز المحاسبة الوطنية عملياً بين نوعين : المؤسسات النقدية والمؤسسات غير النقدية .

---

(1) EDF(كهرباء فرنسا) GDF(غاز فرنسا) SNCF(الشركة الوطنية لسك الحديد) RATP (ادارة نقل باريس) PTT(البريد والبرق والاتصالات . .

1- مؤسسات الائتمان النقدية

هي مصرف فرنسا وصندق تثبيت المبادلات من جهة ، والمؤسسات النقدية الأخرى من جهة ثانية . للأخيرة دور هام في خلق النقد وادراته . وهي المصارف المسماة (BNP ، الشركة العامة ، الاعتماد الليوني ، CCF .. الخ) ومؤسسات الائتمان الشعبية (المصارف الشعبية) وتعاونيات تسليف وشركات تأمين (مصرف التسليف الزراعي .. الخ) .

2- مؤسسات الائتمان غير النقدية :

هذا الفرع يضم مؤسسات الائتمان التي تستعمل موارد غير نقدية اساساً لتوزيع وتمويل الائتمانات . يشمل هذا القطاع صندوق الودائع والأمانات ومؤسسات الائتمان الأخرى (المصرف العقاري الفرنسي ، المصرف الفرنسي للتجارة الخارجية ، مصرف التسليف الوطني ، صندوق القروض لمؤسسات الـ HLM .. الخ) أي الاسكان المعتدل الايجار .

سنعود لتفصيل بنية هذا القطاع المؤسسي ، في الباب الثاني المخصص للنظام النقدي والمالي الفرنسي .

تستبعد المحاسبة الوطنية من مؤسسات الائتمان ، بعض الهيئات التي يمكن أن يصنفها نشاطها مسبقاً ضمن هذا القطاع المؤسسي . يتعلق الأمر بالهيئات التي تقوم بعملياتها المالية لحساب عدد محدود من الوحدات الإقتصادية (الشركات القابضة ، شركات الاوراق المالية) وبالوحدات ذات الهدف المالي والمعتبرة كمنتجة للخدمات .

ان الوحدات المؤسسية التي يتضمن نشاطها الأصل دور الوسيط المالي ليست في عداد مؤسسات الائتمان ، كما ان وحدات الصرف ، ووسطاء البورصة وبيوت الاوراق المالية ليست جزءاً من قطاع مؤسسات الائتمان .

ثالثاً-شركات التأمين

تعريف

شركات او مؤسسات التأمين وظيفتها الاقتصادية هي تحويل المخاطر الفردية إلى مخاطر جماعية وتضمن دفع مبلغ في حال تحقق الخطر .

تميز المحاسبة الوطنية بين قطاعين فرعين : مؤسسات التأمين والترسمل من جهة ، والشركات التعاونية من جهة ثانية .

اولاً : مؤسسات التأمين والترسمل .

هي وحدات مؤسسية مواردها الرئيسة مؤلفة من أقساط التأمين ، والتي تدفع للمضمونين تعويضات بتكوين تموينات تقنية . من جملة هذه الوحدات القطاعية مشروعات التأمين عن الأضرار والمسؤولية المدنية ، التأمين على الحياة ، شركات اعادة التأمين والصندوق الوطني للتعاون والادخار .

ثانياً : الشركات التعاونية .

يضم هذا الفرع القطاعي الشركات التي تتألف مواردها من الاشتراكات الاجتماعية الاختيارية ، والتي تدفع تقديمات اجتماعية دون ان تكون تموينات لأنها تعمل في ظل نظام للتوزيع .

رابعاً : الادارات العامة

تعريف

تضم الإدارات العامة الوحدات المؤسسية التي وظيفتها الإقتصادية الرئيسة هي انتاج الخدمات غير التجارية المخصصة للوحدات المؤسسية الأخرى وتحقيق عمليات توزيع الدخل والثروة القومية . يقسم رجال المحاسبة الوطنية هذا القطاع المؤسسي إلى ثلاثة : الإدارات العامة المركزية ، الادارات العامة المحلية وادرات الضمان الاجتماعي .

الادارات العامة المركزية

اختصاصها وتمويلها وطنيان . منها الدولة والاجهزة المختلفة للادرات المركزية .

تضم الدولة مجموع المصالح الادارية التي ترصد نفقاتها وارداتها في الموازنة العامة والموازنات الملحقة (باستثناء موازنة البريد والبرق والهاتف) والحسابات الخاصة للخزينة التي تنشر في قانون المالية .

أما الأجهزة المختلفة للادارة المركزية فهي أجهزة تتمتع بالاستقلال المالي وتنتج الخدمات غير التجارية . تتألف مواردها من مساهمات الدولة او تقديمات اجبارية مثل الرسوم المماثلة للضرائب المحصلة على نطاق الوطن .

الادارات العامة المحلية

وتكون مواردها من مصدر محلي وينحصر اختصاصها في جزء من اقليم الدولة

فيه تمارس اختصاصات مختصة . يميز رجال المحاسبة الوطنية بين الاقاليم والاجهزة المختلفة للادارة المحلية .

تضم الاقاليم : المناطق ، المحافظات ، الاقضية ، وكذلك هيئات المحافظات والاقضية : النقابات المحلية في المحافظات والاقضية ، وفيما بين المحافظات وبين الاقضية ، المقاطعات ،المدن،المصالح العمومية . . الخ .

تنتج الأجهزة المختلفة للادارة المحلية خدمات غير تجارية بواسطة موارد ذات مصدر محلي . وهي بصورة عامة مؤسسات عامة تتمتع بالشخصية القانونية (الشخصية المعنوية) .

ادارات الضمان الإجتماعي

لهذه الوحدات المؤسسية وظيفة اقتصادية هي انتاج خدمة غير تجارية هي الضمان الإجتماعي . هذه الوحدات توزع عائدات بشكل تقديمات اجتماعية بواسطة اشتراكات إجتماعية إجبارية تدفعها الوحدات المؤسسية الأخرى . منها الإدارة العامة والإدارات الخاصة (الزراعية ، المهن الحرة ، إجراء المشروعات العامة ، نهاية الخدمة ، ضمان البطالة . . الخ) .

خامساً : الادارات الخاصة

تعريف

الادارات الخاصة هي الوحدات المؤسسية التي وظيفتها الإقتصادية الرئيسة هي إنتاج الخدمات غير التجارية المخصصة للجماعات الخاصة بالأسر . وتستطيع أن تنتج كذلك بدون هدف الربح خدمات تجارية مخصصة بالأسر .

تُجمع المحاسبة الوطنية الادارات الخاصة في مجموعات حسب نطاق العمل : الشعائر الدينية ، الاحزاب السياسية ، التمثيل والدفاع عن بعض فئات القطاع المنزلي (نقابات العمال ، لجان المشروعات) العمل التربوي (الجمعيات الموسيقية ، جمعيات التاريخ والآثار ، التحالف الفرنسي . . الخ) تنظيم اوقات الفراغ (الجمعيات الرياضية ، حركة الشباب ، جمعيات الصيد البري والبحري) المساعدة والاحسان (الجمعيات العائلية ، اعمال الطفولة . . الخ) والصحة (الصليب الأحمر) .

سادساً : القطاعات الأسرية

تعريف

القطاعات الأسرية هي الوحدات المؤسسية التي وظيفتها الاقتصادية الرئيسة هي الاستهلاك واحتمالاً الإنتاج ، عندما تكون منظمة في نطاق مشروع فردي .

يمكن ان نصنف قطاع الأسر وفقاً لكثير من المعايير ولكن تقسيمها على اساس فئات اجتماعية ـ مهنية بالنسبة لرئيس الأسرة هو المفضل . يهدف هذا التقسيم إلى « تصنيف مجموع السكان العاملين على عدد محدود من الفئات الكبيرة التي تمثل كل واحدة منها بعض التوافق الاجتماعي » لكل الأسر الداخلة ضمن الفئة الإجتماعية المهنية ، اساليب حياة وعمل متماثلة ، وتمثل سلوكاً متناسقاً في مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية .

تختلف المصطلحات المعتمدة في المحاسبة الوطنية قليلاً عن الفئات الإجتماعية ـ المهنية المعتمدة في المؤسسة الوطنية للاحصاء [1] . يقسم قطاع الأسر إلى تسع أقسام هي : مستثمر زراعي ، اجير زراعي ، مستقل غير زراعي ، موظف عال موظف وسط ، مستخدم ، عامل ، غير عامل ، وغير هؤلاء من قطاع الأسر .

سابعاً : باقي العالم

تعريف

باقي العالم ليس قطاعاً مؤسسياً ، فهو يضم مجموعة حسابات تصور التدفق بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة .

يقسم قطاع باقي العالم إلى اربعة أقسام فرعية :

المناطق والاقاليم ما وراء البحار ، بلدان منطقة الفرنك عام 1971 ، بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا [2] والمؤسسات التابعة لها وما هو خارج نطاق اللجنة .

فقرة ثانية : تصوير النشاط الاقتصادي لمختلف القطاعات المؤسسية

أن استعمال القواعد المحاسبية المبسّطة جداً وتجميع العمليات ذات الدلالة والتسلسل المنطقي الإقتصادي الصريحين ، يسمحان بتصوير نشاط مختلف القطاعات

---

(1) المؤسسة الوطنية للاحصاء (INSEE) نتائج اولية 1968 مجموعة المؤسسة D 3 / 1969 .

(2) اللجنة الاقتصادية لاوروبا (Cummission econonique Pour L'europe) .

المؤسسية . سيكون هذان العنصران هدفاً للثلاث فقرات الأولى . اما الرابعة فتقدم حسب منطق نوعي، العلاقات بين الدولة وباقي العالم .

اولاً : مبادىء المحاسبة : تسجيل الموارد والاستخدامات

تشكل العمليات التي تهم كل قطاع مؤسسي اما مقبوضات (مدخلات ، واردات) أو مدفوعات (مخرجات ، نفقات) . تستعمل المحاسبة الوطنية الفرنسية بالنسبة للعمليات الأولى عبارة موارد وللثانية الاستخدامات . كل عملية هي في الوقت ذاته قبض ودفع .

الضرائب هي استعمالات بالنسبة للأسر وموارد بالنسبة للادارات ان مبدأ تساوي الاستعمالات والموارد في المحاسبة على اساس القيد المزدوج مطبق في المحاسبة الوطنية الفرنسية .

يقسم كل قطاع مؤسسي إلى مجموعات حسابات تضم النشاطات الإقتصادية المتجانسة . يبين كل حساب ، نتيجة لطريقة القيد المزدوج ، رصيداً دائناً او رصيداً مديناً ينقل إلى الحساب التالي ، في الاستخدامات اذا كان مديناً وفي الموارد إذا كان دائناً ، كما هو مبين في الجدول 1. 3 الذي يقدم مثلاً بسيطاً مأخوذاً من العلاقة بين الدخل ، الاستهلاك ، الادخار والاستثمار .

جدول 1. 3

حساب فرعي أ

الاستخدامات		الموارد	
الاستهلاك	300	الدخل	400
الرصيد : ادخار	100		
المجموع	400	المجموع	400

حساب فرعي ب

الاستخدامات		الموارد	
استثمار	60	ادخار	100
رصيد	40		
المجوع	100	المجموع	100

ثانياً : العمليات الاقتصادية للقطاعات المؤسسية

تضم حسابات العمليات ، العمليات الاقتصادية المتماثلة المنفذة من مختلف الوحدات المؤسسية . تجمع العمليات المعمول بها في المحاسبة الوطنية التدفق الذي يصور تكوين (انتاج) السلع والخدمات ؛ تكوين وتوزيع واستخدام المداخيل الناجمة عن الانتاج ؛ تكوين وزوال الذمم الدائنة والذمم المدينة .

اذن ، الاعمال الاقتصادية للوحدات المؤسسية تكون مجمعة في ثلاث فئات متجانسة :

- عمليات جارية على السلع والخدمات .
- عمليات التوزيع .
- العمليات المالية .

1 العمليات الجارية على السلع والخدمات

يضع إنتاج الوحدات المؤسسية في تصرف الجماعة ، سلعاً وخدمات تكون مجالاً لعدة استخدامات مختلفة . تصور العمليات على السلع والخدمات المصدر والاستخدام لهذه السلع والخدمات خلال مدة محددة . تتكون الموارد من الانتاج والمواردات الاستخدامات هي الاستهلاك النهائي والتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت والصادرات خلال سنة ، ليس بالضرورة ان يكون ما هو منتج ومستورد مساوياً لما هو مستعمل . التغيرات في المخزونات تسمح بالتصحيح وتظهر إتفاقاً بين الاستخدامات .

يمكن ان تكتب المعادلة الرئيسة للتوزان الإقتصادي كما يلي :

انتاج + واردات = استهلاك نهائي + تكوين اجمالي لرأس المال الثابت + صادرات + تغير المخزونات .

2 ـ عمليات التوزيع

تصور عمليات التوزيع تكوين الدخل المتوفر الاجمالي الناجم عن الإنتاج أو المقبوض من باقي العالم ، وتوزيعه بين مختلف الوحدات المؤسسية .

وتكون كل عملية توزيع محلاً لقيد مزدوج : في استخدامات حساب الوحدة

المؤسسية التي دفعته وفي موارد الوحدة التي استفادت منه .

عدد عمليات التوزيع المعمول بها في المحاسبة الوطنية ست عمليات :

ـ تعويضات الإجراء : أجور ، مرتبات اجمالية ، اشتراكات إجتماعية على عاتق أصحاب العمل .

ـ ضرائب مفروضة على الإنتاج والاستيراد .

ـ اعانات الاستثمار .

ـ عائدات الملكية والمشروع : فوائد ، ارباح الأسهم ، غلال الأرض .

ـ عمليات التأمينات ضد المخاطر .

ـ غيرها من التحويلات الجارية بدون مقابل : ضرائب على الدخل والثروة اشتراكات إجتماعية ، تقديمات اجتماعية . . الخ .

كذلك توخذ بعين الاعتبار التحويلات برأس المال ، فهي لا تؤثر مباشرة في استهلاك الوحدات المؤسسية ، ولكنها تؤثر على مستوى استثمارات وثروة مختلف الوحدات المؤسسية . تضم التحويلات برأس المال في الأساس المعونات للاستثمار والضرائب برأس المال .

3 : **العمليات المالية**

تبين العمليات المالية الديون المحصلة والمتروكة والديون المعقودة والمسددة . ان الذمم الدائنة التي تثبت وجود حق بتسليم علامة مالية هي موجودات مالية أو مُقتنى مالي . هو عنصر إيجابي في الثروة المالية لوحدة مؤسسية . على العكس من ذلك تشكل الذمم المدينة تعهداً وعنصراً مالياً سلبياً (موجب) .

تسجل العمليات المالية كتدفقات صافية للذمم الدائنة (التحصيلات منقوص منها المتروكات ومن ضمنها المدفوعات) وكتدفقات صافية للذمم المدينة (الديون المعقودة منقوص منها الديون المسددة خلال الفترة) كذلك تصف العمليات المالية التدفقات ذات الصفة المالية التي هي اصدرات السندات والأسهم ، اعادة التمويل بين المصارف وبيع وشراء العملة .

تقسم الديون في المحاسبة الوطنية الفرنسية إلى تسعة نماذج مصنفة بالنسبة للوظيفة الرئيسة التي تقوم بها كل اداة مالية :

- وسائل الدفع الدولية : ذهب ، عملات أجنبية ، حقوق سحب خاصة وحسابات مع صندوق النقد الدولي (FMI)[1] .

- العملة : القطع النقدية ، الأوراق المالية والودائع تحت الطلب .

- ودائع غير مالية : ودائع توفير ، ودائع لأجل ، أذونات لاتباع .. إلخ .

- اذونات خزنية تباع .

- سندات .

- أسهم وغيرها من الاشتراكات .

- اعتمادات لأجل قصير .

- اعتمادات لأجل متوسط وأجل طويل .

- احتياطيات تقنية للتأمين .

يمكن اعادة تجميع العمليات المالية ضمن جدول العمليات المالية الذي يشكل وصفاً كاملاً للتدفقات المالية في الاقتصاد الوطني .

ثالثاً : التفسير الاقتصادي لحسابات القطاعات المؤسسية

1 ـ حسابات مختلف القطاعات المؤسسية

يُختصر النشاط الاقتصادي لكل قطاع مؤسسي في حسابات الانتاج ، الاستغلال الدخل ، استعمال الدخل ، رأس المال وفي الحساب المالي .

يبين الجدول 2. 3 تسلسل هذه الحسابات المختلفة .

يصور حساب الانتاج الرابطة الموجودة بين الانتاج والاستهلاك الوسيط . غايته ابراز القيمة المضافة .

يستعيد حساب الاستغلال من الموارد القيمة المضافة ويبين الأعباء والمساعدات المرتبطة بالإنتاج . رصيده المتبقي الإجمالي من الاستغلال . ان الصعوبة الملموسة في قياس تعويض عنصر العمل غير المأجور جعلت رجال المحاسبة الوطنية الفرنسية يعتمدون عدم اظهار هذا الموقع في استخدام حساب الاستغلال . من هذا فان الفائض الإجمالي

---

(1) صندوق النقد الدولي ، Fonds monetaire international (FMI) هو تجمع من العملات الاجنبية التي يمكن تحويلها ، تسمح بعقد قروض للبلدان الأعضاء عندما تتعرض لعجز خارجي (انظر الباب 15) .

جدول 2 . 3

حساب الانتاج

الاستخدامات	الموارد
الاستهلاك الوسيط رصيد قيمة مضافة	الانتاج الفعلي

حساب الاستغلال

الاستخدامات	الموارد
نفقات مرتبطة بنشاط الانتاج رصيد الفائض الاجمالي للاستغلال	قيمة مضافة مساعدات مرتبطة بنشاط الانتاج

حساب الدخل

الاستخدامات	الموارد
نفقات على المداخيل المحصلة رصيد دخل اجمالي جاهز	فائض اجمالي الاستغلال

حساب استعمال الدخل

الاستخدامات	الموارد
استهلاك رصيد ادخار اجمالي .	دخل جاهز اجمالي

حساب رأس المال

الاستخدامات	الموارد
تكوين اجمالي لرأس المال رصيد القدرة على التمويل	ادخار اجمالي رصيد الحاجة للتمويل

الحساب المالي

الاستخدامات	الموارد
إيداعات وقروض رصيد رصيد الذمم الدائنة والمدينة .	اصدارات وقروض رصيد رصيد الذمم الدائنة والمدينة

لاستغلال الأسر ذات نشاط المنظمين الفرديين ، لا يمكن ان يقارن بالذي للشركات وأشباه الشركات غير المالية .

يصور حساب الدخل العمليات التي تساهم في تحديد الدخل المتوفر فهو يبين حساب استعمال الدخل ، توزيع الدخل الجاهز بين الاستهلاك النهائي والادخار الاجمالي . هذا الحساب لا يهم إلا الأسر والادارات لأن الدخل المتوفر بالنسبة للقطاعات المؤسسية الأخرى يساوي الادخار الاجمالي .

يصور حساب رأس المال التعديلات اللاحقة بالثروة لكل قطاع من القطاعات المؤسسية ؛ فهو يأخذ كموارد ، الادخار الاجمالي ، ويدل على الاستخدامات التي تجري عليه . رصيده حاجة او طاقة تمويل .

أما الحساب المالي فيرسم العمليات المالية التي تسمح بتلبية حاجة التمويل او استخدام طاقة التمويل .

إن الحسابات المحددة هكذا لا تتعلق بقطاع باقي العالم الذي نلحظ بالنسبة اليه ، فقط حساباً غير مالي يصور العمليات الجارية للاستغلال والاستيراد وحساباً مالياً يصور حركات رؤوس الأموال والتدفقات المالية .

يبين الجدول 3. 3 الحسابات المختلفة الخاصة لكل قطاع مؤسسي .

جدول 3. 3 حسابات مختلف القطاعات المؤسسية .

باقي العالم	الأسر	الادرات الخاصة	الادارات العامة	شركات التأمين	مؤسسات الائتمان	الشركات واشباه الشركات غير المالية
غير مالي	انتاج	انتاج	انتاج	انتاج	انتاج	انتاج.
	استغلال	استغلال	استغلال	استغلال	استغلال	استغلال
	دخل	دخل	دخل	دخل	دخل	دخل
مالي	استعمال الدخل	استعمال الدخل	استعمال الدخل			
	رأس مال	رأس مال	رأس مال	رأس مال	رأس مال	رأس مال
	مالي	مالي	مالي	مالي	مالي	مالي

2 : يقوم النشاط الإقتصادي على انتاج السلع والخدمات .

يطبق مفهوم الإنتاج المعروض في الباب الثاني بكل وضوح ، على الشركات وأشباه الشركات غير المالية . ولكنه من الان وصاعداً سيمتد تطبيقه على النشاطات غير التجارية للأدارات (العامة والخاصة) وكذلك على النشاطات التجارية لمؤسسات الائتمان وشركات التأمين .

هذا التطور هام جداً ويعبر عن ارادة جديدة . فاذا كانت المحاسبة الوطنية لا تعمل حساباً للرفاهية ، للسعادة أو الاكتفاء الاجتماعي ، فان الأخذ بعين الاعتبار ، الإنتاج غير التجاري ، يسمح على الأقل بتحليل غني جداً للدور الإقتصادي للادارات العامة ، في الوقت الذي فيه كل الناس متفقون على الاعتراف بأهمية الخدمات الجماعية في اقتصاد نام .

ونجد في الجداول (3.4 ، 3.5 ، 3.6) [1] ، حسابات الانتاج لعام 1976 للقطاعات المؤسسية الرئيسة .

جدول 3.4 حساب انتاج الشركات واشباه الشركات غير المالية .

الموارد		الاستخدامات	
انتاج السلع والخدمات التجارية	1774796	استهلاك وسيط	913159
		قيمة مضافة إجمالية	861637
المجموع	1774796	المجموع	1774796

الوحدة : مليون فرنك

جدول 3.5 حساب انتاج الادارات العامة .

الموارد		الاستخدامات	
انتاج السلع	22988	استهلاك وسيط	89243
انتاج خدمات تجارية	22122	قيمة مضافة اجمالية	200 086
انتاج خدمات غير تجارية	244219	المجموع	289429
المجموع	289329		

الوحدة مليون فرنك

(1) ارقام السنة 1976 معروضة للتوضيح . اما تلك العائدة لسنة غيرها فيمكن اعتمادها، الاستدلالات لا تتعدل بذلك .

جدول 6. 3 . حساب انتاج الأسر

الاستخدامات	الموارد
استهلاك وسيط 218650 قيمة مضافة اجمالية 431590 المجموع 650240	انتاج السلع والخدمات التجارية 640272 انتاج السلع والخدمات غير التجارية 9968 المجموع 650240

الوحدة مليون فرنك

3 - حساب الاستغلال

رصيد حساب الإنتاج هي القيمة المضافة الاجمالية . وتؤخذ هذه الأخيرة كموارد في حساب الاستغلال . وتظهر كذلك في حساب الموارد ، اعانات الاستغلال المدفوعة من الإدارات العامة إلى الشركات واشباه الشركات غير المالية . الغاية منها تخفيض تكاليف الإنتاج وتشجيع بعض النشاطات .

تسجل في خانة الاستخدامات في حساب الاستغلال ، تعويضات الإجراء (تحتوي على الأجور والمرتبات الإجمالية وكذلك الاشتراكات الإجتماعية للمستخدمين) والضرائب المربوطة على الإنتاج . يتكون حساب الاستغلال من الفائض الإجمالي للاستغلال .

نجد في الجداول (9. 3 , 8. 3 , 7. 3) حسابات الاستغلال لسنة 1977 للقطاعات المؤسسية الرئيسة .

جدول 7. 3 - حساب الاستغلال للشركات واشباه الشركات غير المالية .

الاستخدامات	الموارد
تعويضات الإجراء 678306 ضرائب على الإنتاج 79659 فائض اجمالي الاستغلال 252805 المجموع 1010770	قيمة مضافة إجمالية 979727 اعانات الاستغلال 31043 المجموع 1010770

الوحدة مليون فرنك

جدول 8. 3 حساب استغلال الادارات العامة .

الاستخدامات	الموارد
تعويضات الإجراء 207552 ضرائب على الانتاج 4857 فائض اجمالي الاستغلال 17639 المجموع 230048	قيمة مضافة اجمالية 227814 اعانات الاستغلال 2234 المجموع 230048

الوحدة مليون فرنك

جدول 9. 3 حساب الاستغلال للأسر

الاستخدامات	الموارد
تعويضات الاجراء 89230 ضرائب على الانتاج 12083 فائض اجمالي الاستغلال 388208 المجموع 489521	قيمة مضافة اجمالية 482128 اعانات الاستغلال 7393 المجموع 489521

الوحدة مليون فرنك

4 - حساب الدخل

يصور حساب الدخل العمليات الخاصة بتكوين المداخيل . يظهر في خانة الموارد الفائض الاجمالي للاستغلال . هذا هو العنوان البارز في الشركات واشباه الشركات غير المالية .

إلى جانب فائض الاستغلال تظهر موارد أخرى تختلف اهميتها باختلاف القطاعات المؤسسية : موارد الملكية والمشروع (فوائد وارباح أسهم) ، تعويضات التأمين عن الضرر ، تحويلات جارية (اشتراكات اجتماعية) وتعويضات الإجراء .

تعتبر الفوائد المقبوضة المورد الرئيس لمؤسسات الائتمان ، وتعتبر أقساط التأمين عن الضرر المورد الرئيس لشركات التأمين . الضرائب والاشتراكات الاجتماعية هي المورد الرئيس للادارات العامة . تعويضات الاجراء والتقديمات الإجتماعية تشكل المورد الرئيس للأسر .

في خانة الاستخدام ، تسجل مداخيل الملكية (الفوائد وارباح الاسهم) المدفوعة إلى بقية القطاعات المؤسسية ، اقساط التأمين عن الضرر المدفوعة لشركات التأمين ، التحويلات الجارية المدفوعة للادارات العامة (ضرائب على الدخل ، اشتراكات

اجتماعية) . يتكون رصيد الحساب من الدخل الجاهز الاجمالي .

نجد في الجداول (12. 3 , 11. 3 , 10. 3) حسابات الدخل لعام 1977 للقطاعات المؤسسية الرئيسة .

جدول 3.10

الموارد	الاستخدامات
فائض اجمالي الاستغلال 252805	فوائد 79510
فوائد 17879	ارباح أسهم وغيرها من التوزيعات 45002
ارباح أسهم وغيرها من التوزيعات 12356	ضرائب على الدخل والثروة 39366
اشتراكات اجتماعية 15769	اقساط التأمين عن الأضرار 12603
تعويضات تأمين الأضرار 3657	تقديمات اجتماعية 15469
موارد أخرى 18016	تحويلات مختلفة 16489
المجموع 325482	غيرها من الاستخدامات 8427
	دخل اجمالي جاهز 108616
	المجموع 325482

الوحدة : مليون فرنك

جدول 11. 3 حساب دخل الادارات العام

الموارد	الاستخدامات
فائض اجمالي الاستغلال 17639	اعانات الاستغلال 40877
ضريبة على القيمة المضافة على المنتجات 155672	فوائد 23680
غيرها من الضرائب على الانتاج 106340	تقديمات اجتماعية 664 395
ضرائب على الدخل 156708	تحويلات مختلفة 26679
اشتراكات اجتماعية 343530	استخدامات اخرى 382
موارد أخرى 28729	دخل جاهز اجمالي 321336
المجموع 808618	المجموع 808618

الوحدة : مليون فرنك

جدول 12. 3 حساب دخل الأسر

الموارد	الاستخدامات
فائض اجمالي الاستغلال 388208	فوائد 44561
تعويضات الأجراء 1018562	ضرائب على الدخل وعلى الثروة 110801
فوائد 51320	اشتراكات اجتماعية 364652
ارباح أسهم 35815	أقساط التأمين عن الأضرار 26449
تعويضات تأمين 32036	تحويلات مختلفة 23675
تقديمات إجتماعية 415314	استخدامات أخرى 5469
موارد اخرى 27250	دخل جاهز اجمالي 1392898
المجموع : 1968505	المجموع 1968505

الوحدة مليون فرنك

5 ـ حساب استخدام الدخل

يبين هذا الحساب توزيع الدخل الجاهز الاجمالي بين الاستهلاك النهائي والادخار فهو لا يخص سوى الأسر ، الادارات العامة والادارات الخاصة. أما بقية القطاعات المؤسسية ، فهو لا يعنيها هذا الحساب بمقدار ما لا تكون تتصف بالاستهلاك النهائي . بالنسبة للشركات واشباه الشركات غير المالية ، لمؤسسات الائتمان وشركات التأمين ، يساوي الدخل الجاهز الاجمالي الادخار الاجمالي .

يبين الجدولان(4. 3, 3.13) حسابي استعمال الدخل لقطاعين مؤسسيين رئيسين .

جدول 13. 3 حساب استخدام دخل الادارات العامّة

الموارد		الاستخدامات	
دخل جاهز اجمالي	321336	استهلاك نهائي	278 185
		ادخار اجمالي	43 151
المجموع	321336	المجموع	321336

الوحدة . مليون فرنك

جدول 14. 3 حساب استخدام دخل الأسر

الموارد		الاستخدامات	
دخل جاهز اجمالي	1392898	استهلاك نهائي	1154850
		ادخار اجمالي	238048
المجموع	1392898	المجموع	1392898

الوحدة : مليون فرنك

6 ـ حساب رأس المال

يصور حساب رأس المال استخدام الادخار الاجمالي . هذا الاخير يظهر في خانة الموارد في حساب رأس المال . تضاف إليه بعض التحويلات برأس المال (مساعدات للاستثمار ، ضرائب رأس مال مقبوضة) أهميتها نسبياً ضعيفة يستخدم رأس المال أساساً للتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت : تملك الابنية والتجهيزات الجديدة ، تصليحات وصيانة ، أما الاستخدامات الباقية فهي تملك المخزونات ، الأراضي والموجودات غير المادية .

يحدث دائماً عدم توازن بين الادخار الاجمالي لقطاع مؤسسي ، والاستثمار الذي يحققه . رصيد حساب رأس المال يمكن ان يكون ايجابياً او سلبياً .

تعريف

ـ طاقة التمويل هي الرصيد الايجابي لرأس المال وهي تدل على ان الموارد أكبر من الاستخدامات .

ـ حاجة التمويل هي الرصيد السلبي وهي تدل على ان الاستخدامات تزيد على الموارد . يبين الجدول 15. 3 الشكلين الممكنين لحساب رأس المال لقطاع مؤسسي .

أما الجداول (18. 3، 17. 3، 16. 3) فتظهر حسابات رأس المال لعام 1977 للقطاعات المؤسسية الرئيسة . والاستخدامات بالنسبة للشركات واشباه الشركات غير المالية هي دائماً أعلى من الموارد بشكل يظهر معه ان الرصيد يدل على حاجة تمويل .

على العكس من ذلك ، وبالرغم من استثمارات المشروعات الفردية فان قطاع الأسر يعطي دائماً طاقة تمويلية . يوجه قسم هام من التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت للأسر نحو بناء المساكن .

جدول 15. 3 . شكلان مختصران لحساب رأس المال

الموارد	الاستخدامات
ادخار اجمالي 100 المجموع 100	تكوين اجمالي رأس المال الثابت 40 طاقة التمويل [1] . 60 + المجموع 100

الموارد	الاستخدامات
ادخار اجمالي 100 المجموع 100	تكوين اجمالي رأس المال الثابت 120 حاجة التمويل 20— المجموع 100

(1) جرى العرف في المحاسبة الوطنية الفرنسية (CNF) ان تسجل في خانة الاستخدامات حاجة التمويل (—) وطاقة التمويل (+)

جدول 16. 3 حساب رأس المال للشركات واشباه الشركات غير المالية

الموارد	الاستخدامات
ادخار اجمالي 108613 مساعدات للاستثمار 6207 تحويلات أخرى بالرساميل 2565 المجموع 117385	تكوين اجمالي لرأس المال الثابت 183942 تغيرات المخزونات 18704 تملك الاراضي وموجودات غير مادية 280 تحويلات برأس المال 4393 حاجة التمويل 89934 – المجموع 117385

الوحدة : مليون فرنك

جدول 17. 3 حساب رأس المال للادارات العامة

الموارد	الاستخدامات
ادخار اجمالي 43151 تحويلات برأس المال 5481 المجموع 48632	تكوين اجمالي لرأس المال الثابت 61500 تغير المخزونات 3042 - تملك صاف للاراضي والموجودات غير المادية 1372 تحويلات برأس المال 12235 حاجة التمويل 23433 – المجموع 48632

الوحدة مليون فرنك

جدول 18. 3 حساب رأس مال الأسر .

الموارد	الاستخدامات
ادخار اجمالي 238048 مساعدات للاستثمار وتحويلات برأس المال 3731 المجموع 241779	تكوين اجمالي لرأس المال الثابت على شكل بناء المساكن وتكوين اجمالي لرأس المال الثابت للمنظمين الفرديين 154134 تغير المخزونات 1977 تملك صاف للاراضي والموجودات 2238 – تحويلات برأس المال 4382 طاقة التمويل 83524 + المجموع 241779

الوحدة : مليون فرنك

7 ـ الشكل المالي للنشاط الاقتصادي

يبرز حساب رأس المال حاجة او قدرة تمويل ، أي وضعاً مديناً او دائناً . هدف الحساب المالي ان يبين كيف تُلبي حاجة التمويل (الاصول المستخدمة : اعتمادات لاجل قصير ، لاجل متوسط ، لاجل طويل ؛ اصدار السندات ، الأسهم . . الخ) وكيف هي مستعملة طاقة التمويل (ما هي الأصول المستخدمة : عملة ، ودائع تحت الطلب ، ودائع لأجل ، مشتري أسهم ، سندات . . الخ) .

يعمل الحساب المالي لكل قطاع مؤسسي ، على اظهار رصيد دائن او مدين. اذا اقترض قطاع 100 يرتفع تدفق مديونيته بـ 100 . فاذا قدم ديناً خلال نفس المدة بـ 70 يرتفع تدفق دائنيته بـ 70 ويكون رصيد الذمم الدائنة والمدينة 30 ويكتب الرصيد مع علاقة سلبية (—) في خانة التدفقات الصافية للذمم المدينة في الحساب المالي . فاذا كان القطاع قد أقرض 100 واقترض 70 فان رصيد 30 يسجل في خانة التدفقات الصافية للذمم الدائنة ، لكن مع علامة ايجابية (+) .

يقابل رصيد الذمم الدائنة والذمم المدينة حاجات او طاقات التمويل في حساب رأس المال . يجب من حيث المبدأ أن يكون هناك تعادل بين هذه وتلك . لكن عملياً تفرض عمليات التقدير ادخال وظيفة تصحيح . يعاد ربط العمليات المالية مباشرة بمجمل النشاطات الاقتصادية . فهي النهاية لها وتسمح بتحديد المراكز في الاقتصاد لأصحاب العرض وأصحاب الطلب لرؤوس الأموال. تبين الجداول (. 3.20 , 3.19) (22. 3, 3.21) الحساب المالية للقطاعات المؤسسية الرئيسة لعام 1976 .

جدول 19. 3 الحساب المالي للشركات واشباه الشركات غير المالية

صافي تدفقات الذمم المدينة	صافي تدفقات الذمم الدائنة
ودائع غير نقدية 3306	نقد 6339
سندات 12746 اسهم 19037	ودائع غير نقدية 9846 اسهم وغير المشاركات 8265
اعتمادات لاجل قصير 45727	اعتمادات لاجل قصير 14234
اعتمادات لاجل متوسط واجل طويل 68241	اعتمادات لاجل متوسط واجل طويل 14197
رصيد الذمم الدائنة والمدينة 93625—	غير ذلك 2551
المجموع 55432	المجموع 55432

الوحدة : مليون فرنك

جدول 20 . 3 الحساب المالي لمؤسسات الائتمان

صافي تدفقات الذمم المدينة	صافي تدفقات الذمم الدائنة
وسائل دفع دولية 9557	ودائع غير نقدية 25049
نقد 28176	سندات 11391
ودائع غير نقدية 152638	اعتمادات لاجل قصير 57687
سندات 31203	اعتمادات لاجل متوسط واجل طويل 171520
اعتمادات لاجل قصير 15141	غير ذلك 6915
اعتمادات لاجل متوسط واجل طويل 27178	
غير ذلك 8927	
رصيد الذمم الدائنة والمدينة 258 −	
المجموع 272562	المجموع 272562

الوحدة : مليون فرنك

جدول 21. 3 الحساب المالي للادارات العامة .

صافي تدفقات الذمم المدينة	صافي تدفقات الذمم الدائنة
نقد 11711	ودائع غير نقدية 5626
ودائع غير نقدية 5847	اسهم واشتراكات اخري 11193
اذونات تباع وتشري 8331	اعتمادات لأجل قصير 30187
سندات 2333 −	غير ذلك 8242
اعتمادات لأجل قصير 20536	
اعتمادات لأجل متوسط وأجل طويل 18246	
غير ذلك 7	
رصيد الذمم الدائنة والمدينة 7087 −	
المجموع 55258	المجموع 55258

الوحدة : مليون فرنك

جدول 22. 3 الحساب المالي للأسر

صافي تدفقات الذمم المدينة	صافي تدفقات الذمم الدائنة
اعتمادات لاجل قصير 35648	نقد 32502
اعتمادات لاجل متوسط واجل طويل 66790	ودائع غير نقدية 112239
رصيد الذمم الدائنة والمدينة 76837 +	سندات 9138
المجموع 179275	اسهم وغيرها من الاشتراكات 3869
	اعتمادات لاجل قصير 8894
	احتياطي التأمين 13077
	غير ذلك 444
	المجموع 179275

الوحدة : مليون فرنك

رابعاً ـ العلاقات مع الخارج ـ حساب باقي العام

يسجل باقي العالم العمليات الجارية بين الوحدات المقيمة والوحدات غير المقيمة اذن فهو ليس قطاعاً مؤسسياً كالقطاعات الأخرى ولا تطبق الحسابات المدروسة سابقاً على هذه الحاجات . وهناك حسابان اثنان : حساب غير مالي وحساب مالي .

1 : الحساب غير المالي

يضم هذا الحساب كل العمليات غير المالية بين الوحدات المقيمة والوحدات غير المقيمة . تظهر هذه العمليات في الاستخدامات وفي الموارد من وجهة نظر الوحدات غير المقيمة . يبين الجدول 23. 3 الحساب غير المالي لباقي العالم لعام 1977 .

أ ـ الموارد .

يجب أن تكون العمليات المسجلة في الموارد محلاً للتسوية من قبل الوحدات الاقتصادية المقيمة تجاه الوحدات الاقتصادية غير المقيمة . يدل الجدول 23. 3 أن هذه العمليات هي في الأساس الواردات من السلع والخدمات .

ب ـ الاستخدامات .

يجب أن تكون العمليات المسجلة في الاستخدامات محلاً للتسوية من قبل الوحدات الإقتصادية غير المقابلة لصالح الوحدات الإقتصادية المقيمة . يدل الجدول 3.23انهذه العمليات تتعلق بالصادرات من السلع والخدمات التي تشكل الاستخدامات الرئيسة .

جدول 23 . 3 الحساب غير المالي لباقي العالم

الموارد	الاستخدامات
استهلاك نهائي 22165	استهلاك نهائي 24438
استيراد السلع والخدمات 384243	صادرات من السلع والخدمات التجارية 374510
فوائد 19110	فوائد 20671
ارباح اسهم ومداخيل المنظمين 5534	ارباح سندات ومداخيل المنظمين 14473
تعاون دولي 10144	تعاون دولي 3050
تحويلات 21506	تحويلات 11339
غير ذلك 23093	غير ذلك 15689
حاجة تمويل 21625 –	
المجموع 464170	المجموع 464170

ج ـ رصيد الحساب غير المالي .

يُبرز رصيد الحساب غير المالي طاقة أو حاجة تمويل . « يحسب هذا الحساب ويقدم من وجهة نظر الاقتصاد الوطني : ويسمى فائض الاستخدامات لحساب باقي العالم على الموارد ، طاقة تمويلية للأمة ويظهر في خانة الموارد في حساب العمليات غير المالية لباقي العالم . على العكس من ذلك ، اذا كانت الموارد تتجاوز الاستخدامات ، فان الرصيد يسمى حاجة التمويل للأمة ويظهر سلبياً في خانة الموارد لباقي العالم » .

2 ـ الحساب المالي

يشكل رصيد حساب العمليات غير المالية لباقي العالم ، معتبراً من وجهة نظر الإقتصاد الفرنسي ، رصيداً لحساب رأس المال المجمد لمجموع القطاعات المؤسسية المقيمة (يصور الحساب المجمد لمجموع قطاعات مؤسسية ، نشاط هذه القطاعات بحذف العمليات الجارية بينها) . هكذا إن طاقة التمويل لباقي العالم (فائض الاستخدامات على الموارد) تساوي الحاجة الصافية لتمويل القطاعات المؤسسية المقيمة .

يجب اذن أن يقيس رصيد العمليات غير المالية اما المديونية الصافية لفرنسا اي التملك الصافي للذمم الدائنة لباقي العالم تجاه الإقتصاد الداخلي أو الوضع المعاكس . في الواقع ، كما هو الحال في كل القطاعات المؤسسية الأخرى ، فان الحساب المالي لباقي العالم يقدم وظيفة تصحيح بين الحاجة (او الطاقة) التمويلية ورصيد الذمم الدائنة والمدينة .

جدول 24. 3 ـ الحساب المالي لباقي العالم .

صافي تدفقات الذمم المدينة	صافي تدفقات الذمم الدائنة
وسائل دفع دولية 8024	وسائل دفع دولية 7088
ودائع غير نقدية 43270	ودائع غير نقدية 29723
سندات وأسهم 5975	سندات وأسهم 12246
اعتمادات لاجل قصير 18721 −	اعتمادات لاجل قصير 7268 −
اعتمادات لاجل متوسط واجل طويل 23966	اعتمادات لاجل متوسط وأجل طويل 21742
المجموع 62514	غير ذلك 767
	رصيد الذمم الدائنة والمدينة 11764 −
	المجموع 62514

ان تحليل العمليات الإقتصادية والمالية ، ودراسة القطاعات المؤسسية ، التي اجريناها وعرضناها ،تسمح بصعوبة بأن يكون لدينا نظرة شاملة للاقتصاد الوطني . ففي

سبيل هذا الهدف فان المحاسبة الوطنية تصنع ثلاثة جداول تركيب(Synthése) [1] :

- الجدول الاقتصادي الاجمالي .
- جدول العمليات المالية .
- جدول المدخلات - المخرجات .

سيكون هذا الأخير موضوعاً لدراسة نوعية في الباب العاشر .

فقرة ثالثة : النظم الوسيطة والحسابات التابعة

تذهب المحاسبة الوطنية الفرنسية أبعد من مجرد التصوير للقطاعات المؤسسية .

ففي رأي رجال المحاسبة الوطنية « أن النظم الوسيطة والحسابات التابعة تؤمن ارتباط الاطار المركزي للمحاسبة الوطنية بالمحاسبات الأولية للوحدات الإقتصادية وكذلك مع أنظمة الاعلام المختصة بمجالات خاصة » .

الهدف من هذه الفقرة الثالثة هو إظهار القصد والخطوط العريضة لهاتين الاداتين الجديدتين .

أولاً : النظم الوسيطة

تختلف المحاسبة الوطنية اختلافاً كبيراً عن المحاسبة الخاصة والمحاسبة العامة . الاطار المركزي للمحاسبة الوطنية والتصميم المحاسبي هما كذلك لفظان بعيدان جداً . فضلاً عن ذلك ، تعارف رجال المحاسبة الوطنية « على أن المسؤول عن مشروع لا يمكنه أبداً استخدام الاطار المركزي للمحاسبة الوطنية ليقيم مشروعه بالنسبة لمنافسية او في الاقتصاد الكلي » .

يجب ان يُفهم جيداً بأن اهداف رجل المحاسبة الوطنية ورئيس المشروع ليست من نفس الطبيعة . فالأول يهدف إلى شرح سلوك الوحدات الإقتصادية ضمن اطار كلي ، بينما الثاني يتوجه نحو حاجات ادارة داخلية واعلام لبعض الوحدات (زبائن ، مجهزين ، مصارف ، مساهمين . . الخ) .

تلبي النظم الوسيطة حاجة ادراك متبادل لعلماء الاقتصاد الكلي واصحاب

---

(1) — Tableau economique d ' ensemble (TEE)

- tableau des opérations financières (TOF)

- tableau des entrées - sorties (IES)

المشروعات . اما النظام الموسع للمحاسبة الوطنية فهو يقضي بنشر الانظمة الوسيطة مسبقاً لمجموعات الوحدات الاقتصادية التي تستخدم نفس قواعد المحاسبة : شركات ، مصارف ، شركات تأمين سلطات محلية . . الخ .

ثانياً : الحسابات التابعة

يلبي وضع الحسابات التابعة مطلبين :

- تقديم معطيات نقدية وغير نقدية في نطاق الاهتمام الاجتماعي (صحة ، اسكان . .) .
- ربط هذه المعطيات بالتحليل الاقتصادي الكلي .

يجب أن يوضح الحساب التابع آليات الانتاج المستخدمة ، بنية التكاليف وأساليب التمويل المستخدمة .

على الشكل غير النقدي أي يعطي معلومات عن الانتاج والعناصر الموضوعة في العمل للحصول عليه والمستفيدين منه .

لنأخذ مثلاً خاصاً ، ففي الحساب التابع للصحة ، نجد أربعة نماذج للتحليل:

- قطاع انتاج الصحة : انتاج الأطباء ، المستشفيات ، اماكن الوقاية صيادلة . . الخ .
- قطاعات التمويل (الضمان الإجتماعي ، تعاونيات ، مشروعات أسر . .)
- قطاع المستفيدين .
- معطيات غير نقدية (عدد الاعمال الطبية ، التجهيزات ، الموظفون . . الخ)

الحسابات التابعة المنشورة حالياً هي : حساب الصحة ، الحماية الإجتماعية ، البحث والاسكان . وسيوضع موضع التنفيذ الحساب الخاص بالتربية .

خاتمة

المحاسبة الوطنية هي أداة مفضلة لمعرفة النشاط الاقتصادي . نحن لا نستطيع ان نبين اصالتها وقوتها إلاّ بذكر رجال المحاسبة الوطنية انفسهم .

« ترمي المحاسبة الوطنية إلى تصوير اقتصاد بلد ما بشكل مختصر . المنظرون الاقتصاديون والافراد او الجماعات ممن يمتلك التقرير ينادون بالتأكيد بـ « أساليب مخففة » للاقتصاد الوطني ، باحثين عن امكان تنهيج تحاليلهم أو نتائج تدخلهم في العالم الاقتصادي الواسع ، وهم كالمهندس ، يعملون على اساس تصاميم » .

« إن الحاجة لتصميم اقتصادي بسيط جداً ، لتبقى واضحة وصادقة تسمح بفحص القرارات الاقتصادية ذات الاهمية الوطنية . هي حديثة العهد ، فهي ترتبط بالتطور الحديث للقرارات الاقتصادية للدولة . وهي كذلك ترتبط بتكاثر « مراكز القرار » الكبرى في الاقتصاد : جماعات مالية ، شركات كبرى ، نقابات . . الخ .

تسعى هذه المراكز بالفعل ، إلى تسجيل توقعاتها الجزئية في اطار اجمالي يضمن لها التماسك . وهي ترتبط أخيراً بتقدم النظرية الاقتصادية التي أخرجت رسوماً تخطيطية للتحليل تسمح بفهم الخصائص الكلية جداً للاقتصاد فهماً جيداً » .

مراجع

E. ARCHAMBAULT, *Comptabilité nationale*, Economica, Paris, 1979.

P. BAUCHET, *La nouvelle comptabilité nationale*, Cujas, Paris, 1975.

J. BÉNARD, *Comptabilité nationale et modèles de politique économique*, PUF, Paris, 1972.

B. BRUNHES, *Présentation de la comptabilité nationale française*, 2e éd, Dunod, Paris, 1983.

J.E. CHAPRON et M. SERUZIER, *Initiation pratique à la comptabilité nationale selon le nouveau système*, Masson, Paris, 1976.

Ph. HERZOG, *Prévisions économiques et comptabilité nationale*, PUF, Paris, 1968.

INSEE, *Système élargi de comptabilité nationale - Méthodes*, Paris, Collections de l'INSEE, C 44-45.

E. MALINVAUD, *Initiation à la comptabilité nationale*, Paris, Imprimerie Nationale, 1964.

OECE, *Système normalisé de comptabilité nationale*, Paris, 1959.

A. PICHOT, *Comptabilité nationale. Les nouveaux systèmes français et étrangers*, Dunod, Paris, 1979.

G. VIBERT, *Exercices de comptabilité nationale*, Dunod, Paris, 1965.

De nombreux articles concernant la comptabilité nationale française et ses utilisations sont publiés dans la revue : *Économie et Statistique*.

مؤلفات :

INSEE, *Rapport annuel sur les Comptes de la Nation*, Paris, Collection de l'INSEE, série C.

مقالات

INSEE, *Rapport annuel sur les Comptes de la Nation*, Paris, Collection de l'INSEE, série C.

الفصل الرابع

العلاقات الاقتصادية مع الخارج

الانفتاح على المبادلات الدولية هو إحدى المميزات الكبرى للاقتصاد الفرنسي منذ بدء العمل سنة 1958 بمجلس التعاون الإقتصادي الأوروبي (CEE) . وقد ذهب هذا الانفتاح أبعد من مجرد العلاقات التجارية (صادرات وواردات السلع) لأنه تناول كذلك حركات رؤوس الأموال .

الهدف من هذا الفصل عرض الأدوات الرئيسة للتحليل واحصاء العلاقات التي تنشأ بين اقتصاد وطني وباقي العالم . وهو يشتمل على أربع فقرات ، الفقرة الأولى مخصّصة للمنهجية التي تسود وضع ميزان المدفوعات وشكل هذا المستند المحاسبي . في الفقرتين الثانية والثالثة ، تحليل العمليات التجارية الجارية ، وحركة رؤوس الأموال مع الخارج . وفي الفقرة الرابعة عرض لتغير الوضع النقدي الخارجي ، أي تعديل المقتنيات من العملة الاجنبية للقطاعين العام والمصرفي ، استنتاجاً من العمليات المالية الجارية وحركات رؤوس الأموال مع باقي العالم .

فقرة أولى : ميزان المدفوعات : عرض عام

ميزان المدفوعات لبلد هو كشف احصائي ، يوضع في فترات منتظمة ، الهدف منه تصوير بشكل حسابي ، مجموع تدفقات الأصول الحقيقية ، المالية والنقدية بين المقيمين لاقتصاد وطني وغير المقيمين خلال فترة محددة [1] .

(1) مصرف فرنسا ـ ميزان المدفوعات الفرنسي ـ نشرة اعلامية العدد 50، شباط 1983 ـ بعض التوسعات المنهجية لهذا الفصل هي مأخوذه من هذه النشرة .

يستدعي هذا التعريف ثلاث ملاحظات :

● المقيمون لاقتصاد هم الاشخاص الطبيعيون من الجنسية الفرنسية المقيمون في فرنسا او في الخارج منذ أقل من سنتين ، والاشخاص الطبيعيون من الجنسية الاجنبية المقيمون في فرنسا منذ أكثر من سنتين (دون الموظّفين الأجانب) . كذلك يعتبر في عداد المقيمين ، الاشخاص المعنويون (المشروعات خاصة) التي لها مركز في فرنسا ، باستثناء البعثات الدبلوماسية والقنصلية .

تضم فرنسا ، الاقاليم ذات العواصم ، إمارة موناكو ، اقاليم واراضي ما وراء البحار وكذلك الجماعة الاقليمية لـ Mayotte .

● غير المقيمين هم الاشخاص الطبيعيون او المعنويون الاخرون. مجموع غير المقيمين يؤلف الخارج . يحصى ميزان المدفوعات الفرنسي المعتمد ، العلاقات التجارية والمالية بين فرنسا والخارج . يمكن وضع موازين أخرى لغير المقيمين محددة بشكل ضيق : فرنسا OCDE، فرنسا ـ CEE [1] ، فرنسا ـ اليابان . . الخ .

● يتم نشر ميزان المدفوعات الفرنسي ، الذي يُعده مصرف فرنسا لحساب ادارة الخزينة ، كل ثلاثة أشهر وكل نصف سنة ، وكل سنة .

اولاً : مبادىء المحاسبة

ميزان المدفوعات هو وثيقة حسابية تتألف من جانبين :

جدول 1. 4 ـ ميزان المدفوعات

أرصدة	المجموع		الحسابات	
	مدين (-)	دائن (+)	التسمية	الطبيعة
+ 20	80	100	صادرات (مبيعات) واردات (مشتريات)	اقتصادية
− 20	20	—	موجودات (صندوق)	نقدية
0	100	100	المجموع العام	

---

(1) OCDE = Organisation de Coopération et de développement économique
هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

(CEE) هي Communauté économique Pour L 'Europe اللجنة الاقتصادية لاوروبا (المترجم) .

● الرقم الايجابي (دائن) يعبر عن نقص في (الأصول) . ان تصدير بضاعة تساوي 100 F هي نقص في الأصول الحقيقية لأن السلع تكون قد اقتطعت من الانتاج الداخلي وبيعت للخارج . على العكس من ذلك ، ان هذه العملية التجارية (صفقة) هي ربح للعملة الاجنبية يساوي 100F للاقتصاد الوطني .

● ـ الرقم السلبي (مدين) يعبر عن زيادة في (الاصول) . ان استيراد بضاعة بـ 80F يزيد في تدفق السلع إلى فرنسا ولكنه يشكل خسارة في العملة الاجنبية الهدف الأساس للتسجيل في الدائن أو المدين ، هو معرفة ما اذا كان الاقتصاد الوطني قد حصل على أو فقد عملة اجنبية .

● ـ ويظهر كل فرق بين دائن ومدين رصيداً ايجابياً أو سلبياً.عبارة ميزان فائض او ميزان عاجز لها نفس الدلالة . في الجدول 1 . 4 نرى ان ميزان الصادرات ـ الواردات يظهر فائضاً (20 +) : يساوي الربح الصافي من العملة الاجنبية 20 .

● ـ كل عملية تكون محلاً لتسجيلين يترجمان طبيعتها المزدوجة :
ـ الاقتصادية (صادرات ـ واردات في المثل السابق) .
ـ نقدية (او طريقة التسوية) .

يؤخذ فقط الربح الصافي من العملة الاجنبية ، فهو يشكل زيادة في الممتلكات النقدية . لهذا فهو يسجل مديناً في خانة الموجودات (صندوق) ورصيداً سلبياً (20 −)

تصبح طريقة التسوية مثلاً ، تحويلاً للمال على حسابات مصرفية بين الخارج والاقتصاد الوطني .

● ـ بنتيجة هذه القواعد المحاسبية يكون مجموع الطرف الدائن مساوياً للطرف المدين ويكون الرصيد العام لا شيء . يجب أن يكون ميزان المدفوعات متوازناً ، والسبب بسيط : كل عجز (صافي خروج العملة الاجنبية) يجب ان يكون مدفوعاً بنفس المبلغ ؛ كل فائض (صافي دخول العملة الاجنبية) يجب ان يكون مقبوضاً من الخارج .

ثانياً : ميزان المدفوعات بمصطلحات العمليات التجارية ومصطلحات التسويات .

يمكن أخذ المبادلات بين اقتصاد والخارج في الوقت الذي تكون أُجريت فيه أو عند اجراء التسوية المالية . في الحالة الأولى يكون ميزان المدفوعات معروضاً بمصطلحات المعاملات التجارية ، وفي الحالة الثانية بمصطلحات التسويات. منذ سنة 1976 اصبح التقريب بمصطلحات المعاملات التجارية صعباً في فرنسا . يرجع سبب الفرق بين الطريقتين إلى اختلالات بين العمليات التجارية والتسويات (تسليفات على الطلب ،

اعتمادات تجارية مثلاً) . تشكل هذه الاختلالات مصطلحات المدفوعات .

ثالثاً : هيكل ميزان المدفوعات

يصور ميزان المدفوعات مجموع تدفقات الأصول الحقيقية ، المالية والنقدية بين مقيمين وغير مقيمين خلال فترة محددة . كثيرة هي المبادلات بين بلد ما والخارج ومتنوعة : مبيعات ومشتريات البضائع ، بناء المعامل (اصول حقيقية) اقراض واقتراض إعتمادات تجارية (أصول مالية) حركات العملة الاجنبية (أصول نقدية) مشاركة للعمليات السابقة . يضم ميزان المدفوعات مجموعات العمليات :

- العمليات المالية الجارية . - تغير الوضع النقدي الخارجي .
- حركات رؤوس الأموال . - اخطاء ونواقص .

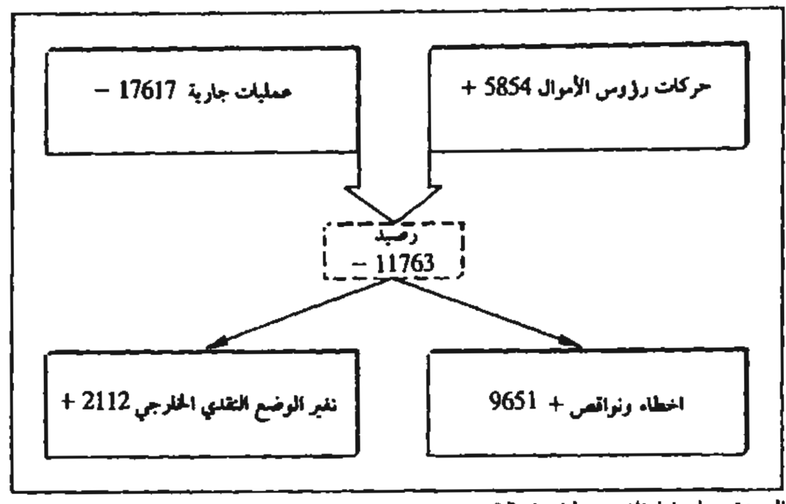
يتضمن الجدول 2 . 4 عرضاً لميزان مدفوعات فرنسا . وفي سبيل تبسيط العرض فإن التسجيلات في خانة الدائن والمدين لا تتضمن سوى الارصدة أما الرسم البياني 4 .1 وهو خاص بسنة 1980 كمثل، فيبين الترابط بين المكونات الأربع الرئيسة للميزان .

جدول 2. 4 ميزان مدفوعات فرنسا

	1980	1983	1984
I ـ عمليات جارية	− 17 617	− 35 745	− 6 592
ـ بضائع	− 55 058	− 62 561	− 35 927
ـ خدمات	+ 36 994	+ 32 236	+ 24 723
ـ سلع وخدمات اخرى	+ 18 023	+ 23 799	+ 29 855
ـ تحويلات من جانب واحد	− 17 576	− 29 219	− 25 243
II ـ حركات رؤوس الأموال	+ 5 854	+ 33 786	− 895
أ ـ لاجل طويل	− 5 988	+ 40 538	+ 12 384
ـ اعتمادات تجارية	− 15 701	− 26 703	− 18 876
ـ قروض مسموح بها صافية	+ 18 020	+ 87 960	+ 36 130
ـ استثمارات مباشرة	+ 801	− 1 596	+ 632
ـ استثمارات القطاع العام	− 1 032	− 1 959	− 1 958
ـ قروض مقدمة خارج التسديد المسموح به	− 3 248	− 12 521	− 10 012
ـ استثمارات الاوراق التجارية	− 4 828	− 4 463	+ 6 468
ب ـ لاجل قصير للقطاع الخاص غير المصرفي	+ 11 842	− 6 752	− 13 279
III ـ اخطاء ونواقص	+ 9 651	+ 3 858	+ 5 826
IV ـ تغيرات الوضع النقدي الخارجي	+ 2 112	− 1 899	+ 1 661
أ ـ قطاع مصرفي	+ 30 268	+ 43 095	+ 28 655
ب ـ قطاع عام .	− 28 156	− 44 994	− 26 994

الوحدة : مليون فرنك (معطيات اجمالية) .
المصدر : وزارة الاقتصاد ومصرف فرنسا .

رسم بياني 1. 4 - ترابط المكونات الأربع الرئيسة لميزان المدفوعات



الوحدة : مليون فرنك (معطيات اجمالية) .
المصدر : وزارة الاقتصاد ومصرف فرنسا .

عدة ملاحظات تفرض نفسها :

- يعرض الميزان الاجمالي للمدفوعات رصيداً سلبياً بـ 11763 مليون فرنك

عجز العمليات التجارية الجارية	17617 -
فائض حركات رؤوس الأموال	5854 +
رصيد	11 763 -

يدل هذا الرصيد على ان فرنسا ، عن مجموع مبادلاتها مع الخارج ، هي مدينة بصافي 11,7 مليار فرنك . هذا الصافي من الخسارة يقابل خانة موجودات (الصندوق) في الجدول 1 . 4 . وعملاً بقواعد المحاسبة فان هذا الجدول يرسم كما يلي :

جدول 3 . 4

الأرصدة	الحسابات	
	التسمية	طبيعة
11 763 -	عمليات جارية وحركات رؤوس الأموال	اقتصادية
11 763 +	موجودات (الصندوق)	نقدية
0	مجموع	

ـ يقابل التغير في الوضع النقدي الخارجي وظيفة موجودات(الصندوق) ، فهو يسجل صافي التملك او الخسارة للعملات الاجنبية . نلاحظ حالاً غياب الانسجام بين تغير الوضع النقدي ورصيد مجموع المبادلات. يرجع السبب في هذا الاختلاف إلى أن العمليات الاقتصادية ومقابلها النقدي تكون مسجلة على اساس مستندات مختلفة . وفي سبيل جعل ميزان المدفوعات متوازناً ، يكون من الضروري اللجوء إلى وظيفة تصحيح : الاخطاء والنواقص .

جدول 4. 4

الأرصدة	التسمية
11 763 -	عمليات جارية وحركات رؤوس الأموال
2 112 +	تغير الوضع النقدي الخارجي
9 651 +	اخطاء ونواقص
0	المجموع

الفقرات الثلاث التالية ستكون مخصصة لدراسة اكثر تفصيلاً ، للعمليات التجارية الجارية ، لحركات رؤوس الأموال ولتغير الوضع النقدي الخارجي .

فقرة ثانية ـ العمليات التجارية الجارية وعناصر تحليل التجارة الخارجية .

تخضع كل المبادلات المدروسة في هذه الفقرة لقواعد التسجيل أو القيد المحاسبي المدروسة سابقاً :

دائن = الحصول على العملة الاجنبية = تصدير

مدين = خسارة العملة الاجنبية = استيراد

يبين الجدول 5 . 4 التركيب المفصل للعمليات التجارية الجارية .

● ـ اربع فئات من العمليات سيتم احصاؤها :

البضائع ـ الخدمات ـ السلع والخدمات الأخرى ـ التحويلات من جانب واحد . وستكون كل فئة موضعاً لعرض مفصّل . وفي موضع خامس وأخير يتم عرض عناصر تحليل التجارة الخارجية .

جدول 5. 4 ـ العمليات التجارية الجارية لفرنسا مع الخارج

	1980	1983	1984
أ ـ بضائع	− 55 058	− 62 561	− 35 927
1 . صادرات وواردات (1)	− 56 602	− 63 941	− 39 653
2 . تجارة دولية	+ 1 544	+ 1 380	+ 3 726
ب ـ خدمات	+ 36 994	+ 32 236	+ 24 723
1 . مصاريف ثانوية على بضائع	− 5 924	− 6 126	− 12 118
2 . نقل بحري	− 786	− 3 337	− 3 747
3 . نقل آخر	+ 7 365	+ 2 680	+ 4 690
4 . تأمينات	− 922	− 811	− 1 087
5 . اشغال كبرى	+ 7 804	+ 12 360	+ 11 581
6 . تعاون تقني	+ 9 153	+ 15 159	+ 14 788
7 . عمل بلا مواد	− 258	+ 2 307	+ 1 950
8 . اجازات وتسليفات ضرائب	− 2 242	− 2 469	− 3 948
9 . خدمات ادارة .	+ 467	+ 3 672	+ 6 043
10 . فوائد ، ارباح اسهم وغيرها من واردات رأس المال	+ 9 654	− 7 309	− 13 310
11 . اجور وغيرها من مداخيل العمل	− 1 010	− 4 128	− 6 118
12 . سفريات	+ 9 401	+ 22 444	+ 29 077
13 . خدمات مختلفة	+ 517	− 1 215	− 997
14 . واردات ونفقات الحكومة الفرنسية	+ 3 424	− 1 610	− 2 659
15 . نفقات وواردات الحكومات الاجنبية	+ 351	+ 619	+ 578
ج ـ سلع وخدمات أخرى	+ 18 023	+ 23 799	+ 29 855
د ـ تحويلات من جانب واحد	− 17 576	− 29 219	− 25 243
1 . قطاع خاص	− 10 326	− 13 176	− 8 804
ـ تحويلات اقتصاديات العمال	*− 10 904*	*− 14 130*	*− 12 925*
ـ غيرها من العمليات	*+ 578*	*+ 954*	*+ 4 121*
2 . قطاع عام	− 7 250	− 16 043	− 16 439
مجموع العمليات الجارية (أ + ب + ج + د)	− 17 617	− 35 745	− 6 592

(1) يقسم هذا العنوان على الشكل التالي

	1980	1983	1984
صادرات	454 599	683 082	804 914
واردات	511 201	747 023	844 567

الوحدة : مليون فرنك

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية ـ المصرف الفرنسي ، ميزان مدفوعات فرنسا .

أولاً : البضائع

تتضمن هذه العملية الحسابية : الصادرات والواردات من البضائع والتجارة الدولية .

أ ـ الصادرات والواردات[1] .

تُسجل تحت هذا العنوان ، الصادرات والواردات من البضائع التي تعبر الحدود الجمركية الفرنسية .

رصيد هذه العمليات التجارية هو هام ويحمل اسم الميزان التجاري .

الميزان التجاري يساوي الصادرات من البضائع ناقص الواردات من البضائع

تقدر ادارة الجمارك الصادرات والواردات بسعر يقيس قيمتهاعند عبورها الحدود الفرنسية . يحصل من ذلك احصاءات (FOB) للتصدير و (CAF) للاستيراد .

تساوي القيمة FOB (Free on Board - franco à bord)[2] للصادرات الأسعار في المنشأ (المصنع) مضافاً إليها كلفة تكاليف التحميل والنقل من المعمل إلى الحدود . المكونات الرئيسة لهذه الكلفة هي نفقات النقل ، التأمين ، التفريغ والترتيب والخزن ، واحتمالاً بعض الرسوم .

تساوي القيمة CAF (coût , assurance , frêt)[2] للواردات اسعار المنشأ (المصنع) في الخارج مضافاً إليها كلفة نقلها من المصنع في بلد المنشأ ، أي البلد المصدِّر إلى مركز الحدود وكلفة نقلها من هذا البلد (جواً ، براً) إلى حدود الدولة الفرنسية .

وفي سبيل تأمين التناسق بين التقديرين ، جرى وضع حساب احصاءات تجارية FOB/FOB . تصحح ارقام الواردات بتنزيل قيمة كلفة التحميل والنقل من حدود الدولة المصدرة إلى حدود الدولة الفرنسية .

ب : التجارة الدولية

تسجل هذه العملية الحسابية، المشتريات من البضائع من الخارج التي لا تكون

---

(1) التسمية « تجارة خارجية » بدلاً من عبارة : « صادرات وواردات » أصبحت مستعملة اكثر فاكثر .

(2) FOB (Free on Bourd)بالانكليزية و FAB (Franco à bord) بالفرنسية يعني تقدير القيمة على اساس التسليم على الباخرة. CAF (Coût , assurance , Frêt) خالصة الثمن والتأمين والشحن.

متبوعة باستيراد فعلي ، واعادة بيعها إلى الخارج . فالبضائع موضوع هذه العملية (التفاوض على الشراء ثم البيع) لا تعبر الحدود الجمركية الفرنسية مثل قيام تاجر مفاوض فرنسي بشراء شحنة بن مصدرها شاطىء العاج واعادة بيعها إلى مشتر من الدانمارك .

ثانياً : الخدمات

اكثرية هذه الخدمات واضحة كفاية بما لا يستدعي ضرورة توضيح مضمونها لكن بعض العناوين تستدعي مع ذلك شروحات اضافية .

- التكاليف الاضافية على البضائع هي تكاليف من طبيعة مختلفة (نقليات ، تخفيض ، اعادة تأمين . .) لم تكن مدونة بشكل دقيق .

- تشمل الاشغال الكبرى ، تكاليف تشغيل مراكز العمل في الخارج (مثلاً : بناء السدود) والمنافع التي تجنيها المشروعات الفرنسية من هذه الاشغال الكبرى . يدخل تحت هذا العنوان نفقات التنقيب عن المعادن واستخراج النفط .

- يتضمن التعاون التقني تكاليف الدراسة والابحاث والمساعدة التقنية والهندسية .

- يتعلق العمل بلا مواد ، بتكرير النفط ، وتصنيع المعادن ـ الخ وكذلك بنفقات اصلاح الادوات الصغيرة .

- تغطي نفقات الادارة في الأساس ، مساهمات فروع الشركات والشعب في تكاليف ادارة الشركة الأم .

- تشتمل واردات ونفقات الحكومة الفرنسية على فوائد القروض العامة المقترضة من الخارج والنفقات الادارية العامة (التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مثلاً) .

- نفقات وواردات الحكومات الأجنبية هي قبل كل شيء تلك التي تخص البعثات الدبلوماسية والقنصلية .

ثالثاً : السلع والخدمات الأخرى

تغطي هذه العملية الحسابية البضائع والخدمات غير المضبوطة وغير المحصاة بشكل كاف نظراً لتنوع مصادر الاحصاء المستخدمة (جمارك لسلاسل العمليات التجارية ، حسابات مصرفية للتسويات) .

رابعاً : التحويلات من جانب واحد

تشكل هذه العملية الحسابية ، المقابل (العوض) للسلع والخدمات ورؤوس الأموال المصدرة او المستوردة مجاناً او بدون تعويض ظاهري أو مُقاس . مثلاً هبة قمح مقدمة من فرنسا إلى بلد أجنبي هي معتبرة كأنها تصدير حتى ولو لم يكن هناك مقابل بالعملات الاجنبية . اذا كانت الهبة بقيمة مليار فرنك نسجل في ميزان المدفوعات :

صادرات (دائن) . . . 1 +

تحويلات (مدين) . . . . 1 −

تمثل تحويلاث القطاع الخاص ، بوجه خاص وفورات العمال المهاجرين ، المرسلة إلى عائلاتهم في الخارج . تضم تحويلات القطاع العام بشكل أساسي ، العمليات المتعلقة بموازنة اللجنة الاقتصادية لأوربا (الأمم المتحدة) .

يمكن وضع ميزان لكل عملية حسابية من العمليات المدروسة ، خارج الميزان التجاري ، والعائد للخدمات هو الأكثر دلالة ، وهو في فرنسا ، إيجابي تقليدياً .

يساوي ميزان العمليات الجارية مجموع الأرصدة العائدة للبضائع (صادرات ، واردات وتجارة دولية) ، للخدمات ، والسلع والخدمات الأخرى وللتحويلات من جانب واحد .

خامساً : عناصر تحليل التجارة الخارجية

وُصفت التجارة الخارجية ، لأهميتها (أنظر الجدول 5 . 4) بأنها « قاطرة ميزان المدفوعات » يحصل من الصادرات والواردات من البضائع بالفعل ، تدفقات خدمات (نقليات ، تأمينات) ورؤوس أموال (اعتمادات لأجل قصير وأجل طويل) . توجد أربع ادوات تسمح بتحليل دقيق جداً للتجارة الخارجية : الميول ، معدل التغطية ، المرونات ، مصطلحات التبادل .

1 : الميول[1] .

يمكن حسابها للواردات والصادرات

أ ـ الميول للاستيراد

نميز بين الميل المتوسط والميل الحدي .

---

(1) Propension تعني النزعة إلى ، الميّل . .

ميزان العمليات التجارية الجارية
يساوي
الميزان التجاري
زائد
رصيد عمليات التجارة الدولية
زائد
رصيد الخدمات
زائد
رصيد السلع والخدمات الأخرى
زائد
رصيد التحويلات من جانب واحد

ميزان آخر كذلك هام جداً ، يختص بالعمليات الدولية القائمة على غير المرئيات .

ميزان غير المرئيات
يساوي
رصيد عمليات التجارة الدولية
زائد
رصيد الخدمات
زائد
رصيد السلع والخدمات الأخرى
زائد
رصيد التحويلات من جانب واحد

بتقريب ميزان غير المرئيات والميزان التجاري ، نحصل على ميزان العمليات التجارية الجارية .

ميزان العمليات التجارية الجارية
يساوي
الميزان التجاري
زائد
ميزان غير المرئيات

يساوي الميل المتوسط نسبة الواردات إلى مجموع الناتج الداخلي الاجمالي (PIB) ويُعبر عنه بوجه عام على شكل نسبة مئوية :

$$m = \frac{M}{Y} \times 100$$

في عام 1980 كان الميل المتوسط للاستيراد في فرنسا

$$\frac{511}{2\ 755} = 18,54\ \%$$

يساوي الميل الحدي نسبة تغير الصادرات إلى نسبة تغير الناتج الداخلي الاجمالي بين تاريخين محددين :

$$m' = \frac{\Delta M}{\Delta Y} \times 100$$

ب ـ الميول للتصدير

كما للواردات ، نميز بين الميل المتوسط والميل الحدي .

يساوي الميل المتوسط نسبة قيمة الصادرات إلى مجموع الناتج الداخلي الاجمالي :

$$x = \frac{X}{Y} \times 100$$

في عام 1980 كان الميل المتوسط للتصدير في فرنسا

$$\frac{455}{2\ 755} = 16,5\ \%$$

يحمل هذا الميل في بعض الاحيان اسم معدل التصدير .

الميل الحدي هو نسبة التغير في الصادرات إلى التغير في الناتج الداخلي الاجمالي بين تاريخين محددين :

$$x' = \frac{\Delta X}{\Delta Y} \times 100$$

2 ـ معدل التغطية

هو المقياس الذي فيه تكون الواردات مغطاة (مضمونة) بالواردات خلال فترة معينة . يُعبَّر عن هذا المعدل بالنسبة :

$$T.C = \frac{\text{صادرات بالقيمة}}{\text{واردات بالقيمة}} \times 100$$

في عام 1980 كان معدل تغطية الواردات بالصادرات يساوي :

$$\frac{454599}{511201} \times 100 = 88{\cdot}9\ \%$$

عندما تكون الصادرات والواردات مقدرة FOB (تسليم ظهر السفينة) فان معدل 100 يدل على توازن الميزان التجاري .

3 ـ المرونات .

مرونة المتغير x بالنسبة للمتغير y هي نسبة التغيرات الخاصة بـ x إلى التغيرات الخاصة بـ y :

$$\varepsilon = \frac{\Delta x/x}{\Delta y/y}$$

نميز بين المرونات السعرية والمرونات الدخلية .

أ ـ المرونات ـ السعرية

تساوي مرونة الطلب الوطني للصادرات بالنسبة للسعر ، نسبة التغير الخاص بالواردات الوطنية إلى التغير الخاص بسعر الواردات [1] .

$$\varepsilon.p.m = \frac{\Delta M/M}{\Delta P_m/P_m}$$

(1) عبارة « سعر الواردات » و« سعر الصادرات » هي مفسرة في الملحق .

ان معرفة المرونات ـ السعرية للتجارة الخارجية هي بشكل خاص هامة عندما تتوخى الأمة اعادة توازن مبادلاتها بتعديل معدل الصرف .

(تخفيض القيمة أو التقيم ، اعادة التقييم والتقدير) سنعود لهذا في الباب 20 .

ب ـ المرونات ـ الدخلية .

تبني هذه المرونات الدخلية بنفس الطريقة التي للمرونات ـ السعرية ما دام أن القاسم المشترك هو التغير الخاص بالدخل الوطني (او الخاص بالناتج الداخلي الاجمالي)

4 ـ معدلات التبادل .

معدلات التبادل هي نسبة أسعار التصدير إلى أسعار الاستيراد بما أن أسعار التجارة الخارجية عموماً ، يُعبَّر عنها بشكل مؤشرات ، فإن مؤشر معدلات التبادل يحسب بالصيغة التالية :

$$t\,.\,e = \frac{\text{مؤشر اسعار التصدير}}{\text{مؤشر اسعار الاستيراد}} \times 100$$

بما أن مؤشرات التجارة الخارجية تكون محسوبة لسنة أساس ، فان معدلات التبادل تسمح بتحديد تطورات ولكنها لا تسمح بالمقارنة بين مستويات أسعار . بالتحديد ، تكون معدلات التبادل مساوية 100 للسنة الأساس المعتمدة .

جدول 6. 4 معدلات التبادل في فرنسا

	1974	1976	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
معدلات التبادل الاجمالية	89,6	93,3	96,5	96,4	92,1	90,0	94,1	96,7	96,0
معدلات التبادل للمنتجات الصناعية	101,9	108,6	108,2	110,1	112,2	115,1	119,4	120,8	120,8

الوحدة : نسب مئوية ، اساس 100 لسنة 1970 .

المصدر : INSEE ، تقرير عن الحسابات الوطنية .

عندما يزيد سعر الصادرات بشكل أسرع من سعر الواردات ، فمن الواضح عندئذ ان يتزايد مؤشر معدلات التبادل . نقول بأن معدلات التبادل تتحسن . على العكس ، تتدني معدلات التبادل عندما ينقص المؤشر . تسمح معدلات التبادل بمعرفة

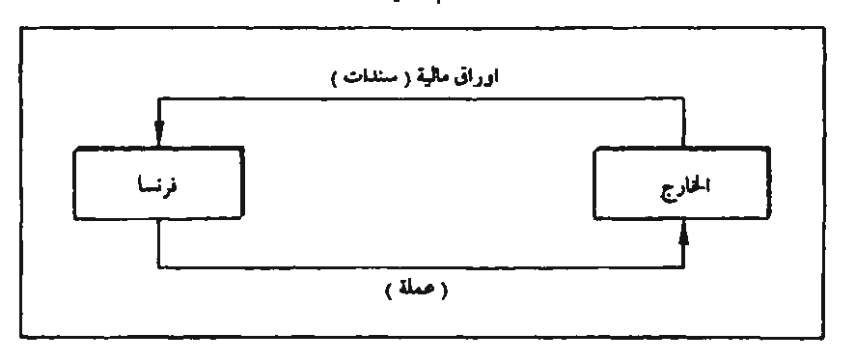
اذا كان الاقتصاد الوطني يبيع إلى الخارج بأغلى أو أرخص ممّا يشتري . اذا t . e > 100 فالبيع للخارج يكون اعلى من الشراء منه : تتحسن معدلات التبادل قياساً على سنة الأساس المعينة .

يبين الجدول 6. 4 اعلاه ، تطور معدلات التبادل في فرنسا للفترة 1974 - 1984 .

فقرة ثالثة : حركات رؤوس الأموال

يخضع مبدأ ادراج حركات رؤوس الأموال في حساب ، إلى النهج المنطقي المماثل للذي يسود تسجيل العمليات التجارية الجارية : تسجل الصادرات في خانة الدائن والواردات في خانة المدين . يجب أن نفهم بان التصدير والاستيراد هما حركتان تقومان على سندات دائنة (أصول مالية) ولا يمكن تشبيهها بكلمات عادة مستعملة ، تصدير واستيراد برأس مال : مثل يسمح بفهم هذه النقطة ، يتعلق بشراء الفرنسيين لسندات اجنبية . يمكن تصوير هذه العملية بالرسم البياني 2 . 4 التالي :

رسم بياني 2. 4



ان شراء السندات يترجم عملياً باستيراد اوراق مالية دائنة (سندات) تسجل في خانة مدين في ميزان المدفوعات . العوض النقدي هو خروج العملة الأجنبية . لهذا السبب يقال في اللغة الدارجة تصدير رأس المال .

يقابل تصدير رأس المال استيراد السندات ، ويسجل في خانة المدين [1] .

تطبق البراهين السابقة تلقائياً على مشترى السندات الفرنسية من قبل الأجانب .

---

(1) عند التصفية (بيع السند) نجري قيوداً وحركات عكسية . يوجد استيراد لرأس المال .

يقابل استيراد رأس المال تصديراً لسندات ، فهو يسجل في خانة دائن . يميز الجدول 2 . 4 بين حركات رؤوس الأموال لأجل طويل وحركات رؤوس الأموال لاجل قصير للقطاع الخاص غير المصرفي .

هذان النوعان من الحركات يختصان برؤوس الأموال غير النقدية . خلافاً لتغير الوضع النقدي الخارجي الذي سنتكلم عنه لاحقاً ، فهما لا يقابلان تسوية لخسارة او لفائض عملية تجارية سابقة . يعني هذا التوضيح ان حركات رؤوس الأموال هي مستقلة .

اولاً : حركات رؤوس الأموال لاجل طويل

هي عمليات تجارية يكون موعد استحقاقها أصلاً أكثر من سنة . يتضمن الجدول 2 . 4 ست عناوين :

- الاعتمادات التجارية هي تقريباً فقط مكونة من اعتمادات للتصدير . تتضمن اعتمادات مشترية ٪ 90 من مجموع اعتمادات التصدير) واعتمادات مُورِّدة[1] .

- في نطاق سياسة تريد دعم الفرنك ، عملت السلطات العامة الفرنسية وادارة الخزينة ، منذ 1974 ، على تشجيع المشروعات الكبرى الوطنية ، التي تمارس نشاطها في حقول الطاقة ، الاتصالات والنقل وتجري قروضاً بالعملة الاجنبية . تؤدي هذه السياسة إلى عزل سحب هذه القروض ، في ميزان المدفوعات . فهي مجموعة تحت عنوان قروض مصرح بها صافية .

- الاستثمارات المباشرة ، الفرنسية في الخارج والخارجية في فرنسا تتضمن اساساً ، انشاء (وتصفية) فروع الشركات ، المشاركة برأس مال الشركات عندما تؤدي إلى « افتتاح حق رقابة على الادارة »[2] ، شراءات (بيوعات) الأموال غير المنقولة .

- تضم استثمارات القطاع العام شراءات (بيوعات) الأسهم ، السندات ، الأوراق المالية العامة الاجنبية واشتراكات الدولة الفرنسية برأس مال الهيئات الدولية

---

(1) الأعتمادات المشترية هي معقودة من مصرف فرنسي إلى زبون اجنبي ، والاعتمادات المورِّدة هي معقودة من مشروعات فرنسية إلى زبائن أجانب .

(2) الرقابة على الادارة تحصل عند الاخذ بمشاركة عالية او مساوية لـ ٪ 20 من رأس المال الاجتماعي .

(ONUDI . BIRD ... الخ) [1] .

● تتألف القروض من قروض مختلفة في الخارج ، منفذة من القطاع الخاص والقطاع المصرفي والقطاع العام ، ومن قروض مقدمة من الخارج ، خارج القروض المصرح بها .

● استثمارات الاوراق التجارية هي العمليات التجارية على قيم منقولة (اسهم سندات ، أموال الدولة . . .) التي لا تهدف إلى اعتماد الرقابة على المشروعات ، فهي تعتبر كتوظيفات مالية .

كما بالنسبة للعمليات التجارية القائمة على الأصول الحقيقية ، يمكن انشاء ميزان لرؤوس الأموال لأجل طويل . في عام 1980 مثلاً كان الميزان الفرنسي يشكو عجزاً مقداره 6 مليار فرنك تقريباً . يعني هذا العجز أن فرنسا هي مستوردة لسندات الدين فقط ، او مصدرة فقط لرؤوس الأموال ، هذا بالرغم من أهمية القروض المصرح بها .

كثيراً ما يتكلم الادب الاقتصادي والمالي عن الميزان الأساس ، فهو يساوي مجموع ميزان العمليات الجارية وميزان رؤوس الأموال لاجل طويل .

ميزان الاساس يساوي ميزان العمليات التجارية الجارية زائد ميزان رؤوس الأموال لاجل طويل

في عام 1980 ، كان هذا الميزان يشكو عجزاً بـ 23,6 مليار فرنك : 17,6 من العمليات الجارية و 5,98 من رؤوس الأموال طويلة الاجل .

ثانياً : حركات رؤوس الاموال لاجل قصير للقطاع الخاص غير المصرفي

هذه الحركات لرؤوس الأموال التي مدة استحقاقها أقل من سنة ، هي منبعثة عن المشروعات غير المصرفية ، وهي تسمى في بعض الاحيان رؤوس أموال عائمة (hot - money) . خاصة المضاربة لهذه توضع عادة في المقدمة ، لكن الأمر يتعلق هنا بتعميم ضار .

---

(1) Bird أو Banque internationale pour la reconstruction et le développement البنك الدولي للانشاء والتعمير (البنك الدولي ـ الامم المتحدة)

ONUDI = organisation des nations unies pour le developpement international منظمة الامم المتحدة للتنمية الدولية .

المحددات الرئيسة لهذه الحركات هي التفاضلات في سعر الفائدة بين الأماكن المالية الدولية والتغيرات المتوقعة في معدلات الصرف (اعادة تقييم منتظرة لسعر المارك الألماني تؤدي إلى ايداع أموال فرنسية في المصارف الألمانية) .

يدل الجدول 2 أنه في سنة 1980 ، سجلت فرنسا دخول أموال صافية بـ 8, 11 مليار . ترتبط هذه الحركات بوضع مؤات للفرنك بالنسبة للعملات الأجنبية الرئيسة كما يدل على ذلك الجدول 7 . 4 .

تشتمل حركات رؤوس الأموال لاجل قصير للقطاع الخاص غير المصرفي على عدة فئات ، ذات إهمية غير متساوية ، وخاصية مضاربة قليلا او كثيرة معلنة : الاعتمادات التجارية لاجل قصير ، القروض والاعارات ، التسليفات بناء على الطلب ولا تتضمن الاعتمادات التجارية لاجل قصير والتسليفات بناء على الطلب ، اي محتوى يتعلق بالمضاربة . يمكن ان لا يكون الأمر ذاته بالضرورة للديون والاعارات بين الشركة الأم وفروعها او بين فروع نفس الفئة الصناعية او المالية .

تحديد مواعيد الاستحقاق هو المصدر الأساس لحركات رؤوس الأموال لاجل قصير للقطاع الخاص. العبارة الانكليزية leads and lags هي اكثر وضوحاً من العبارة الفرنسية Termaillage في الواقع ، حركات رؤوس الأموال هذه تأتي نتيجة لتعديلات في مواعيد الدفع ، أي من تقديم أو تأخير الدفع بالنسبة للمواعيد المتفق عليها في الأصل عند اجراء العملية التجارية . مثل يجسّد طبيعة هذه الحركات .

مستورد فرنسي يدفع بالدولار ، يتوقع ارتفاع سعر هذه العملة . فهو يقترح على مُورِّدة أن يقدم تاريخ الدفع التعاقدي . هذا التصرف يعجل في خروج العملة الاجنبية ويضغط على سعر الفرنك بالدولار . على العكس ، فالمستورد الذي يتوقع انخفاضاً في

جدول 7 . 4 تطور العملات

	تغير وسطي سنوي	
	1979	1980
مارك الماني	+ 3,4	+ 0,1
فرنك بلجيكي	+ 1,3	- 0,4
فلورن	+ 1,7	+ 0,2
ليرة	- 3,7	- 3,6
ليرة	+ 4,3	+ 8,9
دولار	- 5,7	- 0,7
ين	- 9,7	- 3,9
فرنك سويسري	+ 1,0	- 1,5

اشارة — زيادة سعر الفرنك — الوحدة : نسب مئوية

اشارة + تخفيض سعر الفرنك — المصدر : مصرف فرنسا

سعر الدولار ، يؤخر موعد الدفع حسب العقد . سلوك المصدرين الفرنسيين على أساس الدفع بالدولار هي بكل وضوح في اتجاه معاكس في حالة الارتفاع او الانخفاض المتوقع لسعر العملة الاجنبية .

لجدولة مواعيد الدفع مصدران رئيسان : رغبة المشروعات بإبعاد مجازفة الصرف او الاستفادة منه هو العنصر المفسِّر الأول ، في هذه الحالة فالتعديل يتضمن محتوى واضحاً للمضاربة . الصعوبات في الحصول على رساميل للمشروعات هي السبب الثاني للتعديل في تاريخ الدفع . اذا لم يكن التعديل للتواريخ صريحاً ، فهو مع ذلك يؤثر على سوق الصرف لأنه يساهم باضعاف النقد الضعيف وتدعيم النقد القوي .

ثالثاً : دور حركات رؤوس الاموال في ميزان المدفوعات

ان استعمال عبارات عجز و/ أو فائض لميزان المدفوعات يتم دون أساس واضح أكثر المعلقين لا يستندون إلاَّ على الميزان التجاري ، او بشكل محدود ، على العمليات الجارية مثل هذا التقدير للعجز أوللفائض يكون خاطئاً . يبين الرسم البياني 1 . 4 في قسم أول إن رصيد ميزان المدفوعات يجب ان يكون مقدراً كمجموع لميزان العمليات الجارية وحركات رؤوس الأموال. يعرض الجدول 8 . 4 بالنسبة لفرنسا ، فقط المفاهيم الاقتصادية الحقيقية للعجز او للفائض .

العمليات التجارية الجارية هي عملياً العنصر الأكبر لوضعية ميزان المدفوعات ، لكن حركات رؤوس الاموال تلعب دوراً مخففاً لا يمكن اهماله ، لعجز المدفوعات الجارية (1973 , 1974 , 1977 , 1980 , 1982 , 1983)

جدول 8 . 4 حركات رؤوس الأموال وميزان المدفوعات

	1973	1974	1976	1977	1979	1980	1981	1982	1983	1984
ميزان العمليات التجارية	− 4,3	− 29,8	− 27,3	− 15,2	+ 5,3	− 17,6	− 25,7	− 79,3	− 35,7	− 6,6
ميزان رؤوس الأموال	+ 1,8	+ 11,4	− 1,1	+ 7,1	− 6,7	+ 5,8	− 33,3	+ 38,7	+ 33,8	− 0,9
عجز (−) او فائض (+)	− 2,5	− 18,4	− 28,4	− 8,1	− 1,4	− 11,8	− 59,0	− 40,6	− 1,9	− 7,5

الوحدة : مليار فرنك

المصدر : ميزان المدفوعات لفرنسا ، تقارير سنوية .

فقرة رابعة : تغير الوضع النقدي الخارجي والتسويات

يمكن تعريف التغير في الوضع النقدي الخارجي كأنه التعديل في الحقوق الدائنة والتعهدات بالعملة الأجنبية وبالفرنك للقطاعين المصرفي والعام .

اولاً : القطاع المصرفي

يشمل القطاع المصرفي ، المصارف الفرنسية المسماة كذلك بالوسطاء المعتمدين . على هذه المصارف التصريح عن التحويلات المنفذة مع الخارج لحسابها الخاص او لحساب زبائنها. تمسك المصارف الفرنسية في الواقع ،حسابات مع مراسلين اجانب (مصارف اجنبية) ، مع زبائن مقيمين وزبائن غير مقيمين . التغير في الوضع النقدي الخارج يأخذ من جديد ، الحركات ، بالفرنك وبالعملة الاجنبية ، المسجلة عند بدء الحسابات وترصيدها .

وفي سنة 1980 (جدول 2 . 4) كان العطب الذي لحق بالوضع النقدي الخارجي بـ 30,3 مليار فرنك ، وهذا الرقم يمثل زيادة مديونية المصارف تجاه الخارج .

ثانياً : القطاع العام

يتألف القطاع العام من الخزينة العامة ، ادارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي ، مصرف الاعتماد الوطني ومصرف فرنسا (مصرف تثبيت الصرف) .

أربعة عناوين ثانوية (غير معروضة في الجدول 2 . 4) تصور تغير الوضع النقدي للقطاع العام .

- احتياطيات الصرف الرسمية ، أي التغير في الموجودات من الذهب والعمليات الاجنبية لمصرف فرنسا .
- وضع الصندوق الاوروبي للتعاون النقدي (FECOM) [1] .
- وضع الصندوق النقدي الدولي (FMI) [2] .

---

(1) راجع الملحق في الفصل 16 .

(2) ديون فرنسا على الصندوق النقدي الدولي تتكون اساساً من مدفوعات مقابل قيمة الاشتراك المترتبة على فرنسا في الصندوق . يجب أن ننقص منها بعض التعهدات من فرنسا نحو الصندوق (مثلاً الفرنكات المسحوبة من الصندوق لتكون بتصرف البلدان المقترضة التي تكون كطرف ثالث) .

ـ حقوق السحب الخاصة المكتسبة والمستعملة في فرنسا .

يُدعى التغير في الوضع النقدي الخارجي للقطاع العام ميزان التسويات الرسمية. في سنة 1980 تحسن الوضع النقدي الخارجي للقطاع العام بـ 28,1 مليار فرنك اذا جمعنا ميزان الاساس ، موازين الرساميل لأجل قصير للقطاع الخاص غير المصرفي والأخطاء والنواقص ، نحصل على ميزان اجمالي كذلك يسمى ميزان الحركات غير النقدية .

الميزان الاجمالي يساوي ميزان الأساس زائد ميزان رؤوس الأموال لاجل قصير للقطاع الخاص غير المصرفي زائد الاخطاء والنواقص

في سنة 1980 أظهر الميزان الاجمالي رصيداً بـ 2,11 - مليار فرنك : 23,6 - لميزان الأساس ، 11,84 + لميزان الرساميل لاجل قصير للقطاع الخاص غير المصرفي و + 9 ,65 للاخطاء والنواقص .

يُساوي التغير في الوضع النقدي الخارجي ، ولكن باشارة عكسية . هذا الميزان الاجمالي .

الميزان الاجمالي . . .	2,11 -
تغير الوضع النقدي الخارجي	2,11 +
المجموع	0

مراجع

مؤلفات

BANQUE DE FRANCE, *La balance des paiements de la France,* Note d'information de la Banque de France, n° 50, février 1983.

M. BYE, *Relations économiques internationales,* 4e éd., Dalloz, Paris, 1977.

FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL, *Balance of payments manual*, 4e ed., Washington, 1977.

MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE ET DES FINANCES - BANQUE DE FRANCE, *Note méthodologique sur l'établissement et la présentation de la balance des paiements.*

D. PLIHON, I. WAQUET, *Les balances des paiements. Éléments d'analyse*, Hatier, Paris, 1982.

R. RAYMOND, A. CHAUSSARD, *Les relations économiques et monétaires internationales*, Éditions Banque, Paris, 1979.

مقالات

H. EWENCZYK, J. REGNIEZ, Les échanges invisibles : éléments pour l'analyse et la prévision à partir des comptes nationaux. *Économie et Prévision*, n° 57, pp. 3-23.

احصاءات

MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE ET DES FINANCES - BANQUE DE FRANCE, *La balance des paiements de la France*, Paris, rapport annuel.

MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE ET DES FINANCES, *Les notes bleues*, Paris, publication hebdomadaire.

MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE ET DES FINANCES, La balance des paiements de la France, résultats annuels et trimestriels, *Statistiques et Études Financières.*

MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE ET DES FINANCES, *Statistiques du commerce extérieur de la France.*

OCDE, *Principaux indicateurs économiques*, Paris, publication mensuelle.

ملحق

سعر وحجم الصادرات والواردات .

أولاً ـ مفهوم « سعر » الصادرات و/ أو الواردات .

سبق لهذه المفاهيم أن استعملت في التفصيلات المخصصة للتقدير الاسمي والحقيقي للكميات الاقتصادية المجمعة (الباب 2 صفحات 34إلى 36) .

وقد استخرجنا منها (استناداً إلى الناتج الداخلي الاجمالي) مؤشرين اثنين : مؤشر السعر ومؤشر الحجم .

يُطبق نفس الإجراء هنا لاستخراج مفهوم سعر التجارة الخارجية والمثل المأخوذ به يتعلق بالواردات (ونفس التعليل يطبق على الصادرات) .

نفترض ان واردات الاقتصاد الفرنسي تختص بالقهوة والموز [1] .

المعطيات هي موجزة في الجدول . 1 .

جدول .1

منتجات	1975			1980		
	القيمة بالسعر الجاري	الوزن	السعر على اساس الطن	القيمة بالسعر الجاري	الوزن	السعر على اساس الطن
قهوة غير محمصة	1,59	288,9	5,50	4,57	310,2	14,73
موز طازج	0,83	477,9	1,73	1,01	446,0	2,27
مجموع	2,42	766,8		5,58	756,2	

الوحدة : مليار فرنك (قيمة)ـ الف طن (وزن) الف فرنك (سعر)

نذكرٌ بأن مؤشر السعر (او القيمة) هو

$$IP_{(n)} = \frac{q(n) \times P(n)}{q(n) \times P(n-1, 2, 3...)} \times 100$$

فيه n تساوي السنة المعنية

.... 1,2,3 سنة الاساس المختارة

q الكمية

p سعر الوحدة

يمكن ان يُكتب مؤشر السعر

$$100 \times \frac{\text{الكمية المجمعة بقيمة السنة n}}{\text{الكمية المجمعة الحقيقية للسنة n بسعر السنة } n-1,2,3 \ldots}$$

(1) هذا المثل مأخوذ من les notes bleues ، وزارة الاقتصاد والمالية رقم 21 /1981 .

فهو يقيس فقط التغير في الأسعار ، بغض النظر عن التغير في الكميات .

●تطبيق على الواردات

مؤشر سعر الواردات لعام 1980 بأسعار 1975 هو :

$$IP_{(80)} \text{ اساس 100 في 1975 } = \frac{M_{(80)} \text{ اسعار جارية } (80)}{M_{(80)} \text{ أسعار } (75)} \times 100$$

$$= \frac{5,58}{2,48} \times 100 = 225$$ [1]

أي بزيادة سعر الواردات بنسبة % 125 .

ثانياً — مفهوم « حجم » الصادرات و/ أو الواردات

يسمح مؤشر الحجم باستخراج التغير فقط في الكميات بغض النظر عن تطور الأسعار .

يُكتب مؤشر السعر

$$IV_{(n)} = \frac{q\,(n) \times P\,(n-1, 2, 3...)}{q\,(n-1, 2, 3...) \times P\,(n-1, 2, 3...)} \times 100$$

يمكن كتابة مؤشر الحجم :

$$100 \times \frac{\text{كمية مجمعة حقيقية لسنة n بأسعار } n-1, 2, 3 ...}{\text{كمية مجمعة بقيمة سنة } n-1, 2, 3 ...}$$

● تطبيق على الواردات

مؤشر الواردات لعام 1980 سنة الاساس 1975 = 100 هو

$$IV\ (80)\ 1975 \text{ اساس 100 في عام } = \frac{M_{(80)} \text{ بأسعار } (75)}{M_{(75)} \text{ باسعار جارية}} \times 100$$

$$\frac{2,48}{2,42} \times 100 = 102$$ = أي زيادة بمعدل % 2

(1) يؤخذ الرقم 48 , 2 مليار فرنك على النحو التالي :

ـ واردات القهوة عام 1980 باسعار 1975 : 1706 ,1 = 5,50 × 2, 310

ـ واردات الموز عام 1980 باسعار 1975 : 771 ,6 = 1,73 × 446 يكون المجموع 2 ,4717 او 48 , 2مليار

القسم الثاني

محددات الطلب الكلي

تقاس الرفاهية في اقتصادٍ ما عادة بالانتاج الكلي او على أساس الفرد من السكان . مثلاً ، يعتمد البنك الدولي هذا المعيار لتصنيف البلاد المختلفة . والأهم من هذه الملاحظة البسيطة ، يقتضي التساؤل كيف يتحدد الانتاج في اقتصادٍ ما . اذا كانت الموارد البشرية والترسملية هامة ، فان مكونات الطلب الكلي هي كذلك بنفس الاهمية : تزايد الاستهلاك ، والاستثمار والنفقات العامة ، او الطلب الأجنبي المؤدي إلى تزايد الانتاج.اذن من الأهمية بمكان ابراز المحددات الرئيسة للطلب الكلي وتحليل التأثيرات على النشاط الاقتصادي، للتغيرات في المكونات للطلب النهائي .

يتألف هذا القسم من أربعة فصول مخصصة لدراسة :

الاستهلاك .

الاستثمار .

النفقات العامة .

الصادرات .

الفصل الخامس

الاستهلاك

الاستهلاك هو ، مع الانتاج والاستثمار ، مفهوم اقتصادي أساس . هل من الضروري ان نحضر كثيراً من البراهين ، في حين ان الأدبيات الاقتصادية والإجتماعية لا تهمل استعمال مصطلح هو من الآن مكرس لـ « مجتمع الاستهلاك » ؟ .

هذا الفصل الذي يرمي إلى دراسة الاستهلاك يحتوي على فقرتين، الأولى لتأمين نقاط التحديد الرئيسة لمفهوم الاستهلاك ، والثانية مخصصة لدالة الاستهلاك وتسمح بالتعوُّد على مختلف النظريات التي تُظهر علاقات التبعية بين الاستهلاك النهائي للأسر وبعض المتغيرات الإيضاحية .

فقرة اولى : مفهوم الاستهلاك

أربع نقاط ستسترعي الانتباه بشكل خاص .

اولاً : تعريف الاستهلاك

استهلاك سلعة هو الكمية من هذه السلعة التي ، بالتآكل والتلف تؤمن مباشرة ، اشباع حاجات الوحدات الاقتصادية المستفيدة ، دون ان تساعد في زيادة الانتاج .

الاستهلاك الذي نحن بصدده هنا لا يعني سوى الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات وليس له علاقة بالاستهلاك الوسيط .

يمثل الاستهلاك النهائي قيمة السلع والخدمات المستعملة للاشباع المباشر

للحاجات الإنسانية ، سواء اكانت هذه الحاجات فردية او جماعية .

يشمل الاستهلاك النهائي على مستوى بلد ،استهلاك الأسر والادارات العامة والادارات الخاصة .

تقسيم الاستهلاك لعام 1984 حسب القطاعات المؤسسية هو مبين في الجدول 5.1

جدول 1 . 5 ـ تقسيم الاستهلاك النهائي حسب القطاع المؤسسي

الأسر	2 757 255
الادارات العامة	703 215
الادارات الخاصة	10 807
المجموع	3 471 277

الوحدة : مليون فرنك

المصدر : تقرير عن الحسابات الوطنية .

ثانياً : أهمية استهلاك الأسر في فرنسا

يسمح الجدول 2 . 5 بتصور اهمية وتطور استهلاك الأسر في فرنسا خلال مدة طويلة .

جدول 2 . 5 أهمية وتطور استهلاك الأسر في فرنسا

	1960	1980	1983	1984
استهلاك الأسر بمليارات الفرنكات الجارية	181,3	1 746,7	2 551,1	2 757,3
الناتج الداخلي الاجمالي بمليارات الفرنكات الجارية	296,5	2 754,9	3 935,0	4 277,2
نسبة استهلاك الأسر للناتج الداخلي الاجمالي	61,1 %	63,4 %	64,8 %	64,5 %
استهلاك الاسر بمليارات الفرنكات الثابتة (اسعار **1970**)	275,8	712,6	757,7	763,1
استهلاك الفرد من السكان بالفرنكات الجارية	3 999	32 352	46 313	49 678
استهلاك الفرد من السكان بالفرنكات الثابتة (اسعار **1970**)	6 053	13 297	13 766	13 756

المصدر : INSEE ، تقرير عن الحسابات الوطنية .

اذا اضفنا استهلاك الأسر إلى استهلاك الادارات الخاصة يصبح بالامكان استخراج للاستهلاك الخاص ومقابلة المجموع الحاصل هكذا بالاستهلاك العام الذي للادارات العامة . يتبين أن الاستهلاك العام لسنة 1984 كان يمثل % 20,3 من الاستهلاك الاجمالي (الكلي) . والنسبة لسنة 1970 كانت % 18,2 .

يطبق الاستهلاك على السلع والخدمات التجارية وغير التجارية.يبين الجدول 3 . 5 تقسيم الأنصبة حسب القطاعات المؤسسية للسنة 1984 وفيه يظهر أن السلع والخدمات غير التجارية تمثل % 4, 21 من الاستهلاك النهائي الفرنسي سنة 1984 . كانت النسبة سنة 1970 , % 19,5 .

جدول5.3 تقسيم الاستهلاك النهائي بين سلع وخدمات تجارية وغير تجارية لعام 1984 .

	سلع وخدمات	خدمات	المجموع
أسر ادارات عامة ادارات خاصة	2 729 951	27 304 703 215 10 807	2 757 255 703 215 10 807
المجموع	2729951	741 326	3 471 277

الوحدة : مليون فرنك

المصدر : تقرير عن الحسابات الوطنية .

يتكون الاستهلاك النهائي من مجموع السلع (باستثناء السكن) والخدمات المستعملة من الأسر لاشباع حاجاتها الفردية ، والخدمات المنزلية (غير التجارية) التي تنتجها لنفسها كمستخدمين للخدم بأجرة ، والمدفوعات الجزئية للادارات العامة والخاصة عن الخدمات غير التجارية التي تؤمنها لها .

ان استهلاك الأسر الذي أتينا على تقديمه ، لا يمكنه أن يصور كل حقيقة الاستهلاك . تسمح عبارة « استهلاك موسّع » برؤية أشمل . في سبيل تقييمها ، يجب ان نضيف إلى الاستهلاك النهائي للأسر ، تقيماً للخدمات المنتجة من الادارات العامة والخاصة (واحتمالاً المشروعات) التي تفيد الأسر مباشرة ومجاناً .

اذن ، يساوي الاستهلاك الموسع للسكان ، مجموع الاستهلاك النهائي للأسر المقيمة ، والاستهلاك النهائي غير التجاري للادارات العامة والخاصة في التعليم ، الصحة ، العمل الاجتماعي وخدمات الترويح عن النفس الثقافية والرياضية .

ثالثاً : هياكل الاستهلاك

يؤخذ عادة بنوعين من التجزئة

أ ـ التجزئة إلى مجموعات منتجات .

يقدم التقرير السنوي للحسابات الوطنية توزيعاً لاستهلاك الأسر على أساس

مجموعات منتجات . يُؤخذ باربع مجموعات :

- منتجات غذائية .

- طاقة .

- منتجات صناعية .

- خدمات .

جدول 5.4 تجزئة استهلاك الأسر إلى مجموعات منتجات لعام 1984

	مجموع نفقات الاستهلاك	المعامل (النسب المئوية)للموازنات
منتجات غذائية	558 246	20,3
طاقة	264 376	9,6
منتجات صناعية	797 725	28,9
خدمات	1 136 908	41,2
الاستهلاك النهائي للأسر المقيمة وغير المقيمة في الأراضي (الفرنسية) .	2 757 255	100,0

الوحدة : مليون فرنك (عمود 1) ، نسب مئوية (عمود 2) .
المصدر : تقرير عن الحسابات الوطنية .

ب ـ التجزئة حسب الديمومة .

تأخذ التجزئة الثانية بمدة عمر السلع ، وهي توزع استهلاك الأسر إلى اربع مجموعات :

- سلع معمرّة .

- سلع نصف معمرّة .

- سلع غير معمرّة .

- خدمات .

تضم السلع المعمرة السيارات ، اجهزة التلفزة والراديو ، الثلاجات ، آلات غسل الثياب وغسل الصحُون ، المقطورات ، الدراجات النارية والهوائية، الأثاث . تشتمل السلع نصف المعمرة على الأدوات الزجاجية والمنسوجات والادوات الجلدية ، ومنتجات الغابات ، براغي ، ادوات البلاستيك ومنتجات المصنوعات المختلفة . في

الخدمات تجمع النفقات العائدة للتصليحات ، الفنادق ، المقاهي والمطاعم ، النقل المشترك الاتصالات ، السكن وتأجير المساكن ، خدمات الصحة والتأمين والخدمات غير التجارية .

جدول 5 . 5 تجزئة استهلاك الأسر حسب الديمومة في عام 1984

المعامل للموازنات	مجموع نفقات الاستهلاك	
7,5	207 608	سلع معمرة
12,2	334 208	سلع نصف معمرة
39,1	1 078 534	سلع غير معمرة
41,2	1 136 908	خدمات
100,0	2 757 255	مجموع استهلاك الأسر المقيمة وغير المقيمة

الوحدة : مليون فرنك (عمود1) نسب مئوية (عمود 2) .
المصدر : تقرير عن الحسابات الوطنية .

رابعاً : الميول إلى الاستهلاك وقوانين انجل (ENGEL)

اذا قارنّا ، تطور الاستهلاكات المختلفة مع تطور الدخل الوطني ، نستطيع أن نستخرج مجموعتين من المعلومات تخص النزوع إلى الاستهلاك (الميول) وقوانين إنجل .

1 ـ الميول للاستهلاك

تعريف

الميل المتوسط للاستهلاك هو نسبة الاستهلاك النهائي إلى الدخل الوطني $c = C/Y$

وفي البرهنة على شكل تزايد ، نستطيع ان نكتب : $\Delta C = c' \Delta Y$

حيث

ΔC = تزايد الاستهلاك

ΔY = تزايد الدخل الوطني .

c' = الميل الحدي للاستهلاك .

تعريف

الميل الحدي للاستهلاك هو نسبة تزايد الاستهلاك بين t و t+1 إلى تزايد الداخل بين t و t+1 .

الميل الحدي $= \Delta C / \Delta Y$

نشير إلى انه يوجد من الميول المتوسطة والحدية للاستهلاك بقدر ما يوجد تصورات للاستهلاك والدخل . بالامكان حساب الميل إلى الاستهلاك بالنسبة إلى الدخل الوطني او الدخل الوطني المتاح . بالنسبة لصورة الكسر ، يمكن ان نأخذ مختلف مفاهيم الاستهلاك ونأخذ مثلاً : الاستهلاك الخاص ، الاستهلاك العام ، استهلاك السلع المعمرة ، استهلاك السلع غير المعمرة . . الخ .

اذن يقتضي ان نكون حذرين جداً عندما نقوم بتحليل ميل للاستهلاك وان نرى الحقائق التي تسود هذه النسب .

لو أخذنا الارقام الموجودة في الجدول 6 . 5 نستطيع ان نحسب قيم الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك عند الأسر وأن نتتبع التطور بين 1965 و 1984 . في الجدول ، الدخل الأولي هو مجموع مداخيل العمل ، الملكية ، ايرادات الابنية المؤجرة ومداخيل المشروع الفردي .

الدخل المتاح هو الدخل الأولي مضافة إليه التقديمات الاجتماعية ومنزّلة منه الاشتراكات الاجتماعية والضرائب .

يقدم الميل المتوسط للاستهلاك بالنسبة إلى الدخل المتاح ثباتاً مؤكداً حول قيمة متوسطة بـ 0,84 .

أما بالنسبة للميل الحدي للاستهلاك ، فاننا نلاحظ أنه غير منتظم كفاية ، وهذا يدل على ان سلوك المستهلك ليس ثابتاً في المدة القصيرة .

تختلف الميول المحسوبة بالنسبة إلى الدخل الأولي ، وهي ذات دلالة اقتصادية ضعيفة ، لأن الدخل المتاح من اجل الاستهلاك وتكوين الادخار هما ما يجب أخذه بعين الاعتبار .

2 ـ قوانين إنجل (ENGEL) .

اذا أجرينا مقارنة بين تطور الاستهلاكات المختلفة وتطور الدخل الوطني نجدان بعض الاستهلاكات تتزايد بشكل أسرع من الدخل الوطني ، وبعضها بسرعة أقل ، وغيرها بنفس الوتيرة . هذه الملاحظات كانت الأصل لقوانين إنجل ، باسم الاقتصادي الالماني الذي اهتم بهذا الموضوع بشكل خاص . الهدف من هذه القوانين هو تصنيف سلع الاستهلاك حسب مُعامل المرونة بالنسبة إلى الدخل .

تعريف

نسمي معامل مرونة ، نسبة التغيرات الخاصة بمتغير y إلى التغيرات الخاصة بمتغير x .

تعريف

مرونة الاستهلاك بالنسبة إلى الدخل هي مساوية لنسبة الميل الحدي للاستهلاك على الميل المتوسط للاستهلاك .

جدول 6 . 5 قيمة الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك لفرنسا بين 1965و 1984

	1965	1970	1975	1980	1981	1982	1983	1984
دخل اولي اجمالي (1)	360,3	584,6	1 129,7	2 137,3	2 445,8	2 790,5	3 066,4	3 284,2
دخل متاح اجمالي (2)	351,1	561,1	1 099,0	2 040,3	2 374,5	2 719,0	2 959,7	3 161,3
استهلاك نهائي وطني (1) و (2)	294,2	467,2	894,8	1 736,0	2 000,4	2 293,1	2 534,6	2 729,7
ميل متوسط إلى الاستهلاك بالنسبة إلى الدخل المتاح	0,84	0,83	0,81	0,85	0,84	0,84	0,86	0,86
ميل حدي إلى الاستهلاك بالنسبة إلى الدخل المتاح	—	—	—	—	0,79	0,85	1,00	0,97
ميل متوسط إلى الاستهلاك بالنسبة إلى الدخل الأولي	0,82	0,80	0,79	0,81	0,82	0,82	0,83	0,83
ميل حدي إلى الاستهلاك بالنسبة إلى الدخل الأولي .	—	—	—	—	0,86	0,85	0,88	0,90

(1) مليارات فرنكات جارية
(2) اسر مقيمة

فحوى المرونة هو أن تدلنا ، بنسب مئوية ،بكم يتغير الاستهلاك عندما يتغير الدخل بـ n % .

بالرجوع إلى الجدول 7 . 5 ، نرى بالنسبة للتجهيز الأسري ، ان مُعامل المرونة هو في المتوسط ادنى من 1 ، وهذا يعني انه بالنسبة لزيادة الدخل بنسبة % 1 فان الزيادة في الاستهلاك هي أقل من % 1 . في عام 1984 مثلاً ، في مقابل زيادة الدخل المتاح بـ % 1 ، كانت زيادة نفقات التجهيز الأسري بنسبة % 50 , 0 . نقول بأن هذه السلع هي سلعة دنيا .

تعريف

نسمي سلعاً دنيا ، سلع الاستهلاك التي تكون مرونتها بالنسبة إلى الدخل ادنى من 1. اذا أخذنا نفقات الصحة ، نجد أن معامل المرونة بالنسبة للدخل هو دائماً اعلى من 1 بشكل كبير ، وهذا يدل أنه اذا زاد الدخل المتاح بـ % 1 فان زيادة نفقات الصحة هي اعلى من % 1 . عام 1984 مثلاً . كانت زيادة الدخل بـ % 1 يقابلها زيادة في نفقات الصحة بنسبة % 1,59 . نقول ان خدمات الصحة تشكل جزءاً من السلع العليا .

جدول 7. 5 مرونة الاستهلاك بالنسبة إلى الدخل

	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
دخل متاح اجمالي (1)	1 399,0	1 602,3	1 803,0	2 040,3	2 374,5	2 719,0	2 959,7	3 161,3
نفقات التجهيز الاسري (1)(2)	15,3	16,5	18,5	20,5	22,7	25,8	26,4	27,4
نفقات المشروبات (1)	33,1	36,4	41,1	45,1	51,0	58,0	63,5	67,4
نفقات الخدمات الصحية (1)	105,1	124,8	147,0	171,3	200,9	234,6	265,2	293,8
مرونة نفقات التجهيز الاسري		0,54	0,96	0,82	0,65	0,94	0,26	0,50
مرونة نفقات المشروبات		0,69	1,03	0,74	0,80	0,94	1,06	0,90
مرونة نفقات الخدمات الصحية		1,29	1,42	1,26	1,05	1,16	1,47	1,59

(1) بمليارات الفرنكات الجارية
(2) الآت غسل ، ثلاجات ، ادوات مطبخ وتدفئة .

تعريف

نسمي سلعاً عليا او سلعاً فخمة ، السلع التي تكون مرونة استهلاكها بالنسبة إلى الدخل أعلى من 1 .

لو أخذنا نفقات المشروبات ، نجد ان مُعامل المرونة هو في بعض الاحيان أعلى من 1 وفي بعض الاحيان ادنى من 1 ، ولكن ما عدا الاستثناء ، ان القيمة الاصلية لهذا المعامل لا تختلف كثيراً عن 1 . هذا يعني انه بالنسبة لزيادة دخل بنسبة % 1 فان نفقات المشروبات تزيد بنسبة % 1 . عام 1983 كانت زيادة الدخل المتاح بنسبة % 1 يقابلها زيادة نفقات المشروبات بنسبة % 1,06 . مثل هذه السلع تعتبر سلعاً محايدة او تعادلية .

نسمي سلعاً تعادلية ، السلع التي يكون معامل مرونة استهلاكها بالنسبة للدخل لا يختلف كثيراً عن 1 .

تسمح قوانين إنجل بأخذ فكرة شاملة عن هيكل الاستهلاك وسلوك الوحدات الاقتصادية ، في مواجهة التغير في مداخيلها .

لكن بساطة تصنيف السلع ، سلعاً دنيا وسلعاً تعادلية وسلعاً عليا ،تحجبتشابك العوامل . اذن ينبغي التعمق وذلك بدراسة دالّات الاستهلاك .

فقرة ثانية : دالة الاستهلاك

تهدف دالة الانتاج إلى تحليل تطور الاستهلاك الكلي للأسر بواسطة عدد معين من المتغيرات الموضحة .

لم يكن كينز (J . M . Keynes) الاقتصادي الوحيد الذي يعترف بوجود علاقة بين الاستهلاك والدخل ، ولكنه كان الأول الذي نشر منهجياً هذه الفكرة في كتابه : النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود . وبعد التدقيق فيها احصائياً ، فان دالة الاستهلاك الكينزية اسْتُكملت بتغيرات موضحة أُخذت بعين الاعتبار .

اولاً: التحليل الكينزي

أعاد كينز ربط استهلاك الأسر بتغيرات الدخل الكلي واضعاً افتراضين :

- نفقات الاستهلاك هي دالّة ثابتة للدخل الحقيقي .

- الميل الحدي إلى الاستهلاك هو إيجابي وأدنى من 1 .

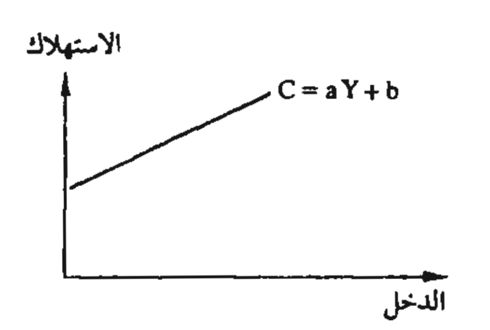
يمكن تصوير دالة الاستهلاك بخط مستقيم بمعادلة هي $C= a Y + b$ حيث تصويرها مبين في الشكل 1 . 5 . وفيها :

الاستهلاك =C

الدخل =Y

الميل الحدي إلى الاستهلاك = a

الاستهلاك غير القابل للضغط =b



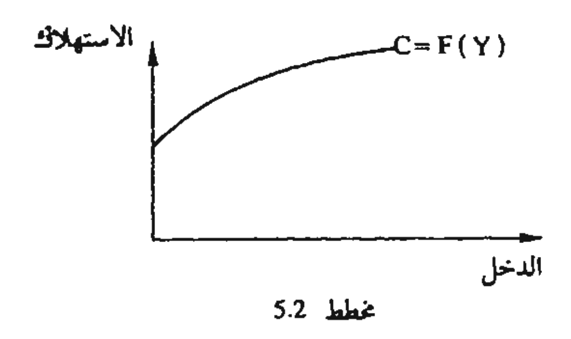
تؤكد التحقيقات الأولى الاحصائية المجراة في الولايات المتحدة الأميركية على الموازنات العائلية ، صحة التحليل الكينزي ولكنها أبرزت الصفة القسرية للافتراضات الأولى المصاغة .

هناك افتراضان آخران ، لم يؤكدهما كينز بوضوح كاف ، يسمحان ببناء دالّة استهلاك اكثر واقعية :

ـ الميل المتوسط للاستهلاك هو اكبر من الميل الحدي ؛ وهو يتناقص في النتيجة مع تزايد الدخل .

ـ الميل الحدي نفسه يتناقص مع تزايد الدخل .

يكون التعبير عن دالة الاستهلاك بالرسم على النحو التالي :



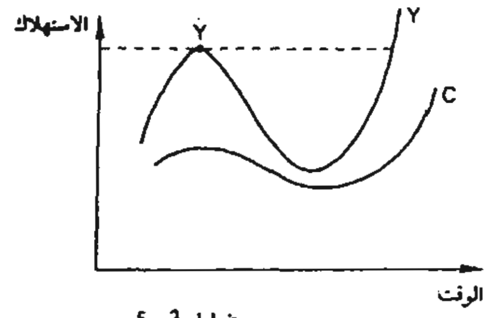
مخطط 5.2

اذا كانت تغيرات الدخل الوطني تفسر جزءاً كبيراً من تغيرات استهلاك الاسر فالنتيجة الحاصلة من مجمل الدراسات ان عوامل أخرى يقتضي أخذها بعين الاعتبار لأن دالّات كينز ليست مؤهلة لتفسير كل تغيرات الاستهلاك تفسيراً كاملاً .

ثانياً : أخذ الاختلالات بعين الاعتبار

تظهر الدراسة الواعية للمعطيات الاحصائية ان استهلاك الأسر ينقص أقل من الدخل في فترة الركود ويزيد أقل من الدخل في فترة التوسع ، كما يدل عليه المخطط 5.3 .

لتفسير هذه الظاهرة ، أدخل ديوزنبري (Duesenberry) عنصراً جديداً : الاختلال الزمني . يرجع السبب للنقص الصغير في الاستهلاك في مرحلة الركود الاقتصادي إلى أن الأسر تضبط نفقات استهلاكها ليس فقط على أساس دخلها الحالي ،



مخطط 3 . 5

كما فكر كينز ، لكن أيضاً على أساس مداخيلها السابقة ، وخاصة على أعلى دخل مقبوض في السابق .

في هذه الظروف في فترة الركود ، يجرب المستهلكون حماية مستوى الانفاق بتخفيض ادخارهم . على العكس في فترة التوسع ، يرتفع الاستهلاك ببطء ، لأن زيادة المداخيل تسمح للأسر باعادة تكوين ادخارها . عندما يتجاوز الدخل المستوى السابق الأعلى يبدأ الاستهلاك بشكل أقوى . هذا ما سماه Duesenberry « الأثر السقّاط » (Effet de cliquet).

لوجعلنا $\bar{Y}$ تمثل الدخل الأعلى المحصّل في الماضي ، تكون دالة الاستهلاك على الشكل العام التالي :

$$C_t = a\,Y_t + b\,\bar{Y}$$

في فترة النمو الاقتصادي ، يحدث عادة أن يكون الدخل الاعلى المحصّل في الماضي معادلاً لدخل التاريخ المحدد السابق بحيث يصبح الشكل العام لدالة الاستهلاك :

$$C_t = a\,Y_t + b\,Y_{t-1}$$

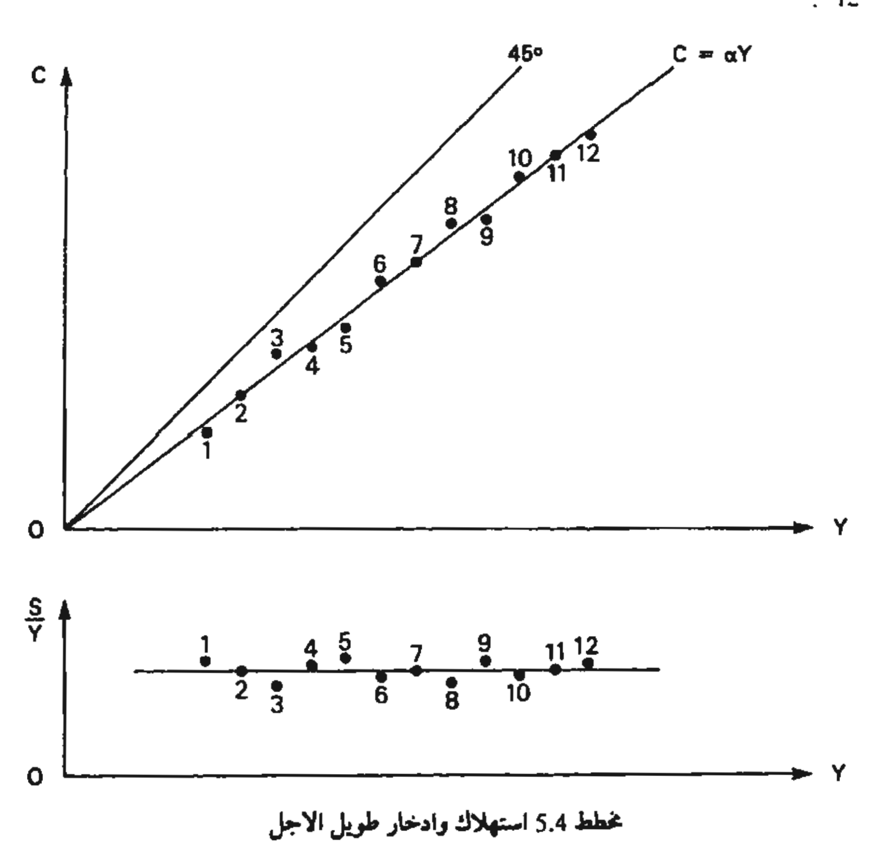
على النحو ذاته من التفكير ، ربط بعض الكتاب الاستهلاك عند t بالاستهلاك وليس بالدخل للتاريخ t − 1 بحيث الشكل العام للدالة :

$$C_t = a\,Y_t + b\,C_{t-1}$$

ثالثاً : أخذ الاجل الطويل والثروة بعين الاعتبار

كما هو مشار اليه في الفقرة الأولى، دعمت دراسات على الموازنات العائلية ،

الدالّة الكينزية ؛ فقد بينت هذه الدراسات ان الأسر ذات الدخل الضعيف كانت تملك ميلاً متوسطاً للاستهلاك أعلى من الوحدة أما الأسر ذات الدخل العالي التي كان ميلها للاستهلاك ادنى من الوحدة . بمعنى آخر ، ينخفض الميل المتوسط للاستهلاك بارتفاع الدخل في حين يرتفع الميل المتوسط للادخار بارتفاع هذا الدخل، مع هذا ، أظهرت دراسات أُجريت على سلوكيات الاستهلاك لأجل طويل (من 20 إلى 50 سنة) ثباتاً خاصاً في الميل المتوسط للادخار، مما دلّ على ان الأسر استهلكت نسبة ثابتة تقريباً من دخلها ، وهذا مبين في المخطط 5 . 4 وفيه تمثل النقاط 2,1 . . . ، 12 السنوات 1 حتى 12 .



مخطط 5.4 استهلاك وادخار طويل الاجل

يمكن أن تُكتب دالة الاستهلاك لاجل طويل :

$$C = \alpha Y$$

فيها $\frac{C}{Y} = \alpha$ = ميل متوسط للاستهلاك = ميل حدي الاستهلاك = ثابت .

دالة الادخار تكتب :

$$S = Y - C$$
$$S = Y - \alpha Y$$
$$S = (1 - \alpha)Y$$

والميل المتوسط للادخار هو :

$$\frac{S}{Y} = 1 - \alpha = \text{ثابت}$$

عرض تحليلان تفسيرات للنسبية لاجل طويل ، بين الاستهلاك والدخل ، ولثبات سلوك الاستهلاك : نظرية الدخل الدائم وتلك التي لدورة الحياة . وكل واحد من الاثنين يؤمن تكامل الثروة المتراكمة للأسر .

1 : نظرية الدخل الدائم لـ فريدمان (M . Friedman)

في التحليل الكينزي ، الاستهلاك هو دالة للدخل المحصل خلال الفترة . فريدمان قدّر من جهته ، أنه ليس الدخل الجاري ولكن الدخل الدائم هو المحدّد الرئيس لنفقات الاستهلاك .

يميز فريدمان ، في الاستهلاك والدخل ، بين مكون دائم ومكون عابر . الصعوبة هي في تحديدهما، لأنه ليس بالامكان احصاء سوى القيم الجارية . يحدد فريدمان الدخل الدائم انطلاقاً من تقدير ثروة المستهلكين . اذا كان i هو معدل الفائدة في السوق المالي و y الدخل الجاري الذي يحصل عليه المستهلكون في الوقت t . فتكون الثروة الوطنية في فترة معينة W تساوي القيمة في ذلك الحين لكل المداخيل الجارية المحصّلة لمجموع المستهلكين ، لكل الفترات القادمة .

$$W = \sum_{t=0}^{\infty} \frac{Y_t}{(1 + i)^t}$$

اذا كانت W هي الثروة الوطنية ، فالدخل الدائم Y_p هو كما لو أن $W = \frac{Y_p}{i}$.
يتميز الدخل المحسوب هكذا عن المداخيل الجارية التي يحصل عليها

المستهلكون . في بعض الأوقات المحددة ، يمكن أن يكون الدخل الجاري أعلى من الدخل الدائم ، بينما في غير اوقات يكون أدنى منه في الافتراض الأول ، يكون الدخل العابر إيجابياً ويكون في الافتراض الثاني سلبياً .

بالنسبة لفريدمان ، الاستهلاك هو نسبي للدخل الدائم ويرتبط بالنتيجة بالثروة الوطنية بمقدار ما يكون $Y^P = iW$. لكن في الأجل القصير ، لا يكون الاستهلاك الفعلي للأسر نسبياً إلى الدخل الدائم بمقدار ما يكون الدخل العابر مسبباً لاضطراب نظام النسبية التي تربط بين الاستهلاك والدخل الدائم .

تحقق فريدمان من افتراضه بعد دراسة متسلسلة زمنياً على الاقتصاد الاميريكي وقرر أن الاستهلاك كان نسبياً إلى الدخل الدائم لسنوات السلام بين 1905 و 1951 .

2 ـ نظرية دورة الحياة

هذه النظرية ، التي وضعها الاقتصادي الأميركي ف موديغلياني (F . Modigliani) سنة 1963 تؤكد أن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة تقريباً من دخل الأسر على امتداد مدة حياتها ، التي يمكن أن تكون مقسمّة إلى ثلاث مراحل رئيسة : حياة اللانشاط حياة النشاط ، التقاعد .

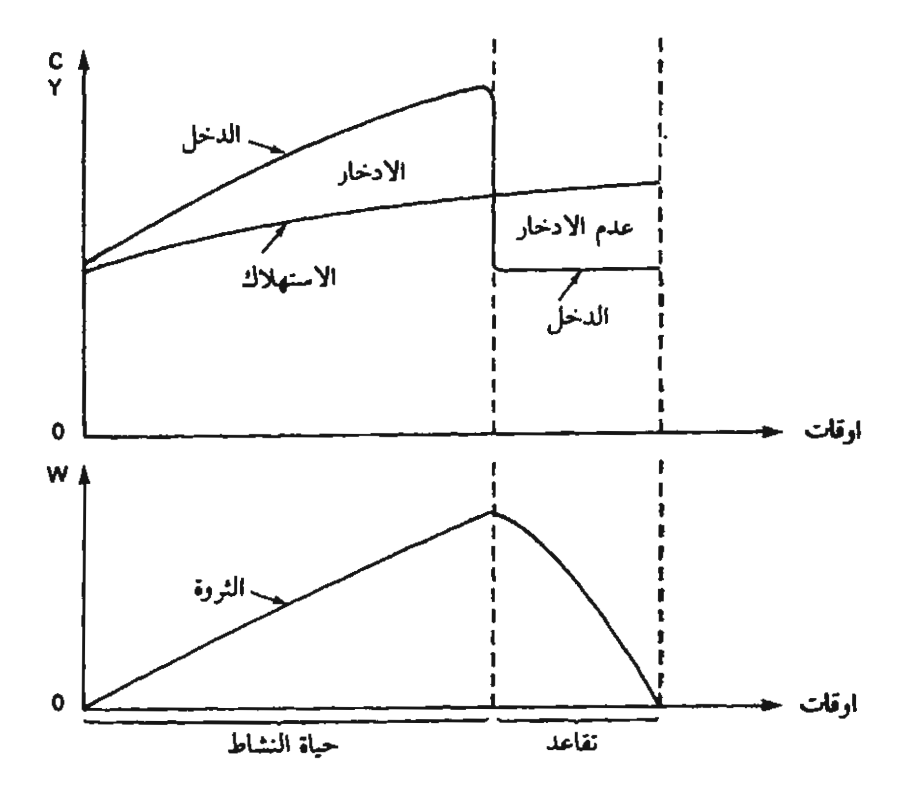
يمكن أن يتحقق استقرار الاستهلاك خلال حياة النشاط ، بالحصول على دخل جار يزيد على حاجات الاستهلاك . يسمح الادخار الحاصل هكذا بتراكم ثروة منقولة وغير منقولة W بحيث تساعد سيولتها الخاصة باستقرار الاستهلاك (مخطط 5 . 5) .

في مرحلة اعتزال العمل (التقاعد) يغطي استعمال الثروة ، عدم الادخار الناجم عن تدني الدخل الجاري .

خلال مرحلة اللانشاط، بالرغم من غياب الدخل ، يكون الاستهلاك مستقراً بسبب الثروة الموروثة عن الأهل .

في كل جيل ، اذا كان للصغار ولذوي النشاط وللمتقاعدين ، نفس السلوك ؛ وخلال مرحلة طويلة ، اذا كان مجموع السكان يتكون من نسبة متماثلة للنشيطين وغير النشيطين ، فان الميول للاستهلاك وللادخار تبقى ثابتة . يمكن لدالة الاستهلاك المقترحة من مود يغلياني (Modigliani) ان تُكتب :

$$C = a\frac{W}{P} + bY$$



مخطط 5 . 5 ـ الاستهلاك ودورة الحياة

وفيها $\frac{W}{P}$ = الثروة الحقيقية ، P = معدل الأسعار و Y = الدخل الجاري

الثروة هي عامل استقرار للاستهلاك ليس فقط بسبب بيع الأصول التي تتكون منها ، ولكن أيضاً بتأثير الثروة الحقيقية .

لنفرض مثلاً تطبيق سياسة اقتصادية مصرية لمحاربة التضخم ، مؤدية إلى تخفيض الاستهلاك وتدني الأسعار . هذا الأخير يتمثل بزيادة الثروة الحقيقية $\frac{W}{P}$ مما يسمح بتثبيت بطء سير الاستهلاك .

ان الافتراض الخاص بدورة الحياة ، المُراز (testée) خاصة في الولايات المتحدة الأميركية بين 1953 و 1975 ، أظهر بوضوح الدور الهام للثروة الحقيقية في سلوك المستهلكين .

رابعاً : المتغيرات المفسرة الأخرى

إلى جانب الدخل والثروة ، قدم مختلف الاقتصاديين ، عدداً معيناً من المتغيرات ، لتفسير التغيرات لاستهلاك الأسر . بين هذه العناصر ، يمكن ان نأخذ بمعدل الفائدة ، مجموع النفقات الدعائية والتجارية ، تطور اسعار مختلف السلع .

في الواقع ، لم تُؤكد أية دراسة تجربية التحليل الذي على أساسه يكون مستوى الاستهلاك دالة لمعدلات الفائدة . بالنسبة لمبلغ النفقات الدعائية وتطور الأسعار الخاصة بها ، يبدو أن هذين المتغيرين يعدلان هيكل استهلاك الاسر لكن لا تأثير لهما ابداً على حجمه الكلي .

يسمح الفهم العميق للعوامل الاجتماعية ـ الديموغرافية [1] (socio - démog- raphiques) والنفسية (الحالات النفسية ، الدوافع ، توقعات الادراك) بتحسين تفسير تغيرات استهلاك الأسر . التغييرات الديمغرافية بطيئة الظهور ، يمكن أن تكون مجهولة في الأجل القصير ، ولكن لا يمكن تجاهلها في دراسة طويلة الأجل فهي تشمل التعديلات لحجم العائلة ، محل الاقامة (العلائلات في المدن تنفق أكثر من العائلات الريفية) ، للصنعة (المزارعون ، صغار التجار والمتعهدون الفرديون يدخرون أكثر من الاجراء أو الذين يشتغلون بالأجر) لنوعية السكن (المالكون يدخرون أكثر من المستأجرين)وللعمر المتوسط للمستهلكين. إكمالاً لهذا نشير الى أن توزيع المداخيل وسياسة اعادة التوزيع يؤثران على الاستهلاك الكلي بمقدار ما تكون الميول الحدية للاستهلاك مختلفة حسب الفئات الاجتماعية ـ المهنية .

مراجع

مؤلفات

J.S. DUESENBERRY, *Income, saving and the theory of consumer behavior*, Harvard University Press, 1949.

J.-C. EICHER, *Consommation et épargne. Théorie de la fonction de consommation*, Paris, Sirey, 1961.

M. FRIEDMAN, *A theory of the consumption function*, Princeton, N.J., Princeton University Press, 1957.

(1) تتعلق باحصاء البشر أو السكان . -

J.-M. KEYNES, *Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie*, Paris, Payot.

D. PILSI et alii, *Une contribution à la théorie du revenu permanent*, Paris, P.U.F, 1965.

A. PLANCHON, *Saturation de la consommation*, Paris, Mame, 1974.

G. ROTTIER, *Économétrie appliquée. Modèle de consommation*, Paris, Dunod, 1975.

مقالات

C. BERTHOMIEU, La loi et les travaux d'Engel, *Consommation*, octobre 1966, pp. 55-89.

R. FERBER, Consumer Economics : A Survey, *The Journal of Economic Literature*, décembre 1973, pp. 1303-1342.

E.-A. LISLE, La prévision de la consommation, *Revue Économique*, mars 1961, pp. 330-358.

Y. SIMON, Théories économiques du comportement du consommateur, *Encyclopédie du marketing*, vol. 1. Paris, Éditions Techniques, 1977.

G. VANGREVELINGHE, Modèle et projection de la consommation, *Économie et Statistiques*, novembre 1969.

De nombreux autres articles sont publiés dans deux revues :

Consommation

Économie et Statistique.

تقارير

INSEE, *Rapport annuel sur les comptes de la Nation*, Paris, Collection de l'INSEE, série C.

احصاءات

INSEE, Collection de l'INSEE, série M.



الفصل السادس

الاستثمار

لايمكن لأحد أن يجهل أهمية الاستثمار في النشاط الاقتصادي . منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية في 1973 - 1974 لازالت الحكومات تشكو بالفعل من ضعفها . الاستثمار ، القادر على صنع المداخيل ، كما هو مبين في الباب السابع ، هو أحد أهم محركات النمو .

يحتوي هذا الفصل على خمس فقرات . الفقرة الأولى تقدم تعريف ، أهمية وهيكل الاستثمار . ندرس في الثانية دور معدل الفائدة كمفتاح متغير لقرار التثمير . تبين الثالثة تأثير متغيرات طلب الاستهلاك على ترجرجات الاستثمار . الفقرة الرابعة مخصصة للتحقيقات الاحصائية وانتقادات مبدأ التسريع . تحلل الفقرة الخامسة التوسع في هذا المبدأ في الامتداد والعمق .

فقرة اولى : تعريف ، أهمية وهيكل الاستثمار

في الدائرة الاقتصادية المبسّطة للفصل الثاني ،جرى تعريف الاستثمارات كسلع تشتريها المشروعات لتصنع منها سلعاً أخرى (خاصة سلع الاستهلاك) وتزيد بها تدريجيا مخزونها من رأس المال . في فرنسا ، يسمى الاستثمار باسم التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت (FBCF) . وبعد اعادة التذكير بالتعريف ، نعرض لتأثير هذه الكمية المجمعة في النشاط الاقتصادي ثم ندرس هيكل التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت على اساس قطاع مؤسسي وعلى اساس دالة .

اولاً : تعريف الاستثمار

يمثل التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت (FBCF) قيمة السلع المعمرة التي تحصل عليها الوحدات المنتجة المقيمة لتكون مستعملة على الأقل سنة في سياق الانتاج .

يشتمل التكوين الاجمالي هذا خاصة على :

ـ الأموال غير المنقولة التي تملكها الوحدات الاقتصادية [1] (مساكن الأسر ، الابنية المملوكة للشركات وأشباه الشركات غير المالية ، الادارات ، مؤسسات الائتمان . .) .

ـ الأموال المنقولة المملوكة من نفس الوحدات (آلات وغيرها من التجهيزات)[2].

الاستثمار هو كمية مجمعة ذات ترجرجات ملحوظة بوضوح . يبين المخطط 1 . 6 أن التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت في فرنسا ، كما في غيرها من الدول المتقدمة من جهة أخرى هو اكثر تغيراً من الناتج الداخلي الاجمالي (PIB) . سيأتي تفسير هذه الظاهرة في الفقرة الثالثة من هذا الفصل .

ثانياً : أهمية الاستثمار

يمكن قياس أهمية الاستثمار في اقتصاد ما بواسطة معدل الاستثمار .

تعريف :

يساوي معدل الاستثمار نسبة التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت إلى مجموع الناتج الداخلي الاجمالي .

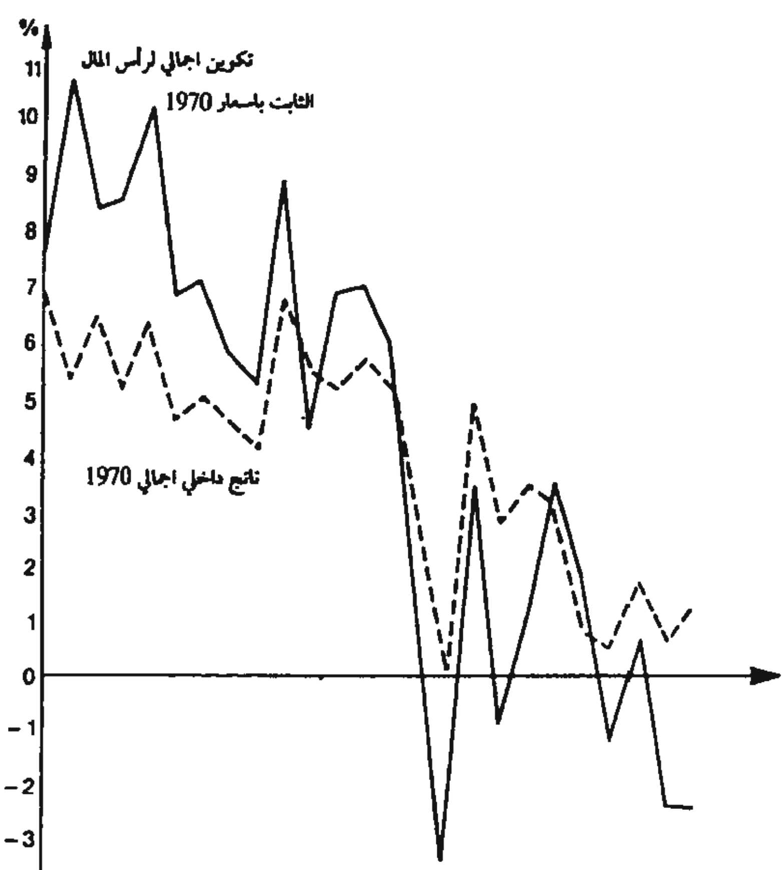
$$\text{معدل الاستثمار} = \frac{FBCF}{PIB}$$

تقيس هذه النسبة الحصة من الناتج الداخلي الاجمالي المخصصة للمشتريات من السلع للاستثمار . يعطينا الجدول 1. 6 بعض نقاط التحديد عن معدل الاستثمار في بلدان مختلفة ، لسنة 1984 .

---

(1) تستعمل المحاسبة الوطنية « قطاعات مؤسسية » (انظر الفصل الثالث)

(2) سلع التجهيز الأسري (سيارات ، ادوات كهربائية) هي معتبرة كأنها سلع استهلاك .



معدل النمو المقارن للتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت وللناتج الداخلي الاجمالي في فرنسا بين 1960 و 1984 .

جدول 6.1 معدلات الاستثمار

البلدان	معدل الاستثمار
فرنسا	18,9
ايطاليا	18,0
المانيا الاتحادية	20,5
المملكة المتحدة	17,2
الولايات المتحدة	15,8
اليابان	29,7

المصدر : INSEE تقرير عن الحسابات الوطنية .

ثالثاً : الاستثمار حسب القطاعات المؤسسة

جدول 6.2 التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت حسب القطاعات المؤسسية

	مليارات فرنكات جارية	النسبة للمجموع
شركات، أشباه شركات ومشروعات فردية	447,0	55,3
الأسر (خارج المتعهدين الفرديين)	194,9	24,1
إدارات عامّة	120,7	14,9
إدارات خاصّة	3,0	0,4
مؤسسات الائتمان	37,8	4,7
شركات التأمين	5,1	0,6
المجموع	808,5	100,0

المصدر : INSEE تقرير عن الحسابات الوطنية .

رابعاً : الاستثمار حسب الدالة

جرت العادة ان نميز بين الاستثمار المنتج التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت غير السكن) والاستثمار في المساكن . يختصر الجدول 6.3 هذا التمييز لعام 1984 .

جدول 3. 6 التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت حسب الدالة

	مليارات فرنكات جارية	نسبة مئوية
1 ـ استثمار منتج		
... شركات، أشباه شركات ومشروعات فردية	408,6	71,4
... مؤسسات ائتمان	37,8	6,6
... شركات تأمين	3,6	0,6
... ادارات عامة	119,1	20,8
... ادارات خاصة	3,1	0,6
المجموع	572,2	100,0
2 ـ استثمار في المساكن		
.... شركات ، اشباه شركات ومشروعات فردية.	38,4	16,3
.... شركات تأمين	1,5	0,6
.... ادارات عامة	1,6	0,6
.... أسر (خارجاً عن المتعهدين الفرديين	194,9	82,5
المجموع	236,3	100,0
المجموع العام	808,5	

المصدر : INSEE تقرير عن الحسابات الوطنية

تبرر أهمية نفقات الاستثمار [1] ، أن نكبَّ على دراسة محددات هذا التركيب للطلب النهائي . هذا هو موضوع الفقرتين التاليتين من هذا الفصل .

فقرة ثانية : الاستثمار وتغيرات معدل الفائدة

معدل الفائدة هو متغير مفتاح للاستثمار ، لأن قرار التثمير تحكمه الاربـاحية (Rentabilté) .

يمكن لدور معدل الفائدة أن يكون مفهوماً بشكل بديهي اذا فحصنا نموذَجي تمويل سلع الاستهلاك .

اذا اقترض المشروع أموالاً فعليه أن يدفع للمقرضين فوائد (أسر ، مؤسسات مالية) فاذا حوُل استثماراته من أمواله الخاصة (تمويل ذاتي) فهو يتحمل مخاطرة « كلفة الفرصة البديلة » التي تقاس بالفوائد التي يمكن ان يجنيها لو أقرض أمواله .

يمكن دراسة إرباحية الاستثمار باستعمال قاعدة القيمة الحاضرة (او المحضرة) او تلك التي لمعدل الارباحية الداخلية (TRI) [2] . هذا المعياران يؤديان إلى نفس النتيجة فيما خص القرار بالاستثمار .

اولاً : قاعدة القيمة الحالية الصافية

لتمويل استثماراته ، يستعمل المشروع أمواله الخاصة وفي هذه الحالة فهو يمول نفسه ذاتياً ، أو يقترض المبالغ اللازمة لاستثماره من وحدات تملك القدرة على التمويل (أسر ، مؤسسات مالية) .

1 : التمويل الذاتي للاستثمارات

يملك المشروع أموالاً خاصة . يمكن ان يتم اختيار استخدامها بطريقة بسيطة . شراء آلة (ما نسميه استثماراً) أو وضعها في السوق المالي مثلاً السندات (ما نسميه توظيفاً) .

مدة حياة التجهيز هي سنة وقيمة اعادة بيعه لا شيء . نفترض أن الدخل

---

(1) نفقات الاستثمار التي سنرجع اليها فيما بعد هي تلك التي للشركات وأشباه الشركات والمشروعات الفردية . يشكل التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت لهذه الشركات ، نفقات استهلاك خاص ، حتى ولو تضمنت شركات ذات نظام عام .

(2) TRI = taux de rentabilité interne معدل الارباحية الداخلية .

الصافي [1] للاستثمار هو ، في نهاية عمر السلعة ، $R_1 = 4000\,F$.

للمقارنة بين الاستخدامين الممكنين ، ينبغي معرفة المبلغ الذي سيوظفه المنظم الآن ليحصل على مبلغ يساوي الدخل المتحقق من الاستثمار .

اذا كان التوظيف في السندات ، معتبراً ممثلاً لمعدل الفائدة في السوق المالي هو 10 % ، فالمسألة تعود للموضوع التالي : ما هو المبلغ P_0 الواجب توظيفه في الوقت الحالي لنحصل في نهاية سنة على 4000F .

في نهاية سنة ، مبلغ P_0 موظف بفائدة 10% يعطي فوائد $i\,(P_0)$. مع اعتبار راس المال P_0 ، فالمبلغ الاجمالي الجاهز في نهاية السنة هو

$$Po + i\,(Po)$$

أي

$$Po\,(1 + i)$$

حتى يكون هذا المبلغ مساوياً للدخل الصافي المأخوذ من الاستثمار ، ينبغي أن

$$Po\,(1 + i) = R_1$$

أي

$$Po = \frac{R_1}{(1 + i)}$$

P_0 = القيمة الحالية لـ R_1

في مثلنا ، اذا كانت $i = 10\,\%$ و $R_1 = 4000\,F$ فالقيمة الحالية لـ R_1 هي

$$VA = Po = \frac{4\,000}{(1 + 0{,}10)} = 3\,636\ F$$

تعني هذه النتيجة أنه ، حتى نحصل على 4000 F في سنة ، يجب أن نوظف حالياً 3636F ، اذا كان سعر الفائدة في السوق 10 % .

اذا كان سعر الفائدة مختلفاً ، فالقيمة الحالية لـ 4000 F هي نفسها مختلفة كما يدل على ذلك الجدول 4 ـ 6 .

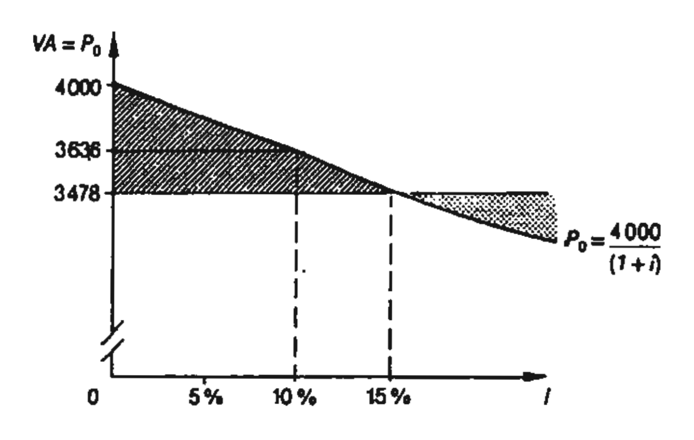
---

(1) الدخل الصافي هو الفرق بين قيمة البيوعات وتكاليف الاستغلال .

جدول 4 . 6 العلاقة بين القيمة الحالية وسعر الفائدة

القيمة الحالية (F)	سعر الفائدة (%)
4 000	0
3 810	5
3 636	10
3 478	15
3 333	20
3 200	25
3 077	30

القيمة الحالية لتدفق مداخيل تتغير مع مستوى سعر الفائدة ، هذا ما يبينه كذلك المخطط 2. 6 .



مخطط 2. 6 القيمة الحالية وسعر الفائدة

على المنظم ان يقارن القيمة الحالية للدخل الصافي للاستثمار مع كلفة شرائها . اختيار الاستثمار بالتوظيف سيكون منطقياً على النحو التالي :

ـ يحصل على الآلة اذا كان سعر الفائدة ادنى من % 15 لأن القيمة الحالية لتدفق المداخيل تصبح أعلى من كلفة الشراء (المنطقة المخططة في الرسم 2 . 6) .

يوظف أمواله في السوق المالي اذا كان سعر الفائدة أعلى من % 15 حيث ان القيمة الحالية لتدفق المداخيل من الآلة تكون أدنى من كلفة الشراء (المنطقة المنقطة في الرسم 2 . 6) .

يستثمر المشروع بمقدار ما تكون القيمة الحالية لمداخيل الاستثمار أعلى من كلفة الشراء .

$$VA = Po = \frac{R_1}{(1 + i)} > Co$$

يمكن حساب القيمة الحالية لتدفقات متتالية من المداخيل الصافية .

نفترض أن مشروعاً استثمارياً لا ينشىء سوى تدفق واحد من المداخيل الصافية في نهاية سنتين (R_2) . يساوي التوظيف المالي P_0 الحالي في نهاية السنتين :

$$Po (1 + i)^2$$

القيمة الحالية للدخل الصافي R_2 تصبح :

$$Po = \frac{R_2}{(1 + i)^2}$$

بصورة عامة ، اذا في n سنة ظهر دخل صافي Rn فان قيمة هذا التدفق Rn هي :

$$Po = \frac{Rn}{(1 + i)^n}$$

لكل تدفق مداخيل صافية $R_1 , R_2 , R_3 \ldots R_n$ (حيث R_j هي دخل السنة j و n السنة الأخيرة لمدة الاستثمار) تكون القيمة الحالية لهذا التدفق :

$$VA = Po = \frac{R_1}{(1 + i)} + \frac{R_2}{(1 + i)^2} + \frac{R_3}{(1 + i)^3} + \ldots + \frac{R_n}{(1 + i)^n}$$

في هذه الحالة تكون قاعدة القرار مماثلة للتي هي للمثل السابق . الاستثمار يكون مقرراً اذا : $VA = Po > Co$

مثل حسابي يسمح بتوضيح البرهنة .

آلة كلفة شرائها $Co = 70000$ F . المداخيل الصافية على امتداد ثلاث سنوات هي $R_1 = 40000$ F , $R_2 = 25000$ F , $R_3 = 18000$F .

● اذا كان سعر الفائدة الذي كان يستطيع به المشروع توظيف أمواله هو ٪ 15 فالقيمة الحالية لتدفق المداخيل تكون .

$$VA = Po = \frac{40\ 000}{(1,15)} + \frac{25\ 000}{(1,15)^2} + \frac{18\ 000}{(1,15)^3} = 65\ 521\ F$$

وبما أن القيمة الحالية للمداخيل هي أدنى من كلفة الشراء ، فالاستثمار لا يكون مقرراً .

● اذا أصبح سعر الفائدة % 10,5 تكون القيمة الحالية لتدفق المداخيل 70014F وبما أنها عملياً تساوي كلفة الشراء للاستثمار ، لا يكون المنظم مفاضلاً بين ان يستثمر او ان يوظف امواله في السوق المالي .

● اذا تدنى سعر الفائدة إلى % 8 تكون القيمة الحالية لتدفق المداخيل 72759F وبما أنها أعلى من كلفة الشراء ، فان المنظم يقرر أن يبدأ الاستثمار .

2 ـ تمويل الاستثمارات بالاقتراض

لا تعدل نتيجة قاعدة القيمة الحالية اذا كان على المنظم أن يقترض كامل الأموال اللازمة للحصول على الآلة .

على المنظم ان يقترض Co ويدفع $Co(1+i)$ في نهاية السنة الأولى . يكون الاستثمار مقرراً اذا كان ما يدفعه أدنى من الدخل الصافي R_1 للآلة ، بمعنى آخر .

$$R_1 > Co\,(1 + i)$$

وبقسمة طرفي هذه اللاّمعادلة على $(1+i)$ نحصل على

$$\frac{R_1}{(1 + i)} > \frac{Co\,(1 + i)}{(1 + i)}$$

يكون $\frac{R_1}{(1 + i)} = VA = Po > Co$

ثانياً : قاعدة معدل الايراد الداخلي

تعريف

معدل الايراد الداخلي r لمشروع استثماري هو سعر الفائدة الذي بالنسبة إليه

تكون القيمة المالية لتدفق المداخيل الصافية ، مساوية للكلفة الاصلية للاستثمار .

في المثل العددي السابق ، ينبغي أن نجد سعر الفائدة r الذي يكمل المعادلة :

$$\frac{40\,000}{(1+r)} + \frac{25\,000}{(1+r)^2} + \frac{18\,000}{(1+r)^3} = 70\,000$$

قيمة هذا السعر r هي مساوية لـ % 10,5 يؤخذ القرار بالاستثمار بمقارنة هذا المعدل الايرادي مع سعر الفائدة الذي به يقترض المنظم .

يعمل بالاستثمار اذا $i < 10{,}5\ \%$

يرفض الاستثمار اذا $i > 10{,}5\ \%$

لا مفاضلة اذا $i = 10{,}5\ \%$

قاعدة معدل الايراد الداخلي و (TRI) تعني ان استثماراً يكون مقرراً طالما كان معدله الداخلي أعلى من كلفة اقتراض الرساميل : $r \geqslant i$.

ثالثاً : دالة الاستثمار

يُختصر المثل السابق شرحه بالجدول 5 . 6 .

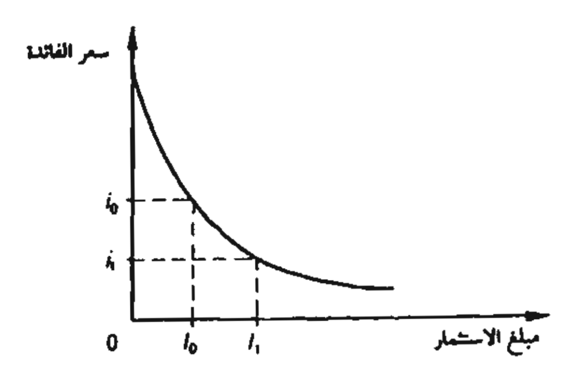
جدول 5. 6

الارباحية	الكلفة الأصلية	القيمة الحالية	مستوى سعر الفائدة
لا ارباحية	70 000	65 521	15 %
لا مفاضلة	70 000	70 014	10,5 %
ارباحية	70 000	72 759	8 %

عندما يتدني سعر الفائدة ، تصبح مشاريع الاستثمار مربحة . تبين دالة الاستثمار اذن ، وجود علاقة سلبية بين مبلغ الاستثمار ومستوى سعر الفائدة .

$$\frac{dI}{di} < 0 \quad \text{مع} \quad I = f(i)$$

يختصر المخطط 3 . 6 هذه الدالة .



مخطط 6.3

كلما كان سعر الفائدة مرتفعاً كلما كانت القمية الحالية للمشاريع ضعيفة ، وقليلة هي الاستثمارات المربحة . في هذه الحالة تكون الاستثمارات نسبياً ضعيفة . مع تدني سعر الفائدة ، تصبح المشاريع مربحة وتصبح نفقات الاستثمار مهمة أكثر .

فقرة ثالثة : الاستثمار وتغيرات الطلب على سلع الاستهلاك

الاقتراح الذي على اساسه يرتبط الاستثمار بالطلب على سلع الاستهلاك هو في مضمون مبدأ التعجيل .

الهدف من مبدأ التعجيل هو الدلالة على ان تغيراً في الطلب على سلع الاستهلاك يستتبع تغيراً أكبر في الطلب على سلع الاستثمار . البرت افتاليون (Albert Aftalion) احد الأوائل ، الذي انكبّ على دراسة هذه الظاهرة ، كتب سنة 1913 : « يكفي وجود اهتزازات غير محسوسة في أساس الهرم الاقتصادي حتى تحدث ترجرجات ، وانهيارات مسموعة الصدي بين الانشاءات التي هي في القمة » . سنقوم على التوالي بعرض وصياغة مبدأ التعجيل .

اولاً : عرض مبدأ التعجيل [1]

في سبيل تبسيط عرض مبدأ التعجيل نستعين بمثل .

نفترض في السنة t ان الانتاج P_t هو بـ 100 مليون فرنك ، وأنه حتى نتتج هذه الـ 100 مليون ، يلزمنا مخزون رأس مال K_t بـ 200 مليون .

(1) le principe d 'accélaration مبدأ التسريع او التعجيل كما هو مفسر في معجم المصطلحات الاقتصادية : مصطفى هني . (المترجم) .

هذه المعطيات تسمح بتحديد المعامل المتوسط لرأس المال .

تعريف

المعامل المتوسط لرأس المال يساوي نسبة مخزون رأس المال K_t إلى الانتاج P_t .

$$k = \frac{K_t}{P_t}$$

يساوي المعامل المتوسط لرأس المال في الحالة الحاضرة 2 وهو مفترض ثابتاً . الدلالة لهذا الثبات بسيطة : لزيادة الانتاج بنسبة معينة ، ينبغي زيادة مخزون رأس المال بنفس النسبة . الاستثمار الجديد هو في هذه الحالات :

$$I_n = \Delta K = k \Delta P$$

اذا كان المعامل المتوسط لرأس المال ثابتاً فهو يساوي المعامل الحدي لرأس المال .

في الواقع $$k = \frac{K}{P} = \frac{\Delta K}{\Delta P}$$

اذا كانت حياة التجهيزات 20 سنة ، فالاستثمار التوظيفي هو :

$$I_r \frac{K}{\text{مدة العمر}} = \frac{200}{20} = 10$$

نفترض أنه متماثل في كل مرحلة .

ماذا يجري اذا تغير الطلب المرتقب $D_t + 1$ ، كما هو مبين في العمود الثاني (يسار) للجدول 6 . 6 [1] .

الثلاث حالات الممكنة للتغير في الطلب والتي سنحللها هي : النمو (المرحلتان 2 , 3) ، الركود (مرحلة 4) والهبوط (المرحلة 5) وكذلك آثار مدة عمر التجهيزات .

---

(1) في سبيل تبسيط التحليل نفترض ان انتاج مرحلة معينة P_t يتماشى مباشرة مع الطلب D_t . بمعنى آخر $P_t = D_t$.

جدول 6. 6 تغيرات الاستثمار المستخرجة من تغيرات الطلب

السنوات t	طلب D_t	تغير الطلب ΔD	انتاج P_t	رأس مال جاهز K_t	رأس مال لازم K_t	استثمار جديد I_{nt}	استثمار توظيف I_{rt}	استثمار اجمالي $I_t = I_{nt} + I_{rt}$
1	100	—	100	200	200	0	10	+ 10
2	105	+ 5	105	200	210	+ 10	10	+ 20
3	115	+ 10	115	210	230	+ 20	10	+ 30
4	115	0	115	230	230	0	10	+ 10
5	105	− 10	105	230	210	− 20	10	− 10

1 : نمو الطلب

في المرحلة الأولى ، عندما يكون الطلب يساوي 100 والانتاج يساوي 100 يكون رأس المال الجاهز $K_1 = k\,P_1 = 200$

اذا ارتفع الطلب المرتقب D_2 في المرحلة 2 إلى 105 ، يكون رأس المال الجاهز هو الذي للمرحلة السابقة ، أي 200 في حين ان رأس المال اللازم للاستجابة إلى طلب وانتاج 105 هو : $K_2 = k\,D_2 = k\,P_2 = 210$

الحاجة للاستثمار الجديد للمرحلة 2 هي :

$$K_2 - K_1 = 210 - 200 = 10$$

الاستثمار الجديد كان بسبب الزيادة المرتقبة في الطلب . تكيُّف الانتاج مع هذا النمو وتكيُّف مخزون رأس المال بدوره مع الانتاج .

في المرحلة 2 ، يساوي الاستثمار الجديد ، الفرق بين رأس المال اللازم ورأس المال الحاضر ، أي :

رأس مال لازم : $K_2 = k\,D_2$

رأس مال حاضر : $K_1 = k\,P_1$

اذن : $I_{n2} = \Delta K = K_2 - K_1 = k\,D_2 - k\,P_1 = k\,(D_2 - P_1)$

يدعي هذا الاستثمار الجديد بالاستثمار المولَّد .

الاستثمار الكلي هو :

$$I_2 = I_{n2} + I_{r2} = 10 + 10 = 20$$

القيم لمختلف المتغيرات هي مجموعة على النحو التالي :

طلب استهلاك 105
رأس مال جاهز في بداية المرحلة يعادل الذي في نهاية المرحلة 1 200
رأس مال مطلوب لانتاج 105 210
استثمار جديد مطلوب 10
هلاك رأس مال يستوجب استثماراً توظيفياً مماثلاً 10
رأس مال في نهاية المرحلة(10 + 10 − 10 +200) 210
رأس مال غير مستثمر 0

يساوي الاستثمار الكلي المتحقق خلال المرحلة 20 . فهو يساوي ضعف الاستثمار في المرحلة 1 في حين أن الطلب النهائي لم يزدد إلاّ 5 % .

التيجة : يستتبع نمو الطلب النهائي زيادة اكثر من نسبية في الاستثمار

2 : ركود الطلب

في المرحلة 4 يؤدي الاستدلال المماثل لما هو مبين في أولاً إلى القيم التالية للمتغيرات :

رأس مال لازم : $K_4 = k\,D_4 = k\,P_4 = 2\,(115) = 230$

رأس مال حاضر : $K_3 = k\,P_3 = 2\,(115) = 230$

استثمار جديد : $I_{n4} = K_4 - K_3 = 0$

استثمار التوظيف : $I_{r4} = 10$

استثمار اجمالي : $I_4 = 0 + 10 = 10$

القيم لمختلف المتغيرات مجموعة كالتالي :

طلب استهلاك 115
رأس مال جاهز في بداية المرحلة 230
رأس مال مطلوب لانتاج 115 230
استثمار جديد مطلوب 0

هلاك رأس مال واستثمار للتوظيف 10
رأس مال في نهاية المرحلة 230
رأس مال غير مستثمر 0

النتيجة : يُعيد ركود الطلب النهائي الاستثمار الكلي إلى مستوى استثمار التوظيف . يُسبب كل ركود في الطلب ، هبوطاً في الاستثمار .

3 : هبوط الطلب

في المرحلة 5 يهبط الطلب من 115 إلى 105 ويقود إلى القيم التالية للمتغيرات :

رأس مال لازم $K_5 = k\,D_5 = k\,P_5 = 2\,(105) = 210$

رأس مال حاضر $K_4 = k\,P_4 = 2\,(115) = 230$

نظرياً ينبغي ان يكون الاستثمار الجديد

$$I_{n5} = K_5 - K_4 = -20$$

مع الأخذ بالحساب الاستثمار التوظيفي بـ 10 ، يصبح الاستثمار الكلي :

$$I_5 = -20 + 10 = -10$$

تعني هذه النتيجة أن المنظمين يحجمون عن الاستثمار ببيعهم مثلاً آلآت . هذا السلوك ليس واقعياً على الأقل لأجل قصير .

حيث أن رأس المال في بداية المرحلة هو أعلى من الذي هو مطلوب بمستوى الاستهلاك ، فالمشروعات لا تعود تستثمر ، ممّا يؤدي إلى أن تكون قيم المتغيرات هي التالية :

طلب استهلاك 105
رأس مال جاهز في بداية المرحله 230
رأس مال مطلوب بانتاج 105 210
استثمار جديد 0
(حيث ان رأس المال الجاهز هو أعلى من رأس المال المطلوب)
هلاك رأس المال واستثمار التوظيف 10

هل أن علينا اجراء استثمار التوظيف ؟

نظرياً يمكن التظر بذلك ، لكن الاحتمال بتنفيذ ذلك ضعيف ، نظراً لوجود فائض في رأس المال غير المستثمر . علينا إذن أن تعتبر بأن استثمار التوظيف يصبح لا شيء . في النتيجة :

رأس مال في نهاية المرحلة : 220 = 10 − 230

رأس مال غير مستثمر : 10 = 220 − 230

وبما أن الاستثمار الجديد واستثمار التوظيف هما لا شيء ، فالاستثمار الكلي للمرحلة هو عملياً لا شيء .

النتيجة : يستدعي هبوط الطلب النهائي نهائياً عدم استثمار . وبما أن لا موضع لهذا الاستثمار ، تظهر رؤوس اموال غير مستثمرة توضع في الخدمة عندما يُنهي الطلب حركة الهبوط .

4 : تأثير مدة العمر

في مثلنا ، إذا كانت مدة العمر 40 سنة ، يصبح استثمار التوظيف السنوي مرتين أقل أهمية (5 مليون) . اذا احتفظنا بنفس النمو العائد للاستهلاك (أي استثمار مولد بـ 10) نجد للمرحلة الثانية :

$Ir + In = I = 5 + 10 = 15$

اذا أُجري الاهتلاك على 40 سنة . يكون الاستثمار ثلاثة أضعاف استثمار التوظيف . ومع اهتلاك على 20 سنة ، كان الضعف . في النتيجة ، تزيد مدة العمر الطويلة أثر التعجيل ، والمدة القصيرة تنقصه .

ثانياً : صياغة مبدأ التعجيل

بالمعنى الحصري للعبارة ، لا يُطبق مبدأ التعجيل على مراحل ارتفاع الطلب النهائي ، وقد تحققنا من ذلك في المثل السابق ، بان كل ركود أو هبوط للطلب النهائي يخفف أو يلغي الطلب على سلع الاستثمار .

تفترض صياغة مبدأ التعجيل أن مخزون رأس المال يتوافق تماماً مع الانتاج . اذا كان الاقتصاد (او الفرع او المشروع) يرغب في زيادة انتاجه بنسبة مئوية معينة ، عليه أن يزيد رأس ماله ويستثمر بالنتيجة .

يكون :

I_{t+1} : استثمار كلي في t+1 .

$I_{r,t+1}$: استثمار توظيف في t + 1 .

D_{t+1} : الطلب النهائي في t + 1 .

p_t : الانتاج في t .

k_t : رأس مال في T .

رأس المال اللازم هو : $K_{t+1} = k\, D_{t+1}$

رأس المال الحاضر هو : $K_t = k\, P_t$.

منه :
$$I_{n,t+1} = \Delta K = K_{t+1} - K_t$$
$$I_{n,t+1} = k\, D_{t+1} - k\, P_t$$

بأخذنا بالاستثمار الكلي : $I_{t+1} = I_{n,t+1} + I_{r,t+1}$

يكون لدينا : $I_{t+1} = k\,(D_{t+1} - P_t) + I_{r,t+1}$

يسمى k المعجِّل .

اذن ، يمكن أن يكون الاستثمار المنوي تحقيقه ، محسوباً اذا كنا نملك التوقعات عن الطلب النهائي .

فقرة رابعة : التحققات الاحصائية وانتقادات مبدأ التعجيل

سنتعرض أولاً إلى التحقيقات الاحصائية ثم نباشر ثانياً الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى مبدأ التعجيل .

اولاً : التحقيقات الاحصائية

أعطت المحاولات المعمول بها لقياس أثر التعجيل نتائج ضعيفة جداً . والاكثر دلالة منها كانت مسجلة على المستوى القطاعي .

1 ـ سنة 1917 استخرج اقتصادي أميركي حقيقة أثر التعجيل ، في دراسة قام بها على السكك الحديدية الأميركية ؛ فقد بين ان الاختلالات في الاستثمار المولد ، التي هي طلبات المواد المتحركة ، كانت باتساع أعلى من تغيرات الاستهلاك المتمثل بمستوى التجارة . فقد أوضح واقع أن ترجرجات الاستثمار تسبق تلك التي للاستهلاك ،

ممّا يعني ان كل تعديل لمعدل نمو الاستهلاك يولّد هبوطاً متزامناً مع الاستثمار المولد .

2 ـ أُجريت تحقيقات أخرى في قطاعات سكك الحديد الانكليزية ، الفرنسية ، الالمانية والأميركية قبل الحرب العالمية الأولى ، وفي القطاعات البريطانية لغزل القطن وفي الملاحة قبل الحرب العالمية الثانية ، لم تعط نتائج نسبياً كافية إلاّ بالنسبة لسكك الحديد الالمانية .

3 ـ اعطت دراسة اجرتها الـ INSEE على الصناعات الميكانيكية والكهربائية في فرنسا ، نتائج مخيبة للآمال لو استعملنا صياغة بسيطة للنموذج .

4 ـ نجد توضيحاً لمبدأ التعجيل في التطور المقارن للاستثمار المنتج وللناتج الوطني الأميركي خلال الفترة 1977 - 1974 . في سنة 1975 تدني الطلب النهائي بنسبة 2 % وسجل الاستثمار تراجعاً بنسبة 15 % . على العكس من ذلك ، نمو الاستثمار بنسبة 8.8 % أصبح مجدداً أعلى من الذي هو للناتج الداخلي الكلي بـ 4.9 % .

ثانياً : التحليل الناقد لمبدأ التعجيل

1 ـ يتطلب عمل مبدأ التعجيل شرطين مسبقين : الأول يتعلق بالتشغيل الكامل للتجهيز . حيث يكون أثر التعجيل ملموساً ، يجب أن تكون كل طاقات الانتاج مستخدمة .

ما دام ان هذا الشرط غير متحقق ، فالمشروعات لا تزيد تجهيزاتها تبعاً لارتفاع الطلب على سلع الاستهلاك . دلت كل التحقيقات أن التشغيل الكامل لرأس المال عملياً لا يتحقق ابداً في شركة ، نفهم جيداً ان أثر التعجيل يصعب ادراكه على مستوى البحث الاحصائي . والشرط الثاني لظهور أثر التعجيل يكمن في غياب التغيرات القاسية في تقنيات الانتاج وثبات مُعاملات رأس المال .

2 ـ تفترض الصياغة البسيطة للمبدأ أن يتوافق رأس المال تماماً مع الانتاج . أي ان الاستثمار ينمو نسبياً إلى تغيرات الانتاج . غير أنه في مرحلة هبوط النشاط الاقتصادي او الانحطاط ، فالمنظمون لا يقومون بالاستثمار آلياً ، وفي مرحلة الانتعاش الإقتصادي بسبب القدرات غير المستعملة ، تستطيع المشروعات أن تزيد انتاجها دون أن تستثمر كما تريد صياغة مبدأ التعجيل .

3 ـ ليس لتغيرات ارتفاع او هبوط الطلب تأثيرات متماثلة على الاستثمار المولد . يؤدي

كل هبوط في طلب سلع الاستهلاك إلى عدم الاستثمار . هذا الأخير هو بالفعل محدود بعدم توظيف رأس المال السابق . عندما يكون هبوط الطلب على سلع الاستهلاك هاماً جداً ، فلا مجال لوجود عدم الاستثمار بعدم توظيف رأس المال القديم ، ولكن ظهور رأس مال غير مستثمر . يصبح الطلب المكون من الاستثمار الجديد والاستثمار بالتوظيف لا شيء ولكنه لا يكون سلبياً . نقول عادة بان مبدأ التعجيل لا يعمل أبداً للهبوط .

- مبدأ التعجيل المعروض في هذا الباب هو تصويري جداً . فهو لهذا غير كفيل بالاحاطة بكل الحقيقة الإقتصادية . فهو لا يعتبر في مقام أول إلاّ الاستثمارات المولّدة ، غير أننا نعرف اهمية الاستثمارات المستقلة ذاتياً في التطور الإقتصادي لأجل قصير . أثر التعجيل هو في مقام ثان ، متغير حسب القطاعات ، هذه الأخيرة تملك معاملات رأس مال مختلفة . يهمل مبدأ التعجيل في مقام أخير حركات الأسعار . غير أنه قد يحدث بسبب التضخم ، أن تستمر الاستثمارات المولّدة بالتزايد في نهاية مرحلة الانطلاق ، بالرغم من انخفاض معدل نمو الاستهلاك النهائي : يخفي ارتفاع الاسعار هبوط حجم الاستثمارات والاستهلاك . نتيجة : يستدعي مبدأ التعجيل شروطاً حصرية جداً حتى يكون مطبقاً مباشرة على الواقع الاقتصادي . هذه الحدود المبرزة هكذا أوصلت إلى عدة محاولات تعميق واتساع .

فقرة خامسة : امتدادات مبدأ التعجيل في الطول والعمق

نعرض في مقام أول امتدادات مبدأ التعجيل وفي مقام ثان توسعات المبدأ في العمق .

اولاً : الامتدادات

يمكن تطبيق مبدأ التعجيل على قطاعات مختلفة للحياة الاقتصادية .

1 - من تغيرات الطلب على الخدمات (السكن مثلاً) نستطيع رصد تعجيل في متغيرات الطلب على سلع الاستهلاك المعمرة التي تعطي هذه الخدمات (البيوت) .

2 - من تغيرات الطلب على المنتجات النهائية ، نستطيع ملاحظة تعجيل في تغيرات الطلب على المنتجات المكونة للمخزونات ، شرط ان يوجد نسبة ثابتة بين هذه المخزونات وتواتر البيع .

يوضح الجدول 7 . 6 هذا السياق .

المُعامِل $\frac{\text{مخزونات}}{\text{مبيوعات}}$ هـو مماثـل لمعامـل رأس المال وخصـائص الاقدميـة ، الاتساع والتعجيل التي مرت معنا ، يمكن أن توجد من جديد . تتوقف صحة ظاهـرة التعجيل على ثبات العلاقة بين المخزونات والمبيوعات .

جدول 7 . 6 مبدأ التعجيل والمخزونات

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
ـ مخزونات في أول الشهر	400	400	408	432	452	460	460	452	432	408	400	400
ـ مبيعات شهرية (بالكلفة)	100	102	108	113	115	115	113	108	102	100	100	102
ـ زيادة المبيعات	0	+ 2	+ 6	+ 5	+ 2	0	— 2	— 5	— 6	— 2	0	+ 2
ـ مخزونات مطلوبة في آخر الشهر	400	408	432	452	460	460	452	432	408	400	400	408
ـ نفقات												
أ ـ للتوظيف (خط 2)	100	102	108	113	115	115	113	108	102	100	100	102
ب ـ للاستثمار الصافي (خط 4 ـ خط 1)	0	8	24	20	8	0	— 8	— 20	— 24	— 8	0	8
ـ نفقات اجمالية (خط 5 أ + 5ب)	100	110	132	133	123	115	105	88	78	92	100	110

ثانياً : الامتدادات في العمق

تعني هذه الامتدادات بصورة خاصة · الأخذ بالاعتبار ربح وتوقعات المنظمين . بالاضافة إلى ذلك ، أدى اهمال التوفيق بين رأس المال والانتاج إلى ايجاد معجِّل مرن .

1 ـ أخذ الربح بعين بالاعتبار

تتجاوز هذه الدراسة إلى حد ما ، حدود الهدف للفصل الحاضر المخصص لـدور الاستهلاك ، لكن دراسة التأثير المزدوج للربح وللاستهلاك على الاستثمار يسمح ببعض الاستنتاجات المفيدة .

تأثير الربح على طلب الاستثمار جرى اخذه بعين الاعتبار عند رؤية النتائج الهزيلة الحاصلة من الابحاث المختلفة المعتمدة لدراسة اثر التعجيل . في حالة التحقق المذكورة سابقاً والخاصة بقطاع سكك الحديد الانكليزية ، الفرنسية ، الأميركية والألمانية ، معامل الارتباط البسيط الذي يربط تغيرات طلب الاستثمار بتغيرات الربح المحقق من المنظمين هو اكثر سوءاً من معامل الارتباط الذي يربط الطلب على الاستثمار بتغيرات الطلب على

سلع الاستهلاك . لكننا نلاحظ بأن معامل الارتباط المتعدد الذي يربط الطلب على الاستثمار بتغيرات الاستهلاك والارباح هو افضل بكثير . ان ادخال الربح كمتغير ثان موضح ، يُحسّن تفسير تغيرات الاستثمار . فهو يصب في مبدأ تعجيل اكثر واقعية هو ما نسميه « المبدأ المختلط للتعجيل » .

جدول 6.8 سكك الحديد

البلدان	الفترات	معامل الارتباط		
		التعجيل	الربح	مبدأ مختلط
الولايات المتحدة الاميركية	1896-1913	0,54	0,63	0,77
المملكة المتحدة	1873-1911	0,63	0,66	0,84
المانيا	1874-1908	0,79	0,74	0,88
فرنسا	1876-1908	0,57	0,67	0,75

2 ـ تكامل التوقعات

يرتبط تكامل التوقعات بالتنبؤات التي يقوم بها المنظمون حول الطلب في المستقبل ، الأسعار ، التكاليف والأرباح ، تقنيات الانتاج . . إلخ .

يمكن القول بشكل تصويري بأن المنظم يقدر طلبه للمستقبل (بيوعاته المقبلة) مؤسساً حسابه على رقم اعماله المحققة . بمقارنة التغيرات الماضية بالمرتقبة للمبيعات (بنسبة %) نستطيع القول ان المنظم يملك مُعاملاً معيناً للتوقعات . يمكن ادخال هذا المعامل في صياغة مبدأ التعجيل .

$$I_{t+1} = K . \alpha (D_{t+1} - P_t)$$

حيث : α = معامل التوقعات .

اذا توقع المنظم الاحتفاظ بمعدل النمو الحالي لانتاجه ومبيعاته فتكون α مساوية لـ 1 . في هذه الحالة يعمل التعجيل طبيعياً .

اذا اراد المشروع نمواً معجّلاً لمبيعاته ، تصبح $1 < \alpha$؛ يكون التعجيل في التجهيزات بنسبة لا تعود K وحدها دالة عليها . يكون الوضع معاكساً في الحالة حيث $1 > \alpha$.

3 : المعجّل المرن

ان الانتقاد المعروض في 2 من ثانياً في الفقرة الرابعة يتعلق بالتخصيص

جدول 9 . 6

معامل التوقع $\alpha = \frac{(2)}{(1)}$	معدل متوقع للتغير (2)	معدل مسجل للتغير (1)
2	20 %	+ 10 %
1	10 %	+ 10 %
0,5	5 %	+ 10 %
0	0 %	+ 10 %
- 1	- 10 %	+ 10 %
- 3	- 30 %	+ 10 %

الكامل لرأس المال للانتاج . اذا كان على المشروعات مضاعفة انتاجها ، كان عليها أن تضاعف مخزونها من رأس المال . بمعنى آخر ، تغطي الشركات بالاستثمار ، الفرق بين رأس المال اللازم ورأس المال الجاهز . في الجدول 6.6 ، بالنسبة للفترة 2 مثلاً ، الاستثمار الجديد بـ 10 يغطي الفرق بين رأس المال الجاهز في نهاية الفترة 1 : 200 ، ورأس المال اللازم : 210 .

في الواقع . لا تستثمر المشروعات سوى الجزء∝ من الفرق بين رأس المال اللازم ورأس المال الجاهز :

$$In_t = \alpha (Kn_t - Kd_{t-1})$$

فيها In_t = استثمار جديد في الفترة t .

Kn_t = رأس مال لازم في t .

Kd_{t-1} = رأس مال جاهز في 1 −t .

وبما ان رأس المال اللازم هو مساو للانتاج المضروب بمعامل رأس المال :

$$Kn_t = kP_t$$

نستطيع ان نكتب

$$In_t = \alpha (kP_t - Kd_{t-1})$$
$$In_t = \alpha kP_t - \alpha Kd_{t-1}$$

عبارة ∝K هي المعجل المرن

اذا 0,5 = ∝ و k = 2 ، يصبح الاستثمار الجديد للفترة 2 (انظر الجدول 6 . 6) :

In = 0,5 .2105 − 0,5.200= 5 ـ بدلاً من 10 والمشروعات لا تستثمر سوى % 50 من الفرق بين رأس المال اللازم ورأس المال الجاهز .

تدل الدراسة المذكورة سابقاً للـ INSEE عن الصناعات الميكانيكية والكهربائية في فرنسا ، أن المعجَّل المرن يفسر بشكل أفضل من المعجَّل العادي ، تغيرات الاستثمارات .

مراجع

مؤلفات

R. FERBER (éd.), *Determinants of Investment Behavior,* NBER, New York, 1967.

مقالات

J.M. CLARK, « Business acceleration and the law of demand : a technical factor in economic cycles » (dans : *Readings in Business Cycle Theory).*

A.D. KNOX, « The acceleration principle and the theory of investment : a survey », *Economica,* août 1952.

J. TINBERGEN, « Statistical evidence on the acceleration principle », *Economica,* 1938.

D. DESPLATS-REDIER, « Les investissements industriels et le principe d'accélération », *Collection de l'I.N.S.E.E.,* Série E, n° 7, février 1971.

الفصل السابع

النفقات العامة

وجدت النفقات العامة ، المكون الثالث للطلب الكلي ، ان اهميتها بالنسبة إلى الناتج الداخلي الاجمالي ، تتزايد بشكل دالٍ جداً ، لدرجة وصلت اليوم إلى مستوى وصفه عدد كبير من الاقتصاديين والمسؤولين السياسيين بأنه مفرط .

فضلاً عن ذلك ، تعتبر النفقات العامة دعامة هامة جداً في يد السلطات العامة للتدخل في النشاط الاقتصادي والاستخدام ؛ وهذا لا شك فيه حقيقة . مع ذلك يجب أن لا ننسى الآثار الضارة التي تسببها الحركة غير الموافقة للنفقات العامة في التضخم وعدم التوازن الخارجي .

ستكون الفقرة الاولى من هذا الفصل . مخصصة لعرض النفقات العامة والمركز الذي تحتله موازنة الدولة في الدائرة الإقتصادية . نعرض في الفقرة الثانية مفهوم مضاعف الاستثمار . يعتبر التحليل الكينزي بالفعل أن زيادة في الاستثمار العام ، تؤكد أثراً مضاعفاً للنشاط الاقتصادي . هذا الأثر ليس مختصاً بالاستثمار او بالنفقات العامة . ستسمح لنا الفرصة في الفصول اللاحقة ، بمعرفة أنه سيعاد استعماله لتحليل الأثر الحاسم الاقتصادي لنمو الصادرات ، وتفسير ، في اطار آخر ، مسار انشاء العملة .

فقرة اولى : النفقات العامة وموازنة الدولة

تدخُّل السلطات العامة في النظام الإقتصادي والمالي هو السِّمة الكبرى لكل

المجتمعات المعاصرة . يتجلى هذا التدخل بأنماط مختلفة : بعضها نقدي وغيرها غير نقدي . الأولى تأخذ شكل النفقات والواردات العامة.هذه هي التي تملك اهتمامنا في اطار هذا الباب .سندرس اولاً مفهوم النفقات العامة موضوع النقطة الأولى أما موازنة الدولة ومجموع الواردات والنفقات المعتبرة ممثلة للعبء والأثر الاقتصاديين للقطاع العام فستكون موضوع التحليل في ثانياً .

اولاً : مفهوم النفقات العامة

لا تقاس النفقات العامة بكمية مجمعة نوعية (انظر الفصل الثاني) ينبغي تقديرها انطلاقاً من حسابات الادارات العامة في المحاسبة الوطنية . على هذا التقدير أن يأخذ بالاعتبار ، نفقات الادارات العامة المركزية (خاصة الدولة) ، الادارات العامة المحلية (اقاليم ، محافظات ، مديريات) والضمان الاجتماعي .

يصور الجدول 1. 7 تطور النفقات العامة في فرنسا من 1872إلى 1971 ، باسعار ثابتة 1938 وحصتها في الناتج الداخلي الاجمالي .

جدول 1 . 7 النفقات العامة في فرنسا (1872 - 1971)

سنوات	نفقات عامة اسعار جارية 1938			نسبة من الناتج الداخلي الاجمالي		
	الدولة	السلطات المحلية	الضمان الاجتماعي	الدولة	السلطات المحلية	الضمان الاجتماعي
1872	146	51	—	8,2	2,8	—
1971	3 743	1 078	1 962	27,5	7,9	14,4

الوحدة : مليون فرنك ، اسعار ثابتة 1938 .

المصدر : الحياة والعلوم الاقتصادية 1 نيسان 1970 .

سنة 1971 كانت النفقات العامة تشكل % 49,8 من الناتج الداخلي الاجمالي في مقابل % 11 فقط سنة 1872 .

يعرض الجدول 2 . 7 هيكل النفقات العامة في فرنسا من 1980 إلى 1984 ، مقسّمة الى ثلاثة مكوّنات رئيسة :

تضم النفقات العائدة لسير وتطور الخدمات ، الأجور المدفوعة ، الاستهلاك الوسيط [1] والاستثمارات . تغطي عمليات اعادة التوزيع أساساً الاعانات والتقديمات

(1) تعريف هذا المفهوم كان قد أعطي في الفصل الثاني .

الاجتماعية . الفوائد المدفوعة هي تلك الخاصة بالقروض التي تصدرها الدولة أو السلطات المحلية .

جدول 2 . 7 نفقات عامة في فرنسا (1978 - 1984)

	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
سير وتطور الخدمات	323,1	367,4	425,9	493,4	581,0	645,3	696,8
عمليات اعادة التوزيع	557,7	642,9	741,3	887,6	1 059,2	1 187,3	1 316,0
فوائد مدفوعة	30,9	37,4	44,2	65,7	77,0	101,5	118,0
المجموع	911,7	1 047,7	1 211,4	1 446,7	1 717,2	1 934,1	2 130,8

الوحدة : مليار فرنك .

المصدر : INSEE تقرير عن الحسابات الوطنية .

لم تتوقف حصة النفقات العامة في الناتج الداخلي الاجمالي ، عن الزيادة ، في فرنسا وفي غيرها من البلدان المتطورة كما يظهر من الجدول 3 . 7 الذي يصور تطور حصة النفقات العامة في الناتج الداخلي الاجمالي لستة بلدان متطورة ، بين 1964 و1983 .

جدول 3. 7 حصة النفقات العامة في الناتج الداخلي الاجمالي لعدة بلدان

	1964	1967	1970	1973	1976	1979	1981	1982	1983
فرنسا	38,0	39,0	38,9	38,5	44,0	45,5	49,1	50,8	51,5
الولايات المتحدة الأميركية	28,3	31,1	32,4	31,3	34,5	33,0	35,3	37,7	38,1
اليابان	—	—	19,3	22,1	27,9	31,6	34,5	34,4	34,8
المانيا	35,9	38,6	38,6	41,5	48,0	47,6	49,2	49,4	48,6
المملكة المتحدة	33,6	38,2	39,0	40,7	45,6	43,1	47,8	47,3	47,2
ايطاليا	31,8	33,7	34,2	37,8	42,2	45,5	51,4	54,9	57,4

الوحدة : نسبة مئوية .

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، آفاق مستقبلية اقتصادية للمنظمة في فرنسا ، سنة 1984

كانت نفقات الدولة تمثل % 47 من مجموع النفقات العامة محصاة من موازنة الدولة .

ثانياً : موازنة الدولة

موازنة الدولة هي مجموع الحسابات التي تصور ، لسنة مدنية ، موارد الدولة واعباءها . هي كذلك العمل القانوني الذي به تُقدّر وتُجاز واردات الدولة ونفقاتها السنوية .

تحدد القوانين المالية طبيعة ومجمل تخصيص موارد الدولة واعبائها.نميز بين قانون المالية

الأساس وقوانين المالية التصحيحية (في بعض الاحيان تدعى « تعديلات الموازنة ») .

يُقدِّر قانون المالية الأساس ويُجيز ، لكل سنة مدنية ، مجموع موارد الدولة واعبائها . تُعدِّل قوانين التعديل خلال السنة المالية قانون المالية الأساسي .

يجب ان لا تكون الموازنات الاقتصادية والموازنة الاجتماعية مندمجة في موازنة الدولة .

الموازنات الإقتصادية هي حسابات وطنية تقديرية تُقدم في ملحق لمشروع قانون المالية ، تتضمن تقديرات النشاط خلال السنة المعنية . تسمح بتصور النتائج الرئيسة لمخاطر الأحوال الإقتصادية او للسياسات المتعاقبة على التوازن الإقتصادي العام وعلى موازنة الدولة .

تصور الموازنة الاجتماعية للوطن ، لسنة محددة، مجموع التحويلات الاجتماعية أو بصورة ادق ، النفقات التي تغطي ، كلها أو بقسم منها ، الأعباء التي تقع على الأسر : مرض ، شيخوخة ، أمومة ، حوادث العمل ، البطالة ، الاعانات والتقديمات المختلفة .

يخضع وضع موازنة الدولة إلى بعض المبادىء الصارمة والجبرية سنأتي على درسها في 1 . سنشرح هيكل الموازنة في 2 . أما توازن الموازنة وأساليب ادخال الموازنة في الإقتصاد ، ستكون موضع دراسة في 3 و 4 .

1 : مبادىء الموازنة .

مبدءان كبيران يسودان وضع الموازنة هما : مبدأ السنوية ومبدأ الشمول .

يعني مبدأ السنوية أن اجازة تحصيل الضرائب لصرف النفقات هي لسنة . هذا المبدأ قاس لدرجة أنه بالنسبة لبعض النفقات ، يكون المدى الزمني السنوي قصيراً جداً (الاشغال الكبرى ونفقات الاستثمار مثلاً) . اجازات او قوانين البرامج تسمح بتلطيف القاعدة : فهي موافقة من البرلمان للحكومة ، تسمح لهذه الأخيرة أن تنفذ أشغال لا يمكن انجازها في سنة واحدة . أن توزيع النفقات على عدة سنوات ، يفسح المجال لتلافي عدم توازن الموازنة لسنة معينة .

مبدأ عمومية أو شمولية الموازنة يقضي بعدم تخصيص ايراد معين لنفقة معينة . سنرى (الحسابات الخاصة للخزينة) أن هنالك استثناءات لهذا المبدأ .

2 : هيكل موازنة الدولة

يمكن ان نعرض موازنة الدولة على أساس قانوني او على اساس الوظيفة .

أ ـ العرض القانوني

يرسم الجدول 4 . 7 قانون المالية الاساس لسنة 1985 في فرنسا .

جدول 4. 7 قانون الموازنة الأساس ـ فرنسا ـ 1985

اعباء	موارد	
1 006 311	867 374	I ـ عمليات ذات صفة نهائية
994 909	855 725	أ ـ موازنة عامة
		ب ـ حسابات الخزينة الخاصة
11 402	11 649	(حسابات تخصيص نوعية)
(138 937)		(رصيد العمليات ذات الصفة النهائية)
240 586	240 586	II ـ موازنات ملحقة
162 781	161 526	III ـ عمليات ذات صفة موقتة .
1 409 678	1 269 486	. . . . المجموع العام (I + II + III)
140 192		. . . . رصيد عام (الفائض الصافي عن الاعباء)

الوحدة : مليون فرنك .

المصدر : وزارة الاقتصاد ، المالية ، الاشارات الزرقاء No 223 .

تشتمل موازنة الدولة على العمليات ذات الصفة النهائية على الموازنات الملحقة ، وعلى العمليات ذات الصفة الموقتة .

● العمليات ذات الصفة النهائية

لا يمكن للدولة ان تستعيد المبالغ المرصدة في الموازنة بصفة نهائية مثلاً تلك حالة الرواتب المخصصة للموظفين . توزع أنصبة هذه العمليات على الموازنة العامة والحسابات الخاصة للخزينة .

تتضمن الموازنة العامة : الواردات من الضرائب (الضريبة على القيمة المضافة ، الضريبة على الدخل وعلى الشركات . . الخ) ومن غير الضرائب (PMU ، مداخيل الاستثمارات الصناعية والتجارية من SEITA) وكذلك نفقات العمل والاستثمار المدنية والعسكرية .

تصور الحسابات الخاصة للخزينة النفقات والواردات للدولة التي توجد بينها صلة ، خلافاً لمبدأ التخصيص . تلك هي حالة الرسم على المنتجات البترولية ، الذي يخصص قسم منه للصندوق الخاص لاستثمار الطرق ، والضريبة على الراديو والتلفزيون .

● الموازنات الملحقة

تصور هذه الموازنات واردات ونفقات خدمات الدولة التي يكون نشاطها موجهاً نحو انتاج السلع والخدمات المدفوعة . الموازنة الملحقة الرئيسة هي التي للبريد والاتصالات . وقد شكلت سنة 1983 نسبة 70 % من مجموع الموازنات الملحقة [1] .

● العمليات ذات الصفة الموقتة .

تشمل هذه العمليات : القروض ، السلف وكل العمليات المماثلة التي تستعاد نفقاتها في نهاية وقت محدد . هي أساساً ، قروض وسلف وافقت عليها الخزينة للمشروعات والسلطات المحلية وبعض الدول الأجنبية .

ب ـ العرض الوظيفي

الهدف من هذا العرض تأمين تقدير الثمن المقابل لتنفيذ خدمة معينة (مثلاً كم هي كلفة الدفاع بالنسبة للمواطن ؟) من أجل ذلك ، توزع حصص الموازنة على مختلف الوظائف وفقاً لقطاعات الانتاج الكبرى أو لتدخل السلطات العامة .

يصور الجدول 5. 7 الموازنة الوظيفية للدولة الفرنسية لسنة 1985 .

جدول 5. 7 الموازنة الوظيفية للدولة ـ فرنسا ، 1985

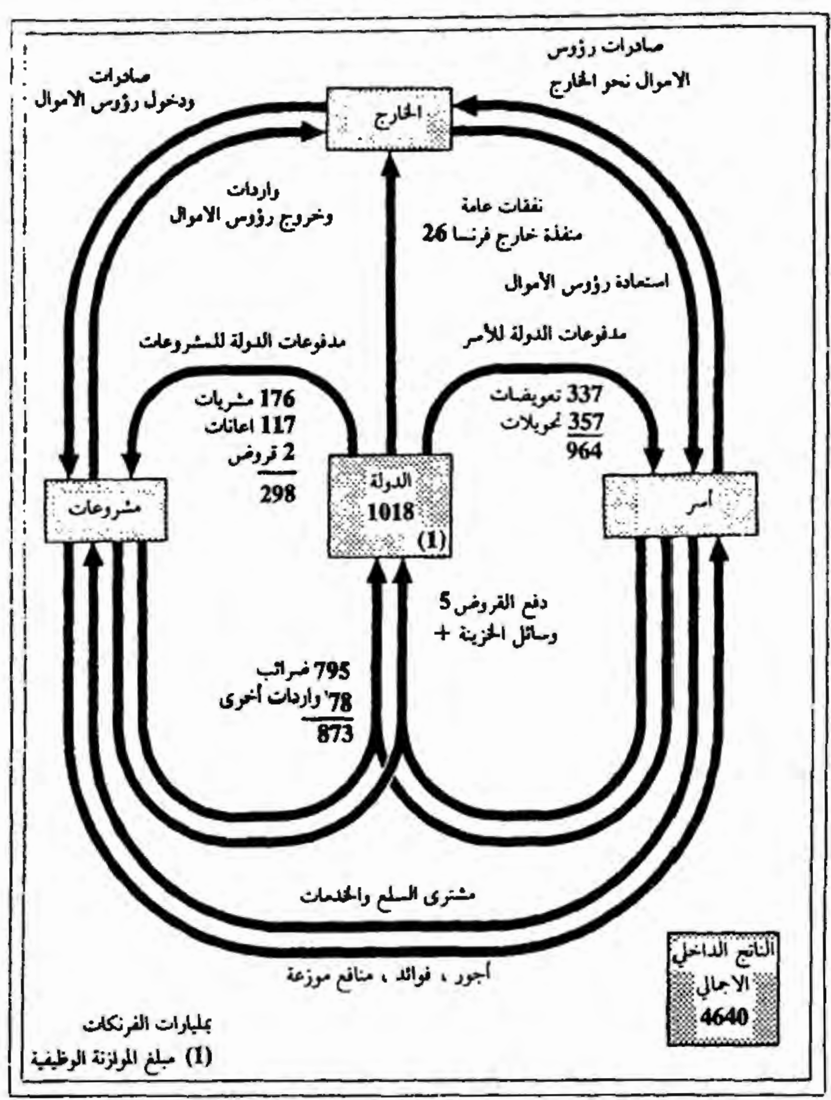
النفقات	المبالغ	نسبة نفقات الموازنة	نسبة الناتج الداخلي الاجمالي
سلطات عامة وادارات عامة	116,1	11,4	2,5
تربية وثقافة	238,6	23,4	5,2
قطاع اجتماعي ، صحة ، استخدام	200,9	19,7	4,3
زراعة وريف	25,2	2,5	0,5
اسكان واعمال خاصة بالمدن	46,9	4,6	1,0
نقل واتصالات	42,9	4,2	0,9
صناعات وخدمات	50,9	5,0	1,1
الخارج	26,1	2,6	0,6
الدفاع	159,5	15,7	3,4
نفقات غير وظيفية	111,0	10,9	2,4
المجموع (1)	1 018,2	100,0	21,9

(1) لا يعادل هذا المجموع لنفقات العرض القانوني بسبب ازدواج الاستخدام والتي خاصيته لا يمكن عرضها في هذا الفصل

الوحدة : مليار فرنك جار ونسب مئوية .   المصدر : وزارة الإقتصاد والمالية ، الاشارات الزرقاء NB223 .

(1) نجد بين الموازنات الملحقة ، الموازنة الملحقة للمطبعة الوطنية ، الجرائد الرسمية ، وخدمة النقد والميداليات .

رسم تخطيطي 7.1 موازنة الدولة والدائرة الاقتصادية



المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية ، الاشارة الزرقاء ، No 223 .

3 : توازن الموازنة

لا يمكن فهم توازن الموازنة إلاّ بالرجوع إلى تعبيرين كثيراً ما يكونا مندمجين ببعضهما : عجز الموازنة (او نقيضه ، وفر الموازنة) والكشوف .

عجز الموازنة هو فائض النفقات النهائية على الواردات النهائية يدل الجدول 4 . 7 انه في سنة 1985 كان العجز المرتقب في قانون المالية الأساس بـ 139 مليار فرنك .

الكشوف هو فائض الأعباء على واردات الموازنة العامة والحسابات الخاصة للخزينة ، المصورة في العمليات ذات الصفة النهائية والموقتة .

الفرق بين عجز وكشوف يقوم بشكل عام على مبالغ نسبياً قليلة .

4 : الموازنة والاقتصاد الفرنسي .

تكامل موازنة الدولة في الدائرة الاقتصادية المختصرة للاقتصاد الفرنسي هو مفصل في الرسم البياني التخطيطي 1 . 7 .

الناتج الداخلي الاجمالي هو بقيمة 4640 مليار فرنك كان مقدراً على اساس تقديرات أجريت سنة 1984 . نفقات الدولة هي تلك العائدة للموازنة الوظيفية لسنة 1985 .

يصور اعلى الرسم تدفقات النفقات ، بينما يصور ادنى الرسم تدفقات الواردات . تحلل النفقات كأنها اعادة لتوزيع مجموع الواردات بين الأسر والمشروعات والخارج . تحصل الأسر على % 68 من هذا التوزيع ، على شكل تعويضات واعانات ، وتستفيد كذلك بالحصة الكبيرة من التحويلات . تستفيد المشروعات من المشتريات العامة ومن الاعانات . يحصل الخارج على مدفوعات الدين الخارجي الفرنسي . والمساهمات المدفوعة إلى المنظمات الدولية والمساعدة إلى البلدان التي هي في طريق النمو .

فقرة ثانية : مضاعف الاستثمار

نفترض في اقتصاد ما ، أن السلطات العامة قررت زيادة مبلغ استثمارها . بنتيجة هذا القرار الذي يترجم عملياً بوضع رأس مال منتج اضافي في الاستخدام ، يزيد عدد العمال المستخدمين وتزيد تبعاً لذلك مداخيل اصحاب الاجور في مقابل هذه الزيادة في المداخيل . يعمد اصحاب الأجور إلى زيادة مشترياتهم من السلع الغذائية والصناعية ، هذه الزيادة في المشتريات من السلع الاستهلاكية ستفرغ المخزونات مما يستدعي في سبيل اعادة بنائها ، زيادة في الانتاج وتوزيعاً جديداً اضافياً للمداخيل إلى فئة ثانية من الأجراء . .

الخ . بنتيجة الاستثمار الاضافي الأصـل يصبح نمـو الدخـل الوطني أعلى من قيمة النمـو الأصل للاستثمار العام .

سنعرض لهذين الافتراضين تباعاً . في الافتراض الأول ، يتحقق نمو الاستثمار العام مرة ولكنة لا يتكرر . في الافتراض الثاني ، نفترض ان نمو الاستثمار سيتكرر خلال عـدة فترات .

اولاً : أثر زيادة الاستثمار العام غير المتكرر زمنياً

يمكن صياغة دائرة المداخيل والنفقات التي عرضناها بطريقة بسيطة :

$$\Delta Y = k\,\Delta I$$

حيث : ΔY = زيادة الدخل

ΔI = زيادة الاستثمار

k = مضاعف الاستثمار

والمطلوب هو ان نحسب k ونبحث عن العناصر التي تحدده . المداخيل الاضافية التي حصلت عليها الفئة الأولى من الاجراء ، أُنفقت لشراء السلع الاستهلاكية او الصنـاعية ، وكان من نتيجتها تفريغ المخزونات . من الواضح جداً لو أن الاجراء قد أنفقوا كل دخلـهم الإضافي ، فالنقص في المخزونات يصبح كما لـو أن زيادة الانتـاج في سبيل اعـادة تكوينهـا أصبحت اكثر أهمية مما لو كان الانفاق ينحصر فقط في الدخل الاضافي .

يرتبط مُضاعف الاستثمار بالميل الحدي للاستهلاك . كلما كان الميل قوياً كلما كـانت زيـادة الانتاج والـدخل الـوطني كبيرة ، كلما كـان الميل الحـدي لـلاستهـلاك ضعيفـاً كلما انخفضت زيادة الانتاج والدخل الوطني .

نستطيع أن نصوغ هذا الاستدلال على شكل علاقة جبرية :

$$\Delta Y = k\,\Delta I$$

حيث $k = \dfrac{\Delta Y}{\Delta I}$.

غير أن $Y = C + I$

اذن $\Delta Y = \Delta C + \Delta I$

حيث $\Delta I = \Delta Y - \Delta C$

نستطيع ان نكتب $k = \dfrac{\Delta Y}{\Delta Y - \Delta C}$

فاذا قسمنا على ΔY يصبح معنا

$$k = \frac{1}{1 - \dfrac{\Delta C}{\Delta Y}}$$

غير ان $\dfrac{\Delta C}{\Delta Y}$ = الميل الحدي للاستهلاك

إذن $1 - \dfrac{\Delta C}{\Delta Y}$ = الميل الحدي للادخار

نتيجة : يساوي مضاعف الاستثمار مقلوب الميل للادخار. كل زيادة في الدخل لا تنعكس بزيادة في الاستهلاك هي « هروب » يخفض كذلك أثر مُضاف الاستثمار الأصل.

في الباب المخصص لمضاعف الاستثمار، أحصى م بار (M . Barre) أربعة مصادر ممكنة « للهروب » [1].

- الادخار الذي يمكن ان يكون مستثمراً لاحقاً أو موضوعاً في الاحتياط على شكل ارصدة صندوق متحركة.
- دفع الديون المصرفية.
- شراء السندات الممثلة لرؤوس الأموال الموجودة.
- نفقات السلع المستوردة، التي تفيد المنتجين في البلدان الأجنبية.

في سبيل التوضيح، يبين الجدول 6 . 7 أثر زيادة الاستثمار بـ 1000 على الدخل الوطني في افتراض ميل حدي للاستهلاك يساوي 0,5 .

ثانياً : أثر زيادة الاستثمار العام المتكرر خلال عدة فترات.

لكل فترة، تظهر زيادة في الاستثمار العام ΔI تُسبب زيادة في الاستهلاك والدخل اكثر أهمية من التي في افتراض عدم تجديد الاستثمار الذي نظرنا فيه في الفقرة أولاً.

---

(1) الاقتصاد السياسي، مجلد 2 طبعة سابعة ص 490 .

جدول 6 . 7 أثر مضاعف الاستثمار غير المتكرر

زيادة شاملة للدخل	زيادة الدخل بالفترة	زيادة الاستهلاك بالفترة	زيادة الاستثمار	فترات
1 000	1 000	—	1 000	1
1 500	500	500	—	2
1 750	250	250	—	3
1 875	125	125	—	4
1 937	62	62	—	5
1 968	31	31	—	6
1 984	16	16	—	7
1 992	8	8	—	8
1 996	4	4	—	9
1 998	2	2	—	10
.	.	.		.
.	.	.		.
.	.	.		. .
				n

اذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0,5 واذا كانت زيادة الاستثمار بالفترة هي بـ1000 فان زيادة الدخل في نهاية n فترة تصبح 2000 كما يدل عليه الجدول 7 . 7 .

جدول 7. 7 أثر مضاعف الاستثمار المتكرر

زيادة الدخل بالفترة	زيادة غير مقسمة للاستهلاك بالفترة	زيادة مقسمة للاستهلاك بالفترة	زيادة الاستثمار	فترات
1 000	—	—	1 000	1
1 500	500	500	1 000	2
1 750	750	500 + 250	1 000	3
1 875	875	500 + 250 + 125	1 000	4
1 938	938	500 + 250 + 125 + 63	1 000	5
1 969	969	500 + 250 + 125 + 63 + 31	1 000	6
1 984	984	500 + 250 + 125 + 63 + 31 + 15	1 000	7
1 992	992		1 000	8
1 996	996		1 000	9
1 998	998		1 000	10

اذا طُبق مبدأ المضاعف تماماً ، فكل زيادة في الاستثمار العام تؤكّد حتماً ارتفاعاً في الدخل الوطني . وبما أن الواقع مبهم ومعقد جداً ، فالموضوع الذي نطرحه على أنفسنا هو معرفة اذا كان ارتفاع الدخل هو نتيجة لا مفر منها لكل زيادة في الاستثمار العام .

فقرة ثالثة : التحليل الناقد لمضاعف الاستثمار

يمارس مضاعف الاستثمار تأثيراته في ظل بعض الشروط ويملك حدوداً كثيرة العدد . وهو فضلاً عن ذلك قابل للتمديد .

اولاً : شروط عمل مضاعف الاستثمار

الرئيسة منها هي :

1 ـ الأول هو شرط الاستخدام غير الكامل . كل استثمار اضافي يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني ، شرط أن يكون العمل ورأس المال مستخدمين بشكل جزئي وإلا كان ارتفاع الدخل اسمياً بحتاً ويصب في التضخم.

2 ـ الشرط الثاني هو ثبات الميل الحدي للاستهلاك . من الصعوبة قبول هذا الشرط ، كما تدل عليه دراسة ظواهر الاستهلاك في فرنسا يبدو على العكس ، ان عدم الثبات هي الخاصة الاساسية للميل الحدي للاستهلاك .

ثانياً : حدود مضاعف الاستثمار

ينبغي أن نرى في مضاعف الاستثمار مبدأً للشرح اكثر مما هو تصوير مُصاغ للظواهر الإقتصادية الحقيقية ، نظراً لأن الحدود كثيرة . خمسة منها تسترعي الانتباه :

1 ـ مضاعف الاستثمار هو أداة تحليل بدائية ، لا تعمل حساباً لتنوع القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني ، ان افتراض أن أثر استثمار اضافي على الناتج الوطني هو ذاته مهما كان القطاع المستفيد من هذه الزيادة ، يعني أن نجتزىء بعض الحقيقة وننسى أن القطاعات الرئيسة في اقتصادٍ ما هي متغيرة وفقاً للعصور . في سبيل تلافي هذا النقد من الضروري اقامة عدد من المضاعفات بمقدار ما يوجد فروع اقتصادية وبهذه الطريقة نُعد قالباً للمضاعفات القطاعية .

2 ـ ان افتراض أن الميل الحدي للاستهلاك هو نفسه بالنسبة لكل الوحدات الاقتصادية يعني التأكيد بأن دالات وسلوك الاستهلاك ، هي متماثلة لكل فئات الأسر ، من الأطر العليا حتى الاجراء الزراعيين . على العكس من هذا ، تُعلمنا دراسة ظواهر الاستهلاك ان الميل الحدي للاستهلاك هو متغير حسب الفئات الاجتماعية المهنية . في

سبيل تدارك هذا النقص ، ينبغي اعداد مضاعف استثمار يعمل حساباً لتنوع الميول الحدية للاستهلاك ، وازناً كلاً منها بالأهمية الكمية للطبقة الاجتماعية المهنية ضمن مجموع الأسر .

3 ـ يعطي ادخال الاختلالات الموقتة المتماثلة ، دينامية خاطئة في دراسة مَضاعف الاستثمار . الاختلالات متغيرة حسب الإحوال الاقتصادية والقطاعات والوحدات الاقتصادية المستفيدة من زيادات الاستثمار والدخل .

4 ـ ان الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام الكامل والاستخدام غير الكامل في مضاعف الاستثمار تنقصه الواقعية . نادراً ما توجد على المستوى الوطني ، حالة تتميز باستخدام كامل أو باستخدام غير كامل لعناصر الانتاج . يعطينا الواقع سلسلة من الحالات المتوسطة :

ـ في اقتصاد يتصًف بعدم الاستخدام الكامل ، نجد قطاعات تَمتع بالاستخدام الكامل .

ـ في اقتصاد يتصف بالاستخدام الكامل ، يمكن ان تبقى مناطق وفروع اقتصادية في حالة عدم استخدام كامل .

ـ بدون ان يكون في حالة استخدام كامل ، يمكن لقطاع اقتصادي أن يتعرض لحالات اختناق تعيق نمو الانتاج .

5 ـ يأخذ مضاعف الاستثمار في اعتباره فقط الاستثمار المستقل ذاتياً ويترك جانباً الاستثمار المولًد .

تعريف

نسمي استثماراً ذاتياً ، الاستثمار المستقل لتزايد الاستهلاك النهائي أو الدخل الوطني .

نسمي استثماراً مولًداً ، الاستثمار المحدد لتزايد الاستهلاك النهائي أو الدخل الوطني .

أبرز الامثلة على الاستثمار المستقل هي : الاستثمار العام (البحث عن المصلحة العامة او عن الرفاهية) ، استثمارات الدفع (منتجات جديدة) . لتدارك الانتقادين الأولين جزئياً ، يمكن اجراء عدة تحسينات .

● يمكن أولاً ان نقترح اقامة مضاعفات استثمار خاصة بكل فئة من فئات المستهلكين ، تسمح بكل دقة ، بمعرفة أثر زيادة الاستثمار على الدخل الوطني ، حسب فئة المستهلكين المستفيدين من هذه الزيادة في الدخل الناجمة عن زيادة الاستثمار . يفرض هذا

بوضوح أن نحدد من جهة ، المستفيدين من زيادة الاستثمار ، ومن جهة ثانية ان نتتبع تدفقات المداخيل بالانتقال من فئة مستهلكين إلى فئة أخرى .

● يمكن كذلك اقامة ليس مضاعفاً اجمالياً صالحاً لكل الاقتصاد الوطني ، بل ، مع اعتماد جدول ليونتيف (Leontieff) ، قالباً للمضاعفات القطاعية التي تُتيح معرفة دقيقة لزيادة الاستثمار على الدخل الوطني ، حسب القطاع المستفيد من هذه الزيادة في الاستثمار العام[1] .

هذا هو الحل الذي اقترحه الاقتصادي الأميركي ريتشارد غودوين (Richard Goodwin) منذ سنة 1949 ـ بامتلاك مضاعفات خاصة بقطاع الاشغال العامة ، قطاع الكيمياء . . الخ يصبح بامكاننا ان نعرف بدقة ، القطاع الذي فيه يجب أن نستثمر حتى نتوصل بالسرعة الممكنة للحصول على زيادة الدخل الوطني .

بدوره ج . س . شيمان (J. . S . Chipman) كان قد اقترح سنة 1945 مضاعفاً متعدد القطاعات يأخذ بالاعتبار أربعة قطاعات أساسية : الأسر ، المشروعات غير المالية ، الادارات والسلطات العامة ، المؤسسات المالية .

ثالثاً : امتدادات مضاعف الاستثمار

يقوم تطور مبدأ المضاعف على ثلاثة أمور :

ـ الاثر المضاعف لتغير مستوى المخزونات .

ـ الاثر المضاعف للصادرات .

ـ الاثر المضاعف للنفقات العامة وللضرائب .

يمكن أن تكون المخزونات مماثلة لاستثمارات . من الممكن ان تتعرض لترجرجات في النشاط الاقتصادي ، والسبب يكون تعديلاً في مستوى المخزونات .

قدم هذا الاستدلال ، اقتصاديون أميركيون لتفسير بعض الترجرجات في النشاط الإقتصادي للولايات المتحدة الأميركية ، المعروفة باسم ترجرجات كيتشن (Kitchin) .

ان نتيجة تغير مستوى المخزونات على النشاط الاقتصادي تشبه من حيث المبدأ ، تغيراً في الاستثمار ؛ لكن الفرق يكمن في الاتساع ، فهو ضعيف جداً في حالة تغير مستوى المخزونات .

---

(1) ليونتيف : الجدول الاقتصادي ـ الفصل العاشر .

سيأتي في الفصلين الثامن والسابع عشر، تفصيل تطبيقات مبدأ المضاعف على زيادة الصادرات وعلى تغيرات النفقات العامة والضرائب .

مراجع

مؤلفات

J.P. DALOZ et Ch. GOUX, *Macroéconomie appliquée ; les multiplicateurs*, Cujas, Paris, 1970.

R. DELORME, Ch. ANDRÉ, *L'État et l'économie*, Le Seuil, Paris, 1983.

J. MARCHAL, *Expansion et récession*, Cujas, Paris, 3[e] éd. 1968.

مقالات

Ch. ANDRÉ, R. DELORME, Matériaux pour une comparaison internationale des dépenses publiques en longue période. Le cas de six pays industrialisés, *Statistiques et Études Financières*, n° 390, pp. 3-56.

MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE ET DES FINANCES, *Les Notes bleues*, un numéro spécial présentant le budget de chaque année.

MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE ET DES FINANCES, Rétrospective du budget de l'État, *Statistiques et Études Financières*, n° 386, pp. 33-75.

احصاءات

MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE ET DES FINANCES, Le budget de l'État, *Statistiques et Études Financières*, un article annuel.

INSEE, *Rapport sur les comptes de la nation.*

MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE ET DES FINANCES, Rétrospective du budget de l'Etat 1970-1983, *Les Notes bleues*, n° 239-240.

الفصل الثامن

الصادرات

الصادرات من السلع والخدمات هي احدى استخدامات الانتاج الوطني. اثرها الحاسم الاقتصادي لا يمكن تجاهله والسكوت عن ذكره . فهي بالواقع مكونة المداخيل والاستخدامات للاقتصاد الوطني .

هذاالفصل مخصص لدراسة مفصلةللصادرات الفرنسية ، التي أشارالفصل الرابع إلى أهميتها من الناحية الكمية . في فقرة أولى نعرض اتساع وهيكل الصادرات الفرنسية . في فقرة ثانية نتكلم عن المحددات الرئيسة للطلب الخارجي على المنتجات الفرنسية . الفقرة الثالثة تحلل تأثيرات الصادرات على النشاط الاقتصادي الوطني .

فقرة اولى : أهمية وهيكل الصادرات الفرنسية

انسجاماً مع نص الفقرة الأولى ، نستعرض أولاً اهمية الصادرات الفرنسية ثم تحليل المبيعات إلى الخارج وفقاً لمعايير مختلفة .

اولاً : أهمية الصادرات الفرنسية

توسعت الصادرات الفرنسية بشكل مذهل منذ انشاء السوقالأوروبية المشتركة سنة 1958 وكان ذلك شاهداً على انفتاح فرنسا على الخارج .

يبين الجدول 1 . 8 التطور الذي لحق بالصادرات بالأسعار الثابتة وبمعدل

التصدير ، خلال فترة طويلة [1] .

جدول 8.1 صادرات السلع والخدمات ومعدلات التصدير

	1959	1965	1971	1974	1977	1980	1982	1983	1984
صادرات	43,1	69,3	133,1	188,1	222,5	259,3	266,2	277,9	297,1
معدل التصدير	10,1	11,5	16,1	19,8	21,6	23,2	23,3	24,1	25,5

منذ سنة 1959 ومع الاستدلال بالاسعار الثابتة ، أصبحت درجة الانفتاح لفرنسا على الخارج اكثر من الضعفين ، وحتى تصل الصادرات إلى هذه النتيجة ، فقد تزايدت بتواتر سنوي متوسط بنسبة % 7,7 في حين أن الناتج الداخلي الاجمالي لم يزد إلاّ بنسبة 4% . لم يمض هذا النمو منتظماً وبرزت عدة تباعدات ناجمة عن ظروف اقتصادية كما هو مبين في الجدول 2. 8 .

جدول 8.2 تطور اوضاع الصادرات

1959-1963	1963-1969	1969-1973	1973-1979	1979-1984
6,0	8,1	10,0	5,7	2,7

الوحدة : معدل نمو سنوي متوسط ، اسعار ثابتة 1970 . المصدر : INSEE تقرير عن الحسابات الوطنية .

يجب أن لا يحجب هذا التطور عجز المبادلات التجارية الذي تحمله فرنسا كما يشهد على ذلك تطور معدل التغطية في التجارة مع الخارج ، كما يدل عليه المخطط 1 . 8

مخطط 1. 8 تطور معدل تغطية التجارية الخارجية الفرنسية

معدل التغطية

1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984

110 – 100 – 90 – 80

الوحدة : معدل مئوي ، مصحح بتغيرات فصلية . المصدر: INSEE تقرير عن الحسابات الوطنية .

(1) يقابل هذا المعدل ، الميل المتوسط للتصدير . فهو يساوي $\frac{\text{الصادرات}}{\text{الناتج الداخلي الاجمالي}} \times 100$.

ثانياً : هيكل الصادرات الفرنسية

تجيب هذه الفقرة على أربعة اسئلة مهمة . ما هي الوجهة الجغرافية للصادرات ؟ ما هي المنتجات المصدَّرة من فرنسا ؟ ما هو تركيب جهاز التصدير الفرنسي ؟ ما هي مجالات التصدير الفرنسية الأكثر (او الأقل) تخصصاً ؟ .

1 : الهيكل الجغرافي .

يدل الجدول 3 . 8 على تطور الهيكل الجغرافي للصادرات الفرنسية منذ سنة 1949 توجد عدة ملاحظات :

جدول 8.3

	1949	1958	1970	1978	1984
... اللجنة الاقتصادية لاوروبا (CEE) [1]	33,4	34,7	53,6	52,5	48,9
... منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خارج اللجنة الاقتصادية [1] .	13,8	16,9	20,3	19,2	22,6
... البلدان الاشتراكية	4.9	3.7	4.1	4,2	3.6
... البلدان المنتجة للنفط [2]	13,4	19,0	5,0	8,0	9,1
... بلدان أخرى غير صناعية [3]	34,5	25,6	17,0	16.1	15.8
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

(1) CEE (Comission économique pour L'Europe) تسع بلدان حتى 1978 ومعها اليونان سنة 1982 .
organisation de Copération -OCDE
(2) البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط ، فنزويلا ، ليبيا ، الجزائر ، نيجيريا (3) منطقة الفرنك و DOM - TOM

الوحدة : نسب مئوية .

المصدر : INSEE أزمة الانتاج وتقرير عن الحسابات الوطنية .

● حصة الصادرات الفرنسية باتجاه السوق المشتركة والبلدان الصناعية الكبرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كبيرة جداً ، فقد ارتفعت من % 47,2 عام 1949 إلى % 71,5 عام 1984 .

● البلدان الاشتراكية هي مصرف ضعيف للصادرات الفرنسية ، وبدأت أهميتها الخاصة تميل للانخفاض منذ أول صدمة نفطية عام 1974 .

● اسباب الضعف في البلدان المنتجة للنفط بين 1958و 1970 كانت بقسم كبير منها بسبب استقلال الجزائر واعادة توجيه مورّديها منذ عام 1973 تزايدت حصة بلدان النفط بسبب زيادة مواردها المالية تبعاً لارتفاع اسعار النفط .

● يُعزى انخفاض حصة الدول الأخرى غير الصناعية ، حتى بداية السبعينات

إلى ازالة الاستعمار ، فقد خسرت فرنسا الأسواق المحمية التي كانت تشكل امبراطوريتها الاستعمارية القديمة ، واستبدالها بالسوق الاوروبية المشتركة .

يعطينا الجدول 4 . 8 احصاءاً للبلدان المشترية للمنتجات الفرنسية بشكل رئيس :

جدول 8.4 الصادرات الفرنسية وفقاً للبلدان

البلدان	1984
جمهورية المانيا الديمقراطية	14,7
ايطاليا	10,9
الاتحاد الاقتصادي البلجكي اللوكسمبورغي	8,6
بريطانيا العظمى	7,9
الولايات المتحدة الأميركية	8,1
البلاد المنخفضة	4,7
سويسرا	4,2
اسبانيا	3,2
الجزائر	2,9
الاتحاد السوفييتي	2,1
اليابان	1,1

الوحدة : نسبة مئوية . المصدر :INSEE تقرير عن الحسابات الوطنية .

2 : الهيكل بالانتاج .

يقدم الجدول 5 . 8 هيكل الصادرات الفرنسية موزعة حصصاً على 12 نموذجاً من

جدول 5 . 8 هيكل الصادرات بالناتج

	1970	1974	1978	1984
1 ـ المنتجات الزراعية ، التحريج والصيد	6,5	7,4	6,0	6,5
2 ـ منتجات الصناعة الزراعية والغذائية	7,4	8,0	7,4	7,4
3 ـ منتجات الطاقة	2,0	2,6	2,5	3,2
4 ـ سلع وسيطة	24,0	26,5	22,2	22,4
5 ـ سلع التجهيز المهني	18,5	17,4	21,0	22,1
6 ـ سلع التجهيز العائلي	0,9	0,9	1,0	0,9
7 ـ سيارات وآليات نقل بري	10,2	9,2	11,8	9,2
8 ـ سلع استهلاك جاري	13,3	12,0	11,3	10,9
9 ـ نقل وخدمات مواصلات	10,7	9,2	8,9	8,7
10 ـ خدمات تجارية	6,2	6,5	7,5	8,1
11 ـ خدمات ضمان	0,2	0,2	0,2	0,3
12 ـ خدمات الأجهزة المالية	0,1	0,1	0,2	0,3
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0

الوحدة : نسبة مئوية . المصدر :INSEE تقرير عن الحسابات الوطنية .

المنتجات والتطور الذي لحق بهذه السلع المختلفة من مجمل المبيعات الفرنسية إلى الخارج بين 1970 و 1984 .

كذلك يمكن أن تجمع الصادرات في فئتين كبيرتين : السلع والخدمات.يقدم الجدول 6 . 8 هذا التقسيم الثنائي .

جدول 6. 8 الصادرات من السلع والخدمات

	1970	1974	1978	1984
سلع من رقم 1إلى 8 في الجدول 5 . 8	82,8	84,0	83,2	82,7
خدمات من رقم 9 إلى 12 في الجدول 5 . 8	17,2	16,0	16,8	17,3
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0

الوحدة : نسبة مئوية . المصدر : INSEE تقرير عن الحسابات الوطنية .

3 : هيكل جهاز التصدير الفرنسي

ان معرفة هكذا جهاز ، معقدة وتستدعي كثيراً من التحقيقات . لذلك فان الارقام المعطاة ترجع لسنة 1979 [1] لأن الأبحاث غير ممكنة لكل السنوات . في ذلك التاريخ 467000 مشروعاً كانت مفهرسة (في جداول) ومن هذا المجموع 78000 أي ما يعادل % 16,7 كانت قد صرحت أنها قامت بالتصدير .

يبين الجدول 7 . 8 أن المشروعات الكبيرة تتجه أكثر نحو التصدير من مشروعات الـ PME [2] . من جهتها ، تُصدِّر المشروعات الصناعية أكثر من المتوسطة من المشروعات الفرنسية .

جوهر الصادرات الفرنسية هو منفذ بـ 25000 مشروعاً من التي تستخدم اكثر من 20 مستخدماً ، كما هو مبين في الجدول 8 . 8 ، ما يقارب نصف هذه المشروعات تابع للقطاع الصناعي ، و % 22 من هذه الـ 25000 مشروعاً ، تملك معدلاً للتصدير أعلى من % 60 . نوضح أخيراً أن المشروعات الكبيرة تنفذ اكثر من ثلثي الصادرات الفرنسية .

---

(1) دراسة اجرتها ادارة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة الاقتصاد ، المالية والموازنة ومنشورة عام 1984 في الاشارات الزرق 161 .

(2) لحاجات التحقيق ، الـ PME هي المشروعات التي تستخدم من 20 إلى 500 أجير وتصدر أقل من 100 مليون فرنك ، وتلك التي تستخدم اقل من 20 أجير وتصدر اكثر من مليون فرنك . المشروعات الكبرى هي التي تستخدم اكثر من 500 أجير .

يجب أن لا يحجب هذا الوصف المختصر لجهاز التصدير الفرنسي التحولات السريعة عادة ، التي لحقت به منذ 1974 كما يشهد على ذلك الجدول 9 . 8 . خلال هذه الفترة . نقص عدد المشروعات ، كل القطاعات مدمجة ، بنسبة % 5 وقطاع الصناعة بـ % 7 . عرفت المشروعات المصدِّرة زيادة في عددها بنسبة % 5,7 ، والحركة لحقت بصورة خاصة بتلك التي تصدِّر اكثر من % 20 من رقم أعمالها (% 21,7 +) . في الصناعة كان التطور أقل ايجابية ، نظراً لأن عدد المشروعات المصدرة نقص قليلاً (% 1,5 -) وتلك التي نسبة تصديرها اعلى من % 20 لم تكبر الا بنسبة % 8 .

غير أن معدل الشركات زاد بشكل ملموس (من % 21,5 إلى % 25,5 لكل القطاعات ، ومن % 24,1 إلى % 28,9 في الصناعة) ونذكر كذلك التصاعد ذا الدلالة من % 39 إلى % 43 في معدل تصدير الشركات الصناعية المصدرة اكثر من % 20 من رقم أعمالها ، إلى الخارج . هذا التطور هو ثمرة التدويل المتنامي للاقتصاد الفرنسي .

جدول 7 . 8 حجم المشروعات المصدِّرة

	نسب مئوية	
	كل القطاعات	الصناعة
- اقل من 20 مستخدماً	11,0	26,7
- من 20 إلى 500 مستخدم	42,6	63,1
- اكثر من 500 مستخدم	70,7	93,2
المجموع	16,7	41,3

الوحدة : نسبة مئوية

جدول 8.8

مشروعات الأكثر من 20 مستخدماً والمصدرة أكثر من 5% من رقم اعمالها (مجموع المبيعات)

عدد معدل التصدير [1]	كل القطاعات			الصناعة		
	عدد	مجموع المبيعات	مبيعات للتصدير	العدد	مجموع المبيعات	مبيعات التصدير
من 5 إلى % 20	9 895	682,9	80,9	5 886	301,7	38,1
من 20 إلى % 60	9 336	742,1	279,9	4 982	558,5	212,8
اكثر من % 60	5 629	263,8	218,4	1 562	91,9	68,0
المجموع	24 860	1 688,9	579,2	12 430	952,1	318,9

(1) المبيعات للتصدير / مجموع المبيعات

جدول 9. 8 ـ تطور جهاز التصدير الفرنسي (1974 — 1979)

	كل القطاعات				الصناعة			
	1974		1979		1974		1979	
	عدد	معدل التصدير	عدد	معدل التصدير	عدد	معدل التصدير	عدد	معدل التصدير
كل المشروعات	491 924	—	467 584	—	76 758	—	71 566	—
المشروعات المصدرة	73 822	21,5	78 038	25,5	29 981	24,1	29 543	28,9
اكثر من % 5 من مجمل المبيعات	38 935	30,9	45 956	33,9	17 782	28,7	18 774	33,3
اكثر من % 20 من مجمل المبيعات	19 970	46,5	24 310	49,5	8 342	39,0	9 017	43,0

المصدر : الاشارات الزرقاء 161 .

4 : تخصيص الاقتصاد الفرنسي

لا يكفي ان ينفتح بلد على الخارج ، يجب كذلك أن تتوفر الشروط الكافية. حتى ولو كانت هذه البلد تتمكن من المنافسة ببعض المنتجات ، قد يكون خطراً أن تتخصص في انتاجها اذا كان الطلب الدولي لهذه السلع يتدنى .

تقاس درجة تخصص بلد بواسطة مؤشرات نوعية .

$$\frac{\dfrac{X_f^p}{X_m^p}}{\dfrac{X_f}{X_m}} \times 100 \quad = \quad \frac{\dfrac{X_f^p}{X_f}}{\dfrac{X_m^p}{X_m}} \times 100$$

مع :

X_f^p = صادرات فرنسية من الناتج p .

X = صادرات عالمية من الناتج p .

X_f = صادرات اجمالية فرنسية .

X_m = صادرات اجمالية عالمية .

يمكن حساب هذه المؤشرات بالنسبة لكل المنتجات وبالنسبة لكل المناطق الجغرافية الممكنة : بلد ، مجموعة بلدان (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لاوروبا OCDE او مجموع العالم .

في وقت معين ، كلما كان المؤشر مرتفعاً ، كلما كان التخصص قوياً . على مر الزمن ، كلما تزايد المؤشر ، كلما تزايد التخصص .

يعرض الجدول 10 . 8 تطور تخصص فرنسا بالمقارنة مع اللجنة الاقتصادية الاوروبية (CEA) بين 1960و 1971 . نتائج هذا الجدول لا تتعدل اذا امتدت المنطقة الجغرافية إلى منظمة التعاون (OCDE) .

ويمكن اجمالها بنقطتين :

● سنة 1960 كانت فرنسا قد تخصصت في ثلاثة حقول : الزراعة ، الصناعات الزراعية والغذائية وسلع الاستهلاك . ضعفها كان في قطاعي الطاقة وسلع التجهيز .

● سنة 1971 ، زاد تخصص فرنسا في قطاع المنتجات الزراعية وفي قطاع الصناعات التجهيزية في حين أنها بقيت في هذا الحقل ادنى من المتوسط لدول اللجنة الاقتصادية (CEE) وتدنت بسرعة فيصناعات سلع الاستهلاك .

جدول 10 . 8 تخصص فرنسا في مقابل دول اللجنة الاقتصادية (1960 — 1971)

	مؤشر التخصص	
	1960	1971
1 زراعة	133	174
2 صناعة زراعية وغذائية	119	141
3 طاقة	64	49
4 صناعة وسيطة	104	99
5صناعة تجهيز	72	92
6 صناعة استهلاك	129	99
المجموع —	100	100

المصدر : INSEE . لوحة تاريخية لنظام الانتاج لمجموعة الـINSEE. 27 . E .

يعرض الجدول تطور مؤشرات التخصص الدولية لفرنسا في مقابل باقي العالم من

1961 إلى 1978 . يظهر من الجدول أن هناك حركات جد متناقضة :

● ـ تعزيز التخصص في الانتاج الزراعي ، في المناجم غير الحديدية ، البناء الميكانيكي الكيمياء الاساسية ، الزجاج ، سلع التجهيز العائلي والادوات الالكترونية المهنية .

● ـ ثبات درجة التخصص في صناعة السيارات .

● ـ ضعف التخصص في حقول مواد البناء ، شبه الكيمياء الصيدلة ، الانشاء البحري والجوي ، النسيج والالبسة ، الجلد والاحذية .

يدل الجدول 11 . 8 كذلك ان فرنسا بقيت ضعيفة التخصص في بعض القطاعات مثل قطاعات مواد البناء ، سلع التجهيز العائلي ، الانشاء البحري ، الجلد والأحذية والكرتون .

جدول 11 . 8 التخصص الدولي لفرنسا

1978	1961	
121	59	ـ زراعة
137	100	ـ لحوم ومنتجات الحليب
108	75	ـ منتجات اخرى زراعية ، وغذائية
104	51	ـ معادن ، مناجم غير حديدية
45	79	ـ مواد البناء
223	188	ـ زجاج
153	114	ـ كيمياء ، اساس ، الياف اصطناعية
147	170	ـ صيدلة
115	84	ـ انشاء آلي
113	104	ـ مواد الكترونية مهنية
93	84	ـ سلع تجهيز للأسر
140	141	ـ سيارات ، نقل بري
79	93	ـ انشاءات بحرية ، جوية ، تسليح
107	167	ـ نسيج والبسة
87	193	جلد واحذية
69	38	ورق ، كرتون
172	181	ـ كاوتشوك ، مواد بلاستيكية

المصدر INSEE ازمة نظام الانتاج

يعطي الجدولان 10و8, 11. 8 فكرة عن قوة وضعف الاقتصاد الفرنسي ، لكنهما لا يجيبان عن سؤالين رئيسين : الأول يتعلق بضعف أو قوة تخصص الاقتصاد الفرنسي قياساً على تخصص باقي الدول . الثاني يتعلق بعدم التوافق بين التخصص الفرنسي والطلب العالمي .

لما كانت الحسابات دقيقة ولا يمكن الوثوق بها . يبدو أن فرنسا بين الدول الصناعية الكبرى ، هي واحدة من الدول الاقل تخصصاً . أما بالنسبة لليابان والبلاد المنخفضة وألمانيا الاتحادية وايطاليا ، تصبح اقل تخصصاً بشكل كبير .

اما فيما يعني عدم التوافق بين التخصص الفرنسي والطلب العالمي يمكن استخراج ثلاث مجموعات من القطاعات .

ـ تضم الأولى المنتجات التي يكون الطلب العالمي عليها كبيراً والتخصص الفرنسي بها جيداً . فهي المكونات الالكترونية ، الصباغات والدهانات . أجهزة مقاولات البناء والاشغال العامة ، مواد الكهرباء ، مواد الاتصالات السلكية .

ـ تضم الثانية المنتجات التي يكون الطلب العالمي كبيراً والتخصص الفرنسي بها غير كافٍ . فهي التصوير البصري ، بلاستيك والياف ، الكيمياء العضوية ، ادوات للأليات ، الكترونيات للجمهور ، أجهزة الكترونية للأسر .

ـ تضم المجموعة الثالثة المنتجات التي يكون الطلب العالمي عليها متراجعاً في حين ان الصناعة الفرنسية مع الأسف متخصصة جيداً . تلك هي مثلاً : المواد الدهنية ، الادوات الحديدية ، الادوات الكهربائية الكبيرة وصناعة السيارات .

هذه الملاحظات هي بكل وضوح ، عامة جداً وتستحق دراسات للقطاعات اكثر عمقاً ودقة . فهي لا تعطي على الأقل فكرة عن التطورات (تارة تسمى تحولات ، تارة تسمى تغيرات بنيوية) التي على فرنسا أن تحققها حتى تستطيع التكيفُ مع الطلب العالمي .

من سنة 1980 إلى سنة 1984 . كانت التجارة العالمية قد عرفت ركوداً سببه انخفاض طلب البلدان المنتجة للنفط والبلدان النامية الواقعة تحت عبء الديون . وأصبحت فرنسا بذلك ، والتي كانت متخصصة في تصدير سلع التجهيز لهذه البلدان ، في وضع سيء . الدينامية في الطلب العالمي ، موقعها الآن في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) خارج اللجنة الاقتصادية لاوروبا (CEE) وعلى منتجات جارية . هذا ما يفسر اعادة التوجيه للمبادلات الفرنسية نحو هذه المنطقة ، كما يؤكده الجدول 3 . 8 حيث كانت حصة منطقة الـ (OCDE) خارج الـ (CEE) قد زادت بـ 4, 3 نقطة بين 1978 و 1984 .

فقرة ثانية : محددات الصادرات

المتغيرات الرئيسة التي تبين اجمالي الصادرات لبلد ما في وقت معين ، والتغيرات

التي تلحقها ، هي : الطلب العالمي ، حدود قدرة الإقتصاد المعني ، والقدرة التنافسية للمنتجات المصدرة .

اولاً : الطلب العالمي

الأحوال الإقتصادية في باقي العالم هي عنصر مفسر هاملاجمالي الصادرات غير أن الفرق بين نمو الطلب الخارجي ونمو الطلب الداخلي هو الذي ينبغي الأخذ به. مثلان يسمحان بتوضيح هذا التأكيد :

في عام 1918 ، بالنسبة لفرنسا ، زاد حجم الطلب الخارجي بنسبة % 1 مما سبب ضغطاً نحو ارتفاع الصادرات . خلال نفس السنة ، انخفض حجم الطلب الداخلي بنسبة % 1,1 مما دفع المشروعات للقيام بالتصدير ، ونظراً لعدم مرونة الواردات ، كانت النتيجة تعديل معدل التغطية للمبادلات الصناعية .

في عام 1982 ، انخفض الطلب الخارجي بنسبة % 1 مقيداً بذلك إمكانيات التصدير . على العكس من ذلك ، تزايد الطلب الداخلي بنسبة % 3 , 3 مما قيّد الواردات ، لأن المشروعات فضلت اشباع السوق الداخلي . في عام 1982 تدني معدل تغطية المبادلات الصناعية بشدة .

ثانياً : حدود طاقة الانتاج

عندما يقترب الاقتصاد من حالة الاستخدام الكامل وتكون طاقات الانتاج المتوفرة ضعيفة ، لا يمكن لنمو الطلب الخارجي إلاّ ان يجر معه زيادة ضعيفة في حجم الصادرات . على العكس من ذلك ان وجود طاقات متوفرة تعبر عن حالة عدم الاستخدام الكامل ، يعزز نمو الصادرات وتوازن التجارة الخارجية .

ثالثاً : القابلية للمنافسة

القابلية للمنافسة هي قدرة اقتصاد معين او صناعة معينة ، على بيع منتوجاتها في الاسواق الخارجية . ترتبط هذه القدرة او الطاقة بمجموعة عناصر : تطور الاسعار الداخلية بالمقارنة مع اسعار الخارج ، نوعية المنتجات ، مهل التسليم ، الشبكات التجارية والمالية . . الخ ، وبما أن العناصر الثلاثة الأخيرة يصعب قياسها ، فتبقى القابلية للتنافس ـ السعرية ، وهي مع ذلك ليست سهلة التقييم من الناحية الكمية . يقضي المقياس الأسهل بمقارنة تطور الاسعار بالاستهلاك الذي يطبقه المزاحمون التجاريون والأسعار الفرنسية الداخلية طوال فترة معينة . هذا المقياس بدائي جداً ومن المفضل الأخذ بالاعتبار سعر الصادرات . هذا المقياس لقابلية المنافسة يساوي نسبة

تطور اسعار صادرات الفرقاء التجاريين (مقدرة بالفرنكات بفضل معدل الصرف) إلى تطور اسعار الصادرات الفرنسية .

نفترض أنه في الفترة t أن مؤشرات الأسعار الاجنبية والفرنسية للتصدير ، كانت 100 ، فالقابلية للتنافس تقاس بالنسبة :

$$\frac{P_t}{P_t'} = \frac{100}{100} = 1$$

مع P_t مؤشر اسعار الصادرات الاجنبية

P_t' مؤشر اسعار الصادرات الفرنسية .

فالمؤشر ، بارجاعه إلى أساس 100 في الفترة t ، يساوي 100 . في t + 1 اذا ارتفعت المؤشرات إلى 110 بالنسبة للاسعار الفرنسية وإلى 105 بالنسبة لأسعار الخارج ، يصبح تطور القابلية للتنافس ، على اساس 100 في الفترة t :

$$\frac{P_t}{P_t'} = \frac{105}{110} = 0,9545 \times 100 = 95,45.$$

تتضرر قابلية تنافس المنتجات الفرنسية وتزيد الأسعار الفرنسية اكثر من الاسعار الاجنبية .

المحددات الرئيسة لقابلية التنافس هي تكاليف الأجور الخاصة ، الحدود النفعية للمصدرين ومعدلات الصرف .

عندما تزيد تكاليف الأجور الفرنسية اكثر من تكاليف المزاحمين التجاريين ، تتضرر قابلية التنافس الفرنسية .

على النحو ذاته ، عندما تزيد الصادرات الفرنسية حدودها أكثر من مزاحميها الاجانب ، يتضرر وضع المنافسة الفرنسية .

عندما تُقدر قيمة العملة الاجنبية بنسبة الفرنك ، ترتفع قابلية المنافسة الفرنسية وتتحسن الصادرات . نأخذ مثلاً بسيطاً :

اذا كان الدولار في وقت معين يساوي 8ff (1$ = 8ff) تكون سلعة فرنسية مصدَّرة ، قيمتها 8 فرنكات تكلف المشتري الأميركي 1$. في فترة لاحقة اذا كان 1$ = 8,50FF ، يستطيع الأميركيون شراء منتجات فرنسية قيمتها 8 , 50 فرنك بدولار

واحد ، ويتحسن وضع فرنسا .

قابلية التنافس السعرية هي نتيجة لهذه العناصر الثلاثة . يعرض الجدول 12 . 8 تطور هذه القابلية للتنافس للصادرات الفرنسية للمنتجات الصناعية من 1978 إلى 1984.

يستدعي هذا الجدول تلخيص أمرين :

1 ـ لا تتعدل قابلية التنافس تجاه بلدان الـ SME (النظام النقدي الاوروبي) (المانيا الاتحادية ، ايطاليا ، البلاد المنخفضة وبلجكا) بسبب الارتفاع القوي في تكاليف الأجور الفرنسية ، حتى ولو كان ملاحظاً بعض البطء سنة 1984 . حتى سنة 1981 كان يعوض جزئياً عن هذا العنصر بجهود المصدرين الذين سعوا لضغط حدودهم ، لكن هذا الجهد تباطأ منذ سنة 1982 .

أخيراً فان تدني تقدير الفرنك ، خاصة التقييم المتدني في حزيران 1982 وآذار 1983 داخل بلاد الـ (SME) هي التي اتاحت تلافي تدنٍ كبير في قابلية التنافس .

جدول 12. 8 تطور قابلية التنافس ـ السعرية للصادرات الفرنسية من المنتجات الصناعية

	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
● تجاه بلدان (1)	99,5	100,0	99,0	99,3	100,5	100,3	98,2
ـ تنافسية تكاليف الاجور (بالعملة الوطنية)	103,7	100,0	96,0	90,6	86,8	83,4	83,0
ـ جهد خاص بالحد (الهامش)	97,4	100,0	105,0	108,4	107,8	104,5	101,2
ـ معدل الصرف (2)	98,6	100,0	99,0	100,3	107,5	115,0	117,0
● تجاه سبع بلدان مزاحمة (3)	99,8	100,0	100,1	104,8	106,7	107,1	106,0
ـ تنافسة تكاليف الاجور	102,3	100,0	97,3	92,2	87,1	83,0	82,5
ـ جهد الحد	97,8	100,0	104,1	106,0	105,9	103,1	99,2
ـ معدل الصرف (2)	99,8	100,0	99,9	106,1	115,7	125,1	133,1

(1) جمهورية المانيا الاتحادية ، ايطاليا ، البلاد المنخفضة وبلجكا
(2) زيادة المؤشر تعني تدني قيمة الفرنك
(3) الدول الاربع اعلاه بالاضافة إلى الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا واليابان

2 ـ تجاه الدول السبع المزاحمة ، تحسن مؤشر التنافس حتى سنة 1983 بالرغم من تدني تكاليف الاجور الخاصة . تقلبات الصرف كانت السبب الرئيس لهذا التحسن : ارتفاع سعر الدولار ، الين ، الليرة والمارك (بمعنى آخر تدني سعر الفرنك) .

من الواضح ان التعديل في قابلية التنافس السعرية العائدة لتقلبات الصرف ،

وضغط هوامش او حدود الربح لا يمكن أن تكون إلاَّ هشَّة اذا لم يكن ضبط التكاليف مضموناً . تقلبات الصرف هي خارج نطاق الاقتصاد الوطني بجزء منها [1] ، والضغط غير المتناهي للحدود غير ممكن . سيأتي وقت يكون فيه على المشروعات أن تعوض عن هذا الضغط برفع الأسعار في السوق الداخلية .

فقرة ثالثة : التأثيرات الاقتصادية للصادرات على النشاط الاقتصادي

الصادرات من السلع والخدمات المنتجة فوق الاراضي الوطنية هي مصدر انشاء مداخيل للاقتصاد الوطني ، فهي في الأصل ، مثل الاستثمار والنفقات العامة ، ذات أثر مضاعف للنشاط الاقتصادي (انظر الفصل السابع) وهي كذلك تمارس تأثيراً حاسماً على الاستخدام .

اولاً : التأثيرات المضاعفة للصادرات

في اقتصاد لا يرتبط بأية رابطة مع الخارج ، وبالتجرد من النفقات العامة ، يتجسد التوازن على شكل علاقة مزدوجة (انظر الفصل الثاني) .

$$Y = C + I \quad [1]$$

$$Y = C + S \quad [2]$$

مع Y = الناتج الداخلي الاجمالي

C = الاستهلاك النهائي

I = الاستثمار

S = الادخار

من هاتين العلاقتين ، نستخرج الذاتية التي تحدد التوازن الاقتصادي

$$I = S \quad [3]$$

اذا انفتح الاقتصاد على الخارج ، تصبح المعادلة [1] .

$$Y + M = C + I + X \quad [4]$$

---

(1) تخفيض التضخم الداخلي هو مع ذلك شرط أساسي لهذه السيطرة (أنظر الفصلين السادس عشر والعشرين)

وحيث أن m و s اكبر من 0 واصغر من 1 نستنتج من هذا أن $\Delta M < \Delta X$. الـواردات المولّـدة بارتفـاع النـاتـج الـداخـلي الاجمـالي هي أدنى من الـزيـادة الأصليـة للصادرات . يجب أن تكون هذه النتيجة ملطّفة لأنها لا تعمل حساباً للتغيرات الخاصة بأسعار الصادرات والواردات .

ثانياً : الصادرات والاستخدام

بفعل تأثيراتها المضاعفة ، للصادرات تأثير فعّال هام على الاستخدام (وفقاً لصيغة مكرسة ، فـرنسي من أربعة يعمـل للتصديـر) . في دراسة أجـريت على فـروع مختلفة للصناعة الفرنسية ، في الفترة 1975 - 1980 تبين بدون أي ابهام ، وجود صلة ايجابية بين نمو الصادرات وتوفير الاستخدامات . كلما استورد فرع صنـاعي كلما وفّر استخـدامات مباشرة وغير مباشرة . يوضح المخطط 2 . 8 هذا الاستنتاج .

الاطار 2 يختص بالفروع التي عرفت معاً ضعفاً في نمـو صادراتهـا (نمواً أدنى من المتوسط) ونقصاً في موجوداتها من الأصول . يضم الاطار 1 الفروع التي عرفت نمواً في صادراتها متزامناً مع النمو في أصولها .

مخطط 8.2 العلاقة بين الصادرات وصنع الاستخدام

% معدل النمو الخاص بالاستخدام الكلي المرتبط بالصادرات

معدل النمو الخاص بالصادرات بالحجم %

مراجع

M. Bye, *Relations économiques internationales*, 4e éd., Dalloz, Paris, 1977.

R. Caves et R. Jones, *Economie internationale, 1. Le commerce*, Armand Colin, Paris, 1981.

B. Nezeys, *Les relations économiques extérieures*, Économica, Paris, 1982.

مؤلفات

INSEE, *Fresque historique du système productif*, Paris, Collections de l'INSEE, série E n° 27.

INSEE, *La crise du système productif*, Paris, Collections de l'INSEE, décembre 1981.

J.-P. François, E. Mathieu, M. Suberchicot, *Les exportateurs de l'industrie*, La documentation française et ministère de l'industrie, Paris.

مقالات

Banque de Paris et des Pays-Bas, L'influence des exportations sur l'emploi, *Bulletin économique de la Banque de Paris et des Pays-Bas*, mai 1982.

Ministère de l'Économie et des Finances, Structure de l'appareil exportateur, *Les Notes Bleues*, n° 161.

تقارير

Banque de France, *Les entreprises françaises et l'exportation*, Rapport présenté à la journée d'étude des centrales de bilan, Paris, 30 mai 1979.

احصاءات

INSEE, *Rapport sur les Comptes de la Nation*, Paris, rapport annuel.

Ministère de l'Économie et des Finances - Banque de France, *La balance des paiements de la France*, Paris, rapport annuel.

القسم الثالث

التوازن الاقتصادي الكلي

يبدو مفهوم التوازن بسيطاً . في مُسلَّمة أولى ، يعني هذا أن أمة لا تستطيع ان تنفق اكثر مما تنتج . ليس هذا المفهوم خاطئاً حتى ولو كان بدائياً جداً . هي مسلّمة بدائية يأتي شرحها في الفصل التاسع . فيه يُبين كيف يجب أن يبنى التوازن بين المتغيرات الاقتصادية الكبيرة : انتاج ، استهلاك ، استثمار ادخار ، نفقات عامة . صادرات ، واردات . الفصل العاشر مخصص لدراسة مفصّلة للتوازن الإقتصادي الكلي . هذا الأخير لا يعمل حساباً بالفعل لتنوع الفروع المكونة لاقتصاد ما . غير أن وزنها الخاص ليس هو نفسه في مصطلحات الانطلاق ، الاستخدام ، عدم التوازن الخارجي . ما هي الانعكاسات على المشروعات وعلى الاستخدام لتغير الطلب النهائي ؟ ما هي نتائج ارتفاع الطاقة . تكاليف الانتاج او الرسم على القيمة المضافة TVA على المستوى العام للاسعار ؟ ما هو الأثر الحاسم للانطلاق بتنمية العجز العام على حجم الواردات وعلى عدم التوازن التجاري الخارجي ؟

كثير من الأسئلة تعمل دراسة الروابط بين الفروع الصناعية على حمل عناصر الاجابة عنها .

يتألف هذا القسم من فصلين:

الفصل التاسع : التوازن الاقتصادي الكلي الكينزي

الفصل العاشر : التوازن الاقتصادي والعلاقات بين الفروع الصناعية .

الفصل التاسع

التوازن الاقتصادي الكلي الكينـزي

أصبحت مفـاهيم الانتاج ، الاستهـلاك ، الاسـتثمـار ، الادخـار ، المعـروضـة سابقاً ، مفهومة ومألوفة . ترويج هذه المفاهيم ، الموازي لنشر المحاسبة الوطنية ، كان قد تحقق بواسطة التحليل النـظري المقترح من كينـز (J . M . Keynes) في مؤلفـه : النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود [1] .

لا يمكن تجاهل أن النـظرية الكينـزيـة أشاعت الاقتصـاد الكلي مقتـرحة سيـاسة وأسسـاً للعمل للسـلطات العـامـة والمسؤولـين الاقتصـاديـين والسيـاسيـين . التحليـل الاقتصادي اليوم هو موضع انتقادات كثيرة مع ذلك ملائمة . في الواقـع ، تطبق هـذه الانتقادات على ممارسات السياسة الاقتصادية النابعة عن النظرية الكينـزية التي لا نعرف الآن بالتأكيد بأن كينـز نفسـه يضمنها . ان ما يجب توجيه الانتقاد إليه اكثر من التحليل الكينـزي . هو التطبيق السياسي لهذا الموضوع في نص دستوري مختلف كثيراً عن الذي هو لكيـنز . ما دام الأمر كذلك . فلا يبقى أقل على الصعيد النـظري ، من أن يكون التحليـل الكينـزي موضـع انتقادات كثيـرة . بالـرغم من هـذه الانتقـادات ، يشكـل التحليل الكينـزي اليوم أحد أعمدة النظرية الاقتصـادية الكليـة . سنفصل بـالطريقـة السـهلة الممكنة المبادىء الأسـاسة للتـوازن الاقتصادي الكـلي الكينـزي . وسنأتي عـلى استكمال هذا العرض وانتقاده في الفصول اللاحقة من هذا الكتاب .

(1) la theorie générale de l ' emploi . de l 'intérêt et de la monnaie النظرية العـامة لـلاستخدام والفائدة والنقود .

فقرة اولى : المضمون التاريخي

نشر جونماينرد كينز (J . M . keynes) كتابه : النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود سنة 1936 . في ذلك العهد كان العالم الغربي يستعيد ببطء وصعوبة عافيته بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 . تميزت هذه الأزمة ببطالة حادة (30 مليون عاطل عن العمل في العالم ، منهم 12 مليون في الولايات المتحدة الاميركية 6 مليون في المانيا و3 مليون في بريطانيا) وتدنٍ في الانتاج (على اساس 100 في سنة 1929 وصل مؤشر الانتاج لمجموع العالم مستوى 64 في سنة 1932 و 50 للولايات المتحدة والمانيا) وهبوط كبير في الاسعار (اسعار الغالبية هبطت بنسبة % 30 بين 1929و 1932) اراد كينز في النظرية العامة ، تفسير أزمة 1929 واقتراح سياسة اقتصادية لمعالجة آثارها .

على الصعيد النظري ، قال بأنه من الممكن لاقتصاد ما أن يكون في حالة استخدام غير كامل مستمرة في حين أن الاقتصاديين الجدد رأوا أن الاستخدام الكامل كان حالة التوازن لأجل طويل في اقتصادٍ ما .

في نطاق السياسة الاقتصادية ، يقترح كينز على السلطات العامة بأن تتدخل عندما يكون عدم كفاية الطلب الكلي يؤدي إلى توازن الاستخدام غير الكامل .

كان نجاح كينز على صعيدي التحليل النظري والسياسة الاقتصادية حاسماً لدرجة استطاع معها فريدمان (Friedman) ان يقول : « من الآن وصاعداً كلنا كينزيون » .

فقرة ثانية : المسألِيّة الكينزية [1]

المسألة هي شرح كيف وعند أي مستوى يتأسس الانتاج والدخل والاستخدام . قبل ان نبدأ دراسة تحديد التوازن الاقتصادي ، ينبغي أن نجري تمييزاً هاماً بين المستوى المتحقق للمتغيرات الاقتصادية والمستوى المرتقب او المطلوب لنفس هذه المتغيرات .

قدمنا في الفصل الثاني : المعادلة الرئيسة للتوازن الاقتصادي :

انتاج + صادرات = استهلاك نهائي + تكوين اجمالي لرأس المال الثابت + صادرات + تغير المخزونات .

تعبِّر الحسابات الوطنية لعام 1977 (بمليارات الفرنكات) [2] عن هذه المعادلة :

---

(1) المسألية نسبة لمسألة ، أي دراسة ما يتصل بالمسألة ، كما نقول معلوماتية نسبة للمعلومات ، أي دراسة ما يتصل بها . (المترجم) .

(2) الارقام العائدة لسنة 1977 معروضة هنا للتوضيح . الارقام العائدة لأية سنة أخرى يمكن الأخذ بها . الاستدلالات لا تتعدل بذلك مطلقاً .

ناتج داخلي اجمالي 1870,3
+ واردات 384 .2
مجموع 2254,5

استهلاك نهائي 1440 .3
تكوين اجمالي لرأس المال الثابت 42 .1
صادرات 374 .5
تغير المخزونات 17 .6
مجموع 2254 .5

التوازن الاقتصادي هو متحقق وهو كذلك في 31 كانون الأول من كل سنة . هذا العرض هو في الواقع حسابي بحت ، فهو لا يعطي أية معلومات عمّا ارتقبته او رغبت فيه الوحدات الإقتصادية في أول سنة 1977 . فليس واضحاً ان المستهلكين ارادوا شراء بـ 1440 مليار وأن المنظمين ارادوا استثمار بـ 422 مليار . ان وجود 6. 17 مليار من المخزونات يبين بوضوح الفرق بين رغبات الوحدات وتحقيق التوازن [1].

في وقت محدد وفي بلد معين ، يتجلى الطلب على سلع الاستهلاك من قبل الأسر (استهلاك خاص) والادارات (استهلاك عام) . يوجد كذلك طلب على سلع الاستثمار للمشروعات (استثمار خاص) والادارات (استثمار عام) . اذا كان الاقتصاد مفتوحاً على المبادلات الخارجية يوجد أخيراً طلب خارجي (صادرات) . يشكل مجموع مختلف هذه العناصر . الطلب الكلي أو الفعّال : الطلب القائم على قوة الشراء . يحدد هذا الطلب الفعّال مستوى الانتاج ، ثم مستوى الدخل والاستخدام المشكلة التي اثارت انتباه كينز هي تحديد مبلغ الدخل والناتج الوطني .

فقرة ثالثة : تحديد الناتج والدخل الوطني

لتبسيط التحليل نفترض في البداية أنه لا توجد مبادلات خارجية ولا قطاع عام . يتوقف الناتج او الدخل الوطني ومستوى الاستخدام عندئذ على نفقات الاستهلاك للأسر واستثمار المنظمين .

يمكن اجراء دراسة التوازن الاقتصادي وفقاً لمنظورين مكمّلين : من منظور الناتج

---

(1) تدعى المتغيرات المرتقبة (استهلاك ، استثمار ، انتاج) في بعض الأحيان كميات مقدرة «ex - ante» ، والمتغيرات المتحققة كميات فعلية «ex - post».

الوطني (أو الانتاج الوطني) ومن منظور الدخل الوطني .

منظور الناتج

يرتكز على عمليات السلع والخدمات في المحاسبة الوطنية الفرنسية . ينقسم الانتاج الكلي إلى انتاج سلع الاستهلاك وانتاج سلع الاستثمار

نُكتب المعادلة الرئيسة للتوازن :

$$[1] \qquad Y = C + I$$

انتاج   طلب كلي او انتاج مباع

تغطي هذه المعادلة تلك التي للعرض والطلب . اذا كانت المشروعات تنتج ذلك انه يوجد طلب على سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار . تقدم (تبيع) c+ I للأسواق .

منظور الدخل

يمكن دراسة المعادلة [1] من زاوية الدخل او استخدام الدخل . بما أن الناتج الداخلي y هو أيضاً الدخل الوطني ، فقسم من هذا الدخل الوطني يكون مُنفقاً على شراء سلع الاستهلاك وقسم آخر لا يكون مستهلكاً : أي يكون مُدَّخراً .

$$[2] \qquad Y = C + S$$

دخل ناجم عن الانتاج   مشتري سلع الاستهلاك   ادخار

الدخل المحدد هكذا هو الجزء من الدخل الذي لا يكون مستهلكاً . نقول أنه بقية ينبغي ان لا ندمجه بالمفهوم الجاري للادخار الموضوع في صندوق ادخار ، سواء في البورصة او اي ايداع مالي .

يمكن دمج المعادلتين [1] و [2] فنخرج بصياغة العلاقة [3]

$$[3] \qquad C + I = Y = C + S$$

يدل طرف اليسار على مكونات الطلب على السلع والخدمات وطرف اليمين على استخدامات الدخل .

تعني المعادلة [3] ان انتاج سلع الاستهلاك والاستثمار يعادل مبيع هاتين الفئتين

من السلع ، ان قيمة الانتاج تساوي المداخيل الموزعة وأن هذه استعملت لشراء سلع الاستهلاك وتكوين الادخار .

نستخرج من المعادلة [3] المعادلة الأساس للتوازن الاقتصادي ، وتلك التي للادخار والاستثمار .

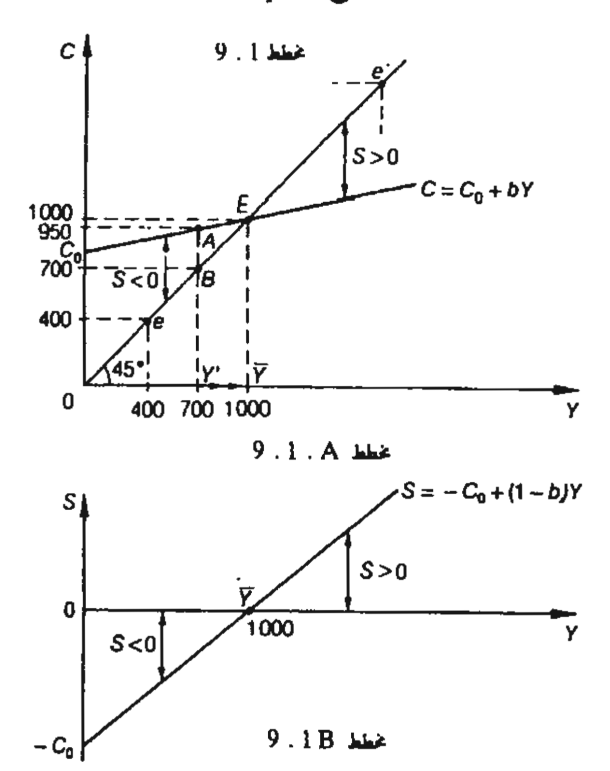
$$I = Y - C = S \qquad [4]$$

$$I = S$$

التصوير بالرسم لتحديد مستوى ناتج (دخل) التوازن هو مبين في المخططين 9.1 و9.2 . يُقابل كل مخطط مرحلة استدلال : الأول لا يأخذ إلاّ الاستهلاك ويضيف الثاني الاستثمار .

اولاً : الاستهلاك وتحديد الدخل الوطني للتوازن

في المخطط A 9.1 مستوى الناتج الوطني هو محدد بنفقة الاستهلاك



مخطط 9.1.A

مخطط 9.1B

يجسِّد الخط °45 المعادلة العائدة للناتج الوطني ومكوناته (هنا الاستهلاك) . مثلاً : اذا كان الانتاج Y هو بقيمة 400 مليون وكان الاستهلاك بقيمة 400 مليون ، يكون التوازن الاقتصادي عند النقطة e : كل الانتاج هو مستهلك . يكون الخط °45 ممثلاً في نفس الوقت ، لمستوى الانتاج (العرض) ولمستوى المكونات (الطلب) وهو يجسد مجموع نقاط التوازن الاقتصادي

نفترض ان الاستهلاك هو دالة خطية للدخل :

$$C = C_0 + bY \quad [5]$$

هذه الدالة ، المدروسة في الفصل الخامس، تقدم أربعة مميزات :

- ترتبط بمجموع الدخل
- تزيد مع الدخل
- إلى يمين النقطة E الاستهلاك هو أدنى من الدخل

يوجد ادخار ($S > 0$)

- إلى يسار النقطة E الاستهلاك هو اعلى من الدخل : يوجد عدم ادخار ($S < 0$) ؛ تمثل النقطة C_0 الاستهلاك الذي لا يُضغط : يوجد دائماً استهلاك أدنى حتى ولو كان الدخل لا شيء .

في هذا الرسم التصويري المبسَّط حيث الاستهلاك هو المكون الوحيد للنشاط الاقتصادي ، يكون موضع التوازن عند النقطة E ويصبح الناتج او الدخل الوطني للتوازن $\bar{Y}$. مجموع الاستهلاك هو بـ 1000 مليون والناتج او الدخل الوطني بـ 1000 مليون .

المخطط 1B . 9 هو مماثل للأول ولكنه يبرهن بمفهوم الادخار .

حيث أن $S = Y - C$ فدالة الادخار تُكتب :

$$S = Y - (C_0 + bY)$$

$$S = -C_0 + (1 - b)Y \quad [6]$$

ثانياً : مدلول التوازن الاقتصادي

عند النقطة$\bar{Y}$ رغبات الانتاج والاستهلاك هي متماثلة . بمعنى آخر ، يقابل الانتاج

المرتقب من المشروعات (100 مليون) تماماً الاستهلاك المرتقب من الأسر (1000 مليون) .

بالعكس ، اذا كان المنتجون قد ارتقبوا أن الأسر ستستهلك 700 مليون ، فلا ينتجون عندئذ إلاّ 700 مليون (OY' او Y'B) ولكننا عند النقطة B نرى أن المستهلكين يريدون انفاق 950 مليون (نقطة A) اذن لا يكون التوازن حاصلاً عند Y'. ولاشباع المستهلكين ، يكون على المنتجين أن يستعملوا مخزوناتهم في مرحلة أولى ويزيدوا انتاجهم في مرحلة ثانية.تدل الأسهم على الاتجاه الذي على الانتاج أن يسير فيه حتى يقترب من التوازن . عند $\overline{Y}$ ، يكون اشباع المستهلكين الذين يريدون شراء بـ 100 مليون ، بانتاج مماثل من المنظمين .

ثالثاً : الاستهلاك ، الاستثمار وتحديد الدخل الوطني

نقيم استدلالنا هنا باضافة نفقات الاستثمارات إلى نفقات الاستهلاك . الافتراض المبسّط الذي نأخذ به هو افتراض استثمار ذاتي ، أي لا يرتبط بمجموع الناتج او الدخل الوطني .

يشبه الرسم البياني للتوازن الاقتصادي هنا الرسم السابق ونضيف إلى هذا القيمة المعينة للاستثمار (300 مليون) إلى مبلغ الاستهلاك .

$$Y = Co + bY + Io \qquad [7]$$

في المخططين 9 . 2A و 9 . 2B عرض للتوازن

في المخطط 9 . 2A الاقتصاد هو في توازن عند النقطة E ويقابل انتاجاً أو دخلاً وطنياً بـ 1400 مليون . مجموع الاستهلاك المطلوب من الأسر هو بـ 1100 مليون (نقطة F) ومجموع الاستثمار المطلوب من المشروعات هو بـ 300 مليون (EF) . هذا الطلب الكلي بـ 1400 مليون هو بكامله مؤمن بفضل الانتاج المرتقب بالمشروعات (1400 مليون)الذي يوزع 1400 مليون من الدخل .

الاقتصاد هو في عدم توازن عند أي نقطة أخرى خط الـ 45° . .

عند النقطة A ، الناتج او الدخل الوطني هو بـ 1900 مليون . لكن عند هذه النقطة . لا يكون المستهلكون والمستثمرون يريدون انفاق سوى 1500 مليون .

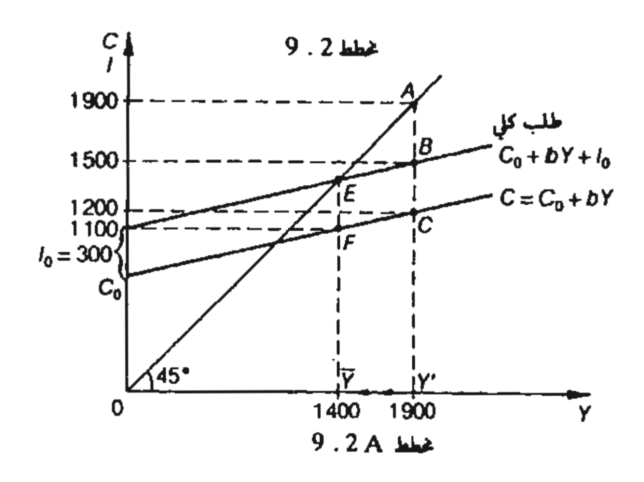
استهلاك (Y'C)	= 1200
استثمار (CB)	= 300
طلب كلي (Y'B)	= 1500

لا تستطيع المشروعات ان تبيع اذن سوى بـ 1500 مليون في حين أنها ارتقبت وحققت انتاجاً بـ 1900 مليون . ستتراكم المخزونات بقيمة 400 مليون (A B) .

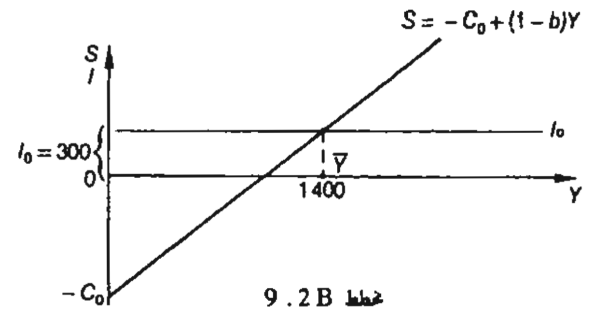
بما أن هذه المخزونات استثمار غير مرغوب فيه من المنظمين ، فهؤلاء يعمدون إلى تخفيض الانتاج والدخل (الأسهم ← ←) . لا يصبح التوازن محققاً إلا بعد بلوغ النقطة E .

يدل المخطط 9 . 2B أنه عند التوازن توجد مساواة بين الادخار والاستثمار .

مخطط 9 . 2



مخطط 9 . 2 A



مخطط 9 . 2 B

رابعاً : احتساب القطاع العام

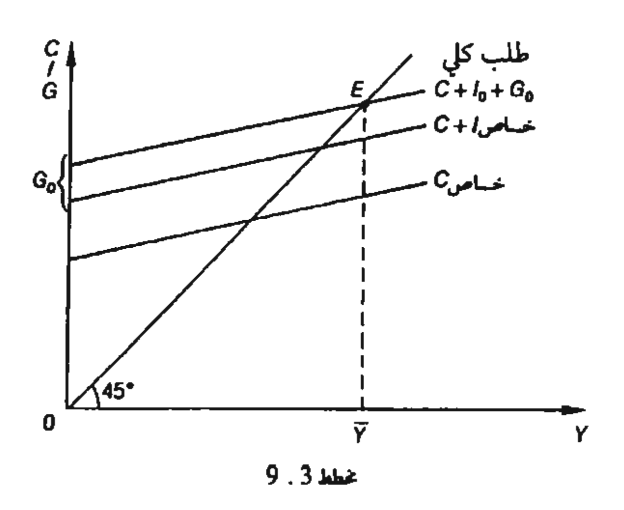
تستهلك الادارات العامة (الدولة ، السلطات المحلية ، الضمان الاجتماعي . . .) وتستثمر مثل القطاع الخاص . النفقات العامة هي مشتريات تبعث

على الانتاج وتنشيء مداخيل . اذا سمينا G مجموع النفقات العامة على الاستهلاك والاستثمار ، يكتب شرط التوازن الاقتصادي كما يلي :

$$Y = C + I + G$$

نفترض من أن هذه النفقات هي ذاتية ومستقلة عن مجموع الدخل الوطني : Go (تنشيء الدولة المدارس والمستشفيات بدافع المصلحة العامة أو الرفاهية) .

يصور المخطط 3 . 9 تحديد التوازن الاقتصادي بوجود النفقات العامة . تفسير التوازن مماثل لما كنا قد عرضناه سابقاً .



مخطط 3 . 9

فقرة رابعة : تحديد حاصل الاستثمار

حاصل الاستثمار ، المفترض أنه معين فيالفقرةالثالثة، هو في الواقع دالة لمعدل الفائدة وللفاعلية الحدية لرأس المال .

نفترض الآن أن معدل الفائدة هو ثابتة وسنحدد فيما بعد العناصر التي تفسر تغيراته .

بالنسبة لكينز ، يقرر المنظمون أن يستثمروا لأنهم يريدون تحقيق الحد الاقصى لارباحهم . وحيث ان المنظمين يستطيعون أن يستخدموا أموالهم المستثمرة على شكل رأس مال مادي ، في شراء السندات أو الأسهم المالية الأخرى ، يجب أن يكون الربح المستخرج من الاستثمار العيني معادلاً على الأقل اللايراد الحاصل من الأسهم المالية .

يقابل هذا المفهوم دالّة الاستثمار المدروسة في الباب السادس . كان قد تبين أن معدل الارباحية الداخلية لمشروع استثماري كان معدل الفائدة الذي بالنسبة اليه تعادل القيمة الحالية لتدفق المداخيل الكلفة الاصلية للاستثمار .

نفترض أن Po هي القيمة الحالية لتدفق المداخيل R n .... R 2 , R1 :

$$P_0 = \frac{R_1}{(1 + i)} + \frac{R_2}{(1 + i)^2} + \dots \frac{R_n}{(1 + i)^n}$$

مع R_j = دخل السنة j ،

n = مدة عمر الاستثمار .

معدل الارباحية الداخلية ، r ، هو قيمة i كما لو ان :

$$\frac{R_1}{(1 + r)} + \frac{R_2}{(1 + r)^2} + \cdots + \frac{R_n}{(1 + r)^n} = I$$

مع I = الكلفة الأصلية للاستثمار .

لا يستعمل كينز عبارة معدل الارباحية الداخلي ، ولكن ما يعادله ، معدل الفاعلية الحدية لرأس المال .

تعريف

الفاعلية الحدية لرأس المال هي معدل التحيين الذي يساوي بين تدفق المداخيل المؤمّلة للاستثمار وكلفة هذا الاستثمار .

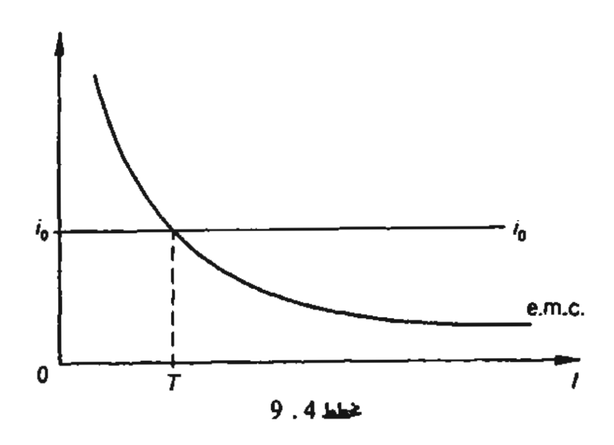
يستثمر المنظم ما دام أن $r > i$ في كل مرة . بعبارة أخرى ، ما دام ان معدل الربح المتوقع أعلى من معدل الفائدة في السوق .

يعرض المخطط 9.4 الفاعلية الحدية لرأس المال (e.m.c) ، معدل الفائدة وتحديد حاصل الاستثمار .

الفاعلية الحدية لرأس المال هي متناقصة لأنه كلما كان حاصل الاستثمارات المنفذة حالياً مرتفعاً ، كلما كان معدل الربح المتوقع عن الاستثمارات الجديدة في تناقص .

بما أن معدل الفائدة معين ، فالحاصل الامثل للاستثمار يصبح I .

افترضنا أن معدل الفائدة كان معيناً ، سنترك هذا الافتراض ونبحث عن المحددات التي تجعله يتغير .



مخطط 4 . 9

فقرة خامسة : تحديد معدل الفائدة

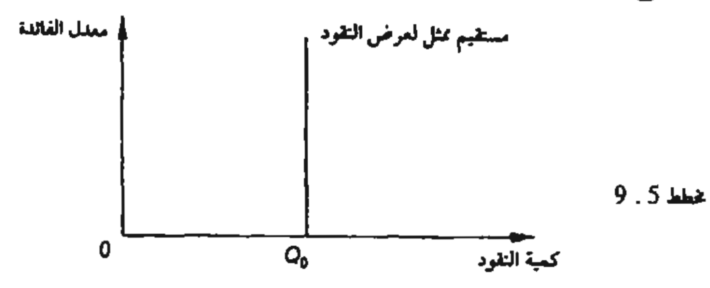
يمثل معدل الفائدة عند كينـز ، سعر التنازل عن السيولة. هو دالّة على طلب نقود الوحدات الاقتصادية غير المصرفية وطلب النقود من النظام المصرفي .

اولاً : عرض النقود

عرض النقود هو عمل النظام المصرفي (المصرف المركزي بالنسبة للنقود الائتمانية والمصارف التجارية بالنسبة للنقود الكتابية) . المصـرف المركـزي هو أخيـراً ، المؤسسة المختصة التي تحدد حجم الكتلة النقدية ، فهو يسهر على تنظيم اصدار العملة بواسطة مختلف أدوات السيـاسـة النقـديـة ؛ اعـادة الحسم ، التـدخـل في السوق النقـدي ، الاحتياطيات الإلزامية ، وضع أطر التسليف . . الخ (انظر الفصلين 12 و 18) .

عرض النقود عند كينـز ، هو متغير محدد من المصرف المركزي بمعزل عن مستوى معدل الفائدة . يتعلق الأمر هنا بافتراض شديد جرى انتقاده مباشرة .

يوضح المخطط 5 . 9 عرض النقود .



مخطط 5 . 9

ثانياً : طلب النقود

لتفسير طلب الوحدات الاقتصادية غير المصرفية للنقود ، تجب الإجابة على السؤال التالي :

لماذا تحتفظ الوحدات الاقتصادية بثرواتها على شكل سيولات لا تحمل شيئاً في حين أنها تستطيع بهذه السيولات شراء سندات تعطيها ايراداً معيناً .

ميّز كينز بين ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقود :

ـ دافع المعاملات التجارية : تحتفظ الوحدات الاقتصادية بالنقود لاجراء مشترياتها الجارية . هذا الطلب على النقود هو دالّة على حاصل الدخل الوطني .

ـ دافع الحرص : تحتفظ الوحدات الاقتصادية بالنقود لمواجهة نفقات غير مرتقبة . هذا الطلب كذلك هو دالة على مستوى الدخل الوطني .

ـ دافع المضاربة : سنشرح هذا الطلب على النقود ، المسمى « تفضيل السيولة » بواسطة مثل مبسّط .

نفترض أن قرضاً للدولة مدته خمس سنوات وقيمة اصداره 1000 F يعطي 50 F في السنة ، أي بفائدة اسمية بمعدل 5 % اذا سُعِّر نفس السند بعد سنة 880 يصبح معدل الفائدة 8 % (الدخل السنوي للقرض هو دائماً 50 F) اذا كان سعره 1044 يكون معدل الفائدة 4 % .

يرى كل مستثمر أن من مصلحته أن يشتري السندات عندما تساوي 880 أي عندما يكون الايراد مرتفعاً ، وأن يبيعها عندما يكون السعر مرتفعاً (1044) والايراد ضعيفاً .

ينتج عن هذا المثل أن تفضيل السيولة يكون شديداً عندما يكون معدل الفائدة ضعيفاً . في الواقع وفي هذه الحالة ، يبيع المستثمر بـ 1044 (فائدة 4 %) ويصبح مالكاً نقوداً سائلة . العكس ، يكون تفضيل السيولة ضعيفاً عندما يكون معدل الفائدة مرتفعاً . طلب النقود بدافع المضاربة هو دالة معاكسة لمعدل الفائدة .

الطلب الكلي على النقود هو اذن :

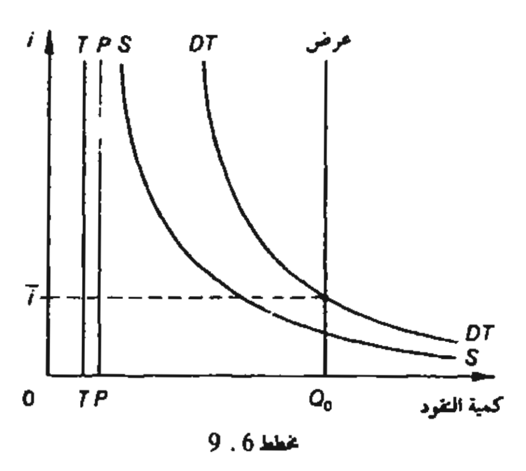
$$DT = T + P + S$$

مع T = طلب المعاملات التجارية

P = طلب الحرص .

S = طلب المضاربة .

يصور المخطط 6 . 9 منحنيات طلب النقود ، عرض النقود ، وتحديد معدل الفائدة للتوازن i .

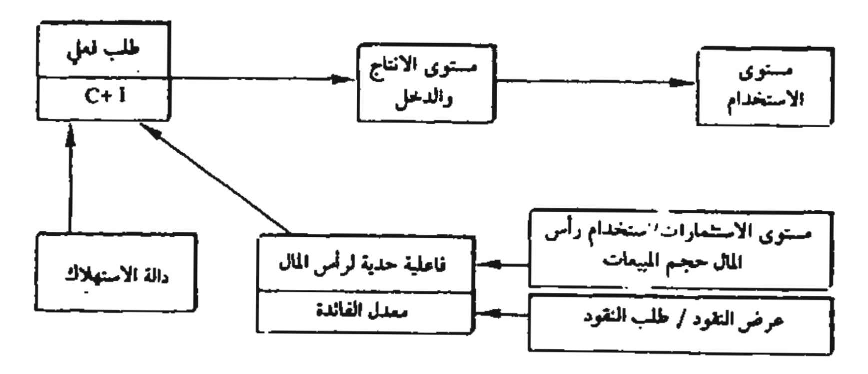


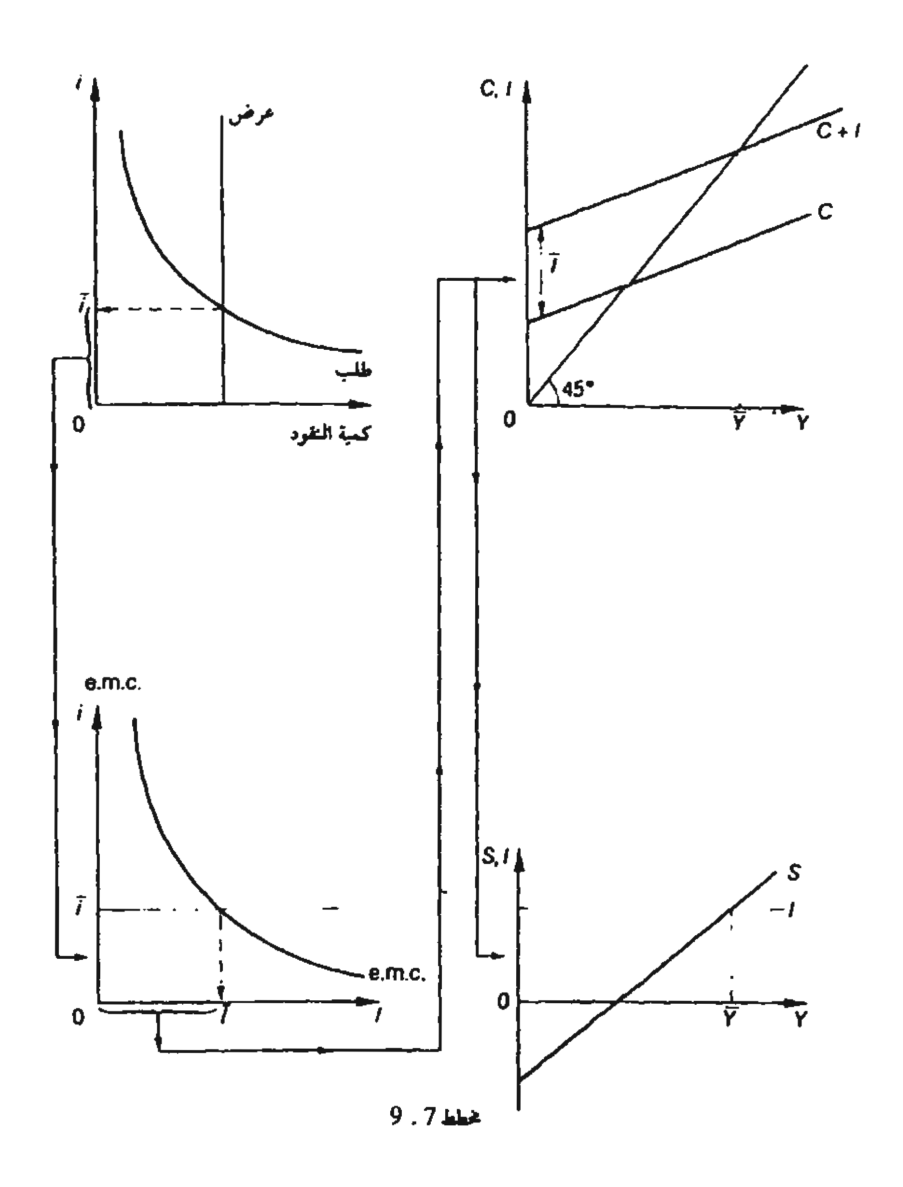
مخطط 6 . 9

فقرة سادسة : الرسوم البيانية الملخَّصة

بيَّنا في الفصول السابقة ان مستوى الدخل او الناتج الوطني كان محدداً بالطلب الفعلي (استهلاك واستثمار) . كنا قد افترضنا أن الاستثمار كان معطى معيناً . كان تحديده مفسراً بالفاعلية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة . وقد أوضحنا أخيراً أن معدل الفائدة يرتبط بعرض وطلب النقود .

الرسم البياني المرفق والمخطط 7 . 9 يختصران الروابط بين المتغيرات وتحديد التوازن (ورغبة في التبسيط لم نعمل حساباً للنفقات العامة G) .





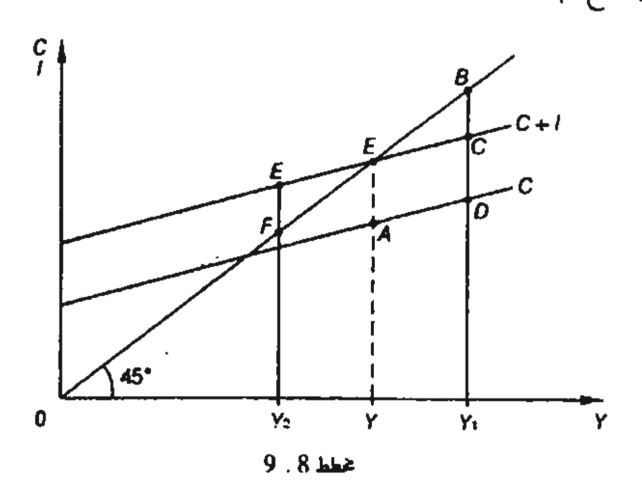
مخطط 7 . 9

فقرة سابعة ـ التوازن الاقتصادي الكلي والاستخدام غير الكامل

درسنا في المخططات السابقة ، كيف تحدد الناتج او الدخل الوطني والتوازن . أحد الاسئلة التي تطرح هي معرفة ما اذا كان هذا الدخل التوازني يسمح باستخدام كل

السكان العاملين الجاهزين . هل ان دخل التوازن يقابل دائماً الاستخدام الكامل ؟

أجاب كينز بالنفي على هذا السؤال واعتقد ان الدخل التوازني في اقتصاد ما يمكن ان يتواجد مع البطالة .



مخطط 8 . 9

نفترض ان الناتج الوطني للتوازن هو Y ، لكن كل السكان العاملين المتوفرين ليسوا مستخدمين . حتى يتوصل إلى الاستخدام الكامل كان على الاقتصاد أن ينتج Y_1. لكنه لا يستطيع التوصل إلى ذلك مع المبالغ الحالية للاستهلاك والاستثمار YA+AE ينبغي زيادة الانفاق الكلي بمبلغ يساوي BC .

يبين هذا المثل أن عدم كفاية الاستهلاك و / أو الاستثمار يُبقي الاقتصاد في وضع أدنى من الاستخدام الكامل . ولو أن التوازن الاقتصادي كان محققاً . لهذا السبب نادى كينز بتدخل السلطات العامة في هذه الحالة بواسطة النفقات الحكومية . من شأن هذه الزيادة في الاستثمار العام ان ترفع مستوى دخل التوازن بتدخل مضاعف الاستثمار (انظر الفصل السابع) .

فقرة ثامنة : التوازن الاقتصادي والمبادلات الخارجية

يبين الجدول 1 . 9 ان كل البلدان الصناعية عرفت زيادة في استقلالها تجاه الخارج . غير أنه عندما يكون اقتصاد ما مرتبطاً بشدة في الخارج ، فان مستويات الانتاج والدخل والاستخدام تكون متأثرة بشدة بالمبادلات الخارجية .

الهدف من هذا الفصل ان نبين بأن التجارة الخارجية هي محدد هام للتوازن

الاقتصادي والاستخدام وان حالة المبادلات الخارجية (عجز ، فيض ، توازن) ليست بدون تأثير على مستوى التوازن الاقتصادي . الأثر الحاسم للمبادلات الخارجية يحلله المخططان 9 . 9 و 10 . 9 اللذان يتبعان الدراسة المعروضة في المخطط 9 . 2 B بمفهومي الادخار والاستثمار .

يدل المخططان 9 . 9 و 10 . 9 على انه بالنسبة لاقتصاد ما مغلق ، يقع التوازن الاقتصادي عند النقطة F : يساوي الادخار الاستثمار ويبلغ المستوى 400 . الناتج الداخلي الاجمالي هو 1500 .

عندما يُفتح الاقتصاد على الخارج (انظر الفصل الثامن) تتحول المعادلة [4] حتى تصبح العلاقة [9] .

$$S + M = I + X \qquad [9]$$

جدول 9.1 التبادلات الخارجية بالنسبة الى الطلب الداخلي .

	صادرات		واردات	
	1969	1984	1969	1984
فرنسا ..	14,5	23,7	15,1	24,1
الولايات المتحدة الاميركية ...	5,2	9,7	5,2	11,5
المانيا ...	22,3	36,4	19,4	33,6
يابان ...	10,7	14,2	9,1	12,8
البلاد المنخفضة ...	42,8	73,8	43,0	68,4

(1) تختص المبادلات بالسلع والخدمات ، يقاس الطلب الداخلي وفقاً للطريقة التالية :
استهلاك + استثمار + واردات - صادرات

الوحدة : نسب مئوية المصدر : OCDE منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

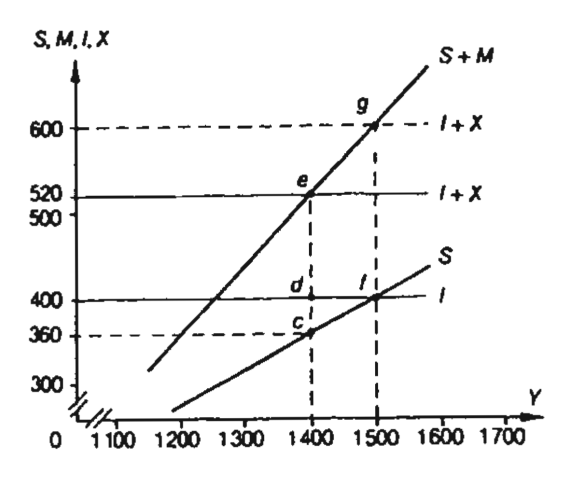
لكل مستوى للناتج الداخلي الاجمالي ، تقاس الصادرات بالفرق بين المستقيم I+X والمستقيم I . هكذا في المخطط 9 . 9 بالنسبة لناتج داخلي اجمالي بـ 1400 . يساوي مجموع الصادرات 120 (400 – 520) ويمثله الجزء ed[1] .

باستدلال مماثل ، تحسب الواردات بالفرق بين المستقيم S + M والمستقيم S . في المخطط 9 . 9 بالنسبة لناتج داخلي اجمالي بـ 1400 تساوي الواردات 160 (360 – 520) وهي ممثلة بالجزء ec .

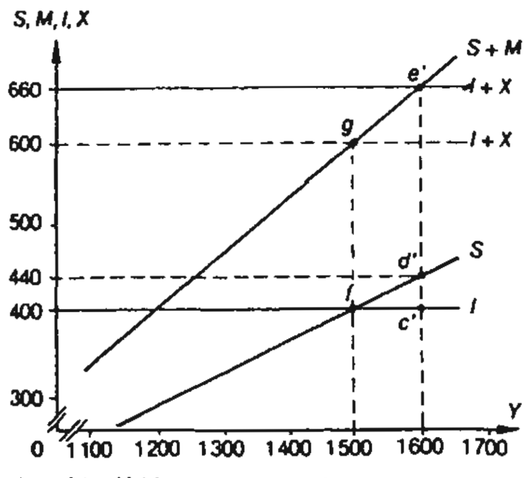
تعني زيادة المستقيم S+M ان الواردات مثل الادخار ، تزيد مع الناتج الداخلي

---

(1) الصادرات « مستقلة ذاتياً » ولا تتوقف على الناتج الداخلي الاجمالي.حجمها هو قبل كل شيء محدد بالظروف الاقتصادية في الخارج .



مخطط 9.9 التوازن الاقتصادي وعجز المبادلات الخارجية



مخطط 9.10 التوازن الاقتصادي وفائض المبادلات الخارجية .

الاجمالي : كلما كان النشاط الاقتصادي كبيراً كلما كانت الواردات كبيرة .

اولاً : التوازن الاقتصادي وعجز المبادلات الخارجية

هذه الحالة هي موضحة بناتج داخلي اجمالي بـ 1400 في المخطط 9 . 9 عند النقطة e ، التوازن الاقتصادي متحقق والمبادلات الخارجية في عجز شرط التوازن متحقق لأن :

$$I + X = S + M$$
$$400 + 120 = 360 + 160$$

● المبادلات هي في عجز

(جزء المستقيم ed) $X = 520 - 400 = 120$

(جزء المستقيم ec) $M = 520 - 460 = 160$

العجز هو 40 : جزء المستقيم dc .

نتيجة : عندما تكون المبادلات الخارجية في عجز ، يكون الناتج الداخلي الاجمالي أدنى من الذي كان يجب ، وكل شيء لم يتغير ، في اقتصاد مغلق . في الحالة الحاضرة ، الناتج الداخلي الاجمالي هو بـ 1400 ، يصبح الذي لاقتصاد مغلق 1500 [1] . النتائج الاقتصادية لعجز تجاري خارجي هي مهمة : تخفيض النشاط الداخلي وزيادة البطالة .

ثانياً : التوازن الاقتصادي وفائض المبادلات الخارجية

هذه الحالة هي موضحة بناتج اجمالي داخلي بـ 1600 في المخطط 10 . 9 عند النقطة 'c ، التوازن الاقتصادي متحقق والمبادلات الخارجية هي في فائض .

● شرط التوازن متحقق لأن

$$I + X = S + M$$
$$400 + 2600 = 440 + 220$$

● المبادلات هي في فائض :

(جزء المستقيم 'e 'c) $X = 660 - 400 = 260$

(جزء المستقيم 'e 'd) $M = 660 - 440 = 220$

(جزء المستقيم 'd 'c) الفائض هو بـ 40

نتيجة : عندما تكون المبادلات الخارجية فائضة يكون الناتج الاجمالي للتوازن أعلى من الذي كان يتوجب ، كل الاشياء لم تتغير عن السابق في اقتصاد مغلق . في الحالة

---

(1) تتأكد بسهولة من انه بالنسبة لكل ناتج داخلي اجمالي بـ 1500 تكون المبادلات الخارجية في عجز .

الحاضرة ، الناتج الداخلي الاجمالي هو بـ 1600 ، يصبح الذي هو في اقتصاد مغلق بـ 1500[1]. النتائج الاقتصادية لفائض تجاري خارجي هي عكس التي هي للعجز : زيادة النشاط الاقتصادي الداخلي وزيادة الاستخدام .

ثالثاً : التوازن الاقتصادي وتوازن المبادلات الخارجية

يوضح المخططان 9. 9 و 10 . 9 هذه الحالة بناتج اجمالي بـ 1500 . عند النقطة g التوازن الاقتصادي متحقق والمبادلات الخارجية متوازنة .

● شرط التوازن محقق لأن

$$I + X = S + M$$

$$400 + 200 = 400 + 200$$

● المبادلات الخارجية متوازنة

$X = 600 - 400 = 200$ (جزء المستقيم f g)

$M = 600 - 400 = 200$ (جزء المستقيم f g)

نتيجة : توازن المبادلات الخارجية يولّد ناتجاً اجماليا داخلياً مماثلاً للذي كان يتوجب ، كل الاشياء متساوية كالسابق ، في اقتصاد مغلق .

ثلاثة استنتاجات كبيرة يمكن استخراجها من هذا الفصل :

- توازن المبادلات مع الخارج هو هدف هام للسياسة الاقتصادية .
- كل عجز في المبادلات يضعف النشاط والاستخدام الداخليين .
- كل فائض في المبادلات يزيد النشاط والاستخدام الداخليين .

---

(1) يمكن التأكد من انه بالنسبة لكل ناتج داخلي اجمالي لـ 1500 تكون المبادلات الخارجية فائضة .

مراجع

مؤلفات

A. CHAÎNEAU, *Monnaie et équilibre économique*, A. Colin, Paris, 1971.

A. CHAÎNEAU, *La mécanique de l'équilibre économique*, PUF, Paris, 1977.

F. AFTALION, A. FOURCANS, *Le monétarisme*, PUF, Paris, 1981.

M. HERLAND, *Keynes*, collection 10-18, Paris, 1981.

F. POULON et treize économistes, *Les écrits de Keynes*, Dunod, Paris, 1985.

مقالات :

A. CHAÎNEAU, Un modèle monétariste de détermination de la valeur du produit global (cas de la France de 1953 à 1980), *Revue d'Économie Politique*, mars-avril 1982, pp. 117-138.

الفصل العاشر

التوازن الاقتصادي
والعلاقات بين الفروع الصناعية

التوازن الاقتصادي هو مطلب جوهري لتوجيه الاختيارات الكبرى للسياسة الاقتصادية . مع هذا فهو لا يعمل حساباً للهياكل الصناعية المتنوعة اكثر فاكثر ، المتشابكة والمحركة للاقتصاديات المعاصرة . هو يسمح بتوجيه القرارات الهادفة إلى تدعيم واصلاح التوازنات الكبرى الاقتصادية الكلية ، لكنه غير قادر على تفسير المسارات الصناعية .

ما هي انعكاسات تغير هذا او ذاك من مكونات الطلب النهائي على المشروعات والاستخدام ؟ ما هي نتائج ارتفاع الطاقة ، تكاليف الانتاج او الضريبة على القيمة المضافة ، على المستوى العام للاسعار ؟ ما هو الأثر الفعّال للانطلاق بتنمية العجز العام ، على حجم الواردات والتوازن التجاري الخارجي ؟ . كثير من الاسئلة لا يحمل اليها تحليل التوازن الاقتصادي الكلي اجابات كافية . ان دراسة العلاقات بين الفروع الصناعية ، المجسّدة بجداول (مدخلات ـ مخرجات) [1] TES ، تسمح بحل هذه المسائل والاحاطة جيداً بالتوازن الاقتصادي .

---

(1) TES أو Tableau entrées — Sorties وتفسيره بصيغة الجمع كما هي بالفرنسية : مدخلات ـ مخرجات ويمكن القول : دواخل ـ خوارج ـ وتستعمل عادة في لغة المحاسبة عبارة داخل ـ خارج بصيغة المفرد . لكن رأيت انسجاماً مع النص الفرنسي ابقاء الترجمة بصيغة الجمع وبعبارة : مدخلات ـ مخرجات ، ويقال لها كذلك بالفرنسية intrants - extrants وبالانكليزية input - output (المترجم) .

ستكون الفقرة الأولى مخصصة لهيكل جداول (مدخلات ـ مخرجات) ، المثل الذي اخترناه هو العائد لفرنسا . في الفقرة الثانية عرض لمدلول جدول (مدخلات ـ مخرجات) ودراسة للتوازن الاقتصادي . نشرح في الفقرة الثالثة استعمال هذه الأداة التحليلية . وفي الفقرة الرابعة والأخيرة من هذا الفصل نعالج باختصار حدود وامتدادات جدول مدخلات ـ مخرجات .

فقرة اولى : هيكل جدول مدخلات ـ مخرجات

جدول مُدخلات ـ مُخرجات هو النسخة الفرنسية لقوالب input — output (داخل ـ خارج) الذي وضعها ليونتيف(Leontief) . بعد استحضار بعض التعاريف سنعمد إلى تشريح هيكل جدول مدخلات ـ مخرجات . سنستكمل هذه الدراسة باستعادة التطور التاريخي للجداول الدولية الصناعية في العالم .

اولاً : تعاريف

يمكن للاقتصاد الوطني أن ينقسم إلى فروع أو قطاعات .

ـ إالفرع هو النشاط الذي يعطي منتجاً واحداً فقط .

ينبغي أن نوضح أن كلمة او عبارة مُنتج ترجع إلى مصطلحات للسلع والخدمات يمكن أن تكون دقيقة قليلاً او كثيراً . مثلاً الفرع المسمى « منتجات البناء البحري » يضم انشاءات الحرب ، سفن التجارة ومراكب خاصة للملاحة البحرية ، المراكب النهرية ، أشغال الصيانة ، التعويم ، الانشاء والادوات المختلفة (مراجل ـ مراسي . . الخ)

ـ القطاع هو مجموعة مشروعات ذات نشاط رئيسي واحد ، يُحدد هذا النشاط على ضوء رقم الاعمال أو الموجودات المستخدمة . مثلاً قطاع « سيارات ـ دراجات نارية ـ دراجات هوائية » يضم كل المشروعات التي يكون نشاطها الرئيس صنع السيارات ، الدراجات النارية والهوائية حتى ولو أنها كانت تنتج غير ذلك ممّا هو أقل أهمية .

ان التقسيم إلى فروع ، على اساس الانتاج الواحد ، يتضمن ميزة هي الاحاطة الجيدة بالنشاط الإنتاجي للمشروعات ، لأن من نتائج هذا النشاط ، ظهور ناتج نوعي ، هو هدف للمبادلات وقابل للتحسينات التقنية .

لكن العقبة الكبيرة لهذا التقسيم هي تجزئة المشروعات المتعددة الانتاج التي تشكل الغالبية العظمى للمشروعات المعاصرة . هكذا ترى شركة بيجو (Peugot) نشاطها

موزعاً بين فرعي « سيارات ودراجات نارية وهوائية » للعربات السيارة التي تنتجها و« منتجات عمل المعادن » لأدوات الخردة المنزلية التي تصنعها . هذا الفصل « يخفي وحدة السلوك الاقتصادي والمالي التي تعكس ادارة المشروع [1] .

أُزيلت هذه العقبة في التصنيف القطاعي . نستعيد مثل شركة بيجو Peugeot ، هذه الشركة تُدرج ضمن قطاع صناعة السيارات حتى بالنسبة لمساهمتها بصنع المناشير وغيرها من الأدوات المنزلية المصنوعة من المعادن . ان التصنيف في قطاعات يحترم اذن الوحدة الاقتصادية والمالية والقانونية للمشروع . يأخذ جدول مدخلات ـ مخرجات بطريقة الفصل إلى فروع . هذه الدقة تسمح بأن نعرّفه بأنه جدول تحليل يعطي الموارد والاستخدامات من السلع والخدمات ، على اساس الفرع ، وحسابات الانتاج للفروع .

ثانياً : هيكل جدول المدخلات ـ مخرجات

وفقاً للمبادىء الموضوعة بطرق المحاسبة الوطنية ، يبيّن الرسم البياني 1 . 10 ان جدول مدخلات ـ مخرجات هو عبارة عن مجموعة من أربعة جداول نضيف اليها إطاراً .

جدول T 3 . 2 الاستخدامات النهائية	جدول T 3 . 1 الدواخل الوسيطة
	حسابا انتاج T 3 .3 واستثمار الفروع
T 3 . 5 حساب الناتج الداخلي الاجمالي	جدول T 3 . 4 الموارد بمنتجات

رسم بياني **10.1**

لنفحص كلاً من هذه الجداول بالعودة إلى جدول مدخلات ـ مخرجات لسنة 1977 المنشور خارج نص الكتاب (في الأخير) .

---

(1) INSEE ، اساليب المحاسبة الوطنية .

1 : جدول المدخلات الوسيطة

يتضمن هذا الجدول 36 عموداً فيها تظهر الاستهلاكات الوسيطة لـ 36 فرعاً (مشتري الفروع ، 1 ، 2 . . . 36 للمنتجات ، 1 ، 2 . . . 35) و 35 سطراً فيها تكون مسجلة المنتجات المستهلكة من الفروع (مبيع المنتجات 1 ، 2 . . . 35 إلى الفروع ، 1 ، 2 . . 36) .

تجدر الاشارة إلى أن فرع : تجارة ، يتضمن انتاجاً ، استهلاكاً وسيطاً ومع فارق قيمة مضافة . لكن لا انتاج يضاف اليه . يدل هذا على عدم وجود سطر تجارة في جدول مدخلات ـ مخرجات .

أخيراً ، ليس جدول المدخلات الوسيطة سوى امتداد الاستهلاك الوسيط الذي يظهر في خانة الاستخدامات في حساب انتاج الشركات واشباه الشركات غير المالية .

2 : حساب الانتاج والاستغلال على أساس الفرع

يجب أن يؤمن هذا الجدول ، كما يدل عليه اسمه ، العناوين الأساسة لحساب الانتاج والاستغلال لـ 36 فرعاً موجودة في جدول مدخلات ـ مخرجات . في الواقع ، لا تنشر الـ INSEE حالياً ، سوى حساب الانتاج الفعلي للفروع .

3 : جدول الموارد على أساس منتجات

يستعيد هذا الجدول ، الانتاج الفعلي للفروع ، المستخرج من حساب الانتاج السابق ويُظهر الانتاج الموزع للمنتجات . يختلف مفهوم الانتاج هذا عن السابق ببعض التصحيحات التي لا نرى ضرورة للتأكيد عليها . حتى نحصل على مجمل الموارد ، يجب ان نضيف إلى الانتاج ، حاصل الواردات والرسم على القيمة المضافة المفروضة على المنتجات ، رسوم الجمارك والهوامش التجارية .

4 : جدول الاستخدامات النهائية

يعطي هذا الجدول تقسيماً للاستخدامات النهائية لكل ناتج مبيناً الاستهلاك النهائي ، التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت ، تغير المخزونات والتصدير . العمود الاجمالي للاستخدامات هو مجموع الاستهلاكات الوسيطة والاستخدامات النهائية لكل ناتج .

5 : الاطار (Cartouche)

يظهر الاطار مكونات الناتج الداخلي الاجمالي : القيمة المضافة لمجموع الوحدات

المؤسسية ، مضافاً اليها الرسم على القيمة المضافة المفروضة على المنتجات ، ورسوم الجمارك وما يماثلها .

يقدم جدول مدخلات ـ مخرجات محاسبة كاملة للموارد والاستخدامات للسلع والخدمات ، ويصور انتاج المؤسسات القطاعية . وهو يسمح بشكل حسابي ، بوعي مفهوم اقتصادي هو مفهوم التوازن ويُظهر بوضوح المعادلة الموجودة بين الموارد والاستخدامات . سنعود لدرس هذه المفاهيم فيما بعد .

ثالثاً : تاريخ الجداول بين ـ الصناعات في العالم

يمكن ارجاع أصل طريقة المبادلات بين الصناعات [1] إلى نظام موازين التخطيط السوفياتي . هذا النظام « يستخدم لتأمين التنسيق بين اجزاء خطة الدولة وتثبيت المعدلات المنهجة التي تؤمن للاقتصاد نمطاً مرتفعاً من التنمية ونمواً متوازناً » (R .Barre ر . بار) .

موازين المواد هي قريبة جداً من جداول المبادلات بما يتعلق بتسهيلها حساب المدخلات اللازمة لتحقيق حجم معين من الانتاج الوطني .

يعود الفضل في وضع التقنية الحديثة للعلاقات الصناعية بين الصناعات (دراسة الاقتصاد الأميركي من 1919 إلى 1939 المنشورة في 1941) ، إلى الاقتصادي فاسيل ليونتيف Vassili Leontief ، وقد ضم جدوله 44 قطاعاً .

جرى تعميم هذا الأسلوب بعد الحرب العالمية ، وأول جدول نُشر في فرنسا كان سنة 1957 وهو عائد لسنة 1951 . في الوقت الحاضر تتضمن الجداول الفرنسية للمدخليات ـ المخرجات كثيراً من التفصيلات منها لـ 35 منتجاً ومنها لـ 90 منتجاً ويجري الآن اعداد جدول لـ 600 منتجاً .

أول جدول بين الصناعات ، نشر في الولايات المتحدة الأميركية ، كان بعد الحرب العالمية الثانية ؛ منذ ذلك الوقت لم يتوقف تزايد عدد الفروع المأخوذة بعين الاعتبار حتى تجاوز الـ 300 ؛ والجدول الأكثر استعمالاً يتضمن 84 منتجاً والتفصيل الأكثر دقة هو لـ 370 مُنتجاً .

---

(1) ان كلمة interindustriel الفرنسية المركبة من inter ومعناها بين و inedustriel ومعناها صناعية ، تعني العلاقات بين الصناعات أو صفة هذه العلاقات ، وبعض القواميس مثل « المنهل » تختصر التفسير بلدمج كلمتي : بين وصناعية ، وتعتبرها : « بيّصناعية » ولكن هذا الدمج لم يصبح مألوفاً فأبقيت الكلمتين منفصلتين (المترجم) .

فقـرة ثانيـة : مدلـول جدول : مـدخلات ـ مخرجات

الهدف الرئيس لجدول مدخـلات ـ مخرجـات هو أن يكـون أسـاسـاً لقـرارات المسؤولين عن السياسة الاقتصادية لبلد ما . تستند هذه القرارات على اشكـال عديـدة للنشاط الاقتصادي . يوفر جدول مدخلات ـ مخرجات ، اطاراً كاملاً للاقتصاد الوطني ، يعطي معلومات عن علاقات الانتاج بين الفروع من جهة ، وعن الاستخدامات والموارد من السلع والخدمات للاقتصاد من جهة ثانية . يرتبط هذا الجدول بالحسابات الأخرى للمحاسبة الوطنية .

اولاً : تحليل مسار الانتاج

يُظهر جدول المدخلات الوسيطة ، الاستهلاكات الوسيطة لكل مُنتَج على مختلف الخطوط الافقية والاستهلاكات الوسيطة لكل فرع في مختلف الاعمدة الرأسية .

لنفحص على سبيل المثال جدول مدخلات ـ مخرجات لعام 1977 المعاد نشـره في آخر الكتاب .

تمثل ارقام السطر الأول (منتجات الزراعة ، التحريج والصيد) المخرجـات من منتجات الفرع 01 المخصصة للفروع . 02 ، 03 ، . . . الخ أي المستعملة منها .

الارقام الواقعة على الخط المنحرف لجدول المدخلات الـوسيطة تمثل الاستهلاك الداخلي للفرع ، اي الاستهلاك المستقل للفرع لمنتجاته الخاصة به . يدل الخط 01 أن منتجات الزراعة المستهلكة داخلياً للفرع الزراعي تبلغ 28171 مليون فرنك . تدل كذلك على أن منتجات الزراعة المباعة إلى الفرع 02 (لحم ومنتجات الحليب) هي بمبلغ 68894 مليون وتلك المباعة للفرع 28 (فنادق ، مقاهي ، مطاعم) تصل إلى 10105 مليون فرنك . نكتشف فيه كذلك ، أن منتجات الزراعة كانت قد استهلكت ، صُدِّرت ، وبأنها قد تجمعت على شكل مخزونات وحتى قد استعملت لتكوين اجمالي لرأس المال الثابت [1] . تمثل ارقام العمود الأول (فرع زراعة وتحريج وصيد) استهلاك هذا الفرع لمنتجات الفرع 01 (يعني الاستهلاك الذاتي) 02 ، 03 . . الخ . على سبيل المثال نلاحظ ان فرع زراعة ، كان قد اشترى عام 1977 بـ 3324 مليون منتجات نفطية وبـ 3482 مليون منتجات البناء الآلي .

يرتكز تحليل سياق الانتاج على افتراض رئيس هو أن الاستهلاكات الوسيطة لفرع

---

(1) هذا يجب ان لا يثير الـدهشة . يجب أن لا ننسى بـان زيادة المـاشية تعتبـر كأنهـا تكوين راس مال .

j في مختلف المنتجات i هي نسبية لانتاج هذا الفرع .

نفترض الفرع j : الاستهلاكات الوسيطة لهذا الفرع في المنتجات 1 ، 2 ، . . . i .
$c_{1.j}, c_{2j} \ldots c_{ij}$ .. j هي نسبية للانتاج Xj.

$$c1 . j / M Xj = a 1 . j$$
$$c2 . j / MXj = a2 . j$$
$$ci . j / MXj = a i . j$$

($a_{i.j}$) هي المُعامِل التقني للانتاج . يدل هذا المعامل على الكمية من السلعة i المستهلكة ، اللازمة لانتاج وحدة للفرع j .

المُعامِلات $a_{i.j}$ تبين خصائص شروط وهيكلية الانتاج طوال السنة المعينة . مع الأخذ بافتراض النسبية الموجودة بين الاستهلاكات الوسيطة لفرع وانتاج هذا الفرع ، هذه المعاملات تكون ثابتة . الصلة بين الاستهلاكات الوسيطة والانتاج هي على شكل مستقيم .

[2] $C_{i,j} = f_{i,j}(X_j)$
[3] $C_{i,j} = a_{i,j} X_j$

مثال : اذا رجعنا من جديد إلى الجدول الملحق بالكتاب ، نجد أن انتاج الفرع الزراعي هو Xj = 170102 مليون .

الـ $c_{i.j}$ هي منتجات مشتراة بالفرع الزراعي لتأمين انتاج بـ 170102 مليون .

- منتجات بترولية C_{05-01} = 3324 .
- منتجات كيميائية C_{11-01} = 10056 .
- منتجات بناء آلي C_{14-01} = 3482 .. الخ

مُعامِلات تقنية الانتاج هي :

$$a_{05-01} = \frac{3\,324}{170\,012} = 0{,}0195$$

$$a_{11-01} = \frac{10\,056}{170\,102} = 0{,}0591$$

$$a_{14-01} = \frac{3\,482}{170\,012} = 0{,}020$$

تمثل الاستهلاكات الوسيطة على التوالي % 95 , 1 ؛ % 91 , 5 ؛ % 0 , 2 من انتاج الفرع زراعة . بعبارة أخرى ، لانتاج بـ 1000 فرنك منتجات زراعية ، يجب شراء واستهلاك بـ 50 , 19 فرنك منتجات تغطية ، 10 , 59 فرنك منتجات كيمائية وبـ 20 فرنك منتجات بناء آلي .

يشكل مجموع المُعامِلات التقنية لانتاج كل الفروع لاقتصاد ما ، قالباً (مصفوفة) للمعاملات التقنية .

يعطينا الرسم 2 . 10 ادناه نسخة مبسّطة لهذا القالب .

	الفرع 1	الفرع 2	الفرع j	الفرع n
المنتج 1	$a_{1,1}$	$a_{1,2}$	$a_{1,j}$	$a_{1,n}$
المنتج 2	$a_{2,1}$	$a_{2,2}$	$a_{2,j}$	$a_{2,n}$
⋮	⋮	⋮	⋮	⋮
المنتج i	$a_{i,1}$	$a_{i,2}$	$a_{i,j}$	$a_{i,n}$
⋮	⋮	⋮	⋮	⋮
المنتج n	$a_{n,1}$	$a_{n,2}$	$a_{n,j}$	$a_{n,n}$

رسم بياني 2 . 10 قالب المعاملات التقنية .

تمثل خطوط القالب المخرجات (بنسب مئوية من الانتاج) من المنتجات , ... n n...,i...,2,1 المخصصة للفروع 1 , 2 , .. j , .. , n تمثل أعمدة القالب المدخلات (بنسب مئوية من الانتاج) للمنتجات 1 , 2 , .. i , n في الفروع 1 , 2 , .. j .. n .

هذا التمثيل للمدخلات والمخرجات (كل مدُخَل هو في نفس الوقت مُخرج) يسمى تقنية (فن) الادخال ـ الاخراج أو تقنية مدخلات ـ مخرجات .

تسمح قوالب الاستهلاكات الوسيطة والمُعامِلات التقنية بأن نفهم جيداً عمليات الانتاج وعلاقات الارتباط بين الفروع الصناعية .

ثانياً : الاستخدامات والموارد من السلع والخدمات

يسمح لنا جدول مدخلات ـ مخرجات بأن ندرك ، بشكل محاسبي ، مفهوماً اقتصادياً رئيساً : هو مفهوم التوازن بين الموارد والاستخدامات للسلع والخدمات في اقتصاد معين . انطلاقاً من التمثيل العام الذي شرحناه سابقاً نعرض التوازن للسلع والخدمات بواسطة نموذج مبسّط سنتوسع بشرحه في وقت آخر .

1 : نموذج مبسّط للتوازن

نفحص على التوالي الاستخدامات ، الموارد والتوازن بين بعضها البعض .

أ ـ الاستخدامات

كل سطر i من جدول المبادلات (انظر الجدول في آخر الكتاب) يعطي استخدامات الناتج I ، أي الاستهلاكات الوسيطة لهذا الناتج من قبل الفروع الأخرى ، والاستخدامات النهائية . هذه الاخيرة هي أربعة :

ـ الاستهلاك النهائي .

ـ التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت .

ـ الصادرات .

ـ تغيرات المخزونات .

ب ـ الموارد

تظهر هيكلية الموارد في جدول الموارد في منتجات . العناوين الاساسة هي :

ـ الانتاج الموزع من المنتجات (يختلف عن الانتاج الفعلي بالأخذ في الحساب كثيراً من العناوين بدون أهمية فعلية) .

ـ الواردات .

ـ الرسم على القيمة المضافة المفروضة على المنتجات ورسوم الجمارك .

ـ الهوامش التجارية .

ينبغي لدراسة وتقييم مجموع موارد الأمة ، أن نضيف الهوامش التجارية إلى الانتاج ، لأن هذا الأخير يقدر بأسعار الانتاج الداخلية ، كلفة المصنع بما فيها الضرائب والهوامش مستبعدة . هذا الاستبعاد للهوامش مجسّد بعدم وجود سطر أو خط « منتجات الفرع تجارة » في جدول المدخلات الوسيطة .

تشكل الهوامش التجارية احدى صعوبات جدول مدخلات ـ مخرجات . يحصي العمود 26 مشتريات الفرع : تجارة ، لمختلف المنتجات اللازمة لسيره . كما بالنسبة لأي فرع آخر ، يساوي الانتاج الفعلي لهذا الفرع ، مجموع الاستهلاكات الوسيطة والقيمة المضافة .

هذا الانتاج هو تقدير للخدمات التجارية المؤداة إلى مجموع الفروع الأخرى .
يدل سطر هامش لجدول الموارد في منتجات ، على كمية الخدمات التجارية المستهلكة من كل فرع والمدفوعة من المستخدمين ، تكون الخدمات التجارية بذلك محسوبة مرتين (انتاج الفرع تجارة وحاصل الهوامش المأخوذة من الفروع الأخرى) . يُحذف هذا الاستخدام المزدوج بطرح الخدمات التجارية عند تقاطع عمود تجارة وسطر هوامش .

ج ـ توازن الاستخدامات والموارد :

نفترض ناتجاً (اذن فرعاً) وان موارده واستخداماته اثنتان .

موارد xi = انتاج داخلي

ri= موارد أخرى

استخدامات cij = استهلاك وسيط بالفروع j .

di = استخدامات نهائية (استهلاك ، تكوين اجمالي لرأس المال الثابت ، تكوين المخزونات) .

يكتب توازن الموارد والاستخدامات بالعلاقة المحاسبية :

$$x_i + r_i = \sum_j c_{ij} + d_i \qquad [4]$$

يمكن أن نضع

$$d_i - r_i = y_i \qquad [5]$$

ولو اخذنا حساباً لعلاقات السلوك الموجودة في المعادلات [1] و [2] و [3] يكون معنا :

$$x_i = \sum_j a_{ij} x_j + y_i \qquad [6]$$

بالنسبة لـ n منتجات ، نظام المعادلة الخطية يكتب

$$[7] \qquad \left. \begin{array}{l} x_1 = a_{1.1} x_1 + a_{1.2} x_2 + \ldots + a_{1.n} x_n + y_1 \\ x_2 = a_{2.1} x_1 + a_{2.2} x_2 + \ldots + a_{2.n} x_n + y_2 \\ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \\ x_n = a_{n.1} x_1 + a_{n.2} x_2 + \ldots + a_{n.n} x_n + y_n \end{array} \right|$$

فاذا وضعنا

$$X = \begin{bmatrix} x_1 \\ . \\ . \\ . \\ x_n \end{bmatrix} \qquad Y = \begin{bmatrix} y_1 \\ . \\ . \\ . \\ y_n \end{bmatrix} , \qquad A = \begin{bmatrix} a_{1.1} \dots a_{1.n} \\ \dots\dots\dots \\ a_{n.1} \dots a_{n.n} \end{bmatrix}$$

فالنظام يُكتب على شكل قالبي :

$$x = A\,x + y \qquad [8]$$

2 : النموذج العام

لنأخذ في الحساب الموارد والاستخدامات الأخرى للناتج i .

ei = صادرات السلعة i .

i j = واردات السلعة i .

m i = هوامش تجارية .

نحصل على العلاقة التالية :

$$x_i + i_i + m_i = \sum_j c_{ij} + y_i + e_i \qquad [9]$$

و

$$x_i = \sum_j c_{ij} + y_i + e_i - i_i - m_i \qquad [10]$$

او أيضاً على شكل قالبي :

$$(I - A)\,X = Y + E - I - M \qquad [11]$$

حيث I هي القالب الوحدة ; M,I,E هي الاتجاهات المخصصة .

فقرة ثالثة : استخدام جدول مدخلات ـ مخرجات

جدول مدخلات ـ مخرجات هو رسم للمستقبل يستخدم للتوقعات لاجل قصير (السنة الجارية والسنة اللاحقة) ولاجل متوسط (تخطيط لخمس سنوات) . لا تقتصر فائدته على هذا المظهر ، فهو قادر ان يقدر للاقتصاد الوطني نتائج تغيرات اسعار معينة ومدى اتساع التقدم في الانتاجية .

اولاً : تحديد الانتاج

يمكن ان يُكتب التوازن الكلي للموارد والاستخدامات لناتج i على شكل مبسّط وقالبي :

$$X = AX + Y$$

يمكن ان يكتب كذلك نظام المعادلة [7]

$$\left.\begin{array}{l} y_1 = (1 - a_{1.1})x_1 - a_{1.2}x_2 \cdots - a_{1.n}x_n \\ y_2 = - a_{2.1} x_1 + (1 - a_{2.2}) x_2 \ldots - a_{2.n} x_n \\ \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \\ y_n = - a_{n.1} x_1 - a_{n.2} x_2 \ldots + (1 - a_{n.n})x_n \end{array}\right| \quad [12]$$

يكون بالتعبير بـ I عن القالب الوحدة

$$Y = (1 - A) X \quad [13]$$

تسمح هذه المعادلات بمعرفة كميات المنتجات y_1 ، y_2 ... y_n المرغوبة للطلب النهائي عندما يكون انتاج الفروع $x_1, x_2, \ldots, x_n$ وتكون الرابطة بين الطلب النهائي والانتاج مؤمنة بواسطة المعاملات التقنية aij مع هذا توضع التوقعات عند مستوى اقتصاد ما بمصطلحات معاكسة : ما هي الانتاجات التي على الفروع أن تحققها لاشباع الطلبات النهائية المعينة او المرتقبة ؟ .

رياضياً ، ينبغي توضيح x بالنسبة لـ y ، أي حساب معاملات جدد ∝ كما لو ان.

$$\left.\begin{array}{l} x_1 = \alpha_{1.1} y_1 + \alpha_{1.2} y_2 \ldots + \alpha_{1.n} y_n \\ x_2 = \alpha_{2.1} y_1 + \alpha_{2.2} y_2 \ldots + \alpha_{2.n} y_n \\ \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots \\ x_n = \alpha_{n.1} y_1 + \alpha_{n.2} y_2 \ldots + \alpha_{n.n} y_n \end{array}\right| \quad [14]$$

يكون كذلك ان نكتب العلاقة القالبية $Y = (1 - A) X$:

$$X = (1 - A)^{-1} Y \quad [15]$$

حيث $(1 - A)^{-1}$ هي القالب المعاكس لـ $(1 - A)$.

يسمح هذا القالب ، عندما تكون الطلبات النهائية معروفة ، بحساب الانتاجات اللازمة لاشباعها . تحسب الاستهلاكات الوسيطة المختلفة بسهولة اعتباراً من

الانتاجات المحددة ، بتطبيق معادلة السلوك $C_{ij} = a_{ij} X_j$.

ثانياً : الاستعمالات الأخرى لجدول مدخلات ـ مخرجات

عديدة هي استعمالات جدول مدخلات ـ مخرجات ، لكننا لم نتوقف إلا عند الاثنين الاكثر دلالة .

1 : الدراسات على الأسعار

ترتبط كل أسعار المنتجات ببعضها : تغير كلفة الكهرباء له انعكاسات على الفروع التي تستعمل مصدر الطاقة هذا (ارتفاع وانخفاض) . بواسطة قالب مأخوذ عن الذي هو للمعاملات التقنية التي تبين أنه للحصول على فرنك طلب نهائي للناتج j ، يجب انتاج x فرنك من الناتج A و y فرنك من الناتج B . . الخ ، نستطيع ان نحسب انعكاسات ارتفاع او انخفاض سعر هذا الناتج او ذلك . مثلاً بالامكان قياس نتائج تعديل سعر الفولاذ ، سعر النقل ، معدل الضريبة على القيمة المضافة ، او أي تخفيض .

2 : قياس الانتاجية

اقترح (M . P . Maillet) المسألة : « في قطاع خاص ، يتميز تطور التكاليف بتغير المعاملات التقنية a_{ij} يمكن ان يكون سبب هذا التغير ناجماً عن تقدم تقني ، او تعديل في عملية الانتاج ، حلول بعض عناصر الانتاج محل غيرها من العناصر . الوسيلة الوحيدة لابعاد هذه العقبة هي في قياس الكلفة الكلية مثلاً بساعات عمل. نفترض تقدير التقدم التقني في الصناعة j بين 1919و 1929 . لانتاج حالة السلع النهائية المستهلكة سنة 1929 أنه استخدمت قوة عمل N . نفترض اننا اردنا انتاج هذه الحالة بالوسائل التقنية لعام 1929 بالنسبة لكل الصناعات باستثناء الصناعة j التي أصبحت الوسيلة التقنية بالنسبة اليها هي تلك التي لسنة 1919 : نستخدم قوة العمل 1 اكبر من N . ان عبارة $N1 - n$ تعطينا تقديراً للتقدم التقني في الصناعة ، لأنها تقيس كمية العمل التي استطعنا توفيرها . . كذلك بالامكان ، لكل الاقتصاد ، تقدير أثر التقدم التقني بين 1919و 1929 بحساب حجم العمل الذي يكون ضرورياً لانتاج حالة السلع لعام 1929 على اساس المعاملات التقنية لعام 1919 » .

فقرة رابعة : حدود وامتدادات تقنية مدخلات ـ مخرجات

ندرس اولاً الحدود ثم نعرض بعدها بعض الامتدادات .

اولاً : الحدود

نتوقف عند الحدين الرئيسين وهما ثبات المعاملات التقنية للانتاج والميزة الاجمالية لعمليات التقسيم .

1 : ثبات المعامِلات التقنية

رأينا سابقاً أن المعامِلات التقنية كانت تعتبر كأنها ممثلة للوضع التقني الموضوع في العمل . غير أن التقنيات تتطور وتشهد احلالاً لمنتجات كثيرة (مثلاً زيت الوقود يحل اكثر فأكثر محل الفحم) . هذه التعديلات في المعاملات التقنية تمس بعض المنتجات اكثر من غيرها : الفحم الخشبي ، الفحم الحجري ، الغاز ، الكهرباء ، المعادن غير الحديدية ، المنتجات الكيمائية . في الواقع ، نُلطِّف تدريجياً من هذا العائق ، بحساب بعض المعاملات التي تعمل حساباً لتطور التقنيات الصناعية التي نملك عنها معرفة جيدة .

2 : الميزة الاجمالية لعمليات التقسيم (فصل)

يصعب تمثيل العلاقات بين صناعات بفصلها إلى عدد صغير من الفروع والمنتجات . لذلك نسعى إلى إطلاق الجداول اكثر فأكثر (90 فرعاً في فرنسا مقابل 77 سابقاً) .

ثانياً : الامتدادات

تقنية العلاقات بين الصناعات ، المبتكرة حتى الآن لاقتصاد وطني ، ترمي لأن تصبح مطبقة على مستوى الاقاليم وذلك بطريقتين :

- بناء جدول لاقليم .
- بناء جدول لما بين الأقاليم .

في الحالة الأخيرة ، فبدلاً من تقسيم الاقتصاد الوطني إلى فروع ، فهو يقسم إلى اقاليم ، أجريت هذه الاختبارات في فرنسا (جدول اقليمي) في الولايات المتحدة الأميركية (جدول اقليمي وما بين الأقاليم) وفي الاتحاد السوفييتي .

مراجع

مؤلفات

INSEE, *Initiation à la comptabilité nationale*, Paris, Imprimerie Nationale, 1964.

INSEE, Système élargi de comptabilité nationale, *Collections INSEE*, Série C, N° 44-45, mai 1976.

مقالات

H. AUJAC, Hiérarchie des indutries dans un tableau des échanges industriels, *Revue économique*, mars 1960.

INSEE, Méthodes de la comptabilité nationale, *Études et conjoncture*, n° 3, mars 1966.

INSEE, Études de comptabilité nationale, n° 8, *Études et conjoncture, numéro spécial 1965.*

D. MASSON, Méthode de triangulation du tableau européen des échanges interindustriels, *Revue économique*, mars 1960.

احصاءات

INSEE, *Rapport sur les Comptes de la Nation*, Paris, publication annuelle.

ملحق :
تطبيق حديث لجدول مدخلات ـ مخرجات[1]

ما هو التأثير الحاسم على الاقتصاد الوطني لدفع مليار فرنك في فرع الاتصـالات السلكية واللاسلكية ؟

ان التأثير الحاسم الزيادة نشاط فرع ، على مجوع الاقتصاد الوطني لا يقتصر على التأثيرات المباشرة التي تقابل المشتريات التي يـأخذهـا من الفروع الأخـرى . يجب أن تكون التأثيرات غير المباشرة التي تظهر من خلال التأثير الحاسم لهذه المؤثرات الأولى على زيادة نشاط الفروع ، مضمومة لبعضها حتى تترجم الأثر الحاسم النهائي المطلوب .

أجريت الدراسة بواسطة نموذج آفاتار (AVATAR) .

(Analyse Variantielle du tableau d 'affectation des ressources)

أي التحليل الڤاريانتي لجدول تخصيص الموارد ، الذي جرى ضبطه سنـة 1978 من قبل الـ INSEE ، لدرس التأثيرات على الانتاج ، الاستخدام والواردات لمختلف الدفعات الكلية او القطاعية للاقتصاد الوطني .

يرتكز هذا النموذج على تطبيق تحليل ليونتيف W. Leontief على جدول مدخلات ـ مخرجات الـ INSEE في 90 فرعاً . نتبنى اتجاهاً للطلب النهائي (انطلاقاً) ثم نبدأ

---

(1) D. Roux, J. M. Dalbarade, M. Bonan : وزن الاتصـالات السلكيـة والـلاسلكيـة في الاقتصاد الفرنسي ، جامعة باريس IX دوفين ، تشرين ثاني 1982 .

بتقدير الواردات المباشرة الناتجة عن هذا الطلب ، على اساس المحتوي الاستيرادي للاستخدامات النهائية . يحتوي جدول مدخلات ـ مخرجات من بين الاستهلاكات الوسيطة تلك التي هي من مصدر وطني وتلك التي هي مستوردة . بفضل جدول المحتوي الاستيرادي للاستهلاكات ، يصبح بالامكان استخراج الاستهلاكات الوسيطة من أصل داخلي . عند هذا المستوى من التحليل ، نطبق طريقة مدخلات ـ مخرجات ليونتيف Leontief التي تؤدي إلى تحديد مستوى الانتاج الوطني اللازم لاشباع زيادة الطلب . القالب المعاكس $(I-A)^{-1}$ مضروب بموجّه الطلب الوطني ، يحدد موًجة الانتاج الوطني . عندئذ ، يسمح جدول المحتوى الاستيرادي للاستهلاكات الوسيطة ، بتحديد الاستهلاكات الوسيطة المستوردة . بالامكان كذلك توضيح موًجة الاقتصاد الوطني من جهة ، والواردات الاجمالية (المباشرة وغير المباشرة) الناتجة عن موجًة الطلب النهائي من جهة ثانية .

على اساس نتائج الانتاج الوطني ، نستطيع أن نحدد الأثر الحاسم للموجًه الطلب النهائي للاستخدام . يستخدم النموذج لهذه الغاية ، جداول حساب الاستغلال التي توزع على أساس الفرع ، القيمة المضافة وفقاً للاجور ، الضرائب المباشرة التي توزع على أساس الفرع ، القيمة المضافة وفقاً للاجور ، الضرائب المباشرة والفائض الاجمالي للاستغلال .

أخيراً توجز النتيجة المأخوذة من موجّه الطلب النهائي المحدد ، معرفة موجهات الانتاج ، الاستيراد والاستخدام التي نرغب بتحليلها .

النتائج

الانتاج المولًد

● توجد مشتريات الاتصالات السلكية واللاسلكية في اربعة قطاعات رئيسة . مقابل مليار فرنك معقود ، نطلب (بمليونات الفرنكات) :

- بناء وهندسة مدنية بـ 322 مليون فرنك .
- ادوات الكترونية مهنية بـ 292 مليون فرنك .
- قرض اجارة بـ 113 مليون فرنك .
- ادوات كهربائية بـ 112 مليون فرنك .

● لا تزيد الانتاجات المولدة في هذه القطاعات كثيراً بالنسبة للمشتريات المباشرة للاتصالات السلكية واللاسلكية .

- يرتفع انتاج بناء وهندسة مدنية إلى 329 مليون فرنك .

- يرتفع الانتاج الكهربائي المهني إلى 314 ملون فرنك .

- يرتفع انتاج قرض الايجارة إلى 116 مليون فرنك .

- يرتفع انتاج الادوات الكهربائية إلى 127 مليون فرنك .

على العكس ، تستفيد قطاعات أخرى من التأثيرات الهامة الناجمة عن نفقات الاتصالات السلكية واللاسلكية . نذكر بصورة خاصة :

- الخدمات للمشاريع التي ترتفع من 52 إلى 116 مليون فرنك .

- ادوات البناء التي ترتفع من 5 إلى 44 مليون فرنك .

- صنع المعادن الذي يرتفع من 9 إلى 47 مليون فرنك .

- المنتجات النفطية المكررة التي ترتفع من 11 إلى 44 مليون فرنك .

- المعادن غير الحديدية نصف المنتجة التي ترتفع من 5 إلى 23 مليون فرنك .

عموما ، ان قطاعات التجارة والخدمات ، السلع الوسيطة ، المواد الأولية والطاقة هي التي تستفيد « بشكل غير مباشر » من نفقات الاتصالات السلكية واللاسلكية .

أخيراً ، يُسبب طلب بـ 1000 مليون فرنك ، زيادة في الانتاج بـ 1553 مليون فرنك . اذن يوجد أثر مضاعف (معامل 55 , 1) ناتج عن تفاعلات مسلسلة تقنية للانتاج . ان المقارنة مع عملية دفع في قطاعات أخرى (انشاءبحري حربي ، انشاء جوي حربي ، انشاء ـ هندسة مدنية وزراعية ، تجهيز حربي ، سلع تجهيز معمرة) أو دفع عام للاقتصاد ، هي مبينة في الجدول 1 .

نلاحظ أن الدفع بالاتصالات السلكية واللاسلكية له تأثير حاسم هو قريب من الذي يعطي دفعاً ببناء هندسة مدنية وزراعية ، مع 1592 مليون فرنك انتاج ، هذا الشكل الأخير للعمل هو الأكثر فائدة للاقتصاد الوطني ما عدا الاستثمارات في المجالات الحربية (بناء الملاحة البحرية والجوية) .

النتائج المتعلقة بالاستيراد ، مضافة إلى مستوى الانتاج ، هي مكمِّل اعلامي لا غنى عنه .

الواردات

تُظهر النتائج المستخلصة من نموذج أفاتار (AVATAR) ان الواردات غير المباشرة ترتفع إلى 151 مليون فرنك لكل مليار فرنك معقود ، أي نسبة % 15,1 . اما الواردات المباشرة فهي تمثل تقريباً % 0,5 من النفقات العامة الاستثمارية .

مجموع الواردات المباشرة وغير المباشرة (المُوَلّدة) يؤلف 156 مليون فرنك . نستطيع ان نلاحظ أن مستوى الواردات يصل إلى % 15,6 من النفقات الكلية . تثير هذه النتيجة الاعجاب .

جدول 1 جدول مقارنة التأثيرات المولّدة لمختلف المتغيرات لنموذج AVATAR [1]

متغير	واردات (مليون فرنك) 1980	انتاج (مليون فرنك) 1980	قيمة مضافة (مليون فرنك) 1980	استخدام باشخاص وسنوات
انشاء بحري حربي	224	1 804	غير محسوب	غير محسوب
انشاء ملاحة جوية حربي	279	1 727	غير محسوب	غير محسوب
دفع بناء ، هندسة مدنية وزراعية	156	1 592	837	7 470
مشتريات الاتصالات السلكية واللاسلكية	156	1 553	810	6 410
ـ تجهيزات عسكرية	203	1 532	غير محسوب	غير محسوب
ـ دفع عام	216	1 388	771	6 210
ـ دفع استهلاك السلع المعمرة	327	1 246	659	6 270
دفع التجهيز	454	1 006	537	4 250

(1) لكل متغير ، المحسوبة هي النتائج لمليار فرنك من الطلبات الاضافية خارج الضريبة على القيمة المضافة

هذا هو أفضل المسجَّل (بالتساوي مع قطاع بناء هندسة مدنية وزراعية) بالمقارنة مع النتائج المأخوذة بعمليات الدفع في الفروع الأخرى . علاوة على الواردات من الطاقة (نفط خام) تشكل الخدمات للمشروعات والأدوات الالكترونية المهنية (مع مشتريات المكونات من الولايات المتحدة الأميركية خاصة) القطاعات الرئيسة للاستيراد .

السياسة الاقتصادية المطبقة على المستوى العالمي ، وتطور المصادر الجديدة للطاقة ، واحلال « سلسلة الكترونية » تسمح بتموينات مستقلة جداً ، كلها أمور من شأنها تخفيض التحول نحو الخارج . من المفيد ان نلاحظ ان الدفع بالاتصالات السلكية

واللاسلكية لا يولد ابداً استيراداً في مادة الاعلام .

التأثير الحاسم على القيمة المضافة والاستخدام

النتائج على القيمة المضافة لها تأثير مباشر على الاستثمارات والاستخدام . بالنسبة للانعكاسات على مستوى الاستخدام ، لم تكن النتائج معطاة إلاّ على المستوى 10 من تقسيم الاقتصاد . فالقطاعات المعنيّة مباشرة بمشتريات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، هي التي بالتأكيد ، ستحتاج جهازاً بشرياً كبيراً إلى حدٍ ما : سلع التجهيز ، التجارة والخدمات ، البناء ، الاشغال العامة والسلع الوسيطة .

بكل مليار فرنك من المشتريات خارج الضريبة على القيمة المضافة ، من اتصالات سلكية ولا سلكية ، نُوجد 6416 استخداماً أي تقريباً 156000 فرنك بالاستخدام الواحد في السنة الواحدة .

تبدو بعض الاستنتاجات المركبة ذات دلالة كبيرة : ان الدفع في الاتصالات السلكية واللاسلكية هو من هذه الجهة أكثر ملاءمة من دفع عام أومن استهلاك السلع المعمرة او التجهيز . مع ذلك هو اقل توليداً للاستخدام من الدفع في بناء الهندسة المدنية والزراعية .

القسم الرابع

النقود وتمويل الاقتصاد

يمكن ادراك نموذجين لتمويل النشاطات الاقتصادية : التمويل المباشر الذي يقيم رابطة بين وحدتين اقتصاديتين ، تملك الأولى طاقة تمويلية وتملك الثانية حاجة للتمويل . يستخدم هذا النموذج في اصدار السندات والأسهم والاكتتاب لها . أما التمويل غير المباشر فيقيم العلاقة بين ثلاث وحدات : الحائز على رؤوس الأموال الذي يعهد بمهمة التمويل الى وسيط مالي يقوم باعادة توزيع رؤوس الأموال الى طالبها . في سبيل فهم اساليب تمويل الاقتصاد العام ، يقدّم الفصل الحادي عشر وصفاً للنظام النقدي والمالي الفرنسي : مصارف ومؤسسات مالية ، اسواق رؤوس الأموال والتدفقات المالية . أما الفصل الثاني عشر فيهتم بدوره ، بمسار صنع النقود . في الواقع ، يجب معرفة ان تمويل الاقتصاد الوطني لا يكون وقفاً على موارد الادخار ، فالموارد النقدية تتدخل بشكل معبِّر ، في تمويل الاقتصاد الوطني . تسمح دراسة اصدار النقود بأن نفهم جيداً ، السياسة النقدية ،الاداة التي لا غنى عنها في محاربة التضخم وعدم التوازن الخارجي .

يتضمن هذا القسم فصلين اثنين :

الفصل الأول : النظام النقدي والمالي الفرنسي

الفصل الثاني : انشاء النقود .



الفصل الحادي عشر

النظام النقدي والمالي

في اقتصاد معين ، وخلال فترة محددة ، تحتاج بعض الوحدات الاقتصادية إلى التمويل ، لأنها تكون تستثمر او تنفق مبالغ اكثر من ادخارها . على العكس من ذلك ، تملك وحدات أخرى طاقات تمويلية لأن ادخارها يفوق حاجتها للاستثمار . في فرنسا ، تشعر المشروعات والادارات تقليدياً ، بالحاجة إلى التمويل . على العكس ، تملك الأسر طاقة تمويلية .

دور النظام النقدي والمالي هو تأمين توافق حاجات التمويل مع طاقات التمويل . هذا يتضمن مطلبين : ينبغي أولاً جعل طاقات التمويل والحاجات للتمويل لكل الوحدات الاقتصادية متلائمة . من جهة ثانية ، ينبغي كذلك جعل تفضيلات مختلف الوحدات الاقتصادية متلائمة .

في الواقع ، حاجات المشروعات للتمويل هي لأجل طويل ، في حين ان الأسر تفضل الاحتفاظ بادخارها على شكل موجودات لأجل قصير .

تشكل الوحدات المالية وأسواق رؤوس الأموال قطبي النظام النقدي والمالي . ترتبط هذه الوحدات والأسواق فيما بينها ومع الوحدات التي تملك الطاقات والحاجات التمويلية بالتدفقات المالية .

يحتوي هذا الفصل على ثلاث فقرات: تقدم الأولى الوحدات المالية الفرنسية الرئيسة وتهتم الثانية بالتدفقات المالية المشاركة لتوزيع التسليفات ، وتصور الثالثة باختصار اسواق رؤوس الأموال .

فقرة اولى : الوحدات المالية الفرنسية

الوحدات المالية هي المؤسسات التي وظيفتها هي ادارة توظيفات الوحدات غير المالية (مثلاً الودائع تحت الطلب او لأجل للمشروعات والأسر) ، بعقد التمويلات التي تأخذ عادة شكل الاعتمادات ، وفي غالبية الأحوال ، ممارسة هذين النشاطين في نفس الوقت .

عرف النظام النقدي والمالي الفرنسي خلال تاريخه ، بعض المحطات الهامة . مع كونه تطور في ظل الأمبراطورية الثانية ، فهو حتى سنة 1941 قطاع خاص أساساً ، رغم انشاء بعض الاجهزة العامة وشبه العامة (الاعتماد الوطني ، المصرف الوطني للتسليف الزراعي (CNCA)[1] وبشكل منفصل كل مؤسسة لها دور نوعي .

من 1941 حتى 1967 –1966 تميز النظام المالي بتدخل الدولة المتزايد والتي سنة 1945 ، اممّت مصرف فرنسا والمصارف الاربعة الكبرى للودائع ، انشأت المجلس الوطني للائتمان ، وفرضت التخصص المصرفي (مصارف الودائع ، مصارف الأعمال ، مصرف التسليف لاجل طويل واجل قصير) . تميزت الفترة من 1967 – 1966 إلى 1982 بتأسيس منافسة كبيرة (تخفيف فرض التخصص ، حرية فتح شبابيك الزبائن) تركيز شديد وتدويل . في سنة 1982 جرى تأميم شركتين ماليتين (Paribas و Suez) والمصارف التي تتجاوز ودائعها مليار فرنك . اتاحت هذه التأميمات للدولة رقابة على اغلبية النظام النقدي والمالي . أخيراً ، صدر في 24 كانون الثاني 1984 « قانون خاص بنشاط مؤسسات الائتمان والرقابة عليها » . هذا القانون وحّد بشكل معين ، النظام المالي الفرنسي .

ندرس هذا النظام في ثلاث فقرات : تعرض الأولى تنظيم النظام المالي بمظهره القانوني ، تخصص الثانية لسلطات التنظيم والرقابة وتبين الثالثة الفرق او التمييز الأساس ، من وجهة انشاء النقود ، بين الوسطاء الماليين المصرفيين (IFB) والوسطاء الماليين غير المصرفيين (IFNB) [2] .

---

(1) Caisse nationale de crédit agricole CNCA

(2) IFB, intermediaires Financiers bancaires. IFNB intermédiaires financiers non bancaires هذا التمييز في طريقه إلى الزوال في المصطلحات الجديدة للاحصاء النقدي المستعملة ابتداء من 1986 .

اولاً : تنظيم النظام المالي

يحتوي النظام المالي الفرنسي على ثلاثة نماذج من المؤسسات : مؤسسات الائتمان ـ الوسطاء في العمليات المصرفية ـ المؤسسات ذات القانون الأساسي النوعي .

1 : مؤسسات الائتمان

مؤسسات الائتمان هي المؤسسات التي تمارس اعمالاً مصرفية : استلام أموال الجمهور (خاصة على شكل ودائع) ، اعمال التسليف ، ادارة ووضع بتصرف الزبائن وسائل دفع (انظر الفصل الثاني عشر ، فقرة اولى) . تستطيع هذه المؤسسات ان تقوم بنشاطات مرتبطة بالاعمال الأولى : مثل عمليات القطع ادارة القيم المنقولة والمشاركة في رأس مال المشروعات . تقسم مؤسسات الائتمان إلى ست فئات ، أربعة منها مؤهلة لاستلام ودائع تحت الطلب او لاقل من سنتين (مصارف ، التعاونيات المصرفية ، صناديق الادخار والتعاون صناديق التسليف البلدي) والائتتان الباقيتان لاحق لها باستلام الودائع (الشركات المالية والمؤسسات المالية المتخصصة) . في آذار 1985 كان عدد مؤسسات الائتمان 1971 مؤسسة .

أ ـ المصارف

تستطيع ان تقوم باجراء كل الاعمال المصرفية . لكونها مؤسسات ذات هدف شامل ، فان التميز بين مصارف للودائع ومصارف أعمال ومصارف تسليف لاجل متوسط وطويل ، قد اختفى . في آذار 1985 ، كان عدد المصارف الفرنسية والاجنبية المعتمدة 360 ، من بينها مشروعات ذات أهمية أولى : المصرف الوطني لباريس ، مصرف الائتمان الليوني ، الشركة العامة ، التسليف الصناعي والتجاري ، التسليف التجاري لفرنسا ، المصرف الفرنسي للتجارة الخارجية .

ب ـ المصارف التعاونية

لا تستطيع هذه أن تمارس إلاّ العمليات المسموح بها في قوانين انشائها (الانظمة الاساسية) . تحوي هذه الفئة الشبكات الموجودة قبل 1984 : التسليف الزراعي التعاوني ، المصارف الشعبية ، التسليف التعاوني ، التسليف الزراعي التعاوني الريفي ، التعاونيات للثلاثة الأول فقط اتساع وطني .

I ـ التسليف الزراعي : يتألف بناء التسليف الزراعي من ثلاث طبقات : في القاعدة ، الصناديق المحلية . في الطبقة الوسطى الصناديق الاقليمية في الرأس :

الصندوق الوطني للتسليف الزراعي .

أجاز قانون 5 تشرين الثاني 1984 للمزارعين أن ينظموا شركات تسليف تأخذ اسم صناديق محلية للتسليف الزراعي . هذا القانون ، المكمل بقانون 31 آذار 1899 ، اعطى للصناديق المحلية امكانية التجمع في صناديق اقليمية . أوجد قانون 5 آب 1920 في رأس المؤسسة ، جهازاً مركزياً هو : المصلحة الوطنية للتسليف الزراعي والتي تحولت بموجب قانون 9 آب 1926 إلى صندوق وطني للتسليف الزراعي .

الصنديق المحلية هي شركات تعاونية مدنية الأشخاص برأس مال متغير ليس لها أن تعطي تسليفات إلاّ للمشاركين فيها ، هي مؤهلة لتقدير حاجات المساهمين وتبلغ عن طلباتهم للقروض . تجمع الودائع وتودعها في صندوقها الاقليمي الذي يتولى ادارتها . تساهم في ايداع اذونات وقروض الصندوق الوطني .

الصناديق الاقليمية لها نفس النظام الأساسي مثل الصناديق المحلية ولكن وظيفتها مختلفة . فهي تضع بتصرف الصناديق المحلية رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ القروض . مصدر رؤوس الأموال هذه هي الأموال التي يعهد بها للصناديق الأقليمية او من مساعدات من الصندوق الوطني .

- يمارس الصندوق الوطني للتسليف الزراعي أربع وظائف :

- يمارس الوصاية على الصناديق الاقليمية .

- يقدم المساعدة في توزيع التسليفات بالموافقة للصناديق الاقليمية على سلف مخصصة لتمويل القروض لاجل متوسط وأجل طويل ، وبالحسم الذي يجريه على القروض المتحركة لأجل قصير ولاجل متوسط ، التي لا تستطيع الصناديق الاقليمية ان تمولها .

- يشترك في جمع الموارد باصدار اذونات خزينة وسندات مضمونة من الدولة .

- يدير مجموع الموارد المتوفرة للتسليف الزراعي .

يحصل صندوق التسليف على الجزء الاكبر من موارده من الجمهور . نجد :

- الودائع تحت الطلب وهي حسابات الشيكات والحسابات الجارية .

- الادخار السائل المتمثل بالودائع لأجل ، حسابات الدفاتر ، حسابات الادخار السكني ، اذونات الخزينة لخمس سنوات والحسابات لاجل .

- القروض لأجل طويل ، إصدار السوق المالي .

استخدامات التسليف الزراعي هي عديدة ومتنوعة . تمثل القروض المعطاة للزراعة وللعالم الريفي ، الجزء الأكبر من استخدامات التسليف الزراعي . القروض للزراعة تعتبر المهمة التقليدية لمصرف التسليف الزراعي . القروض للأسر (قروض شخصية وتمويل اسكاني) للصناعات الزراعية والتنمية الريفية تعبّر عن المهام الجديدة للمصرف الأخضر . الاستخدامات الأخرى هي في جوهرها توظيفات لاجل قصير في السوق النقدي ولاجل طويل في السوق العقاري وسوق السندات .

II - المصارف الشعبية: المصارف الشعبية هي مؤسسات تعاونية ظهرت في فرنسا نحو 1880 يرجع تطورها إلى سنة 1917 .

تضم مجموعة المصارف الشعبية اليوم 42 مؤسسة وثلاثة أجهزة مركزية : مجلس النقابة ، الغرفة النقابية المنشأة سنة 1929 والصندوق المركزي للمصارف الشعبية المنشأ سنة 1921 . الهدف هو تمويل الحاجات لتسليف المشروعات المتوسطة والصغيرة ، الصناعية والتجارية . وقد توسع اختصاص المصارف الشعبية سنة 1955 فشمل المهن الحرة ، ومنذ سنة 1962 الافراد. توافق المصارف الشعبية لزبائنها على كل المبلغ المطلوب لاجل قصير .

لا يختلف النشاط والوظيفة الاقتصادية للمصارف الشعبية من الناحية العملية عن المصارف العادية .

تشتمل سلسلة المصارف الشعبية كذلك على مصرفين متخصصين : صندوق المساعدة الاجتماعية للتربية الوطنية والمصرف الشعبي الاتحادي للتنمية ، الذي أخذ على عاتقه قسماً من نشاطات الصندوق المركزي للتسليف الفندقي التجاري والصناعي .

III - التسليف التعاوني : أصبح التسليف التعاوني منذ عشر سنين إحدى اهم المجموعات المصرفية الفرنسية . يتألف من مجموعتين مختلفتي الاهمية : الاتحاد الوطني (كونفدرالي) للتسليف التعاوني ويضم اكثر من 3000 صندوقاً محلياً ملتحمة باتحادات اقليمية ، هي كذلك تكون فروعاً للاتحاد العام (كونفدرالي) ادارة خزنية الصناديق هي مؤمنة بواسطة صناديق اقليمية . يؤمن الصندوق المركزي للتسليف التعاوني ، المنشأ سنة 1964 مهام التنسيق وادارة المساعدة التقنية .

الاتحاد المركزي للتسليف الزراعي التعاوني يضم خمسة عشر اتحاداً اقليمياً نجد فيه صناديق محلية ، صناديق اقليمية وفي الرأس المصرف الفرنسي للزراعة .

ج ـ صناديق الادخار

هي مؤسسات تسليف ، لأنها مؤهلة ان تقبل ودائع وتوافق على اعطاء تسليفات وعقد قروض ، خاصة للهيئات والمؤسسات العامة (قانون اول تموز 1943 المعدّل لصناديق الادخار) . يعود ابتكارها إلى أن قسماً كبيراً من الأموال المحصلة بشرف على ادارتها صندوق الودائع والأمانات . وهي تؤلف فيها بينها وبمشاركة صندوق الودائع والأمانات ، شبكة مالية تضم شركات اقليمية ومركزاً وطنياً لصنديق الادخار .

في كل اقليم ، تكون الصناديق ملزمة ، بالمشاركة بالتساوي برأس مال مع صندوق الودائع ،بانشاء شركة اقليمية للتمويل(SOREFI)[1] المركز الوطني لصناديق الادخار (CEN - CEP) هو الجهاز المركزي للشبكة المكلف خاصة بالتنظيم والتنمية والرقابة .

د ـ صناديق التسليف البلدي

عددها 21 ودورها بسيط وقد جاءت بعد مؤسسات البر .

هـ ـ الشركات المالية

لا تستطيع هذه قبض ودائع تحت الطلب او لاقل من سنتين إلّا اذا كانت مجازة بصورة اضافية . مواردها الرئيسة مكونة من اموالها الخاصة ، قروض مراكزها الرئيسة وعمليات اعادة التمويل المنفذة في السوق النقدي او السوق العقاري .

بالاضافة إلى الشركة الاقليمية للتمويل (SOREFI) توافق الشركات المالية على اعطاء تسليفات في حقول مختلفة اهمها العقاري ، تمويل المبيعات بالتقسيط تسليف الايجارة والطاقة .

توزع شركات التسليف العقاري مثلاً ، قروضاً لمتعهدي البناء او للافراد في حقول السكن المشترك (HLM)[2] وهي متواجدة بقسم كبير منها في المناطق والمحافظات او مراكز المدن (مثلاً شركة التسليف العقاري Orne à Flers و Eure à Evreux .

يتعلق ثلثا عمليات شركات تمويل المبيعات المسلّفة بسلع الاستهلاك الطويلة وتجهيز الأسر . الثلث الباقي يمول سلعاً صناعية او تجهيزات مهنية . المؤسسات الأكثر

(1) SOREFi . societé régionale definancement الشركة الاقليمية للتمول

(2) HLM habitation loyer modéré سكن مشترك معتدل .

اهمية هي SOFINCO . COFICA . CETELEM .

التمويل بالتسليف للسيارات هو مؤمن بواسطة DIAC لرينو ودين (Renault و Din) لمجموعة PSA .

تسليف الإيجار هو الحقل الاكثر دينامية . تطور كثيراً منذ عشرين سنة . تشتري الشركات سلع التجهيز التي تؤجرها للمشروعات على أساس عقد ايجار . بين المؤسسات الاكثر اهمية يمكن ذكر Slibail . Sofinabail . Natioequipement التي هي فروع لمصرف التسليف الليوني ، للشركة العامة ولمصرف باريس الوطني . تتعاطى شركات تسليف الايجار كذلك في الحقل العقاري .

في حقل الطاقة ، الجهاز المهم هو الصندوق الوطني للطاقة . هو مؤهل قانوناً باصدار قروض واذونات امام الجمهور . مهمته هي تمويل استثمارات المشروعات الوطنية لقطاع الطاقة .

و ـ المؤسسات المالية المختصصة

هذه المؤسسات هي التي عهدت اليها الدولة مهمة دائمة هي المصلحة العامة . باستثناء حالة اضافية بجازة قانونياً ، فهي لا تستطيع ان تقبل ودائع تحت الطلب او لأقل من سنتين . تضم هذه الفئة أجهزة هامة بصورة خاصة : مصرف فرنسا العقاري ، المصرف الوطني ، صندوق معونة تجهيز الهيئات المحلية (CAECL) [1] الذي يدار بواسطة صندوق الودائع) ، مؤسسات تطوير المناطق (SDR) [2] ، الصندوق الوطني للتعاون الاقتصادي ، الفرع المصرفي للمتعهدين (مراقب من المصرف العقاري) . الاولان فقط سيكونان موضوعين للتوسع في دراستها .

I : مصرف فرنسا العقاري : يلعب دوراً هاماً في تمويل الاسكان . مصدره القرار تاريخ 28 آذار 1852 الذي أنشأ مصرف باريس العقاري . هذا الأخير أخذ اسم مصرف فرنسا العقاري وأصبح منذ سنة 1854 مؤسسة شبه عامة .

منذ سنة 1860 يراقب المصرف العقاري الفرع المصرفي للمتعهدين . المنشأ بالمرسوم تاريخ 11 نيسان 1848 والذي أُعطي مهمة تسهيل بناء البيوت في باريس . هو الآن ملحق بالمصرف العقاري في تمويل البناء . المصرف العقاري هو شركة مغفلة تدار

(1) Caisse d ' aide à l 'équipement des collectivités locales CAECL

(2) Sociétés de développement régional SDR

من حاكم يساعده نائبان . تطور دور المصرف العقاري مع قانون 21 تموز1950 ، فهو يؤمن منذ ذلك التاريخ خدمة الاقساط للبناء ويمنح قروضاً خاصة مكفولة من الدولة .

● موارد المصرف العقاري : يصدر المصرف العقاري قروضاً اجبارية . يستكمل مصادره بقروض محفوظة لشركات التأمين والتعاون ، وإلى صندوق الودائع والأمانات وإلى أجهزة تسليف مختلفة . تشكل الاذونات لاجل متوسط ، المنشأة سنة 1966 ، مصدراً ثالثاً هاماً . هذه الاذونات ومدتها من سنتين إلى 7 سنوات، تكتتب بها : المصارف و الشركات المالية ، هيئات التأمين وصناديق التقاعد . سلفات الدولة هي المصدر الأخير ، وهي مؤلفة من منح مسجلة في موازنة الدولة .

● استخدامات المصرف العقاري : بواسطة الموارد المحصلة ، ينفذ المصرف العقاري مختلف فئات القروض . تشكل القروض للبناء النشاط الأساس للمصرف العقاري . قروض الملاحة المقدمة إلى التجهيز البحري هي عمليات تقليدية للمصرف وقد تناقص حجمها . القروض للهيئات العامة هي اساساً قروض لمساندة بناء المساكن الاجتماعية لهيئات السكن المعتدل (H . L . M) وشركات الاقتصاد المختلط .

نشاط المصرف العقاري ليس محدوداً بالأجل الطويل ، فهو يمول ببعض التسليفات متوسطة الأجل . هو يقوم بالوصاية والسهر على توازن السوق العقاري . يأخذ تدخله في هذا السوق شكل مشتريات باتة نهائية ومعاشات ذات تأثيرات مماثلة للديون العقارية .

II ـ **المصرف الوطني** : كان قد تأسس بموجب قانون 10 تشرين الأول (اكتوبر) 1919 . هو شركة مغفلة معتبر في البورصة ، المنشأة من المصارف الرئيسة وبعض كبريات الشركات الخاصة . أعطى قانون تشرين الأول 1919 المصرف مهمة هي ان يكون رديفاً للدولة في تمويل وتسوية اضرار الحرب وأن يعطي على مسؤوليته الخاصة ، قروضاً لأجل طويل ، للمشروعات الصناعية والتجارية . كان لهذه المهمة الأخيرة انطلاقة كبيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وهي اليوم تشكل نشاطه الأساس .

● موارد المصرف المركزي : رأس المال الأصلي والاحتياطيات هي التي تشكل جزءاً من موارد الصندوق الوطني ، لكن الجزء الأساسي هو مكون من القروض المصدرة في السوق الاجباري . تكمل سلفات مصرف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموارد التي هي بتصرف المصرف الوطني .

● ـ استخدامات المصرف الوطني : دور المصرف الوطني هو المساهمة في تمويل الاستثمارات الصناعية والتجارية للقطاع الصناعي التنافسي ، مهما كان النظام الأساسي القانوني للشركات . تشتمل مساعدات المصرف على قروض مباشرة لأجل متوسط وطويل . الهدف من هذه القروض هو تسهيل انشاء وتطوير وتسهيل سير الاستغلال الصناعي او التجاري ، ومساعدة هذه الاستثمارات في عمليات التصدير .

2 : الوسطاء في العمليات المصرفية

الوسطاء هي وحدات مالية يقضي نشاطها بوصل طرفين معنيين لهما نفس المصلحة بإنجاز عملية مصرفية . هذه الوحدات حالياً خاضعة لأحكام القانون المصرفي لـ 1984 لأن أحد الاطراف يجب ان يكون مؤسسة ائتمان . الوسطاء ثلاث فئات من المشروعات :

أ ـ مؤسسات ادارة الاوراق المالية

يقضي نشاطها الأساس بادارة (لحساب زبائنها) اوراق مالية ذات قيمة عقارية وأن تقدم مساعدتها في توظيف هذه القيم .

ب ـ وكلاء الاسواق بين المصارف هم سماسرة السوق النقدي (انظر ثانياً من هذه الفقرة) .

ج ـ الشركات المالية .

هي شركات نشاطها الأصل هو أن تأخذ على عاتقها المشاركة والرقابة لعدد كبير من مؤسسات الائتمان أقلها مصرف . قبل سنة 1984 كانت توصف بشركات الاوراق المالية (مثلاً : صناعة Jeumont ، الشركة المالية Drouot) .

3 : مؤسسات ذات نظام أساسي نوعي

تجتمع هنا المؤسسات والشبكات المالية التي ليست هي خاضعة في نظامها الأساسي الخاص جداً ، إلى احكام القانون لسنة 1984 ، وزنها الاقتصادي رئيسي لأنها ، خارجاً عن مؤسسات الإصدار لما وراء البحار ، تعني مصرف فرنسا ، صندوق الودائع والامانات والخزينة العامة التي نلحق بها المصالح المالية للبريد والنقل والاتصالات . بعض القواعد المطبقة على مؤسسات الائتمان ، المقررة من لجنة التنظيم المصرفي ، يمكن التوسع بتطبيقها بحيث تشمل المصالح المالية للبريد ، محاسبي الخزينة وصندوق الودائع . تلك هي الحال مثلاً بالنسبة لشروط اقامة الشبكات التي للعمليات المصرفية .

أ ـ مصرف فرنسا

انشيء مصرف فرنسا على شكل شركة مغفلة من شركات القانون الخاص بموجب المرسوم تاريخ 18 كانون الثاني 1800 بهدف « معالجة تشتت الأموال التي تغذي التجارة » . جاء المرسوم بتاريخ 16 كانون الثاني 1808 يحدد الأنظمة الأساسية النهائية ويوضح بأنه لا يوافق على الحسم إلاّ للاوراق المالية التجارية المكفولة بثلاثة توقيعات . بموجب المرسوم الاشتراعي تاريخ 17 حزيران 1938 أصبح المصرف الفرنسي مخولاً قانونياً بالتدخل في السوق النقدي عن طريق شراء وبيع الاوراق التجارية العامة لأجل قصير او الاوراق المالية الخاصة المقبولة في الحسم .

بموجب قانون 2 كانون الأول (ديسمبر) 1945 جرى تأميم مصرف فرنسا وتعديل تنظيمه الاداري . بموجب قانون 3 كانون الثاني (يناير) 1973 والمرسوم تاريخ 30 كانون الثاني 1973 ، مُنح المصرف ميثاقاً جديداً . الأنظمة الاساسية الجديدة ، الاكثر عمومية ومرونة ، وضعت أسساً واطاراً ، لها يستطيع المصرف ان يُكيِّف تدخلاته وفقاً للظروف . يدار المصرف بهيئة مؤلفة من حاكم ونائبين للحاكم . ويناقش امور المصرف مجلس عام من عشرة اعضاء .

مهمة المصرف هي السهر على العملة والتسليف وحسن سير النظام المصرفي . وهو يمارس وظائف عديدة ومتنوعة . يُصدر النقود المكفولة او المغطاة ، يساعد (الخزينة العامة ، يعيد تحويل الاجهزة المالية ، يراقب سيولة النظام النقدي يدير احتياطات الصرف ، ويكون في بعض الأحيان ، مصرفاً للودائع تجاه مؤسسات مالية أخرى . وقد كان القول بأن مصرف فرنسا كان « مصرف المصارف » (بنك البنوك) .

ب ـ صندوق الودائع والأمانات وصناديق الادخار

يجب دراسة هذه المؤسسات معاً ، لأن المورد الأساس لصندوق الودائع يأتي من صناديق الادخار ، والقسم الأكبر من الأموال المحصلة لدى هذه الأخيرة ، يودع في صندوق الودائع . صندوق الودائع هو جامع الأدخار وهو الذي يدير ويمركز أموال صناديق الادخار .

صندوق الودائع هو مؤسسة عامة ذات صفة تجارية ، مُنشأ سنة 1816 لا ستقبال الأمانات القضائية (التأمينات) . يدير الصندق مدير عام تعينه السلطات العامة ، تساعده لجنة اشراف . هو الآن اهم جهاز مالي فرنسي .

● موارد صندوق الودائع والأمانات : يتألف القسم الهام من هذه الودائع من

المبالغ الموضوعة من صناديق الادخار العادية ، الصندوق الوطني للادخار ومختلف المؤسسات (الصندوق الوطني للادخار ، انظمة المساعدة ، انظمة التقاعد والضمان الاجتماعي ، صندوق الودائع والأمانات للألزاس واللورين .

● **استخدامات صندوق الودائع والأمانات : توظيفات الصندوق عديدة** ومتنوعة . تمثل التجهيزات الجماعية النشاط التقليدي للصندوق . يتدخل الصندوق مباشرة ، لوحده او بمشاركة صناديق الادخار ، وبصورة غير مباشرة ، بواسطة مؤسستين عامتين يشرف على ادارتها : الصندوق الوطني للطرقات العامة وصندوق المساعدة في تجهيز الهيئات المحلية .

المساعدات المقدمة من صندوق الودائع لتمويل الاسكان ، يستفيد منها تقليدياً القطاع الاجتماعي . هذه المساعدة هي في جوهرها ممنوحة بواسطة صندوق القروض لأجهزة السكن المعتدل (HLM) .

تعتبر الاكتتابات بالقيم المنقولة ذات الدخل الثابت او المتغير والمشتريات الصافية في السوق الثانوية ، استخداماً هاماً للأموال المحصلة بواسطة صندوق الودائع . تأخذ الاستخدامات تحت الطلب ولاجل قصير شكل المساهمة في الخزينة العامة وفي النظام المصرفي .

ج ـ الخزينة العامة والمصالح المالية للبريد والاتصالات .

تُمركز الخزينة عدداً من التدفقات المالية التي تكون لاحقاً موزعة من جديد . تقبض الضرائب التي يدفعها مختلف المكلفين ، ومبالغ القروض طويلة الأجل التي تصُدرها السلطات العامة ، المبالغ المكتتب بها من المصارف والافراد لأذونات الخزينة ، الودائع المقدمة من الافراد والمشروعات لمراكز الحوالات البريدية وإلى المحاسبين العموميين . تسمح هذه التدفقات للخزينة بأن تدفع للموظفين وان تعطي اعانات ، تمول نفقات الاستثمار ، وتسدِّد الدين العام ، اذونات الخزينة وقروض لأجل طويل .

ثانياً : سلطات التنظيم والرقابة

ان تنظيم ومراقبة الوحدات المالية هي منفذة على مستويات مختلفة . تمارس ادارة الخزينة في وزارة الاقتصاد والمالية ، في مقام أول ، وصاية شديدة على مجموع النظام النقدي والمالي الفرنسي . يمارس المجلس الوطني للائتمان واللجنة المصرفية للرقابة على نشاطات مؤسسات الائتمان . تسمح مختلف الجمعيات المهنية للوحدات المالية بأن

تمارس رقابة ذاتية نقابية إلى حدٍ ما ، على نشاطات الاعضاء ، مثلاً جمعية المصارف الفرنسية (AFB) .

هذه التنظيمات المهنية والاعضاء المركزيين (مسماة كذلك الـCNCA، غرفة نقابة المصارف الشعبية ، الـ CENCEP . . الخ ، هي تنتسب إلى الجمعية الفرنسية لمؤسسات الائتمان (AFEC) التي هي نوع من الاتحاد التعاهدي للنظام المصرفي .

1 : ادارة الخزينة

كون أن السياسة النقدية قد اوقفتها الحكومة ، فوزارة الاقتصاد والمالية هي التي تمارس الوصاية على النظام المالي . ادارة الخزينة في هذه الوزارة هي السلطة ذات الصلاحية بالنسبة لكل مؤسسات الائتمان . تمارس هذه الادارة الرقابة على الموارد والاستخدامات لصندوق الودائع وادارة شبكة البريد المالية ، وهي تمارس أخيراً الوصاية على السوق المالي (اسهم وسندات) وتعطي الاجازة للاستقراض في السوق الدولي لرؤوس الأموال والاسواق المالية الأجنبية .

2 : المجلس الوطني للائتمان

أنشيء المجلس الوطني للائتمان سنة 1945 وهو يتمتع بسلطات واسعة ولكنه لم يحقق الآمال التي عقدت عليه .

قضى قانون 24 كانون الثاني (يناير) لسنة 1984 بدعم المهمة الاستشارية للمجلس الوطني للائتمان في كل ما يتعلق بالنقد ، بالتسليف ، وبسير النظام المصرفي والمالي . يجتمع هذا المجلس مرتين على الاقل في السنة برئاسة وزير الاقتصاد والمالية لمناقشة توجهات السياسة النقدية والائتمانية . حاكم مصرف فرنسا هو نائب حاكم المجلس الذي يضم 53 عضواً ، اربعة منهم يمثلون الدولة . (من بينهم مدير الخزينة والمدير العام للبريد) .

السلطات القديمة للمجلس الوطني للائتمان في موضوع التنظيم والقرارات الفردية هي الآن في عهدة لجنتين مختصرتين مؤلفتين من اعضاء المجلس ذاته . أوكلت مهمة تنظيم نشاطات المؤسسات إلى لجنة للتنظيم المصرفي برئاسة وزير الاقتصاد والمالية . القرارات الفردية مثل الموافقة ، الشطب ، الاقتراع على الموافقة او المخالفة هي مناطة بلجنة مؤسسات الائتمان برئاسة حاكم مصرف فرنسا .

3 : اللجنة المصرفية

هذه اللجنة مكلفة بمراقبة احترام مؤسسات الائتمان للاحكام القانونية التشريعية

والتنظيمية المطبقة ومعاقبة المخالفات المكتشفة . تدرس شروط استثمارها وتسهر على نوع الوضع المالي . اخيراً هي تسهر على احترام قواعد السلوك المهني . اذن ان صلاحياتها واسعة بالنسبة لصلاحيات اللجنة القديمة للرقابة على المصارف والتي حلت محلها . تتألف اللجنة المصرفية التي يرئسها حاكم مصرف فرنسا ، من ستة اعضاء احدهم مدير الخزينة .

ثالثاً : التمييز بين الوسطاء الماليين المصرفيين (IFB) والوسطاء الماليين غير المصرفيين (IFNB) [1] .

الوصف السابق للنظام المالي هو غير كاف لتحليل مسار انشاء العملة حسبما هو معروض في الفصل الثاني عشر. عملياً ، وخارجاً عن اصدار الأوراق المالية التي تشكل حالات خاصة ، يفترض انشاء العملة ان تكون الوحدات المالية المسؤولة عن ذلك ، مخولةً قانونياً ، ان تفتح وتدير حسابات جارية ، بالمعنى القانوني لهذه العبارة . هذه الحسابات هي في اساسها ودائع تحت الطلب على اساس شيكات تسمح بكشوفات . الوحدات الاقتصادية التي تملك هذا الامتياز ، هي التي توصف بالوسطا الماليين المصرفيين (IFB) .

وهي على وجه الخصوص : مصرف فرنسا ، المصارف ، المصارف التعاونية او التعاونيات والخزينة العامة (الخزائن العامة والمصالح المالية للبريد) . اما الوحدات المالية التي لا تستطيع ان تفتح حسابات ودائع للجمهور ، فليس لها سلطة انشاء العملة . وهي تسمى وسطاء ماليين غير مصرفيين (IFNB) . الوحدات الرئيسة هي صندوق الودائع ، المصرف العقاري والمصرف الوطني .

هذا التمييز بين الوسطاء الماليين والمصرفيين والوسطاء الماليين غير المصرفيين المستعمل من السلطات النقدية الفرنسية حتى سنة 1984 ، جرى تعديله سنة 1985 في سبيل الأخذ بعين الاعتبار تطور هياكل النظام المالي من جهة ، والحاجة إلى توفير التناسق في مصطلحات الاحصاءات النقدية والمحاسبة الوطنية من جهة ثانية ، في اطار تعديل المحاسبة الوطنية اساس 1987 .

فقرة ثانية : الائتمان وتمويل الاقتصاد

التسليفات الممنوحة لتمويل النشاط الاقتصادي هي من طبيعة مختلفة . جرت

---

(1) راجع هامش الصفحة 234 حيث أوضحنا معنى الحروف الفرنسية المختصرة للكلمات التي تشكل اسم الوسطاء (بداية الفقرة الأولى) .

العادة تقليدياً أن نصنفها حسب مدتها وان نميز بين الاعتمادات أو التسليفات لأجل قصير ، والتسليفات لأجل متوسط ، والتسليفات والقروض لأجل طويل . في الجدول 1. 11 توزيع للتسليفات حسب مدتها العائدة لسنة 1984 .

جدول 1. 11 توزيع التسليفات حسب المدة

	مليار فرنك	نسبة مئوية
تسليفات لأجل قصير	776,0	21,6
تسليفات لأجل متوسط (متداولة)	188,3	5,3
قروض لأجل قصير أو طويل غير متداولة	2 529,4	70,5
تسليفات لمدة غير معينة	94,6	2,6
الاجمالي	3 588,3	100,0

المصدر : مصرف فرنسا ، احصاءات تقنية سنوية .

اولاً : التسليف لأجل قصير

يكون التسليف لاجل قصير مقبولاً لمدة أقصاها سنتان ، ويوفر تمويل حاجات الاستغلال للمشروعات ، وفي بعض المناسبات ، يكون هدفاً له : تمويل الاستثمارات . التسليفات من الخزينة وتنقل الديون التجارية هما النموذجان الرئيسان لتوزيع التسليفات لاجل قصير .

1 : حسم الاوراق التجارية

حسم الاوراق التجارية هو الإجراء الأكثر تطوراً في فرنسا . بالنسبة للمصرفي تقضي هذه العملية ، بأن يدفع قيمة المستند التجاري المقدم من تاجر ، بعد حسم مبلغ معين من اصل هذه القيمة .

المشروع A دائن لمشروع آخر B (وضع تسليف تجهيز) يستطيع أن يعطيه قرضاً مقابل أخذه كمبيالة (صك تجاري) يثبت ان الزبون يدفع في تاريخ معين للدفع (آخر الشهر مثلاً) قيمة الكمبيالة . اذا كان المشروع الدائن بحاجة للسيولة ، فهو يبيع الكمبيالة لمصرفة ، ويعمل حسماً . عندها يصبح المصرفي هو الدائن للمشروع B .

تسعى المصارف إلى احلال اجراءات تمويل جديدة محل الحسم : تسليفات تداول الديون التجارية ، تسليفات تداول الديون الناشئة لأجل قصير على الخارج وتسليفات الخزينة .

2 : تسليفات الخزينة

التسليف في الحساب الجاري هو الأكثر انتشاراً لتسلفات الخزينة . بالنسبة لصاحب المصرف تقضي هذه العملية ، بترك حساب زبونه مديناً خلال مدة محددة بحد أقصى ، عادة يكون معيناً للتوضيح ، بدون ان يكون ملزماً بتأمين هذه المساعدة ، التسليف في الحساب الجاري ليس متداولاً ، بذلك تكون كلفته مرتفعة جداً . بعض تسليفات الخزينة هي مع ذلك متداولة لدى مصرف فرنسا .

كما يدل عليه الجدول 2 . 11 المؤسسات المالية المصرفية هي التي توزع معظم التسليفات لأجل قصير .

جدول 11.2 توزيع التسليفات لأجل قصير

	مليار فرنك	نسبة مئوية
● مؤسسات مالية مصرفية : منها	761,5	98,1
- مصرف فرنسا	0,2	
- مصارف	725,8	
- غيرها	35,5	
● مؤسسات مالية غير مصرفية	14,4	1,9
● البريد والبرق والاتصالات	0,1	—
الاجمال	776,0	100,0

المصدر : مصرف فرنسا ، احصاءات نقدية سنوية .

ثانياً : التسليف لأجل متوسط

التسليف لأجل قصير هو الموافق عليه لمدة تتراوح من سنتين إلى خمس سنوات . توجد تسليفات متداولة وتسليفات غير متداولة . بعض التسليفات تسمح بتأمين تمويل حاجات الاستغلال لمشروعات : مثل التسليفات للتصدير . هدفها الأساس هو تأمين تمويل الاستثمارات ، والتي يكون تسديدها في مدة تتجاوز السنتين . الاستثمارات هي مثلاً : مشتريات المواد ، المخازن ، الماشية ، بناء المراكب وتحديث الاستثمارات الصناعية والزراعية والتجارية . تسمح بعض التسليفات لأجل متوسط بتأمين تمويل البناء العقاري .

يبين الجدول 3 . 11 اصل توزيع التسليف لأجل متوسط متداول في 1984 .

جدول 3 . 11 توزيع التسليفات لاجل متوسط

	مليار فرنك	نسبة
● مؤسسات مالية مصرفية	185,7	98,6
- مصارف	185,6	
- غيرها	0,1	
● مؤسسات مالية غير مصرفية	2,5	1,4
الاجمال	188,3	100,0

المصدر : مصرف فرنسا ، احصاءات نقدية سنوية .

ثالثاً : القروض لأجل طويل

القروض لأجل طويل هي التي يكون موافقاً عليها لمدة تزيد على سبع سنوات الهدف منها تمويل الاستثمارات الكبيرة والبناء التحتي (الأسس) : انشاء وتطوير المشروعات ، بناء العقارات للاستعمال الصناعي او للسكن ، تجهيزات مشتركة ، قروض اللاتمركز . . الخ ، تساهم الدولة ، بواسطة صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تمويل هذه القروض . بصورة عامة ، الاجهزة المالية المتخصصة التابعة للقطاع العام، هي التي توزع هذه القروض. . لأجل طويل. نسجل منذ سنة 1965 نقصاً في الاهمية الخاصة للدولة والاجهزة المتخصصة في عملية توزيع وتمويل القروض لاجل طويل ، لصالح المصارف .

فقرة ثالثة : اسواق رؤوس الأموال

اسواق رؤوس الأموال متنوعة وتقوم بوظيفتين رئيستين اقتصاديتين : أولاً هي تسمح لبعض المقترضين بالحصول على موارد مالية . تلك هي حال سوق السندات وسوق الاسهم . ثانياً هي تسمح للمصارف وللمؤسسات التي منحت تسليفات ان تعيد تمويل نفسها ببيعها سندات ديونها إلى مؤسسات مالية أخرى مستعدة لشرائها . تلك هي حال السوق النقدي والسوق العقاري .

ان التمييز بين اسواق التمويل واسواق اعادة التمويل ليس قاطعاً ، بمعنى أن سوق الأسهم كسوق السندات يسمح كلاهماللمستثمرين بتمويل استثماراتهم. على العكس ، ان الاسواق النقدية والعقارية ليست اسواقاً لاعادة التمويل فليس لهذه الاسواق أي دور كسوق للتمويل .

اولاً : السوق النقدي

تمنح المصارف للافراد وللمشروعات ، تسليفات تؤمن تمويلها بمواردها الذاتية التي تنشئها أو بما تجمعه من مختلف الوحدات الاقتصادية .

وبما أن هذه المصارف تعطي تسليفات اكثر مما تستطيع تمويله ، فهي ملزمة بأن تعيد تمويل نفسها في السوق النقدي بوضعها في التداول جزءاً من موجوداتها لدى مؤسسات مالية تملك فائضاً من الموارد .

يسمح السوق النقدي للمصارف وللمؤسسات المالية ، قبل كل شيء ،بأن تسوي مشاكل الخزينة . لا يمكن للأجهزة المالكة لفوائض في الموارد ، أن تغطي كل حاجات اعادة التمويل وبالنتيجة يتوجب على المؤسسات المالية ان تتوجه إلى مصرف فرنسا للحصول على السيولة اللازمة لتأمين توازن خزينتها .

السوق النقدي ليس سوقاً متمركزاً في مكان معين ، فالمعاملات تجرى بالتلفون او التلكس بين خزائن المؤسسات المالية بدون ان تلتقي شخصياً .

وحتى نعطي وصفاً كاملاً للسوق النقدي ، نرى من الضروري ان نقدم المشاركين في السوق ونعرض الموجودات المالية المستعملة كدعم للمعاملات ، نماذج المعاملات والمعدلات الناتجة عنها وفي الأخير نشاط السوق .

1 : المتدخلون في السوق النقدي

الوصول إلى السوق النقدي ليس حراً . جرى تحديد لائحة بالمؤسسات المخولة قانونياً بالمشاركة في هذا السوق سنة 1967 من قبل المؤسسة الوطنية للائتمان ، لكن في سنة 1985 أفسحت بعض الاجراءات امكانية فتح الباب امام الدخول .

المشاركون التقليديون هم من جهة المؤسسات المالية المعدودة بالقانون المصرفي لسنة 1984 ، مصرف فرنسا ، الخزينة العامة ، صندوق الودائع والأمانات ، وحدات الصرف وغرفها النقابية ، شركات الاستثمار بالقيم المنقولة ، ومن جهة ثانية مجموعة مشروعات غير مصرفية مقبولة في السوق النقدي (ENBAMM) : شركات التأمين و الترسمل واعادة التأمين ، التعاون وصناديق التقاعد .

كان الهدف من الاجراءات التي اتخذت سنة 1985 هو فتح السوق للوحدات غير المالية . تستطيع المشروعات أن تضع فيه أموالها السائلة على شكل ادوات مالية تباع وتشترى .

تسهل فئتان من الوسطاء اللقاء بين عرض وطلب السيولة . السماسرة وعددهم ثلاثون ، يُؤمنون المقاصة بين العروض والطلبات المقدمة من مختلف المشاركين في السوق . تدخلهم ليس اجبارياً بالتأكيد ، ولكنه يكون مرغوباً لأنه يسهِّل عمل السوق ويوفر له بعض السلاسة .

بيوت اعادة الحسم تقدم خدماتها كوسطاء بين المتدخلين في السوق النقدي ومصرف فرنسا ، عندما تكون السيولة غير كافية في سوق ما بين المصارف ، تتوجه بيوت اعادة الحسم إلى المصرف المركزي وتتأمن المطابقة بتدخل مصرف فرنسا [1] عندما يريد المصرف المركزي ان يختصر او يزيد السيولة في السوق النقدي ، فهو لا يقوم بذلك مباشرة ، بل بواسطة بيوت اعادة الحسم .

2 : الأصول المتداولة في السوق النقدي

الأصول المالية ليست ضرورية لسير السوق النقدي . يمكن ان يوجد فيه تبادل رؤوس أموال بدون ايداع أصول : هي « قروض على بياض » : هذه المعاملات التجارية هي نادرة في السوق النقدي الفرنسي ، هي القاعدة في سوق ما بين المصارف وفي السوق النقدي الألماني ، وقد كانت عادة مستخدمة في المعاملات في السوق النقدي الفرنسي قبل الحرب .

هناك قاعدة عامة هي ان العرض والطلب على رؤوس الأموال لاجل قصير تدعمها الأصحاب المالية . يمكن ان تكون هذه الاصول اوراقاً مالية عامة أو اوراقاً مالية خاصة . في سنة 1985 جرى قبول وسيلتين ماليتين جديدتين في السوق النقدي : شهادات الودائع وسندات الخزينة [2] .

لا يوجد في سوق ما بين المصارف حصر لنوع الاوراق المالية التي تكون دعماً للعمليات المالية .

---

(1) يوجد جناحان عادة للسوق النقدي . الأول يدعى سوق ما بين المصارف وهو الذي فيه تجد المؤسسات ذات العجز النقد الذي تحتاجه والموجود عند الذين يملكون فائضاً في خزائنهم ، ولا يتدخل فيه بنك فرنسا . تدريجياً ، مجموعة المشروعات غير المصرفية المقبولة في السوق النقدي (ENBAMM) باستثناء صناديق الضمان الاجتماعي ، لا تستطيع الوصول إلى سوق ما بين المصارف.الثاني هو الذي هو لتدخل مؤسسة الاصدار .

(2) نجد تعريف شهادات الودائع وسندات الخزينة في الفصل الثاني عشر فقرة اولى أولاً .

لا يُجري مصرف فرنسا قروضاً على بياض . تدخله مبني على أوراق مالية عامة وخاصة .

3 : العمليات المالية في السوق النقدي

تأخذ العمليات في السوق النقدي شكلين مختلفين . يمكن ان تكون عمليات باتة نهائية : الأصل المالي المستعمل داعماً لتبادل رؤوس الأموال هو اخيراً مباع من احد المتعاقدين ومشتري من الثاني . يمكن ان يكون الأمر متعلقاً (هذا هو الاسلوب المعمول به في سوق ما بين المصارف) بالوضع في الامانة . في هذا الافتراض ، يكون شراء أو بيع الاصل المالي مطابقاً لوعد بإعادة البيع او اعادة الشراء في موعد محدد مناسب عند اعادة التداول في الأصل المالي الموضوع في الأمانة . في هذه الحالة لا تتبادل المصارف الاوراق المالية لتتلافى ازدواجية المناورات التجارية التي من شأنها زيادة نفقات الادارة . توجد بين المصارف ثقة تامة تجعلها تحفظ « في الملف » الاوراق المالية التي باعتها مع وعد بالشراء .

سواء اكانت باتة نهائية أو على وعد باعادة تداولها ، فان العمليات في السوق النقدي بين المصارف لها تواريخ استحقاق متغيرة من 24 ساعة إلى اثني عشر شهراً او أكثر .

يأخذ تدخل مصرف فرنسا شكل عمليات من يوم إلى يوم ، مشتريات ومبيعات باتة نهائية للاوراق المالية العامة والخاصة او ايداع بالأمانة لأجل مقابل اوراق مالية عامة او خاصة .

تسمح عمليات من يوم إلى يوم لمصرف فرنسا بأن يحافظ على ضبط يومي لمعدلات الفائدة .

منذ 21 حزيران 1973 ، يعطي مصرف فرنسا للسوق ، سيولة على شكل مشتريات باتة نهائية لاوراق مالية خاصة أو بيع وشراء أمانة لأجل مقابل اوراق مالية عامة او خاصة منفذة بتقديم عروض في فترات منتظمة .

من نتائج هذا الإجراء الجديد :

ـ جعل المصارف تضع تقديرات خزينة لأبعد موعد للاستحقاق لأن مؤسسة الاصدار الغت مساعداتها العادية للسيولة .

ـ جعل السوق اكثر استقلالاً في تحديد معدلاته .

ـ حث المصارف ، التي أصبح تمويلها الآن احتمالياً ، ان تطبق سياسة ائتمانية وتحولاً أكثر يقظة .

توسعت اجراءات المشتريات الباتة النهائية الخاصة منذ 3 تموز (يوليو) 1981 ، إلى اذونات الخزينة .

البيوعات والمشتريات بالأمانة لأجل مقابل اوراق مالية عامة وخاصة ، بقيت هامة جداً حتى سنة 1980 ثم اختفت تدريجياً ولم تستمر إلاّ هامشياً .

4 : المعدلات في السوق النقدي

المعدلات هي رهن بكثير من العناصر : سلوك السوق ، النضج ، المخاطر وطبيعة الأثر .

معدلات تدخل مصرف فرنسا (قد تكون أعلى او أدنى من التي تقوم بشكل طبيعي في السوق ما بين المصارف في غياب تدخل المصرف المركزي) هي مرتبطة بالسيولة المصرفية وبالوضع النقدي الدولي . تستند السلطات إلى السعر الاوروبي للدولار ، المارك الألماني وتقدير حاجات الخزينة للمصارف والمؤسسات المالية الذي تقوم به بيوت اعادة الحسم والسماسرة . يمكن ان توجِّه اعتبارات السياسة الاقتصادية ، وبشكل مستقل تماماً عن وضع السوق ، تدخل مصرف فرنسا بمقدار ما يحاول فيه المسؤولون عن السياسة النقدية فرض قراراتهم على المصارف وتعديل سلوكها ، بتدخل نوعي في السوق النقدي .

5 : نشاط السوق النقدي

ولد السوق النقدي مع النظام النقدي . ان ضبط الخزائن ضروري لانتظام عمل المؤسسات المالية . يرتبط نشاط السوق بحاجات السيولة في النظام المصرفي ، وهو لهذا محدد بشكل دقيق بمجموعة من العمليات التي تتواجد في فيضه .

قبل محاولات التنظيم للسنوات 1928 - 1930 كان السوق حراً من كل تنظيم .وجاء المرسوم الصادر بتاريخ 17 حزيران (يونيو) سنة 1938 يشكل السمات الرئيسة والاطار للسوق النقدي الذي نعرفه اليوم ، مجيزاً تدخل مصرف فرنسا . فقد نصت المادة الأولى من هذا المرسوم على أنه « في سبيل التأثير على حجم التسليف وتنظيم السوق النقدي ، يُخوَّل مصرف فرنسا (. . .) ضمن الحدود والشروط المحددة من المجلس العام ، ان يشتري في السوق الحر ، اوراقاً مالية متداولة عامة لأجل قصير واوراقاً مالية خاصة مقبولة في الحسم واعادة البيع ، بدون تظهير الأوراق المملوكة سابقاً » .

لكن مصرف فرنسا لم يستعمل امكانيات التدخل إلّا في بداية الستينات وهي الامكانيات التي منحه اياها مرسوم 1938 . كان يجب انتظار هبوب الزوبعات الأولى في سوق الصرف حتى يتدخل في السوق النقدي ويجعل معدلات الفائدة تتغير بغية تلافي خروج رؤوس الأموال ، والتقلبات الحادة في معدلات الصرف .

ان التطبيق ، منذ بداية سنة 1971 ، للتوصيات الواردة في تقرير مارجولان. سادرين وورمزر (Marjolin - Sadrin - Wormser)، استطاع بعث الاعتقاد ان النظام النقدي الفرنسي سيكون قريباً من الانظمةالانكلوسكسونية.

بإحلالنا اعادة تمويل بمعدلات متغيرة محل اعادة التمويل التقليدي بمعدلات ثابتة بالحسم ، نستطيع ان نؤمل بأن هذا التطور الايجابي سيوجد شروط تجدد عميق في السوق النقدي الفرنسي . مع الأسف ، منذ 1973 ان اعادة التمويل بمعدلات ثابتة (خاصة اعادة الحسم بمعدل % 4,5 للديون لاجل متوسط تصدير) اصبحت هامة جداً ، وتجاوزت في الحجم ، منذ سنة 1975 اعادة التمويل بمعدلات متغيرة . عملياً سنة 1984 مجمل اعادات التمويل المصرفية لدى مصرف فرنسا جرت بمعدلات ثابتة . اذن تكون أساليب تدخل مصرف فرنسا قد فشلت .

يصعب تحديد حجم العمليات في السوق النقدي بالنظر لأهمية « عمليات المرور » ومع أنه لم يتم رسمياً نشر أية معلومة ، نقدِّر ان الحجم الطبيعي للعمليات يتراوح بين 25 , 45 مليار فرنك [1] .

ثانياً : السوق العقاري

حتى سنة 1966، وباستثناء قروض معادة الحسم في المصرف الفرنسي العقاري وفي مصرف فرنسا، كان يتعذر الحصول على قروض منقولة لمدة أطول من عشر سنوات دون دفع معدل باهظ للعصر . لمعالجة هذا الوضع وتقليل اللجوء إلى التسليف لأجل متوسط ، كان يتوجب حث المصارف على اعطاء قروض لأجل طويل وبمعدل مخفض ، والسماح لها بجمع موارد طويلة الأجل . كان يتوجب الاجازة لها بأن تعيد تمويل نفسها وتحريك ديونها غير المنقولة ، وهذا ما لم تقدر ان تنفذه لعدم وجود سوق مماثل في وظائفه ، للسوق النقدي .

الهدف من السوق العقاري ، المُنشأ سنة 1966 ، هو السماح لبعض الاجهزة المالية والمصرفية باعادة تمويل نفسها بتسهيل تداول الديون الممثلة للقروض العقارية ، وذلك لدى أجهزة تكوين الادخار .

---

(1) تريكيه : Truquet اعادة تمويل المصارف في السوق النقدي ، مصارف ، نيسان 1982 .

وحتى نصف بدقة سير السوق العقاري ، نرى من الضروري ان نعرض : المشاركين في السوق ، الأوراق المالية المتداولة . العمليات المنفذة ، المعدلات الناتجة عنها ، وأخيراً نشاط السوق العقاري .

1 : المتدخلون في السوق العقاري

السوق العقاري هو وقف على المصارف ، الشركات المالية ، الأجهزة الجامعة للادخار والمستثمرين المؤسسيين .

طلب رؤوس الأموال هو في الأساس ، عمل المؤسسات المتخصصة في تمويل الإسكان ، التي لا تستطيع ان تغذي سوى بجزء من أرصدتها . تفسر هذه المديونية بعدم كفاية مواردها الطويلة وارتفاع حجم الاعتمادات الموزعة . لا تملك كل المصارف والشركات المالية حق اصدار اوراق مالية مقبولة في السوق العقاري . وحدها فقط المصارف والشركات المالية التي أموالها تكون كافية لاصدار وتسهيل تداول الاوراق المالية هي الممثلة بدون حصرٍ للقروض العقارية . اما الأخرى فهي لا تملك حق اصدار الأوراق المالية الا على اساس شرط حصولها على ضمان احتياطي من بعض المصارف والمؤسسات المجازة بذلك على وجه التخصيص .

ان عرض رؤوس الأموال في هذا السوق هو عمل أجهزة تفتش عن أسناد توظيف ، سواء أكانت هذه مصارف او أجهزة تكوين ادخار . يمكن الحصول على الاوراق المالية المتداولة للديون العقارية من شركات الاستثمار ، شركات التأمين ، صناديق نهاية الخدمة (التقاعد) ، مؤسسات التعاون ، مجموعة المصارف والشركات المالية ، الصندوق الوطني للتسليف الزراعي ، الصندوق المركزي للمصارف الشعبية وصندوق الودائع والأمانات .

المصرف العقاري لفرنسا ، وهو آخر متدخل في السوق ، يلعب دور الوصاية ، الاشراف والتنظيم على عمليات تنظيم المعدلات . تؤمن هذه الوظيفة الأخيرة (التنظيم) بتدخله كمشترٍ او بائع حسب وضع السوق .

2 : الأصول المتبادلة في السوق العقاري

ليست كل الديون العقارية مختارة في السوق العقاري . وحتى تكون قابلة للتداول ، يجب أن يتحقق فيها عدد من الشروط الخاصة بالهدف والمدة ومعدل القروض الموافق عليها ومدى أهمية المساعدة الشخصية للمقترض .

ليست القروض هي التي تكون متداولة ، لكن سندات تداول ممثلة للديون المرفقة بسندات لحامله تمثل قيمة الفوائد السنوية .

3 : العمليات في السوق العقاري

تأخذ هذه العمليات شكل مشتريات نهائية أو مشتريات بـالامانـة التي يجب ان تكون مدتها لأكثر من شهرين كما فرضه المجلس الوطني للائتمان .

4 : المعدلات في السوق العقاري

تترجم حصيلة هذا العرض وهذا الطلب على رؤوس الأمـوال ، بظهـور معدل يتطور تحت تأثيرين :

- الظروف الخاصة بالعرض والطلب في السوق العقاري .

- التقلبات وتطور المعدلات في السوق النقدي وسوق السندات .

5 : نشاط السوق العقاري

عرف السوق العقـاري منذ انشـائه في سنـة 1966 كثيراً من التقلبـات . بدأت العمليات خلال النصف الأول من عام 1967 وبعد اقـلاع بطيء جـداً ، جاء التـطور الاستثنائي للسوق ، بمشاركة قفزات نقدية لسنتي 1969 - 1970 ، يجر معـه صعوبـات حادة ظلت عواقبها لمدة طويلة صعبة التغلب عليها . بالرغم من هذه الصعوبات ، كان التطور الكمي للسوق العقاري كافياً . مع ذلك لم يعط هذا السوق نتائج محسومة بالمقدار الذي فيه اعادت المؤسسات المتخصصة تمويلها من موارد نقدية ليست ثابتة بشكل كاف وبمعدلات لا تسمح بتخفيض كلفة تمويل الاسكان .

كان الهدف من تعديل السوق العقاري سنـة 1985 هو تـأمين التـوافق الافضل للقروض للخاصة (من 10 إلى 20 سنة) وتمويل اكثر ثباتاً للاجهزة المقرضة ، تصدر هذه الأجهزة المقرضة ، سندات عقارية لمدة الحياة الطويلة (15 إلى 20سنة) تستطيع اعادة تمويلها من صندوق اعادة التمويل العقاري المنشأ لهذه الغاية . في مقابل حصوله على هذه السندات ، يصدر الصندوق اسهماً مسعرة في البورصة وتكون متمتعة بضمان الدولة .

ثالثاً : سوق السندات

يشتمل سوق السندات على جناحين متداخلين جداً : سوق الاصدارات الجديدة والسوق الثانوي حيث يجري تبديل السندات القديمة .

1 : مميزات السوق الأوّلي

في سوق السندات ، يمكن ان يحصل المقترضون على رؤوس الأموال لاجل طويل التي هم بحاجة اليها . تتوقف اهمية السوق على حاجات المستقرضين وعلى حجم رؤوس الأموال الممكن استثمارها .

أ ـ طلب رؤوس الأموال : طلب رؤوس الأموال هو عمل ثلاث فئات كبرى مُصْدرة للسندات هي الدولة هيئات القطاع العام وشبه العامة وهيئات القطاع الخاص .

اصدرات الدولة ليست منتظمة ، ولكن وقعها الذي تمارسه في السوق المالي هو هام جداً .

اصدارات القطاع العام هي عمل عدة أجهزة مجموعة في ثلاث فئات :

● ـ الهيئات العامة التي زادت اصداراتها منذ سنة 1965 نتيجة لسياسة عدم اعطاء الموازنات ، المنفذة من المسؤولين الاقتصاديين .

● ـ المشروعات المؤممة وأهمها : الشركة الوطنية لسكك الحديد (SNCF) كهرباء فرنسا (EDF) غاز فرنسا (GDF) ، مناجم الفحم ، يضاف اليها البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ، الصندوق الوطني للطرقات العامة ومنذ سنة 1982 مشروعات جديدة للقطاع العام .

● ـ الأجهزة المالية العامة جامعة الادخار مثل : التسليف الوطني ، التسليف العقاري لفرنسا والصندوق الوطني للتسليف الزراعيْ .

بقيت اصدارات القطاع الخاص لمدة طويلة وقفاً على المصدّرين الذين يملكون تغطية مالية لاجدال فيها . وفي سبيل السماح للشركات الخاصة الأقل حجماً ، بالوصول إلى السوق ، قامت السلطات العامة بتشجيع الاصدارات المنفذة من شركات التنمية الاقليمية ومن التجمعات المهنية .

تملك شركات التنمية الاقليمية ، المنشأة بمبادرة السلطات العامة ، القدرة على اصدار (على مسؤوليتها الخاصة) سندات قروض يُدفع حاصلها للمشروعات المشاركة في العملية بنسبة مئوية محددة قبل الإصدار . تعطي الشركات الخاصة المستفيدة ضمانها للتسديد وخدمة القرض في حدود الاصدار . يضاف إلى هذا الضمان ، ضمان الدولة ممّا يساعد في عملية الاكتتاب بالسندات .

تهدف التجمعات المهنية المنشأة بمبادرة القطاع الخاص إلى ضم المشروعات

للنشاطات المماثلة بغية اصدار قروض يكون ناتجها موزعاً حصصاً بينها وفقاً لنسبة توزيع محددة قبل الاصدار . التجمع الأول ، وهو الخاص بالصناعة الحديدية ، كان قد أنشىء سنة 1954 . وقد تكررت هذه المبادرة في السنوات التي تلت .

ب : عرض رؤوس الأموال : يؤمن عرض رؤوس الأموال ثلاث فئات من المكتتبين : المصارف المستثمرون الصناعيون والأسر . الفئتان الأولى والثانية هما منذ وقت بعيد ، الأكثر أهمية .

المستثمرون الصناعيون الأكثر تأثيراً هم شركات التأمين صندوق نهاية الخدمة وخاصة صندوق الودائع والأمانات .

منذ عدة سنوات ، زادت الأسر بشكل واضح ، من حيازتها للسندات خاصة من خلال امتلاكها سندات اجهزة توظيف مشترك للاوراق المالية المنقولة (OPCVM) : شركات الاستثمار برأس المال المتغير (SICAV) ورؤوس الأموال المشتركة للتوظيف (FCP) .

شركات الاستثمار برأس المال المتغير (SICAV) المنشأة سنة 1957 هي شركات مساهمة تدير اوراقاً مالية لقيم منقولة لحساب المدّخرين المساهمين في الشركة . يمثل كل سهم حصة في رأس المال المؤلف من قيم . يتغير رأس مال هذه الشركات وفقاً لدخول او خروج المساهمين . يرجع نجاحها إلى ايرادها المرتفع والتقليل من المخاطر بتنوع الأوراق المالية .

تملك شركات الاستثمار بسندات رأس المال المتغير ، اوراقاً مالية تتألف اساساً من سندات[1] . منذ سنة 1981 ، تطورت شركات السندات هذه تطوراً بارزاً ، وهي تملك اساساً سندات وأذونات خزينة .

الصناديق المشتركة للتوظيف هي « ملكيات مشتركة لقيم منقولة ومبالغ مودعة لاجل قصير وتحت الطلب » الملكية المشتركة هي مكونة من حصص موزعة على المكتتبين بنسبة المبالغ المدفوعة . الإيداعات المشتركة (FCP) تكون مدارة من مصرف ، شركة تأمين ، أو وكيل صرف لكن الاكتتابات وشراء الحصص تكون في عهدة مصرف آخر او شركة تأمين أخرى ، أو وكيل صرف ، وهذه الجهات الأخيرة تأخذ اسم المودَع لديه . النموذجان الرئيسان للصناديق المشتركة للتوظيف هما : الصناديق المخصصة « للنزعة

(1) توجد شركات الاستثمار برأس المال المتغير ، تسمى المتنوعة ، تملك بوجه عام اوراقاً مالية أكثرها أسهم . يجب أن تكون حائزة على نسبة أقلها % 30 من السندات الفرنسية .

العامة » بعضها متخصص في السندات والصناديق المخصصة «للمخاطر» المنشأة سنة 1983 والمتخصصة في سندات والصناديق الشركات غير المسعّرة في البورصة .

يبين الجدول 4 . 11 أهمية تطور الادخار المتكون من أجهزة التوظيف المشترك للاوراق المالية المنقولة في فرنسا .

جدول 4 . 11 الاكتتابات بالأسهم لشركات الاستثمار برأس المال المتغير (SICAV) وحصص الصناديق المشتركة للتوظيف .

	1980	1984
SICAV [1]	7,5	83,2
FCP [2]	3,9	57,7
المجموع	11,4	140,9

(1) ـ اكتتابات الجمهور
(2) ـ ذات النزعة العامة

الوحدة : مليار فرنك

المصدر : لجنة عمليات البورصة ، تقارير سنوية .

2 : مميزات السوق الثانوي

سوق السندات ليس وقفاً على المصارف والمؤسسات المالية بعكس ما كان يجري في السوق النقدي والسوق العقاري ، يستطيع الافراد شراء او بيع السندات ، لكن يجب عليهم المرور عبر وساطة وكيل صرف .

تشبه قواعد عمل سوق السندات في أسسها والكثير من اساليبها ، القواعد الخاصة بسوق الأسهم .

عرض السندات وطلبها هو عمل الافراد أو المستثمرون المؤسسيون . كذلك تشارك المؤسسات المالية ، المشروعات الصناعية والتجارية في عمليات التبادل .

تتميز السندات المتداولة في سوق السندات بتنوعها . إلى جانب السندات العادية ، ظهرت سندات مبتكرة : سندات مفهرسة (للقياس) اشتراكات قابلة للتبديل بمعدل متغير او قابل للتعديل « ذات نوافذ » .

3 : نشاط سوق السندات

اكتسب سوق السندات في السنوات الاخيرة أهمية فاقت تلك التي هي لسوق الأسهم على الأصعدة الثلاثة : الاصدار ، الترسمل والعمليات . يبين الجدول 5 . 11 حاصل الاصدارات الاجمالية من السندات .

جدول 5 . 11 اصدارات اجمالية للاوراق المالية المنقولة

	مبالغ بمليارات الفرنكات		التركيب بالنسبة المئوية	
	1980	1984	1980	1984
I ● اسهم وحصص تأسيس SARL	26,0	51,2	100,0	100,0
ـ اصدارات اسهم بدعوة الجمهور للادخار	3,5	9,8	13,5	19,1
ـ اصدارات اسهم بدون دعوة الجمهور للادخار	20,7	38,6	79,6	75,4
ـ حصص SARL	1,8	2,8	6,9	5,5
II ● سندات منها	111,7	242,1	100,0	100,0
ـ قطاع صناعي وتجاري	(14,0)	(40,0)	(12,5)	(16,5)
ـ قروض الدولة .	(31,0)	(84,9)	(27,8)	(35,1)
III ● سندات مساهمة	—	7,8	—	—
المجموع (I + II + III)	137,7	301,1	—	—

المصدر : لجنة عمليات البورصة . تقارير سنوية

الترسمل في البورصة وحجم العمليات هي مبينة في الجدول 6 . 11

جدول 6 . 11 سوق بورصة الاوراق المالية الفرنسية : تسعيرة فرنسا الرسمية

	1980	1984
ـ ترسمل (آخر السنة)		
● ـ الاسهم	248,0	393,8
● ـ السندات	567,3	1 212,8
● ـ سندات مساهمة	—	9,5
ـ عمليات (على مدار السنة)		
● ـ اسهم	42,8	67,2
● ـ سندات	63,0	409,6

الوحدة : نسب مئوية

المصدر : لجنة عمليات البورصة ، تقارير سنوية

نشير إلى التطور الهام لسوق السندات بين 1980 و 1984 ، فقد كان متوسط معدل

النمو السنوي بـ % 2, 15 للترسمل و % 4 , 37 للعمليات .

رابعاً : سوق الأسهم

سوق الأسهم في فرنسا هو ، من الناحية الكمية ، أقل أهمية بكثير من سوق السندات كما هو مبين في الجدولين 5. 11 و 6 . 11 .

مع ذلك كان على حجم الاصدارات أن يكون ملطفاً بالحصة الضعيفة من الاصدارات التي تدعو للادخار العام ، المعدل المتوسط هو % 8, 15 بين 1980 و1984 . كذلك ان النسبة المئوية للاوراق المالية المسعَّرة هو كذلك منخفض أكثر ، لأنه لم يكن في المتوسط بين 1980 - 1984 سوى بـ % 5 , 13 من الاصدارات .

يعني هذا ان الجزء الأساس من اصدارات الاوراق المالية ذات الدخل المتغير هو عمل صغريات الشركات او الشركات الجديدة غير المسجلة في البورصة . توزيع هذه الاصدرات على اساس فئات المصدرين سيظهر هيمنة المشروعات الصناعية والتجارية التي كانت تمثل في عام 1984 , % 5 , 91 من الاجمال ، الباقي هو عمل المؤسسات المالية (مصارف ، مؤسسات التسليف ،) SDR .

في 31 كانون الأول (ديسمبر) سنة 1984 كانت 737 شركة مسجلة في لائحة البورصات الفرنسية والترسمل في البورصة قد بلغ 394 مليار في سوق صرف باريس (جدول 6 . 11) وقد وضع هذا باريس في المرتبة السابعة عالمياً . يظهر كذلك الجدول 6 . 11 ، بالمقارنة مع سوق السندات ، تطوراً أقل تعبيراً عن الذي لسوق الأسهم الذي كان معدل نموه السنوي المتوسط لعام 1980،% 9 للترسمل والعمليات .

لتنشيط بورصة باريس ، قررت سلطات الوصاية وجمعية وكلاء الصرف نتيجةً لأعمال لجنة Dautresme ، باقامة « سوق ثان » تهدف إلى « تأمين مهمتين :

- تسهيل التأقلم لآليات السوق على شركات مرشحة لاحقاً للدخول في اللائحة الرسمية .

- تقديم بنية دائمة للسوق للوصول بأقصى سهولة ، للشركات التي ليس في نيتها الذهاب إلى السوق الرسمي في المستقبل المنظور »[1] .

كان السوق الثاني مبتكراً بالدرجة الأولى ، لاستقبال الشركات الفرنسية ذات

---

(1) فلورني I . Y . Flornoy ، السوق الثاني ، مصرف ، آذار 1983 .

الحجم متوسط النمو ، غير المستوفية لشروط الوصول إلى قائمة أسعار البورصة الرسمية او لا ترغب ، لأسباب خاصة بها ، في طلب الانتساب والتسجيل .

بدأ العمل في هذا السوق سنة 1983 . عدد الشركات المسجلة فيها كان 32 سنة 1983 ووصل سنة 1984 إلى 72 . ارتفعت رسملة البورصة من 2, 11 مليار إلى 9, 22 مليار بين هاتين السنتين .

خامساً . السندات الوسيطة

منذ سنة 1983 ، وفي سبيل تطوير الادخار وتوجيهه نحو دعم الصناديق الخاصة بالمشروعات ، أخرج السوق المالي الفرنسي سندات وسيطة هي بين السند التقليدي والسهم : هي بشكل أساسي شهادات الاستثمار وسندات المساهمة .

شهادات الاستثمار هي سندات تصدرها الشركات المساهمة ، التعاونيات والشركات العامة . وهي توفر امتيازات الأسهم باستثناء حق التصويت. وهي تسمح للمشروعات بأن تستقبل صناديق خاصة دون أن تعدّل بنية رأسمالها ودون ان نتعرض لخسارة الرقابة . في سنتي 1983 و 1984 ، كان اصداران مدرجان في حسابات اصدارات الأسهم بدعوة عامة للادخار ، قد حققا مبلغ 640 مليون فرنك .

سندات المساهمة هي اوراق مالية منقولة غير مستهلكة ، تصدرها تعاونيات او مشروعات عامة ، لا تعطي أي حق بالتصويت وتستفيد من تعويض مكون من حصة ثابتة وحصة متغيرة مرتبطة بالنشاط او بنتائج الشركات صاحبة الأصدار . عرفت هذه السندات نجاحاً لا يمكن تجاهله لأن الاصدارات في سنة 1984 وصلت إلى 8, 7 مليار مقابل 4 مليار في سنة 1983 .

مراجع :

مؤلفات :

Banque de France,« les principaux mécanismes de distribution du crédit 9e éd., Paris,1985.

P. BERGER, *Le marché monétaire*, 3e éd., PUF, Paris, 1982.

D..BESNARD et M. REDON, *La monnaie : politique et institutions*, Dunod, Paris, 1985.

F. BLOCH-LAINE et P. DE VOGUE, *Le Trésor Public et le mouvement général des fonds*, PUF, Paris, 1960.

J. BRANGER, *Traité d'économie bancaire*, 3ᵉ éd., PUF, Paris, 1974.

IDEF, *Institutions et mécanismes bancaires dans les pays de la Communauté Économique Européenne*, Dunod, Paris, 1969.

L. LAIR, *La Banque de France*, Ed. Banque, Paris, 1963.

J. MARCHAL, *Monnaie et crédit*, 6ᵉ éd., Cujas, Paris, 1980.

J.P. PATAT, *Monnaie, institutions financières et politique monétaire*, Economica, Paris, 1982.

R. RENAUD, *Les institutions monétaires françaises*, Éditions de la Revue Banque, Paris, 1981.

مقالات

Y. FLORNOY, Le second marché, *Banque*, mars 1983, pp. 263-272.

G. FOURNIER, 1966-1981. Quinze ans de marché hypothécaire, *Statistiques et Études Financières*, n° 389, pp. 3-14.

J. TRUQUET, Le refinancement des banques sur le marché monétaire, *Banque*, avril 1982, pp. 421-427.

De nombreux articles concernant les banques, les institutions financières et le système monétaire et financier français sont publiés dans les deux publications suivantes :

Banque
Bulletin trimestriel de la Banque de France.

تقارير

BANQUE DE FRANCE, *Compte rendu annuel du Gouverneur au Président de la République.*

COMMISSION DES OPÉRATIONS DE BOURSE, *Rapport annuel.*

CONSEIL NATIONAL DU CRÉDIT, *Rapport annuel.*

احصاءات

BANQUE DE FRANCE, *Bulletin trimestriel de la Banque de France et Statistiques monétaires annuelles.*

COMMISSION DES OPÉRATIONS DE BOURSE, *Rapport annuel.*

COMPAGNIE DES AGENTS DE CHANGE, *L'année boursière.*

CONSEIL NATIONAL DU CRÉDIT, *Rapport annuel.*

CRÉDIT LYONNAIS, *Statistiques d'émissions de valeurs mobilières,* Paris, publication mensuelle.

نصوص قانونية

CONSEIL NATIONAL DU CRÉDIT, *Rapport annuel,* 1983 (Annexes 1), pp. 105-124 (loi du 24 janvier 1984).

CONSEIL NATIONAL DU CRÉDIT, *Rapport annuel,* 1983 (Annexes 1), pp. 125-142 (réforme des caisses d'épargne).

JOURNAL OFFICIEL (LOIS ET DÉCRETS), n° 172 du 25 juillet 1984 (notamment le décret du 24 juillet sur le Conseil national du crédit).

JOURNAL OFFICIEL (LOIS ET DÉCRETS), n° 269 du 17 novembre 1984, pp. 10482 N.C.-10499 (listes nominatives des établissements de crédit selon les catégories, et des établissements de gestion de portefeuilles).



الفصل الثاني عشر

انشاء النقود

النقود هي سلعة تستخدم في المبادلات داخل دولة . الكتلة النقدية هي مجموعة غير متجانسة يقتضي استخراج مكوناتها الرئيسة . النقود ، والغاية منها تسهيل المبادلات ، هي سلعة تدور ، لكن الكتلة النقدية هي عبارة غير كافية لتبين خصائص السيولة لاقتصاد ما . اذا كانت ضرورية معرفة ماهية النقود وكيف تُقاس او تقدَّر ، يكون ضرورياً أن نعرف كيف يتم انشاء النقود ، لأن هذا المسار هو أساس السياسة النقدية وسياسة الائتمان .

يتضمن هذا الفصل فقرتين : نعرض في الأولى مفاهيم النقود والسيولة وكذلك مختلف الكميات النقدية المؤهلة لأن تُقاس احصائياً . الفقرة الثانية مخصصة لشرح سياق أو سير انشاء النقود .

فقرة اولى : الكتلة النقدية وسيولات الاقتصاد

تُعرض النقود المصُدرة من نظام مصرفي تحت رموز مختلفة . الحائزون عليها هم فقط وحدات غير مالية . منذ سنة 1984 ، فقط الوحدات المقيمة هي المأخوذ بها . من ذلك الرمز R هو الذي يصف كلاً من الكميات المجمعة النقدية الفرنسية [1] .

---

(1) ابتداء من سنة 1986 ، يصبح مطبقاً تعديل هام في الكميات المجمعة المالية ، سنعرضه بايجاز في ثالثاً من هذه الفقرة .

اولاً : النقود والكتلة النقدية

النقود هي مجموع وسائل الدفع المباشر تستعمل لتسوية العمليات المالية في أسواق السلع والخدمات .

وسائل الدفع الآن متعددة (قطع نقدية ، اوراق مالية ، شيكات من كل الانواع . . الخ) . استدعى الأمر الانتقال من المفهوم إلى إجراء احصائي واضح . الكمية المحاسبية الاكثر استعمالاً لقياس مفهوم النقود هي الكتلة النقدية M2R . تحتوي هذه الكتلة النقدية على « المبالغ السائلة التي تقوم على ادارتها المؤسسات المالية المصرفية (المصارف ، مصرف فرنسا ، المصارف التعاونية أو التعاونيات . . الخ) وعلى وسائل الدفع المباشرة التي تقوم على ادارته الخزينة البريد والبرق والاتصالات ، صناديق الادخار والتعاون ، وكذلك الودائع لأجل في الخزينة »[1] .

هذا التعريف يقدم البرهان على أن الكتلة النقدية هي مجموعة متغيرة جداً من وسائل الدفع . لا يمكن لهذه الكمية المجمعة أن تكون مفهومة إلاّ بعد درس مكوناتها ومميزات هذه المكونات .

تقسم الكتلة النقدية إلى مجموعتين جزئيتين: أموال نقدية جاهزة M 1 R وشبه النقود أو أموال جاهزة شبه نقدية .

M2R = M 1R + اموال جاهزة شبه نقدية

1 : الاموال النقدية الجاهزة : M1R

« تتألف الأموال النقدية الجاهزة من الموجودات المالية المستعملة كوسائل دفع مباشرة في العمليات التجارية ، بدون اشعار أو تحويل مسبق إلى شكل آخر من اشكال النقود »[1] .

لا تجلب وسائل الدفع هذه أية فائدة ويمكن أن تعطى مباشرة للدائن لتسوية عملية . هذا هو معنى عبارات : « دفع مباشر وبدون إشعار او تحويل إلى شكل نقدي آخر » . هكذا لا يمكن استخدام ادخار سكني مباشرة في شراء سيارة ، بل ينبغي أن

---

(1) المجلس الوطني للائتمان ، تقرير سنوي ، 1980 .

يقوم صاحب الادخار بتحويل ادخاره إلى اوراق مالية أو حساب تحت الطلب مجسّداً بدفتر شيكات .

تستخدم الموجودات المكوّنة للأموال النقدية الجاهزة بطريقتين رئيستين :

● بمجرد « تسليم يدوي » : أوراق مالية من مصرف فرنسا ونقود تجزئة (قطع نقود او نقود معدنية) .

● « بتسوية كتابية » للعملة الكتابية والودائع تحت الطلب على أساس دفاتر شيكات [1] . لا توجد وسائل الدفع هذه في الواقع إلاّ في حسابات المؤسسات المالية المخولة بذلك وهي :

- المؤسسات المالية المصرفية .
- صناديق الادخار والتعاون (فقط حسابات الودائع المجسّدة بشيكات)
- الخزينة العامة (ودائع تحت الطلب في الخزائن العامة) .
- البريد والبرق والاتصالات (ودائع غرفة التجارة لباريس) .

تشتمل النقود الجاهزة على :

● القطع النقدية (او نقود التجزئة) الموضوعة في التداول ، التي تُصْدرها الخزينة . لها قوة ابراء محدودة : لا يمكن للفرد أن يسدد بها ديناً عليه إلاّ بنسبة مبلغ أقصى محدد . لا تعتبر السبائك والذهب في عداد نقود التجزئة .

● الاوراق المالية المتداولة (او النقود الورقية) هي اوراق نقدية مصرفية في تداول الجمهور ، يصدرها مصرف فرنسا .

● ودائع تحت الطلب (او نقود كتابية) . هي حسابات تحت الطلب مفتوحة باسم المشروعات والافراد .

يبين الجدول 1 . 12 الأموال النقدية الجاهزة M 1 R الفرنسية

---

(1) يمكن ان تكون محلاً للتحويل . بطاقات الدفع ليست كذلك سوى وسيلة تقنية « لتداول » هذه الودائع .

جدول 1. 12 ـ الأموال النقدية الجاهزة M1R

	1979	1980	1981	1982	1983	1984
. . اوراق مالية في التداول	129,3	135,8	151,9	167,7	180,2	187,6
. . . نقود تجزئة	9,8	7,9	8,9	9,4	10,4	11,2
. . . ودائع تحت الطلب	496,3	534,7	615,9	681,4	768,6	851,2
ـ مؤسسات مالية مصرفية	408,2	435,6	508,0	559,6	633,4	706,8
ـ غرفة تجارة باريس، ودائع في الخزينة وفي صناديق الادخار	88,1	99,1	107,9	121,7	135,2	144,4
	635,3	678,4	776,8	858,5	959,2	1 050,0

الوحدة : مليار فرنك ، في نهاية الفترة

المصدر : مصرف فرنسا ، احصاءات نقدية سنوية .

2 : الأوراق شبه المالية الجاهزة

تشتمل هذه الكمية المجمّعة على التوظيفات السائلة لأجل قصير بادارة المؤسسات المالية المصرفية ، والودائع لاجل في الخزينة .

تتمتع وسائل الدفع هذه ببعض الخصائص التي تميزها عن الأموال النقدية الجاهزة .

● قبل استخدامها وسيلةً لتسوية العمليات ، يقتضي تحويلها إلى احد اشكال الأموال النقدية الجاهزة (راجع المثل السابق عن حسابات الادخار السكني) .

● هي توظيفات لأجل قصير مدفوعة الفوائد .

هي لا تخص إلاّ المؤسسات المالية المصرفية والخزينة العامة . تستبعد منها التوظيفات في صناديق الإدخار .

تأخذ الأموال الجاهزة شبه النقدية عدة اشكال مختلفة :

ـ تضم التوظيفات تحت الطلب ، حسابات دفاتر التوفير ، حسابات الادخار السكني الشعبي وحسابات التنمية الصناعية (CODEVI) في المصارف والخزينة العامة . حسابات التوفير هي ودائع تحت الطلب بدون دفاتر شيكات . من الناحية العملية ، لهذه الحسابات خصائص دفاتر صناديق الادخار . حسابات الادخار ـ السكني هي ودائع تحت الطّلب لا تعطى بها دفاتر شيكات وتعطي الحق بقرض بفائدة متهاودة . دفاتر التوفير الشعبي هي من حق المدّخرين الذين لا تتجاوز مداخليهم مبلغاً محدداً . الفوائد معفاة من الضرائب ومرتبطة بتطور أسعار المفرق . سقف الودائع محدد .

حسابات التنمية الصناعية كانت قد أنشئت سنة 1983 . هي ودائع محددة السقف تستفيد من مكافأة مماثلة للتي لدفاتر التوفير A لصندوق الادخار ومعفاة من الضرائب .

ـ الودائع لاجل في المصارف وفي الخزينة لها مواعيد استحقاق متغيرة من شهر إلى خمس سنوات .

ـ الأذونات [1] هي سندات دين لأجل غير متبادلة . اذونات الصندوق والتوفير التي تصدرها المصارف تكون لموعد محدد (من شهر إلى خمس سنوات) ولكن يمكن تسديدها قبل الموعد المحدد . تكون أذونات الصندوق الوطني للتسليف العقاري (CNCA) بفائدة متصاعدة . كلما كان المعدل مرتفعاً كلما احتفظ المدّخر بسنده طويلاً .

ـ الادخار التعاقدي يضم مشاريع الادخار السكني ، دفاتر الادخار المشروعي ودفاتر الادخار للعمال اليدويين . مشاريع الادخار السكني في المصارف هي توظيفات مجمدة على الاقل لاربع سنوات متمشية مع قروض بمعدل منخفض . دفاتر التوفير المشروعي التي حلت سنة 1983 محل دفاتر توفير العمال اليدويين ، تسمح للاجراء العاملين بتوفير المبالغ اللازمة لإنشاء او استرداد المشروعات الصغيرة .

يبين الجدولان 2 . 12 و 3 . 12 مجموع الأموال الجاهزة شبه النقدية والكتلة النقدية M 2 R في فرنسا .

جدول 2. 12 اموال جاهزة شبه نقدية فرنسية

	1979	1980	1981	1982	1983	1984
I ـ توظيفات تحت الطلب	180,1	188,8	226,8	268,2	327,4	355,9
ـ حسابات دفاتر	149,7	155,5	187,7	219,3	230,9	233,0
ـ حسابات ادخار سكني	30,4	33,3	39,1	44,9	49,3	53,3
ـ حسابات تنمية صناعية	—	—	—	—	33,5	48,8
ـ دفاتر توفير شعبي	—	—	—	4,0	13,7	20,8
II ـ ودائع لأجل	137,4	171,7	178,8	206,9	225,9	241,3
III ـ اذونات	200,3	214,4	206,5	209,3	202,9	200,0
ـ اذونات صندوق وادخار مصدرة من المصارف	129,3	139,6	129,3	130,7	122,5	118,5
ـ اذونات الصندوق الوطني للتسليف الزراعي	71,0	74,8	77,2	78,6	80,4	81,5
IV ـ ادخار تعاقدي	92,0	97,0	101,6	108,6	121,4	142,6
ـ مشاريع الادخار السكني	91,7	96,6	101,1	108,2	121,0	141,9
ـ دفاتر التوفير المشروعي	0,3	0,4	0,5	0,4	0,4	0,7
المجموع (I + II + III + IV)	609,8	671,8	713,6	793,0	877,6	939,9

الوحدة : مليار فرنك المصدر : مصرف فرنسا ، احصاءات نقدية سنوية .

(1) Bonsاذونات او قسائم ومفردها اذن او قسيمة .

جدول 3. 12 الكتلة النقدية M2R

	1979	1980	1981	1982	1983	1984
اموال نقدية جاهزة M1R	635,3	678,4	776,8	858,5	959,2	1 050,0
اموال شبه نقدية جاهزة	609,8	671,8	713,0	793,0	877,6	939,8
الكتلة النقدية M2R	1 245,1	1 350,2	1 490,4	1 651,5	1 836,8	1 989,8

الوحدة : مليار فرنك في آخر الفترة

المصدر : مصرف فرنسا ، احصاءات نقدية سنوية .

ثانياً : السيولات المالية للاقتصاد

تشكل السيولات المالية أوسع الكميات المجمّعة النقدية لأنها تشتمل على الأموال الجاهزة النقدية M 1 R ، على الأموال الجاهزة شبه النقدية وعلى « التوظيفات الأخرى السائلة او لأجل قصير » . تقدر احصائياً بـ M3R [1] .

M3R = M1R + اموال جاهزة شبه نقدية + توظيفات أخرى سائلة أو لأجل قصير .

التوظيفات الأخرى السائلة لأجل قصير هي قريبة من الأموال الجاهزة شبه النقدية ، ويرجع الفرق الرئيس للمؤسسات التي تديرها . في حين أن التوظيفات المؤلفة للأموال الجاهزة شبه النقدية تديرها مؤسسات مالية مصرفية (IFB) تكون التوظيفات الأخرى السائلة أو لأجل قصير مُدارة من مؤسسات مالية غير مصرفية (IFNB) ليس لها سلطة انشاء النقود . نجد بين هذه المؤسسات بشكل خاص ، صندوق الودائع والأمانات والأجهزة الملحقة بها (صناديق الادخار والتعاون ، الصندوق الوطني مثلاً) [2] . الخزينة العامة هي موضع معالجة خاصة بالنسبة لأذونات الخزينة التي تتضمنها هذه التوظيفات الأخرى السائلة أو لأجل قصير هي مؤلفة من :

● التوظيفات في صناديق الادخار (الصناديق العادية والصندوق الوطني) حسابات الدفاتر (B , A) حسابات الادخارالسكني ، مشاريع الادخار السكني ،

(1) اصطلاحاً ، تستبعد M3R السندات والاسهم المصدرة من الوحدات المالية وبعض التوظيفات الأخرى . يمكن الرجوع في هذا الشأن (الصغير) إلى الاشارة المنشورة في ملحق كل تقرير سنوي للمجلس الوطني للائتمان والمعنونة : منهجية الاحصاءات النقدية .

(2) توجد مؤسسات مالية غير مصرفية معروفة وهامة لا تستطيع قبول الودائع مثلاً مصرف فرنسا العقاري والمصرف الوطني .

الأذونات الصادرة عن التجمعات الاقليمية للادخار والتعاون (GREP) [1] دفاتر التوفير الشعبي وحسابات التنمية الصناعية (CODEVI) .

● اذونـات الخزينـة والبريـد والاتصالات والصنـدوق الـوطني للطاقـة ، ذات المميزات القريبة من التي هي لأذونات الصندوق الوطني للتسليف الزراعي (CNCA) اذونات الخزينة هي « اذونات على نماذج » وقف على الجمهور . اذونـات « في حساب جار » يكون مكتتباً فيها من المؤسسات المالية .

تمثل هذه التوظيفات السائلة الأخرى مبالغ كبيرة كما يدل على ذلك الجدول 4 . 12 .

يمكن تقدير الكمية المجمّعة M 2 R بطريقتين أخريين :

بما أن الكتلة النقدية M 2 R تساوي مجموع الكتلة النقدية M 1 R وأموال جاهزة شبه نقدية ، فإن مبلغ السيولات M 3 R يمكن تقديره بجمع M 2 R وبقية التوظيفات السائلة أو لأجل قصير .

توظيفات أخرى سائلة أو لاجل قصير + M 2 R = M 3 R

جدول 4. 12 التوظيفات الأخرى السائلة او لأجل قصير

	1979	1980	1981	1982	1983	1984
I ـ توظيفات في صناديق الادخار	497,9	559,6	635,8	721,6	802,4	867,6
ـ حسابات الدفاتر	429,7	481,4	547,1	617,9	667,1	709,4
ـ دفاتر التوفير الشعبي	—	—	—	3,8	16,4	24,3
ـ حسابات التنمية الصناعية	—	—	—	—	9,5	16,1
ـ حسابات الادخار السكني	12,5	13,4	14,6	16,2	17,2	17,6
ـ اذونات التجمعات الاقليمية للادخار والتعاون	26,1	28,3	29,6	31,4	34,7	39,6
	29,6	36,5	44,5	52,3	57,5	60,6
II ـ اذونات الخزينة	47,8	48,6	46,8	44,4	41,3	38,5
III ـ اذونات البريد والاتصالات والصندوق الوطني للطاقة	5,3	8,3	10,8	11,6	11,1	11,2
المجموع (I + II + III)	551,0	616,5	693,4	777,6	854,8	917,3

الوحدة : مليار فرنك

المصدر : مصرف فرنسا ، احصاءات نقدية سنوية .

بتجميع الأموال الجاهزة شبه النقدية والتوظيفات الأخرى السائلة او لأجل قصير

(1) التجمعـات الاقليمية لـلادخار والتعـاون هي شركـات مؤلفة بين صنـاديق الادخـار وصنـدوق الودائع . تضع بمتصرف الجمهور اذونات تسمح لصناديق الادخار بتمويـل القروض للخـاصة . يسميها قانون اول تموز 1983 الشركات الاقليمية للتمويل (SOREFI) .

ذات المميزات الاقتصادية المتقاربة ، نحصل على كمية مجمّعة جديدة : التوظيفات السائلة او لأجل قصير :

التوظيفات السائلة اولأجل قصير
=
الأموال الجاهزة شبه النقدية
+
التوظيفات الأخرى السائلة أو لأجل قصير .

في هذه الحالات ، يساوي مجموع السيولات M 3 R مجموع M 1 R والتوّظيفات السائلة .

M 3 R = M1R + توظيفات سائلة أو لأجل قصير

يختصر الجدول 5 . 12 الكميات المجمعة النقدية الرئيسة المستعملة حالياً في فرنسا .

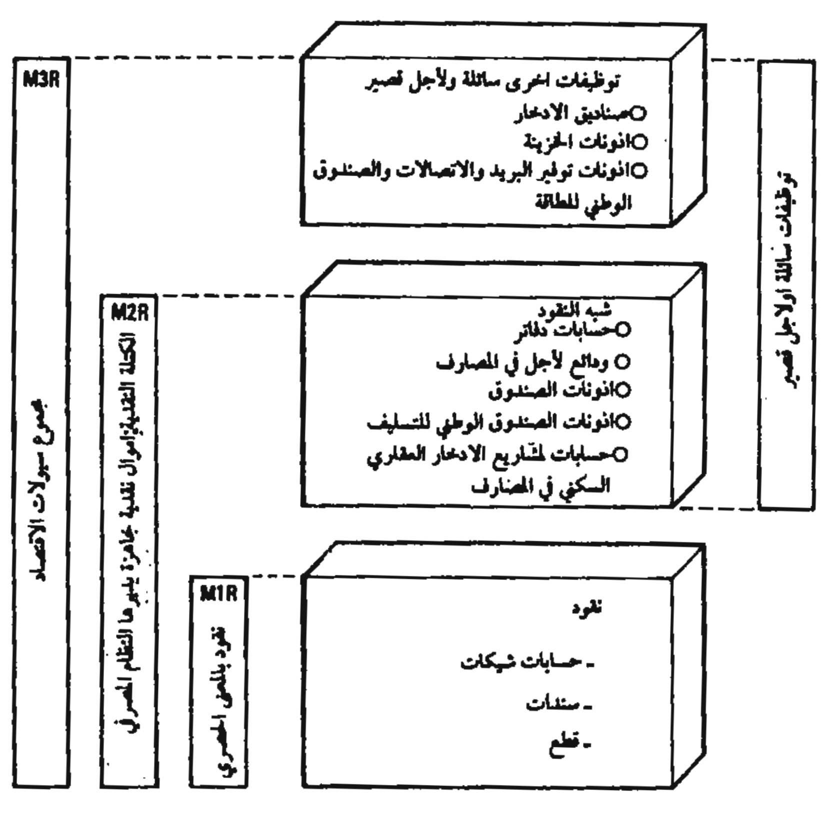
جدول 5. 12 كميات مجمعة رئيسة

	1979	1980	1981	1982	1983	1984
.... مجموع السيولات (M3 R)	1 796,1	1 966,7	2 183,8	2 429,1	2 691,6	2 907,1
..... ـ أموال نقدية جاهزة	635,3	678,4	776,8	858,5	959,2	1 050,0
..... ـ توظيفات سائلة او لاجل قصير (M3 R — M 1 R)	1 160,8	1 288,3	1 407,0	1 570,6	1 732,4	1 857,1
.... ● اموال جاهزة شبه نقدية (M2R - M 1R)	609,8	671,8	713,6	793,0	877,6	939,8
... ● توظيفات في صناديق الادخار	497,9	559,6	635,8	721,6	802,4	867,6
.... ● سندات الخزينة والبريد والاتصالات والصندوق الوطني للطاقة	53,1	56,9	57,6	56,0	52,4	49,7
الكتلة النقدية (M2R)	1 245,1	1 350,2	1 490,4	1 651,5	1 836,8	1 989,8
..... ـ اموال نقدية جاهزة	635,3	678,4	776,8	858,5	959,2	1 050,0
..... ـ اموال شبه نقدية جاهزة (M2R - M 1 R)	609,8	671,8	713,6	793,0	877,6	939,8

الوحدة : مليار فرنك

المرجع : مصرف فرنسا ، احصاءات نقدية سنوية .

يختصر الرسم البياني الروابط بين مختلف الكميات المجمعة النقدية الرئيسة



رسم بياني 12.1

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية . الاشارات الزرقاء .

ثالثاً : الكميات المجمّعة النقدية الجديدة

تحتوي الكميات المجمعة التي درسناها في الفقرة الثانية ، والمستخدمة من قبل السلطات النقدية ، على ثلاث نقاط ضعف : فهي غير متجانسة ولا تأخذ باعتبارها تطور بعض التوظيفات السائلة ولا تدمج التكوين الحديث للادوات المالية المتداولة لأجل قصير .

- يكون عدم التجانس واضحاً عندما يميز مثلاً بين حسابات الدفاتر ، مشاريع

الادخار السكني ، حسابات تطوير الصناعة . . الخ حسبما تكون مُدارة من المصارف او صناديق الادخار . في الحالة الأولى ، تشكل قسماً من الأموال الجاهزة شبه النقدية ، في الحالة الثانية تكون مصنَّفة مع التوظيفات الأخرى السائلة اولأجل قصير .

هذا المعيار المؤسسي سيُترك استعماله .

● الكميات المجمعة المالية تستبعد شركات الاستثمار برأس المال الثابت لأجل قصير والصناديق المشتركة للتوظيف التي تدير لحساب عملاء غير ماليين ، منتجات تعتبر سائلة مثل حسابات الادخار السكني او اذونات الخزينة ، نظراً لأن اجهزة التوظيف المشترك للقيم المنقولة لأجل قصير ، تستطيع الاحتفاظ بسيولات (ودائع تحت الطلب او لأجل ، اذونات خزينة ، شهادات ودائع) حتى نسبة 40% من أصولها الصافية (موجوداتها) .

● لا تسمح الكميات المجمعة النقدية ، كما هي مستخدمة حالياً ، بالأخذ بعين الاعتبار ، الادوات المالية الجديدة التي خاصيتها النقدية ظاهرة للعيان

في آذار سنة 1985 كانت قد أنشئت شهادات الودائع بالفرنك والعملة الأجنبية ؛ هي سندات ، حرة التداول ، تثبت ودائع لأجل (من ستة أشهر إلى سنتين) مقدمة من المشروعات . صادرة فقط عن المصارف ، هي بمبلغ أقله خمسة ملايين فرنك وتتمتع بفائدة ثابتة . وهي تختلف عن الودائع لاجل العادية بنقطتين : فهي لا تكون مدفوعة قبل الاستحقاق ، ولا مشتراة ثانية من الجهة التي قامت بإصدارها . من آذار إلى نهاية آب 1985 ، بلغ حجم الاصدارات 23 مليار فرنك .

في كانون الأول (ديسمبر) 1985 ، أنشيء سوق لسندات الخزينة المقابل لـ (Commercial paper الأميركي) .هذه السندات هي سندات تداول مُصْدرة لأجل قصير من مشروعات غير مؤسسات التسليف . قيمة القسيمة هي خمسة ملايين فرنك والمدة من عشرة أيام إلى 180 يوماً ومعدل الفائدة ثابت .

كذلك في نهاية سنة 1985 جرى تخويل المؤسسات المالية المتخصصة (التسليف العقاري الفرنسي ، التسليف الوطني . . الخ) إصدار اذونات لمدة من سنتين إلى سبع سنوات ، بمبلغ ادناه خمس ملايين فرنك ابتداء من سنة 1986 ، جاءت الكميات المجمَّعة النقدية الجديدة تعالج نقاط الضعف هذه . عدد هذه الكميات اربع [1] :

---

(1) هذه الكميات ستكون مبنية على قاعدة مقيمين بالرغم من اختفاء الحرف R .

ـ M 1 وهي تضم كل وسائل الدفع : قطع نقود ، اوراق ، ودائع تحت الطلب (بما فيها ودائع مؤسسات الاستثمار برأس مال ثابت لأجل قصير والصناديق المشتركة للتوظيف) .

ـ M 2 وتتكون من M1 ومن كل حسابات الدفاتر (A ، B .. الخ حسابات الادخار السكني ، حسابات تطوير الصناعة ، دفاتر التوفير الشعبي) مهما كانت المؤسسة التي تقوم بادارتها .

ـ M3 وتضم M 2 بالاضافة إلى جميع الأذونات غير المتداولة ، الحسابات لأجل (بما فيها شركات الاستثمار برأس مال ثابت لاجل قصير والصناديق المشتركة للتوظيف) ، السندات لاجل قصير المتداولة التي تصدرها مؤسسات التسليف المصرفية ، أي خاصة المؤسسات المالية المصرفية السابقة ، صندوق الودائع والأمانات (صندوق الادخار والصندوق الوطني للادخار من بينها) [1] .

ـ L وتضم M 3 اضافة إلى السندات لاجل قصير التي تصدرها الخزينة والوحدات غير المالية ، والادخار التعاقدي . اذن تمثل هذه الكمية المجمعة مجموع السيولات .

رابعاً : معدل السيولة لاقتصاد ما وسرعة تداول النقود

سيكون كل واحد من هذه المفاهيم مُحدداً ومُقاساً .

1 : معدل السيولة ـ

تستعمل النقود أساساً ، مهما كان المقياس الاحصائي ، في العمليات التجارية الاقتصادية (مشتريات السلع والخدمات للاستهلاك النهائي والسلع الوسيطة للانتاج وسلع الاستهلاك .. الخ) اذن يكون مفيداً أن نقرِّب مبلغ السيولة من مجموع العمليات الاقتصادية . وحيث أن الناتج الداخلي الاجمالي يمثل العمليات الاقتصادية كما أن M2R أو M3R تمثل السيولة ، يمكن ان نعرِّف معدل السيولة بالنسبة:

$$\frac{M2R \text{ أو } M3R}{PIB}$$

يمثل الجدول 6 . 12 تطور معدل السيولة في فرنسا .

---

(1) حول المصطلحات الجديدة للوحدات المالية ، يمكن الرجوع إلى مصرف فرنسا نشرة فصلية ، رقم 55 حزيران 1985 .

جدول 6 . 12 معدل السيولة

	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
$\frac{M2R}{PIB}$	45,5	46,8	47,3	47,3	47,2	46,7	45,7	45,3	44,0	43,6	43,5
$\frac{M3R}{PIB}$	63,1	65,0	66,6	67,3	67,7	67,6	66,3	65,9	64,2	63,8	63,7

المصدر : مصرف فرنسا ، احصاءات نقدية سنوية .

معدل السيولة هودالة على رغبة الوحدات الاقتصادية في الاحتفاظ بموجودات كثيرة او قليلة السيولة (يقال طلب تحصيلات نقدية) . في الواقع ان تغيرات معدل السيولة هي الهامة . فهي تستطيع بالفعل ان تشجع أو تعيق سياسة نقدية ، كما تبينه بوضوح الفقرة التالية المقتطفة من تقرير المجلس الوطني للائتمان لسنة 1980 .

« معدل السيولة ، اذا لم يكن بحد ذاته هدفاً واضحاً ، فهو مؤشر مفيد لتحديد انعطافات طلب التخزينات للوحدات الاقتصادية . هذا الطلب الثابت منذ عدة سنوات ، تقلص بوضوح في سنة 1980 . حددّت الوحدات غير المالية زيادة ممتلكاتها النقدية ، جاعلة هذه الأموال على قدر حاجاتها في العمليات التجارية ومخفضةً احتياطها من النقود المكتنزة التي يمكن فيها بعد حقنها في حلقة التسويات . على هذه الحركة ، اذا امتدت أن تدعم التأثير الحاسم للسياسة النقدية ، التي تأثيراتها المقيدّة في فرنسا متناقضة لوجود سيولات كبيرة في ثروات الوحدات الاقتصادية » .

2 : سرعة تداول النقود

سرعة تداول النقود هي مؤشر التواتر الذي معه تغير وحدة نقدية حاملها خلال فترة معينة . وهي تسمح بمعرفة اذا كانت كمية معينة قد افادت في دفع حجم من التسويات (او العمليات) هام كثيراً أو قليلاً . تعتمد السلطات النقدية الفرنسية مفهومين : السرعة العملياتيّة والسرعة الدخلية .

أ ـ السرعة العملياتية : نظرياً ، يجب ان تحصي هذه السرعة التسويات ، نوعياً او بنقود كتابية وتقرب النتائج لمخزون النقود المقابلة . ونظراً للصعوبات العملية لمثل هذا المقياس ، يُقدَّر التداول بحركة دخول وخروج الاوراق المالية من شبابيك الصندوق المركزي للمصارف الشعبية والحركات المدينة بالودائع تحت الطلب في صناديق التسليف الشعبي وفي المصارف الحاضرة .

ب ـ السرعة ـ الدخلية : تعبر عن عدد المرات التي تصبح فيها النقود دخلاً خلال فترة

معينة . احصائياً ، هي النسبة بين كمية مجمّعة تقيس الانتاج (او الدخل الوطني) والمخزون من النقود .

$$\text{عكس معدل السيولة} = \frac{\text{PIB (ناتج داخلي اجمالي)}}{\text{M1R أو M2R أو M3R}} = Vr$$

(الكتلة النقدية او النقود الجاهزة)

يشكل هذان المفهومان لسرعة التداول بالفعل ، مقياساً لـ « للعامل ذاته الذي نسعى اليه لادراك ومعرفة حجم النقود الفعلية التي ، من خلال العمليات التي تسمح باجرائها ، تغذي النشاط الاقتصادي المولّد للمداخيل »[1] .

ينبغي ان نميّز في الواقع ، داخل وسائل الدفع(M1R او M2R) بين مكوِّنين : الأرصدة المكتنزة ـ او النقود غير المستثمرة ـ التي ليست في التداول والأرصدة العاملة ، اللازمة للعمليات والتي تتوقف سرعة تداولها على عدة عوامل (عادات الدفع ، ادارة موجودات الخزينة . . الخ) .

سرعة التداول في حد ذاتها ، ليس لها سوى أهمية قليلة ، انما تغيراتها هي التي تكون ذات دلالة اقتصادية .

يمكن بنتيجة عدة دراسات ، استنتاج ان سرعة التداول تتزايد في فترة الرخاء الاقتصادي وتتناقص في فترة الكساد .

تعني زيادة V انه يوجد انخفاض في النقود المعطلة في كتلة الأموال النقدية الجاهزة (M1R) . ان انشاء نقود Δ M1 R ولو ضعيفة ، يمكن في هذه الحالة ان يمارس ضغطاً على ارتفاع الأسعار . على العكس من ذلك ان بطء سرعة التداول هو علامة لتزايد تكديس الأموال المكتنزة . اذا كانت السياسة النقدية سياسة تقييد ، فيمكن ان يكون انكماش النشاط الاقتصادي أقوى مما هو متوقع و/ أو مرغوب .

فقرة ثانية : انشاء النقود والمقابل للكتلة النقدية

ان انشاء وعرض النقود هو عمل المصرف المركزي والنظام المصرفي . يمكن تحقيق ذلك بتحويل الديون ، التي تكون المقابل للكتلة النقدية ، إلى وسائل دفع .

---

(1) L . Beauvais ، مفهوم سرعة تداول النقود « Banque » ، حزيران 1971 .

اولاً : انشاء النقود

ان الأهمية القليلة لنقود التجزئة تجعلنا نهمل سير انشاء الخزينة العامة لهذا المكوّن للكتلة النقدية . سنتعرض بالبحث في النتيجة لانشاء النقود الورقية من المصرف المركزي وانشاء النقود الكتابية من المصارف التجارية .

1 : انشاء النقود بواسطة المصرف المركزي

بعد التذكير بالهيكلية المبسّطة لميزان حساب مصرف فرنسا ، سندرس آلية انشاء النقود .

أ ـ ميزان حساب مصرف فرنسا المبسّط : يحصي ميزان الحساب في خانة الأصول كل الذمم الدائنة المحصلة من المصرف وفي خانة الخصوم كل الذمم المدينة تختصر هذه في الجدول 7 . 12 .

جدول 7 . 12 ميزان حساب مصور لمصرف فرنسا

خصوم / مطلوبات	اصول / موجودات
1 ـ اوراق مالية متداولة	2 ـ ديون على الخارج 3 ـ ديون على الخزينة 4 ـ ديون على المصارف

تشمل الديون على الخارج احتياطيات الذهب والعملات الاجنبية الممسوكة لدى المصرف .

تشمل الديون على الخزينة على القروض والسلفات المقدمة من مصرف فرنسا للخزينة العامة .

الديون على المصارف هي الأوراق التجارية التي هي بحوزة مؤسسة الإصدار ومصدرها المؤسسات المصرفية . بالإضافة إلى اوراق الحسم . تضم الديون على المصارف من الدرجة الثانية ، اوراقاً مالية مشتراة بواسطة مصرف فرنسا من السوق النقدي . في حين ان الاوراق المالية الواردة في محفظة أوراق الحسم هي مقترحة من المصارف . تكون الأوراق المالية المشتراة من السوق النقدي بمبادرة مصرف فرنسا . كل هذه الذمم الدائنة ، مجموعة في خانة ميزان الحساب تحت عنوان« ديون مصدرها عمليات اعادة التمويل » . حتى كانون الثاني (يناير) 1971 ، كانت الديون الممسوكة بمصرف فرنسا ، حاصلة بقسم كبير منها ، بواسطة آلية اعادة الحسم . منذ هذا التاريخ

أصبحت مشتريات السندات في السوق النقدي ، تشكل وسيلة ثانية لاعادة التمويل المستخدم من مصرف فرنسا .

السندات المتداولة هي سندات المصرف العادية . إنها تشكل ديناً لمصرف فرنسا .

ب ـ يكون انشاء النقود ممكناً بتحويل بعض الموجودات إلى نقود : أي بقيام مصرف فرنسا بشرائها . سنعتمد ثلاثة أمثلة :

● حيازة الديون على الخارج : باع صناعي فرنسي في المانيا سلعة استثمارية وقد قبض ثمنا للبيع ماركات المانية . وبما انه لا يستطيع استعمالها في فرنسا ، فقد تقدم من مصرف ليبيعه ما يحوزته من عملة أجنبية ويأخذ في مقابلها فرنكات . وبعد اتمام هذه العملية ، يعمد المصرف بدوره ، بنفس طريقة الزبون ، ولنفس الأسباب ، إلى التقدم من مصرف فرنسا ، للقيام بعملية البيع بشكل يكون فيه ميزان الحساب لمصرف فرنسا قد تعدَّل . في الاصول ، قسم « ذهب وديون على الخارج » يزيد بمقدار الماركات المقبوضة لدى المصرف التجاري ، وفي المقابل يعطي مصرف فرنسا اوراقاً مالية . الخصوم في الحساب ، خاصة قسم « أوراق في التداول » يزيد بقيمة الزيادة في قسم « ذهب وديون على الخارج » [1] .

● حيازة الديون على الخزينة : عندما تشرع الخزينة العامة بنقص موجوداتها لتلبية الحاجات تتقدم من مصرف فرنسا بطلب تسليفها مبلغاً معيناً . في حال اتمام القرض تصبح الأصول لمصرف فرنسا (ديون على الخزينة) وكذلك قسم « اوراق مالية في التداول » في خانة الخصوم زائدة بقدر متساوٍ [2] .

● حيازة الديون على المصارف : عندما يمنح تاجر قرضاً ، يمكنه ان يحسم سند القرض في أحد المصارف التجارية . يقوم هذا المصرف باعطائه القيمة الاسمية للسند محسوماً منها العمولة . بذلك يحصل التاجر على المبلغ اللازم له مباشرة بنتيجة عملية الحسم . اذا أجرى المصرف التجاري كثيراً من هذه العمليات ، فيمكن ان يتوصل به الأمر إلى عدم حيازته للسيولة الكافية . عند ذلك يتقدم هو بدوره من مصرف فرنسا لاجراء حسم بعض اوراقه المالية . تدعى هذه العملية اعادة حسم الاوراق التجارية . تزيد خانة الأصول في ميزان حساب مصرف فرنسا بقيمة الورقة التجارية تحت عنوان

(1) في الواقع ، ان الحساب الجاري الدائن للمصرف التجاري في المصرف الفرنسي المركزي هو الذي يزيد .

(2) في الواقع ، ان الحساب الجاري الدائن للخزينة في مصرف فرنسا هو الذي يزيد .

« ديون مصدرها عمليات اعادة الحسم »[1] . أصبحت اعادة الحسم نادرة ، فمنذ كانون الثاني 1971 ، تحصل المصارف التجارية على السيولة ببيع او إيداع الاوراق التجارية في السوق النقدي .

في النتيجة ، ان مصرف فرنسا يصدر اوراقاً مالية مقابل زيادة أقسام أصوله باحتياطي ذهب ، أموال جاهزة للخارج ، ديون على الخزينة او ديون مصدرها عمليات اعادة التمويل .

حالياً ، تملك المصارف التجارية تأثيراً أكبر مما هو للمصرف المركزي في سياق انشاء النقود .

2 ـ انشاء النقود المصرفية من المصارف التجارية

تقوم المصارف بانشاء النقود المصرفية بمناسبة عمليات التسليف. انشاء النقود هذا، محدود بالاحتياطي الممسوك لمواجهة طلبات تحويل النقود الكتابية او المصرفية إلى سندات . هذا التقييد لانشاء النقود هو معزز بالاحتياطيات الاجبارية .

أ ـ مبدأ انشاء النقود : يبين الجدول 8 . 12 ميزان حساب مبسّط لمصرف تجاري . وتسهيلاً للعرض ، نفترض أنه لا يوجد سوى مصرف واحد في الاقتصاد الوطني .

جدول 8 . 12 . ميزان حساب مبسّط لمصرف قبل عمليات التسليف

الخصوم		الأصول	
500	.... ـ ودائع	100	..... ـ احتياطيات احترازية
500	.... ـ حسابات جارية	600	..... ـ تسليفات
		300	.... ـ احتياطيات فائضة
1 000	.........المجموع	1 000	..... المجموع

يظهر هذا الميزان وجود احتياطيات فائضة تساوي 300 . على العكس يستطيع المصرف ان يقوم بتوزيع تسليفات جديدة بمبلغ يعادل هذه الاحتياطيات . من أجل ذلك يعطي المصرف سلفة لمشروع في حساب جار برصيد 300 . يتم هذا التسليف

---

(1) بالفعل ، ان الحساب الجاري للمصرف في مؤسسة الاصدار هو الذي يزيد لكن النتيجة هي مماثلة ، لأن المصرف يحصل على اوراق مالية بان يسحب من حسابه الجاري وفقاً لطلبات الزبائن .

بعملية كتابية لأن المصرف لا يقرض مادياً احتياطياته الفائضة . من هذا الاعتماد المفتوح يدفع المتعهد للممولين . وحيث أنه لا يوجد سوى مصرف واحد في الاقتصاد ؛ يحمل الممولون المبالغ التي قبضوها إلى حساباتهم الجارية في المصرف . نتيجة هذه العمليات هي زيادة رصيد الودائع في المصرف بمبلغ 300 بحيث يصبح 1300 ، كما يدل على ذلك الجدول 9 . 12 .

تكون التسليفات قد زادت بقيمة السلفة في الحساب الجاري (300 +) ، الاحتياطيات الاحتراسية هي دائماً بنسبة % 10 من الودائع والاحتياطيات الفائضة ليست سوى 270. يمكن متابعة هذا المسار حتى تصبح الاحتياطيات الفائضة لا شيء . تكون النتيجة مماثلة في نطاق اقتصاد يتكون من عدة مصارف .

جدول 9 . 12 ـ ميزان حساب مبسّط بعد عمليات التسليف

الخصوم		الأصول	
500	ودائع .... ـ	130	احتياطيات احتراسية .... ـ
800	حسابات جارية .... ـ	900	تسليفات ..... ـ
		270	احتياطيات فائضة .... ـ
1 300	المجموع	1 300	المجموع ....

ب ـ تحديد أول : الاحتياطيات الالزامية : الاحتياطيات الاحتراسية المنشأة اختيارياً من المصارف التجارية هي استجابة لمبادىء الادارة الحكيمة والمتيقظة . بالاضافة إلى هذه الاحتياطيات ، يمكن للمصرف المركزي ان يفرض على المصارف ، أن تجمد لديها في حساب جاري غير مدفوع ، جزءاً من ودائعها . يكون انشاء النقود في كل مرحلة ضعيفاً ، بمقدار ما تكون الاحتياطيات الالزامية مرتفعة .

يبين الجدول 10 . 12 بوضوح ، مسار انشاء النقود بدءاً من احتياطيات اضافية بـ

جدول 12.10 انشاء النقود في حالة الاحتياطيات الالزامية

مراحل	احتياطيات فائضة	تسليفات اضافية	احتياطيات الزامية 20 %
t	200 →	200	—
$t+1$	160 →	160	40
$t+2$	128 →	128	32
$t+3$	102,4 →	102,4	25,6
⋮			
$t+n$		1 000	200,0

200 عندما تكون الاحتياطيات الالزامية والاحتراسية معادلة لنسبة % 20 من مجموع الودائع .

ان مجموع التسليفات الجديدة وكمية النقود المُنشأة هما مضاعف الاحتياطيات الفائضة الأصلية . نلاحظ كذلك ان كمية النقود المنشأة (1000) تقابل استنفاداً بواسطة الاحتياطيات الالزامية ، للاحتياطيات الفائضة (200) .

من السهل أن نحسب كل موجة من التسليفات الاضافية والمجموع العام للنقود المنشأة .

كيف نحصل على 160 في t+ 1 وعلى 128 في t+ 2 ؟

$$160 = 200 - 200 \quad \frac{20}{100} = 200\left(1 - \frac{20}{100}\right)$$

$$128 = 160 - 160 \, . \, \frac{20}{100} = 160\left(1 - \frac{20}{100}\right)$$

غير أن $160 = 200\left(1 - \frac{20}{100}\right)$ اذن $128 = 200\left(1 - \frac{20}{100}\right)^2$

الكمية الاجمالية للنقود المنشأة هي 1000 ، أي

$$100 = 200 + 160 + 128 + \dots$$

$$= 200 + 200\left(1 - \frac{20}{100}\right) + 200\left(1 - \frac{20}{100}\right)^2 + \dots + 200\left(1 - \frac{20}{100}\right)^n.$$

اذن ، يكون معنا مجموع أطراف متصاعدة هندسية اولها 200 وبواقع $\left(1 - \frac{20}{100}\right)$ الذي يمكن كتابته :

$$\boxed{1\,000 = 200 \times \frac{1}{1 - \left(1 - \frac{20}{100}\right)}}$$

ج ـ تحديد ثان : تراجعات السندات : نفترض، في مثلنا، انه بالاضافة إلى

% 20 من الاحتياطيات ، أن الأسر والمشروعات تسحب % 40 من كل اعتماد اضافي ، على شكل نقود كتابية من الواضح ان انشاء النقود هو محدد بهذا التهريب الجديد . يفسر الجدول 11 . 12 نفسه بالطريقة التالية . في t الاعتمادات الاضافية هي بـ 200 . في t + 1 ، % 40 هي مسحوبة بشكل سندات . من الـ 120 الباقية ، % 20 أي 24 ، تشكل احتياطيات الزامية . يبقى اذن 96 احتياطيات فائضة تكون محلاً لتوزيع اعتمادات جديدة . في t + 2 يتكرر مسار الهروب .

جدول 11 . 12 انشاء النقود في حالة الاحتياطيات الالزامية وتراجعات السندات

مراحل	احتياطيات فائضة	اعتمادات اضافية	سندات (40 %)	احتياطيات الزامية (20 %)
t	200 →	200		
$t+1$	96 →	96	80	24
$t+2$	51,84 →	51,84	38,4	5,76
⋮				
$t+n$		384,6	153,84	46,15

ان حجم التسليفات الجديدة والنقود الاضافية هي مضاعف للاحتياطيات الفائضة الأصلية . كما في الحالة السابقة ، يتوقف انشاء النقود عندما يصبح مجموع الاحتياطيات الالزامية والتسربات على شكل سندات ، مساوياً للرصيد الأساس للاحتياطيات الفائضة .

بحساب مماثل للحساب الذي شرحناه سابقاً ، نجد أنه في t+ 1

$$96 = 200 - \left[200 \cdot \frac{40}{100}\right] - \left[\left(200 - 200 \cdot \frac{40}{100}\right) \cdot \frac{20}{100}\right]$$

اذا وضعنا ، للتبسيط ، أن $\frac{40}{100} = b$ $\frac{20}{100} = a$:

$$\begin{aligned} 96 &= 200 - [200\,b] - [(200 - 200\,b)\,a] \\ &= 200 - 200\,b - 200\,a + 200\,ab \\ &= 200\,(1 - b - a + ab). \end{aligned}$$

في t+ 2 نستطيع ان نحسب بسهولة أن

$$51,84 = 200\,(1 - b - a + ab)^2$$

الكتلة النقدية المنشأة هي عندئذ :

$$\begin{aligned}384,6 &= 200 + 200\,(1 - b - a + ab) + 200\,(1 - b - a + ab)^2 + \ldots \\ &\quad + 200\,(1 - b - a + ab)^n \\ &= 200\,[1 + (1 - b - a + ab) + (1 - b - a + ab)^2 + \ldots \\ &\quad + (1 - b - a + ab)^n].\end{aligned}$$

الكتلة النقدية المنشأة تساوي مجموع اطراف متصاعدة هندسية أولها 200 وبواقع : $(1 - b - a + ab)$

$$384,6 = 200 \cdot \frac{1}{1 - (1 - b - a + ab)} = 200 \cdot \frac{1}{b + a - ab}$$

د ـ مضاعف التسليف : التحديدان وهما تراجعات السندات والاحتياطيات الإلزامية يقابلان حقيقة هي انشاء النقود ، ويسمحان بتحديد مضاعف التسليف . اذا اشرنا إلى :

ΔM = النقود الاجمالية المنشأة (مجموع المبالغ الاضافية) .

ΔR = الاحتياطيات الفائضة الأصلية .

a = معدلات الاحتياطيات الالزامية .

b = معدلات التراجع على شكل سندات .

نستطيع ان نكتب كما يلي النتيجة التي توصلنا اليها أخيراً :

$$\Delta M = \Delta R \left(\frac{1}{b + a - ab} \right)$$

العبارة بين هلالين هي لقياس مسار تضاعف الاعتماد الاضافي . مضاعف الاعتماد هو اذن :

$$m = \frac{1}{b + a - ab}$$

يـرتبط بعاملين : b ويسمى عـادة التفضيل للسنـد و a معدل الاحتيـاطيـات الالزامية . اذا كان العامل الاول يرتبط بعادات الدفع عند الوحدات الاقتصادية (يمكن قياس b بالنسبـة بين كتلة السنـدات والكتلة النقديـة) ، فان الثـاني هو أداة بتصـرف المصرف المركزي . ان توزيع الاعتمادات وانشـاء النقود همـا مهمان بمقـدار ما تكـون الوحدات الاقتصادية تستعمـل النقود الكتـابية او المصـرفية وليس السنـدات ، ويكون المصرف المركزي محتفظاً بمعدل ضعيف من الاحتياطيات الالزامية .

يقيس مضـاعف التسليف القدرة عـلى انشاء النقـود في نظام مصـرفي في اقتصاد وطني .

ثانياً : المقابل للكتلة النقدية

تسمح دراسة آلية انشاء النقود باحصـاء ثلاثـة نماذج كبيـرة للتسليفات في أصـل تـداول ومسائـل الدفـع الجديـدة بين الـوحدات غـير المصرفيـة : الـذهب والعمـلات الاجنبية ، الديون على الخزينة العامة والتسليفات للاقتصاد .

1 : المقابل للكتلة النقدية

يميز المجلس الوطني للائتمان في الواقع بين مقابلين للكتلة النقدية M 2 R .

أ ـ المقابل الخارجي : يصور هذا المقابل ، رصيد مجموع الديون والتعهدات تجاه بقية العالم لمصرف فرنسا (عمليات ذهب وعملات أجنبية) وللمؤسسات المالية المصرفية الأخرى ، بالفرنكات والعملات الاجنبية (اعتماد لغير مقيم هـو دين له ، وديعـة لغير مقيم هو تعهد) .

ب ـ التسليف الداخلي الصافي : يقابل هذا التمويلات النقدية للدولة والاقتصاد ويتألف من أربعة مكونات :

● الديون على الخزينة العامة . نحصل على المجموع بجمع الديون الممسوكـة على الخزينة العامة من مصرف فـرنسا ، المصـارف التجاريـة ، المشروعـات والافراد . تشتمل ديون مصرف فرنسـا على المسـاعدات للخـزينة العـامة والأوراق المـالية العـامة الممسـوكة بمحفظة اوراق مالية . تتألف ديون المصارف التجارية من أذونـات الخزينـة ، اوراق مـالية عـامة في محفـظة أوراق ماليـة ومن الحسابـات الجاريـة البريـديـة . ديـون المشروعات والافراد هي حسابات الشيكات البريدية ومختلف مملوكات الخزينة .

● الديون على الاقتصاد . تتألف من الديون (بمعنى أدق على المقيمين ، تسليف

القسم الخامس

اختلالات التوازنات الاقتصادية الكلية

تكفي بعض الارقام لتبين بوضوح اختلالات التوازنات الداخلية لاقتصاد وطني . كان الارتفاع المتوسط للاسعار في فرنسا بنسبة % 4 بين 1961 و 1970 ؛ % 9 بين 1971 و 1977 ؛ % 8 , 11 في عام 1982 .

كان تأكيد ظاهرة التضخم المالي في كل البلدان الغربية منذ عام 1965 باعثاً على اعتبار وجود ليس فقط تغير في نمط مسار التضخم ، لكن كذلك تغير في طبيعته .

ان التجارب التي اجريت بنجاح منذ مطلع الثمانينات ، لمحاربة التضخم في الولايات المتحدة الأميركية وفي كل البلدان الصناعية الأخرى ، دلت على أن التضخم ليس قدراً محتوماً .

البطالة هي اليوم أحد اختلالات التوازن الأقل قبولاً والأكثر مضايقة . فهي تنال من كل الاقتصاديات . تزايدها لا ينسى منذ بداية السبعينات . ارتفعت نسبة الاستخدام غير الكامل من % 1 , 4 إلى % 8 , 9 من عدد السكان العاملين في فرنسا خلال الفترة 1975 - 1984 ووصلت النسبة سنة 1986 ما يقرب من % 15 من اليد العاملة في بعض البلدان الغربية .

مع ذلك ، ليست البطالة حتماً لا مفر منه ، كما تدل على ذلك النتائج التي أجريت في الولايات المتحدة الأميركية في الفترة 1983 - 1984

يحتوي هذا القسم على فصلين :

- الفصل الأول وفيه نستعرض العناصر الرئيسة التي تفسر التضخم (الفصل الثالث عشر) .

- الثاني (الفصل الرابع عشر) وفيه نركز على تفسير البطالة والعلاقات التي تسود بين التضخم والبطالة والكساد .

الفصل الثالث عشر

التضخم

التضخم هو اختلال توازن يطال كل الاقتصاديات الدولية . لذلك ينبغي أن نوضح ما يعنيه هذا المفهوم .

يتوجب تحليل اسباب التضخم قبل اتخاذ أي اجراء من اجراءات السياسة الاقتصادية الخاصة بمحاربته . عديدة هي مصادر التضخم وإحدى المشاكل الأساسية هي معرفة هل انها ترتبط ، او بمعنى آخر هل هي تقاليد متعددة لنموذج لاختلال توازن أساس يؤثر بقوة أشد فأشد على الاقتصاديات المتقدمة ؟

ان التشديد على ظاهرة التضخم ، منذ سنة 1868 كانت باعثاً على التفكير بأنه يوجد ليس فقط تغير في نمط ، لكن كذلك تغير في طبيعة مسار التضخم .

دلت التجارب الأخيرة في مكافحة التضخم ، والتي تمت بنجاح منذ بداية الثمانينات ، في كثير من الدول الصناعية ، أن التضخم ليس كارثة أو قدراً محتوماً .

فقرة اولى : قياس التضخم

التضخم هو الارتفاع الشامل والمستمر في اسعار السلع والخدمات . هذا التعريف ليس دقيقاً . ما هي هذه الاسعار ؟ الاسعار كثيرة كالمنتجات وبالتحديد ، توجد معدلات تضخم أكثر من المنتجات . في اقتصاد مفتوح على المبادلات الخارجية ، ليس معدل التضخم الداخلي بالضرورة هو الأهم لكن مقارنة الارتفاع الداخلي للاسعار

والارتفاع في الاقتصاديات الخارجية . ان معدل الاختلاف في التضخم هو الذي يفسر عندئذ قابلية تنافس الاقتصاد الوطني في الاسواق الدولية .

قياس التضخم هو نسبي ومعقد ، ورغم اخطائها وعدم كفايتها ، فإن مؤشرات الاسعار هي التي تستخدم في قياس الظاهرة التضخمية ، خاصة مؤشر الاسعار للاستهلاك ومؤشر أسعار الجملة ومؤشر السعر الضمني للناتج الداخلي الاجمالي .

مؤشر الأسعار للاستهلاك هو أداة قياس تطور مجموع أسعار السلع (سلع غذائية ومنتجات مصنعة) والخدمات المقابلة في استهلاك الأسر المدينية وعلى رأسها المستخدم أو العامل (تعريف الـ INSEE لفرنسا) .

مؤشرات أسعار الجملة هي بشكل أساسي مؤشرات أسعار المنتجات الغذائية ، المنتجات الصناعية ومنتجات الطاقة .

مؤشر السعر الضمني للناتج الداخلي الاجمالي (الكامش للناتج الداخلي الاجمالي) هو نسبة هذا الناتج الاسمي للناتج الحقيقي (انظر الفصل الثاني) .

يصور الجدول 1 . 13 تطور الارتفاع المتوسط للاسعار الاستهلاكية في بعض بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) من 1961 إلى 1984 ، والجدول 2 . 13 يصور السعر الضمني للناتج الداخلي الاجمالي في ستة من هذه البلدان من 1982 إلى 1984 .

جدول 1. 13 تطور الأسعار للاستهلاك

	معدلات سنوية متوسطة		تغير بالنسبة للسنة السابقة				
	1961-1970	1971-1979	1980	1981	1982	1983	1984
ـ الولايات المتحدة الأميركية	2,8	8,5	13,5	10,3	6,2	3,2	4,3
ـ جمهورية المانيا الاتحادية	2,7	4,1	5,5	6,3	5,3	3,3	2,4
ـ اليابان	5,8	6,0	8,0	4,9	2,7	1,9	2,2
ـ المملكة المتحدة	4,1	11,9	17,9	11,9	8,6	4,6	5,0
ـ بلجيكا	3,0	5,8	6,6	7,6	8,7	7,7	6,3
ـ البلاد المنخفضة	4,0	5,5	6,5	6,7	5,9	2,7	3,3
ـ ايطاليا	3,9	13,3	21,2	18,6	16,3	15,0	10,6
ـ فرنسا	4,0	9,6	13,6	13,4	11,8	9,6	7,4
مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	3,3	8,7	12,9	10,6	7,8	5,3	5,3

الوحدة : نسب مئوية

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تطلعات اقتصادية للمنظمة والـINSEE تقارير عن الحسابات الوطنية .

جدول 2. 13 ـ تطور السعر الضمني للناتج الداخلي الاجمالي

	1982	1983	1984
ـ الولايات المتحدة الأميركية	6,0	3,8	3,8
ـ جمهورية المانيا الاتحادية	4,6	3,2	1,9
ـ اليابان	1,7	0,5	0,6
ـ المملكة المتحدة	7,2	5,2	4,1
ـ ايطاليا	17,8	15,3	10,7
ـ فرنسا	12,5	9,5	6,9
المجموع للمنظمة	7,2	5,2	4,7

الوحدة : نسب مئوية

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تطلعات اقتصادية للمنظمة

فقرة ثانية : التضخم والنقود

تفسر النظرية الكمية للنقود تأثير النقود على الأسعار . اعاد لهذه النظرية اعتبارها ، اقتصاديون أميركيون بتحريك من ميلتون فريدمان (Milton Friedman) .

اولاً : النظرية الكمية للنقود

اعتبرت أوروبا في القرن السادس عشر ، أن تدفق الذهب والفضة من العالم الجديد ، كان عاملاً محدداً للارتفاع العام في الأسعار . هذه الملاحظة كانت الأساس للنظرية الكمية للنقود ولمعادلة المبادلات . الفكرة الرئيسة هي أن مستوى الأسعار يتزايد عندما تزيد كمية النقود ويتناقص عندما تخفض الكمية . اضافة إلى ذلك ، يوجد تناسب بين حركات هذا المستوى وحركات هذه الكمية . في سنة 1922 قام الاقتصادي الاميركي فيشر Irving FISCHER بنشر كتابه ، القوة الشرائية للنقود the Purchasing Power of money عرض فيه نظرية دقيقة لتأثير النقود على مستوى الاسعار . في وقت محدد ، وفي اقتصاد معين ، تكون قيمة السلع المباعة في سوق ، مساوية للنقود التي قبضها البائعون .

اذا لم تكن وسيلة الدفع (قطع نقود ، اوراق مالية ، شيكات) مستعملة سوى مرة واحدة ، يكون لدينا المعادلة .

$$[1] \qquad N_1 + N_2 = p_1 q_1 + p_2 q_2 + \ldots + p_n q_n$$

N_1 = كمية النقود الائتمانية في التداول

N_2 = كمية النقود الكتابية المصرفية

p_1 إلى p_n = اسعار البضائع 1 إلى N

q_1 إلى q_n = كمية البضائع 1 إلى N .

اذا اخذنا بالاعتبار سرعة تداول كل شكل من شكلي النقود ، يكون لدينا :

$$N_1 V_1 + N_2 V_2$$

$V1$ = السرعة المتوسطة لتداول النقود الائتمانية خلال سنة ،

$V2$ = السرعة الخاصة بالنقود الكتابية .

يضاف إلى ذلك ، اذا سمينا T الكمية الاجمالية للسلع والخدمات المباعة خلال سنة (أي الناتج الوطني) و P المستوى العام للاسعار ، يمكن ان نكتب المعادلة [1] :

$$[2] \qquad N_1 V_1 + N_2 V_2 = P \cdot T$$

يقال لهذه المعادلة ، معادلة المبادلات او معادلة فيشر (Fischer) . هذا القول هو حشو او تحصيل حاصل ، ذلك انها لا تعمل سوى ان تسجل هذه الحقيقة فقط في اقتصاد تكون فيه قيمة السلع مساوية لحجم العمليات (T) مضروباً بمستوى الاسعار (P) . تصبح تفسيراً لتغير المستوى العام للاسعار عندما نعطي دور النقود امتيازاً خاصاً .

يمكن بسهولة استخراج المستوى العام للاسعار من [2] .

$$P = \frac{N_1 V_1 + N_2 V_2}{T}$$

فهو يتعلق اذن بخمسة عناصر :

$$N_1, N_2, V_1, V_2, T.$$

يمكن اعتبار أن V_1 و V_2 في فترة « عادية » هي ثابتة ، لأنها ترتبط بالعادات

الفردية للدفع ، وهذه العادات لا سبب لديها لأن تتعدل في الأجل القصير .

فوق ذلك بالنسبة لفيشر (Fisher) ان نسبة كمية النقود الائتمانيـة في التداول إلى مجموع الودائع المصرفية وهي $\frac{N_1}{N_2}$ يمكن ان تكون ثابتة :

يستتبع تغير الكتلة النقدية N_1 تغيراً نسبياً للنقود الائتمانية N_2 .

التفسير آلي لأنه فقط يعطي الافضلية لعمل الكتلة النقدية N .لقد افترض في الواقع أن V_1 و V_2 هما ثابتتان ، بأنه توجد نسبة ثابتة بين N_1 و N_2 وأن T هي ثابتة في فترة عادية . اذا تزايدت N فان P يتزايد بنفس النسبة .

هكذا تلعب الكتلة النقدية الدور الواحد الفـاعل في المبـادلات P وحده الـذي يتحمل تغيراته .

لنوجز في صياغة هذا الدور المميز للكتلة النقدية (ما هو ثابت محاط بإطار) :

$$P = \frac{N_1 \boxed{V_1} + \boxed{N_2 V_2}}{\boxed{T}}$$

ثانياً : واقع حال النظرية الكمية

تستند مدرسة شيكاغو على عدة دراسات تاريخية لتؤكد على أهمية الكتلة النقدية . احدى هذه الدراسات هي التي لـ اندرسـون ـ جوردان Andersen — Jorden دراسـة أجريت لحساب مصرف الاحتياط الفدرالي لـ (سان لويس) Saint - Louis [1] .

تقضي الطريقة المستخدمة ببناء معادلات للانكفاء الذي يوصل متغيرات النـاتج الوطني الاجمالي الأميركي من 1951 إلى 1968 . بمتغيرات الكتلة النقدية .

الكتلة النقدية هي مقدرة بواسطة تحديدين :

M_1 = نقود في التداول + ودائع تحت الطلب .

$M_2 = M_1 +$ ودائع لأجل في المصارف التجارية .

من جهة ثانية ، أخذت هذه الانكفاءات في اعتبارها تغيرات معتبرة ممثلة لسياسة الموازنة (حاجات الاقتراض للخزينة العامة ، ضرائب) .

---

(1) مجلة مصرف الاحتياط الفدرالي (سانت لويس) Saint - Louis ، تشرين الثاني 1968 .

النتائج الرئيسة لهذه الدراسة هي التالية :

- لا يوجد ارتباط ذو دلالة بين سياسة الموازنة والتطور اللاحق للناتج الوطني الاجمالي المعبر عنه بقيمة جارية .

- يوجد ارتباط وثيق بين تغيرات الكتلة النقدية وتغيرات الناتج الوطني الاجمالي .

- تسبق حركات الكتلة النقدية ، بستة أشهر تقريباً ، حركات الناتج الوطني الاجمالي المعبر عنه بأسعار جارية . يوجز فريدمان M . Friedman في كتابه التضخم والانظمة النقدية (inflation et systèmes monétaires) طرحه :

« يمكن لعنصر او لآخر ان يكون مسؤولاً عن التخضم اذا سبب توسعاً في الكتلة النقدية ، أكبر من المعدل العادي لتزايد الانتاج » .

بشكل عام ، ان الطروحات النقدية الحديثة توصلت إلى ان تغيرات الكتلة النقدية تسبب في الأجل القصير ، تغيرات في نفس الاتجاه في النشاط الاقتصادي (في الحجم) ، وبعد عدة أشهر ، تقلبات في مستوى الاسعار .

دلت دراسة تتعلق بالاقتصاد الفرنسي من 1959 إلى 1970 مستوحاة من منطلق نقدي ، أن تغيراً في الكتلة النقدية يجر معه تغيراً في نفس الاتجاه في حجم الانتاج مع تفاوت بستة أشهر ، وتقلبات في نفس الاتجاه ، في نمط ارتفاع الأسعار ، مع مدة أطول بكثير من نظام الخمسة فصول [1] .

فقرة ثالثة : التضخم والطلب الكلي

الطلب الذي نحن بصدده هو الطلب الكلي ، اي مجموع استهلاك الأسر واستثمار المشروعات والنفقات العامة للادارات والصادرات إلى باقي العالم .

حتى نحلّل تماماً التضخم بالطلب ، يكون من الأسهل لنا ان نعود إلى الرسم البياني للتوازن الكينزي (انظر الفصل التاسع) .

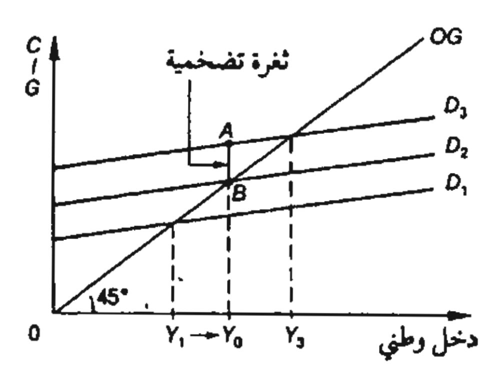
نفترض على المخطط 1 . 13 أن الاقتصاد لا يستطيع ان ينتج ، بالنظر لموارده من اليد العاملة ورأس المال ، سوى OY_o الذي هو انتاج الاستخدام الكامل .

نفترض في مرحلة أولى ، أن الطلب الكلي هو ممثل بالمستقيم D_1 . يكون بناء

---

(1) J . H . David ، نموذج للاقتصاد الفرنسي مستوحى من الطروحات النقدية ، نشرة فصلية لمصرف فرنسا ، تشرين الثاني 1972 .

الدخل التوازني المحدد بتقاطع منحنيات العرض الكلي والطلب الكلي عند Y_1 .



مخطط 1 . 13

نفترض في مرحلة ثانية أن تزايداً في الطلب كانت نتيجته نقل المنحنى من D_1 إلى D_2 . يصبح بناء الدخل الجديد للتوازن عند Y_0 . ويكون الدخل الوطني قد زاد بالكمية Y_1Y_0 وبمقدار ما يكون الاقتصاد الوطني غير متجاوز حدود الاستخدام الكامل ، يكون هذا التزايد منجزاً في اطار ثبات كامل في الأسعار . يفترض التحليل الكينزي بالفعل ان تزايد العرض هو دائماً مرن مرونة كاملة . طالما كان الاقتصاد في حالة عدم الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج (طالما كان الدخل الوطني ادنى من Y_0) [1] .

نفترض في مرحلة ثالثة أن تزايداً جديداً في الطلب الكلي يحرك المنحني D_2 إلى D_3 . على المحور العمودي المقابل للنقطة y_0 نلاحظ ان الانتاج الأقصى هو y0b (يساوي Oy0) وان الطلب الكلي y0A هو أعلى من العرض الكلي بالكمية AB . الجزء AB هو الانحراف أو الثغرة التضخمية .

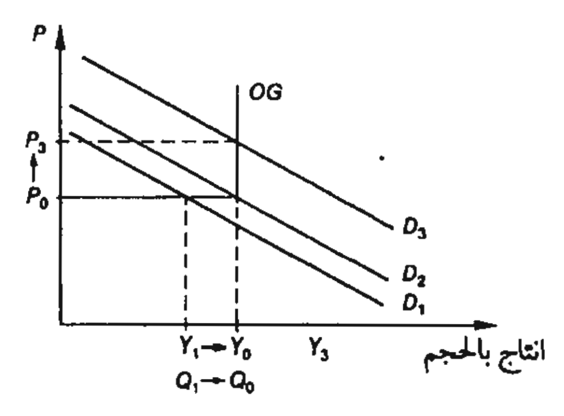
لا يكون دخل التوازن المحدد بتقاطع منحنيات العرض الكلي والطلب الكي متحققاً عند Y_3 بل يكون عند Y_0 لأنه من غير الممكن ، بالنظر للاستخدام الكامل

(1) يتعلق الأمر هنا بعرض مبسّط بشكل فاضح ومبالغ فيه ، لا يعترف به بالتأكيد أنصار التحليل الكينزي . يمكن لهذا العرض أن يكون مبرراً تربوياً . يتفق كل العالم اليوم على اعتبار ان العرض الكلي ليس مرناً تماماً وأن الاسعار ليست ثابتة تماماً وطويلاً طالما كان الدخل الوطني للتوازن ادنى من دخل الاستخدام الكامل .

للعناصر ، انتاج أكثر . يتحقق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكليْ بارتفاع سعر سلع الاستهلاك والاستثمار .

يكمل المخطط 2 . 13 التحليل المعروض ويسمح بالاحاطة جيداً بهذه الحقيقة لارتفاع الأسعار . يمثل الإحداث الأفقي حجم الانتاج والإحداث العمودي المستوى العام للاسعار .

يدل شكل منحني العرض على انَّ المستوى العام للاسعار هو ثابت طالما كان الانتاج أدنى من انتاج الاستخدام الكامل . عندما يصل العرض إلى Y0 فإن الاقتصاد يصل إلى مصد . لا يمكن للانتاج ان يزيد حجماً ، إنما قيمة بارتفاع في المستوى العام للأسعار .



مخطط 2 . 13

تعطي منحنيات الطلب مساراً تقليدياً في هذا المعنى بأن الكميات المطلوبة هي هامة جداً بمقدار ما تكون الأسعار منخفضة والعكس . هذه المنحنيات هي المقابلة لتلك التي هي في المخطط 1 . 13 .

طالما كان تقاطع منحنيات الطلب الكلي والعرض الكلي يحدد دخلاً توازنياً أدنى من دخل الاستخدام الكامل Y0 ، فان المستوى العام للاسعار يبقى ثابتاً . عندما يتقاطع منحني الطلب مع منحني العرض في جزئه العمودي فإن الضبط لا يتوفر بالكمية Q0 (المقابل لدخل التوازن Y0)إلاّ بارتفاع الأسعار الذي ينتقل من P0 إلى P3 .

يمكن أن يُعْزى تزايد الطلب الكلي في فترة معينة لعدة عناصر :

ـ زيادة استهلاك الأسر باستعمال المكتنزات النقدية المعطلة او الاعتمادات للاستهلاك .

ـ زيادة النفقات العامة (رواتب ، أشغال كبرى ، اعانات) وظهور او زيادة عجز الموازنة .

ـ زيادة الطلب الخاص بالاستثمار .

ـ زيادة الصادرات المولّدة من تدني معدل الصرف .

في النتيجة ، اذا فاق مستوى الطلب الكلي مستوى العرض الكلي ، او بمعنى آخر ، اذا كان العرض ، بسبب مصدم الاستخدام الكامل ، غير مرن كفاية ليستجيب للطلب تبرز عندئذ انكماشات تضخمية في الاقتصاد . يمكن لاقتصادٍ ما ، بمعزل عن مصدم الاستخدام الكامل ، ان يسجِّل ارتفاعاً في أسعار السلع والخدمات ، عندما يزيد الطلب بسرعة ويكون العرض الكلي غير كاف بمرونته ليستجيب مباشرة إلى هذا التزايد في الطلب .

فقرة رابعة : التضخم والتكاليف

ان التحليل التقليدي للتضخم ، بتكاليف الانتاج ، يتركز على ارتفاع الأجور كمصدر لزيادة الأسعار .

لكن التضخم يمكن أن ينشأ كذلك من دفع في الأرباح مصدره قرارات المنظمين ، خارجاً عن كل زيادة في الأجور او في الطلب ، لزيادة هوامش الارباح .

اولاً : التضخم بالأجور

زيادة الأجور وارتفاع الاسعار هي الظاهرة المميزة للتضخم الأجري.الأخذ بعين الاعتبار فقط الانتاجية هو الذي يتلافى الجريان المتلاحق للاجور والأسعار .

1 : آلية التضخم بالأجور

ينطلق التضخم بارتفاع الأجور من واقع أن هذه المداخيل ليست في الاقتصاديات المعاصرة ، محددة في سوق العمل بمجابهة العرض والطلب . في رأي آكلي (G . Ack-ley) انها أسعار « مدبَّرة » . لا يزيد معدل الأجر فقط عندما يكون طلب العمل (بالمشروعات) أعلى من العرض (مصدره العمال) . إن ظهور نقابات العمال والسلاح الذي يشكله الإضراب ، هما السببان الرئيسان لهذه الصلابة في معدل الأجر .

عندما يحدث ارتفاع الأسعار ، خارجاً عن كل شح في اليد العاملة ويكون أعلى

من زيادة إنتاجية العمل (عليها يعمل المنظمون) يحدث ارتفاع في تكاليف الانتاج في المشروعات . هذه الأخيرة لا توافق على تسليم السوق حجماً من السلع والخدمات بنفس الأسعار السابقة . اذا افترضنا وجوباً ، أن تحقيق أقصى الارباح لأجل قصير ، يشكل دافع المشروعات ، فهذه تزيد أسعار بيعها .

بسبب ارتفاعات الأجر ، تستفيد الأسر من زيادة في مداخيلها وهذا يتيح لها أن تزيد طلبها من سلع الاستهلاك .

اذن تتزايد الأسعار تحت ضغطين : ضغط المشروعات التي تسعى للاحتفاظ بأرباحها ، وضغط الأسر التي تزيد استهلاكها .

بالنسبة للبعض ، كان التضخم بتكاليف الأجور موضع شك ، وبالنسبة لغيرهم معارضاً بصعوبة . في سنة 1984 مثلاً ، أكد التقرير عن الحسابات الوطنية أن إزالة التضخم تُفسَّر « خاصة ب ارتفاع بسيط في تكاليف الأجور » . اما فيما خص الصلة بين أجور وانتاجية وتكاليف ، فالتقرير ذاته يشير إلى « ان التطور المعدَّل للاجور . . . ، وللأرباح الملموسة لإنتاجية العمل ، يفسر اساساً التباطؤ الصريح لتكاليف الانتاج » .

2 : الصلة بين السعر والانتاجية والاجر

هذه الصلة بين السعر والانتاجية والأجر يمكن ان توصف بطريقة بسيطة باستعارة برهنة لبيار ماسيه M . Pierre Massé المفوض العام السابق في التخطيط .

في مشروع ، تساوي قيمة الانتاج (رقم الأعمال) بمجموع الأجور المدفوعة والربح (B)(*) رقم الأعمال هو كمية السلع المنتجة (Q) مضروبة بالسعر (p) . كتلة الأجور هي مساوية لعدد العمال (الفعلي =E) مضروباً بالاجر المتوسط (S) .

$$p . Q = S . E + B^{(**)}$$

غير أن الأسعار والكميات والأرباح تتغير من سنة إلى سنة . ندل على كل زيادة بـ Δ (مثلاً $p \Delta Q$ = زيادة الكميات المنتجة بدون زيادة الاسعار . $Q \Delta p$ = زيادة الأسعار بدون زيادة الكميات المصنوعة . . الخ) :

$$p \Delta Q + Q \Delta p = S \Delta E + E \Delta S + \Delta B$$

يمكن ان نكتب

$$p \Delta Q - S \Delta E = - Q \Delta p + E \Delta S + \Delta B$$

(*) نفترض للتبسيط انه لاتوجد سوى تكاليف أجور .

(**) تفسر هذه العلاقة ان الانتاج يقابل المداخيل الموزعة لانشائه .

تمثل عبارة $p\Delta Q - S\Delta E$ الفرق بالقيمة بين زيادة الانتاج ($p\Delta Q$) وزيادة عدد العمال الفعليين ($S\Delta E$) . نلاحظ أنها لا تعمل حساباً لتغيرات الأسعار (ليس معنا بالفعل لا Δp ولا ΔS = اي زيادة الأسعار او زيادة الأجور) . هذا الفرق هو فعلياً « فائض » ، ربح انتاجية . لنرى الطرف الاخر للمعادلة ، يدلنا هذا على الذين سيستطيعون الاستفادة من هذا الربح : المستهلكون على شكل تدني في الأسعار ($P\Delta Q$ -) والعمال على شكل ارتفاع في الاجور ($S\Delta E$ +) والمشروع على شكل ارباح متزايدة (ΔB +) .

من ذلك نرى أنه لا يمكن أن توجد زيادة في الأجور إلاّ إذا وُجد ربح انتاجية . اذا اقتطعت الأجور اكثر من الفائض فامّا أن تنخفض ارباح المشروعات أو ترتفع اسعار سلع الاستهلاك . عندما يكون ارتفاع الأجور $E\Delta S$ أعلى من زيادة انتاجية العمل ($p\Delta Q - S\Delta E$) علينا ان نتوقع زيادة في اسعار سلع الاستهلاك لأننا نستطيع افتراض ان المشروعات ترغب بالاحتفاظ بارباحها .

لذلك ان الأمنية الغالية للمسؤولين عن السياسة الاقتصادية هي أن يروا انتاجيتهم تتزايد ، وعملهم الاكثر ضغطاً هو الحد من ارتفاع الأجور بزيادة الأرباح السنوية للانتاجية . ذلك أنه بالانتاجية المتزايدة والسهر على توزيعها فان ثبات الأسعار يمكن ان يتوفر .

ثانياً : التضخم بالارباح

الأسعار « المدبَّرة » المحددة من المنظمين ، خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق هي التي تدفع للتضخم برفع الأرباح : ان زيادة هوامش الأرباح يمكن أن تجري خارج كل زيادة في الطلب أو في الأجور .

فضلاً عن ذلك ، من المسلم به أن دفع الارباح يصبح أقل أهمية من دفع الأجور ، لأن الارباح ليست سوى جزء صغير من ربح السلعة . كذلك يصبح لولب سعر ـ ربح أقل تواتراً من لولب سعر ـ أجور .

يمكن ان نلاحظ على الأقل ان دفع الارباح يتضمن بعض الفرص ليسبب مطالبات برفع الأجور التي بدورها تمهدُ لارتفاع جديد في الارباح .

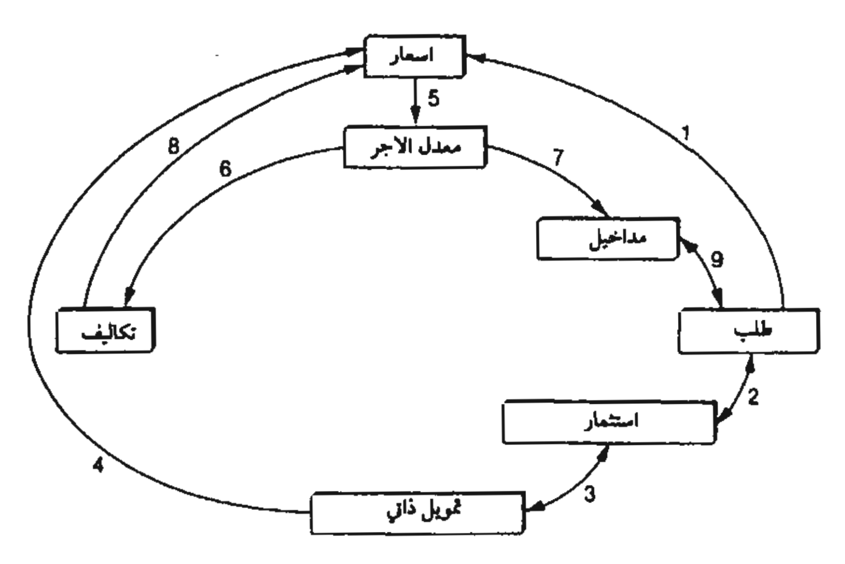
تفترض تحليلات التضخم بالتكاليف ، بشكل عام ، بأن هذه التكاليف تنمو بشكل ذاتي . وهي تهمل الصلة التي توجد بين التضخم بالطلب والتضخم بالتكاليف . غير أنه في اقتصاد في طريق النمو ، يكون نموذجا التضخم مندمجين في معظم الأحيان في

« لولب اسعار ـ أجور » (او اسعار ـ ارباح) حيث ان كل زيادة في الطلب تنعكس على تطور التكاليف والعكس بالعكس .

ثالثاً : التضخم بالتكاليف وعلاقته بالتضخم بالطلب

التضخم بالتكاليف ليس دائماً سهل الاصلاح وهو فضلاً عن ذلك يكون صعب الفصل عن التضخم بالطلب .

ان زيادة في الأجور او الارباح تزيد في الواقع ، دخل الوحدات الاقتصادية وبذلك يزيد الطلب على السلع والخدمات للاستهلاك والاستثمار . على العكس لا يمكن لزيادة الطلب ان تكون بدون تأثير على تكاليف الانتاج . هذا التداخل لنموذجي التضخم هو مبين بوضوح في الرسم البياني 1 . 13 .



رسم بياني 1 . 13 تداخل التضخم بالتكاليف والتضخم بالطلب [1] .

لنفترض ان زيادة في الطلب كانت نتيجتها جعل الطلب مفرطاً بالنسبة للعرض الكلي . ينتج عن ذلك ارتفاع في الاسعار [1] . هذه الزيادة في الطلب ، تدفع المشروعات لأن تستثمر [2] . وحتى تقوم بذلك عليها ان تزيد تمويلها الذاتي [3] مما يستدعي الضغط

---

(1) عن أوليڤ (G . Olive) ، التضخم ماذا نقول ؟ اقتصاد واحصاءات ، نيسان 1976 .

على الأسعار [4] . ينعكس هذا الارتفاع بشكل زيادة في الاجور [5] التي تسبب ارتفاع التكاليف [6] وزيادة المداخيل [7] . هذا الارتفاع في التكاليف يثقل الأسعار [8] . ارتفاع المداخيل يزيد في الطلب [9] مما يغذي من جديد ارتفاع الأسعار [1] ويعيد سير اللولب التضخمي .

فقرة خامسة : التضخم المستورد

ثلاثة طروحات كانت قد قُدِّمت لتفسير مسار استيراد التضخم : الطرح الخاص بارتفاع التكاليف ، والخاص بالسيولة ثم الطرح الخاص بالدخل .

اولاً : طرح ارتفاع التكاليف

عندما يزيد سعر المواد الأولية ، نصف المصنعة ، سلع التجهيز او سلع الاستهلاك ، المستوردة ، تسجل المشروعات زيادة في تكاليف الانتاج تعكسها بصورة آلية في أسعار البيع الداخلية . بالاستناد إلى حسابات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأوروبا (OCDE) ان ارتفاع بنسبة % 20 ، سعر المنتجات الاساسية من 1972إلى 1973 انعكس بتأثير آلي من 5 , 0 إلى % 5 , 2 على أسعار البلدان الصناعية الرئيسة .

ثانياً : طرح السيولة

يرتبط هذا بالنظرية الكمية للنقود بمقياس ما يثبت ان تدفقاً للعملة الاجنبية يزيد من السيولة للاقتصاد ويُحدث تغيرات بنفس الاتجاه في مستوى الاسعار . مصدر هذا التدفق هو فائض ميزان المدفوعات الجارية او الحركات الذاتية لرؤوس الأموال ، الناجمة عن الفروقات في معدل الفائدة بين الأسواق المالية وتوقعات اعادة تقييم العملة الوطنية .

ثالثاً : طرح الدخل

عندما يسجل اقتصاد ما زيادة في الطلب الخارجي ويصبح ميزان مدفوعاته الجارية فائضاً ، يزيد فائض الصادرات ، الدخل الوطني والطلب الكلي الداخلي . في مرحلة الاستخدام الكامل ، هذا الفائض في الطلب هو تضخمي . هذا الطرح يعيد التذكير بالتأثيرات المضاعفة للمبادلات الخارجية على الدخل الوطني (الفصل الثامن)

فقرة سادسة : التضخم والعوامل الهيكلية

لا تدحض بعض تحليلات التضخم التحليلات التقليدية ولكنها تشدِّد على التوترات التي ترافق نمو اقتصاديات السوق ، دعم جماعات الضغط ، عدم مرونة

السلوكات الاقتصادية ، تمركز القدرة الصناعية وتدويلها .

اولاً : التضخم القطاعي

يمكن أن يتولد التضخم في قطاع محدد في الاقتصاد الوطني . يمكن ان يُسبب نقص في عرض بعض المنتجات ، زيادة في أسعارها أو الحد من قدرة انتاج القطاعات المستعملة . تتعرض هذه لمسار تضخمي يهدد بامتداده إلى مجموع باقي القطاعات ، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بسلع التجهيز .

بدأت الدراسات عن التضخم القطاعي في الولايات المتحدة الأميركية ، في قطاع الفولاذ [1] . بدا أن هذا القطاع المستقل ذاتياً قد جر معه مجموع الفروع الأخرى (تأكد هذا الانتشار بتحليل مدخلات مخرجات) .

لقد بيَّن مثل قطاع الفولاذ في الولايات المتحدة الأميركية أن حصة الأجور والارباح في حساب تكاليف انتاج طن من الفولاذ بين 1947 و 1958 بقيت تقريباً ثابتة . لكن نلاحظ كذلك ان ارتفاع الأجور في القطاع المشار اليه كانت أكثر أهمية مما هي في أي فرع في الاقتصاد الأميركي. من ذلك نستطيع التأكد (أنظر A . Cotta ، فقرة مذكورة) ان الارتفاع الخاص بالاجور في قطاع الفولاذ كان قد استخدم لتبرير زيادة الأسعار ، اذن ارباح اكثر مما في القطاعات الأخرى .

ما هو صحيح بالنسبة للفولاذ في وقت معين ، يصح لقطاع آخر في وقت آخر . التضخم من مصدر قطاعي ليس خاصاً بالاقتصاد الأميركي ، فالتضخم الفرنسي لما بعد الحرب ، والذي جرب البعض أن يفسره بالنسبة لسلوك الفئات الاجتماعية ، يفسر بالنمو الخاص ببعض القطاعات . كتب A . Cotta ، في تحليل لنمو الاقتصاد الفرنسي منذ 1945 : « من المؤكد تقريباً ان أصل التضخم يمكن تحديد محله في كل لحظة في قطاعات سلع الاستهلاك وسلع الانتاج ذات النمو السريع خاصة أو الأكثر سرعة من الأخرى » [2] .

ثانياً : التضخم وأشكال السوق

يعود إلى الشكل الاحتكاري (monopolistique) أو احتكار الاقلية

---

(1) دراسات Fromm , Eckstein , Wilson , Schultze مأخوذة من A . Cotta في « من أجل سياسة نقدية جديدة » اقتصاد تطبيقي ، تشرين اول / كانون اول 1961 .

(2) A . Cotta: نمو الاقتصاد الفرنسي (1945 - 1975) » تحليل وتوقع ، SEDEIS .

oligopolistique الـoligopole هو سوق مؤلف من عدد صغير من المشروعات الكبيرة التي تشرف على قسم هام من انتاج قطاع معين) .

كنا قد تكلمنا اعلاه عن وضع قطاع الفولاذ في الولايات المتحدة ، الذي تشرف عليه شركة U .S للفولاذ . بين 1947 , 1958 كانت نسبة % 40 من ارتفاع أسعار الجملة في أميركا ، مصدرها زيادة سعر الفولاذ . وقد دلت اعمال لجنة دوغلاس Doug-las في نفس البلد أن التضخم بين 1955و 1957 كان بسبب ارتفاع أسعار بعض القطاعات النامية بقوة . ان أسعار قطاعات احتكار الاقلية هي أسعار مدبرة ومحددة من المنظمين ، خارجاً عن اعتبارات العرض والطلب . هذه الاسعار هي نسبياً ثابتة حتى عندما تتغير شروط السوق .

تفصل بعض الدراسات الأميركية قطاعات الاقتصاد الرئيسة إلى ثلاث مجموعات حسبما تكون الأسعار فيها مدبّرة ، محكومة بآليات السوق او مختلطة (مزج بين الادارة والتحديد بواسطة السوق)[1] .

ان القطاعات ذات السعر المحدد ادارياً (مدبّر) والتي كانت تمثل بين 1953 و 1958 ما يقرب من % 45 من توازن المؤشر العام لأسعار الجملة ، كانت قد عرفت في تلك الفترة نسبة عالية من التضخم ، أعلى من ارتفاع أسعار القطاعات الأخرى . دلت دراسة مماثلة أنه في فترة الركود الأميركي من حزيران 1959 إلى كانون الأول 1970 ، كانت القطاعات الأكثر تركزاً هي المسؤولة عن ارتفاع الأسعار . كذلك كان الأمر للفترة من أيلول 1973 إلى أيلول 1974 .

ثالثاً : التضخم والمجموعات الاجتماعية

التفسيرات التي عرضناها للظاهرة التضخمية هي من ذاتية كمية (افراط الطلب ، التكاليف ، تحديد الأسعار في بعض الاسواق) . التشديد اليوم هو على عمل العناصر الكيفية وعلى رأسها سلوك المجموعات الاجتماعية داخل اقتصاد وطني .

هذا النوذج من التعليل يبرهن بأن المظهر النقدي للتضخم هو دالة على المظهر الاجتماعي وليس العكس كما تريله الرسوم البيانية الكمية[2] .

---

(1) تقابل هذه المجموعات الثلاث درجة التركز : قطاعات مركزة ، تنافسية ومختلطة . انظر . G Means ، التضخم المتزامن مع عدم الاستخدام : -challenge to theory and policy . chal lenge 1975 .

(2) انظر خاصة H . Aujac : « تأثير سلوك المجموعات الاجتماعية على تطور التضخم » اقتصاد مطبق 1950 .

المجموعات الاجتماعية هي معرَّفة بأنها « مجموعات أفراد لها ، في وقت معين ، وفي اطار بنية معينة ، مصالح مشتركة وتعبر عن ردات فعل مشتركة لتغيرات البيئة » . (H . Aujac)

ترتبط المجموعات الاجتماعية فيما بينها بروابط سلع وخدمات (استهلاك ، عرض وطلب العمل . .) وروابط نقدية (اسعار السلع أو معدلات الأجور المحددة في السوق أومن الدولة) .

لنفترض أن الاقتصاد المعني يتألف من اربع مجموعات : المنظمين ، الأجراء ، أصحاب المداخيل ، الحكومة . اذا انخفض الانتاج لسبب معين (اضراب ، انخفاض الواردات . .) يمكن ان ينشأ عن ذلك وضعان : إما ان الأجور والمداخيل (مداخيل القيم المنقولة) تكون محددة بسلطات الدولة وهي التي ستتحمل النقص في الاستهلاك ، باعتبار أن مستوى المعيشة قد تدني . أو أن ترفض هاتان المجموعتان الاجتماعيتان تخفيض استهلاكهما ، ويطلبان زيادة في مداخيلهما . فاذا تم ارضاؤهما فهذا لا يعني ان ارتفاع تكاليف المشروعات يتوقف حدوثه ، ويبدأ التضخم مساره من جديد .

« يولد التضخم اذن ، من جهد المجموعات لتعديل نمط توافق السلوكات المحددة بالرابطة النقدية » .

المثل الذي يُورد عادة لهذا النوع من التحليل يرتكز على الاقتصاد البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية . لقد أمكن وقف التضخم هناك ، بفضل السلوك القبولي للطبقة العاملة بالتقنين (يضاف اليه التصاعد في ضريبة الدخل) . على العكس ، كان سلوك الرفض تجاه المداخيل الاسمية نموذجياً بالنسبة للاقتصاد الفرنسي لما بعد الحرب (1945 - 1952 ومن 1956 الى 1982)اذا تابعنا البرهنة على هذا النحو التصويري .

مراجع

مؤلفات

A. Aftalion, *Monnaie, prix et change*, Sirey, Paris, 1950.

F. Aftalion, A. Fourçans, *Le monétarisme*, PUF, Paris, 1981.

P. Biacabe, *Analyses contemporaines de l'inflation*, Sirey, Paris, 1962.

R. Boyer, J. Mistral, *Accumulation, inflation, crises*, PUF, Paris, 197[illegible]

K. Brunner, A. Meltzer, *The Problem of Inflation*, North Holland, Amsterdam, 1978.

A. Cotta, *Inflation et croissance en France depuis 1962*, PUF, Paris, 197[illegible]

J. Denizet, *La grande inflation. Salaires, intérêt et change*, PUF, Paris, 1978.

J.P. Fitoussi, *Inflation, équilibre et chômage*, Cujas, Paris, 1973.

M. Flamand, *L'inflation*, 4° éd., PUF, Paris, 1977.

M. Friedman, *Inflation et systèmes monétaires*, Calmann-Lévy, Paris, 1969.

J. Gabillard, *[illegible] de l'inflation*, SEDES, Paris, 1953.

J. Marczewski, *Inflation et chômage en France*, Economica, Paris, 1977.

R. Mundell, *Croissance et inflation*, Dunod, Paris, 1977.

OCDE, *L'inflation, [illegible] problème actuel*, Paris, 1970.

J. Peron, *Inflation [illegible] répartition des revenus salariaux*, Sirey, Paris, 1964.

F. Perroux, [illegible], H. Bourguinat, *Inflation, dollar, euro-dollar*, Gali[illegible] Paris, 1971.

مقالات

H. Aujac, L'influence du comportement des groupes sociaux sur le développement d'une inflation, *Economie Appliquée*, 1950, n° 2.

M. Debonneuil et H. Sterdyniak, La boucle prix-salaires dans l'inflation, *Revue Economique*, Vol. 35, n° 2, mars 1984

H. Mercillon, L'inflation importée, *Revue Economique*, 1968.

A. Nicolai, L'inflation comme régulation, *Revue Economique*, juillet 1962

R. Kessel et A. Alchian, Effects of Inflation, *Journal of Political Economy*, décembre 1962.

G. Means, Simultaneous Inflation and Unemployment : a Challenge to Theory and Policy, *Challenge*, sept.-oct. 1975.

Statistiques — احصاءات

INSEE, *Bulletin mensuel de la statistique* et *Rapport sur les comptes de la Nation*

OCDE, *Perspectives économiques*.



الفصل الرابع عشر

البطالة

البطالة هي احدى تجليات النشاط الاقتصادي ، الأقل قبولاً والأسوأ عيشاً ، فقد ضربت كل الاقتصاديات . لا يمكن تجاهل وانكار تزايد البطالة منذ بداية السبعينات . بالرغم من كل شيء ، البطالة ليست بالتاكيد حتماً لا مفر منه ، كما تبينه النتائج المحصلة في عامي 1983 و 1984 في الولايات المتحدة الأميركية في هذا المجال .

اذا لم يكن تزايدها موضع شك ، فتقديرها الكمي يوضح أنها كانت موضوعاً لعدة اعتراضات : يوجد بالفعل عدة مقاييس للبطالة ستكون هذه موضوعاً للفقرة الاولى من هذاالفصل ، في الفقرة الثانية نعرض التحليلات الاقتصادية الرئيسة للبطالة [1] .

فقرة اولى : مقياس البطالة

ظاهرياً ، لا شيء أسهل من تعريف العاطل عن العمل ، مع ذلك ومع شيء من التفكير ، عدد من المسائل تطرح نفسها .

- هل هو عاطل عن العمل ، الممثل الشهير ، الذي ، بين فيلمين ، يتجه نحو Assedic ؟ .

---

(1) علينا ان نشكر الاستاذ فرانْديه Robert Ferrandier لمساهمته في تصور وانجاز هذا الفصل . بعض التأكيدات والمواقف حول مختلف تحليلات البطالة هي فقط على مسؤولية كاتبي هذا المؤلف .

ـ هل هو عاطل عن العمل ، الطالب الذي لا يجد استخداماً صيفياً ؟ .

ـ هل هو عاطل عن العمل ، الأجير الذي ، بسبب الاحوال الاقتصادية ، يجد نفسه في حالة بطالة تقنية لمدة أسبوع ؟ هذه الاسئلة لا تؤدي سوى إلى ابراز مسألة كلاسيكية ، لكنها بتوع خاص قاطعة في العلوم الانسانية : هي توزيع سكان معينين انطلاقاً من معايير مجردة ونوعية . مصدر آخر للصعوبات : الوجود المشترك لمختلف انواع البطالة . ومع انه يصعب تحديد أنواعها ، فمن السهل التمييز بين البطالة بين عملين والبطالة الظرفية والبطالة البنيوية .

في النتيجة لا عجب من وجود كثير من التقديرات الممكنة للبطالة .

اولاً : البطالة بمعنى طلبات الاستخدام في آخر الأشهر

يرتكز هذا التقدير إلى التسجيلات في الوكالة الوطنية للاستخدام .

تعريف :

طالبو الاستخدام في آخر الأشهر ، هم العمال المسجلون في فرع محلي للوكالة الوطنية للاستخدام .

لا تشتمل طلبات الاستخدام غير المستجابة في آخر الأشهر ،والمنشورة بانتظام من وزارة العمل ، على كل الطالبين المسجلين في الوكالة الوطنية للاستخدام ، لكن فقط على الذين ليس لهم استخدام ، والجاهزين مباشرة المفتشين على استخدام دائم ولكامل الوقت . لا تؤخذ بعين الاعتبار طلبات الاستخدام لوقت جزئي وموسمي . كذلك فإن طلبات الاستخدام غير الجاهزة أو التي عندها استخدام وتريد تغييره ليست كذلك مأخوذة في الحساب .

بشكل عام، يُرجع عادة لطلبات الاسخدام في آخر الأشهر، عند التصريح بأن فرنسا تعد Xمليون من العاطلين عن العمل أو أن البطالة تصاعدت (أوتراجعت)بـY% . هذه المعطيات هي في كل حال ، متأثرة بحركة موسمية قوية متولدة من التدفق الضخم لصغار طالبي الاستخدام في نهاية كل سنة مدرسية أو جامعية . لهذا من المفضل الاستدلال برقم طلبات الاستخدام في آخر الأشهر المصححة بالتغيرات الموسمية .

تدل دراسة دقيقة لطلبات الاستخدام هذه على أن النساء تمثل أكثر من نصف العاطلين عن العمل : % 51 في المتوسط من 1974 إلى 1984 . الذين يتأثرون اكثر من غيرهم بالبطالة هم الصغار : الذين هم ادنى من 25 سنة يشكلون نسبة % 40 من

المجموع والذين تتراوح اعمارهم بين 25 إلى 39 سنة يشكلون نسبة % 37 .

يمثل المستخدمون ذوو الاختصاص تبعاً للسنوات ما بين 25 إلى % 30 من العاطلين عن العمل ، وموظفوا الملاك بين 5 , 2 إلى % 5 . الفروقات الاقليمية هي هامة :معدل البطالة كان في أيلول 1985 من % 7 . 13 في اقليم Languedoc - Rossillon مقابل % 4 . 8 في اقليم Rhô ne - Alpes .

ولتكوين معرفة كاملة عن وضع سوق العمل ، يجب مقارنة تطور طلبات الاستخدام مع تطور عرض الاستخدام في آخر الأشهر (OEFM) .

تعريف

طلبات الاستخدام في آخر الأشهر هي تلك التي تكون مودعة من قبل المستخدمين (بكسر الدال) في مكاتب الوكالة الوطنية للاستخدام .

وحده التطور الخاص بطلبات الاستخدام هو الذي يسمح بتكوين حكم صحيح عن حالة سوق العمل . ان التقاء ارتفاع الطلب وانخفاض العرض يدلان على تدهور حالة الاستخدام . على العكس . ان التقاء انخفاض الطلب وارتفاع العرض يفسر تدني البطالة وتعديل سوق العمل .

يصور الجدول 1 . 14 تطور طلبات وعروض الاستخدام من 1963 إلى 1984 .
يصور المخطط 1 . 14 التدهور الواضح في سوق العمالة من 1974 إلى 1984 .

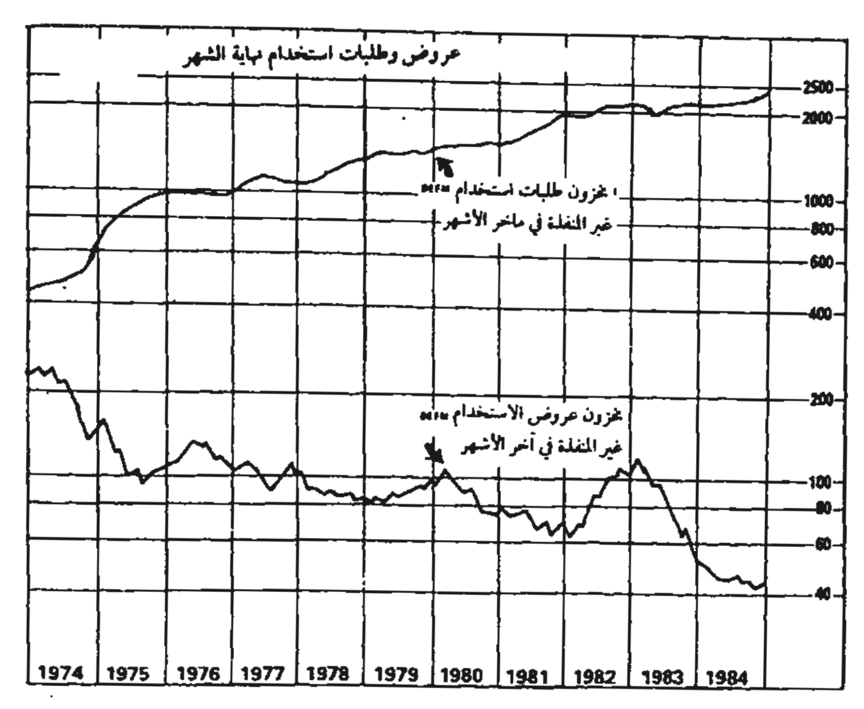
جدول 1. 14 طلبات وعروض الاستخدام في آخر الأشهر ـ فرنسا

	1963	1974	1975	1977	1979	1980	1981	1982	1983	1984
طلبات آخر الشهر	143	498	840	1 072	1 350	1 451	1 773	2 008	2 042	2 309
عروض آخر الشهر	55	205	109	104	88	89	69	84	80	46

الوحدة : ألاف الاشخاص ، أرقام مأخوذة فصلياً ، متوسطات سنوية

المصدر : INSEE ، تقرير عن الحسابات الوطنية .

كان المعدل المتوسط للبطالة ، مقدراً بنسبة عدد طلبات الاستخدام لمجموع السكان العاملين المستأجرين يمثل % 13 سنة 1984 بتصاعد % 13 بالنسبة لعام 1983 تسجّل كل الاقاليم تصاعداً في معدلات بطالتها ، لكن البعض يبلغ ذلك قبل الأخرى



الوحدة: آلاف، مصححة بتغيرات فصلية ، سلم نصفي
المصدر : INSEE ، تقرير عن الحسابات الوطنية .

مخطط 14.1 ـ تطور عروض وطلبات الاستخدام في آخر الشهر

في عام 1984 ، الارتفاعات الأكبر كانت لـ ليموزان Limousin (% 3 ، 20 +) ونورماندنيا Haute - Normande (% 7 ، 16 +) وبورغونيه Bourgogne واقليم آردين Champagne - Ardennes (% 16 +) . على العكس كان إقليما بيرينيه Midi - Pyrenées وجزيرة فرنسا Ile - de - France الأقل تأثراً (% 8 + و 9 +% 10,9) .

في كانون الثاني 1985 ، ارتفع عدد طالبي الاستخدام ، بمعطيات مصححة لتغيرات فصلية إلى 600 2432 أي بتصاعد % 13 في سنة . في نفس التاريخ ، بقيت عروض الاستخدام ضعيفة جداً ، 43100 بنقص % 18 بالنسبة لكانون الثاني 1984 .

من حسنات قياس البطالة بطلبات الاستخدام في آخر الشهر ، بأنه يكون معروفاً بسرعة . لكنه لا يستطيع الادعاء باعطاء تقدير صحيح للبطالة . تشكو طلبات الاستخدام في آخر الشهر بالفعل من عدة نواقص :

● ان طلبات الاستخدام لوقت جزئي ، عرضية او فصلية ، هي مستبعدة من حقل البطالة . وهكذا في آذار 1985 ، كان 224000 شخصاً يبحثون عن استخدام مأجور لوقت جزئي .

● السلاسل ليست متجانسة لأنها تسجل انعكاسات تنظيم او ادارة للوكالة الوطنية للاستخدام . ان طلبات الاستخدام في آخر الأشهر تعود بقسم كبير منها مثلاً إلى التوسع في شبكة الوكالة الوطنية للاستخدام . انتشار العاطلين عن العمل ابتداء من كانون الثاني 1978 المسجلين تبعاً لغياب واحد عن الاحصاء ، وليس لاثنين ، كان له كذلك نتائج هامة على سلاسل 80 - 79 - 1978 . يمكن أن تتكرر مثل هذه الامثلة .

ثانياً : البطالة بمفهوم مكتب العمل الدولي

في آذار من كل سنة ، تخرج الـINSEE، مستعينة بتحقيق ، تقديراً للبطالة حسب توصيات مكتب العمل الدولي (BIT) .

يعتبر مكتب العمل الدولي أن كل شخص يبلغ الخامسة عشرة من العمر في بطالة اذا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط : ان يكون بلا عمل ، أن يكون جاهزاً لأن يعمل في استخدام مأجور او غير مأجور ويكون يفتش عن العمل . أي أن يكون قد اتخذ اجراءات خلال مرحلة سابقة نوعية (تسجيل في مكتب توظيف ، ترشيحات بالقرب المستخدمين . . الخ خلال الشهر السابق للتحقيق) .

إن تطبيق هذه المعايير على التحقيقات الفرنسية تدفع السكان غير العاملين الباحثين عن استخدام (PSERE) . مع ذلك حتى نحصل على الباحثين عن استخدام ، الأشخاص الذين هم بدون عمل والذين وجدوا أحد الاستخدامات وبدأوا فيه بعد فترة التحقيق . بعد التحقيق حول استخدام آذار 1985 مثلاً ، العاطلون عن العمل بمفهوم السكان غير العاملين الباحثين عن استخدام كانوا 2262732 إليهم أضيف 166363 شخصاً بدون عمل ، ولكنهم وجدوا فيها بعد تاجراً كان العاطلون عن العمل بمفهوم مكتب العمل الدولي 2429095 .

يبين الجدول 2 . 14 مستوى ومعدل البطالة في فرنسا وفقاً لتعريف مكتب العمل الدولي ، وذلك للمرحلة 1984 - 1975 .

ان تطبيق معايير مكتب العمل الدولي ليس كذلك سهلاً كما يبدو ويمكن أن يؤدي إلى استبعاد اشخاص ليس لهم في الحقيقة اي استخدام ، من البطالة .

جدول 2. 14 مستوى ومعدل البطالة حسب تعريف مكتب العمل الدولي .

	1975	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
مستوى البطالة[1]								
.. رجال	389.0	497.2	567.5	596.6	737.2	843.7	884.0	1 071.4
... نساء	513.0	685.3	787.1	873.9	992.2	1 075.9	1 076.9	1 247.3
.... المجموع	902.0	1 182.5	1 354.6	1 470.5	1 729.4	1 919.6	1 960.8	2 318.7
.. معدل البطالة [2]	4.1	5.2	5.9	6.3	7.3	8.1	8.3	9.7

(1) ـ متوسط المعدلات السنوية للبطالة هي محسوبة بادخال ارقام التحقيقات عن الاستخدام انطلاقاً من طلبات الاستخدام في آخر الأشهر للوكالة الوطنية للاستخدام (ANPE) .

(2) ـ معدل البطالة يقابل نسبة السكان العاطلين عن العمل بمفهوم مكتب العمل الدولي إلى السكان العاملين - المقيمين المشغولين او غير المشغولين .

الوحدة : الاف الاشخاص

المرجع : INSEE تقرير عن الحسابات الوطنية

وهكذا فان كل شخص اشتغل ولو ساعة خلال مدة التحقيق ليس في وضع بطالة حتى ولو كان يبحث عن عمل ثابت . كذلك فالأجراء في بطالة جزئية لا يعتبرون كأنهم عاطلون عن العمل .

بمفهوم هذا العرض ، يجب أن يكون واضحاً بأنه لا يوجد سوى تقديرات للبطالة . الاستناد إلى مستوى مطلق يجب عدم تجاوزه ليس له معنى اقتصادي البتة حتى ولو تضمن واحداً على المستويين السياسي والنموذجي . في مطلق الأحوال ، ومهما كانت أداة القياس المستعملة ، لا يمكن تجاهل وجود ، منذ عدة سنوات ، نمواً حقيقياً في البطالة .

فقرة ثانية : التحليل الاقتصادي للبطالة

لقد تطور التحليل الاقتصادي للبطالة كثيراً . الصياغة الأولى المتماسكة لهذه المسألة هي ان نضع في الأصول النظرية الكلاسيكية ، بالنسبة للاقتصاديين الذين يستندون إلى هذا التحليل . البطالة غير الارادية ليست ممكنة اذا وجدت مرونة للاجور الحقيقية . الصياغة الثانية هي تعود لكينز J . M . Keynes بالنسبة اليه ، البطالة هي نتيجة لنقص في الطلب الكلي ، التحليل الكينزي الذي عرضناه في الفقرة السابعة من الفصل التاسع منقوم بالتوسع به قليلاً . في بداية الستينات ، وبعد أشغال فيليبس Phillps ، اعتقد الاقتصاديون والمسؤولون السياسيون بوجود تحكيم ممكن بين البطالة والتضخم . سيكون هذا التحليل ونقدة مشروحين في فقرة ثالثة . في بداية السبعينات ،

بدا التزايد المتزامن للبطالة والتضخم ، لعدد من الاقتصاديين ، كظاهرة جديدة مفاجئة وبصورة ما غير متوقعة . كشف التاريخ الاقتصادي للقرنين التاسع عشر والعشرين ، في الواقع ، أن الأزمة الاقتصادية تتجلى بانخفاض وليس بارتفاع المستوى العام للاسعار . سيكون الركود التضخمي ، ويجب أن نسميه باسمه ، موضع عرض مختصر في الفقرة الرابعة .

اولاً : التحليل التقليدي للبطالة

في هذا التحليل ، تعتبر البطالة كأنها نتيجة لاختلال توازن مزدوج : الأول في سوق العمل ، والثاني في سوق السلع والخدمات .

1 : اختلال التوازن في سوق العمل

تظهر البطالة عندما يكون عرض العمل أعلى من الطلب . حتى ندرك جيداً سير سوق العمل وظهور البطالة ، يقتضي اولاً درس دوافع العارضين والطالبين للعمل .

أ ـ حوافز الوحدات الاقتصادية في سوق العمل : الوحدات المعنية هي المشروعات كطالبة عمل والأجراء المحتملون كعارضين للعمل .

العرض الفردي للعمل : بالنسبة لفرد معين ، يجمع منحني طلب العمل عند كل مستوى في معدل الأجر الحقيقي ، عدد ساعات العمل التي يرغب الاجير في بيعها في سوق العمل .

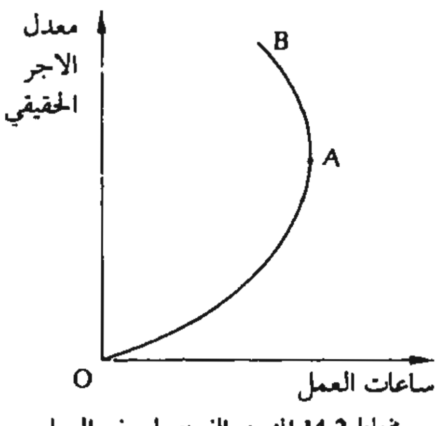
يرتكز هذا المنحنى على ثلاثة افتراضات :

● ـ يستطيع الفرد ان يختار عدد الساعات التي يرغب بتخصيصها للعمل .

● ـ العمل متعب : حتى يقبله الفرد ، يجب أن يتقاضى أجراً .

● ـ العامل ليس موضوعاً للخداع النقدي : ما يرضيه ليس مستوى الأجر المعبر عنه بالفرنكات ، لكن كمية السلع التي يمكن أن يحصل عليها بهذا الدخل . بمعنى آخر على هذا الاجر الحقيقي للساعة فهو يبني قراراته .

ان شكل منحنى عرض العمل هو مفسر في المخطط 2 . 14 . هو متصاعد في مرحلة أولى OA : يزيد الأجير عرضه للعمل مع زيادة أجر الساعة الحقيقي ، ثم متنازل في مرحلة ثانية AB : صعوبة زيادة العمل مضافة إلى ثقل الضرائب ، هي سبب كل زيادة في الاجر الحقيقي .



مخطط 14.2 المنحني الفردي لعرض العمل .

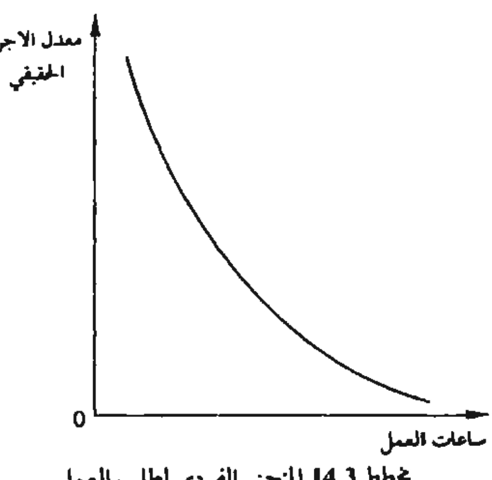
الطلب الفردي للعمل : لشركة معينة ، يجمع طلب العمل لكل مستوى من معدل الأجر الحقيقي ، عدد ساعات العمل التي يرغب المنظم بشرائها من السوق .

يرتكز طلب العمل على ثلاثة افتراضات :

- يختار المنظم بكل حرية وعند كل مرحلة ، حجم ساعات العمل التي يرغب شراءها .
- حجم باقي عناصر للإنتاج وخاصة رأس المال هو ثابت .
- يتخذ المنظم قراراته بمقارنة ما تكلفه ساعة عمل اضافية مع ما تعود عليه من نتيجة . تقدر الكلفة بالأجر ؛ ما يعود عليه من ساعة الانتاج ، بالانتاج الاضافي التي تؤمنه هذه الساعة مضروباً بسعر بيع السلع المنتجة . بمعنى آخر ، يشتري المنظم ساعات عمل حتى يصبح الأجر الحقيقي مساوياً لزيادة الانتاج التي تؤمنها آخر ساعة عمل مشتراة .

يصور المخطط 3 . 14 منحني الطلب الذي هو تنازلي بالتتابع بمقدار تزايد كمية العمل المشتراة ، يكون الانتاج الاضافي لآخر ساعة متناقصاً . في النتيجة . ان كمية العمل التي يرغب المنظم بشرائها لا يمكن ان تزيد إلا إذا تدنى الأجر الحقيقي .

ب ـ **التوازن في سوق العمل** : لنحصل على منحنى العرض المجمع للعمل ، يقتضي أن نحسب لكل مستوى لمعدل الأجر الحقيقي ، الكمية الاجمالية لساعات العمل



مخطط 14.3 المنحني الفردي لطلب العمل .

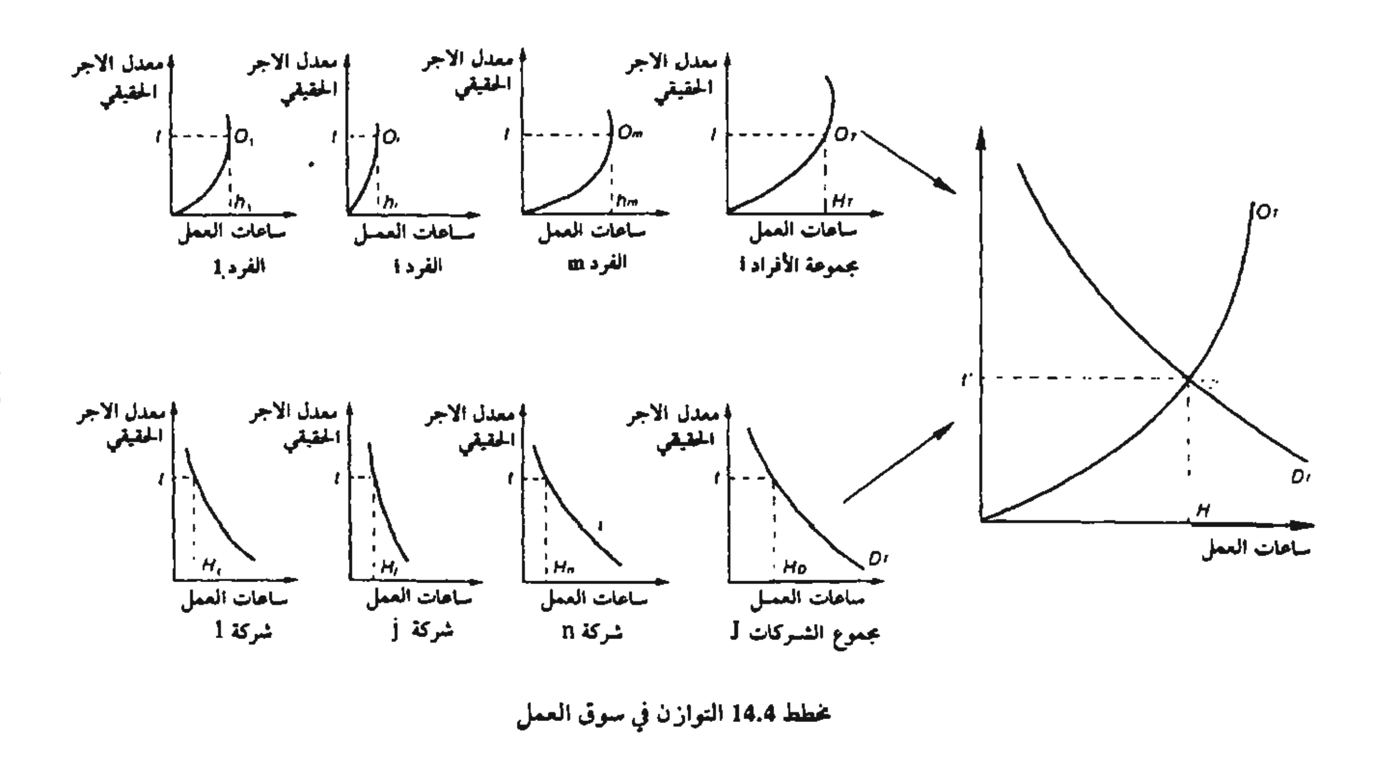
التي يرغب الافراد i (i= 1 ، ... ,m) في بيعها في السوق .

بالطريقة ذاتها ، نحصل على الطلب المجمع للعمل بجمع لكل مستوى لمعدل الأجر الحقيقي ، الكمية الاجمالية لساعات العمل التي ترغب المشروعات j (j=1,...n) في شرائها من السوق .

اذا كان السوق يعمل وفقاً لمنطق المنافسة الكاملة البحتة ، فإن تقاطع منحنيات طلب وعرض العمل ، يحدّد في آن الأجر الحقيقي للتوازن وكميات العمل المبادَلة (مخطط 4 . 14) . عند معدلات التوازن ، كل فرد راغب في العمل يجد من يستخدمه . اذن لا توجد بطالة غير ارادية .

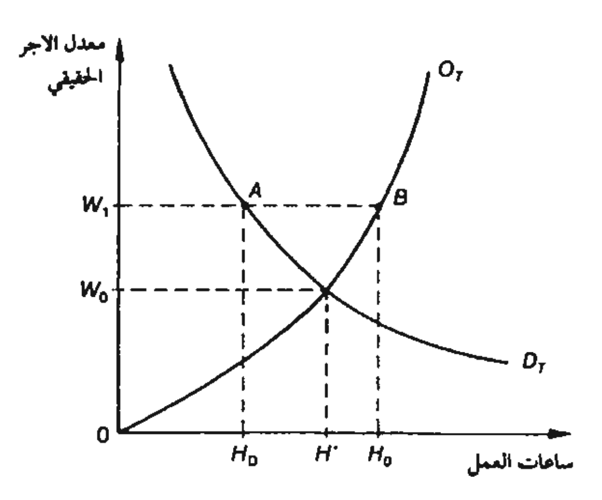
ان غياب البطالة غير الارادية لا تحتم أن يكون معدل البطالة لا شيء . يوجد في الواقع احتكاكات (لا تملك المشروعات مباشرة الاعلام اللازم) ونواقص بنيوية (تحرك مهني او جغرافي غير كاف ، مشاكل التوصيف) تبين وجود بطالة طبيعية . لا يمكن الغاء هذه البطالة حتى ولو بسياسة ظرفية بدفع الطلب او بسياسة بنيوية .

ج ـ ظهور البطالة : لا يمكن أن تظهر البطالة ، وفقاً لهذا النص ، إلاّ اذا كان سعر العمل محدداً عند مستوى اعلى بشكل دائم من أجر التوازن الناتج من مواجهة العرض والطلب على العمل .



مخطط 14.4 التوازن في سوق العمل

على المخطط 5 . 14 الاجر التوازني هو W 0 . هذا المستوى يمكن ان يكون معتبراً غير محتمل ومحدداً عند المستوى W 1 بقرار من السلطات العامة او تحت ضغط نقابي . هذا القرار (الذي يمكن ان يكون مبرراً على صعيد اجتماعي ولأجل قصير) سيكون له بالضرورة تأثيرات على سوق الاستخدام .



مخطط 14.5 البطالة في سوق العمل .

يظهر عند السعر W1 اختلال توازن بين العرض والطلب لصالح الأول وعلى حساب الأخر . ان الاحتفاظ بأجور حقيقية عند المستوى W1 يكون نتيجته تخفيض الاستخدام المتمثل بالمقطع AB .

د ـ تقدير انتقادي : ترتكز صحة التحليل على افتراض مرونة الاجور الحقيقية . من الصعب بالتأكيد القبول بها كما تبينه الأمثلة التاريخية ، لكن نتائج مثل هذا الجمود او عدم المرونة لا يمكن تجاهلها . ان زيادة البطالة هي بجزء منها مولّدة من عدم المرونة هذه التي تفيد في الواقع الذين يعملون لكنها تقسو بشدة على الذين فقدوا استخدامهم . لا يمكن القول بأن السياسات الاقتصادية الموضوعة موضع التنفيذ لمعالجة مثل هذه الحالة ، اعطت نتائج كبيرة . فقد تضمنت بكل بساطة على اخفاء البطالة بواسطة تخفيض سن التقاعد وزيادة مدة تكوين الفتيان او الاحالة على التقاعد السابق لأوانه . البديل الوحيد يصبح بالتأكيد زيادة في معدل نمو النشاط الاقتصادي . لكن هل هذا ممكن ؟

النمو في السنوات 45 إلى 75 هو بلا ريب حدث تاريخي . وفي كل حال ، النمو لا يكون بمرسوم .

هل يمكن القول بأن كل الوحدات حرة في تحديد كميات العمل المعروضة والمطلوبة وتدرك تماماً الاختيارات التي تقوم بها . الجواب بكل وضوح سلبي ، لكن هذا لا يحكم على النظرية الكلاسيكية مع ذلك بشكل قاطع . لا يمكن بالتأكيد أن نطلب منها أكثر مما تستطيع اعطاءه ، لكنها تدل بأن عدم المرونة لاقتصاد ما والاحتفاظ المصطنع للاجور بمستوى اعلى من انتاجية العمل لهما على المدى البعيد أو القريب ، نتائج على سوق الاستخدام ، لا يكون ذلك إلاّ بحثّ المشروعات على استبدال العمل برأس المال .

2 : اختلال التوازن في سوق السلع والخدمات

بالاضافة إلى زيادة العرض على الطلب ، البطالة هي كذلك نتيجة لانتاج سلع وخدمات ، أقل من الطلب . السبب الأكبر لهذا النقص في عرض السلع والخدمات يعود إلى عدم وجود أو ضعف قدرات الانتاج المتوفرة . كذلك تكون البطالة نتيجة لعدم كفاية التجهيزات بالنسبة لليد العاملة المتوفرة .

يقدم المخطط 6 . 14 المبني على دراسة للـ INSEE العائدة للاقتصاد الفرنسي خلال الفترة 1963 — 1983 تطورات قدرات الانتاج وحجم رأس المال في الصناعات اليدوية وفي عرض العمل [1] .

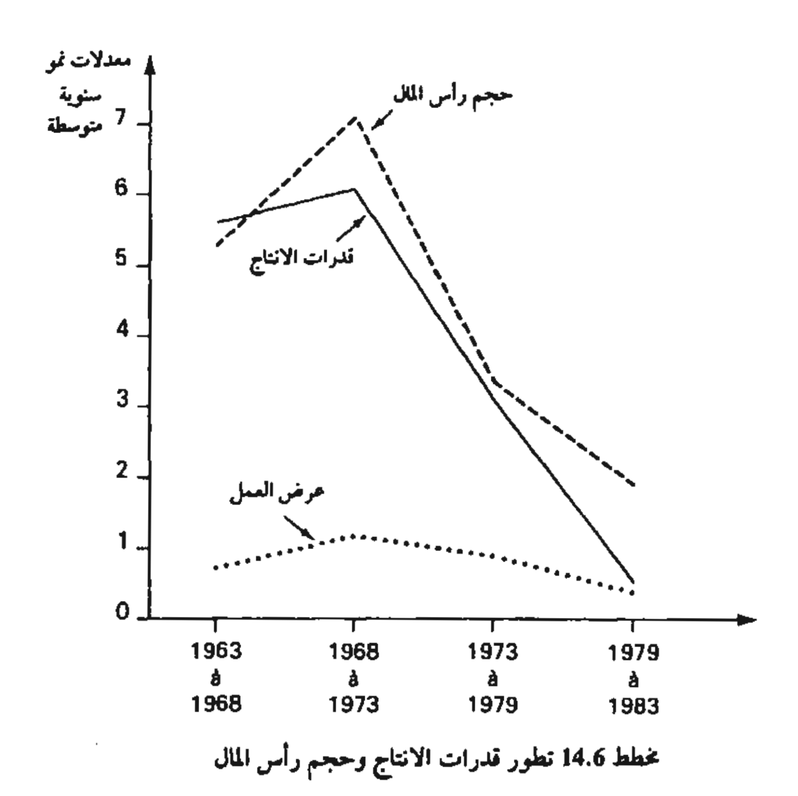
نلاحظ منذ 1973 ، تباطؤاً قوياً في نمو قدرات الانتاج ، مرده إلى تدني حجم رأس المال ، وفي المتوسط ، ثباتاً في زيادة عرض العمل . إن انخفاض نمو حجم التجهيزات كان قد سبب انخفاضاً في انتاج السلع والخدمات كان في أساس تصاعد البطالة . الدراسة التي اتينا على ذكرها للـINSEEتنتهي إلى نتيجة هي أن التطورات تشكل « افتراضاً لظهور بطالة تقليدية » .

ثانياً : التحليل الكينزي للبطالة

دلنا المخطط 8 . 9 في الفقرة التاسعة أن عدم كفاية الاستهلاك و/ أو الاستثمار جعل الاقتصاد في وضع أقل من الاستخدام الكامل ؛ وأن البطالة الكينزية كانت عندما كان الانتاج (العرض) محدوداً بعدم كفاية طلب السلع والخدمات .

---

(1) INSEE تقرير عن الحسابات الوطنية لعام 1984 .



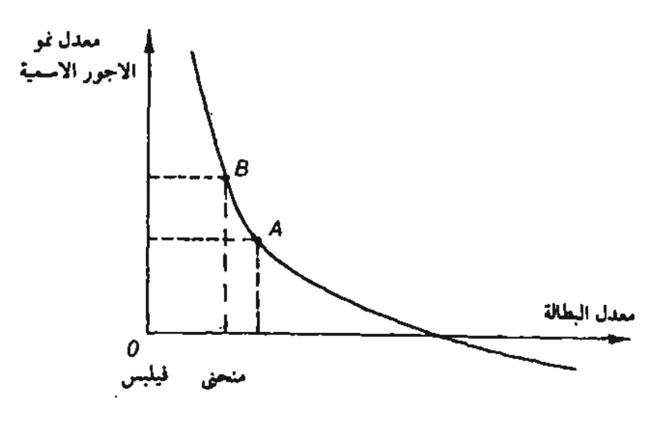
مخطط 14.6 تطور قدرات الانتاج وحجم رأس المال

في دراسة الـ INSEE المذكورة في 2 . I من هذه الفقرة ، تقاس قوة الطلب بدرجة استخدام التجهيزات . كلما كانت هذه الاخيرة كبيرة كلما كان ضغط الطلب قوياً . ينبغي وجود علاقة سلبية بين درجة استخدام التجهيزات ومعدل البطالة . على العكس ، ترافق عادة الاستخدام الضعيف للتجهيزات زيادة في الاستخدام غير الكامل . كانت حالات البطالة الكينزية هذه قد ميُزت في فرنسا في السنوات , 1984 1965 , 1968 , 1975 , 1976 , 1982 مثلاً في بداية 1984 كان معدل بطالة العمال 10 % مع قدرات مستخدمة بـ% 5 , 81. لو أن درجة الاستخدام كانت اكثر « اعتدالاً » (بنسبة 83 إلى % 84) فمعدل البطالة كان % 9, 6 .

ثالثاً : العلاقة تضخم ـ بطالة ومنحنى فيلبس

في مقال منشور في نهاية تعداد احصائي فني بارع ، بيّن الاقتصادي فيلبس A . W Phillips . وجود علاقة بين معدل البطالة وزيادة الاجور الاسمية ، في بريطانيا

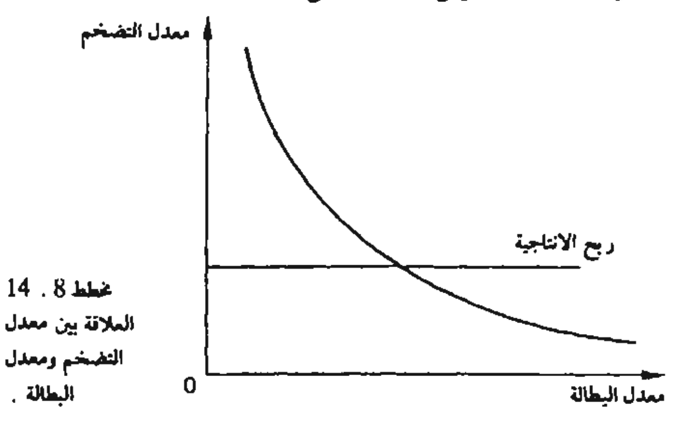
العظمى ، من 1861 إلى 1957 . وبسرعة كبيرة ، جرى اختبار هذه العلاقة في بلدان أخرى وأصبحت جزءاً من معارف كل اقتصادي (مخطط 7 . 14)



مخطط 14.7 منحنى فيلبس

ثلاثة أسباب تشرح صحة علاقة فيلبس .

● ـ بافتراض أن تغير المستوى العام للاسعار هو معادل لمستوى الاجور الاسمية منقوصاً منها ارباح الانتاجية . يوضح فيلبس وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة . تستدعي هذه العلاقة ، المصورة في المخطط 8 . 14 وجود سلسلة من الاختيارات بين التضخم والبطالة . وهذا ما يسميه رجال السياسة والصحافيون وبعض الاقتصاديين بمأزق تضخم ـ بطالة) : التضخم الشديد هو فدية بطالة ضعيفة ان تحليل فيلبس يقيم علاقة ظاهرياً ثابتة بين متغيرين أساسين لكل سياسة اقتصادية .



مخطط 8 . 14
العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة .

● على الصعيد النظري ، تسمح علاقة فيلبس بمحاصرة نظام التوازن الاقتصادي الكلي لكينز ، وتأمين المعادلة الناقصة التي تتيح تحديد المستوى العام للاسعار .

● ان تحليل فيلبس يدعم أخيراً بعض الافكار المستقاة أو الحدسية التي تعتبر أن زيادة في الطلب الكلي تبعث ارتفاع الاستخدام وتحسُّن القدرة على التفاوض للاجراء تجاه المستخدمين (بكسر الدال) وتترجم بارتفاع في الأجور وفي الاسعار في نفس الوقت الذي يمتد فيه خطر ظهور اختناقات قطاعية .

وبسرعة بدا ثبات علاقة فيلبس غير مؤكد . فالمخطط 9 . 14 مثلاً يدل على أنه في الولايات المتحدة الأميركية ، اذا كان ممكناً ان نفصل علاقة ثابتة بين التضخم والبطالة من 1961 إلى 1969 ، فالسنوات اللاحقة تضعها موضع الاتهام . ارتسمت علاقة جديدة من 1976 إلى 179 لكن على مستوى تضخم مرتفع جداً . البرهان هو مماثل بالنسبة للحال الفرنسي . بين منحنيين لفيلبس ثابتين ، يتزايد التضخم والبطالة في آنٍ واحد .

كان تحليل فيلبس موضع انتقاد شديد من قبل عدد من الاقتصاديين . فقد قدّروا أنه لو كانت هناك علاقة احلال لأجل قصير بين التضخم والبطالة ، فان هذه الأخيرة تختفي في الأجل الطويل : بذلك يصبح منحني فيلبس خطاً عمودياً . لا يمكن لمعدل البطالة أن يبعد بشكل دائم عن معدل البطالة الطبيعية .

رابعاً : ركود التضخم (الركود التضخمي)

ان تواجد معدل تضخم مرتفع مع بطالة مرتفعة ودائمة لا يكفي لتحديد ركود التضخم . ينبغي أن نضيف نمواً اقتصادياً بطيئاً نسبياً (ركوداً) وحتى كساداً. أسباب ركود التضخم هي أبعد من أن تكون مفسَّرة . نكتفي بأن نقدم بعض مقترحات التوضيح :

ـ ان عدم توافق العرض مع الطلب يفسِّر أن التضخم ليس مرتبطاً تماماً بنمو سريع . هذا الاقتراح يمكن أن يكون مقبولاً وصالحاً لطلب السلع المعمرَّة ، من قبل الأسر ، وللطلب الخاص بالادارات .

ـ ان ظهور مظاهر سلوكية متأثرة بجمود كبير وتطور التوقعات حول استمرار التضخم ، يعدلان حسابات الوحدات الاقتصادية .

ـ تلعب الخدمات دوراً هاماً في ركود التضخم بمقدار ما ينقص الطلب على السلع الصناعية لصالح الخدمات ، حتى عندما يتراجع الطلب الكلي او يركد . غير أن ارباح انتاجية الخدمات هي أدنى من المتوسط .

ـ لا يؤدي تقليص الطلب من الحكام ، كوسيلة لمحاربة التضخم سوى إلى تقليص النشاط الاقتصادي ، دون المساس بالتضخم ، ولذلك لا يكون مستخدماً لهذه الغاية . في الواقع ، ان استقلال المميزات الثلاث لركود التضخم ، يجعل بدون فائدة زيادة البطالة أو تخفيض الطلب من أجل ابعاد التضخم .

ـ يحفز معدل الفائدة المتزايد ، الأمر على زيادة الادخار وتخفيض الاستهلاك ، ممّا يشكل عنصراً لتخفيف الطلب .

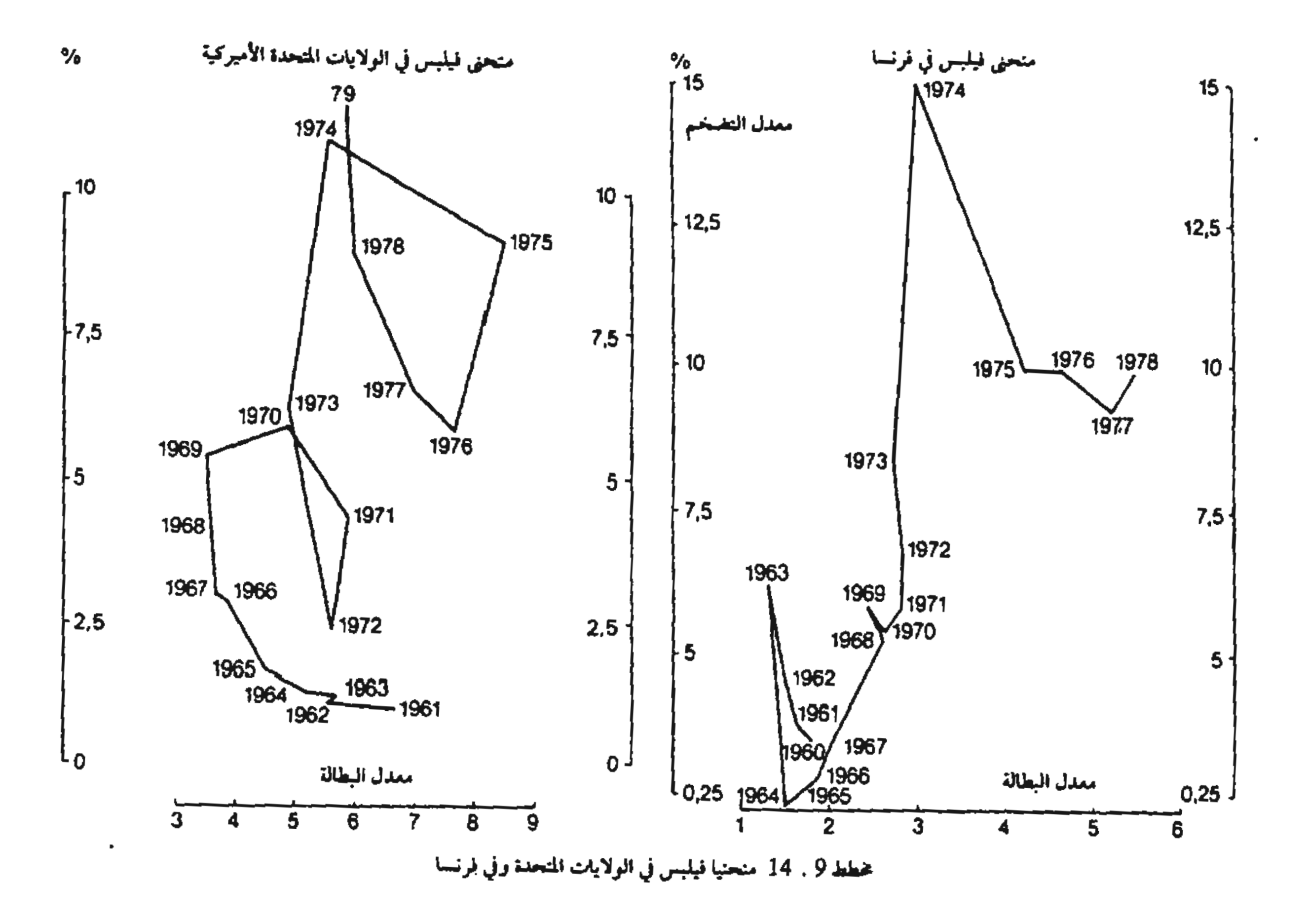
ـ تمثل الأعباء الثابتة للانتاج ، حصة متزايدة الأهمية لكلفة الانتاج للمشروعات الكبرى ممّا يشكل ضغطاً متزايداً على الأسعار في مرحلة تقليص النشاط الاقتصادي وانخفاض رقم الاعمال .

بالنسبة لبعض الكُتّاب ، كل هذه التفسيرات تصبح جزئية وبدون فائدة وتخفي ، عن قصدٍ أو بدون قصد ، التفسير الحقيقي . ان التواجد معاً للبطالة والتضخم في نطاق اقتصاد يتّصف بالركود يصبح الميزة الكبرى لأزمة الاقتصاديات الغربية ويصبح وليد التحولات المؤسسة للرأسمالية في نظر هؤلاء الكتاب ، أصبحت الرأسمالية ، منذ سنة 1945 تتميز بتنظيم احتكاري وليس تنافسي . ان تعثُّر سير هذا التنظيم الاحتكاري هو في صلب « الازمة » . تطور البطالة ليس سوى اشارة لهذا التعثر في سير التنظيم .

1 : التنظيم الاحتكاري للرأسمالية

ثلاثة ملامح رئيسة تميز التنظيم الاحتكاري للرأسمالية المعاصرة . تتعلق بالأجور والمنافسة بين المشروعات وأساليب انشاء النقود .

أ ـ الاجور : ليست الأجور وشروط العمل محددة في إطار المفاوضات الفردية بين الأجير وصاحب العمل ، لكن في اطار المفاوضات الجماعية الخاضعة لمجموعة من القواعد والاجراءات (مراقبة التسريح من العمل ، تدخل تفتيش العمل . . الخ) النتيجة من ذلك هي تأحيد تطور تعويضات الأجراء وشروط العمل ، حتى ولو بقيت الفروقات . الأجور في مفهومها النقدي ، هي شيئاً فشيئاً مستقلة عن حالة سوق العمل كما تبرهن عليه الامثلة الثلاثة التالية :



مخطط 9 . 14 منحنيا فيلبس في الولايات المتحدة وفي فرنسا

● بعض الأجور هي محددة على أساس اعتبارات اجتماعية سياسية . تلك هي حال الأجر المهني المضمون الأدنى (SMIC) .

● يمثل الأجر غير المباشر والتقديمات الاجتماعية نسبة هامة متزايدة من الأجر الكلي وتتغير ضمنياً ومرحلياً مع النشاط الاقتصادي (مخصصات البطالة) .

● تندمج ارتفاعات الأجور شيئاً فشيئاً مع توقعات التضخم .

نتيجة لهذه التحولات ، لا يرتبط تطور الأجر الاسمي ابداً بحالة سوق العمل . ويبدو أكثر كأنه متغير خارجي محدد بعناصر غير اقتصادية .

تقتضي الاشارة أخيراً إلى أن الأهمية الخاصة بالاجراء لا زالت تتزايد ، وأن معدل تحديد الأجور في الاقتصاد الفرنسي بازدياد مستمر .

ب ـ المنافسة بين المشروعات : لا تتأسس هذه المنافسة أبداً على الأسعار . أما وقد انتهت الشركة الصغيرة الحجم ، الغارقة في بحر من الآف الشركات الأخرى ، والخاضعة لقانون السوق ، فعالم اليوم هو للمشروعات الكبيرة التي انبعثت من سياق عملية التركز . وقد أصبحت الأسواق بالنسبة للغالبية ، محلاً لاحتكار الأقلية،وتهيمن عليها بعض الشركات الكبرى .

عندما لا يسود الوفاق ، تستمر المنافسة ولكن بغير طريقة الأسعار : اقامة الصناعة ، تشكيلة المنتجات ، الاعلان ، الاستثمار . . الخ .

هذا الشكل الجديد للمنافسة يؤدي إلى استخلاص نتيجة هي أن معظم الأسعار تكون مدبَّرة . تحدد الشركة اسعارها بطريقة تغطي بها التكاليف الثابتة وتؤمن لرأس المال المستخدم معدل فائدة « مرضٍ ». تحدَّد هذه الأسعار على أساس تكاليف متغيرة (تعتبر تكاليف الأجور أحد العناصر الأساسة) وبنسبة الحجم المتوقع للمبيعات .

في حالة انخفاض الطلب ، تُجرى التصحيحات بتخفيض الكميات المنتجة والمباعة من قبل الشركات ، وليس عن طريق تخفيض الاسعار .

ج ـ أساليب انشاء النقود : تسمح الأساليب الحالية لانشاء النقود بالحصول على كل النقود المطلوبة بالنظام الاقتصادي ، من واقع إلغاء كل لجوء إلى مخزون الذهب او إلى القواعد المقيدة في موضوع الاصدار .

حتى يلعب التنظيم الاحتكاري للرأسمالية دوره ، يجب ان تتواجد المكونات الثلاثة الرئيسة لهذا التنظيم في نفس الوقت .

ان فصل تطور الأجر الاسمي عن تطور البطالة هو ممكن لأن المشرفين على المشروعات يستطيعون أن يحمّلوا الأسعار كل ارتفاع في الأجور ويعرفون ان بمقدورهم الاعتماد على تسليفات اضافية تمنحها المصارف .

2 : الركود التضخمي : علامة الازمة

يترجم الركود التضخمي عدم اتساق دائم في التنظيم الاحتكاري . فهو نتيجة لأزمة سببها الصعوبات المتناهية في ارباحية رأس المال المنتج . هذا التدني في الارباحية يفسر عادة بواسطة عاملين : تدني في التقدم التقني ابتداء من السنوات 65 — 60 عند تقلص مسار العمل الرتيب واحلال الآلة محل الانسان ، في قطاعات الصناعة ؛ وتشديد على الضغوط الاجتماعية في مسألة توزيع المداخيل وابتداء من سنتي 67 - 68، توزيع زيادة القيمة المضافة لصالح الأجراء . هذان العاملان أثقلا على الإرباحية لرأس المال في وقت كانت فيه أول هزة نفطية تطيح بثبات التوقعات . عندها برز واضحاً تدني حقيقي في النمو وزيادة شديدة في البطالة ناهيك عن ضعف التأكد من توقعات الربح .

نظراً لارتفاع كلفة الأجور على أساس الوحدة المنتجة ، وصعوبة توزيع التكاليف الثابتة على انتاج متزايد ، توصلت المشروعات إلى أن تحتفظ بمعدل إرباحية مرضٍ برفعها الأسعار ، مما سمحت به بنية الأسواق . لكن استقلال الأجر الاسمي عن معدل البطالة ، وتأثره بالمستوى العام للاسعار ، اديًا إلى زيادة المطالبات حول الأجور . عندها تشكل لولب الأسعار ـ الاجور ، المميز للسبعينات .

3 : تقدير انتقادي

عرف تحليل الركود التضخمي في فرنسا نجاحاً بالنسبة اليه كان نجاح منحني فيلبس يبدو كأنه نجاح خطوة . فهو لم يتجاوز المحيط الفرنسي .

بدون الالتزام بالتحليل . تقديرنا أن العرض البياني الذي قدمناه عنه لا ينافي فكرة الكتّاب الذين تولوا شرحه . علينا مع ذلك أن نندهش من مثل هذا النجاح . يبدو أن هذا التحليل يشكو من الضعف في ثلاثة مظاهر على الأقل :

- فهو تماماً لا ينطبق على الواقع الاقتصادي . هل يمكن الاعتقاد فعلاً بأن هذا الوصف لأسلوب عمل الرأسمالية المعاصرة يصور الواقع الاقتصادي للولايات المتحدة الأميركية ، لليابان ، لالمانيا ، لسويسرا . . وحتى لفرنسا ؟

- هو غير مؤهل لأن يعمل حساباً لتخفيض التضخم في معظم البلدان الغربية

منذ سنة 1980 وتخفيض البطالة والتضخم في آن واحد في الولايات المتحدة الأميركية في 1983 ـ 1984 .

● هو كذلك تماماً غير قادر أن يحمل معه ظلاً لبداية سياسة اقتصادية تتناسب مع حل المعضلات الاقتصادية المعاصرة .

مراجع

مؤلفات

COMMISSARIAT GÉNÉRAL DU PLAN, *Emploi et relations du travail*, La Documentation française, Paris, 1980.

J.M. FAHY, *Le chômage en France*, Paris, PUF, 1975.

D. GAMBIER, *Analyse conjoncturelle du chômage*, PUF, Paris, 1978.

E. MALINVAUD, *Essais sur la théorie du chômage*, Calmann Levy, Paris, 1983.

D. LAL, *Le chômage et l'inflation salariale dans les économies industrielles*, OCDE, Paris, 1977.

MINISTÈRE DU TRAVAIL, *Pour une politique du travail*, La Documentation française, Paris, 1979.

OCDE, *Le chômage des jeunes : causes et conséquences*, Paris, 1980.

OCDE, *Les déterminants structurels de l'emploi et du chômage*, Paris, 1977.

OCDE, *Les politiques de l'emploi, les revenus et la croissance à moyen terme*, Paris, 1978.

G. DE SAIRIGNÉ, *Les Françaises face au chômage*, Paris, Denoël, 1978.

مقالات

J.F. BENASSY, R. BOYER, R.M. GELPI, Régulation des économies capitalistes et inflation, *Revue Économique*, mai 1979.

R. BOYER, La crise actuelle : une mise en perspective historique, *Critique de l'Économie Politique*, 1979.

De nombreux articles relatifs au chômage sont publiés dans les deux publications suivantes :

Économie et Statistiques

Collection de l'INSEE, série Démographie et Emploi.

احصاءات

INSEE, *Bulletin mensuel de statistiques,* Paris, publication mensuelle.

INSEE, *Collection de l'INSEE, série Démographie et Emploi,* Paris, publication irrégulière.

INSEE, *Annuaire statistique de la France,* Paris, publication annuelle.



القسم السادس

المشاكل النقدية والمالية الدولية

اثارت المشاكل النقدية والمالية الدولية اهتمام الاقتصاديين . في سنة 1568 اهتم Jean Bodin في حينه بتأثير تدفق المعادن الثمينة على المستوى العام للاسعار في فرنسا . وقريباً منا نحن ، يصبح بالامكان أن نبين الموقع الرئيس الذي تحتله المشاكل النقدية الدولية : انتفاضات وخطط لتعديل النظام النقدي الدولي ، ظهور وحدات نقدية جديدة (DTS , ECU) ، مناقشة على الصرف الثابت والصرف العائم ، ضغوضات على السياسة الاقتصادية الوطنية الناتجة عن وجود نظام نقدي اوروبي . . الخ .

يفرض غياب النقد العالمي مشكلة تحويل العملة الوطنية إلى مختلف العملات الأجنبية الأخرى . يؤمن هذا التحويل بواسطة سوق الصرف (القطع).الفصل الخامس عشر هو مخصص لهذا السوق ، وكذلك لبيان تطور النظام النقدي الدولي المرتبط به مباشرة ، والتطور المثير لسوق الرساميل الدولي . في الفصل السادس عشر ، توضيح لأساليب تحديد سعر الصرف ومحدداته : التضخم ، وضع الميزان التجاري ومعدلات الفائدة . تسمح دراسة هذه المواضيع بتوضيح الدور القاسي للضغط الخارجي في السياسة الاقتصادية لبلد منفتح على المبادلات الدولية .



الفصل الخامس عشر

سوق الصرف وتطور النظام النقدي الدولي

في اليوم التالي للحرب العالمية الثانيـة ، أدّت مداولات بـريتون وودز (Bretton Woods) إلى انشـاء نظام نقـدي دولي وجعلته يـرتكز عـلى الدولار . وبعـد أن عمل بانتظام خلال عقدين من الزمن ، بـدأ هـذا النظام بالتدهور ابتداءً من 1960 ليتوقف عن العمل سنة 1973 .

ومنذ سنة 1971 بدأت تدريجيـاً ، عمليات الصـرف المتقلب تحل محـل عمليات الصـرف الثابت ، التي كـانت تميز نـظام بريتـون وودز . في نفس الوقت ، وبـالنسبـة للبعض ، هذا يفسر ذاك ، انتشر سوق واسـع دولي لرؤوس الأمـوال . وقد تـوسعت كذلك الاسواق الاوروبية ، التي لم تكن موجودة في بداية الستينات ، لتصل اليـوم إلى حجم اجمالي أعلى بـ 2000 مليار دولار او ما يعادلها .

وقبل أن نبادر في الفقرتين الثانية والثالثة، لبيان تطور السوق النقدي الـدولي ، وتطور السوق الدولي لرؤوس الأموال ، من الضروري أن نعرض في فقرة أولى ، سوق الصرف .

فقرة اولى :سوق الصرف (القطع)

تجري مبادلة العملات الاجنبية بالعملة الوطنية في كل المراكـز الماليـة العالميـة . وسوق الصرف ليس محدداً جغرافياً : يغطي سوق الفرنك الفرنسي ليس فقط العمليات بالعملة الاجنبية في باريس ، لكن كذلك العمليات المنفـذة بالفـرنك الفـرنـسي مقابـل

العملات المحلية في نيويورك وزيوريخ ولندن وسنغافورة . . الخ،كما يقول كندلبرغر C . P . Kindleberger : « تتبع أسواق الصرف الحالية خط سير الشمس حول الأرض بواسطة توابع للاتصالات » .

ان تحويل وديعة مصرفية تلغرافياً هو الأصل المالي الرئيس المستعمل في العمليات في سوق الصرف . لا يشكل رقم وكتاب الاعتماد سوى عناصر ثانوية .

أن تحويل وديعة مصرفية تلغرافياً هو أمر مرسل بالتلكس بفتح حساب مدين محرر بعملة اجنبية A وبنفس الوقت فتح حساب دائن محرر بالعملة الاجنبية B . يمكن أن يكون الحسابان لنفس الشخص أو لشخصين طرفين في العمليات .

وحتى نفهم جيداً عمل سوق الصرف ، من الضروري ان نتساءل عن القائمين بالعمليات وعن أجنحة سوق الصرف .

اولاً : المشاركون في سوق الصرف

عملياً ، فقط المصارف والمؤسسات المالية هي التي تقوم بعمليات الصرف اما لحسابها الخاص او لحساب زبائنها . وتسهيلاً للعمليات ، يكون لهذه المصارف والمؤسسات المالية ودائع لدى المصارف الاجنبية التي تلعب دور الاتصال .

يتكون الزبائن من المشروعات الصناعية أو التجارية والافراد . عمليات الفئة الأولى هي أوسع من عمليات الأفراد .

الوسطاء هم الذين يمركزون العروض والطلبات لكثير من المصارف . ليس ضرورياً المرور عبر خدماتهم ، لكنهم يلعبون دوراً أساسياً في سوق صرف باريس بصفة مخبرين ووسطاء .

ثانياً : سوق الصرف الفوري

في سوق الصرف الفوري أو النقدي ، تجري عمليات شراء وبيع العملة الأجنبية التي يجب تسليمها بعد يومين على الأكثر بعد تاريخ توقيع العقد .

لو افترضنا عملتين A وB . يعني السعر الفوري للعملة A عدد وحدات العملة B التي يمكن بوحدة من العملة A شراؤها نقداً .

تبقى سوق الصرف الفوري لباريس مفتوحة كل الأيام بالتلفون بين مؤسسات المركز المالي أو مباشرة من مصرف لمصرف ، او بواسطة وسطاء بورصة . تجري العمليات

مع ضباط الاتصال في الخارج بالتلفون أو التلكس . يعمل السوق باستمرار ، بمعنى أنه يمكن لصاحب عملية ان يشتري ويبيع عملات أجنبية أو فرنكات خلال ساعات فتح السوق .

يفتح السوق في باريس من الساعة التاسعة والنصف حتى الرابعة والنصف بعد الظهر .

ثالثاً : سوق الصرف لأجل

في سوق الصرف لأجل ، يعقد أصحاب العمليات المالية تعهدات شراء وبيع العملة بسعر ثابت عند العقد ، لكنهم يؤخرون التسليم والدفع إلى موعد لاحق يحدد عند توقيع العقد .

لو افترضنا عملتين اجنبيتين A و B ، يكون سعر A بعلاوة او مؤجل الدفع pre-mium بالنسبة للسعر الفوري ، عندما يسمح بشراء وحدات من العملة B اكثر من السعر الفوري . تساوي العلاوة الفرق بين السعرين مبينة بنسبة مئوية سنوية من السعر الفوري .

بنفس الطريقة ، السعر لأجل للعملة A هو خاسر أو مؤجل التسليم «Discount» عندما يسمح بشراء وحدات أقل من العملة B . يقال أن العملات هي « بسعر التعادل » (au pair) عندما يكون سعر الصرف لأجل مساوياً للسعر الفوري .

فقرة ثانية : تطور النظام النقدي الدولي

في سنة 1944 كان قد أنشئ في بريتون وودز ، صندوق النقد الدولي (FMI)[1] وكانت مهامه الاساس الاربعة : تطبيق سياسة احترام قواعد السلوك الحسن في موضوع الصرف ، تأمين وسائل الدفع للدول الاعضاء التي تشكو من اختلالات قوية في التوازن في ميزان مدفوعاتها ، إلغاء القيود على المبادلات الدولية ، تأمين النمو للبلدان التي هي في طور النمو .

سنعالج في أولاً ، نظام أسعار الصرف (التكافؤ) الثابتة من 1944 الى 1971 - 73 ؛ وثانياً نظام أسعار الصرف المتقلبة واصلاح النظام النقدي الدولي (SMI)[2] .

---

(1) Fonds monétaire international = FMI

(2) système monétaire international = SMI

سعر التكافؤ للفرنك بالنسبة للمارك الألماني يمكن ان يكون محددا عن طريق الدولار $1DM = \frac{5,55}{3,66} = 1,52\ FF$

هكذا يكون تحديد وحدانية سعر الصرف :وزن الذهب في الفرنك هو نفسه لكل البلدان الاجنبية .

تحديد سعر الصرف : على كل دولة موجب الاحتفاظ بسعر تكافؤ عملتها داخل حدود التقلباب الضيقة (± 1 % ، والموسعة فيها بعد إلى ± 2,25 %) . على المصارف المركزية أن تتدخل للمحافظة على قيمة عملتها داخل هذه الحدود . ان تحديد سعرالصرف، كان موجباً يهدف إلى منح التقديرات النظامية غير المراقبة .

قابلية تمويل المدفوعات : تتعهد كل دولة ، بأن تدفع بالذهب أو الدولار أو أية عملة اجنبية أخرى كل مبلغ من عملتها يمكن أن يقدم اليها في سوق الصرف . هكذا يتوجب على الولايات المتحدة الأميركية ان تحول إلى ذهب كل الدولارات التي يمكن ان تقدم اليها من المصارف المركزية ، وذلك بالسعر الرسمي وهو 35 دولاراً لكل اونصة ذهب .

في مقابل المقدمات المدفوعة من الأعضاء ، يحصل كل عضو على حقوق سحب ، أي على تسليفات من صندوق النقد الدولي . تشتري الدولة المقترضة بواسطة عملتها الخاصة ، العملات الأجنبية الصعبة من الدول الأخرى الاعضاء وتتعهد باجراء الصفقات العكسية لتسديد سحبها في تاريخ لاحق .

2 : تطور النظام النقدي الدولي حتى 1973

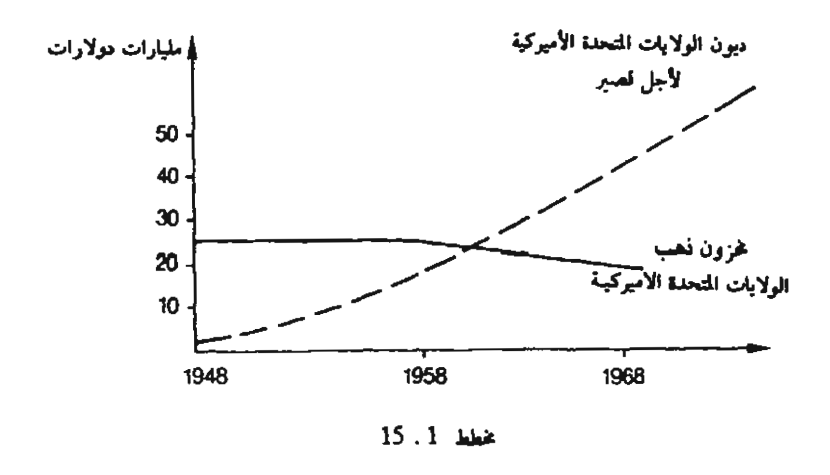
كرس النظام النقدي الدولي (SMI) المنشأ في بريتون وودز قوة أميركا وأسس « علاقات غير متناسقة » (F . Perroux) بين الأمم . في الواقع ، على كل الدول باستثناء الولايات المتحدة الأميركية ، في حالة عجز ميزان مدفوعاتها ، أن تدفع بالذهب او بالعملات الأجنبية حتى استنفاد (احتمالاً) كل احتياطيات الصرف الخاصة بها . الولايات المتحدة الأميركية ، وتسويتها بالدولار ، هي الوحيدة التي تستطيع أن تغطي عجزها بعملتها الوطنية . هذه النقطة الأخيرة هامة لأنها تعني ان ميزان المدفوعات الأميركي يستطيع ان يصبح هيكلياً في عجز .

حتى عام 1960 ، لم يكن العجز الأميركي هاماً وكان يعني حاجات تمويل الاقتصاديات الاوروبية . ابتداء من عام 1960 ، كما هو مبين في المخطط 1 . 15 ،

أصبحت كتلة الدولارات الموجودة ، خارج الولايات المتحدة هامة شيئاً فشيئاً وأعلى بكثير من امكانيات تسديدها بذهب من خزينة الولايات المتحدة الأميركية .

في عام 1971 ، وصل عجز ميزان المدفوعات الأميركي إلى 22 مليار دولار . وفي 15 آب ، اصدر الرئيس نيكسون مرسوماً بعدم قابلية استبدال الدولار ، أي عدم تسديد قيمة الدولارات الموجودة خارج الولايات المتحدة ، بالذهب « موازين دولارات » . وحيث أن احد موجبات بريتون وودز وهي القابلية للتحويل ، أصبحت غير محترمة ومنفذة ، فان النظام النقدي الدولي عملياً يكون قد اختفى .

وبعد تخفيض سعر الدولار مرتين (في 1971 و 1973) ، وتصحيح عدد من العملات الأخرى (اعادة تسعير المارك الألماني مثلاً) ، والازمات التي لا يمكن دفعها الناتجة عن المضاربة ، تأسس تعويم العملة الذي أصبح عاماً في سنة 1973 .



مخطط 1 . 15

ثانياً : نظام اسعار الصرف المتقلبة واصلاح النظام النقدي الدولي

1 ـ الصرف العائم

يمكن أن يكون نظام الصرف العائم (أو المتقلب) كاملاً أو غير كامل . في الحالة الأولى ، تكون قيمة كل عملة أجنبية مرتبطة بالعرض والطلب في سوق الصرف. لاتتدخل المصارف المركزية لتحافظ على سعر التكافؤ لعملتها داخل حدود التقلبات . في الافتراض الثاني ، الذي هو التعويم المراقَب ، تُبقي المصارف المركزية لنفسها ، امكانية

التدخل عندما ترى أن عملتها تقدّر بأعلى او ادنى مما هو مرغوب فيه. هذه هي الحال في فرنسا حالياً .

2 ـ اصلاح النظام النقدي العالمي

حضّرت لجنة من الخبراء (لجنة منتدبة او لجنة العشرين)، لاصلاح صندوق النقد الدولي والنظام النقدي الدولي ، ونُفّذ الاصلاح بواسطة خطه لاصلاح الأنظمة الاساسية للصندوق ، الناشيء عن اتفاقيات جمايكا سنة 1976 (Jamaique) .

تابع الصندوق عمليات الاقراض على شكل تسليفات وعملات أجنبية لبلدان تشكو من صعوبات في ميزان المدفوعات ، وفقاً لاساليب مماثلة للنظام السابق (تسليفات على أساس الحصص (كوتا) أو بعض حصص الكوتا لكل بلد عضو) . تتعلق نقاط الاصلاح بسعر الصرف ودور الذهب وحقوق السحب الخاصة (DTS) .

الصرف : يكون لكل عضو الحق باختيار نظام الصرف الذي يريده ، لكن الصندوق يستطيع ان يقرر بأن تسمح شروط اقتصادية دولية بوضع بديل هو نظام معمم لاسعار تكافؤ ثابتة لكن قابلة للتضبيط (التصحيح) .

دور الذهب : سيتقلص دور الذهب في النظام النقدي الدولي الجديد وقد بدأ الصندوق ببيع ممتلكاته من الذهب . لم يعد المعدن الأصفر القاسم المشترك لأسعار التكافؤ ، سعره الرسمي سيزول ويصبح الاعضاء حرّين باجراء عملياتهم فيما بينهم وفي السوق .

حقوق السحب الخاصة : بالرغم من تكديس موازين الدولارات وأهمية السوق الاوروبية للدولار (أنظر فيما بعد) فإن المجموعة الغربية تنقصها وسائل الدفع الكفيلة بتمويل نمو التجارة العالمية[1] في سنة 1968 ، أنشأ صندوق النقد الدولي حقوق السحب الأولى . قامت هذه الوسيلة النقدية الجديدة بمهمة ثلاثية : فهي في نفس الوقت، أداة قياس واداة احتياط وأداة تسليف .

حقوق السحب الخاصة ، المعرفة بما يشبُه « سلة » من خمس عملات لكل منها توازن مختلف ، هي أقل تأثراً بتطورات أسواق الصرف وهي تستعمل اليوم كمرجع لأسعار مجموعة العملات .

---

(1) وسائل الدفع هنه ، أو السيولات الدولية ، هي احتياطيات الذهب والعملات الاجنبية للمصارف المركزية ، وايداعات الاحتياطيات في صندوق النقد الدولي ، وابتداء من سنة 1986 ، حقوق السحب الخاصة .

حقوق السحب الخاصة هي ، منذ سنة 1968 أداة للتسليف لأن صندوق النقد الدولي يستطيع أن ينشيء مقداراً من حقوق السحب الخاصة على أساس حجم حصص (كوتا) البلدان الأعضاء . باستطاعت كل دولة ان تحصل ، بشروط تفضيلية ولمهل تسديد مرنة ، على مبلغ من حقوق السحب الخاصة بنسبة حصتها المقدمة .

في النظام النقدي الدولي المستقبلي ، ستصبح حقوق السحب الخاصة ، الأداة الرئيسة للاحتياطيات العالمية للصرف ، حالّة محل الدولار والذهب معاً .

ثالثاً : الانظمة الحالية للصرف

في سنة 1973 بعد ترك ، نظام الصرف الثابت المقام في بريتون وودز سنة 1944 ، فان النظام النقدي الدولي يتميز بتنوع في أنظمة الصرف.يوضح الجدول 15.1 هذا التنوع . وكي ندرك ذلك يجب أن نعرف أن التمييز بين الصرف المتقلب والصرف الثابت هو مبسّط .

في نظام الصرف المتقلب ، يقتضي ان يكون لازماً ان نميِّز :

- التقلب او التعويم الكامل حيث تترك المصارف المركزية سعر عملتها يتحدد وفقاً فقط لتغيرات العرض والطلب .

- التعويم غير الكامل حيث تتدخل المصارف بغية الحؤول دون ارتفاع او تدني اسعار الصرف غير المؤاتية .

في نظام الصرف الثابت ، ينبغي ان نميِّز :

- الثبات البحت ، نظام فيه لا تتعدل أبداً اسعار الصرف .

- الثبات غير الكامل ، نظام فيه تكون الاسعار مصححة في بعض الفترات وفقاً لبعض الثوابت .

ان النظام النقدي الأوروبي ، الذي خطوطه الكبرى هي مبينة في ملحق الفصل السادس عشر ، هو اليوم المحاولة الأكثر انجازاً لاقامة نظام جديد للصرف الثابت بين مجموعة من البلدان .

فقرة ثالثة : تطور السوق الدولي لرؤوس الأموال

يمكن أن يتوزع السوق الدولي لرؤوس الأموال إلى جناحين : السوق المصرفي من جهة والسوق المالي من جهة ثانية .

اولاً : السوق المصرفي الدولي

السوق المصرفي هو سوق العملات الاوروبية . يتألف من مجموعة الودائع تحت الطلب ولأجل المقدمة إلى المصارف الاوروبية . من هذه الموارد يكون تمويل التسليفات لآجال قصيرة ومتوسطة التي تشكل سوق التسليفات الاوروبية .

1 : سوق العملات الأوروبية

سوق العملات الأوروبية هو خزان لرؤوس الأموال السائلة لأجل قصير من العملات الأجنبية القابلة للتحويل . يُرجع بعض الاقتصاديين نشأة السوق إلى العشرينات ، لكن ولادته الحقيقية تعود إلى اوائل الخمسينات .

وقد تطور كثيراً منذ سنة 1963 واشتركت في هذا التطور ثلاث سلاسل من الاحداث :

- احياء امكانية تحويل مختلف العملات الأجنبية الاوروبية في سنة 1958 .

- منع حكومة بريطانيا المصارف البريطانية من تمويل العلاقات التجارية بين غير المقيمين البريطانيين ، بالليرة الاسترلينية .

- ظهور رقابات حكومية على حركات رؤوس الأموال وخاصة الاجراءات المتخذة في 10 تموز 1963 ، من قبل الادارة الأميركية لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات .

كانت هذه الحوادث الثلاثة ظروفاً مؤاتية لبروز سوق الدولارات الأوروبية لكنها لم تكن كافية . لقد تطور السوق لوجود طلب وعرض دولارات خارج الولايات المتحدة الأميركية . الطلب كان بفعل المستقرضين الأوروبيين الذين لم يستطيعوا التوجه بطلبهم إلى نيويورك ، أضف إلى ذلك القيود التي كانت مطلوبة للحصول على المبالغ التي كانوا بحاجة إليها . كانت على الأخص من عمل الفروع الأوروبية للشركات الأميركية الكبرى التي سعت ونجحت في التأصل في أوروبا . أما عرض الدولار فكان بفعل المصدِّرين الاوروبيين الذين وجدوا اكثر فائدة لهم أن يود عوا عملاتهم الاجنبية في المصارف الاوروبية ، بدلاً من أن يبيعوها في سوق الصرف حتى يضعوها في المصارف الوطنية لبلادهم .

في سنة 1974 ، اختفت التنظيمات الأميركية التي كانت قد اتاحت انطلاقة السوق ؛ لكن ترك هذه لم يضر بتطور السوق (لقد برهن ذلك بوضوح أنه اذا كانت التنظيمات هي التي شجعت انطلاقة السوق ، فهي لم تكن أساساً له) . تمثل الأسواق

جدول 1. 15 ـ انظمة الصرف في 30حزيران 1985 (1)

معدل الصرف المقام استناداً إلى				
عملة واحدة			إلى سلة عملات	
دولار E . U	فرنك فرنسي	عملة اخرى	حقوق سحب خاصة	غير حقوق السحب الخاصة
Antigua-et-Barbuda	Bénin	Bhoutan (roupie indienne)	Birmanie	Algérie [3]
Bahamas [3]	Burkina Faso	Gambie (livre sterling)	Burundi	Autriche
Barbade	Cameroun	Lesotho (rand sud-africain	Guinée [3]	Bangladesh [3]
Belize	Comores	Swaziland (rand sud-africain)	Iran, Rép. islamique d'	Botswana
Bolivie	Congo		Jordanie	Cap-vert
Djibouti	Côte d'Ivoire		Kenya [5]	Chine
Dominique	Gabon		Rwanda	Chypre
Egypte [3]	Guinée équatoriale		Sao Tomé-et-Principe	Fidji
Ethiopie	Mali		Seychelles	Finlande [5]
Ghana	Niger		Sierra Leone [3]	Guyane
Grenade	République Centrafricaine		Vanuatu	Hongrie
Guatemala [3]	Sénégal		Viet-Nam	Iles Salomon
Haïti	Tchad			Koweït
Honduras	Togo			Madagascar
Irak				Malaisie
Jamahiriya arabe libyenne				Malawi
Libéria				Maldives
Nicaragua [3]				Malte
Oman				Maurice
Panama				Mauritanie
Paraguay [3]				Mozambique [3]
République arabe syrienne [3]				Népal
République démocratique populaire lao [3]				Norvège
Saint-Christophe-et-Nevis				Papouasie/Nouvelle-Guinée
Sainte-Lucie				Roumanie
Saint-Vincent-et-Grenadines				Singapour
Soudan [3]				Suède
Suriname				Tanzanie
Trinité-et-Tobago				Thaïlande
Venezuela [3]				Tunisie
Yémen, Rép. arabe du				Zambie
Yémen, Rép. dém. pop. du				Zimbabwe

(1) باستثناء كمبوشيا الديمقراطية التي بالنسبة اليها لا يملك الصندوق معلومات حديثة .

(2) في كل الحالات ، المرونة المحدودة معمولة بالنسبة للدولار E . U .

(3) دول اعضاء لها سوقان للصرف تتضمن أنظمة اسعار صرف متعددة . النظام المشار اليه هو الذي ينطبق على السوق الرئيس .

(4) دول اعضاء تطبق نظاماً مسبقاً للاعلان عن أسعار الصرف .

(5) اسعار الصرف هي محددة على أساس علاقة ثابتة مع حقوق السحب الخاصة داخل الحدود = .

أنظمة مرتقبة مرونة كبيرة			مرونة محدودة بالنسبة	
انظمة التعويم المستقل (10)	انظمة التعويم الموجّه	سعر الصرف المعدل وفقاً لمجموعة مؤشرات	لعملات أخرى في اطار آليات التعاون النقدي	لعملة واحدة [2]
Afrique du Sud	Argentine	Brésil [4]	Allemagne, Rép	Afghanistan [3]
Australie	Corée	Chili [2,4]	féd. d'	Arabie
Canada	Costa Rica [3]	Colombie	Belgique [3]	Saoudite [5]
Etats-Unis	El Salvador [3]	Pérou [3]	Danemark	Bahrein [4]
Jamaïque	Equateur [3]	Portugal	France	Emirats arabes unis
Japon	Espagne	Somalie [3,6]	Irlande	Qatar [4]
Liban	Grèce		Italie [7]	
Nouvelle-Zélande	Guinée-Bissau		Luxembourg [3]	
Ouganda	Inde [9]		Pays Bas	
Philippines	Indonésie			
	Islande			
République	Israël			
Dominicaine	Maroc			
Royaume-Uni	Mexique [3]			
Uruguay	Nigéria			
Zaïre	Pakistan			
	Samoa-Occidental			
	Sri Lanka			
	Turquie			
	Yougoslavie			

= القصوى لـ % 7,25 ، وفي كل الأحوال ، بسبب الاحتفاظ بنسبة ثابتة نسبياً للدولار E.U . لا تكون هذه الحدود محترمة دوماً .

(6) سعر الصرف المعمول به هو داخل الحدين الاجماليين لـ ± 7,5% من جهة وجهة أخرى العلاقة الثابتة بين الشلن وحقوق السحب الخاصة الاجماليين وتصحح من جديد عندما تتجاوز حدود المؤشرين ± 2,25% .

(7) حد التقلب بالنسبة لعملات الدول الأخرى التي تشارك في آلية الصرف في النظام النقدي الاوروبي هو بـ ±6% .

(8) سعر الصرف المعمول به هو داخل حدين ± 2,25 % .

(9) سعر الصرف المعمول به هو داخل الحدين ± 5 % بالنسبة لسلة من عملات الزملاء التجاريين .

(10) سويسرا ، وهو غير عضو في صندوق النقد الدولي ، تطبق هذا النظام .

المصدر : صندوق النقد الدولي ، تقرير سنوي 1985 .

الاوروبية اليوم ، ما يعادل 2000 مليار دولار . وقد غدت ضرورية لأنها تؤمن وظيفة رئيسة في تمويل الاقتصاد العالمي والمشروعات الوطنية والمتعددة الجنسية .

كان الدولار أول عملة اجنبية متداولة في الأسواق الاوروبية للعملات الاجنبية ، ثم تبعه في الاستعمال : المارك الألماني ، الفلورن ، الليرة الاسترلينية ، الفرنك السويسري والفرنك الفرنسي . العملات المتداولة في الاسواق الأوروبية هي بالفعل مكونة من % 68 بالدولار الأميركي و % 20 بالمارك الألماني .

يتدخل كثير من مئات المؤسسات المالية في الأسواق الأوروبية للعملة الاجنبية لكن القسم الأكبر من العمليات هي منفذة من قبل بعض عشرات المصارف . لندن هي أكبر مركز ماليللمعاملات بالعملات الاوروبية فهي تتفوق على باريس كثيراً وكذلك على باقي المراكز المالية الاوروبية .

2 : سوق التسليفات الأوروبية

منذ بداية الستينات ، يمكن أن تحصل المشروعات على القروض من السوق الاوروبية للتسليف . في الأساس ، كان السوق وقفاً على المقترضين من الدرجة الأولى ، لكن منذ عشر سنوات ، أصبح الأقل مرتبة من مديري العمليات. باستطاعته بانتظام اجراء قروض في هذا السوق . كانت القروض الأولى الممنوحة لاجل قصير . القروض لاجل متوسط التي تتراوح تواريخ استحقاقاتها بين سنتين وسبع أو عشر سنوات ، زادت منذ أواسط الستينات . لا يوجد حد أقصى لهذه المبالغ . فقد بلغت قيمة بعض القروض لأجل متوسط ، ممنوحة لدول وشركات النفط ، مبلغ خمسة مليارات من الدولارات .

ان مبالغ القروض الممنوحة للمشروعات غير النفطيةفهي أدنى بكثير،لكن بعض الشركات العامة والخاصة استطاعت الحصول على قروض تعادل ثلاثة مليار دولار - تستخدم التسليفات لأجل قصير لتمويل حاجات رأس المال الجاري للمشروعات او عمليات التصدير والاستيراد .

والهدف من القروض لأجل متوسط ، الممنوحة للدول هي أن تسد جزءاً من عجز ميزان مدفوعات المقترض . عندما تكون القروض مطلوبة من المشروعات ، فهي تشكل موارد لتمويل الاستثمارات وبعض عمليات التجارة الدولية . عندما تكون القروض متواضعة ، تكون الأموال مقدمة كقرض من مصرف واحد . عندما تصبح المبالغ كبيرة ، يصبح من الضروري اللجوء إلى نقابة مصارف . تلك هي بشكل خاص جداً الحالة منذ بداية السبعينات . يجري تحديد معدل القروض بمفاوضات مباشرة بين المقترض

والمصرفي (المصرفي رئيس الفرع عندما يتعلق الأمر بنقابة مصارف) . هذا المعدل الذي سبق وحُدِّد مرة واحدة ، يصبح عادة شيئاً فشيئاً مدرجاً في سعر سوق ما بين المصارف في لندن .

ثانياً : السوق المالي الدولي

يشتمل السوق المالي الدولي على سوق السندات الاوروبية وسوق السندات الاجنبية .

1 : سوق السندات الاوروبية

كان تطور سوق السندات الاوروبية سريعاً . يتجاوز حجم الاصدارات السنوية 80 مليار دولار في حين أنه في سنة 1963 فقط كان مكتتباً ببعض عشرات الملايين من الدولارات . تمثل الاصدارات بالعملة الأميركية % 65 من المجموع والتي هي محررة بالمارك الألماني % 20 من المجموع .

كانت الضرائب الموزعة بالتساوي ومختلف الاجراءات المفروضة من قبل الادارة الأميركية في تموز 1963 ، أحد العوامل الهامة لتوسع سوق السندات الاوروبية ، لأن هذا الاجراء أبعد عملياً عدداً كبيراً من المقترضين ، عن سوق نيويورك . بين 1963 و 1973 ، اكثر من 30 مليار دولار كانت مقترضة في سوق السندات الاوروبية . ولم يتوقف حجم الاصدارات عن التزايد منذ ظهور السوق . في 20 سنة ، من سنة 1963 حتى 1983 ، ما يقرب من 200 مليار دولار كان قد جرى اصدارها .

كان الدولار اول عملة أجنبية تستخدم لدعم الاصدارات من السندات الاوروبية . اوليّته كانت بسبب غياب رقابة السلطات الأميركية على استخدام عملتها من غير المقيمين وأهمية الأموال المتوفرة بالدولار . لعب المارك الألماني دوراً هاماً منذ سنة 1969 . العملات الأخرى لها دور غير مهم باستثناء الفلورن والدولار الكندي والـ ECU .

الاصدارات الاوروبية في معظمها ، منفذة على شكل سندات تقليدية مميزاتها مماثلة للتي هي للقروض من السندات المنفذة في الاسواق الوطنية . فقط نسبة % 20 تقريباً من القروض هي صادرة على شكل سندات قابلة للتحويل أو مع سند كفالة .

الأساليب المستخدمة لاصدار هذه القروض هي مماثلة للأساليب المستعملة في السوق الفرنسي . المصُدر الذي يحتاج إلى الأموال ، يتوجه إلى مؤسسة او اكثر ، رئيسة فرع ، تؤمن التحضير المادي وشروط الإصدار .

تجمع هذه المؤسسة مجموعة هيئات مالية التي تأخذ على عاتقها الاصدار وتضع المبلغ المطلوب ، محسوماً منه التكاليف والعمولات بتصرف الجهة صاحبة الإصدار ، في مهلة قلمّا تتجاوز الشهر .

تبلغ القروض الاوروبية حالياً ، مبالغ أكبر من 500 مليون دولار . وهناك اتجاه مرسوم ابتداء من سنة 1976 لزيادة حجم الاصدارات . وقد أصبح مألوفاً تسجيل اصدارات بقيمة 150 مليون دولار ، في سنة 1977 ، بلغت عدة قروض 300 وفي بعض الأحيان 500 مليون دولار . تأكدت هذه الأرقام وحتى تجاوزت ذلك في السنوات الأخيرة .

2 : سوق السندات الاجنبية

الإصدار الأجنبي هو قرض اسنادي مجرى في سوق وطني من غير مقيم . يمثل اصدار منفذ من مقترض عام فرنسي في سوق زيوريخ كل مميزات الاصدار الاجنبي او الخارجي . كذلك الأمر بالنسبة لاصدار منفذ من شركة خاصة المانية في سوق نيويورك .

تختلف الاصدارات الاجنبية عن الاصدارات من السندات الاوروبية بمعنى أن المقترض عليه أن يحترم التنظيم المحلي ويخضع لكل الأمور المفروضة من السلطات المالية للمكان الذي يتم فيه الإصدار .

توسع سوق الاصدارات الأجنبية في مرحلة أولى في ساحة نيويورك . بعد ذلك ، توجه المقترضون إلى زيوريخ وفرانكفورت ثم أخيراً إلى طوكيو التي انفتحت بوجه غير المقيمين . سوقا زيوريخ ونيويورك هما الأهم وتتمركز فيهما نسبة تقرب من % 60 من الاصدارات الاجنبية . كل سنة ما بين 20 إلى 30 مليار دولار او ما يعادلها تكون مقترضة (بفتح التاء) على شكل سندات أجنبية .

مراجع

مؤلفات

J. BLANC, *Le système monétaire international,* A. Pedone, Paris, 1979.

H. BOURGUINAT, *Marché des changes et crises des monnaies,* Calmann-Lévy, Paris, 1972.

P.-F. CHAMPION, J. TRAUMAN, *Mécanismes de change et marché des euro-dollars,* Économica, Paris, 1978.

P. COULBOIS, *Finance internationale. Le change,* Cujas, Paris, 1979.

O. FEIGER, B. JACQUILLAT, *Finance internationale*, Dalloz, Paris, 1983.

J. MARCHAL, *Monnaie et crédit.* 7e éd., Cujas, Paris, 1979.

G.-P. MENAIS, *Les relations monétaires internationales, financières et économiques,* J. Delmas, Paris, 1971.

P. PRISSERT, *Le marché des changes,* Sirey, Paris.

P. PRISSERT, A. PIQUEMAL, *Stratégie et économie des échanges internationaux,* Éd. de la revue Banque, Paris, 1981.

R. RAYMOND, A. CHAUSSARD, *Les relations économiques et monétaires internationales,* Banque, Paris, 1979.

P. SALIN, *L'ordre monétaire mondial,* PUF, Paris, 1982.

R. SOLOMON, *Le système monétaire international,* Économica, Paris, 1979.

مقالات

De nombreux articles relatifs au marché des changes, au système monétaire international et aux marchés internationaux de capitaux sont publiés dans les revues suivantes :

Banque
Bulletin trimestriel de la Banque de France
Bank of England Quarterly Review
Banker
Euromoney
World Financial Markets

تقارير

FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL, *Rapport annuel.* Washington.

احصاءات

FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL, *Statistiques financières internationales.* Washington, publication mensuelle.

MORGAN GUARANTY TRUST, *World Financial Markets,* New-York, publication mensuelle.

BANQUE DES RÈGLEMENTS INTERNATIONAUX, *Rapport annuel,* Bâle, publication annuelle.



الفصل السادس عشر

الصرف ومحدداته

يتم تحديد سعر الصرف في السوق . يمكن التمييز بين سعرين : السعر الفوري والسعر لأجل . يتوقف تكوين الأسعار بشكل أساسي على نظام الصرف القائم والنظام النقدي الدولي السائد . لا تخضع تغيرات سعر الصرف للصدفة أو لنزوات المضاربين الدوليين ، كما تبعث على الاعتقاد بذلك بعض التصورات . محددات اسعار الصرف هي في جوهرها من طبيعة اقتصادية ومالية .

نشرح في فقرة أولى من هذا الفصل، أساليب تحديد أسعار الصرف وفي فقرة ثانية تحليل المحددات الرئيسة بسعر الصرف .

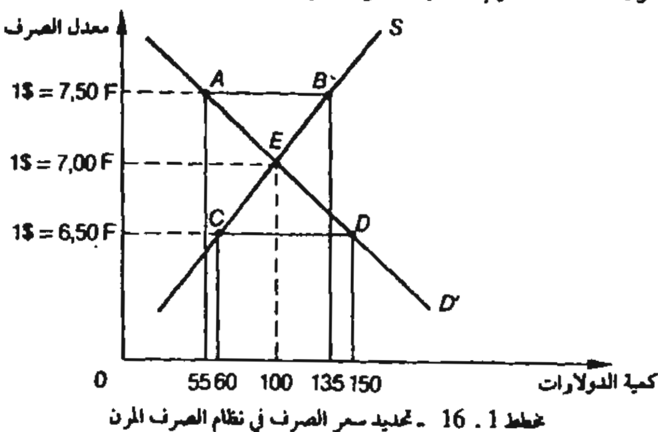
فقرة اولى : تحديد سعر الصرف

سعر الصرف هو سعر عملة أجنبية بمصطلح عملة وطنية . يحصل بمقابلة عرض وطلب . تختلف الشروط التي على أساسها يتحدد معدل الصرف ، اختلافاً شديداً ، وفقاً لنظام الصرف السائد .

اولاً : تحديد سعر الصرف في نظام الصرف المرن

في هذا المضمون ، ان تقلبات سعر الصرف ، تحصل فقط من تغيرات عرض وطلب العملات الاجنبية . نظرياً ، تصر الحكومات والمصارف المركزية على التدخل في السوق . هل يتم ذلك فعلاً ؟ بالتأكيد لا . هذه التدخلات تؤثر على العرض والطلب وعلى سعر الصرف .

يظهر الجدول 1 . 16 أساليب تحديد سعر الصرف



مخطط 1 . 16 ـ تحديد سعر الصرف في نظام الصرف المرن

المنحني S هو منحني عرض الدولارات [1] ، يدل بالنسبة لكل مستوى لسعر الصرف ، على الكمية المعروضة من الأميركيين للحصول على الفرنكات .

بسعر 1 دولار أميركي = 50 , 7 فرنك ، يعرض الأميركيون 135 مليوناً من الدولارات (النقطة B) . اذا أصبح السعر US $1 = 6 , 50 f ، عندها لا يقبلون سوى بعرض 60 مليون دولار (النقطة C) فعندما ينتقل السعر من المعادل = 1 US $ 7 , 50f إلى المعادلة . US $1= 6 , 50 f يكون الأميركيون يدفعون أكثر للحصول على الفرنك . عليهم أن يخصصوا 3846 , 15 سنتاً لشراء فرنك واحد $\frac{1}{6,50}$ في حين أنهم سابقاً كانوا يدفعون فقط 3333 , 13 سنتاً مقابل كل فرنك أي $\frac{1}{7,50}$ وبما أن سعر الفرنك يرتفع فان الطلب ينخفض وبالنتيجة ينخفض عرض الدولارات بنفس المقدار .

يصور المنحني D طلب الدولارات [2] . فهو يبين لكل مستوى في الصرف على كمية الدولارات المطلوبة من قبل الفرنسيين .

---

(1) عرض الدولارات هو عمل الأميركيين الذين يشترون فرنكات للحصول على المنتجات الفرنسية (أو محررة بالفرنكات) .

(2) طلب الدولارات هو عمل الفرنسيين الذين يشترون دولارات للحصول على سلع اميركية (أو محررة بالدولارات) .

بسعر US $/1 = 7 , 5f يرغب الفرنسيون في الحصول على 55 مليون دولار (النقطة A) اذا أصبح السعر US$/1= 6 , 50f يرتفع طلب الفرنسيين إلى 150 مليون دولار (النقطة D) عندما يتحول السعر من US$/1 = 7 , 5 f إلى U S$/1 = 6 , 50 f يكون الفرنسيون يدفعون أقل للحصول على الدولار ، فهم ينفقون 50 , 6 فرنكات في شراء الدولار الواحد ، في حين أنهم كانوا يدفعون سابقاً ثمناً للدولار مبلغ 50 , 7 فرنكات . وحيث أن سعر الدولار ينخفض ، فان الطلب عليه يزيد .

يتحدد سعر الصرف المتوازن عند تقاطع منحنياً العرض والطلب عند E حيث تكون 100 مليون دولار مبادلة بمعدل U S $/1 = 7 , 00f .

لنفرض أن السعر كان على أساس U S $/ 1 = 7 , 50f . على أساس هذا السعر يكون العرض الأميركي هو بـ 135 مليون دولار (النقطة B) والطلب الفرنسي هو بـ 55 مليون دولار . اذن هناك فائض في العرض على الطلب بـ 80 مليون دولار ممثلة بالجزء المستقيم AB . لا يمكن تخفيض هذا الفرق إلاّ عن طريق تخفيض سعر الدولار الذي سيتجه نحو U S $/1 = 7 , 00f .

على العكس من ذلك ، اذا تحدد سعر الصرف عند U S$/ 1 = 6 , 50 f فيكون هناك فائض في الطلب على العرض بـ 90 مليون دولار ممثلة بالجزء المستقيم CD . لا يمكن لهذا الفرق أن يمتص إلاّ عن طريق رفع سعر الدولار الذي سيتجه نحو U S $/1 = 7 , 00 f .

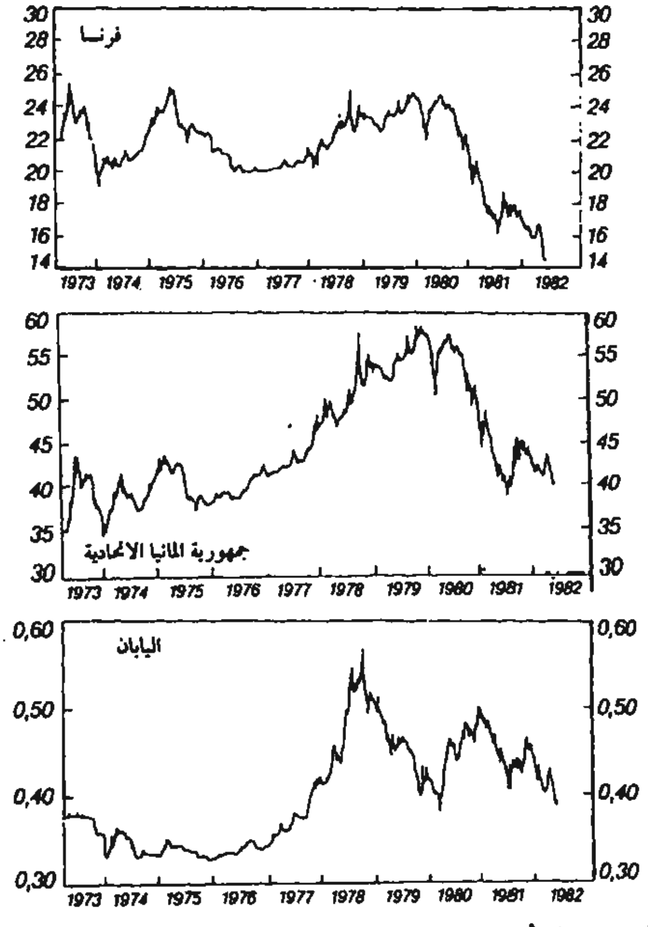
ان كل تغير في عرض وطلب الدولارات ، ناجم عن تغير الصادرات والواردات ، مثلاً ، يجرّ معه انتقالاً للمنحنيات وبالفعل ذاته ، تضبيطاً لارتفاع او لانخفاض سعر الصرف ، كما ان حرية العرض والطلب تجر معها تقلبات في أسعار الصرف كما يبينه المخططان 2 . 16 و 3 . 16 الآتيان فيما بعد .

ثانياً : تحديد سعر الصرف في نظام الصرف الثابت

في نظام الصرف الثابت ، تعمل الدولة جاهدة وكذلك المصرف المركزي على الاحتفاظ بسعر صرف عند مستوى معين يسمى سعر التكافؤ للعملة الوطنية. يحدد الاحتفاظ على أساس معيار هو عادة الذهب أو عملة أجنبية . ويمكن أن يكون سلة من العملات الاجنبية . ان تحديد سعر الصرف ليس مطلقاً . من المقدر بشكل عام ان يكون السعر حراً في تقلبه ضمن حلقة ضيقة حول سعر التكافؤ الرسمي .

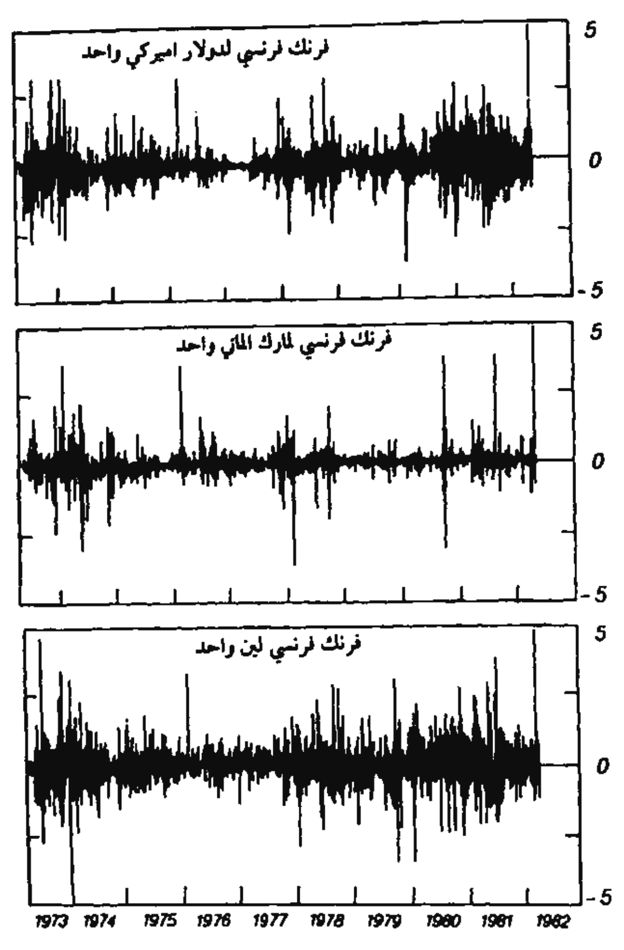
طالما أن سعر التكافؤ الرسمي للعملة الوطنية يقابل سعر التوازن الذي ينشأ في

نظام الصرف المرن ، فان المصرف المركزي والسلطات العامة لا تجد أية صعوبة في فرض تطبيق سعر الصرف المحدد . لكن المشاكل تبدأ عندما يبرز التنافر بين السعر الرسمي وسعر التوازن في السوق .



الوحدة : سنتات أميركية بوحدة نقدية وطنية .
المصدر : تقرير صندوق النقد الدولي 1982 .

مخطط 16.2
تغير سعر الصرف لثلاث دول صناعية
بين أول نيسان 1973 و 30 حزيران 1982 .



الوحدة : تغيرات مألوفة بنسب مئوية

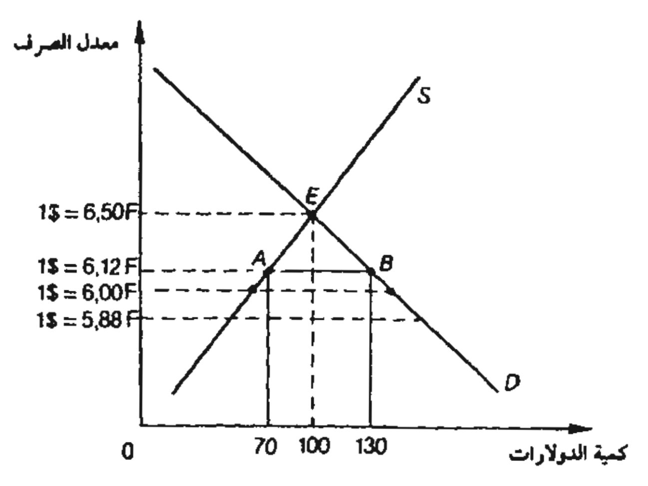
المصدر : تقرير صندوق النقد الدولي 1982 .

مخطط 3. 16

ـ تغير لأجل قصير لأسعار الصرف الثنائية لبعض العملات الأجنبية بالنسبة للفرنك الفرنسي

بين 2 نيسان 1973و 30 حزيران 1982

نفترض أن السعر الرسمي كان US$1 = 6 ,0f . ومع الأخذ بعين الاعتبار هامش تقلبات بنسبة 2% ، على السلطات الفرنسية ان تتدخل لتحافظ على قيمة الفرنك بين 88 , 5 و 12 , 6 فرنك . لنثبت ان عجز الميزان التجاري وأن زيادة معدل التضخم أدّيا إلى معدل توازن بـ US$1 = 6 , 50 f . يوضح الجدول 4 . 16 أنه عند سعر بـ US$1 = 6 , 12 f حيث على السلطات النقدية ان تتدخل، فان الطلب ينشأ بـ 130 مليون دولار في حين ان العرض ليس سوى بـ 70 مليون دولار .



مخطط 4 . 16 تحديد سعر الصرف في نظام الصرف الثابت

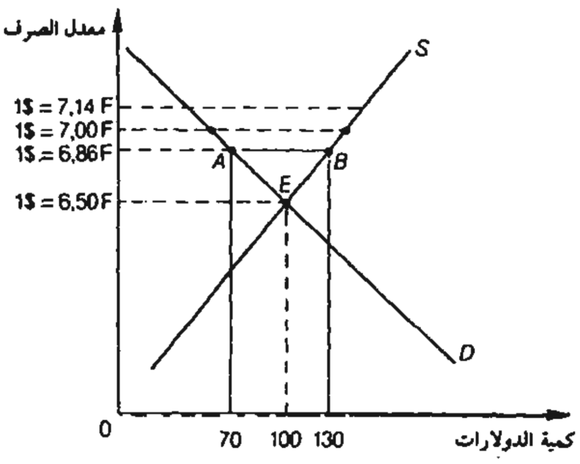
اذا رغبت بالاحتفاظ بسعر التكافؤ الرسمي بـ U S$ = 6 , 00f مع % 2 ± تكون السلطات النقدية الفرنسية ملزمة بالتدخل في سوق الصرف . تستطيع هي أن تغرف 60 مليون دولار من احتياطيات المصرف المركزي وتبيعها حتى تلبي الطلب وتمتص البعد بين العرض والطلب الممثلين بالجزء المستقيم A B .

اذا كانت الاحتياطيات من العملات الاجنبية غير كافية ، تستطيع السلطات العامة ان تستدين من الأسواق المالية العالمية ، من صندوق النقد الدولي ومن المصارف المركزية الأخرى . لكن السلطات العامة اذا لم تغير سياستها الاقتصادية ، ستتعرض في يوم أو آخر إلى التدني لأنه من غير الممكن الاستمرار بتوسل العيش بكل الوسائل والاحتفاظ على مدى مرحلة طويلة بسعر صرف غير واقعي .

في سوق الصرف كما في أي سوق آخر ، عندما لا يتوفر الانضباط بين العرض

والطلب بتغير في الأسعار ، فهو يتأمن بالضـرورة بتغير الكميـات . . او باستـطالة خط الانتظار .

يبين المخطط 5 . 16 الحال العكسية . ترغب السلطات النقدية الاحتفاظ بسعر الصرف US$1 = 7 . 00f مع هامش للتقلبات بـ % 2 ± في حين أن سعر التوازن يرجع إلى US$1 = 6 . 50f . يظهر بوضوح انه بسعر US$1 = 6 , 86 يكـون الفرق بين عرض الدولارات وطلبها هو بـ 60 مليون . على السلطات النقدية ان تشتري هذه الـ 60 مليون دولار حتى تسد الفراغ بين العرض والطلب الممثلين بالجزء المستقيم AB .



مخطط 5 . 16 تحديد سعر الصرف في نظام الصرف

فقرة ثانية : محددات سعر الصرف

يتطور سعر الصرف تحت تأثير ثلاثة محددات : رصيد العمليات على السلع والخدمات مع باقي العالم ، التباين في التضخم للفرقاء الرئيسين وتغيرات معدلات الفائدة .

اولاً : العمليات على السلع والخدمات ورصيد الميزان التجاري [1]

اذا قام مشروع فرنسي بتصدير سلع إلى الولايات المتحدة الأميركية فعلى المستورد

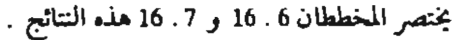
(1) لتبسيط البرهان ، نفترض ان كل الصادرات الفرنسية والأميركية هي محررة بالترتيب ،=

الأميركي أن يحصل من السوق على فرنكات ، ولهذا ، يعمد إلى بيع دولارات . هذا الطلب للفرنك وهذا العرض للدولار هما رفع قيمة الفرنك . كل زيادة في التصدير تزيد عرض العملات الاجنبية والطلب على العملة الوطنية . بالنتيجة تميل العملة الوطنية نحو ارتفاع قيمتها [1] .

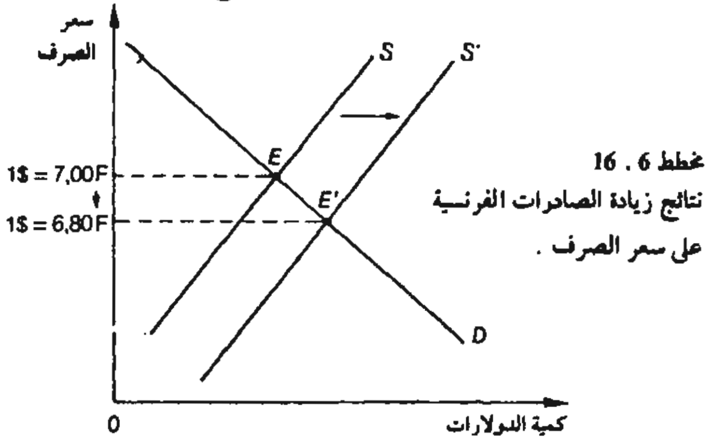
على العكس ، المستوردات الفرنسية التي مصدرها الولايات المتحدة الأميركية ، تستدعي طلباً للدولارات وعرضاً للفرنكات ، وكل زيادة في الاستيراد من قبل المستهلكين او المشروعات الفرنسية ، تميل في النتيجة إلى تقليل قيمة العملة الوطنية .

لو أخذنا باعتبارنا الصادرات والواردات ، نستطيع القول أن فائضاً تجارياً يجب أن يولدً ، وكل شيء كما في السابق ، تقديراً زائداً للعملة الوطنية على العكس من ذلك ان عجزاً تجارياً يولّد نقصاً في تقدير قيمة العملة الوطنية .

ان تقدير الفرنك بأكثر او أقل من قيمته ليس بدون حدود . سيبقى تقدير الفرنك باكثر من قيمته حتى يصبح الطلب على المنتجات الفرنسية غير مشجّع والطلب على المنتجات الأميركية مشجّعاً . على العكس ، تظل قيمة الفرنك تتدني حتى يصبح الطلب على المنتجات الأميركية غير مشجّع والطلب على المنتجات الفرنسية مشجعاً .



يختصر المخططان 16 . 6 و 16 . 7 هذه النتائج .

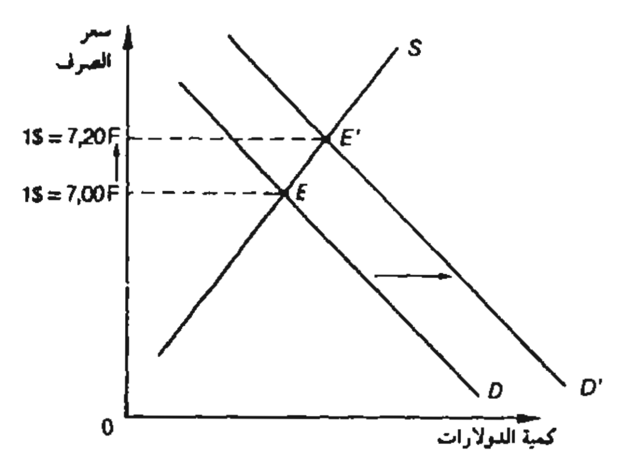


مخطط 16 . 6
نتائج زيادة الصادرات الفرنسية على سعر الصرف .

= بالفرنكات والدولارات الأميركية . كذلك نفترض ان كل المبادلات التجارية تتلخص بصادرات وواردات بين فرنسا والولايات المتحدة الأميركية .

(1) اذا كان التصدير محرراً مدفوعاً بالدولار ، فالمصدر الفرنسي يبيع الدولارات ليحصل على فرنكات . النتيجة في سوق الصرف هي مماثلة .

يشير المخطط 6 . 16 أن زيادة الصادرات الفرنسية تزيد عرض الدولارات من S إلى ' S . يتحسن تقدير سعر صرف الفرنك بالنتيجة بالانتقال من US$ = 7 , 00f إلى US$1 = 6 , 80 .



مخطط 7. 16

نتائج زيادة الواردات الفرنسية على سعر الصرف

يشير المخطط 7 . 16 بدوره إلى ان زيادة الواردات الفرنسية يزيد الطلب على الدولارات من D إلى ' D . بالنتيجة يتدنى تقدير الفرنك بالنتيجة من US$ = 7 , 00 f إلى US$ 1 = 7 , 20 f .

ان تقريب تغيرات سعر الصرف ورصيد الموازين التجارية للبلدان الصناعية الرئيسة ، يدل على وجود علاقة طيبة بين هذين المتغيرين [1]. لكن الترابط ليس كاملاً . توجد عوامل أخرى تؤثر على سعر الصرف .

ثانياً : التباين في التضخم وتكافؤ القدرات الشرائية

تعتبر نظرية تكافؤ القدرات الشرائية أن من المسلم به أن نفس السلعة لا يمكن أن يكون لها على الدوام سعر متباين في بلدين .

اذا كان صاع من القمح يساوي ثلاثة دولارات في شيكاغو ، ينبغي أن يساوي

(1) أنظر التقارير السنوية لصندوق النقد الدولي .

كذلك ثلاثة دولارات في باريس (لا تؤخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل ورسوم الجمارك المحتملة) . اذا كانت الأسعار مختلفة بين باريس وشيكاغو ، يصبح من الممكن الاستفادة من ربح من فروقات الأسعار باجراء مبادلات وموازنات بين سعري الصرف .

لنفترض ان سعر الصرف هو في وقت معين US $ 1 = 7f أو

$$(1\ F = \frac{1}{7}\ US\ \$ = 0,143\ US\ \$).$$

سعر صاع القمح بالفرنك هو : $P_i^f = P_e^{\$} \times t$

حيث : P_i^f = سعر داخلي (بالفرنك)

$P_e^{\$}$ = سعر خارجي (بالدولار)

t = سعر الصرف US $ 1 = 7 f .

يكون : $P_i^f = 3 \times 7 = 21\ f$

نستطيع أن نكتب : $P_e^{\$} = \frac{P_i^f}{t}$

حيث : P_i^f = سعر داخلي (بالفرنك)

$P_e^{\$}$ = سعر خارجي بالدولار

t = سعر الصرف 1 f= 0 , 14 3 U S $.

اذا انتقل سعر صاع القمح الفرنسي لسبب ما إلى 42 f فالأميركيون بسعر صرف 1 f = 0 , 143 US $ يشترون الصاع بـ 42 X 0 , 14 3 = 6 $.

الطلب الأميركي على القمح الفرنسي سينقص ، الصادرات الفرنسية ستتدنى ، وسينخفض سعر القمح في فرنسا [1] .

للاحتفاظ بنفس معدل التصدير نحو الولايات المتحدة الأميركية ، ينبغي أن يبنى سعر الصرف على الأساس التالي :

$$t = \frac{P_e^{\$}}{P_i^f} = \frac{3}{21} = US\ \$\ 0,143 = 1\ F$$

---

(1) يصبح من مصلحة فرنسا كذلك أن تزيد مشترياتها من قمح الولايات المتحدة ، لأنه بسعر الصرف السائد ، فإن القمح في شيكاغو يصبح أقل كلفة ، فتزيد بذلك الصادرات الأميركية والواردات الفرنسية .

سيتدنى الفرنك الفرنسي بنسبة مماثلة لزيادة سعر القمح .

ما يصح بالنسبة لسلعة (القمح) يصح بالنسبة لباقي السلع . بالنتيجة اذا كانت الاسعار في بلد A تزيد بسرعة أكبر مما هي في البلد B(اذا كان معدل التضخم في A أعلى من معدل التضخم في B) يكون من الطبيعي أن تتدنى العملة في البلد A بدرجة ملموسة بنفس النسبة بالمقارنة مع العملة في البلد B . بمعنى آخر ، ان طرح تكافؤ القدرات الشرائية يعني ان تقلبات المستوى العائدللأسعار (P^{e}_{t}/P^{f}_{t}) تؤدي إلى تقلبات موازية لأسعار الصرف . تصحح هذه الأخيرة بشكل تكون فيه أسعار سلعة متماثلة في كل البلدان وبذلك تصحح التباين في التضخم بين البلدان .

هذا التصحيح ليس كاملاً وآنياً ابداً ، فالصلة بين تقلبات سعر الصرف والتباين في التضخم تكون محققة لاجل متوسط وطويل ، وليس ابداً لأجل قصير .

اذا أردنا الذهاب بعيداًفي شرح العلاقات بين التضخم وسعر الصرف يقتضي ان ندخل عاملين آخرين في التحليل : زيادة الكتلات النقدية من جهة وتغيرات الانتاجية من جهة أخرى .

بمقدار ما تكون التقلبات في معدل التضخم محدثة بانحراف من 12 إلى 18 شهراً بفعل الكتلة النقدية (انظر الفصل الثالث‌عشر) ، فالبلد الذي يشهد اكبر زيادة في الكتلة النقدية ، سيرى ، مع بقاء كل الأشياء كما في السابق ، ان عملته تتدنى ، بتوقع القائمون بالعمليات في الأسواق المالية الدولية بالفعل ، منذ اليوم النتائج المقبلة الناشئة للزيادة المفرطة في الكتلة النقدية . سيقومون اذن ، ببيع العملة التي يكون معدل نموها هو الأعلى ، وجعل انخفاضها في سوق الصرف ، واقعياً منذ الآن .

على العكس ، يجب أن يستدعي النمو الزائد في انتاجية بلد ، وكل الأشياء كما كانت في السابق ، ارتفاعاً في قيمة عملته في سوق الصرف ، لأن هذا النمو التبايني يعبر عن دعم للاقتصاد الحقيقي للبلد المستفيد من .

تفترض التفسيرات المقدمة حتى الآن ، ضمناً ، أن سعر الصرف يتحدد عن طريق العمليات التجارية . وهي تهمل تأثير حركات رؤوس الأموال ، التي تشكل معدلات فوائدها محدداً أكبر .

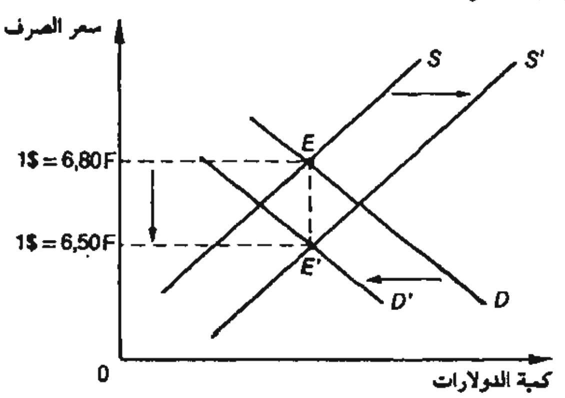
ثالثاً : تقلبات معدلات الفائدة والحركات الدولية لرؤوس الأموال

تتّجه رؤوس الأموال المفتشة عن المكافأة ، وكل الأشياء متساوية كما في السابق ، نحو المراكز المالية حيث معدلات الفائدة الأكثر ارتفاعاً. نفترض فيوقت معين ، أن مردود

اذونات الخزينة الأميركية هو 14 % ومردود اذونات الخزينة الفرنسية هو 16 % .

في مثل هذه الحالة ، يعمد المستثمرون الأميركيون إلى زيادة طلبهم للفرنكات الفرنسية (وبالنتيجة زيادة عرضهم للدولارات الأميركية) حتى يستثمروا في باريس . في نفس الوقت يعمد المستثمرون الفرنسيون إلى صرف دولاراتهم المودعة ، ليشتروا أذونات الخزينة الفرنسية . يُولدٌ هذا الضبط الجديد لتركيب الأوراق المالية ، زيادة في عرض الدولارات في سوق الصرف لجهة المستثمرين الأميركيين (وكل المستثمرين الدوليين بشكل عام) وتخفيضاً في طلب الدولارات لجهة المستثمرين الفرنسيين (وكل المستثمرين الدوليين بشكل عام) .

يبين المخطط 8 . 16 أن التوازن الجديد في سوق الصرف سينتقل من E إلى E ' مما يفسر تحسناً في قيمة الفرنك .



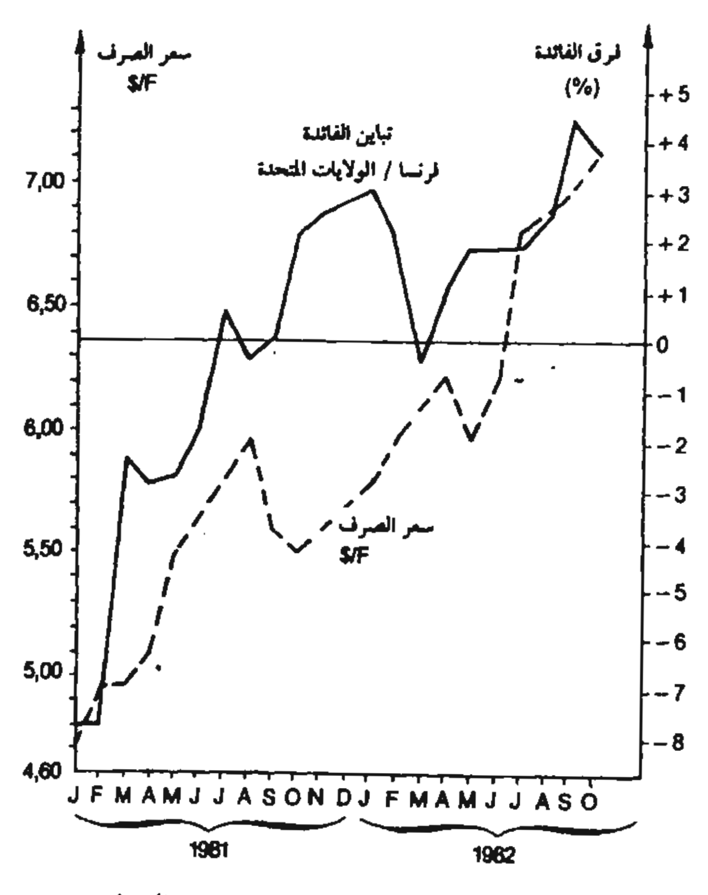
مخطط 8 . 16
نتائج تقلبات عرض وطلب الدولارات المُحدثة بتقلبات معدلات الفائدة، على سعر الصرف .

ليست تقلبات معدلات الفائدة قادرة لوحدها أن تفسر تقلبات أسعار الصرف ، كما يوضحه المخطط 9 . 16 الذي عليه هي مبينة اختلافات معدل الفائدة لأجل قصير ، بين فرنسا والولايات المتحدة الأميركية (ممثلة بسعر السوق النقدي لباريس وسعر أذونات الخزينة الأميركية لمدة ثلاثة أشهر) وسعر الصرف US$/F للفترة 1981 - 1982 .

حتى آب ـ أيلول 1981 ، كان تدني الفرنك الفرنسي على نفس مستوى تحسن الفرق في معدل الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية . في المقابل ، ابتداء من هذا التاريخ . لم يؤدِّ التفاضل لصالح الفرنك لتثبيت العملة الوطنية فهناك عوامل أخرى عملت بلا شك ، مترابطة ضد الفرنك و/ أو لصالح الدولار : عجز التجارة الخارجية

الفرنسية ، تخفيض التضخم في الولايات المتحدة ، مؤمّناً معدلاً للفائدة الفعلية على الدولار ، وضع دولي مضطرب ، جاعلاً من العملة الأميركية ملجأ ، الاعلان عن قرض دولي بـ أربعة مليارات من الدولارات من قبل الحكومة الفرنسية . . الخ .

محددات سعر الصرف هي متعددة: عمّا قريب ، تسود حالة ميزان العمليات الجارية ، مفاضلات معدل الفائدة ، تطور الأسعار الخاصة . . الخ . عادة تجري كل هذه العوامل معاً وبدرجات مختلفة ممّا يجعل التوقعات وسياسات الصرف دقيقة . يجري التشدد على هذه الصعوبات بتدخل المصارف المركزية في السوق بداعي تثبيت قيمة عملتها . تخفي هذه التدخلات بجزء منها العوامل المفسّرة التي سبق واستخرجناها .



مخطط 9 . 16 تغير معدلات الفائدة وتقلبات سعر الصرف

Bibliographie مراجع

مؤلفات

J. BLANC, *Le système monétaire international*, A. Pedone, Paris, 1979.

H. BOURGUINAT, *Marché des changes et crises des monnaies*, Calmann-Levy, Paris, 1972.

R. CAVES, R. JONES, *Économie internationale. Les finances*, A. Colin, Paris, 1981.

P.-F. CHAMPION, J. TRAUMAN, *Mécanismes de change et marché des euro-dollars*, Économica, Paris, 1978.

P. COULBOIS, *Finance internationale. Le Change*, Cujas, Paris, 1979.

G. FEIGER, B. JACQUILLAT, *Finance internationale*, Dalloz, Paris, 1983.

J. MARCHAL, *Monnaie et crédit*, tome 1. *Le système monétaire international*, 7e éd., Cujas, Paris, 1979.

G.-P. MENAIS, *Les relations monétaires internationales financières et économiques*, J. Delmas, Paris, 1971.

P. PRISSERT, *Le marché des changes*, Sirey, Paris.

P. PRISSERT, A. PIQUEMAL, *Stratégie et économie des échanges internationaux*, Éd. de la revue Banque, Paris, 1981.

R. RAYMOND, A. CHAUSSARD, *Les relations économiques et monétaires internationales*, Banque, Paris, 1979.

P. SALIN, *L'ordre monétaire mondial*, PUF, Paris, 1982.

R. SOLOMON, *Le système monétaire international*, Economica, Paris, 1979.

مقالات

De nombreux articles relatifs au marché des changes, au système monétaire international et aux marchés internationaux de capitaux sont publiés dans les revues suivantes :

Banque
Bulletin trimestriel de la Banque de France
Bank of England Quarterly Review
Banker
Euromoney
World Financial Markets

تقارير

FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL, *Rapport annuel*, Washington.

احصاءات

FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL, *Statistiques financières internationales*, Washington, publication mensuelle.

MORGAN GUARANTY TRUST, *World Financial Markets*, New York, publication mensuelle.

BANQUE DES RÈGLEMENTS INTERNATIONAUX, *Rapport annuel*, Bâle, publication annuelle.

ملحق

النظام النقدي الأوروبي

على أثر تعميم المبادلات العائمة سنة 1973 حاولت البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبيـة (CEE) [1] . إقامـة منطقـة ان لم تكن للصرف الثـابت ، فعلى الأقل للتعويم المراقب للعملات الاوروبية .

وتبنت الدول الأعضاء التسع ، مجتمعة في مجلس أوروبي في بريم (Brême) في تمـوز سنة 1978 مبـدأ نظام نقـدي أوروبي (SME) ثم في اجتماع آخـر في بروكسـل (Bruxelles) بتاريخ الرابع والخامس من كانون الأول 1978 تم تبني أجهزة العمل ، ووضع النظام النقدي الأوروبي موضـع التنفيذ في 13 آذار (مـارس) 1979 . شاركت ثماني دول في أجهزة الصرف الجديدة هي : فرنسا ، المانيا الاتحادية ، ايطاليا ، البلاد المخفضة ، بلجيكا ، لوكسمبورغ ،دانمارك، ايرلنـدا . ولم تشارك بـريطانيـا واليونـان في جهاز الصرف الذي هـو العنصر الأساس في النظام .

يشتمل الجهاز العام للنظام النقدي الأوروبي على ثلاثة أقسام أو اجنحة :

- وحدة نقدية : الوحدة النقدية الاوروبية (ECU) [2] .

- جهاز صرف (آلية صرف) .

---

(1) Communauté Economique Européenne = CEE .

(2) European Currency unit = ECU .

- جهاز تسليف (آلية تسليف)

اولاً : الوحدة النقدية الاوروبية

الوحدة النقدية الاوروبية ، عنصر أساس في النظام النقدي الاوروبي،هي سلة عملات تعادل مجموع المبالغ الثابتة من العملات الاجنبية للدول الأعضاء تحسب يومياً على أساس أسعار الصرف للعملات الثماني للدول المشتركة .

ان الأرصدة الثابتة لكل عملة مأخوذة بالاعتبار في حساب قيمة الوحدة النقدية الاوروبية هي التالية :

المارك الالماني = 0 , 719

الفرنك الفرنسي = 1 , 31

الليرة السترلينية = 0 , 0878

الفلورن النييرلندي = 0 , 256

اللير الايطالي = 140

الفرنك البلجيكي = 3 . 71

الفرنك اللوكسمبورغي= 0 , 14

الكورون الدانماركي = 0 , 219

الليرة الايرلندية= 0 , 00 878

الدراخما اليونانية = 1,15

تبنى قيمة الوحدة النقدية الاوروبية بالفرنك الفرنسي على أساس أسعار الصرف الجارية للعملات الأخرى المتواجدة في سوق باريس ، الفرنك الفرنسي هو محسوب بالنسبة للوحدة . في يوم معين ، في سوق الصرف ، اسعار العملات الأجنبية للنظام النقدي الاوروبي بالفرنكات الفرنسية هي .

مارك الماني واحد = 3 , 08 فرنك

ليرة استرلينيةواحدة= 11 , 70 فرنك

فلورن نيير لندي واحد = 0 ,0049 فرنك

لير ايطالي واحد = 0 , 15 فرنك

فرنك بلجيكي أو لوكسمبورغي واحد = 15 , 0 فرنك

كورون دانماركي واحد = 80 , 0 فرنك

ليرة ايرلندية واحدة = 50 , 10 فرنك

دراخما يونانية واحدة = 05 , 0 فرنك

تساوي قيمة الوحدة النقدية الأوروبية بالفرنك الفرنسي 839 , 6 [1] يمكن استخدام نفس العملية بالنسبة للعملات الأوروبية الأخرى . تتعدل قيمة الوحدة النقدية الأوروبية المعبر عنها بعملة وطنية يومياً بالمقدار الذي فيه تتغير قيم العملات الاجنبية المكونة للوحدة ، وفقاً لسوق الصرف . في تاريخ انشائها ، كانت الوحدة النقدية الاوروبية تساوي بالفرنكات f 7983 , 5 ، وتؤمن هذه الوحدة كثيراً من المهام . فهي تستخدم كنقد عيني أو تسعيري في جهازي الصرف والتسليف وهي بالاضافة إلى ذلك مستخدمة كوسيلة للتسويات بين المصارف المركزية والجماعة الاقتصادية الاوروبية .

ثانياً : آلية الصرف

تعلن كل دولة عضو ، مع موافقة شركائها ، سعراً معياراً لعملتها محدّداً بالوحدة النقدية الأوروبية[2] هذا السعر هو نوع من سعر الصرف الرسمي او التكافئي في الوقت الحاضر . السعر المعيار للفرنك الفرنسي هو 1ECU = 6 , 86402 f [3] . تعلن كل دولة عضو عن سعر معيار لها . بالامكان اذن اجراء حساب للأسعار الثنائية (أو الأسعار المركزية ، أو الأسعار المعيارية الثنائية) .

الأسعار الثنائية للفرنك ، منذ 22 تموز 1985 هي :

---

(1) 6 , 839 = (0 ,719 × 3 , 08) + (1 ,31× 1) + (0 , 0878 × 11 , 70) + (0 , 256× 2,73)
+ (140× 0 , 0049) + (3 ,71× 0 . 15) + (0 , 14× 0 , 15) + (0 , 219×
. 0 , 80) + (0 , 00878 × 10 , 50) + (1 , 15 × 0 , 05)

(2) يسمى المعدل المعياري كذلك بالسعر المعيار. يمكن تعديل هذه المعدلات او الاسعار بمشاورات متقابلة .

(3) هذا السعر ينتج عن اعادة ضبط نقدية جرت في 22 تموز 1985 بين البلدان الاعضاء في النظام النقدي الاوروبي .

مارك الماني واحد = 3 ,06648 فرنك

فلورن نيرلاندي واحد = 2 ,72158 فرنك

لير ايطالي واحد = 0 ,00 451 فرنك

فرنك بلجيكي واحد= 0 ,15311 فرنك

كورون داغاركي واحد = 0 ,84443 فرنك

ليرة ايرلندية واحدة = 9 ,47313 فرنك

لا يمكن لكل عملة أن تبتعد بنسبة % 2,25 ± عن أسعارها الثنائية [1] تتعهد المصارف المركزية بالتدخل بواسطة عملات أوروبية أو عملات ثالثة لتمنع عملتها من المضي لأبعد من أسعارها القصوى .

تسمح حدود التقلب بمعرفة العملات التي هي ضمن حدودها المسموح بها ؟ اذا كانت عملة عند سعرها الادنى ، فهناك أخرى تكون عند سعرها الأعلى حتماً ، يجب على المصرف المركزي الذي عملته هي عند سعرها الأدنى ، أن يتدخل عارضاً (بائعاً) العملة الأجنبية التي بالنسبة اليها كان قد سُجِّل الانخفاض . موجبات التدخل هي اذن على عاتق الدول ذات العملة الضعيفة . لكن هذه الآلية لا تسمح بوضع حدود العملة المسببة للانحراف بالنسبة للأسعار المركزية . يمكن أن يحدث الانحراف مثلاً ، من عملة قوية تكون موضعاً للمضاربة : مع ذلك على الدولة ذات العملة الضعيفة ان تتدخل ولو لم تكن هي المسؤولة . هذا هو السبب الذي لأجله أنشىء مؤشر الانحراف .

يسمح هذا المؤشر بتحديد العملة المسؤولة عن الانحراف . يقاس هذا المؤشر بالفرق بين القيمة اليومية لعملة بسعر الوحدة النقدية الاوروبية (ECU) وسعرها المعيار المقابل لوحدة النقدية الاوروبية [2] مثلاً اذا ابتعد الفرنك الفرنسي بنسبة ±1,35% على مصرف فرنسا أن يتدخل في سوق الصرف .

ثالثاً : آلية التسليف

1 ـ الصندوق الاوروبي للتعاون النقدي (FECOM) [3] ، المكلف بتأمين حسن سير النظام النقدي الاوروبي (SME) ، يقبض كوديعة ، قسماً من احتياطيات

(1) بالنسبة لايطاليا ، الحد هو 6 % .

(2) تختلف النسبة المئوية للتباعد لكل عملة بنسبة وزنها في تركيب الوحدة النقدية الاوروبية .

(3) Fonds européen de coopération monétaire = FECOM .

الصرف للدول الاعضاء ، ويعطيها في المقابل وحدات من العملة الاوروبية (ECU) تستخدمها وسيلة للتسويات بين المصارف المركزية [1] . تقديمات كل مصرف مركزي تمثل % 20 من ممتلكاته من الذهب أو الدولارات الأميركية ، مما يشكل تقريباً 25 ملياراً من العملة الأوروبية .

2ـ الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي مكلف بتأمين تمويل لأجل قصير حتى تستطيع آليات الصرف أن تعمل . تسهيلات تسليف تكون ممنوحة لكل مصرف مركزي ، الذي يمكنه أن يحصل على مبالغ كبيرة من العملات الأوروبية الأخرى (مقدرة بالوحدة النقدية الاوروبية) . يمنح الصندوق الاوروبي تسهيلات تسليف لتسعة أشهر في حالة وجود عجز موقت في ميزان المدفوعات . أخيراً يستطيع الصندوق أن يمنح تسليفات من سنتين إلى خمس سنوات للبلدان الاعضاء « التي تشكو من صعوبة أو تكون مهددة بشدة من صعوبات المدفوعات » .

رابعاً ـ نتائج (حساب مراجعة) النظام النقدي الأوروبي

يدل المقطع التالي المأخوذ من مجلة النقود الاوروبية Euromoney الصادرة في « مشاكل اقتصادية » Problémes Economiques بتاريخ ، تشرين الأول (اكتوبر) 1982 على أن النظام النقدي الأوروبي زاد من الاستقرار النقدي الأوروبي .

« ثبت أن النظام الجديد هو أكثر استقراراً من السابق . لقد تدنى تواتر اعادة التسعير من واحد كل 7 , 4 أشهر في عهد الأفعى (Serpent) إلى واحد كل 7 , 6 أشهر حتى الآن مع النظام النقدي الاوروبي فضلاً عن ذلك ، خلال ثلاث سنوات ، لم يترك أي بلد من البلدان السبعة المشاركة ، النظام في وقت اوآخر . لكن النظام النقدي الأوروبي لا يمكن أن يكون مثيلاً لنظام صرف ثابت : اعادة التسعير هي مألوفة من أجل ذلك . الميزة الرئيسة للنظام هي أنه يلطّف عدم استقرار أسواق الصرف ، مع المحافظة على مرونتها اللازمة لاجراء التصحيحات عندما تفرض ذلك الأحوال الاقتصادية ، يؤمن تسهيلات ائتمانية لأجل قصير ، تكون كافية لطرد التقلبات المخلة بتوازن التطور الاقتصادي ؛ وأخيراً تحريك التقارب الاقتصادي في محيط غير تضخمي . الطموحات الأولى كانت عالية ، وبعضها كان كافياً » .

جرت عادة التحليلات لأسواق الصرف أن تقيس عدم الاستقرار بالفروقات

---

(1) سيحمل الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي اسم الصندوق النقدي الاوروبي (FME) عندما يصبح النظام النقدي الاوروبي نهائياً .

النماذج للتغيرات بنسبة مئوية من الأسعار المحورية الثنائية على فترات مختلفة . الفرق النموذج يقيس تغير سلسلة حول المتوسط وهكذا فان هذا المؤشر يقيس قابلية التغير بنسبة مئوية عن شهر ، ثلاثة أشهر وستة أشهر ، للأسعار المحورية الثنائية ، بالنسبة إلى التغير المتوسط المشاهد في نفس الفترة .

في الجدول 1 . 16 جرى حساب الانحرافات النماذج لكل وحدة من العملات الاجنبية الاوروبية-الرئيسة الأربعة ، بالنسبة لأسعار الصرف الثنائية السائدة ، داخل النظام النقدي الأوروبي ، وخارجه ، خلال فقرتين : من كانون الثاني 1973 إلى آذار 1979 (في اطار الأفعى Serpent) ومن آذار 1979 إلى حزيران 1982 (فترة مفتوحة من النظام النقدي الأوروبي) أسعار الصرف الثنائية هي اكثر استقراراً بمقدار ما يكون الانحراف النموذج مخفضاً .

جدول 1 . 16 عدم استقرار أسعار الصرف 1982 - 1973
الانحرافات النماذج للتقلبات بالنسبة المئوية

	1973 كانون الثاني 1979 آذار			1979 آذار 1982 حزيران		
	شهر	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	شهر	ثلاثة اشهر	ستة أشهر
المارك الالماني /						
العملات لاجنبية SME	1,8	3,6	4,9	1,1	1,8	1,6
العملات الأجنبية أخرى . . .	2,0	3,9	5,4	2,2	3,8	5,3
الفرنك الفرنسي /						
العملات الأجنبية للنظام SME	2,2	4,1	5,2	1,2	1,9	2,3
العملات الأجنبية الأخرى . . .	2,4	4,4	6,4	2,2	3,8	5,4
الليرة /						
العملات الاجنبية SME	2,9	5,0	6,6	1,3	2,2	2,5
العملات الاجنبية الأخرى . . .	3,0	5,3	7,1	2,2	3,8	5,5
الاسترليني /						
العملات الأجنبية SME . . .	2,3	4,3	5,4	3,2	5,4	7,3
العملات الأجنبية الأخرى . . .	2,8	5,2	6,9	3,2	5,5	7,8

اذا قارنا الانحرافات النماذج قبل وبعد آذار 1979 ، يبدو بوضوح في كل الحالات ، ان النظام النقدي الأوروبي كان قد دعم بشدة ، الاستقرار في داخل النظام . لنأخذ سلسلة اسعار المارك الألماني الثنائية على مدى ثلاثة أشهر . خلال الفترة المفتوحة للافعى (Serpent) ، كان الفرق النموذج للتقلبات في ثلاثة أشهر بنسبة % 6 , 3 للأسعار المعيارته الثنائية داخل النظام النقدي الأوروبي وبنسبة % 9 , 3 بالنسبة لأسعار الصرف مع عملات اجنبية أخرى .

منذ انشاء النظام النقدي الأوروبي ، كان الانحراف النموذج مخفضاً إلى النصف بالنسبة للأسعار داخل النظام وأصبح % 8 , 1 ، في حين ان القابلية للتقلب بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى خارج النظام النقدي الأوروبي بقيت عملياً متماثلة % 8 , 3 نستطيع أن نخرج بنتائج مشابهة من ملاحظة أسعار الصرف الثنائية للمارك الألماني بالنسبة لكل عملة أجنبية . لقد تدنى عدم استقرار المارك قياساً على مجموع العملات الاجنبية للنظام النقدي الاوروبي منذ آذار 1979 ، وللفترة الأقرب عهداً ، الانحرافات النماذج أدنى مما كانت في عهد الأفعى (يمكن التأكد حتى % 95 بأن عدم الاستقرار القليل هذا للعملات الاجنبية لا يعود أبداً لتغير في الاحصاء) . فضلاً عن ذلك ، لا يوجد أي تلطيف لتقلبات المارك الالماني بالنسبة للعملات الأجنبية خارج النظام الاوروبي ، وفي بعض الأحيان كنا نشهد على العكس اختلالاً واضحاً .

كذلك نرى أن فعالية النظام النقدي الاوروبي هي ظاهرة ، اذا لاحظنا معدلات الصرف للفرنك الفرنسي والليرِ الايطالي . بالرغم من هوامش التدخل الواسعة المحددة لهذه العملة الاجنبية ، فان الليرِ الايطالي لم يكن لهذا أقل استقراراً . على سبيل المقارنة لم تستفد الليرة الاسترلينية ـ التي بقيت خارج النظام النقدي الاوروبي ـ من أي دعم لاستقرارها . تدل الحسابات المحصاة عن شهر وشهرين وثلاثة أشهر ان الليرة الاسترلينية ، لم تظهر أنها اكثر استقراراً تجاه العملات الاجنبية الاوروبية من العملات الاجنبية الأخرى ، سواء في عهد الأفعى أو بعد ذلك .

مما لا شك فيه ، ان النظام النقدي الاوروبي ، خلال الثلاث سنوات الأخيرة . حقق بالفعل زيادة في استقرار العملات الاجنبية للدول المشاركة فيه . فيما يقرب من كل الحالات ، كانت الانحرافات النماذج لتقلبات الأسعار المعيارية الثنائية داخل النظام النقدي الأوروبي قد تدنت بشكل واضح . فوق ذلك ، هذا الحدث هو أبعد من أن يكون نتيجة لتحسُّن عام في استقرار العملات الأجنبية . التقلبات في العملات الاجنبية غير العائدة للنظام المذكور لها على العكس اتجاه للتفاقم . منذ آذار 1979 ، أصبح عدم الاستقرار داخل النظام النقدي الأوروبي أدنى بالنصف تقريباً من الذي هو للعملات الاجنبية الخارجة عن النظام .

اذن يكون النظام قد حقق هدفه الرئيس : تأمين منطقة للاستقرار النقدي في أوروبا . هذه المنطقة ، في مجموعها ، لم تكن أكثر استقراراً بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى مثل الاسترلينية والدولار.هكذا يكون النظام النقدي الاوروبي قد أخطأ أحد اهدافه الثانوية التي كانت تشجيع استقرار كبير في سوق الصرف على النطاق العالمي » .

القسم السابع

السياسة الاقتصادية

ان أدوات السياسة الاقتصادية هي بدون انقطاع ، في استكمال وتحسين بغية تحقيق الاهداف التي تتجاوز بعيداً الصراعات الايديولوجية : التنمية ، الاستخدام الكامل ، العدالة الاجتماعية ، ولتصحيح الاختلالات التي تعيق تحقيق هذه الاهداف : التضخم ، الركود ، البطالة ، عجز المالية العامة ، انشاء العملة المتزايد ، تدني قيمة النقود . . الخ .

ان السياسة الضريبية وبما يتعلق بالموازنة موضوع الفصل السابع عشر هي أداة لضبط الطلب الكلي وهدفها تحقيق الاستقرار الاقتصادي . احتلت السياسة النقدية مركزاً هاماً بين ادوات السياسة الاقتصادية للدولة الغربية . فهي بالفعل تسمح بمحاربة التضخم وتنظيم تطور قيمة العملات الأجنبية في سوق الصرف . ستكون دراستها في الفصل الثامن عشر. يمكن لكل اقتصاد ان يتعرض لاختلالين آخرين : التضخم وعجز المبادلات الخارجية . الهدف من الفصلين التاسع عشر والعشرين هو عرض مكونات السياسة المضادة للتضخم والعناصر المكونة للسياسة الاقتصادية الخارجية .

يشتمل هذا القسم على المواضيع التالية :

الفصل السابع عشر : سياسة الموازنة

الفصل الثامن عشر : السياسة النقدية .

الفصل التاسع عشر : السياسة المضادة للتضخم .

الفصل العشرين : السياسة الاقتصادية الخارجية .



الفصل السابع عشر

سياسة الموازنة

قبل تطبيق السياسة الأميركية نيوديل (New Deal) ونشر الأراء الكينزة قبل نهاية الثلاثينات ، كان هدف سياسة الموازنة هو قيام الدولة تأمين بعض المصالح العامة اللازمة لحسن سير النظام الاقتصادي وتحصيل الضرائب اللازمة للقيام بهذه الخدمات العامة وتمويلها (كان من الثابت جداً بأن سياسة حكيمة تفرض احترام قاعدة الذهب لتوازن الموازنة) والتأثير ولكن هامشياً على توزيع المداخيل .

وقد تطورت الافكار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . تعتبر السلطات العامة لكل البلدان الصناعية بأن مهمتها هي ان تحتفظ بالشروط الملائمة للاستخدام الكامل ، ثبات الأسعار والنمو المدعوم . تعتبر سياسة الموازنة والضرائب حالياً كوسيلة او أداة لتنظيم الطلب بهدف تأمين الاستقرار الاقتصادي . العمل المرسوم لسياسة الموازنة والضرائب هو محكوم بالحالة الاقتصادية العامة أكثر من حالة الأموال العمومية واحترام توازن الموازنة .

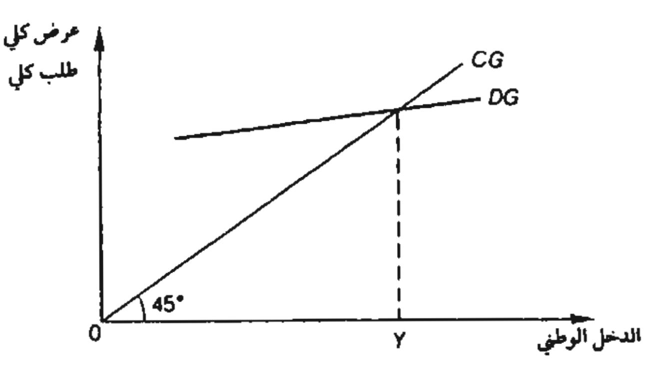
وقد أظهرت الاقتصاديات الغربية ، لهذا السبب ، منذ بداية السبعينات عجزاً في الموازنات كبيراً قبل عشرين سنة وبالأحرى في بداية القرن .

يمكن أن تكون الموازنة التوسعية لازمة بالفعل اذا كان مستوى الطلب الكلي ضعيفاً جداً ولا يستطيع أن يؤمن الاستخدام الكامل والنمو الاقتصادي . على العكس ، عندما تقدُّر السلطات العامة أن ضغط الطلب قد يهدد بزيادة التضخم ، تكون الموازنة عندها

مختصرة في مثل هذه الظروف ، تكون سياسة الموازنة مستخدمة كأداة لمعالجة الظروف الاقتصادية .

فقرة اولى : الآثار الاقتصادية لسياسة الموازنة والضرائب

يتحدد الدخل الوطني في الفترة القصيرة ، بتقاطع الطلب الكلي والعرض الكلي كما يذكر بذلك المخطط 1 . 17 [1] .



مخطط 1 . 17 تحديد الوطني

تؤثر نفقات وواردات الموازنة على الطلب الكلي . اذن من الطبيعي أن ندرس نتائج تغيراتها على الدخل الوطني . نضع أنفسنا في الحالة التي فيها يتلاءم العرض الكلي بسرعة مع كل تغير في الطلب الكلي بدون أي تأثير تضخمي [2] . في هذه الحالة ، تكون فاعلية سياسة الموازنة كبيرة لتؤثر على البطالة وعلى مستوى استخدام عناصر الانتاج . عندما لا تكون مرونة التلاؤم محققة ، تفقد سياسة الموازنة فاعليتها اللازمة لمحاربة البطالة ، حتى أنها يمكن أن تولّد التضخم .

تؤثر الموازنة كثيراً على التوازن الاقتصادي : بحجمها من جهة ، (تشكل أكثر من % 20 من الناتج الداخلي الاجمالي) وبنوع نفقات الموازنة وواردات الضرائب من جهة ثانية . تزيد النفقات العامة الاستهلاك مباشرة بفضل المشتريات من السلع والخدمات ، تنشط بشكل غير مباشر الطلب الخاص بالتحويلات الاجتماعية والتعويضات المدفوعة للموظفين . الواردات من الضرائب تخفض دخل المشروعات والأسر وبالتالي استهلاكها واستثمارها .

(1) يجد القارىء المعلومات المكملة في الفصل التاسع .
(2) ينطبق هذا الافتراض على التحليل الكينزي التقليدي .

تؤثر الموازنة على الاقتصاد برصيدها الذي يعني اختلالاً في التوازن بين النفقات والواردات . كذلك تؤثر بالأساليب المتبعة لتأمين تمويل عجز الموازنة ، فهي بالفعل تزيد او تنقص حصة الادخار الخاص اللازم لاستثمارات المشروعات . يمكن أن يكون اللجوء إلى انشاء النقود ، كوسيلة تمويلية أخرى ، سبباً في زيادة الطلب الكلي بدون مقابل مخفض للطلب الخاص ، شرط أن لا تأتي صراحة ضغوط التضخم فتلغي الآثار الحافزة لزيادة النفقات العامة .

يفرض تحليل سياسة الموازنة والضرائب أن [illegible] بين تأثيرات الاجراءات المقصودة والتأثيرات التلقائية .

الاجراءات المقصودة تكون بقرير السلطات العامة ، تعديل حجم وبناء الواردات والنفقات . معظم نفقات التجهيز العامة هي من هذا القبيل . كذلك الأمر بالنسبة للواردات من الضرائب . ضريبة التجفيف سنة 1976 والضرائب على الثروة هي أمثلة على اجراءات مقصودة .

لا تتوقف تغيرات الواردات من الضرائب وتغيرات النفقات فقط على الاجراءات المقصودة ، فيمكن ان تتولد من تقلبات الدخل الوطني . حجم الضرائب المباشرة ، والضريبة على القيمة المضافة ونفقات تعويض البطالة هي بجزء منها ناتجة عن تغيرات الدخل الوطني .

تؤدي « كتلات الموازنات المستقلة » إلى تأثير مضاعف يأتي فيخفف من تأثير استقرار « الكتلات الذاتية » .

اولاً : التأثيرات الاقتصادية للاجراءات المقصودة

يولّد كل اجراء في الموازنة آثاراً مضاعفة ، لكنه يؤثر على النشاط وفقاً لنماذج نوعية .

1 : تحليل الآثار المضاعفة

نستطيع أن نفترض بشكل بياني جداً ، أن اقتصاداً يتألف من ثلاث وحدات اقتصادية : الأسر ، المشروعات والدولة . يمكن أن يتمثل عمله بخمس معادلات :

[1] $Y = C + I + G$

[2] $C = c\,Y_d + C_o$

[3] $Y_d = Y - T + R$

[4] $I = I_o$

[5] $G = G_o$

مع Y = الدخل الوطني

C = الاستهلاك

C_o = الاستهلاك القابل للضغط

Y_d = الدخل الوطني المتاح

T = ضرائب

R = تحويلات

$I = I_o$ = استثمار (مفترض أنه مستقل عن الدخل)

$G = G_o$ = نفقات عامة (مفترضة مستقلة عن الدخل)

اذا استبدلنا في المعادلة [1] C بقيمتها ، نحصل على :

$$Y = cY_d + C_o + I_o + G_o \qquad [6]$$

واذا حملنا إلى هذه المعادلة ، قيمة Y_d المعطاة في [3] نحصل على

$$[7] \qquad Y = c(Y - T + R) + C_o + I_o + G_o$$
$$Y = cY - cT + cR + C_o + I_o + G_o$$
$$Y - cY = - cT + cR + C_o + I_o + G_o$$
$$Y(1 - c) = C_o - cT + cR + I_o + C_o$$
$$Y = \frac{C_o - cT + cR + I_o + C_o}{1 - c}$$
$$[8] \qquad Y = \frac{1}{1 - c}(C_o - cT + cR + I_o + G_o)$$

تدل المعادلة [8] أن الدولة تستطيع أن تستعمل قصداً ظاهراً (أو ضمنياً) ثلاث متغيرات لضبط الأحوال : G,T,R .

أ ـ التأثير بواسطة النفقات العامة : تزيد الدولة النفقات العامة بقيمة تعادل ΔG لا تتعرض للضرائب والاستثمار والتحويلات. اذن تبقى المتغيرات R , I , T ثابتة .

تولّد هذه الزيادة في النفقات العامة (ΔG) تغيراً في الدخل الوطني ΔY . عندما تستنفد زيادة النفقات العامة آثارها ، يصبح دخل التوازن الجديد معادلاً :

(1) يقدم الباب السابع تفسيراً كاملاً لأثر مضاعف نفقات الاستثمار والنفقات العامة .

$$[9] \qquad Y + \Delta Y = \frac{1}{1-c}[C_o - cT + cR + I_o + G_o + \Delta G]$$

اذا طرحنا المعادلة [8] من المعادلة [9] نحصل على :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c}\Delta G$$

يولّد تغير حجم النفقات العامة أثراً مضاعفاً معادلاً للأثر الناتج عن تغير الاستثمار. قيمة المضاعف هي $\frac{1}{1-c}$.

ب ـ التأثير بواسطة الضرائب : يؤدي استخدام الضرائب إلى تأثيرات عكسية للتي تتولد من تغيرات النفقات العامة . تخفض الضرائب المتزايدة بالفعل ، الدخل المتوفر لدى الأسر . يعطي تخفيضها أثاراً عكسية تماماً .

بتدخلها بواسطة الضرائب ، تخفض السلطات العامة الضرائب بقيمة تعادل ΔT.
ولا تمس النفقات العامة والاستثمار والتحويلات. اذن تبقى المتغيرات G , I , R ثابتة .

يولد التخفيض ΔT من الضرائب ، زيادة في الدخل الوطني ΔY عندما يستنفد تخفيض الواردات من الضرائب تأثيراته ، يصبح دخل التوازن الجديد معادلاً :

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-c}[C_o - c(T - \Delta T) + cR + I_o + G_o]$$

$$[10] \qquad Y + \Delta Y = \frac{1}{1-c}[C_o + cR + I_o + G_o] - \frac{1}{1-c}[c(T - \Delta T)]$$

اذا طرحنا المعادلة [8] من المعادلة [10] نحصل على :

$$\Delta Y = -\frac{1}{1-c}[c(T - \Delta T)] - \frac{1}{1-c}[-cT]$$

$$\Delta Y = -\frac{cT}{1-c} + \frac{1}{1-c}c\,\Delta T + \frac{cT}{1-c}$$

$$\Delta Y = \frac{c}{1-c}\Delta T$$

القيمة $\frac{c}{1-c}$ هي المضاعف الضريبي .

بمقدار ما يكون فيه c ، الميل الحدي للاستهلاك ، أدنى من 1 ، $\frac{c}{1-c}$

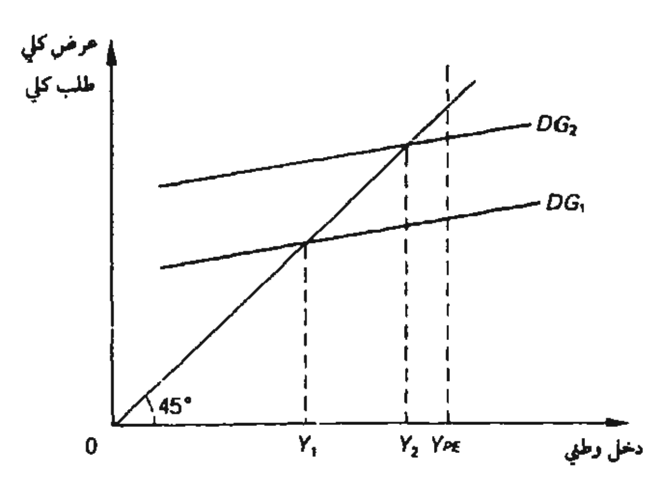
هي أدنى من $\frac{1}{1-c}$. في النتيجة ، تمارس زيادة النفقات العامة تأثيراً على تغير الدخل الوطني ، أكبر من تأثير تخفيض الضرائب بنفس القيمة ، أثر مضاعف الضريبة هو في مجمله أدنى من مضاعف النفقات العامة .

ج ـ التأثير بواسطة النفقات المحولة : تؤكد حسابات وبرهنة مماثلة أن مضاعفات النفقات المحولة ، تؤثر في الدخل الوطني على النحو ذاته الذي للنفقات العامة . مع ذلك فان تأثيرها أدنى من الذي يرافق عادة تغير النفقات العامة . يعادل المضاعف $\frac{c}{1-c}$. قيمته هي مماثلة للتي هي لمضاعف الضريبة .

تمارس كل سياسة موازنة أو ضريبة آثاراً مضاعفة لكنها ليست متشابهة بالنسبة للنفقات والواردات ، فقد بيُنت دراسات متقدمة ضرورة ان تكون هذه المضاعفات منفصلة ، باعتبار أن كل النفقات والواردات ليس لها نفس الأثر الفاعل على الطلب .

د ـ استخدام سياسة الموازنة والضريبية : يمكن ان تستخدم سياسة الموازنة والضريبة لتنشيط النمو الاقتصادي الضعيف جداً أو لمعالجة الاستخدام غير الكامل لعناصر الانتاج .

نفترض أن التوازن الاقتصادي يُبنى ، في غياب السياسة الضريبية أو سياسة الموازنة عند Y_1 (مخطط 2 . 17)



مخطط 2 . 17 التوازن الاقتصادي وسياسة الموازنة .

مع الأسف ، لا يقابل هذا التوازن ، حالة لاستخدام كامل لعناصر الانتاج حتى نعالج البطالة و« ندفع » النشاط الاقتصادي . من المرغوب فيه ان نزيد الطلب الكلي . اذا لم يكن متوقعاً أي شيء من زيادة استهلاك الأسر أو من استثمار المشروعات ، فالاحتمال الممكن هو في ان نزيد النفقات العامة والتحويلات أو نخفض الضرائب التي تصيب الأسر والمشروعات .

تترجم سياسة الموازنة والضرائب هذه بانتقال الطلب الكلي من DG1 إلى DG2 . يبنى التوازن الاقتصادي الجديد عند Y_2 ، مما يفرض زيادة في الدخل الوطني وتخفيضاً للبطالة .

حتى يكون هذا التوازن الجديد متحققاً ، يجب أن يتطابق العرض بسرعة وبدون أي عائق ، مع كل زيادة في الطلب . هذا هو الافتراض الذي تصوره كينز . في نطاق اقتصاد يتصف بالاستخدام الناقص ، افترض ان زيادة الدخل الوطني تحصل بدون تضخم . على العكس من ذلك فقد اعتبر أنه في حالة الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج ، لا تكون كل زيادة في الطلب الكلي متوفرة من زيادة العرض . وبأنها بالضرورة ، ارتفاعاً في الأسعار .

ولما كان سلوك الوحدات الاقتصادية قد تطور كثيراً ولحق التعديل الكبير بالبنى الاقتصادية منذ الثلاثينات ، فترة انتشار التحليل الكينزي ، فلم يعد واضحاً اليوم أن زيادة في الطلب الكلي ، في حالة الاستخدام الناقص ، تسبب ارتفاعاً غير تضخمي في الدخل الوطني . أثبتت التجارب الاقتصادية التي أجريت في العديد من البلدان الغربية منذ اواسط الستينات ، بدون ابهام أن استخدام السياسة الضريبية أو سياسة الموازنة ، تولِّد عادة ارتفاعاً في الأسعار ، وعملياً ولا أية زيادة في الدخل الوطني .

2 : انماط تأثير الاجراءات المقصودة

سياسة الموازنة ليست بحاجة أن تكون مُدارة بقسوة لتحدث تأثيرات ملموسة .

بفعل تصاعد فرض الضريبة على الدخل ، يؤثر التعديل في الضرائب المباشرة على اعادة توزيع المداخيل . كذلك يؤثر على حجم الاستثمار بواسطة الضريبة على الأرباح . الهدف من تعديل معدلات الضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الضرائب غير المباشرة ، هو التأثير على مستوى الأسعار ومعدل التضخم .

أما فيما خص النفقات ، فان الهدف من الاستثمار العام هو تحقيق الاستخدام الكامل للنمو الاقتصادي وتلبية الحاجات العامة ـ خاصة لضعف الاستثمار الخاص في

بعض القطاعات : التربية ، البحث،الصحة العامة التركيب الأساسي . الهدف من الاعانات هو حث المشروعات الخاصة على التثمير في بعض المناطق او في بعض القطاعات . تشمل التحويلات للاسر عدداً من عمليات التخصيص التي تهدف إلى اعادة توزيع المداخيل .

مشتريات الدولة للسلع والخدمات لانتاج الخدمات الجماعية لها تأثيرات منتشرة ، وقد كثر الجدل فيما يتعلق بقياس الأثر الاقتصادي الحاسم لهذه النفقات . كذلك الأمر بالنسبة للأجور والرواتب المدفوعة من الدولة لموظفيها . يعتمد كثير من الدول هذه المشتريات والأجور لمحاربة ضعف الاستخدام الناشيء عن ظرف اقتصادي ، أو في محاولة تخفيض ارتفاع الأسعار .

ثانياً : الآثار الاقتصادية لعوامل الاستقرار الآلية

هذه الآثار ليست معروفة كالسابقة ، لكنها هامة جداً لفهم سياسة الموازنة .

في اقتصاد نام تضخمي ، يتصاعد الدخل الوطني بسرعة .

التصاعد في النظام الضريبي (الضريبة على المداخيل الفردية ودخل الثروة - IRPP) يعمل بحيث يكون ايراد الضرائب متغيراً بشكل اكثر سرعة من الدخل الوطني .

اذن فهذا الأخير يكون تلقائياً مقتطعاً من جزء من نموه ، وهذا يخفض الطلب وخاصة سلع الاستهلاك . في فترة الكساد ، يكون تدني الدخل المتاح أضعف من تدني الدخل الوطني ، وهذا يعيق هبوط طلب سلع الاستهلاك في الحالتين ، التأثيرات الآلية تكون نتيجتها المساعدة في تحقيق اهداف الاستخدام الكامل واستقرار الأسعار .

في الاقتصاديات المعاصرة ، تطبق هذه التأثيرات الآلية على متغيرات أخرى غير الضرائب . تلك حال بعض النفقات المحولة ـ تعويضات البطالة مثلاً ـ التي تقل في فترة النمو التضخمي .

يبين هذان المثلان أن سياسة الموازنة تملك عوامل استقرار آلية تقلل من تزايد النفقات الكلية وتساعدُ في مكافحة التضخم في غياب كل اجراء نوعي .

ثالثاً : معوقات وحدود سياسة الموازنة

جمود كتلات الموازنة والبطء في اتخاذ القرارات هي المعوقات الرئيسة التي تحد من عمل سياسة الموازنة . يعود الجمود إلى أن اكثر من % 90 من النفقات يحمل من سنة إلى أخرى ؛ يرجع البطء إلى واقع أن الموازنة تتوقف على تصديق البرلمان . لهذا اتخذت

بعض الحكومات اجراءات أكثر سرعة . تلك الحال في فرنسا حيث تقرر الحكومة مشاريع تعديل للاعتمادات «Collectifs» تعدّل قانون الموازنة الأساس عندما تستدعي الظروف ذلك . فضلاً عن ذلك ، وضعت السلطات العامة موضع التطبيق ، طرق مختلفة لجعل سياسة الموازنة أكثر مرونة . في فرنسا ، منذ سنة 1969 ، أمكن تخصيص جزء من الاستثمارات والقروض العامة لاحتياطي العمل الطارىء (FAC) [1] ، لاستعمالها عندما تستدعي الحاجة . نشير أخيراً إلى أن الاجراءات المتخذة بواسطة الموازنة والضرائب لا تكون ملموسة الأثار مباشرة . تلك هي بوجه خاص تغيرات الضرائب المباشرة على الافراد ، ففي النظام الفرنسي ، تدفع الضرائب العائدة لسنة في السنة التالية .

فقرة ثانية : تمويل النفقات العامة

بينت الشروحات التي عرضناها في الفقرة الأولى من هذا الفصل، بعض التفاؤل فيما خص سياسة الموازنة . في حالة وجود استخدام ناقص لعناصر الانتاج يبدو أن النفقات العامة ، حتى القليلة الانتاج ، تفسح المجال لاحتواء البطالة فقط بفعل زيادة في الطلب الكلي .ولا في أي وقت ، كان التصدي مع ذلك لتمويل تزايد النفقات العامة (أو التخفيض موارد الضرائب) . ان ذلك ضروري اليوم . يتطلب تمويل تزايد النفقات العامة أو عجز الموازنة ، تحويلاً للموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام . في اصدارها قرضاً يجذب المدّخرين ، تزاحم الحكومة المشروعات الخاصة (والعامة) في السوق المالي . في زيادة الضرائب على الأفراد ، تخفض السلطات العامة بالقدر ذاته الموارد المتوفرة للأسر . يدلنا هذان المثلان ان تمويل سياسة الموازنة يولّد « آثاراً ضارة » يمكن أن تزيل أو تقلب الأثر المضاعف المطلوب من مثل هذه السياسة .

يمكن أن يكون تمويل عجز الموازنة أو تزايد النفقات العامة بثلاث طرق مختلفة : اصدار القروض ، الاصدار النقدي أو اللجوء إلى الضرائب . يتعلق هذا الأخير بوضوح بتمويل اضافي للنفقات . فمن الخطأ فعلاً أن تأتي زيادة الضرائب لتموّل عجزاً للموازنة ، ناتجاً عن تخفيض الضرائب . مع ذلك . ليس الأمر مستحيلاً اذا تعلق الأمر بضرائب أو بمكلفين مختلفين . في الأمثلة الثلاثة ، يكون الأثر المضاعف للنفقات العامة عرضة للتدني بشكل كبير ، ولجم هذا التدني يصبح مع ذلك مختلفاً حسب الأسلوب المتّبع .

---

(1) Fonds d 'action conjoncturelle= FAC .

اولاً : تمويل عجز الموازنة بالضرائب

ان تمويل عجز الموازنة بزيادة الضرائب ، يضعف بشكل ملموس ، الأثر المضاعف للنفقات العامة . اذا كان الاقتصاد يعمل مع ذلك ، وفقاً للأسس المشروحة سابقاً ، فان توازن الموازنة لا يتعارض مع الأثر المضاعف .

تولد زيادة النفقات العامة ΔG زيادة في الدخل الوطني ΔY هي معادلة $\Delta G \frac{1}{1-C}$
اذا كان ارتفاع عجز الموازنة المُولد من زيادة النفقات العامة، ممولاً بزيادة الضرائب ، فان هذه الزيادة في واردات الضرائب ΔT تولّد انخفاضاً في الدخل الوطني يعادل $\Delta T \frac{c}{1-c}$.

الأثر الاجمالي لهذه التغيرات المتعاكسة يكون دالّة على الأهمية الخاصة ΔG و Δt ولقيمة الميل الحدي للاستهلاك c .

في النهاية ، نستطيع التفكير بأن ارتفاع النفقات العامة ، الممول بزيادة مماثلة لواردات الضرائب ، لا يمارس أي تأثير على الدخل الوطني . هذه النتيجة تكون خاطئة كما دلت على ذلك نظرية مضاعف الموازنة المتوازنة .

تزيد السلطات العامة في آن معاً ، النفقات العامة بمبلغ يعادل ΔG وواردات الضرائب بمبلغ يعادل Δt . ولا تغير من مبلغ الاستثمار ولا في النفقات المحوّلة . يبقى المتغيران I , R ثابتين .

عندما تستنفد التغيرات المتزامنة للنفقات العامة والواردات من الضرائب ، كل مفاعيلها أو آثارها . يصبح الدخل الوطني الجديد للتوازن معادلاً :

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-c}[C_o - c(T + \Delta T) + cR + I_o + G_o + \Delta G] \quad [11]$$

نطرح المعادلة [8] من المعادلة [11] فنحصل على :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c}[-c\,\Delta T] + \frac{1}{1-c}[\Delta G]$$

بمقدار ما تكون $\Delta G = \Delta T$ نستطيع أن نكتب :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c}[-c\,\Delta G] + \frac{1}{1-c}[\Delta G]$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - c} [\Delta G (1 - c)]$$

$$\Delta Y = \Delta G$$

النتيجة التي نستخلصها من هذه البرهنة لـ HAAVELMO هي أن زيادة في النفقات العامة ، مموَّلة بتغير مماثل في الضرائب ، تزيد الدخل الوطني بمبلغ يعادل الزيادة في النفقات العامة . أثر المضاعف هو ضعيف جداً ولكنه ليس لا شيء فهو يساوي 1 .

يمكن ان نستنتج بوجه عام ، أن الاحتفاظ زمنياً بتوازن الموازنة ، لا يتعارض مع الأثر المضاعف .

ثانياً : تمويل عجز الموازنة بالقروض

اذا لم ترغب الحكومة بزيادة الضرائب ، فيمكنها اللجوء إلى القرض . سيتجه الادخار نحو الاصدارات العامة الجديدة اذا كان معدل الفائدة أعلى من المعدل المعروض في السوق للسندات من النوع ذاته والتي تتضمن نفس المجازفة . يتبع ذلك ارتفاع في معدلات الفائدة . بدورها ، يكون على المشروعات التي ترغب باصدار سندات لتمويل استثماراتها ، ان ترفع معدلات الفوائد فوق فوائد اصدارات القطاع العام هذا اذا رغبت في جذب الادخار الخاص .

ويتوقف حجم ارتفاع الفوائد على وجود أو عدم موارد مالية معطلة في الاقتصاد . اذا وُجد الادخار غير المستخدم ، فان زيادة الطلب على الأموال لا تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع كبير في معدلات الفوائد . على العكس ، اذا فاق طلب المشروعات والسلطات العامة ، على الموارد المدَّخرة ، عندها تميل معدلات الفوائد للارتفاع بشكل أعلى من الذي كان يظهر في حال عدم وجود قرض عام .

هذا الارتفاع الكبير المفترض لمعدلات الفائدة قاد عدداً من الاقتصاديين للتشكك في فاعلية سياسة موازنة ممولة بالقرض .

بمقدار ما يكون الاستثمار مرتبطاً بمستوى معدلات الفائدة ، فانه ينخفض عندما يرتفع المعدل . بالنتيجة ، يتدنى الطلب الكلي لأن الاستثمار يعتبر أحد محدداته الرئيسة . في هذه الظروف . يكون الأثر الايجابي لزيادة النفقات العامة جزئياً او كلياً مخففاً بسبب تراخي الاستثمار المنتج . في النتيجة تكون قدرة سياسة الموازنة على دفع النشاط الاقتصادي وتخفيض البطالة موضع شك واتهام .

يؤدي ارتفاع معدلات الفائدة إلى أثر حرمان ترتبط أهميته بقوة تأثّر الاستثمار بتغيرات معدلات الفائدة وبوجود أو عدم وجود موارد مالية غير مستخدمة .

اذا لم ترغب السلطات العامة بتمويل عجز موازنتها بواسطة الضرائب ، فعليها أن تستعين باصدار اذونات خزينة ممولة بانشاء نقدي للنظام المصرفي . في مرحلة أولى ، هذا الاسلوب في التمويل لا يخفض الأثر الايجابي لزيادة النفقات العامة ، لكن زيادة كمية النقود ، من شأنها أن تكون في أساس تسارع التضخم (انظر الفصل الثالث عشر) وفي اختلال توازن الميزان التجاري . وبسرعة كبيرة ، يصبح الأثر الايجابي لتزايد النفقات العامة ، على الدخل الوطني وعلى تخفيض البطالة ، متوازناً مع ارتفاع الأسعار واختلال التوازن الخارجي .

مراجع

مؤلفات

E. ALPHANDERY, G. DELSUPEHE, *Les politiques de stabilisation*, PUF, Paris, 1974.

P. COULBOIS, *La politique conjoncturelle*, Cujas, Paris, 1971.

M. FRIEDMAN, W.W. HELLER, *Politique monétaire ou fiscale*, Mame, Paris, 1969.

OCDE, *Politique budgétaire et équilibre économique*, Paris, 1968.

OCDE, *La politique budgétaire dans sept pays : 1955-1965*, Paris, 1969.

OCDE, *Financement du déficit budgétaire et contrôle monétaire*, Paris, 1982.

الفصل الثامن عشر

السياسة النقدية

احتلت السياسة النقدية مركزاً هاماً بين أدوات السياسة الاقتصادية للبلدان الغربية وذلك لسببين : ضرورة محاربة التضخم من جهة وأهمية الحركات الدولية لرؤوس الأموال من جهة ثانية .

يتألف هذا الفصل من فقرتين : الأول للتذكير بأهداف السياسة النقدية ، والثاني لعرض الأدوات الرئيسة لهذه السياسة .

فقرة اولى : أهداف السياسة النقدية

أهداف السياسة النقدية هي ما اختصره حاكم مصرف فرنسا بما عرضه بقوله : « بصورة عامة ، على هذه السياسة النقدية أن توفر للاقتصاد قاعدة للنقد ثابتة تحتاجها كل الوحدات لاجراء حساباتها واختياراتها ، والكمية من وسائل الدفع اللازمة لها ولا أكثر أو اقل من ذلك . لكن في الظروف الحاضرة في فرنسا . ان التضخم ، قبل أي اهتمام آخر ، هو الذي يجب أن توجه السياسة النقدية إلى المساهمة في ابعاده »[1] .

فعلياً ، الاستقرار النقدي المطلوب نوعان :

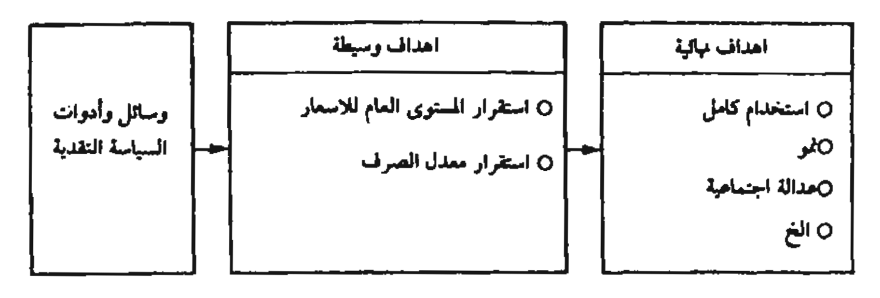
- داخلي : محاربة التضخم

---

(1) R . de la Genière ، « السياسة النقدية الفرنسية » مجلة فصلية لمصرف فرنسا ، آذار 1981 .

● خارجي : استقرار معدل الصرف [1] .

هذا الاستقرار ليس هدفاً بذاته . هو شرط لتحقيق الأهداف النهائية : اقتصادية ، اجتماعية وسياسية ترسمها الدولة . الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي للنقد ليسا سوى هدفين وسيطين . وسائل (أو أدوات) السياسة النقدية المبينة في الفقرة الثانية من هذاالفصل الغاية منها أن تحرك هذين الهدفين الوسيطين . يجب على السياسة النقدية في النتيجة أن تحدد لنفسها أهدافاً وسيطة تنسجم مع الاهداف النهائية (رسم بياني 1 . 18) .



رسم بياني 1 . 18

ندرس في هذا الفصل ، الاهداف الوسيطة لأنها مرتبطة جداً بوسائل السياسة النقدية : التحديد الكمي وثبات معدل الصرف ، فهما يشملان الاستقرارين السابقين : الداخلي والخارجي .

أولاً : التحديد الكمي

يوضح النص المذكور سابقاً ، العائد لحاكم مصرف فرنسا ، هذا الهدف : توفير كمية من النقود المتداولة التي لا تكون (أو كثيراً) تضخمية . يبنى التحديد الكمي على النظرية الكمية للنقود ، المختصرة في معادلة المبادلات لفيشر (Irving Fisher) : N . V . = P .T . لأجل قصير ،مع اعتبار استقرار سرعة تداول النقود والعمليات T فكل تزايد في الكتلة النقدية N يستتبع ارتفاعاً في المستوى العام للاسعار P . (انظر الفصل الثالث عشر) .

---

(1) بالفعل استقرار الصرف والتضخم هما مرتبطان ببعضهما بقوة (انظر الفصلين السادس عشر والعشرين) .

يستدعي ترك افتراض ثبات الانتاج (الذي يتحقق اكثر في الأجل المتوسط) بأن تزايداً في الكتلة النقدية أكبر من تزايد الانتاج ، يطلق مساراً تضخمياً .

في اصطلاحات النمو يكون معنا :

$$\Delta N + \Delta V = \Delta P + \Delta T$$

اذا كانت سرعة تداول النقود ثابتة لأجل قصير (هذا ما يفترضه أنصار النظرية) فان $\Delta N > \Delta T$ تفرض ان يكون $\Delta P > 0$ أي التضخم .

مثل مبسّط يوضح البرهنة :

اذا كان اصدار النقود بنسبة 10 % في السنة ، واذا كان نمو الناتج الداخلي الاجمالي بالحجم بنسبة 3 % ، فمعادلة Fisher تُكتب :

$$\Delta N + \Delta V = \Delta P + \Delta T$$
$$10\,\% + 0\,\% = \Delta P + 3\,\%$$

يكون معدل التضخم ΔP بنسبة 7 % .

ومع أنها في الظاهر نظرية وآلية ، فقد ترجمت الصلة بين اصدار النقود والتضخم عملياً ، بتبني كل البلدان الغربية ومنها فرنسا ، معايير لتدرج الكتلة النقدية كما هو مبين في الجدول 1 . 18 :

جدول 1. 18 معايير تدرج الكتلة النقدية

1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986 [1]
11,0	11,0	10,0	12,5 الى 13,5	9,0	5,5 الى 6,5	4 الى 6	3 الى 5

(1) يقوم المعيار على الكمية المجمعة الجديدة M 3

الوحدة : معدلات نمو سنوية بالنسبة المئوية .
المصدر : CN C : تقرير سنوي .

كتب حاكم مصرف فرنسا سنة 1980 :

« تدرج سنوي بنسبة 5 % (من M^2) يقابل نمواً أقصى متوسطاً لاقتصاد دون تضخم . الرجوع إلى أقل من 5 % من التضخم يؤدي كذلك لارجاع التوسع النقدي إلى أدنى من 10 % سنوياً » .

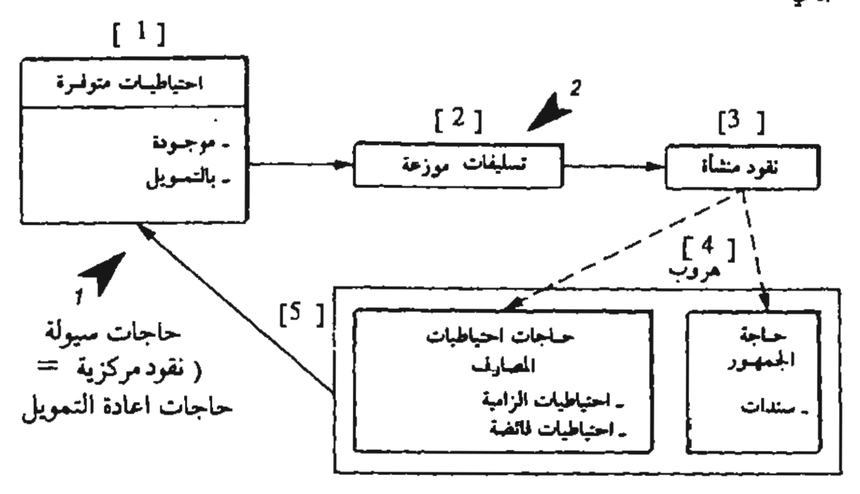
ثانياً : استقرار معدل الصرف

بدون أن تأخذ من جديد، تحليل تحديد معدل الصرف (انظر الفصل السادس عشر) نستطيع القول ان هذا الأخير ينشأ بمقابلة ، كما بالنسبة لكل بضاعة مُبادَلة في السوق ، العرض بالطلب .

اذا رغب مقيمون فرنسيون ، بأعداد متزايدة ، في شراء الدولار ، فقيمة هذا ترتفع (يزيد الطلب) او ، ويكون الامر ذاته ، يتدنى سعر الفرنك (يزيد العرض) . يجب مراقبة اصدار الفرنكات بغية المحافظة على الاستقرار الخارجي للنقود ، فهذه الأخيرة تدعم محاربة التضخم (انظر الفصل العشرين) .

فقرة ثانية : ادوات السياسة النقدية

ترتبط ادوات السياسة النقدية مباشرة بسياق انشاء النقود ، الذي يبينه الرسم البياني 2 . 18 [1] .



رسم بياني 2 . 18 عملية انشاء النقود

تعليل هذا الرسم بسيط . يسمح وجود الاحتياطيات [1] للمصارف ان تمنح قروضاً [2] « تنشىء الودائع » أي النقود الجديدة [3] . التسربات المكونة من تراجع سندات الجمهور والاحتياطيات الالزامية ، تنشىء السيولة ، وفي سبيل متابعة عملياتها ،

(1) يطبق هذا الرسم البياني على انشاء النقود من قبل المصارف التجارية بفعل التسليفات للاقتصاد .

يكون على المصارف أن تعيد تكوين احتياطياتها بنقود المصرف المركزي ، فهي اذن منساقة لاعادة تمويل نفسها [5] .

تحديد السلطات العامة ، لانشاء العملة مكانين (مشار اليهما بسهمين) ، وهما يشكلان مركزي تطبيق السياسة النقدية . من هذين المركزين ينبع النموذجان الرئيسان للسياسة النقدية : التأثير على السيولة المصرفية من جهة والتأثير على توزيع التسليف من جهة ثانية .

اولاً : التأثير على السيولة المصرفية

ترتكز هذه الوسيلة على التأثير على الامكانيات وعلى كلفة الوصول إلى النقود الصادرة عن المصرف المركزي ، أي السندات المتداولة والحسابات الجارية التي يجب ان تملكها المصارف الزامياً لدى مصرف فرنسا .

هذان الشكلان للنقود المركزية هما متعادلان ، لكن الثاني (الحسابات الجارية) هو الذي يهم بشكل خاص السياسة النقدية .

على المصارف أن يكون لها الزامياً ، حساب جار لدى مصرف فرنسا ، لأن كلاً منها يملك نقوداً كتابية خاصة به . النقود المصرفية هي غير قابلة للتحويل مباشرة إلى نقود أخرى . عندما يريد صاحب حساب لدى مصرف التسليف الليوني ، ان يدفع لدائن صاحب حساب لدى مصرف باريس الوطني ، تطرأ عندئذ مشكلة تبديل ، لأن مصرف باريس الوطني لا يمكنه ان يستند مباشرة إلى شيك مسحوب على حساب زبون لدى مصرف التسليف الليوني (Crédit lyonnais) .

ان وجود غرفة مقاصة يحل جزئياً مشكلة التحويل ، فهي تعمل يومياً [1] . لنفترض ان مصرف باريس الوطني استلم شيكاً من مصرف التسليف الاسدي بقيمة 1000 فرنك وأن هذا الأخير استلم شيكاً من مصرف باريس بقيمة 800 فرنك . تقضي المقاصة بالغاء الديون المترتبة للمصرفين وعليهما(800 — 100) ويكون رصيد عملية المقاصة 200 : بها يكون مصرف التسليف الاسدي مديناً ومصرف باريس الوطني دائناً . تسوية هذا الرصيد تكون باستخدام عملة « عليا » مقبولة من الجميع هي العملة المركزية . تقضي العملية من الناحية التقنية ، بجعل الحساب الجاري لمصرف التسليف

---

(1) غرف المقاصة هي في الواقع الحالي ، شرائط مغناطيسية ينظمها حاسب الكتروني .

الأسدي المفتوح لدى مصرف فرنسا ، مديناً بـ 200 وجعل حساب مصرف باريس الوطني دائناً بنفس المبلغ [1]

عندما تفقد المصارف السيولة ، نتيجة لعمليات التسليف التي تقوم بها . فهي كما نعرف تلجأ لاعادة تمويل نفسها لدى مصرف فرنسا ، تقوم بتسهيل تداول (بيع مثلاً) الأوراق المالية التجارية في المصرف المركزي وتطلب عملة مركزية لاعادة تكوين سيولتها .

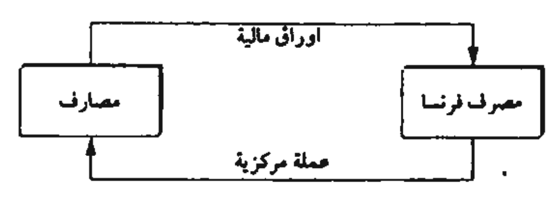
يكون التأثير على السيولة المصرفية بالتأثير على امكانيات وكلفة الوصول إلى العملة المركزية ، بمعنى آخر بالتأثير على كمية العملة التي تستطيع المصارف ان تحصل عليها وعلى سعرها ؛ في الحالة الأخيرة نستطيع القول بالتأثير بواسطة معدلات الفائدة .

1 : التأثير على كمية العملة المركزية

يكون التأثير عادة على كمية العملة المركزية بوسيلتين : القيود على امكانيات اعادة التمويل وتحريك الاحتياطيات الالزامية .

أ ـ الحدود المفروضة على امكانيات اعادة التمويل : حتى سنة 1971 كانت هذه الحدود أداة مفضلة لعمل المصرف المركزي .

عندما كان أحد المصارف يشعر بصعوبات خزينة أو تمويل ، كان بامكانه أن يضع في التداول محفظة أوراقه التجارية ويقوم بحسمها لدى المصرف المركزي . عندما أرادت السلطات العامة أن تضع حداً لانشاء العملة وتوزيع التسليفات الجديدة ، لجأت إلى فرض قيود على امكانيات اعادة التمويل بجعلها ضمن حدود بعض الأوراق المالية ، اعادة التمويل واقامة سقف لاعادة الحسم ، وذلك بالضغط على المصارف للحصول على الموافقة المسبقة للمصرف المركزي في تحريك تداول الأوراق المالية الممثلة للتسليفات طويلة الأجل ، بالزام المصارف بالاحتفاظ بنسبة معينة من استحقاقاتها على شكل أوراق مالية متوسطة الأجل او اذونات حزينة . كان من شأن هذه الضغوط أنها خفضت السيولة المصرفية وامكانيات منح تسليفات جديدة .



---

(1) تقوم المقاصة أيضاً على النقل الحسابي (التحويل) .

لكن نقص المرونة والشروط الخاصة لعمل النظام المالي الفرنسي جعلا هذه الأدوات ضعيفة الأثر عملياً ، وهذا يفسر سبب تركها واستبدالها بأدوات اكثر ملاءمة .

ب ـ الاحتياطيات الالزامية : تفرض هذه الأداة المنشأة في فرنسا سنة 1967 ، على المصارف وبعض المؤسسات المالية ، موجب تقديم ودائع لدى مصرف فرنسا لا تترتب عليها فوائد . تمثل الاحتياطيات الالزامية على الاستحقاقات ، على التسليفات أو عليهما معاً ، نسبة مئوية من كل منهما ، تتغير باختلاف الفترة .

يمكن أن تكون الاستحقاقات ، ودائع تحت الطلب أو لأجل لوحدات غير مالية او غير مقيمة ، حسابات المصارف والمراسلين للخارج وحسابات الوحدات والفروع في الخارج .

في سنة 1986 كانت الاحتياطيات على استحقاقات المصارف الفرنسية ترتكز على الودائع تحت الطلب للمقيمين بمعدل % 50 , 2 وعلى بعض الودائع لأجل لمقيمين بمعدل % 25 , 2 ، وتكون في المتوسط لثلاثة أشهر .

تعدل السلطات نسب الاحتياط وفقاً لاهداف السياسة النقدية . في فرنسا مثلاً ، في فترة حركات المضاربة بالرساميل سنة 1973 ، طُبقت معدلات الاحتياطيات بنسبة % 100 على زيادة حسابات غير المقيمين .

في سنة 1971 تم انشاء احتياطيات على المساعدات الموزعة أي على التسليفات الجديدة . في سنة 1972 ، وفي سبيل معاقبة المصارف التي تجاوزت في تسليفاتها بعض المقاييس ، تم فرض احتياطيات اضافية على المساهمات . في سنة 1985 . تم ادخال اساليب جديدة موازية لإلغاء تحديد سقف التسليف . فيما بعد ، أصبحت استخدامات المصارف على شكل تسليفات ، تنزيلاً من أموال خاصة وقروض الزامية ، خاضعة حتى مستوى معين . إلى احتياطيات الزامية بمعدل % 10 . يتزايد هذا المعدل تدريجياً ويتجاوز عتبة هذا المستوى . كما بالنسبة للودائع . تكوَّن الاحتياطيات على التسليفات كل ثلاثة أشهر .

2 : التأثير على معدلات الفائدة

بتأثيرها على معدلات الفائدة ، تؤثر السلطات النقدية على سعر العملة المركزية . يملك مصرف فرنسا وسيلتين :

المساهمات بفوائد ثابتة

التدخل في السوق النقدي

أ ـ مساهمات مصرف فرنسا بفوائد ثابتة : خارج مشتريات اذونات الخزينة على السندات التي هي من خاصة حدية ، تتمثل اعادة التمويل في اعادة الحسم [1] .

حتى سنة 1970 ، كان الحسم هو الوسيلة الاكثر استخداماً في اعادة التمويل من قبل المصارف التجارية ، بسبب تمكن المصرف المركزي من الاحتفاظ بكلفتها عند مستوى أدنى من كلفة السوق النقدي . وكان المصرف الذي يحتاج إلى سيولة ، يتقدم إلى مؤسسة الاصدار ، طالباً منها أن تحسم بعضاً من اوراقه التجارية (مع احترامه للقيود الكمية) . وعندما كان المصرف المركزي يريد وقف التوسع السريع ذي الطبيعة التضخمية ، الذي يهدد باخلال ميزان المدفوعات ، كان يرفع سعر الحسم ، بغية تعزيز السيولة وتخفيض توزيع التسليف . وكان من نتيجة سعر الحسم ، الحد من توزيع التسليف من قبل المصارف وزيادة مبلغ الادخار الذي تجتذبه مكافأة كبيرة . في نطاق المبادلات الدولية ، كان ارتفاع سعر الحسم يجتذب رؤوس الأموال الخارجية التي كانت تفتش على مكافاة مرتفعة ، ويعيد رؤوس الأموال الوطنية التي كانت موظفة في الخارج . على العكس من ذلك ، كان انخفاض معدل الحسم يسهل توزيع التسليف بتخفيض كلفة اعادة التمويل ، وكان يهدف إلى اعادة دفع النشاط الاقتصادي .

ابتداء من سنة 1971 ومن وضع تقرير مارجولان ـ سادرين و ورمسر - Marjolin Sadrin - Wormser ، رغبت السلطات العامة بوضع حدّية لعملية اعادة الحسم لصالح عمليات ذات معدلات متغيرة . منذ ذلك الوقت . لم تعد اعادة الحسم تقوم عملياً إلاّ على التسليفات للتصدير ، أي على اوراق مالية ممثلة للديون متوسطة الأجل للخارج ، خاصة خارج الجماعة الاقتصادية الاوروبية (CEE) .

اذا كانت السنوات الست التي تلت الاصلاح ، قد شهدت أن اعادة التمويل الآلي تمثل أقل من 50 % من مجمل تدخلات مؤسسة الاصدار باسم اعادة التمويل ، فان الحصة الخاصة بالحسم لم تكن في الواقع حدِّية إلا سنة 1972 ، السنة التي ابتداء منها ، بدأت الحصة بالتزايد من جديد بشكل ملموس ، لتتجاوز 50 % سنة 1977 دون أن تنزل عن هذا المعدل .

هذا هو السبب الذي من أجله قام مصرف فرنسا منذ سنة 1981 باعادة مشترى السيولات الحاصلة من اعادة الحسم لتسليفات التصدير ، وذلك بأسعار السوق .

هذا الاجراء القاضي باستعادة السيولات هو الزامي للمصارف التي عليها العودة

---

(1) عادة تسمى اعادة الحسم بـ (الحسم) . في هذه الحالة يكون الحسم متضمناً حسم مصرف فرنسا .

إلى اعادة الحسم بمعدلات متغيرة .

ب ـ تدخلات مصرف فرنسا في السوق النقدي : عندما تتعرض المصارف لمشاكل خزينة ، فانها تتوجه في السوق النقدي ، إلى مؤسسات مالية تعرض فوائض خزينة وتطلب في مقابل دفع معدل فائدة ، ان تحصل على قرض من عملة المصرف المركزي لمدة محددة .

مع ذلك فان الحظ قليل في ان يكون عرض وطلب العملة المركزية في سوق ما بين المصارف متماثلين . من جهة ، تكون الخزائن المصرفية كلها خاضعة في وقت واحد لتقلبات محتملة وسريعة (حركات العملات الاجنبية ، تراجع السندات ، تحويل العملة نحو الصندوق المركزي للمصارف الشعبية ، الخزينة العامة او غيرها من الدوائر المالية) . كما أن بعض مواعيد الاستحقاق تكون في وقت واحد بالنسبة لكل المصارف ، من جهة ثانية : المحافظة على الاحتياطيات الالزامية دفع الأجور ، الضرائب . . أخيراً فإن النظام المصرفي الفرنسي في جملته ، هو بنيوياً مقترض وطالب لعملة المصرف المركزي لأنه يوزع تسليفات أكثر مما يستطيع تمويلها من موارده الخاصة أو موارده التي يجمعها [1] .

اذا كانت فوائض خزائن المؤسسات المقرضة غير كافية ، فان معدلات الفائدة تميل للارتفاع في سوق ما بين المصارف . وعندما يجد مصرف فرنسا هذا الارتفاع زائداً ، فهو يقرر التدخل في السوق النقدي بغية تقديم الدعم الاضافي لعملة المصرف المركزي .

كذلك يستطيع مصرف فرنسا أن يتدخل ، بصورة مستقلة عن كل مشكلة مرتبطة بادارة الخزائن المصرفية ، في السوق النقدي لرفع أو تخفيض معدلات الفوائد وفقاً للاهداف المحددة من السلطات النقدية .

تتضمن تدخلات مصرف فرنسا ، عمليات شراء وبيع الأوراق المالية العامة أو الخاصة ، من المصارف بمعدل فائدة محدد من قبل المسؤولين في المصرف المركزي . يوجد شكلان للتدخل حسب حالة السيولة المصرفية .

اذا قدّر المصرف المركزي أن السيولة المصرفية فائضة أو أن معدلات الفائدة متدنية ، والنتيجة هي نفسها ، فهو يقوم ببيع الاوراق المالية العامة أو الخاصة بمعدل مرتفع قليلاً عن معدل سوق ما بين المصارف . عندها تستطيع خزائن المصارف أن

---

(1) يقال للنظام المصرفي الفرنسي « في المصرف » في مواجهة الانظمة « خارج المصرف » (حالة النظام المصرفي الأميركي) .

تستثمر سيولتها بمعدل أعلى من معدل السوق ، فتقوم بشراء هذه الأوراق وبالنتيجة تخفيض سيولاتها .

اذا قدر المصرف المركزي أن السيولة المصرفية غير كافية ، أو أن معدلات الفائدة مرتفعة كثيراً ، والنتيجة هي نفسها ، فهو يقوم بشراء الأوراق المالية العامة او الخاصة . عندها تستطيع خزائن المصارف أن تؤمن لنفسها سيولات بمعدل أدنى من المعدل الذي كانت حتى ذلك الوقت ملزمة بقبولة .

تتيح تدخلات المصرف المركزي بسبب مرونتها ، للسلطات النقدية أن تراقب بشكل أفضل ، بواسطة معدلات الفائدة ، اعادة تمويل المصارف ، وفي نفس الوقت انشاء النقود . في الواقع ، يشكل كل ارتفاع في معدلات التدخل ، بالنسبة للمصارف ، كلفة اضافية وبالتالي ، تخفيضاً لهوامش ارباحها .

في رفعها لمعدلات اعادة التمويل ، تأمل السلطات النقدية أن تقوم المصارف باضافة هذا الارتفاع إلى كلفة التسليفات الممنوحة لزبائنها ، وهذا يستوجب تخفيض طلبها .

النص التالي المأخوذ من تقرير حديث للمجلس الوطني للائتمان هو معبر في هذا الخصوص : « عندما تكون التشنجات التضخمية شديدة فان رقابة التوسع النقدي لا تكون مزوّدة جيداً بمعدلات فائدة ضعيفة بالنسبة لارتفاع الاسعار ؛ مثل هذه الحالة ، تدعم الضغط الذي يمارسه المقترضون المحتملون الذين لا تكون طلباتهم دوماً قائمة على معايير راسخة » .

ان تغاير خصائص النظام المصرفي في فرنسا ، يحد من فاعلية التأثير بواسطة معدلات الفائدة . في الواقع ، تكون المصارف والمؤسسات المالية التي تحصل على القسم الهام من مواردها عن طريق اعادة التمويل من السوق النقدي ، في ضيق شديد (وتخشى من الافلاس) نتيجة للارتفاع الشديد في معدل اعادة التمويل . تشكل هذه المؤسسات المالية المصرفية جزءاً لا يمكن تجاهله من القطاع المصرفي الفرنسي ، ولذلك لا يمكن لمصرف فرنسا ، أن يستخدم بشكل ضاغط جداً وسيلة معدلات الفائدة لوقف انشاء النقود .

مع ذلك تسمح مرونة التدخلات ،للمصرف المركزي بأن يراقب جيداً النتائج الاقتصادية لانحرافات معدل الفائدة بين فرنسا والخارج .

اذا ارتفعت معدلات الفائدة الأميركية ، لأسباب داخلية ، فوق المعدلات الفرنسية ، فان رؤوس أموال كانت مستثمرة في باريس تنتقل إلى نيويورك لتودع هناك : يرتفع سعر العملة الأميركية بشراء الفرنسيين للدولارات (وعلى العكس يتدنى سعر الفرنك) . يساعد هذا الارتفاع في سعر الدولار في تعزيز اسعار الواردات الفرنسية ، تقوية التضخم الداخلي ، ويمكن ان يخل بتوازن الميزان التجاري (راجع الفصل السادس عشر) .

ولتلافي هذه الآثار الضارة ، يتدخل مصرف فرنسا في السوق النقدي ويبيع الأوراق المالية العامة والخاصة . من نتائج هذه العمليات ، تخفيض السيولة المصرفية ورفع معدلات الفائدة في السوق النقدي . لهذا السبب لا يكون أصحاب العمليات مدفوعين كثيراً للذهاب لتوظيف اموالهم في نيويورك . الصرف لا يتغير ، أسعار الواردات الفرنسية لا تتعدل ، التضخم لا تزداد حدته ويبقى توازن الميزان التجاري .

ثانياً : التأثير على توزيع الائتمان

الرقابات على الائتمان (التسليف) يمكن أن تأخذ شكل تحديد أطر التسليف وتنظيم تمويل المبيعات بالتقسيط .

1 : تحديد سقف التسليف

يمكن أن يستكمل إنشاء النقود القائم على قاعدة « القروض تنشيء الودائع » شكة اسلحة أدوات السياسة النقدية ، بالتأثير المباشر على التسليفات الموزعة ، بواسطة تحديد سقف للتسليف . المبدأ هو تحديد ، لمدة معينة (عموماً سنة) ، قواعد لتصاعد المساعدات (تسليفات جديدة) .

يمكن التوسع في تعديل هذا المبدأ العام . واجراءات تحديد السقف قد تكون كلية أو مختارة . في الحالة الأخيرة ، وفي الغالب ، تقوم السلطات النقدية بإجراء تمييز بين التسليفات فتمنحها بطريقة اكثر او أقل حرية ، حسب القطاعات الاقتصادية أو الوحدات الاقتصادية المستفيدة .

من سنة 1972 حتى سنة 1984 ، كان تحديد سقف للتسليفات يعتبر أنه الأداة الكبرى للسياسة النقدية الفرنسية . فهو لا يهدف ، وفقاً لعبارة المجلس الوطني للائتمان « لحرمان الاقتصاد من وسائل تمويله اللازمة لنمو متوازن ، لكن لتلطيف توزيع التسليف بطريقة يمكن معها بلوغ الهدف المرسوم للكتلة النقدية » . مع ذلك لم تكن هذه العقبات غير مهملة .

بتطبيقها بصرامة على كل المصارف ، تُعاقب هذه الوسيلة ما هو اكثر دينامية وتحد من المنافسة . فوق ذلك ، في سبيل تعزيز قطاعات ذات أولوية (اسكان ، تصدير استثمار فان نسبة كبيرة من التسليفات كانت خارج نطاق التحديد أو كانت مستفيدة من قواعد تصاعد أقل صرامة .

ألغي تحديد سقف للتسليف في أول كانون الثاني (يناير) 1985 واستبدل بنظام احتياطيات بمعدلات متصاعدة (معروضة في أ من 1 أولاً). من ذلك الوقت ، كل مؤسسة هي حرة في تحديد سياسة الائتمان كما ترغب ، شرط ان تحافظ على الاحتياطيات الالزامية . فاذا اختارت ان تزيد توزيعها للتسليفات بغية زيادة حصتها في السوق ، فان كلفة الاحتياطيات التي عليها ان تكوّنها تنتهي إلى ان تتجاوز الفوائد المفروضة على التسليفات الاضافية .

في هذه الحالة ، يكون على المؤسسة إمَّا أن تلطِّف طموحاتها أو ان تزيد مواردها الثابتة ، خاصة اصداراتها الالزامية ، لأنها تأتي تنزيلاً للتسليفات ، من أجل حساب وعاء الاحتياطيات . ينبغي أن تدعم هذه السياسة دور السوق المالي على حساب انشاء النقود في تمويل الاقتصاد . فضلاً عن ذلك ، على الحرية المعطاة مجدداً للمصارف ، أن تزيد في ترسيخ المنافسة التي ترى فيها السلطات النقدية ، اسقاطات ايجابية على معدلات الفائدة .

2 : تنظيم تمويل البيوعات بالتقسيط

يتعلق هذا التنظيم بطاقة التسليفات ، حصص القروض ومدتها . لا تستطيع المؤسسات المالية أن توزع تسليفات بمبلغ يتجاوز N مرة قيمة رؤوس أموالها الخاصة . تتغير طاقة التسليفات بين 8 و 12 حسب الفترات . عندما ترغب السلطات العامة في تخفيض توزيع تسليفاتها ، تقوم بتخفيض هذه الطاقة ؛ وعلى العكس من ذلك عندما ترغب بتنشيط البيوعات بالتقسيط ، تزيد هذه الطاقة . على النحو ذاته ، عندما ترغب السلطات النقدية بوقف المشتريات بتسليف الأفراد ، فهي ترفع قيمة المساعدة الأساسية وتخفض المدة القصوى للتسليف ، وعلى العكس من ذلك تقوم السلطات النقدية بتخفيض مبلغ المساعدة الأساسية وتطيل المدة القصوى للتسليف لتعزّز المشتريات بالتسليف .

مراجع

مؤلفات

F. AFTALION, P. PONCET, *Le monétarisme*, PUF, Paris, 1981.

M. CASTEL, J.A. MASSÉ, *L'encadrement du crédit*, PUF, Paris, 1983.

A. CHAÎNEAU, *Mécanismes et politiques monétaires*, 6[e] éd., PUF, Paris, 1974.

COMMISSARIAT GÉNÉRAL DU PLAN, *Monnaie, prix, croissance*, La Documentation française, Paris, 1975.

COMMISSARIAT GÉNÉRAL DU PLAN, *Crédit, change et inflation*, La Documentation française, Paris, 1978.

P. COULBOIS, *La politique conjoncturelle*, Cujas, Paris, 1974.

J.H. DAVID, *La monnaie et la politique monétaire*, Économica, Paris, 1983.

M. FRIEDMAN, W.W. HELLER, *Politique monétaire ou fiscale*, Mame, Paris, 1969.

S. GUILLAUMONT-JEANNENEY, *Pour la politique monétaire*, PUF, Paris, 1982.

J. MARCHAL et J. LECAILLON, *Analyse monétaire. Monnaie, équilibre, inflation*, Cujas, Paris, 1971.

OCDE, *La politique monétaire en France*, Paris, 1974.

OCDE, *Le rôle de la politique monétaire dans la régulation de la demande. L'expérience de sept grands pays*, Paris, 1975.

مقالات

J.P. LAFFARGUE, L'apport du monétarisme à l'analyse et à la politique économiques, *Statistiques et Études Financières*, n° 56, pp. 3-40.

De nombreux articles relatifs à la politique monétaire sont publiés dans les deux revues suivantes :

Banque,

Bulletin trimestriel de la Banque de France.

تقارير

R. Marjolin, J. Sadrin, O. Wormser, *Rapport sur le marché monétaire et les conditions du crédit*, La Documentation française, Paris, 1969.

Banque de France, *Compte rendu annuel du gouverneur au Président de la République.*

Commissariat Général du Plan, *Rapport du « Comité Financement » pour la préparation du huitième plan*, Paris, La Documentation française, 1980.

Commissariat Général du Plan, *Rapport du groupe de travail « Politique monétaire » pour la préparation du neuvième plan*, Paris, La Documentation française, 1983.

Conseil National du Crédit, *Rapport annuel.*

احصاءات

Banque de France, *Bulletin trimestriel de la Banque de France.*

Conseil National du Crédit, *Rapport annuel.*

الفصل التاسع عشر

السياسة المضادة للتضخم

التضخم ليس ظاهرة سهلة التحليل . تبين لنا في الفصل الثالث عشر أن كثيراً من العوامل كانت حرية بالتأثير على المستوى العام للأسعار . نتيجة لتنوع هذه الأسباب ، كان التنوع في السياسات الاقتصادية المستخدمة في محاربة التضخم .

ان التجميع الذي سنقوم باعتماده هو بلا شك غير كاف أو متصف بالجودة ، لكنه يسمح بالتمييز بين الاجراءات الفاعلة أو المحتملة الفاعلية اذا استخدمت لفترة طويلة كافية ، والاجراءات الصادرة عن الأمنيات الخيِّرة . التمييز ذاته المصاغ بطريقة أقل خشونة أو الأكثر أكاديمية يقابل الاجراءات الظرفية بالاجراءات البنيوية .

فقرة اولى : التصرفات الظرفية والسياسة المضادة للتضخم

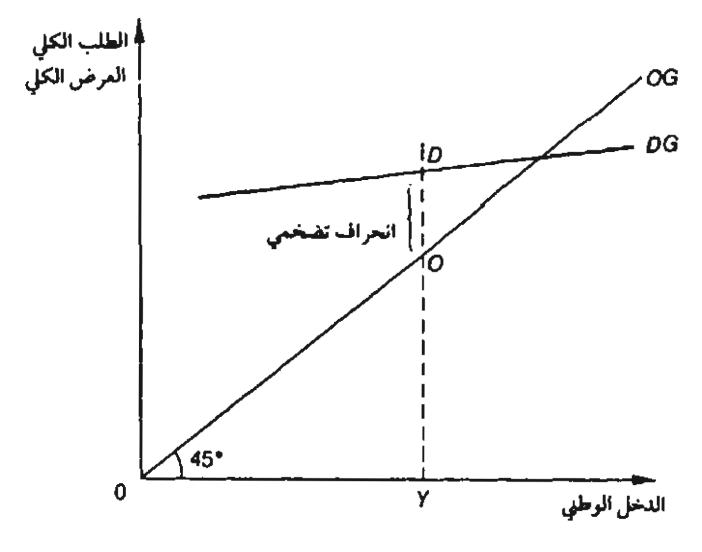
الهدف الأساس للسياسة المضادة للتضخم هي تأمين استقرار المعدل العام للاسعار . في اطار اقتصاد منفتح على المبادلات الدولية لا يكون هذا الهدف كافياً . يقتضي بالاضافة إلى ذلك ، تخفيض ثم الغاء التباين في التضخم للفرقاء التجاريين الرئيسيين .

ينبغي القيام بالتصرف بشكل تدريجي لأن من نتائج السياسة المتشددة ، الاساءة في الأجل القصير للاستخدام ويلحق بها ركود شديد في النشاط الاقتصادي . لذلك فان محاربة التضخم يجب أن تتم بعمل طويل النفس ، متواصل ويومي .

تاريخياً ، كانت سياسة الموازنة والسياسة النقدية المكونين الأوليين لسياسة محاربة ارتفاع الأسعار ، فتنظيم الطلب الكلي بواسطة سياسة الموازنة بغية تثبيت الاسعار ، لم يعط النتائج المتوخاة . قدمت السياسة النقدية حلولاً جيدة ، لكن الكلفة الاجتماعية لتثبيت الأسعار ، كانت تعتبر عادة بأنها مفرطة مقابل النتائج المحصلة . الانفتاح المتزايد للاقتصاديات الوطنية على المبادلات الدولية كان سبباً في التشديد على مصدر التضخم . ونتيجة لذلك استعارت السياسة المضادة للتضخم بعض أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية ، التي هي بقسم منها داخل نطاق السياسة النقدية .

اولاً : سياسة الموازنة

يرتكز اللجوء إلى سياسة الموازنة في محاربة التضخم على الافتراض بأن ارتفاع الأسعار مصدره زيادة الطلب الكلي بالنسبة للعرض الكلي كما يذكر بذلك المخطط 1 . 19 (راجع الفصل الثالث عشر) .



مخطط 1 . 19 التضخم بالطلب

عند Y ، اذا كان مستوى الدخل يقابل الاستخدام الكامل لطاقات الانتاج ، يكون الطلب الكلي Y D أعلى من طاقات الانتاج Y O ، فان التوازن بين الطلب والعرض لا يتأمن بزيادة الدخل وكمية السلع والخدمات المنتجة ، بل بارتفاع الاسعار .

الهدف الأولي للاستعانة بسياسة الموازنة هو تخفيض الطلب الكلي بالتأثير على مكوناته الأربعة : الاستهلاك الخاص ، الاستثمار ، النفقات العامة والصادرات .

أوحت بعض التحاليل بأن الاستثمار يمكن ان يكون في أصل التضخم . هذا الافتراض ليس مبرراً نظرياً كما أنه في الواقع لم يكن مؤكداً تجريدياً على مدى فترة طويلة . اذن ليس من المرغوب فيه بالتأكيد ، أن نوقف الاستثمار لنحارب التضخم . فالمساوىء تصبح أكبر من المنافع المفترض تحقيقها من مثل هذا القرار .

● استثمار الانتاجية هو في أساس تدني تكاليف الانتاج وفي تكامل التقدم التقني اللذين لابد أن يؤديا لفترة ، إلى تخفيض ارتفاع الاسعار .

● ـ استثمار الطاقة يزيد القدرة الانتاجية مما يزيد انتاج السلع والخدمات ويخفض التشنجات التضخمية الناتجة عن افراط في الطلب الكلي .

● ـ كبح الاستثمار ينتهي إلى تخفيض الانتاج وزيادة مشاكل الاستخدام ، وهما صعوبتان ، القليل من المسؤولين من يبغي التسبب بهما أو توسيع نطاقهما .

كذلك تكافح أسباب كثيرة لتخفيض الصادرات . المشكلة بالنسبة لكثير من البلدان ومنها خاصة الاقتصاد الفرنسي على العكس ، هي أن تزيد الصادرات بدافع اعادة توازن الميزان التجاري وزيادة الانتاج والاستخدام .

التأثير على النفقات العامة هو أمر مطلوب ، لأن هذه النفقات ليست بالضرورة هي الأكثر انتاجاً ولكن الأمر يتعلق هنا بعملية صعبة التطبيق ، لأن نفقات سنة ما هي بارتفاع من 90 إلى 95 % ، مخفضة في السنة التالية بسبب مبدأ « الخدمات الموافق عليها » . في حال عدم التوصل إلى تخفيض النفقات العامة ، فهناك العمل الذي يوقف تزايدها والذي يستخدم للتخفيف من حدة التوتر التضخمي .

ان فاعلية مثل هذا العمل هي بلا شك اكثر نفسانية وسياسية مما هي في الواقع اقتصادية .

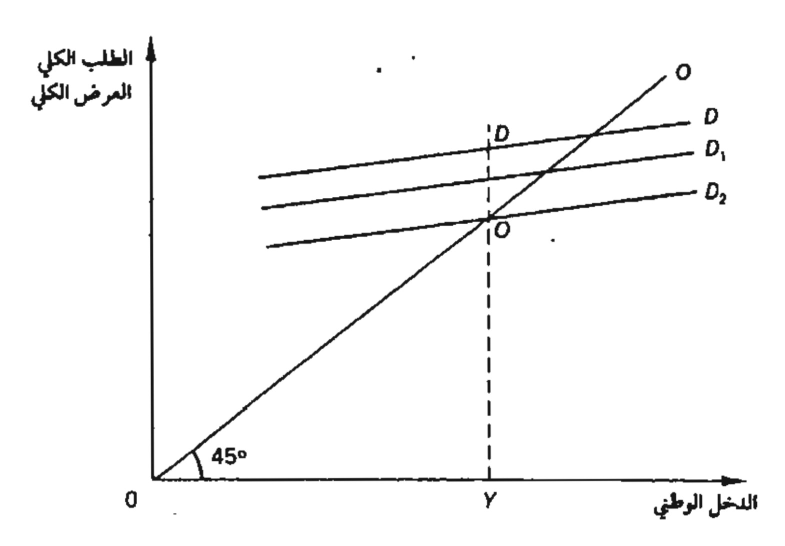
يبقى اذن التأثير على الاستهلاك الخاص ، وهو الجزء من الطلب الكلي الذي عليه يسهل التأثير . يمر هذا التخفيض عبر تجميد الأجور ، زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، رفع الاشتراكات الاجتماعية ، تخفيض التقديمات الاجتماعية وتخفيض التسليف الاستهلاكي .

بتأثيرها على الطلب الكلي ، تخفض السلطات العامة فعلياً (ipso facto)

الطلب الكلي من D إلى D_1 (مخطط 2 . 19) . لهذا يميل الانحراف التضخمي إلى الانخفاض ثم إلى الاختفاء .

والأمر المثالي الواضح هو أن يتناول التخفيض الطلب الكلي إلى المستوى D_2 بشكل يكون فيه التعادل كاملاً بين الطلب والعرض الكلي .

لا يمكن الحصول على ضبط دقيق للسياسة الاقتصادية . تكشف سياسة الموازنة في الواقع عقبتين مانعتين : أولاً تنقصها المرونة ، وهي من جهة ثانية ، خاضعة لفترات تطبيق وانعكاسات تقف في سبيل وجودها كأداة معتمدة لمقاومة التضخم .



مخطط 2 . 19 التضخم بالطلب وسياسة الموازنة

هذا لا يعني أن سياسة الموازنة ليست دون تأثير على ارتفاع الاسعار . لا تستطيع السلطات العامة ان تجيز لنفسها استخدام أية سياسة موازنة أو ضريبية اذا رغبت في مقاومة التضخم بشكل فاعل .

ثانياً : السياسة النقدية

اذا كان هدف السياسة المضادة للتضخم هو الغاء التباين التضخمي ، فان السياسة النقدية توصف ، في هذه الظروف ، بأنها موكلة بدور هام جداً .

يجب أن يتضمن تنظيم عرض النقود ، زيادة الكتلة النقدية ضمن حدود القواعد

التي تحكم التوافق مع معدل التضخم للبلدان الرئيسة المشاركة . يمكن ان يكون هذا التنظيم كمياً ، كما يمكن أن يتوسل التأثير بواسطة معدلات الفائدة .

1 : التنظيم الكمي

يقضي التنظيم الكمي بمراقبة المقابل للكتلة النقدية أو أية كمية مجمعة أخرى ، بهدف احترام قواعد التصاعد المعتبرة أنها غير تضخمية.يمكن تطبيق رقابتين :

أ ـ الرقابة على الائتمان الداخلي : يشتمل الائتمان او التسليف الداخلي على الديون على الخزينة العامة والتسليفات للاقتصاد .

الرقابة على الديون على الخزينة لا يمكن ان تكون سوى رقابة ذاتية لأنه يعود للسلطات العامة ان تقرر المدى الذي فيه تلجأ إلى تمويل عجز الموازنات بإنشاء النقود . اذا كانت الاستعانة بمصرف فرنسا ، في جزء منها محدودة بسبب تحديد سقف التسليفات المباشرة للدولة (حالياً 5 , 19 مليار فرنك) فالأمر ليس ذاته فيما يتعلق باصدارات اذونات الخزينة في حسابات جارية . منذ سنة 1974 ، خفضت الحكومات التمويل النقدي لعجز الموازنات وزادت التمويل الالزامي على شكل قروض دولة كذلك ينبغي أن نوضح الصفة الايجابية لهذا التطور لأن السلطات العامة منذ ذلك الوقت ، أصبحت تفرض المشروعات الوطنية وتحفز الشركة الخاصة بأن تتمول بالعملات الاجنبية .

تشكل الرقابة على التسليف جوهر التنظيم الكمّي بسبب ثقل الديون على الاقتصاد في المقابل للكتلة النقدية . سبقت الاشارة إلى آلية جهاز الاحتياطيات الالزامية ذات المعدلات المتصاعدة وتم عرضها بشكل كاف ولا ضرورة للعودة اليها . تملك السلطات النقدية اذن ، وسائل خاصة لارجاع انشاء النقود إلى داخل اطار القواعد التي حددتها ، لكنها لا تستطيع التحكم دائماً بالتطور التخضمي للسلوك المالي للوحدات الاقتصادية . تترجم كل استعادة للاستهلاك او للاستثمار ، بتزايد الطلب على التسليف على حساب التوظيفات في السوق المالي . ينبغي أن تعمل السلطات العامة على جبهتين : جبهة التمويل النقدي وجبهة التمويل بالادخارات.الأولى هي تضخمية والثانية ليست كذلك .

ب ـ الرقابة على المقابل الخارجي للكتلة النقدية : ان العجز في العمليات الجارية ، المتكرر على أساس تباين تضخمي ، الذي هو كذلك مرتبط بانشاء نقود فائضة ، يميل وفقاً لنظرية تكافؤ القدرات الشرائية ، نحو تخفيض قيمة العملة الوطنية ، مّما يولّد ارتفاعاً في أسعار المستوردات وبالتالي تنشيطاً للتضخم . تزداد حدة هذه العلاقة

الموجودة بين تدني العملة وتنشيط التضخم ، اذا كان تزايد الطلب الداخلي المدعوم بسياسة الدفع أكبر من تزايد الطلب الخارجي ، لأن العجز التجاري عندئذ يتعمق .. العلاج الأساس لمثل هذا التطور التضخمي يقع بكل وضوح على مستوى السياسة الاقتصادية الخارجية . وبالمقدار الذي يصبح فيه العجز الخارجي هيكلياً وثقيل الوطأة ، ويتسرب ببطء ، فان الرقابة على المقابل الخارجي عندئذ تمر عبر الرقابة على سعر الصرف .

لكن الرقابة على هذا المقابل لا يمكن ان تتوقف فقط على العمليات الجارية نظراً لأن حركات رؤوس الأموال تحتل مكانة هامة في المبادلات الدولية . ان دخول رؤوس الأموال الناجم مثلاً ، عن متانة أو ارتفاع قيمة العملة الوطنية ، يُوجد ضغوطاً تضخمية يستطيع أن يحتويها تدني معدلات الفائدة . يمكن أن تعوض السلطات عن العجز في العمليات الجارية بتشجيع دخول رؤوس الأموال ، برفع معدلات الفائدة ، وبتسهيل القروض بالعملات الاجنبية . ويكون تدني قيمة العملة الوطنية المتولّد عن العجز ، حافزاً لرؤوس الأموال بأن توظف في عملات أجنبية قوية ، ممّا يزيد في الطلب على العملات الاجنبية وفي عرض العملة الوطنية ، وهما عاملان لتدني سعر الصرف ، يمكن للرقابة على الصرف ، التي ستأتي دراستها في الفصل التالي ، ان تكون في بعض الأحيان ، مانعاً من خروج رؤوس الأموال .

2 : التنظيم بواسطة معدلات الفائدة

بقي تنظيم الكتلة النقدية بواسطة تغيرات معدلات الفائدة ، مصدراً لقرارات السلطات النقدية لمدة طويلة ، لكن حكماً سريعاً وقاسياً جاء يؤكد بأن هذا الاسلوب في التنظيم قد انهار .

يوجد سببان لهذا الانهيار ؛ من جهة ، الكتلة النقدية لا تتأثر كثيراً بتغيرات معدل الفائدة ، فهذا التأثر يتدنى في مرحلة التضخم . من جهة ثانية ، وهذا خاص بالمحيط الفرنسي ، فالنظام المصرفي والمالي الوطني هو عديم التأثر بتقلبات المعدلات . يوجد سببان لهذا الوضع : فصل شبكات جمع الأموال والاحتكارات الفعلية لبعض المؤسسات المالية هما العامل الأول للجمود . اعادة التمويل الآلية عن طريق مصرف فرنسا ، للتسليفات متوسطة الأجل للتصدير هي العامل الثاني للجمود . وهو أكثر مما كان يحصل لو كان التمويل بمعدل ثابت ويقوم على مبالغ ضخمة .

فقرة ثانية : التأثيرات البنيوية والسياسة المضادة للتضخم

القليل من المشاكل كان يثير مثل هذا الجدال الذي التصق بالسياسة المضادة للتضخم ، خاصة عند يتوصل مقدمو الوصفات الطبية ، لنقص في الاحاطة بالحقيقة الاقتصادية ، لمعرفة الأسباب البنيوية للتضخم ووسائل معالجتها . كثير من الاقتراحات كانت مصوغة ، ولم تكن كلها خاطئة ، ولكن اكثرها كان على قدر من البساطة . من الثابت أن سياسة للمداخيل والأسعار ، منظورة خارج كل ضغط ، وغير عابئة بمعارضة الفئات الاجتماعية المنظمة ، تكون العلاج الافضل للتضخم . المشكلة أنه لم يتم تطبيقها في أي مكان لفترة طويلة لتعطي نتائج ملموسة وحقيقية .

أدى التطور المتزامن للبطالة والتضخم إلى اعتبار أن السياسة المضادة للتضخم ، يجب أن تطبق بطريقة متوازية مع سياسة الاستخدام ، هذا الاقتراح له مايبرره ، لكن الادوات المقترحة هي ، مع بعض الاستثناءات ، مكلفة وغير فاعلة .

أولاً : سياسة المداخيل والرقابة على الأسعار

ان سياسة الموازنة والسياسة النقدية المستخدمتين لمدة طويلة في محاربة التضخم كانتا ترميان إلى التأثير على الطلب الكلي . الهدف من سياسة المداخيل هو أقل تأثيراً على تنظيم الطلب منه على ارتفاع تكاليف الانتاج .

1 : سياسة المداخيل

تقضي سياسة المداخيل ، بتعيين لمدة محددة ، ضوابط غير تضخمية لتصاعد المداخيل الاسمية . سببان هما في اساس مثل هذه السياسة : الأول هو أن تجربة عدد من البلدان دلت على ان تنظيم الطلب بالسياسات النقدية وسياسة الموازنة هو غير كاف ولا يستطيع منع تسارع معدل التضخم . أما السبب الثاني فهو يرجع إلى ان المداخيل (أجور ، ارباح ، فوائد . .) هي عناصر هامة في تكاليف الانتاج وفي اسعار السلع والخدمات . اذا كانت مطالبات المستفيدين من المداخيل هامة ، فقد تكون سبباً للتضخم . اذن ينبغي ان تكون الرقابة على المداخيل على أنها تكاليف انتاج . تطرح سياسة المداخيل موضوعين كبيرين : تحديد الضوابط غير التضخمية والوسائل المستخدمة .

أ ـ تحديد الضوابط غير التضخمية : عملياً ، كل تجارب سياسة المداخيل كانت تعتمد ضابطاً رئيساً هو تقدم الانتاجية . التعليل هو التالي : بالنسبة لفترة معينة ، اذا كان ربح الانتاجية هو بنسبة 5 % واذا كان تزايد المداخيل الاسمية بنسبة 12 % فان

الأسعار تتزايد بنسبة % 7 اما الدخل الحقيقي (القوة الشرائية) فلا يتزايد سوى بنسبة % 5 . يمكن ان يشكل معدل التضخم المتوقع كذلك ضابطاً .

ب ـ وسائل سياسة المداخيل : أتاحت التجارب السابقة التمييز بين نوعين من الاجراءات : « المفاوضات الوطنية » و« المبادىء المرشدة » . يمكن لسياسة عدم تصحيح المداخيل وفقاً للأسعار أن تستخدم هذه أو تلك من هاتين الوسيلتين، أو حتى كلتيهما .

تقضي اجراءات المفاوضات الوطنية ، عن طريق المفاوضة ولفترة محددة ، بتحديد تصاعد مختلف فئات المداخيل (أجور ، أرباح ، فوائد ، مداخيل اجتماعية ، مداخيل زراعية . . .) . التجربة الأولى كانت قد أجريت في البلدان المنخفضة في الخمسينات . التجربة الفرنسية الوحيدة كانت برمجة لقيمة الخطة الخمسية التي فشلت بسبب عدم التوافق بين الفرقاء الاجتماعيين .

بواسطة اجراءات المبادىء المرشدة ، « تقوم الحكومة ، بموافقة أو عدم موافقة الفرقاء الاجتماعيين ، بتحديد الأسس العامة التي يجب أن توفر نهجاً غير تضخمي للاسعار والمداخيل ، مع التوضيحات اللازمة لإتاحة تطبيق هذه الأسس على حالات نوعية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE) .

في كثير من البلدان ، كان تصاعد التعويضات ، خاصة الأجور آلياً أو تقريباً بشكل آلي ، مربوطاً بمؤشر الأسعار[1] . لا حاجة بنا للعودة إلى الاستشهاد بالمشكلة المشهورة للبيضة والدجاجة للتأكيد بأن ربط الأسعار بالمداخيل هو عنصر محدِّد للولب تضخمي .

وحتى لا نستحضر سوى الحالة الفرنسية ، فان سياسة تقضي بعدم تصحيح أو ربط المداخيل الاسمية بالأسعار ، جرى اعتمادها منذ سنة 1983 [2] . وبدلاً من أن تضبط الأجور على التطور السابق للأسعار ، فان السلطات العامة أوصت بتأسيس الزيادات على الأجور على أساس الهدف التضخمي الذي تريده . وأوكلت تطبيق هذا الضابط التصاعدي فيما خص الوظيفة العامة إلى اتفاقات حول الأجور ، وإلى مفاوضات الزامية على مستوى الفرع والمشروع بالنسبة للقطاع الخاص . اما بالنسبة للمداخيل من غير الأجور ، فان احترام ضابط مضاد للتضخم هو مطلوب في اطار سياسة رقابة على

---

(1) في فرنسا ، الحد الادنى للاجور المهني يأخذ في اعتباره الأسعار ومجمل الأجور (Salaire minimum interprofessionnel de Croissance SMIC) .

(2) تعهدت بلدان أخرى بنفس الشيء ، على الأخص ايطاليا ، اسبانيا ، بلجيكا واليونان .

الأسعار . تنظيم هوامش الأرباح التجارية وتقديمات الخدمات هو الأساس لمثل هذه السياسة .

ج ـ عوائق وحدود سياسة المداخيل : اذا كانت عملية تحديد الضوابط غير التضخمية تبدو بسيطة في أساسها ، فانها تصطدم بعدة عقبات لا يمكن تخطيها . سنأتي على ذكر الأهم منها :

● ـ هل علينا أن نعمل اعتباراً للانتاجية الكلية لكل عناصر الانتاج أو فقط لانتاجية العمل ؟ دلت دراسات أجريت في عدة بلدان على وجود فروقات هامة . بين سنتي 1955 و 1962 كانت الانتاجية الاجمالية في فرنسا بنسبة % 77 , 2 سنوياً ، في حين كانت انتاجية العمل قد تزايدت بمعدل % 09 , 3 .

● ـ مهما كانت الانتاجية المختارة ، هل علينا أن نقيس تصاعد المداخيل على أساس المعدل الوسطي للانتاجية الوطنية أو على أساس المعدل بالنسبة للفرع ؟ .

● ـ كيف نعامل الأجور في القطاع العام الذي تزيد فيه التعويضات بسرعة أقل من زيادة التعويضات في القطاع الخاص ، بسبب ضعف انتاجية الخدمات ؟

● ـ كيف نقدّر بدقة كتلة الارباح ، المداخيل الزراعية وانتاجية الخدمات ؟

حتى في حال قبول واعتماد ضابط ، فان تجارب سياسة المداخيل ليس لها تأثيرات مضادة للتضخم لمدة تتجاوز السنتين (بريطانيا 1966 - 1967 ، فنلندا 1968 - 1969 ، الخ) الصعوبة الكبرى تكمن في الخاصة الاجتماعية السياسية للأداة ، وفي الواقع « ان مسؤولية وضعها موضع التنفيذ تقع بشكل كبير على عاتق الفرقاء الاجتماعيين ، الذين هم ملزمون باظهار الاعتدال في دفاعهم عن مصالحهم الشرعية » (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE) . في الحقيقة كذلك أن كثيراً من التجارب كانت قد اعتبرت ، والتسمية صحيحة ، بأنها « شرطة الأجور » وأن دور المداخيل من غير الاجور في التضخم كان قد مر بهدوء .

كانت المحاولات السابقة لعدم التصحيح ، قد عرفت مع ذلك نتائج مشجّعة . اذا كانت الوسائل المستخدمة من قبل السلطات العامة قد لعبت دوراً مسؤولاً في اعتدال الأسعار ، فان عوامل أخرى كانت ذات تأثير معين : نذكر مثلاً استمرار المستويات المرتفعة للبطالة ، جاعلة استقرار الاستخدام هدفاً ربما اكثر أهمية من رفع التعويضات ، تزايد العمل لوقت جزئي والثقل المتهافت للتأثير النقابي .

2 ـ سياسة الاسعار

أدى الفشل العائد للوسائل التقليدية في مكافحة التضخم إلى دعم الرقابة على الأسعار منذ الستينات ، وقد استخدمت على التوالي في هذا الصدد السياسات العائدة للسلطات العامة والسياسات التعاقدية ورافق تجميد الأسعار في كثير من الأحيان تجميد الأجور،ولم يطبق هذا الأمر إلاّ خلال فترات استثنائية كما كان الحال في الولايات المتحدة الأميركية سنة 1971 وفي بريطانيا سنة 1972 . ان تجميد الأجور والاسعار لا يستدعي بالضرورة في معظم الأحيان ، وقفاً كاملاً لحركة الغلاء ، فقد أُجيز للمشروعات أن تضمّن أسعار مبيعاتها بعض الزيادات كتلك العائدة للمواد الأولية .

السياسات التعاقدية هي تعهدات مأخوذة من المنظمين ، مع بعض المنافع الموافق عليها من قبل السلطات العامة ، بتحديد ارتفاع الأسعار . في فرنسا ، كانت التجارب كثيرة منذ سنة 1960 : خطة تثبيت الاستقرار (1963) تعهد الاستقرار (1965) اتفاقات البرنامج (من 1966 إلى 1969) الاتفاقات المضادة للغلاء (1971) اتفاقات البرمجة (1972) التزامات مكافحة التضخم (1982) .

كثيرة هي الانتقادات الموجهة ضد سياسة الرقابة على الأسعار وتتركز على كون هذه السياسة تخل بالسير الطبيعي لاقتصاد السوق وبأنها تركزّ أكثر على آثار التضخم منها على الأسباب . نذكر من الحجج المقدمة : تحديد المنافسة بواسطة الأسعار ، تخفيض الارباح والتمويل الذاتي ، التخصيص غير الامثل للموارد . أما النقد الموجه بأن الرقابة على الأسعار تركزّ على الأثار اكثر من تركيزها على الأسباب ، فالبرهان عليه هو نتائج الكثير من التجارب : اذا أمكن ، لأجل قصير ملاحظة بطء في سير التضخم فإن فاعلية هذه السياسة ، في الأجل المتوسط ، تكون ضعيفة . من الثابت مع ذلك أن المشروعات تستطيع أن تغير وجهة نظمها الرقابية : تعديل المنتجات التي تكون أسعارها مجمدة ، ظهور منتجات جديدة ، تغيير التمركز الصناعي جغرافياً . . .

ثانياً : سياسات المكافحة المتزامنة للتضخم والبطالة

هذه السياسات هي بشكل خاص صعبة كما أوحت بذلك التحليلات المبينة في الفصل الرابع عشر الذي ، بداعي التبسيط ، لم يدخل فيها الضغط الخارجي . لا توجد وسيلة واحدة تحقق في الوقت ذاته عدة أهداف (مكافحة التضخم ، البطالة ، الركود واختلال التوازن الخارجي) . تكون السلطات العامة مضطرة ، في معظم الأحيان ، بأن تصنّف درجات اهدافها وأن تستخدم في عملها كثيراً من ادوات السياسة الاقتصادية .

غير أن كل اختيار لهدف يستدعي اختياراً لسياسة أو أكثر يشتمل على تكاليف وقياس التكاليف والمنافع هي مسألة صعبة ، وزاد في تعقيد هذا الأمر الوضع الاقتصادي الذي ساد خلال الفترة 80— 70 .

يمكن تصنيف السياسات المكافحة في آن واحد للتضخم والبطالة في ثلاث مجموعات : ازالة التضخم ، سياسة سوق العملة وسياسة العرض .

1 : ازالة التضخم

تقوم هذه السياسة بشكل خاص ، وقبل كل شيء، على مكافحة التضخم بغية تخفيض البطالة لأجل متوسط .

الوسائل المستعملة هي اتفاقية وتهدف لتخفيض أو وقف الطلب الكلي ، عن طريق الغاء أو تخفيض عجز الموازنة ، وقف انشاء النقود تجميد أو تلطيف ارتفاع المداخيل . نورد هنا نصاً مقتطفاً من محاضرة القاها J . Delors (ج . ديلور) في المجلس الوطني للائتمان في 16 كانون الأول (ديسمبر) 1982 يوضح تماماً هذه الصفة الاتفاقية : « سياستنا لازالة التضخم ترتكز اساساً على عمل إرادي للتباطؤ المتحرك لتطور الأسعار والتكاليف الاسمية . لكن من المهم أن تساهم السياسة النقدية بدورها في هذا العمل (. . .) سياسة السيطرة المنظمة هذه لتطورنا النقدي هي ملائمة لسياسة الموازنة المتبعة » . العقبة الكبرى لسياسة ازالة التضخم ، تكمن في فقد للانتاج او على الأقل ، تدني تواتر النمو.كلفة هذه السياسة اذن ، هي ارتفاع ، مؤقت على الأقل ، في البطالة .

يوجد نوع من ازالة التضخم ، أكثر قساوة يقضي بأن يكون هناك ركود مراد بغية الاحتفاظ ببطالة هامة . الهدف هو تخفيض معدل التضخم بفضل تدني الأجور والاقلال من التوقعات التضخمية .

2 : سياسات سوق العمل

الهدف لهذه السياسات هو التأثير على هيكلية سوق العمل بواسطة اجراءات ليس لها انعكاسات تضخمية أو لها بعض الانعكاسات . عديدة هي الاجراءات الممكن وضعها : اخضاع الاجراء لدورات تدريب مهنية ، تحسين الاعلام وشروط عمل الوكالة الوطنية للاستخدام ، الصرف من الخدمة قبل السن القانونية ، تخفيض مدة العمل الاسبوعي ، انشاء استخدامات جديدة ، السيطرة على الهجرة . اعادة درس اساليب التعويض عن البطالة ، تخفيض سن نهاية الخدمة .

هل ان هذه الاجراءات ذات فاعلية ؟ يمكن ان تخفض بعض هذه الاجراءات العدد الظاهري للعاطلين عن العمل لكن إلى أي مدى تستطيع ان تحسّن شروط سير سوق العمل ؟ يمكن ان يكون الجواب لا . في مطلق الأحوال ، معظم هذه الاجراءات يكون كبير التكاليف ومن الوهم التصور أنها ليست دون انعكاسات تضخمية دائمة .

3 : سياسات العرض

جرى تعميم الاجراءات المشاركة لسياسات العرض بواسطة أنصار (سياسة اقتصاديات العرض) Supply - Side. - Economics والممثل الاكثر شهرة لها هو الاقتصادي الاميركي آرثر لافر Arthur Laffer ، أحد الذين أوحوا بالسياسة الاقتصادية للرئيس ريغن Reagan .

فكرة الأساس بسيطة جداً . من أجل تقليل الضغوط التضخمية يجب عدم انقاص الطلب ، لكن زيادة العرض . لا تأتي هذه الزيادة سوى من تخفيف التكاليف بغية حفز عرض العمل ورأس المال .

عملياً ، تهدف الاجراءات المنادى بها لتخفيض الضرائب وتأمين الاعتدال في تطور تكاليف الأجور . تخفيض الضرائب على الشركات يزيد المداخيل المتبقية للمشروعات بعد الضرائب ، مما يشجع الاستثمار والانتاج . تخفيض الضرائب الشخصية لايطال من جهود الاجراء اصحاب المداخيل المرتفعة . يتوقف نجاح هذه الاجراءات بشكل واضح ، على حجم المبالغ المقتطعة ،الالزامية من مصدر ضريبي واجتماعي ، المفروضة على المكلفين في البلدان المتقدمة وكذلك على تزايدها منذ سنة 1970 ، وهذا ما يبينه الجدول 1 .19 .

ان نجاح سياسات العرض ليس ممكناً ، في نظر أنصارها إلاّ في حالة عدم تزايد الطلب الكلي . وهذا يستدعي سياسة نقدية صارمة ، ضغطاً للنفقات العامة وتخفيضاً لعجز الموازنة .

ثالثاً : سياسة الاستثمار والادخار

تهدف هذه السياسة إلى تحريك قدرات الانتاجية لانماء انتاج السلع والخدمات بدون زيادة في التكاليف .

يجري الاستثمار أولاً على رأس المال البشري بواسطة تكوين مهني حقيقي وتربية ثانوية ، مهنية وجامعية تتلاءم مع حاجات الاقتصاد . لا ينتظر من هذه السياسة أي تأثير

جدول1 . 19 مقارنة ثقل الضرائب

	مجموع واردات الضرائب			
	1964	1970	1976	1983
ـ فرنسا	38,0	39,0	42,5	47,0
ـ الولايات المتحدة الاميركية	26,5	29,6	30,6	31,7
ـ اليابان	20,5	20,7	23,6	30,4
ـ المانيا الاتحادية	36,2	38,3	44,0	45,2
ـ المملكة المتحدة	31,5	40,4	39,4	42,5
ـ ايطاليا	30,6	30,4	32,9	45,3
ـ كندا	27,8	35,2	36,3	39,0
ـ النمسا	37,8	39,7	42,4	46,6
ـ بلجيكا	30,0	35,2	40,3	44,6
ـ دانمرك	29,7	41,7	46,9	53,1
ـ نروج	36,0	43,5	50,9	52,6
ـ البلاد المنخفضة	35,7	44,5	53,6	55,7 [1]
ـ السويد	37,1	47,0	55,6	59,3 [1]

1. 1982

الوحدة : نسب مئوية من الناتج الداخلي الاجمالي

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي ، تطلعات اقتصادية للمنظمة .

في الأجل القصير ، لكن كل تأخير في وضعها موضع التنفيذ لا يمكن إلاّ أن يزيد المشاكل على المدى الطويل .

يقوم الاستثمار كذلك على التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت . فهو ضروري بمقدار ما تعرضنا له منذ سنة 1970 من تخفيض في نصيب مداخيل رأس المال في القيمة المضافة ، مما عرّض التمويل بالاستثمار للخطر ، وهو أحد المحركات الأساسة للنمو الاقتصادي .

لا توجد سياسة استثمار بدون سياسة ادخار . هذا العمل مزدوج . يجب أولاً أن نزيد حجم الاستثمار . ثانياً ، يجب تخصيص هذا الادخار لتمويل الاستثمارات المنتجة . عندما ندرك الأهمية الخاصة للاصدارات الالزامية للقطاع العام واصدارات الأسهم النقدية للقطاع الخاص (انظر الفصل الحادي عشر) نعرف سبيلنا في فرنسا الذي يجب أن نسير فيه لنصل إلى حالة مُرضية .

رابعاً : سياسة مقهى التجارة

من الأفضل أن يكون المرء غنياً وفي صحة جيدة بدلاً من أن يكون فقيراً ومريضاً . هذه الطروحات ، التي قليل من الناس من يرتضيها ، هي وسام في اطار

السياسة المضادة للتضخم . نورد فيما يلي خمسة أمثلة تأكيداً لهذا القول الثابت .

من لم يقرأ أو يسمع بالكلام عن :

ـ التعاون الدولي الضروري والتفاهم اللازم بين الحكومات لمكافحة التضخم بشكل فعّال .

ـ ضرورة تأسيس برمجة للقرارات قصيرة الأجل في اطار اكثر عمومية تخطيط متوسط الأجل ، لمكافحة التضخم بشكل فعّال .

ـ الواجب الملقى على عائق السلطات العامة ، بأن يكون عملها متماسكاً وأن تكون قراراتها ملائمة في الزمان ، لمكافحة فاعلة ضد التضخم .

ـ الواجب الملحّ بتطبيق سياسة التفاهم والاتفاق حول تطور مجموع المداخيل الاسمية ، بعد تصحيح فوري للتحويلات والضرائب ، يشارك فيه كل الفرقاء الاجتماعيين ، في مكافحة التضخم بشكل فعّال .

ـ الحاجة إلى تطبيق ترتيبات وأجهزة أكثر شفافية واكثر تنافساً في سوق السلع والخدمات وسوق المداخيل في سبيل مكافحة التضخم بشكل فعّال .

تلك هي خمسة أمثلة ، مأخوذة من كثير غيرها ، تشكل جزءاً من « لغة الغاب » التي يستعملها بثقة كاملة ، عدد كبير من المسؤولين السياسيين ، وما هو أدهى وأمر ، بعض الاقتصاديين المفتقرين للأصالة .

مراجع

مؤلفات

G. Caire, *Théorie et pratique de la politique des revenus*, PUF, Paris, 1970.

J. Charpy, *La politique des prix*, Calmann-Levy, Paris, 1973.

A. Cotta, *Inflation et croissance en France depuis 1962*, PUF, Paris, 1974.

OCDE, *Les politiques actuelles de lutte contre l'inflation*, Paris, 1971.

OCDE, *Inflation, le problème actuel*, Paris, 1970.

OCDE, *Objectifs monétaires et lutte contre l'inflation*, Paris, 1979.

الفصل العشرون

السياسة الاقتصادية الخارجية

تحتل المبادلات الخارجية أهمية متزايدة في النشاط الاقتصادي لكل البلدان المتطورة . وما هو صحيح بشكل عام ، يصح أكثر بالنسبة للاقتصاد الفرنسي . يشير الجدول 1 . 20 بالفعل إلى أن معدل التصدير [1] زاد بنسبة % 87 بين سنة 1959 وسنة 1984 ، وأن معدل الدخول [2] إلى السوق الخارجي تضاعف خلال نفس المدة .

جدول 1 . 20 تطور معدل التصدير ومعدل الدخول العائدين للاقتصاد الفرنسي

	1959	1969	1973	1979	1981	1984
التصدير	14,7	15,1	19,4	23,6	25,0	27,5
معدل الدخول	12,2	15,8	18,8	23,7	27,1	27,9

الوحدات : نسب مئوية
المصدر :INSEE تقرير عن الحسابات الوطنية

بين سنتي 1959 و 1984 ، أصبح الاقتصاد الفرنسي مرتبطاً أكثر فأكثر بمبادلاته مع الخارج . غير أنه يجب التذكير بأن لهذه المبادلات تأثيراً كبيراً على النشاط الاقتصادي

---

(1) يحدَّد معدل التصدير بالنسبة : $\frac{\text{الصادرات}}{\text{السوق الداخلي}}$ ؛ بحيث يساوي السوق الداخلي الانتاج مضافة اليه الواردات ومنقوصة منه الصادرات؛

(2) يحدَّد معدل الدخول بالنسبة $\frac{\text{الواردات}}{\text{السوق الداخلي}}$.

الداخلي . (انظر الفصلين الرابع والثامن) . يولدُ الميزان التجاري الذي يشكو من العجز ، ناتجاً اجمالياً أدنى من الناتج العائد لنفس الاقتصاد عندما يكون دون علاقات مع الخارج ، أما الميزان التجاري ذو الوفر فهو يستدعي وجود ناتج داخلي اجمالي أعلى من الذي يكون لاقتصاد مغلق (انظر الفصل التاسع) .

تجبر هذه الاثباتات الدول على اطلاق موازين تجارية فائضة ، أو تأمين التوازن الخارجي لمبادلاتها في حالة العجز . وبما أن وضع الاقتصاد الفرنسي يتميز بالعجز اجمالاً أكثر مما يتميز بفائض تجاري ، فمن منظور تخفيض العجز سيكون عرضنا للشروحات التالية .

السياسات الهادفة لاعادة التوازنات الخارجية هي من ثلاثة أنواع مختلفة ، ويمكن أن تستند إلى اجراءات ادارية وأن تستعين بالسياسات الاقتصادية الكلية . يشكل تغير سعر الصرف وتعديلات سعر التكافؤ ، الوسيلة الأخرى المستخدمة لاعادة توازن الميزان التجاري . سنعالج كل سياسة من هذه في فقرة خاصة من هذا الفصل .

فقرة اولى : اعادة توازن المبادلات الخارجية والاجراءات الادارية

تستخدم السلطات العامة ثلاث سياسات مختلفة في سبيل اعادة توازن المبادلات الخارجية . يمكن لهذه السلطات أن تستعين باجراءات الحماية التجارية ، الرقابة على الصرف والقروض بالعملات الاجنبية .

اولاً : السياسات التجارية

الاجراءات التجارية هي من طبيعة مزدوجة وهي تهدف إلى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات .

يكون الحصول على تخفيض الواردات بتعديل مصطنع لأسعارها . من أجل ذلك ، تفرض السلطات العامة تعرفات جمركية ، رسوماً جمركية وشبه جمركية (يمكن أن تكون الرسوم نوعية أو على القيمة) نظاماً للحصص او الكوتا .

هذه القيود غير التعرفية هي عموماً مرفوضة من الكات GATT [1] . غير أن

---

(1) الكات . Gatt (General Agreement on tarifs and trade) الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة ، هو اتفاق دولي يعود لسنة 1947 الهدف منه تشجيع سياسة المفاوضات بغية تخفيض التعرفات الجمركية وغيرها من معوقات التجارة . بعض المفاوضات بقيت مشهورة مثل مفاوضات كينيدي ، نيكسون ، طوكيو .

بعض اجراءات الحماية ذات الاهداف المحددة والتي هي لمدة طويلة تكون موضع موافقة من الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة ومن اللجنة الاقتصادية الاوروبية .

كذلك يمكن أن تكون الاجراءات التجارية بهدف تنمية الصادرات . لذلك تقوم السلطات العامة بحث المشروعات الوطنية على زيادة صادراتها باللجوء إلى الاعانات وتخفيض الرسوم أو ما شابهها ، واعطاء مكافآت عن التصدير ، دفع الاعباء الاجتماعية أو الأجور ، بالتحديد ، للاغراق (Dumping) .

تهدف هذه الاجراءات ، الموجهة نحو الصادرات والواردات إلى تعديل العرض الكلي والطلب الكلي ، دون المساس بسياسة الموازنة والسياسة النقدية . لكن الأمر لا يخلو من بعض المساوىء . نذكر منها ثلاث :

- تتطلب هذه الاجراءات كثيراً من الوقت لتعطي نتائجها . اذا كان عليها ان تعطي نتائج .

- تحدّد الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة ، اطاراً عاماً على مختلف البلدان أن تحترمه ، وتمنع التلاعب الكبير في الضرائب والرسوم والاعانات .

- أخيراً ، ان هذه السياسة خاصة ، تهدد باحداث توترات في النظام الانتاجي الوطني .

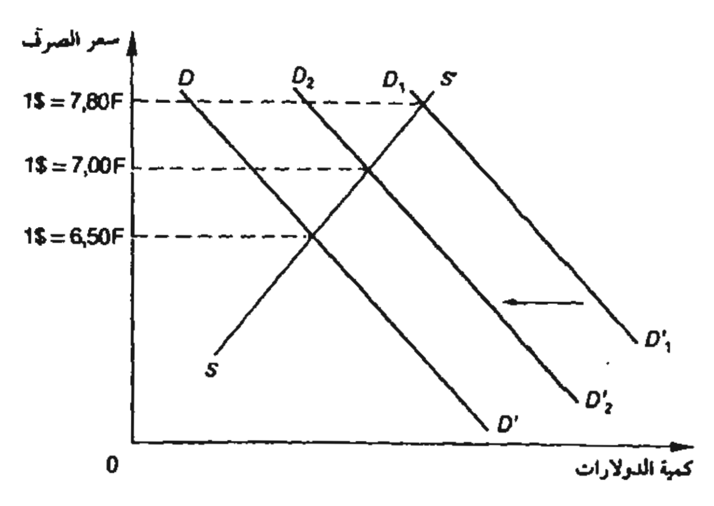
ثانياً : الرقابة على الصرف

الهدف من الرقابة على الصرف (القطع) هو تحديد دخول وخروج رؤوس الأموال . في الوضع الفرنسي ، القيود هي فقط على الاخراج . هذا الافتراض سيكون مرجعاً لشروحات هذه الفقرة .

يبين المخطط 1 . 20 بشكل واضح الهدف المطلوب من تأسيس الرقابة على الصرف .

في بلد معين ، يتمثل عرض وطلب الدولارات في سوق الصرف بالمستقيمين S S ' و DD' . يبنى سعر التوازن عند تقاطع المنحنيين ويتحدد بـ U S $ 1 = 6 ,50FRF (أي ان دولاراً اميركيا يساوي ستة فرنكات فرنسية ونصف) . تؤدي تعديلات السياسة الاقتصادية إلى تزايد الطلب على الدولارات ،الذي يجر معه الانتقال من المستقيم D D ' إلى D 1 D '1

في مجمل الرقابة على الصرف ، يتحدد سعر الصرف للتوازن بـ U S $ 1 = 7 , 80



مخطط 1 . 20 الرقابة على الصرف وتحديد سعر الصرف

الهدف من الرقابة على الصرف هو تخفيض بشكل أو بآخر ومع استعمال مختلف التقنيات ، الطلب على الدولارات لتبقيه عند D2 D '2 والحيلولة دون وصوله إلى المستوى D1 D '1 . الغاية النهائية للرقابة على الصرف هي تثبيت مستوى سعر الصرف عن طريق تخفيض الطلب على العملات الاجنبية .

تتعلق الرقابة على الصرف عادة ، بالوحدات الاقتصادية المقيمة : المصارف ، الافراد والمشروعات . مع ذلك قد يحدث ان تكون بعض الاحكام والاجراءات ، مطبقة على غير المقيمين .

I : الاجراءات المتعلقة بالمقيمين

اجراءات الرقابة على الصرف التي تتعلق بالمقيمين هي كثيرة ولا تعرف حدوداً موضوعية . فهي تتوقف على تصور البيروقراطيين ، ونعرف ان هذا التصور قد يكون حراً في بعض الأحيان .

النماذج الرئيسة للرقابة على الصرف، هي ستة ، وهي :

ـ المنع المفروض على المصارف ، بأن تجري عملياتها بالعملات الأجنبية لحسابها الخاص ؛

ـ تحديد مدة الضمانات لأجل المقترحة من المستوردين (في شهر أيار 1981 ، كانت هذه المدة محددة بشهر) يمكن أن يؤدي هذا التحديد إلى منع كل تغطية أو ضمان .

ـ الالزام المفروض على المستوردين ، بالمبادرة إلى شراء العملات الأجنبية قبل بضعة أيام من تاريخ التسويات المقابلة لمشترياتهم . (في ايار 1981 كانت هذه المدة محددة بـ 48 ساعة) .

ـ الالزام المفروض على المستوردين بأن يتخلوا عن عملاتهم الأجنبية (في أيار 1981 كانت المدة محددة بشهر ، ثم خُفضت إلى اسبوعين) ؛

ـ تأسيس نظام العملة الاجنبية المقياس ، لتحديد المشتريات من الأموال المنقولة الاجنبية التي يجريها المقيمون ؛

ـ الالزام بتمويل كل او بعض الاستثمارات المباشرة في الخارج بقروض من العملات الاجنبية (في ايار 1981 ، كان يجب تمويل هذه الاستثمارات بنسبة % 75 بالقروض بالعملة الاجنبية) .

2 : الاجراءات المتعلقة بغير المقيمين

غير المقيمين ، الحائزون على فرنكات ، هم مضاربون احتماليون لتخفيض العملة الوطنية . يستطيع غير المقيم بالفعل أن يقترض فرنكات من سوق العملات الاوروبية ويبد لها مباشرة بعملة قوية ، مؤملاً ان سعر الفرنك سيكون أقل قيمة عند شرائه فيما بعد لتسديد قيمة القرض الأساس .

يمكن ان يكون اتساع مثل هذه العمليات بشكل تصل معه معدلات الفائدة في السوق الاوروبي للفرنك إلى الذروة . في 14 آذار 1981 وصل معدل الفائدة في السوق الاوروبي للفرنك في فرانكفورت إلى %4000 وهذا يمثل % 12 يومياً ! عوامل أخرى غير الطلب على الفرنكات ، بداعي المضاربة ، لعبت دوراً في التعبير عن هذا المستوى . بالاضافة إلى ذلك يجب ان نفهم جيداً أنه بمعدل % 12 يومياً ، القليل من القروض (ويمكن ولا واحد) هي التي عقدت فعلاً [1] .

---

(1) في سنة 1980 ، قدرت السوق الاوروبية للفرنك بـ 80 مليار فرنك . اجراءات الرقابة على الصرف كانت تميل نحو تخفيض هذا الحجم بشكل ملموس .

كان يتوجب على الرقابة على الصرف أن تحد من عمليات المضاربة لغير المقيمين ، لكن الدولة ، بمقدار ما كانت تريد احترام التعهدات الدولية للتحويل الخارجي للفرنك ، كانت غير قادرة على تقييد حرية غير المقيمين بشكل كلي ، في اجراء عملياتهم على العملة الوطنية . بعض الاجراءات القابلة لأن تكون مرسومة هي من طبيعة مزدوجة ، فهي تعني :

- منع المصارف المقيمة من أن تُعرض بالفرنك إلى غير المقيمين .

- منع غير المقيمين بأن يبيعوا في فرنسا أموالاً منقولة محررة بالعملات الاجنبية .

ثالثاً : القروض بالعملات الاجنبية

في سبيل مواجهة صعوبات ميزان المدفوعات وتمويل اختلال التوازن التجاري ، يمكن لدولة أن تلجأ للاقتراض بالعملات الأجنبية . عدة اساليب يمكن مواجهتها :

● تستطيع الدولة أن تقترض مباشرة من الأسواق الاوروبية عن طريق العامة . استعملت هذه الوسيلة من قبل فرنسا في تشرين الأول (اوكتوبر) 1982 عندما اقترضت الخزينة اربعة مليارات دولار .

● الوسيلة الأكثر مرونة هي باجباز المشروعات العامة على ان تمول استماراتها بالقروض بعملات أجنبية من الاسواق المالية الدولية . استعملت هذه الطريقة في فرنسا بشكل واسع ابتداء من سنة 1974 .

● تستطيع المصارف الفرنسية ان تقترض لأجل قصير ، لحساب زبائنها المقيمين ، المتضايقين من الرقابات على الصرف ومن تحديد أطر لسقف التسليف .

● الوسيلة الأقل اعتزازاً هي الاستعانة بصندوق النقد الدولي . تستطيع دولة ، بصفتها عضواً في الصندوق ، أن تسحب منه على حصة الاحتياط وعلى مختلف حصص التسليف .

القرض الخارجي بالعملات الأجنبية هو سلاح ذو حدين :

فهو من جهة يتيح تمويل اختلالات التوازن الخارجية بحماية احتياطيات الصرف وحفظها ، وتحاشي أو تأخير سياسة داخلية للتقشف القاسي . من جهة ثانية ، للقرض الخارجي ، وككل قرض ، تأثيرات معززة ، وعندما يكون محرراً بعملة أجنبية تتزايد قيمتها مع الوقت ، فان قيمته تصبح بسرعة مرهقة ، لدرجة حملت الجماعة المالية الدولية

على فرض شروط للقروض الجديدة . بوصولها إلى هذه المرحلة ، يفقد البلد المقترض شيئاً من استقلاله .

يعرض الجدول 2 . 20 تطور الاستدانة الخارجية لفرنسا منذ سنة 1974 [1] .

جدول 2. 20 النتائج التضخمية لتخفيض العملة

	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985 (estimé)
التدفق السنوي للقروض	14,8	13,5	21,8	24,7	11,9	9,0	18,0	33,6	78,1	89,1	35,0	—
تجمع التدفقات السنوية	14,8	28,3	50,1	74,8	86,7	95,7	113,7	147,3	225,4	314,5	349,5	—
انعكاس تعويم العملات	—	+2,9	+ 6,8	+ 4,2	+ 1,3	– 1,9	+ 9,2	+ 40,4	+ 70,0	+ 136,5	+ 175,5	—
استحقاقات الديون	14,8	31,2	56,9	79,0	88,0	93.8	122,9	187,7	295,4	451,0	525,0	469,0

(1) استدانة لاكثر من سنة ، منها اكثر من 50 % محررة بالدولار

الوحدة : مليار فرنك

المصدر : المجلس الوطني للائتمان ، تقرير سنوي ، ووزارة الاقتصاد ، النقاط الرزقاء .

يجب مقابلة هذه الارقام بالديون الفرنسية لأكثر من سنة على الخارج في سبيل حساب المديونية الصافية . في نهاية كانون الأول (ديسمبر) 1985 قدرت هذه الأخيرة بـ 158 مليار فرنك ، أي 30 % من احتياطيات الصرف .

فقرة ثانية : اعادة توازن المبادلات الخارجية والسياسات الاقتصادية الكلية

الهدف المطلوب هو كبح تصاعد الدخل الوطني بغية تخفيض حجم الواردات .

$$\searrow \Delta Y \Rightarrow \searrow \Delta M$$

ΔY = تزايد الدخل الوطني

ΔM = تزايد الواردات

ان الصلة بين تدني الدخل وتدني الواردات هي مؤمنة بواسطة الميل الحدي للاستيراد $\frac{\Delta M}{\Delta Y}$. تدل هذه العلاقة على النسبة التي على أساسها تكون كل زيادة

في الدخل الوطني مخصصةً لشراء السلع المستوردة. بمقدار ما يكون هذا الميل ثابتاً وايجابياً ، فانه يدل دون أي غموض، على أن تدني (أو كبح ارتفاع) الدخل الوطني ، يمارس تأثيراً معيداً لتوازن الميزان التجاري .

على السلطات العامة ، في سبيل كبح الدخل الوطني ، أن تختار بين سياسة الموازنة والضرائب من جهة ، والسياسة النقدية من جهة ثانية .

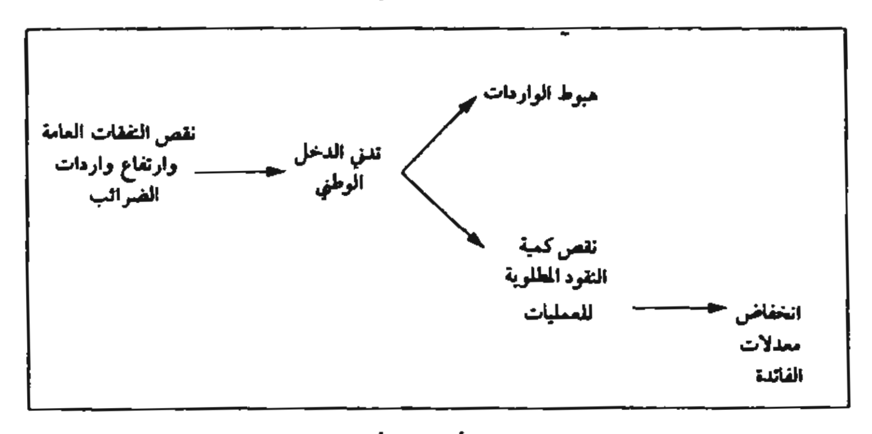
اولاً : سياسة الموازنة والضرائب

يصور الرسم البياني 1 . 20 أساليب تأثير سياسة الضرائب والموازنة . تتجسد هذه السياسة بانقاص النفقات العامة (أو كما هو مألوف بانقاص تزايدها لأنه من الصعب انقاص المبلغ الاجمالي للنفقات العامة من سنة لأخرى) او بزيادة الواردات من الضرائب .

يولِّد انقاص النفقات العامة وزيادة واردات الضرائب انخفاضاً في الدخل الوطني الذي يجر معه تأثيرين :

ـ تخفيض الواردات بواسطة الميل الحدي الاستيراد

ـ هبوط الطلب على العملة لداعي العمليات ، الذي يولِّد ، وكل شيء كما هو في السابق ، هبوطاً في معدلات الفائدة في أصل خروج محتمل لرؤوس الأموال .



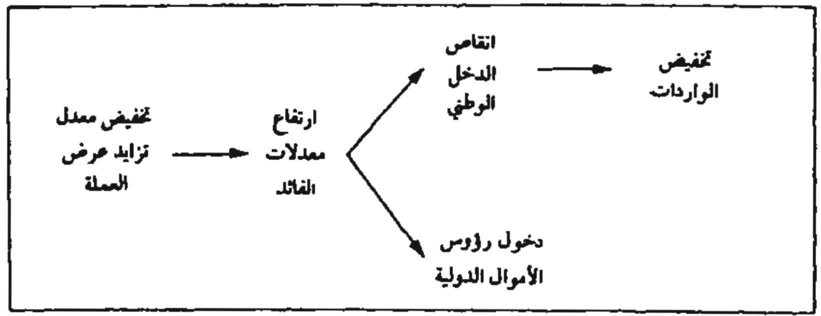
رسم بياني 1 . 20 ـ أساليب تأثير سياسة الموازنة
والسياسة الضريبية
على التوازن الاقتصادي الخارجي

يمارس تخفيض الواردات تـأثيراً إيجـابياً عـلى اعادة تـوازن الميزان التجـاري لكن خروج رؤوس الأموال يولّد على العكس ، تأثيراً سلبياً على ميزان المدفوعات .

ثانياً : السياسة النقدية

يصور الرسم البياني 2 . 20 نماذج تأثير السياسة النقدية على التوازن الاقتصـادي الخارجي .

تتجسد السياسة النقدية بتخفيض عرض النقود ، أو بدقة اكثر ، بتخفيض معدل تزايدها .



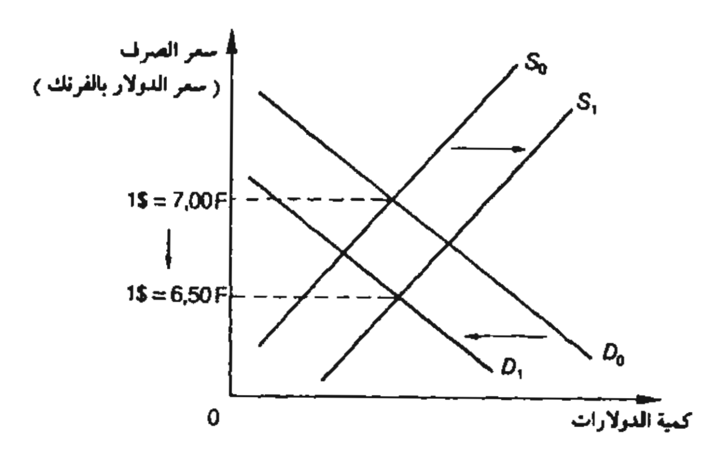
رسم بياني 20.2 كيفيات تأثير السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي الخارجي

يولد هـذا التأثـير على الكتلة النقـدية ، ارتفـاعاً في معـدلات الفائـدة ويجر معـه تأثيرين :

- دخول رؤوس الأموال الدولية التي جذبتها مكافأة مرتفعة كثيراً في الاسواق المالية الفرنسية .
- انخفاض الدخل الوطني ، لأن ارتفاع المعدلات لا يشجع التسليف للاستهلاك ويعزز تمويل الاستثمارات ؛ هذا الانخفاض يستدعي تخفيض الواردات .

لا تمـارس السياسـة النقديـة سوى تـأثيرات إيجـابيـة عـلى التـوازن الاقتصـادي الخارجي : تخفيض الواردات ودخول رؤوس الأموال الـدولية . هـذه النتيجة الأخيـرة تكون مفضلة ومناسبة بمقدار مـا تمول العجـز التجاري وتـدعم في نفس الوقت معـدل الصرف . هذا ما يفسر لجوء السلطات النقدية للتأثير على معدل الفائدة في سبيـل دعم تأثيرها على معدل زيادة الكتلة النقدية . أكدّ السيد م . لاجنيـر (M .La Genière) حاكم مصرف فرنسا في 18 تشـرين الثاني (نـوفمبر) 1981 : « يمكن ان يقـود ثبات سعر الصرف ، المصرف المركزي للتأثير على معدلات الفائدة من أجل تعديل حـركات رؤوس الأموال » .

يقدم المخطط 2 . 20 تحليلاً لتصحيح سعر الصرف بعد دخول رؤوس الأموال .



مخطط 20.2 دخول رؤوس الأموال وتصحيح سعر الصرف

ان دخول رؤوس الأموال يزيد عرض الدولارات من So إلى S1 (يعرض الأميركيون دولارات أكثر للحصول على الفرنكات الفرنسية التي يمكن وضعها في باريس مثلاً على شكل اذونات خزينة) . بنفس الطريقة سينقص طلب الفرنسيين للدولارات وينتقل من D o إلى D 1 لأنهم يصفُّون ايداعاتهم في هذه العملة ليستثمروها في الأسواق الفرنسية . بنتيجة هذه التصحيحات ينتقل سعر الصرف من US$1 = 7 FRF إلى U S $ = 6 , 50 FRF : تصبح قيمة الفرنك اكبر نسبة للدولار .

بمقدار ما يكون الدولار أكثر استعمالاً واكبر أهمية من الفرنك في اجراء العمليات الدولية وعمل النظام النقدي الدولي ، ندرك أن السياسة النقدية الفرنسية هي مرتبطة بمعدلات الفائدة السارية في الاسواق المالية الأميركية . اذا رغبت فرنسا في الاحتفاظ بتكافؤ عملتها بالنسبة للعملات الاجنبية ، فهي مضطرة في معظم الأحيان أن « تساعر » معدلات فائدتها على الأسعار الأميركية أو الاسعار الاوروبية للدولار .

ثالثاً : مقارنة بين السياسات : سياسة الموازنة وسياسة الضرائب والسياسة النقدية

تؤثر سياسة الموازنة والسياسة النقدية على الميزان التجاري وعلى حركات رؤوس الأموال . تحدد هذه السياسة أو تلك ، على أساس اعتبارات خاصة وأسباب مناسبة . غير أنه تجدر الاشارة إلى ان تأثيرات السياسة النقدية هي بشكل أولي كلها ايجابية وهذا

ليس حال سياسة الموازنة ، واختيار هذه السياسة يصبح بشكل أولى اكثر تبريراً . يدعم هذه النتيجة اعتبارات عائدة للتضخم .

ان اعادة توازن الميزان التجاري مسألة كبيرة الأهمية ، لكن الموضوع الرئيس للسياسة الاقتصادية الخارجية هو في حفظ استقرار سعر الصرف. غير أن تطور سعر عملة أجنبية هو بالتأكيد تابع لوضعية الميزان التجاري ولكنه كذلك أكثر للتضخم ولتباين التضخم .

اذا كان معدل التضخم في البلد A أعلى من ارتفاع الأسعار في البلد B ، فان صادرات المشروعات في A تصبح بالتدريج مقاصصة ومستبدلة بانتاج المشروعات للبلد B. على العكس ، تصبح صادرات البلد B محلاً للتشجيع وتأتي لتنافس بنجاح انتاجات المشروعات للبلد A. بنتيجة هذا المسار ، ينشأ العجز التجاري في البلد A أو تزيد حدته . يصبح الانخفاض في قيمة العملة A (او تدني القيمة في اطار نظام صرف ثابت) المحصلة لهذا الاختلال في التوازن التجاري .

وفي سبيل الحيلولة دون مثل هذا التسلسل ، ينبغي ان تكون معدلات التضخم متماثلة في البلدين وأن يكون التباين التضخمي في النتيجة يساوي صفرا .

للوصول إلى هذه النتيجة ، يقتضي أن تكون السياستان النقديتان للبلدين A و B متماثلتين وهذا يستدعي أن تكون معدلات الزيادة للكتلة النقدية ، المحدد الرئيس ان لم يكن الوحيد ، لمعدل التضخم ، متماثلة في البلدين في نظام صرف ثابت (النظام النقدي الاوروبي) ، اذا لم تكن معدلات التضخم لمختلف البلدان متماثلة ، ففي يوم او آخر ، لابد من اعادة مساعرة معدلات الصرف . قد يكون التصحيح سريعاً أو قليل السرعة ، كاملاً أو غير كامل ، لكنه حتمي لابد منه. ان المقارنة التاريخية بين تطور الفرنك وتطور المارك هو المفسر لهذا التصحيح العائد لمعدل الصرف على أساس التباين التضخمي .

في نظام صرف عائم ، تكون اعادة التصحيح أقل استعراضاً ، فهي تتم يومياً بواسطة تقلبات سعر العملات الاجنبية في السوق .

فقرة ثالثة : اعادة توازن المبادلات الخارجية وتغير سعر الصرف

النتائج الايجابية والسلبية لتخفيض العملة والتي تعرضنا لها بسرعة في الفصل السادس عشر ، تستوجب التوسع في شرحها الآن .

سنفصل في فقرة أولى آثار التخفيض وما تستلزمه على صعيد السياسة الاقتصادية ، وفي فقرة ثانية شروط نجاح سياسة التخفيض .

اولاً : آثار تخفيض العملة

الهدف الأساس لانقاص القيمة هو تسهيل اعادة توازن العمليات الجارية ، بفضل تعديل الأسعار العائدة للمنتجات الوطنية والاجنبية . هذا الهدف ليس وحيداً . كذلك على تخفيض العملة أن يساهم في تحسين ميزان رؤوس الأموال بفضل انهيار تسديدات المضاربة [1] .

يعدّل انقاص قيمة العملة الوطنية ، الأسعار الخاصة بالمنتجات الوطنية والاجنبية بطريقتين مختلفتين :

● يخفض انقاص القيمة سعر السلع والخدمات الوطنية تجاه العملة الاجنبية ، مما يزيد في الطلب الخارجي للمنتجات الوطنية ويعزز زيادة الصادرات الوطنية .

● يرفع انقاص القيمة سعر السلع والخدمات الاجنبية تجاه العملة الوطنية مما يُنقص في الطلب الوطني للمنتجات الاجنبية ويوقف الواردات . ان نتائج انقاص القيمة ومتطلباتها للسياسة الاقتصادية هي اكثر دقة وتعقيداً للتحليل مما لا تتضمنه النتيجتان السابقتان . ثلاثة آثار رئيسة تنبغي ملاحظتها ، فهي تعرض في آن واحد نتائج ايجابية وسلبية [2] .

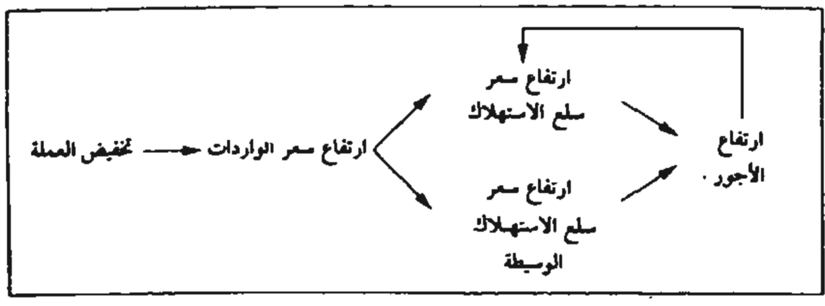
1 : الأثر الاول : ارتفاع الأسعار والآثار الضارة للمنحني عند J

نتيجة لتخفيض العملة ، يكون ارتفاع أسعار الواردات مباشراً . الانعكاس على اسعار السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة هو سريع أو أقل سرعة . يكون انعكاس التضخم على الاجور مرتفعاً ، كلما كان تصحيح المداخيل بالنسبة لارتفاع الأسعار تلقائياً . اذن يكون لتخفيض العملة أثر تضخمي واضح ويولّد لولب أسعار ـ أجور كما هو مبين في الرسم البياني 3 . 20 .

---

(1) بما أن هذا الهدف ، ورغم كل شيء ، ليس اولياً باهميته ، فسوف لانتعرض له في اطار هذا الفصل .

(2) يعود الفضل في الشروحات التالية للدراسة القيمّة التي وضعها م ديبوناي وهـ ستردنياك M . Debonneuil — H . Sterdyniac وعنوانها : تقييم انقاص القيمة ، نشرت في اقتصاد واحصاء آذار 1982 . تمثل هذه الدراسة ، بالاستعانة بنموذج Metric (متريك) الآثار على الاقتصاد الفرنسي ، لبعض تغيرات سعر الصرف .



رسم بياني 3 . 20 النتائج التضخمية لتخفيض العملة

أكدّ ج . ديلور (J . Delors) نفسه ، في 16 كانون الأول (ديسمبر) 1982 أمام المجلس الوطني للائتمان : « كل نقص اضافي في قيمة الفرنك الخارجية تصبح في المضمون الدولي الحالي ، تضخمية وسأقول بوجه الحصر تضخمية » .

يبين الجدول 2 . 20 (مقتطف من مقالة ديبوناي وستردنياك الذين سبق ذكرهما) آثار انقاص قيمة الفرنك بنسبة 10 % تجاه العملات الاجنبية ، على أسعار الاستهلاك في فرنسا ، وكذلك رفع قيمة المارك الالماني والفلورن النيرلاندي بنسبة 10 % وللدولار الأميركي والين بنسبة 10 % . ان انقاص قيمة الفرنك تجاه كل العملات الاجنبية يقابل حالة يصبح فيها السعر المعيار للفرنك الفرنسي داخل النظام النقدي الاوروبي مخفضاً بنسبة 10 % . اما رفع قيمة المارك الألماني والفلورن فهو يقابل ارتفاعاً بنسبة 10 % للسعر المعيار لهاتين العملتين . ان رفع قيمة الدولار والين يعني افتراض ارتفاع بنسبة 10 % قياساً على كل العملات في النظام النقدي الأوروبي . كان من المقترح أن تبدأ كل هذه التقلبات في أول كانون الثاني (يناير) سنة 1982 .

جدول 2 . 20 النتائج التضخمية لتخفيض العملة

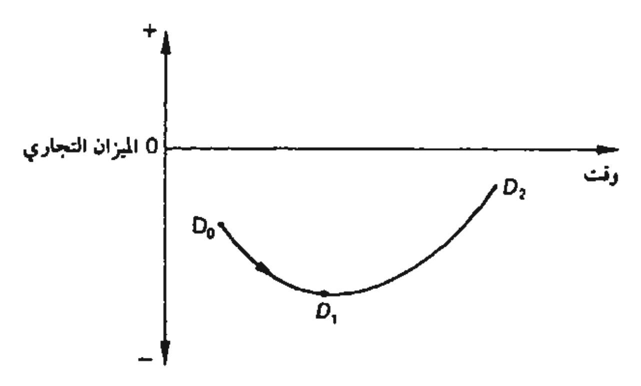
	انعكاس على اسعار الاستهلاك		
	في نهاية سنة	في نهاية 3 سنوات	في نهاية 5 سنوات
انقاص قيمة الفرنك الفرنسي بـ 10 %	0,4	2,0	3,8
زيادة قيمة المارك الالماني والفلورن بـ 10 %	—	0,1	0,1
رفع قيمة الدولار والين بـ 10 %	0,3	1,4	2,8

الواحدات : نسب مئوية

المصدر : م . ديبوناي ، هـ ستردنياك ، تقييم تخفيض العملة ، اقتصاد واحصاء ، آذار 1982 .

الارقام المبينة في الجدول 2 . 20 هي مشروحة بشكل كاف ولا نرى ضرورة بأن ، يف إلى ذلك أي تعليق . لكن نشير فقط إلى أن الأثر التضخمي يمكن ملاحظته أكثر في حالة تقدير الدولار مما يلاحظ في اعادة تقييم المارك الالماني . يمكن تفسير هذا العامل بسهولة : الواردات المحررة بالدولار هي من الناحية الكمية أكثر أهمية من الواردات المحررة بالعملة الالمانية .

يولّد الارتفاع في سعر الواردات ، آثاراً ضارة على رصيد الميزان التجاري فبالفعل ، بمقدار ما تكون الواردات ضرورية ، فان ارتفاع سعرها ، لا يمكنه أولاً أن يجر معه سوى نقص في رصيد الميزان التجاري . تقابل هذه الزيادة في اختلال التوازن التجاري القسم الأول من المنحنى J (D0 D1 في المخطط 3)



مخطط 20.3 تخفيض عملة اجنبية والمنحنى J

سلسلتان من العوامل تساهمان في هذه الآثار الضارة : من جهة اعادة تعزيز الواردات التي سبق وتكلمنا عنها ، وذلك بدون مهلة ، ومن جهة ثانية ، الارتفاع المتأخر جداً للمقبوضات من الصادرات . ثلاثة أسباب هي التي تفسر هذا التأخر في زيادة قيمة الصادرات :

● ـ يستفيد المصدرون من الانقاص في زيادة ربحهم بالاحتفاظ بأسعارهم بالعملة الاجنبية ، بدلاً من تخفيضها لزيادة مبيعاتهم .

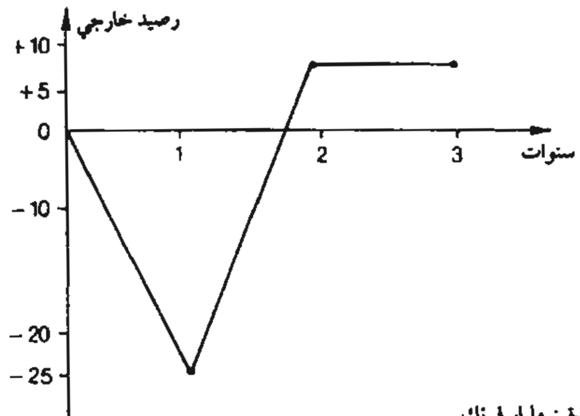
● ـ الارتفاع المباشر لأسعار الواردات ينعكس على أسعار السلع المصدرة .

● ـ يعدل تخفيض العملة الأسعار العائدة للواردات والصادرات في اتجاه تدهور معايير التبادل . ستعمد الوحدات الاقتصادية في الداخل إلى احلال سلع وطنية أصبحت

نسبياً رخيصة ، محل سلع مستوردة اصبحت نسبياً غالية . مثل هذا السلوك يشجع الصادرات ويخفض الواردات ، لكنها تحتاج إلى وقت .

أعلن جاك ديلور (J . Delors) في 16 كانون الأول (ديسمبر) 1982 : «نحن نعلم ان اعادة توازن ميزان المدفوعات لا يمكن ان تتبع مباشرة اجراءات اعادة التوازن الداخلي ، المعتمدة بعد آخر مساعرة نقدية . الكل يعرف آثار المنحنى عند J » .

يصور المخطط 4 . 20 المنحنى J المتابع لتخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بنسبة 10 % مقابل كل العملات بتاريخ أول كانون الثاني (يناير) 1982 . هذا التخفيض المتحقق صورياً ، يفترض أن الميزان التجاري الفرنسي كان متوازناً في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1981 .



الوحدة : مليار فرنك

المصدر : م ديبوناي وهـ ستردنياك تقدير تخفيض العملة ، اقتصاد واحصاء آذار 1982 .

مخطط 20.4 مماثلة تطور الرصيد التجاري المتابع لتخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بـ 10 %

تفسير هذا المخطط واضح . يؤدي تخفيض قيمة الفرنك ، في نهاية سنة وكل الأشياء متعادلة كما في السابق ، إلى تدهور الميزان التجاري بشكل ملموس يعادل 25 مليار فرنك . لو ان اختلال التوازن كان في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1981 مساوياً لـ 60 مليار فرنك ، ففي 13كانون الأول 1982 يصبح 85 مليار فرنك . في نهاية سنتين ، على العكس ، تتسبب الآثار الايجابية المولّدة من تخفيض العملة ، فائضاً تجارياً يتراوح بين 5 و 10 مليارات فرنك .

2 ـ الأثر الثاني : اعادة توازن الميزان التجاري

في مرحلة ثانية ، تبدأ بالبروز والظهور آثار إحلال : تتجه الصادرات للزيادة نظراً لتحسُن قابليتها للمنافسة وتتجه الواردات للنقصان نظراً لارتفاع كلفتها . يتدنى العجز التجاري ، ويستعيد الميزان التجاري توازنه ويصبح فائضاً . تقابل اعادة التوازن هذه القسم الثاني من المنحنى J (D1 D2 على المخطط 3 . 20) .

يولِّد نمو الصادرات دفعاً للنشاط الاقتصادي الداخلي ، يتوقف مداه بجزء منه على مرونة الطلب الخارجي بالنسبة للسعر . تتدخل عوامل أخرى في الواقع ، في قرار المشترين الاجانب : ميزة ونوعية السلعة المنتجة ، مهلة التسليم ، الخدمة بعد البيع . . .

3 ـ الأثر الثالث : التأثير على القدرة الشرائية

ينتج تخفيض العملة بالفعل تأثيراً متناقضاً على القدرة الشرائية للوحدات الاقتصادية الداخلية . الأثر هو قبل كل شيء سلبي : تتدنى القدرة الشرائية بفعل ارتفاع سعر الواردات . فيما بعد يكون الأثر ايجابياً : تزداد القدرة الشرائية بفعل انطلاق النشاط الاقتصادي المتولِّد عن زيادة الصادرات . مع ذلك فالأثر ليس متماثلاً بالنسبة لمختلف الوحدات الاقتصادية .

تتأثر الأسر بانخفاض القدرة الشرائية اذا لم تكن الأجور مربوطة على الأسعار . في حالة ربط الأجور بالاسعار ، لا يخفض انقاص النقد القدرة الشرائية .

اذا كانت الاجراءات المقصودة لتجميد الأجور وتخفيض المداخيل قليلة ، فان استهلاك الأسر في مثل هذه الظروف ، لا يكون متضرراً من تخفيض العملة [1] .

المشروعات هي في وقت واحد رابحة وخاسرة ، فاستثمارها ينشط بالانطلاق المتولِّد من زيادة الصادرات ، لكنه في الوقت ذاته يكون مكبوحاً بفعل نقص الارباح المتولِّد من ارتفاع قيمة المواد الأولية وسلع التجهيز المستوردة .

يعرض الجدول 20.3 تقديرات أثر إنقاص قيمة الفرنك بنسبة 10% على القدرة الشرائية وذلك بتاريخ أول كانون الثاني (يناير) 1982 .

لا توجد أية صعوبة في ترجمة الأرقام . الـ % 12 – مثلاً تعني ان القدرة الشرائية لادخار الشركات قد انخفضت % 12 خلال السنة التي تلت تخفيض العملة ، بينما تعني

---

(1) يبرر هذا الاستنتاج بالنتيجة اجراءات التقييد التي ترافق دائماً انقاص القيمة .

الـ % 1 , 2 + أن الاستثمار بالنسبة للسنة التالية للانقاص هو أعلى بنسبة % 1 , 2 من المستوى المحصل خلال السنة السابقة لتعديل التكافؤ .

جدول 3 . 20 أثر تخفيض العملة على تطور القدرة الشرائية .

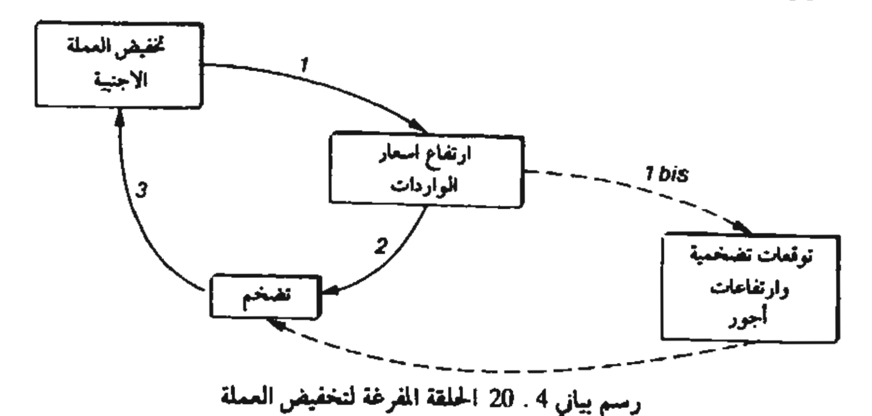
	انعكاس في نهاية		
	سنة	ثلاث سنوات	خمس سنوات
القدرة الشرائية لدخل الأسر	—	− 0,1	− 0,2
استهلاك الأسر	—	− 0,2	− 0,3
القدرة الشرائية لادخار الشركات	− 12,0	− 1,8	+ 1,5
استثمار منتج	+ 2,1	+ 1,7	− 0,3

الوحدة : نسبة مئوية .

المصدر : م ديبوناي وهـ . ستيرديناك ، تقدير تخفيض العملة ـ اقتصاد واحصاء آذار 1982 .

4 : موجز للآثار المتولدة من تخفيض العملة

من الناحية النظرية ، يقتضي أن يحتوي تخفيض العملة ، على أثر ايجابي ويعيد التوازن الخارجي للبلد . قبل السبعينات ، ظهرت هذه الأثار المؤاتية تقريباً بسرعة . لكنها اليوم تتراءى بصعوبة لأن الأثار الضارة لكل تخفيض عملة تميل نحو التعزز. يمكن لمدتها ، التي لا تقل عن سنة ، أن تولّد هبوطاً في الرصيد التجاري ، الذي يؤدي بدوره ، إلى تدني قيمة العملة الوطنية من جديد . يضاف إلى ذلك ، وقبل أن تعوض الأثار الايجابية لتخفيض العملة ، عن الأثار السلبية ، وتعيد التوازن التجاري ، يمكن أن يسرع التضخم ويزيل الأثار الأولى الايجابية لهذا التخفيض عندها تأتي حلقة مفرغة حقيقية فتأخذ لها مكاناً .



رسم بياني 4 . 20 الحلقة المفرغة لتخفيض العملة

ثانياً : شروط نجاح تخفيض العملة

الهدف الأولي للسياسة الاقتصادية الخارجية هو استقرار معدل الصرف . في معظم الاحيان ، عندما يصبح تخفيض العملة ضرورياً ، يجب ان يكون متلائماً مع « اجراءات متابعة » (نتكلم راغبين عن « خطة انهاض » بالنسبة للحكومة و« خطة تقشف » بالنسبة للمعارضة ، سواء كانت الحكومة من اليسار أو من اليمين ، كما تدل عليه التغيرات في سلوك مختلف المسؤولين السياسيين الفرنسيين بين 1975 و 1983) . تشكل اجراءات المتابعة هذه . شروط نجاح تخفيض العملة ، القصد منها تلافي تداعي الآثار الضارة التي عرضناها في الفقرة السابقة . لهذه الغاية ، يجب على اجراءات المتابعة أن تخفض من ضغط الطلب الداخلي .

يكتب التوازن في اقتصاد مفتوح

$$Y + M = C + I + X \quad [1]$$

اذا سمينا الامتصاص A ومجموع C + I ممثلاً للطلب النهائي من أصل داخلي فان المعادلة [1] تُكتب :

$$Y + M = A + X \quad [2]$$

أي :

$$X - M = Y - A \quad [3]$$

تبقى هذه المعادلة صحيحة عند يكون التحليل جارياً بمصطلحات النمو .

$$\Delta X - \Delta M = \Delta Y - \Delta A \quad [4]$$

توضح هذه المعادلة البسيطة استنتاجين :

● يحسن تخفيض العملة المبادلات الخارجية ($\Delta X > \Delta M$) اذا سبَّب زيادة في الدخل الوطني أكبر من الامتصاص ($\Delta Y > \Delta A$) .

ذلك هو الأساس لاجراءات المتابعة التي تهدف إلى تحديد ارتفاع او تخفيض الطلب الداخلي . يكون هذا التحديد ضرورياً بمقدار ما يملك الاقتصاد طاقات انتاج غير مستعملة .

● تؤثر الواردات من جديد على الامتصاص ويمكن أن تخفف الآثار الايجابية

لتخفيض العملة . يمكن كتابة المعادلة [4] .

$$\Delta X + \Delta A = \Delta Y + \Delta M \qquad [5]$$

كلما كان تزايد الامتصاص مرتفعاً ، كلما كانت الكمية $\Delta Y + \Delta M$ هامة . غير أنه لا يوجد احلال بين ΔY و ΔM على العكس من ذلك ، توجد علاقة تكاملية . ليست هذه العلاقة سوى المرونة الدخلية للطلب الوطني للصادرات (انظر الفصل الرابع) . اذا كانت هذه المرونة شديدة ، فان زيادة الامتصاص تترجم بارتفاع أكثر من نسبي للصادرات .

الخطورة هي أن نشهد تفاقماً وليس فقط انخفاضاً لاختلال التوازن التجاري . تكون هذه الخطورة كبيرة بمقدار ما تكون المرونة الدخلية للطلب الوطني للصادرات قوية . بالنسبة لفرنسا ، هذه المرونة هي تقريباً 1,6 .

يسمح هذان الاستنتاجان باستيعاب أنه من الضروري أن نخفض ضغط الطلب الداخلي بغية كبح جموح الأسعار ، العقبة في وجه ارساء القابلية للتنافس الخارجي ، وتشجيع الصادرات باستخراج فائض انتاج داخلي .

بشكل عام ، تأخذ السياسة الاقتصادية المطبقة للوصول إلى هذا الهدف المناحي التالية :

● تخفيض كل انواع العجز العام : موازنة الدولة ، الانظمة الاجتماعية المشروعات العامة ، موازنة الهيئات المحلية ؛

● ادارة صارمة للعملة : ضغط ضابط تصاعد الكتلة النقدية ، وضع أطر دقيقة لسقف التسليف ، رفع معدلات الفائدة ؛

● تحديد تصاعد المداخيل يصل إلى حد تخفيض القدرة الشرائية ؛

● كبح جموح الاستهلاك بزيادة الضرائب و / أو تشجيع الادخار : قرض الزامي ، رفع سقف مختلف التوظيفات السائلة رفع معدلات الفائدة . . الخ .

● دعم قوة المشروعات : تحرير الأسعار الصناعية ، تحريك الصادرات ، مساعدة الاستثمار .

كثير غيرها من الاجراءات يمكن اتخاذها ، وتأخذ نفس الاتجاه وهذا ما نختصره في حالتين : في رده على سؤال عن تخفيض العجز التجاري الفرنسي ، اعلن

رئيس الوزارة بتاريخ 23 شباط (فبراير) 1983 « لنتوصل إلى ذلك علينا اولاً أن نلطف معدل الاستهلاك بتشجيعنا الادخار » (بعبارات لائقة قيل عن هذه الأشياء) : في جوابه ، اواسط شباط 1983 حول معرفة ما إذا كان تخفيض النمو يستدعي أن « نستعيد قدرة شرائية » اكد السيد روكار (Rocard) بشيء من الشجاعة « بالفعل ، لا أرى كيف سيمكننا تلافيه ، وقت اعادة توازن ميزان مدفوعاتنا » .

مراجع

مؤلفات

P.-H. BRETON, A.-D. SCHOR, *La dévaluation. Théorie et pratique des dévaluations et réévaluations,* PUF, Paris, 1976.

M. BYE, *Relations économiques internationales,* 4e éd., Dalloz, Paris, 1977.

R. CAVES, R. JONES, *Économie internationale. Les finances,* A. Colin, Paris, 1981.

COMMISSARIAT GÉNÉRAL DU PLAN, *Crédit, change et inflation,* La Documentation française, Paris, 1978.

J.-M. JEANNENEY, *Pour un nouveau protectionisme,* Le Seuil, Paris, 1978.

B. NEZEYS, *Les relations économiques extérieures,* Economica, Paris, 1982.

B. OHLIN, *La politique du commerce extérieur,* Dunod, Paris, 1955.

D. ROUX, *La dévaluation,* Mame, Paris, 1972.

L.-G. TEYSSIER, *Le contrôle des changes en France,* Librairie du commerce international, Paris, 1973.

مقالة

M. DEBONNEUIL, H. STERDYNIAK, Apprécier une dévaluation, *Économie et Statistique,* mars 1982, pp. 41-61.

القسم الثامن

النمو والتقلبات الاقتصادية

من 1870 إلى 1980 ، كانت الأمم الغربية قد عرفت ارتفاعاً جوهرياً في ناتجها الوطني الاجمالي الحقيقي بالنسبة للفرد من السكان . كانت معدلات النمو السنوية المتوسطة % 1,2 في بريطانيا ، % 1,6 في ايطاليا ، % 1,9 في المانيا ، وفي فرنسا وفي الولايات المتحدة الأميركية ، % 2,6 في اليابان .

لكن هذه المعاينة كانت تخفي مع ذلك تفاوتات وعقبات . بالنسبة لكل البلدان المذكورة ، كان النمو بين 1913 , 1950 أدنى من النسب السابقة . على العكس من ذلك ، فقد كان أعلى بين 1950 , 1973 . فوق ذلك يمكن ان تتعرض الاقتصاديات لمختلف انواع الركود ، في فترات يكون النمو خلالها سلبياً . تلك كان الحال بين 1930 و 1933 .

بعبارة أخرى ، وفي سبيل الايجاز ، عرفت كل الامم الصناعية نمواً جيلياً تخللته تقلبات كانت تطول وتقصر .

في الفصل الواحد والعشرين ، نحدد النمو والتقلبات ونعطي مثلاً للتوضيح عن فرنسا ، وندرس في الفصل الثاني والعشرين العناصر الرئيسة للنمو الاقتصادي .

يتضمن هذا القسم فصلين:

الفصل الواحد والعشرين : نموذجية النمو والتقلبات الاقتصادية

الفصل الثاني والعشرين : نمو الاقتصاد الوطني .

الفصل الواحد والعشرون

نموذجية النمو والتقلبات الاقتصادية

في دراسة كل اقتصاد وطني . ينبغي الأخذ بالاعتبار عامل الوقت فهو متغير هام . ترتدي التغيرات الزمينة للنشاط الاقتصادي شكلين رئيسين : النمو وما يعترض مجراه ، التقلبات . نحدد في فقرة أولى من هذا الفصل، هذين المفهومين ونقيم نموذجية لأشكال النمو والتقلبات ، ونوضح في الفقرة الثانية النموذج الفرنسي وهو يعبر عن هذين المفهومين .

فقرة اولى : مفهوم النمو ومفهوم التقلبات الاقتصادية

نعرض هذين المفهومين في فقرتين : الأولى لبيان مفهوم النمو الاقتصادي والثانية لعرض التقلبات .

اولاً : النمو الاقتصادي

يتجسد النمو الاقتصادي لبلد ما، بزيادة الانتاج طوال مرحلة طويلة ، هذا ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة منذ أواسط القرن الثامن عشر .

الانتاج الصناعي ، الدخل الوطني والناتج الوطني الاجمالي ، هي ثلاثة مجمعات اقتصادية تمثل جيداً النشاط الاقتصادي لبلد واتساع نموه .

اذا أردنا ان نصور في مخطط ، تطور هذه المؤشرات الثلاثة لبلد معين ، نحصل على كثير من المعلومات .

بالنسبة لفرنسا مثلاً ، نلاحظ ان مؤشر الانتاج الصناعي بالحجم ، الذي كان في الفترة 1803 - 1812 وصل إلى 4 , 246 في الفترة 1960 - 1964 ، وأن الدخل الوطني بالفرنكات الثابتة انتقل من المؤشر 63 سنة 1901 إلى المؤشر 236 في 1965 .

وهكذا عندما تكون السلاسل المستخدمة طويلة بشكل كاف فانه يرتسم بوضوح اتجاه عام يدل على تطور النشاط الاقتصادي .

تعريف

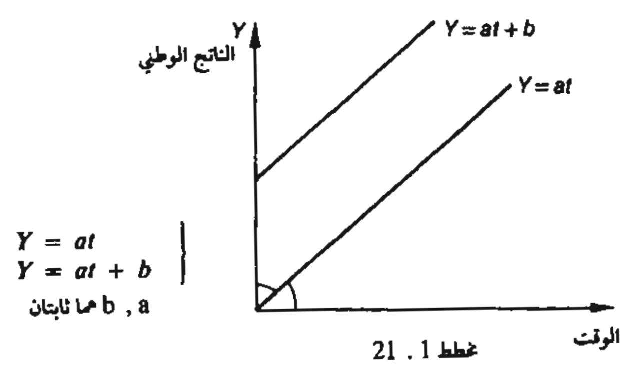
الاتجاه (Trend , Tendance) هو الحركة المنتظمة لنمو او تراجع نمو النشاط الاقتصادي طوال مدة معينة .

يقدم النمو الاقتصادي عدة نماذج . نأخذ بشكل عام بأربعة اتجاهات تضبط وتمثل حركة طويلة المدى .

- الاتجاه المستقيم
- الاتجاه الدليلي
- الاتجاه القطع - مكافئي .
- الاتجاه المنطق - رياضي

1 : الاتجاه المستقيم (trend linéaire)

يصور هذا الاتجاه النمو او تراجع النمو المنتظم لظاهرة اقتصادية ويمكن تصويره كالتالي :



مخطط 1 . 21

في كل مرحلة يزيد الانتاج بمقدار a .

2 : الاتجاه الدليلي والقطع ـ مكافئي .

يصور ضبط الاتجاه الدليلي (الأسّي) (trend exponentiel) والاتجاه القطع ـ مكافئي(trend parabolique) عوامل النمو او تراجع النمو المتسارع .

أ ـ الاتجاه قطع مكافئي(trend parabolique) بشكل عام معنا

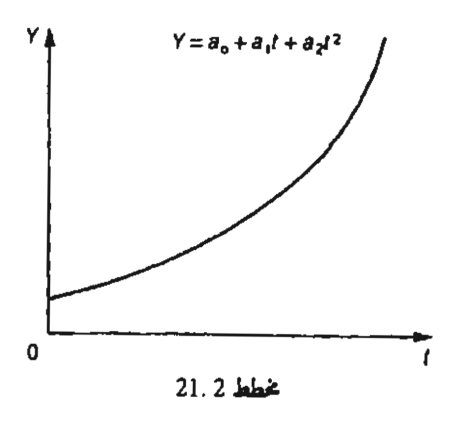
$$Y = a_0 + a_1 t + a_2 t^2 + \dots + a_n t^n.$$

لكن في أغلب الاحيان نكتفي بمعادلة من الدرجة الثانية .

$$Y = a_0 + a_1 t + a_2 t^2$$

مع $a_0 ; a_1 ; a_2$ = ثابتة .

يعبر المخطط 2 .21 بمنحناه عن الاتجاه قطع مكافئي



مخطط 2 .21

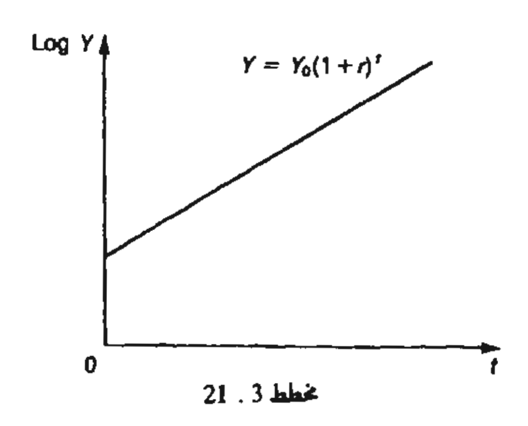
ب ـ الاتجاه الدليلي (Trend exponentiel) يمكن التعبير عنه بطريقتين

$$Y = C a^t$$
$$Y = Y_0 (1 + r)^t$$

يمكن كتابة المعادلة الأخيرة .

$$\text{Log } Y = \text{Log } Y_0 + t \text{ Log } (1 + r)$$

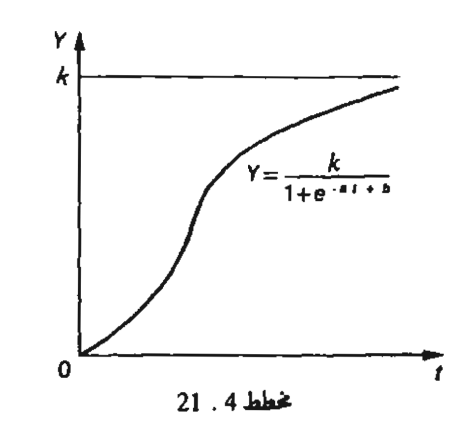
في مخطط نصف لوغارتمي يكون التصوير كالتالي .



مخطط 3 . 21

ج ـ الاتجاه منطق ـ رياضي (trend logistique) يمثل الاتجاه منطق ـ رياضي تطور الظواهر الاقتصادية التي تشهد نمواً شديداً يميل نحو التباطؤ حتى يبلغ حداً أعلى او سقفاً .

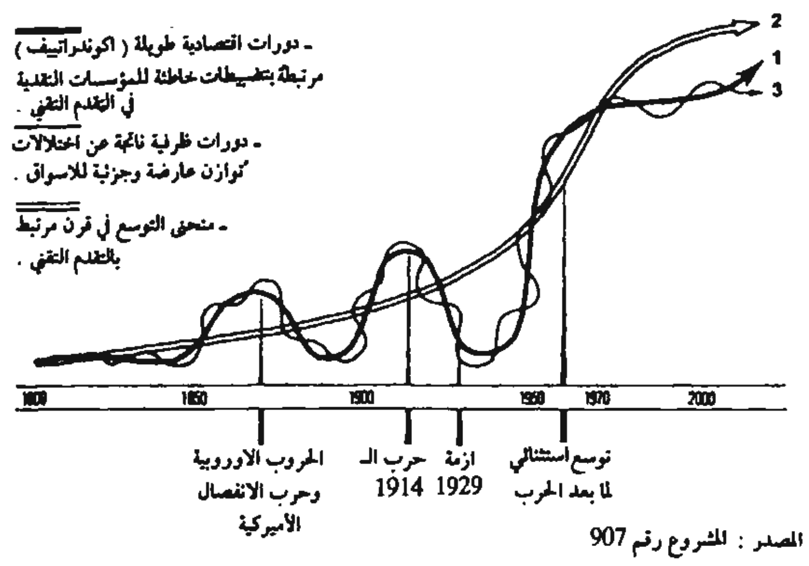
الصياغة والتصوير بالتخطيط لهذا الاتجاه هي $Y = \frac{k}{1 + e^{-at+b}}$



مخطط 4 . 21

على المخطط 5 . 21 يوضح المنحنى 2 الشكل المنطق ـ رياضي للنمو في قرن والمرتبط بالتقدم التقني . نلاحظ الانحناء المحتمل للتوسع الناتج عن إشباع عدد معين من الحاجات وتطبيق مدنية صناعية لاحقة [1] .

(1) يتعلق المخطط 5 بالاقتصاد الغربي في مجمله، يمكن مع ذلك نقله إلى الاقتصاد العالمي .



المصدر : المشروع رقم 907

مخطط 5 . 21

ثانياً : التقلبات الاقتصادية

ان تطور النشاط الاقتصادي لبلد ما، المتجسد في الانتاج الصناعي والدخل الوطني أو الدخل الاجمالي ، ليس منتظماً . توجد حركات من الارتفاع والهبوط ، لمدى واتساع متغيرين ، فيما يختص باتجاه النمو : هي تقلبات اقتصادية .

تعريف

التقلبات الاقتصادية هي حركات ارتفاع وهبوط لمدة متغيرة تؤثر كلياً أو جزئياً على مجموع اقتصاد معين .

تتناول هذه التقلبات كل المعطيات الاقتصادية : الانتاج ، الأسعار ، الدخل الوطني ، الناتج الوطني الاجمالي ، التجارة الدولية .. الخ اعتقد البعض أنه ينبغي اقامة نموذجية لمختلف التقلبات الاقتصادية وسوف لا نتوقف عند هذه الفكرة التي هي إلى حد ما شكلية ، ونعتمد فقط على ثلاثة نماذج من التقلب :

ـ تقلبات صغرى لمدة تتراوح بين 40 و 50 شهراً ، تحمل اسم تقلبات كيتشن (Kitchin) وهي التي تميز الاقتصاد الأميركي .

ـ تقلبات كبرى لمدة تتراوح بين 7 و 10 سنوات ، وهي التي تسمى باسم دورة جيكلار (Juglar) أو دورات ظرفية .

ـ تقلبات كوندراتييف (Kondratieff) لمدة تتراوح بين 40 و 50 سنة تصيب أساساً المتغيرات النقدية : السعر ، الكتلة النقدية . . الخ .

على المخطط 5 . 21 ، تتمثل دورات كورنلراتييف بالمنحنى1 والدورات الظرفية بالمنحنى 3 . من المفيد الاشارة إلى أنه منذ الستينات ، بدأ المنحنى 1 ينحني وأن العودة للهبوط كانت سنة 1970 . يعبر هذا التطور عن تغير اقتصادي ، اسبابه التضخم ، والهبوط الخاص بالاقتصاد السائد (الولايات المتحدة الأميركية) الذي تنافسه انتاجات جديدة واختلال النظم النقدية الدولية .

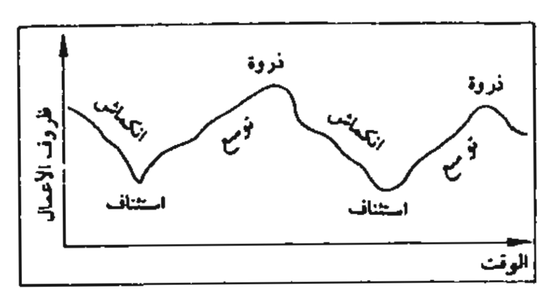
كما يبينه البروفسور أ . هانسن (A . Hansen) : « تدل التجربة الأميركية ان الدورات الاقتصادية الكبرى تستغرق مدة متوسطة لأكثر من ثماني سنوات تقريباً . هكذا نلاحظ أنه بين 1795و 1937 ، كانت قد مرت سبع عشرة دورة ، المدة المتوسطة لكل منها كانت 35 , 8 سنة . من المسلم به أن منعطفاً أو منعطفين من النشاطات الصغرى كانا قد ظهرا بانتظام بين المنعطفات الكبرى ، فمن الواضح أن مدة الدورة الصغرى هي إلى حدٍ ما أدنى من نصف مدة الدورة الكبرى . خلال مدة المئة وثلاثين سنة التي تفصل بين 1807 و 1937 ، أحصيت سبع وثلاثون دورة صغرى مدة كل واحدة امتدت طوال 51 , 3 سنة » .

داخل الاطار السنوي نجد فئة جد خاصة من التقلبات نسميها موسمية أو فصلية ، تعكس أساساً اختلافات مستوى النشاط وفقاً للعهد العائدة اليه السنة التي نرجع اليها . عادة يكون مؤشر الانتاج الصناعي غير المأخوذ عن انتفاء الأخذ بالموسمية مثلاً ، دائماً ضعيفاً في شهر آب (اغسطس) وفي سبيل معالجة هذه المساوىء الناجمة عن تقلبات كبيرة لا تستند إلى أي سبب اقتصادي ، فاننا نستند دائماً إلى معطيات غير موسمية .

بين سنتي 1925 و 1929 قام الاقتصاديان الأميركيان أ . بيرنز (A . Burns) وهو مدير مكتب الاحتياطي الفدرالي ، وي . ميتشل (W . c . Mitchell) وهو مدير سابق للمكتب الوطني للبحث الاقتصادي ، بتقسيم الدورة الاقتصادية إلى اربع مراحل وبقي هذا التقسيم تقليدياً : المرحلتان الأكثر أهمية هما فترتا التوسع والانكماش ، تنتهي الأولى وتفسح المجال للثانية ، عند بلوغ نقطة العبور العليا والتي تسمى الذروه (نقطة الانعطاف) كما أن فترة الانكماش تفسح المجال لفترة التوسع ، عند بلوغ نقطة العبور

الدنيا التي تسمى نقطة الاستئناف .

تجري الدورة الاقتصادية اذن ، بطريقة منتظمة كما هو مبين في المخطط 6 . 21 .



المصدر : ب سامو السون (P . Samuelson) الاقتصاد ، الطبعة الثامنة ، مجلد 1 ص 362 .

مخطط 6 . 21 . المراحل الأربع للدورة الاقتصادية

منذ سنة 1945 تغير شكل النمو والتقلبات الاقتصادية ، ففي حين ان التقلبات الاقتصادية ، قبل الحرب العالمية الثانية ، كانت توقف النمو وتحدث انخفاضاً في المؤشرات ، فمنذ ذلك الوقت ، عرفت الاقتصاديات الغربية بالأحرى ، فترات من التباطؤ وفترات من التسارع . يتسم عدم انتظام النمو بتغيرات في معدلات النموّ ، لكن هذه المعدلات تبقى بوجه عام ايجابية وتتأرجح حول معدل سنوي متوسط . عندها نتكلم عن الركود الذي يمكن ان يندمج بالتضخم ليؤدي إلى حالة الركود التضخمي (انظر الفصل الرابع عشر) .

فقرة ثانية : نمو وتقلبات الاقتصاد الفرنسي منذ 1781 حتى 1984

نستعيد في فقرة أولى النمو الاقتصادي الفرنسي بين سنتي 1939 و 1981 بشكل مختصر . أما دراسة التقلبات والنمو بين سنتي 1945 و 1984 فستكون موضوع الفقرة الثانية . أما معرفة ما اذا كان ممكناً فصل تحليل النمو عن تحليل التقلبات الاقتصادية ، فستكون مطروحة في الفقرة الأخيرة .

اولاً : النمو الاقتصادي الفرنسي 1781 - 1939

في سبيل دراسة النمو الاقتصادي الفرنسي على مدى حقبة طويلة ، نجهّز معلومات خاصة بالانتاج الصناعي وبالدخل الوطني .

ترجع تقديرات الانتاج الصناعي الفرنسي حتى السنوات العشر 1781 - 1790. المؤشر على أساس 100 في سنة 1938 هو محدد لفئات من عشر سنوات ، باستثناء فترات الحرب ولما بعد 1946 . آثار التقلبات هي مخفضة جداً والاتجاه يبدو واضحاً جداً .

في نظر ت . ج . ماركو فيتش (T . J . Markovitch) الذي قام بوضع وفحص هذه المعطيات ، يمكن اعتبار الحقبة الممتدة من نهاية القرن الثامن عشر حتى عشية حرب الـ 1940 بأنها متجانسة . كان معدل النمو السنوي المتوسط خلالها % 9 . 1 بالنسبة لكل الحقبة .

لكن ينبغي تمييز ست فترات متفرعة :

- من (1803 - 1812) حتى (1835 - 1844) كان النمو سريعاً وبمعدل سنوي % 2,7 .

- من (1835 - 1844) حتى (1855 - 1864) أول تباطؤ : كان معدل النمو السنوي % 2 .

- من (1885 - 1894) حتى (1885 - 1894) تزايدت حدة التباطؤ ، فالمعدل لا يتجاوز % 7 , 1 .

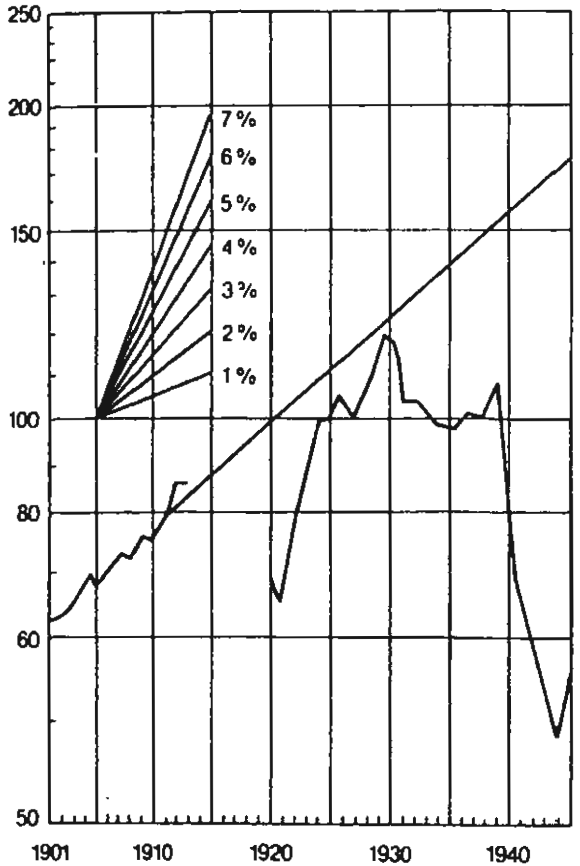
- من (1885 - 1894) حتى الحرب العالمية الأولى ، كان النمو يسير على وتيرة سريعة جداً % 2 ، لكنه توقف بشدة بسبب الأعمال الحربية (انظر المخطط 7 . 21) .

- من 1920 حتى الأزمة العالمية 1929 ، النمو كان رائعاً ، فقد بدا أن الاقتصاد الفرنسي قد وجد سنة 1929 ، مكانه في الاتجاه القرني .

- من 1929 حتى 1939 ، كانت فرنسا في أزمة اقتصادية خانقة زادتها حدة الحرب العالمية الثانية .

ثانياً : نمو وتقلبات الاقتصاد الفرنسي بين 1945 - 1984 .

يؤدي فحص كل المؤشرات الاقتصادية إلى الاستنتاج بأن الاقتصاد الفرنسي كان قد عرف بعد سنة 1945 وحتى سنة 1973 نمواً أكثر قوة وانتظاماً مما كان قبل الحرب ، مع بعض معوقات ركود تشبه بالأحرى ركائز للنمو . منذ سنة 1973 ، يشهد الاقتصاد الفرنسي تطوراً نوعياً من الضروري فهمه .



المصدر : تقرير عن الدخل الوطني مقدم من أ . سوفي ، باسم المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1954

مخطط 21.7 تطور الدخل الوطني بين السنتين 1900 و 1945 .

1 : النمو الاقتصادي الفرنسي بين 1945 و 1973

يتميز الاقتصاد الفرنسي من 1945 حتى 1973 بثلاث ميزات :

- ينمو الناتج الوطني الاجمالي بالأسعار الجارية بمعدل % 5 , 11 سنوياً : وقد قفز هذا المؤشر من 2 , 87 مليار فرنك في سنة 1949 إلى 8 , 1324 مليار في سنة 1974 .

- بتضخم شديد بمعدل سنوي نسبته % 6 : أي ان معدل النمو الحقيقي (بالاسعار الجارية) للناتج الوطني الاجمالي قد كان % 5 , 5 في المتوسط السنوي (1949 - 1974) .

ـ باستقرار شديد في السكان العاملين بين 1945 و 1960 وبنسبة تزايد ضئيلة بين 1960 و 1974(ارتفع بين هذين التاريخين من 000 19030إلى 000 21400) .

ان فحص استخدامات الناتج الوطني الاجمالي هو خير ايضاح لنماذج النمو الفرنسي . ارتفع الاستهلاك الأسري ، معبراً عنه بالفرنكات الجارية من 4 . 59 مليار فرنك إلى 4 . 767 مليار فرنك في سنة 1974 ، أي بمعدل نمو سنوي أدنى من معدل الناتج الوطني الاجمالي ، في حين أنه خلال نفس الفترة ، كانت زيادة الاستهلاك العام والصادرات بمعدل سنوي متوسط % 9 . 12 . النتيجة لهذا التطور كانت تعديلاً في الاهمية العائدة للاستهلاك الخاص ، للاستثمار وللصادرات في الانفاق الوطني . في حين أنه في سنة 1938 كان الاستهلاك الخاص يمثل % 3 . 73 من الانفاق الوطني . كانت هذه النسبة % 6 . 60 في سنة 1974 ؛ ارتفعت اهمية الاستثمارات من % 1. 13 في سنة 1938 إلى % 3 . 28 في سنة 1974 ؛ أما الصادرات فقد ارتفعت من % 8 . 6 إلى % 1 . 24 من الناتج الوطني الاجمالي [1] .

نستطيع وصف النمو الفرنسي بالقول أنه تم في مناخ تضخمي ، على حساب استهلاك الأسر ، ولصالح الصادرات وتكوين رأس المال . بالمقارنة بين تطور تكوين رأس المال وتطور السكان العاملين ، نستنتج من ذلك ان النمو الفرنسي يتميز بزيادة كبيرة في رأس المال المستخدم بوحدة عمل : فقد كانت زيادة التكوين الاجمالي لرأس المال بنسبة % 12,9 في السنة لسكان عاملين ذوي زيادة ضعيفة ، هذا ما تفسره زيادة في الانتاجية الاجمالية للعناصر ، فهي نمت بين 1949 و 1972 بمعدل سنوي متوسط بنسبة 2 . 3 % في حين أن الانتاجية الاجمالية للعمل ، عرفت نمواً بنسبة % 7, 4 .

2 : تقلبات الاقتصاد الفرنسي بين 1945 و 1973

حالات عدم انتظام النمو هي في الواقع لمدة قصيرة . تمركزها الدقيق يستدعي معظم الأحيان دراسة المعطيات الفصلية لابل وحتى الشهرية .

نستطيع ان نميز سبع مراحل في النمو الفرنسي من 1950 حتى 1974 كما يبينه الجدول 1 . 21 .

---

(1) لا نأخذ الواردات بالاعتبار .

جدول 1 . 21 مراحل النمو الفرنسي ، 1974 - 1950

مراحل	1951-53	1953-57	1957-59	1959-64	1964-67	1967-69	1970-74
النمو بحجم الناتج الوطني الاجمالي	2.7 ركود	5.7 توسع	2.8 ركود	6.0 توسع	4.5 بطء	6.3 توسع	5.2 بطء

الوحدات : معدلات نمو سنوية متوسطة ، بنسب مئوية

المصدر : للمرحلة 1969 - 1950 ـ ل . ستوليري ، التوازن والنمو الاقتصادي .

عرف الاقتصاد الفرنسي بين 1950 و 1974 أربع دورات ، كان بدء الرابعة سنة 1970 . النقاط الدنيا لاستئناف الاحوال الاقتصادية هي 1953 و 1959 و 1965 و 1964 . النقاط العليا : 1951 ، 1957 ، 1963 ، 1969 . يشكك بعض الاقتصاديين في بعض الاحيان بوجود دورات حقيقية ويتكلمون عن عدم استقرار النمو ، لكنهم متفقون كلهم بأن أسباب عدم الاستقرار هذا ، تكمن في السياسات الحكومية : قف ثم سر (Stop and go) بالفعل ، قامت السلطات العامة ، في سبيل تلافي التضخم المعلن ، بممارسة سياسات مضادة للتضخم (1957 ، 1961 ، 1963) كانت سبباً في ظهور حالات من الركود أو التباطؤ في النمو خلال سنتين على الاقل .

3 : النمو وتقلبات الاقتصاد الفرنسي منذ سنة 1973 :

نعرض أولاً ، وقبل أن نجري باختصار ، تمييزاً للنشاط الاقتصادي ، بعض نقاط الاستدلال المتعلقة بالنمو .

أ ـ النمو : تطور الناتج الداخلي الاجمالي الحقيقي لفرنسا خلال الفترة المعينة هو مبين على الجدول 2 . 21 . كانت معدلات النمو السنوية المتوسطة على التوالي :

% 2 , 2 + للناتج الداخلي الأجمالي ، وهو أدنى من معدل المرحلة 1945 - 1973 .

% 2 , 2 + للناتج الداخلي الاجمالي التجاري .

% 1,6 + للناتج الداخلي الاجمالي غير التجاري .

يفسر تخفيض استهلاك الأسر ، تصاعد الصادرات الضعيف ، وبصورة خاصة

الاستثمار الذي كان معدل تصاعده سلبياً بين 1980 و 1984 ، هـذا النقص في النمو الفرنسي .

يرافق هذا التصاعد القليل، تقلبات مشهودة . تتعارض معدلات نمو الناتج الداخلي الاجمالي بالحجم ، من سنة لأخرى . الأرقام القصوى للناتج الداخلي الاجمالي التجاري تقع بالفعل بين % 8, 5 في سنة 1973 و % 0 في سنة 1975 .

ب ـ التقلبات : يمكن بوضوح ، استخراج تقلبات الاقتصاد الفرنسي منذ 1973 من قراءة الجدول 2 . 21 . اذا عدنا للناتج الداخلي الاجمالي التجاري ، الذي يمثل أكثر من % 85 من الناتج الداخلي الاجمالي ، فان تطور المعدلات بالحجم يسمح لنا بأن نعاين اربع مراحل للأحوال الاقتصادية .

● من 1973 حتى 1975 ، يهبط فيها معدل النمو من 8 , 5 إلى % 0 . يرجع سبب هذا الركود إلى أزمة النفط لسنتي 74 - 1973 ، ونقص استهلاك الأسر الذي معدل نموه السنوي المتوسط بنسبة % 0 , 4 مقابل % 5 , 5 في المرحلة 1968 - 1973 وضعف نمو الاستثمار (% 4 . 0 في السنة) . هذا النقص في الاستثمار يكون معزواً أكثر إلى هبوط ارباحية المشروعات ، التي هي تُعزى لزيادة تكاليف الطاقة والمواد الأولية والأجور ، أكثر مما هو بسبب النقص العائد لاستهلاك الأسر . وجاءت قيود السياسة الاقتصادية المطبقة من قبل السلطات العامة ، في سبيل معالجة ارتفاع الاسعار الذي تبع تضاعف سعر النفط بأربعة أضعاف .

● في سنة 1976 ، قامت الحكومة الفرنسية ، بمواجهة الركود وارتفاع البطالة ، فوضعت قيد التطبيق منهاجاً للانطلاق ، فزاد الناتج الداخلي الاجمالي بـ % 1 , 5 لكن هذا الارتفاع ترافق مع عودة التضخم .

● من 1976 حتى 1979 ، احتفظ معدل النمو بمعدل يدور حول % 5 , 3 وهو أعلى من معدل المرحلة السابقة . الدعائم الرئيسة لهذا الانطلاق الاقتصادي تكمن في نمو الصادرات (%6,5 + سنوياً) وفي التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت (% 2,6 +). هذه الانطلاقة ليست غريبة عن تطبيق « خطة بار Barre » التي كان أحد اهدافها هو اعادة بناء ارباحية المشروعات .

● المرحلة 1980 - 1984 متناقضة جداً ومشوشة ، في السنوات 1980 و 1981 و 1983 كان الركود بارزاً . وتتحمل الازمة النفطية الثانية قدراً كبيراً من المسؤولية ، لكنها لا تفسر لوحدها ، اتساع الركود . فهذا الأخير ناجم عن السياسات الاقتصادية

جدول 2 . 21 . تطور الناتج الداخلي الاجمالي الحقيقي

	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الناتج الداخلي الاجمالي الحقيقي بمليارات الفرنكات (اسعار ثابتة 70) منها :	920,4	950,2	952,0	1 001,2	1 031,7	1 070,8	1 106,2	1 117,8	1 123,0	1 143,2	1 151,6	1 166,9
- ناتج داخلي اجمالي تجاري	828,3	857,1	856,9	900,5	929,2	965,3	1 000,0	1 010,3	1 014,1	1 032,9	1 040,4	1 056,9
- ناتج داخلي اجمالي غير تجاري	92,1	93,1	95,1	100,7	102,5	105,5	106,2	107,5	108,9	110,3	111,2	110,0
معدل التطور بالحجم بالنسبة للسنة السابقة												
ناتج داخلي اجمالي :	5,4	3,2	0,2	5,2	3,1	3,8	3,3	1,0	0,5	1,8	0,7	1,3
- الناتج التجاري	5,8	3,5	0	5,1	3,2	3,9	3,6	1,0	0,4	1,9	0,7	1,6
- الناتج غير التجاري	1,8	1,2	2,1	5,9	1,9	2,8	0,6	1,3	1,3	1,3	0,8	− 1,1

المصدر :INSEE، تقرير عن الحسابات الوطنية

المقيدة ، التي يتبعها الكثير من البلدان المتطورة في مكافحة التضخم . في سنة 1982 كانت الانطلاقة واضحة ، فهي ناتجة عن سياسة الدفع وعن العجز . الذي تبنته حكومة اليسار التي وصلت إلى الحكم سنة 1981 تأكيداً على تحليل مضاعف النفقات العامة . تجسدت الآثار السلبية لهذه السياسة على المبادلات الخارجية ، بعجز تجاري يعادل بشكل ملموس 100 مليار فرنك لسنة 1982 ونمو يكاد يكون لا شيء سنة 1983 تبعاً للخطط القاسية جداً لتأمين الاستقرار ، التي طبقت طوال صيف 1982 (15 شهراً فقط بعد خطة الدفع) وفي آذار 1983 .

تميزت المرحلة 1980 - 1984 كلها بانخفاض معدل النمو واستهلاك الأسر (انظر الجدول 3 . 21) مع ما رافقه من نقص في معدل النمو للتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت ، مؤيداً بذلك مصداقية مبدأ التسريع . فوق ذلك ، ينبغي أن نسجل دائماً بالنسبة للمرحلة السابقة ، نقصاً هاماً في نمو الصادرات ، وهو مثل واضح لمضاعف التجارة الخارجية (انظر الفصل الثامن) .

جدول 3 . 21 نمو الواردات ومكونات الطلب النهائي

	1980-1984	1977-1979	1973-1976
الاستهلاك النهائي للأسر	+ 1,4	- 3,9	+ 4.0
التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت	− 1,0	· 2,6	+ 0,4
الصادرات	· 0,7	- 6,5	+ 1,8
الواردات	+ 2,0	+ 8,4	+ 5,7
الناتج الداخلي الاجمالي	+ 1,4	+ 3,5	+ 2,8

الوحدة : معدل نمو سنوي متوسط بالحجم

المصدر : INSEE ، تقرير عن الحسابات الوطنية

ثالثاً : هل يجب تفصيل النمو والتقلبات

كنا قد عرضنا تطور النشاط الاقتصادي الوطني بتفصيل الاتجاه والتقلبات . وقد قمنا بعزل جغرافياً ، هذا الاتجاه العام نحو النمو لفرنسا منذ الثورة . واستدعى التفصيل في احصاء النمو والتقلبات ، التفصيل نفسه على مستوى الشرح . فقد حاولنا أولاً أن نشرح على حدة النمو والتقلبات بالاستعانة بمبادىء تفسير مختلفة . مع ذلك تؤدي بعض المؤشرات للتساؤل عن المبررات لمثل هذا التفرع الثنائي .

ان المرحلة 1819 - 1913 ، التي تبدو كأنها قرن للنمو ، ليست في الواقع سوى تسلسل من التقلبات من نموذج جيكلار (Juglar) حيث تتعاقب فترات توسع وفترات

ركود في داخل الدورات العشرية . وترافق معدل نمو ضعيف تقريباً ، تقلبات واسعة للنشاط الاقتصادي .

على العكس من ذلك ، فمنذ سنة 1945 ، يسير النمو بمعدل أكبر بكثير ، في حين أن التقلبات في نفس الوقت ، تصبح مجرد تباطؤات .

من جهة يظهر نمو يبدو تسلسلاً لتقلبات ومن جهة ثانية نمو شديد لدرجة انه « يمحو » تقريباً العقبات . تبدو الظاهرتان مرتبطتين بشكل واسع . هل أن معدل النمو هو النتيجة للتقلبات أو أن هذه التقلبات تنتج عن تواتر التوسع ؟ يقود هذا التساؤل عمّا إذا كان من الأفضل توحيد التقلبات والنمو في شرح واحد .

أخيراً هناك تقلبات أخرى تبرز مع النمو وحولها يمكن ان نتساءل : هل أن ارتفاع الأسعار الذي يرافق في معظم الأحيان رفع الناتج الوطني ، هو نتيجة او عامل للنمو ؟

عرفت الاقتصاديات الغربية من جهة ثانية ، تطورات جد موازية ، مع بعض الاختلالات بين البلدان المختلفة . هل أن الأمر يتعلق بمراحل بنفس التسلسل ، تقوم بها كل دولة بشكل مستقل ، أو باعادة الانتاج بواسطة عدة دول ، لحركات يعرفها اقتصاد قائد مع انتشار دولي للنمو والتقلبات ؟

مراجع

مؤلفات

J.J. CARRE, P. DUBOIS, E. MALINVAUD, *La croissance française. Un essai d'analyse économique causale de l'après-guerre,* Le Seuil, Paris, 1972.

A. COTTA, *Inflation et croissance en France depuis 1962,* PUF. Paris, 1975.

M. FLAMANT, J. SINGER-KEREL, *Les crises économiques,* 4e éd., PUF, Paris, 1978.

H. GUITTON, *Fluctuations et croissance économiques,* Dalloz, Paris, 1970.

G.-H. MOORE, J. SHISKIN, *Indicators of Business Expansion and Contraction.* NBER, New-York, 1967.

M. OBRADOVITCH, *Les récessions américaines d'après-guerre et leur impact sur le reste du monde.* SEDES, Paris, 1965.

مقالات

A. Cotta, La croissance de l'économie française de 1945–1975. *Analyse et Prévision*, SEDEIS, juillet 1966.

P. Herzog, Comparaison des périodes d'inflation et de récession de l'économie française entre 1950 et 1965, *Étude et Conjonctures*, mars 1967.

تقرير

INSEE, *Rapport annuel sur les Comptes de la Nation*, Paris, Collection de l'INSEE, série C.

احصاءات

INSEE, *Tendance de la conjoncture*, Paris, publication mensuelle.

INSEE, *Rapport annuel sur les Comptes de la Nation*, Paris, Collection de l'INSEE, série C.

الفصل الثاني والعشرون

نمو الاقتصاد الوطني

يساهم رأس المال والعمل والانتاجية في نمو الاقتصاد الوطني . دور هذه العناصر للوهلة الأولى ، يبدو مترابطاً ، لكن التفسيرات المقترحة تقوم على تحليل منفصل لكل واحد من هذه العناصر الثلاثة . ولم يصبح الدور المختلط لرأس المال والعمل مصوغاً ألا في المرحلة المعاصرة . لكن هذه التحاليل بقيت بعيدة عن أن توضح الأسباب الحقيقية للنمو ، حيث أن مفهومها نفسه كان موضع تشكك في السنوات الأخيرة .

يشتمل الفصل الحالي على اربع فقرات : نعرض في الأولى العناصر الأساسية للنمو،وفي الفقرتين الثانية والثالثة ، نقوم بتحليل لدوري رأس المال والعمل في النمو الاقتصادي ، أما الملاحظات والأفكار حول التكاليف المتولدة عن النمو ، فستتصدى لها في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل .

فقرة اولى : عناصر النمو

اعتقد الاقتصاديون الأول أن رأس المال والعمل كانا العنصرين للنمو الاقتصادي . منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أصبح التركيز على الانتاجية .

اولاً : رأس المال

1 : تعريف رأس المال

رأس المال هو مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين [1] .

---

(1) أ . كوتا (A . Cotta) النظرية العامة لرأس المال ، للنمو والتقلبات Dunod ، 1967 .

تدخل ضمن رأس المال ، كل السلع القابلة وغير القابلة للانتاج . تشتمل هذه الاخيرة على مجموعة غير متجانسة أهم مكوناتها : سلع التأسيس ، السلع الحربية ، الأرض والموارد الطبيعية . ينفصل رأس المال القابل للانتاج إلى : تجهيزات ، مركبات والانشاءات التي تستخدمها المشروعات (باستثناء المساكن والأراضي) ، رأس مال السكن ، رأس مال الادارات (ابنية الادارات ، المدارس ، الطرقات ، المعدات ووسائل النقل . .) .

2 : الاستثمار الاجمالي

يقابل الاستثمار التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت (FBCF) . وهو « يمثل قيمة السلع المعمّرة التي تملكها الوحدات المنتجة المقيمة ، بغية استعمالها لمدة سنة على الاقل في سياق الانتاج »[1] . وعن هذا الاستثمار ينتج نمو رأس المال الثابت للأمة .

3 : الاستثمار الصافي

الاستثمار الصافي هو الفرق بين الاستثمار الاجمالي والاستهلاكات المسماة في فرنسا باسم استهلاك رأس المال الثابت . « يمثل الاستهلاك التدني في قيمة رأس المال ، الناتج طوال المرحلة المعينة ، عن الاهتلاك الطبيعي وعن القدم المرتقب »[2] .

4 : المعُامل المتوسط لرأس المال

نسمي معامل متوسط لرأس مال اقتصاد ، نسبة مجموع رأس المال إلى مجموع الناتج الوطني الاجمالي $k = \frac{K}{Y}$

نوضح ما يلي :

1 ـ يوجد معاملات متوسطة لرأس المال بمقدار ما يوجد طرق لتصور رأس المال .

2 ـ في بعض الأحيان نجعل نسبة مجموع رأس المال لمجموع الدخل الوطني وليس لمجموع الناتج الوطني الاجمالي .

3 ـ يمكن أن يكون المعامل المتوسط لرأس المال ، محسوباً بأسعار ثابتة أو أسعار جارية .

---

(1) INSEE : النظام الموسع للمحاسبة الوطنية : طرق ، مجموعات الـ INSEE سلسلة C العدد 45 - 44

(2) A .Cotta : النظرية العامة لرأس المال ، النمو والتقلبات ، Dunod 1967 .

5 : المعامل الحدي لرأس المال .

تعريف :

نسمي معاملاً لرأس مال ، نسبة زيادة رأس المال بين السنتين t و 1 + t إلى زيادة الناتج الوطني الاجمالي بين هاتين السنتين :

$$\frac{dK}{dY} = k$$

ثانياً : العمل

العمل ليس عنصراً للانتاج موحد الشكل . توجد وسيلتان ممكنتان مختلفتان لتوظيف العمل : قوة العمل وعدد ساعات العمل المتسعة .

1 - قوة العمل هي مخزون العمل المهيأ للانتاج ، في اقتصاد معين ، طوال مدة محددة .

2 - عدد الساعات المخصصة للعمل ، يشكل وسيلة لتدفق العمل .

تعمل هذه الوسيلة في نفس الوقت ، حساباً لمخزون العمل المستخدم المرتبط بالانتاج ، ومتوسط ساعات العمل للفرد في السنة .

بهذا تدل على معدل استخدام اليد العاملة .

يعرض الجدول 22.1 تطور توظيف العمل لثلاث عشرة دولة صناعية على مدى مرحلة طويلة . باستثناء سويسرا وايطاليا واوستراليا ، أن نمو قوة العمل لا يقبل المناقشة .

لكن الانتاجية والنوعية قد يكونان أكثر أهمية من حجم أو كمية اليد العاملة . سنعود لهذه المفاهيم في دراستنا لعناصر النمو .

ثالثاً : الانتاجية

تعريف الانتاجية بسيط وسهل ، لكن العبارة تشترك عادة مع كثير من المواصفات المرتبطة بمشاكل القياس .

تعريف

انتاجية عنصر انتاجي (عمل او رأس مال) هي نسبة الانتاج المحصل من

جدول 1. 22 نمو قوة العمل لـ 13 دولة صناعية

الدول		طول المدة (سنوات)	النمو بالنسبة المئوية لحصة قوة العمل في السكان
1 بريطانيا	1870-1952	82	5,5
2 فرنسا	1840-1952	112	2,1
3 بلجيكا	1846-1951	105	5,5
4 المانيا	1877-1950	73	6,3
5 البلاد المنخفضة	1900-1952	52	1,3
6 سويسرا	1890-1951	61	— 0,3
7 الدانمرك	1870-1951	81	10,2
8 النروج	1865-1955	90	2,8
9 السويد	1861-1952	91	5,3
10 ايطاليا	1901-1953	52	— 1,4
11 الولايات المتحدة الأميركية	1850-1952	102	8,1
12 كندا	1870-1952	82	5,8
13 اوستراليا	1901/1903-1952/1953	50	— 0,1

المصدر : Kuznets ـ النمو الاقتصادي المعاصر Yale University Press 1966

العنصر ، إلى كمية هذا العنصر طوال فترة محددة هي على العموم سنة . الانتاجية هي اذن نسبة الايراد للاستثمار (output to input) .

1 : نماذج الانتاجية

أ ـ الانتاجية المتوسطة والانتاجية الحدّية

● ـ الانتاجية المتوسطة تقابل التعريف السابق . الانتاجية المتوسطة لرأس المال $a = \frac{Y}{K}$ هي مقلوب المعامل المتوسط لرأس المال .

لأن $k = \frac{K}{Y}$. نستطيع أن نكتب : $a = \frac{1}{k}$ حيث أن $k = \frac{1}{a}$

انتاجية العمل المتوسطة هي $l = \frac{Y}{L}$. مقلوب انتاجية العمل المتوسطة $\frac{1}{l} = \frac{L}{Y}$ تسمى نسبة انتاجية العمل (labor output ratio) .

● ـ الانتاجية الحدية هي نسبة زيادة الانتاج إلى زيادة التوظيف أي بالنسبة لرأس المال $a' = \frac{dY}{dK}$. مقلوبها هو المعامل الحدي لرأس المال ، لأن $k' = \frac{dK}{dY}$.

تسمى الانتاجية الحدية لرأس المال في بعض الأحيان ، الفاعلية الحدية لرأس المال . بالنسبة للعمل ، الانتاجية الحدية هي $l' = \frac{dY}{dL}$ ، وهي تعبر عن زيادة الانتاج

المتولد عن زيادة وحدة اضافية للعنصر .

ب ـ الانتاجية الكلية والانتاجية الجزئية

تتعلق الانتاجية الكلية للعناصر بمجموع عناصر الانتاج الممسوكة :

$$p = \frac{Y}{K + L}$$

أما الانتاجيات الجزئية فتطبق على كل عنصر من العناصر المعنية .

$$a = \frac{Y}{K}, \quad l = \frac{Y}{L}$$

ج ـ الانتاجية القومية والانتاجية القطاعية .

يمكن أن تكون الانتاجيات الكلية او الجزئية ، المتوسطة او الحدية محسوبة على صعيد الأمة والقطاع أو فرع النشاط .

2 : مقاييس الانتاجية

هي متنوعة كتنوع نماذج الانتاجية وتتوقف على اجراءات الاستثمار والانتاج .

انتاجية العمل هي الأكثر استعمالاً لأنها تستخدم كمرجع في تصاعد الأجور . يؤخذ بوسيلتين :

- الانتاجية الظاهرة للعمل على أساس الفرد وتقاس بالنسبة :

$$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{عدد العمال المستخدمين}}$$

هذه الوسيلة التي يمكن اجراء حسابها بسهولة ، لا تعمل حساباً كافياً لفاعلية العمل ، لأنها تهمل تغيرات المدة الفعلية للعمل .

- الانتاجية على اساس ساعة العمل تقاس بالنسبة :

$$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{عدد ساعات العمل المستخدمة}}$$

يأخذ عدد ساعات العمل المستخدمة في اعتباره ، القيم ، مدة العمل وعدد أيام التعطيل بما فيها أيام الاضرابات . انتاجية رأس المال هي من الدقة بحيث يصعب قيامها بسبب عدم وضوح سلاسل الاحصاءات .

فقرة ثانية : دور رأس المال والعمل في النمو

سنعالج كلاً من هذين العنصرين على حدة .

اولاً : تأثير رأس المال على النمو

من السهل بناء صياغة للافتراض الذي تقدم به الكثير من الاقتصاديين : كلما كان الاستثمار الاجمالي مرتفعاً كلما كان النمو الاقتصادي للبلد كبيراً .

يمكن أن تكتب العلاقة بين رأس المال والناتج الوطني على النحو التالي :

$aK = Y$, a = ثابتة = $\frac{Y}{K}$ = مقلوب معامل رأس المال = الانتاجية المتوسطة لرأس المال .

ـ الانتاجية الحدية تُكتب : $\frac{dY}{dK} = a$. وبما أن العلاقة مستقيمة، $a = a'$.

ـ النمو الاقتصادي يُسجل : $\Delta Y = a\,\Delta K$ ، أو بمصطلحات معدل نمو الناتج الوطني : $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{a\,\Delta K}{Y}$ ، يكون بابدال y بقيمتها

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{a\Delta K}{aK} = \frac{\Delta K}{K}$$

يكون معدل نمو الناتج مساوياً معدل نمو رأس المال . بعبارة أخرى الاستثمار (نظراً لأن زيادة رأس المال تقابل جيداً الاستثمار السنوي) هو الرئيس . لابل هو العنصر الوحيد المعبر عن النمو الاقتصادي .

تستدعي هذه الصياغة الملاحظات التالية :

ـ رأس المال هو متغير صعب التقدير . معظم دالات الانتاج لا تأخذ سوى برأس المال القابل للانتاج وتهمل الموجودات المالية .

ـ القيمة الأصلية للاستثمار ليست مرادفة للنمو المرتفع لأنها لا تعبر بشيء عن الفاعلية الحدية لرأس المال .

هكذا حققت فرنسابين 1950 و 1960 معدلاً لنمو الناتج الوطني الاجمالي على أساس الشخص المستخدم مرتفعاً جداً : 4 ,74% سنوياً ، مع معدل استثمار اجمالي بنسبة 18 , 3 % في حين أن جمهورية المانيا الاتحادية (RFA) التي زادت انتاجيتها على أساس الفرد العامل بنسبة المال 4,50% سنوياً، خصصت 22,5% من ناتجها الوطني الاجمالي، لتكوين رأس المال . في فرنسا، ان وجود بعض المؤسسات مثل المفوضية

لدى التخطيط التي بالاعلام الذي تقدمه للصناعيين ، والتماسك الذي تؤمنه في اهداف مختلف الفئات الاقتصادية ،أتاحت الحصول على ارباحية للاستثمار عالية ، والحصول بأقل كلفة (بمعدل استثمار اقل مما هو في ألمانيا) على معدل نمو في الناتج الوطني الاجمالي ، يعادل حتى ويفوق معدل المانيا الاتحادية .

ثانياً : تأثير العمل على النمو

يمكن النظر من زاوية الكمية او من زاوية الكيفية .

1 : كمية العمل

يوفر مجموع السكان والسكان العاملون تقديراً لكمية العمل المتاح في اقتصاد معين .

أ ـ مجموع السكان : منذ سنة 1750 ، لم يتوقف تزايد سكان العالم . فاذا كان معدل تزايد السكان في المتوسط % 7 كل عشر سنوات بين 1750 و 1960 فهو قد شهد تواترات نمو مختلفة : % 5 كل عشر سنوات بين 1750 و 1800 و % 14 بين 1930 و 1960. من هذه المعطيات يمكن استخراج استنتاجين رئيسين .

1 ـ حتى بداية القرن العشرين ، كانت البلدان ذات النمو الاقتصادي القوي ، المقدر على اساس الفرد من السكان . هي تلك البلدان التي كان نموها الديموغرافي هو الأكثر دينامية : اوروبا واميركا الشمالية .

2 ـ طوال الحقبة الأقربَ عهداً ، كان النمو الديموغرافي الأكثر ملاحظة ، قد أصاب القارات ذات التطور الاقتصادي الضعيف نسبياً : البلدان المتخلفة والتي دعيت فيما بعد باسم الدول النامية .

اذن يجوز القول ، بغض النظر عن الاقتصاديات النامية التي تطرح مشاكل صعبة بشكل خاص ، ان النمو الديموغرافي سار جنباً إلى جنب مع النمو الاقتصادي غير أنه أصبح من المألوف أن نسمع ونقرأ أنه كلما كانت أمة كثيرة السكان كلما كانت معرضة لتدني الدخل الفردي فيها . كثيرة هي الأمثلة التي تبين أن فترات هبوط عدد السكان تقابل فترات نمو ضعيف أو ركود اقتصادي .

يمارس النمو الديموغرافي تأثيراً ثلاثياً على النمو الاقتصادي .

● فهو يعمل على زيادة نمو الانتاج والاستهلاك بإنشاء قطاعات جديدة ، تستوجبه متطلبات الاستجابة لحاجات السكان .

● وهو يتيح تنظيماً اكثر ترشيداً للانتاج .

● وهو يخفف من التفاوت بين القطاعات والمناطق بفضل تطور السكان .

يقدم الجدول 2 . 2 ، لثلاثة بلدان متقدمة ، معدلات النمو للناتج الكلي ، للانتاج وللناتج على أساس الفرد(التقدير بالأسعار الثابتة للناتج) .

جدول 2 . 22 ـ معدلات النمو للناتج الاجمالي ،
للسكان وللناتج على أساس الفرد ، لثلاثة بلدان متقدمة .

	مدة الفترة بعدد سنوات	معدلات النمو بالنسبة المئوية (عمود 1) ومعامل التضاعف في قرن (عمود 2)					
		الناتج الاجمالي		السكان		الناتج الفردي	
		1	2	1	2	1	2
انكلترا							
1700-1780	80	5,3	1,7	3,2	1,4	2,0	1,2
1780-1881	101	28,2	12,0	13,1	3,4	13,4	3,5
1855/59-1957/59	101	21,1	6,8	6,1	4,8	14,1	3,7
فرنسا							
1841/50-1960/62	105,5	20,8	6,6	2,5	1,3	17,9	5,2
الولايات المتحدة الأميركية							
1839-1960/62 ..	122	42,5	34,5	21,6	7,1	17,2	4,9

المصدر : S.Kuznets . النمو الاقتصادي الحديث 1966 .

يسمح هذا الجدول بالملاحظات التالية :

1 ـ نلاحظ اندماج معدلات النمو القوية للسكان مع معدلات نمو مرتفعة في الناتج الفردي .

2 ـ عرفت فرنسا أضعف معدل في نمو السكان ، وتطوراً متوسطاً لناتجها الاجمالي على العكس ، فقد كان الناتج الفردي الأعلى بين الدول المعنية .

شكل تعديل هيكلية السكان على اساس الأعمار ، عنصراً هاماً لنمو الناتج الاجمالي والناتج على اساس الفرد ، ففي الواقع ، جاء تطور هيكل السكان لصالح طبقات الأعمار الأكثر انتاجية : من 15 إلى 95 سنة .

ب ـ السكان العاملون : لا يعكس مجموع السكان جيداً ، عنصر العمل في

الانتاج . ينبغي أن نأخذ بالاعتبار ، السكان العاملين ، الذين جعلهم بعض الكتاب ، السبب الرئيس ان لم يكن الوحيد ، للنمو الاقتصادي .

اذا كان العمل هو العنصر الواحد في الانتاج ، يمكن أن نكتب الدالة الآتية :

$$Y = lL$$

مع Y = الناتج الوطني

L = عنصر العمل (السكان العاملون)

$l = \frac{Y}{L}$ = انتاجية العمل المتوسطة ، وهي تساوي الانتاجية الحدية لأن

$$\frac{dY}{dL} = l$$

النمو الاقتصادي يسجل $\Delta Y = l\Delta L$ ، أو بمصطلحات معدل نمو الناتج الوطني : $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{l\Delta L}{Y}$ بوضع قيمة Y محلها يكون معنا :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{l\Delta L}{lL} = \frac{\Delta L}{L}$$

تفترض هذه الصياغة أن يكون معدل نمو الاقتصاد هونفس الذي للسكان العاملين .

الانتقاد الأساس الموجه إلى هذا التعليل هو أنه في الأجل الطويل ، يصبح النمو الاقتصادي كلياً مستقلاً عن رأس المال والاستثمار .

2 : نوعية العمل

لا يكفي تطور كمية العمل لتقدير مساهمة عنصر العمل في النمو . يجب أن تكون نوعية العمل مأخوذة بعين الاعتبار ، لكن قياسها صعب . في دراستهم عن نمو الاقتصاد الفرنسي فيما بعد الحرب ، كان م . م كارّي (M . M . carré) وديبوا (Dubois) ومالينڤو (Malinvaud) قد عينوا لعدد ساعات العمل معاملات ترجيح تأخذ بالاعتبار هيكل السكان العاملين على اساس الجنس والعمر ، وكذلك مستوى الثقافة . ترتسم النتائج على الجدول 22.3 .

نستنتج من هذا الجدول أنه اذا لم يكن للموارد الاجمالية من العمل أي تأثير هام على نمو الانتاج ، فان الآثار النوعية ليست معدومة كلياً .

جدول 22.3 تطور الموارد الاجمالية للعمل

آثار كمية ونوعية	آثار نوعية			آثار كمية (رجال / بالساعة)	اجمالي السكان العاملين	الفترات
	مجموع	مستوى الثقافة	بنية السكان العاملين على اساس الجنس والعمر			
0,25	0,45	0,3	0,15	— 0,2	0,2	1951-1957
0,35	0,45	0,3	0,15	— 0,1	—	1957-1963
0,40	0,45	0,35	0,10	—	0,6	1963-1969

الوحدات : معدلات نمو سنوية متوسطة

المرجع : ج . ج . كاري ـ ب ديبوا ـ إ . ماليڤو : النمو الفرنسي .

(J .J . Carré , E . Malinvaud, P. Dubois — la Croissance française)

كانت تفسيرات النمو المرتكزة على عنصر انتاج واحد ، موضع كثير من الانتقادات . التحاليل القائمة على دمج عنصرين ـ العمل ورأس المال ـ هي التي تشتمل على تبريرات نظرية وتجريبية .

فقرة ثالثة : التأثير المشترك لعناصر الانتاج على النمو

هذا التفسير ، أبصر النور سنة 1928 ، وقد تُرجم إلى دالة انتاج والتي سنقوم بدراستها ، هي الأولى من نوعها: دالة كوب ـ دوغلاس (Cobb - Douglas) .

اولاً : دالة الانتاج ذات العنصرين

ينبغي ، قبل التصدي لشرح النمو بدالة الانتاج ، أن نحدد بعض المفاهيم الأساسية .

1 : مفهوم دالة الانتاج

تعريف

دالة الانتاج هي علاقة قائمة بين الانتاج والعناصر المستخدمة .

اذا اعتبرنا أن Y هي الانتاج وأن J_n .. J_i .. J_2 ، J_1 هي عناصر الانتاج فالعلاقة تكتب :

$$Y = f(J_1, J_2 \ldots J_i \ldots J_n)$$

دالة الانتاج هي اذن علاقة بين الناتج المحصل والاستخدامات . ويمكن أن تعتبر كأنها التعبير عن تدفق (الانتاج) ناجم عن مخزونات (كميات العناصر) .

الفائدة من دراسة دالة الانتاج على مستوى الوطن هي مزدوجة : فهي تفسر أولاً ، كيف ولماذا يتم النمو الاقتصادي تاريخياً ، وهي من جهة ثانية ، تحاول ان تصوغ تنبؤات متوسطة وطويلة الأجل ، أي لـ 4 — 5 سنوات ولأبعد من ذلك .

2 : دالة الانتاج كوب ـ دوغلاس (Cobb - Douglas)

تأخذ دالة كوب ودوغلاس بعنصرين انتاجيين لتفسير النمو : رأس المال والعمل

$$Y = f(K, L)$$

العبارة الرياضية هي $Y = A K^{\alpha} L^{\beta}$ [1]

مع افتراض أن : $\alpha + \beta = 1$.

نستطيع ان نكتب : $\log Y = \log A + \beta \log K + \alpha \log L$ [2]

Y= الانتاج

A = معامل ثابت مستقل لوحدات القياس المستخدمة .

K = رأس المال .

L = العمل .

β= مرونة الانتاج لرأس المال .

∝ = مرونة الانتاج للعمل .

تم وضع الدالة المحددة النوعية ، بشكل رياضي سنة 1928 وتم التحقق منها احصائياً فيما بعد . وبرز العديد من مشاكل القياس ، ليس في تقدير الانتاج حيث أن الناتج الوطني بالمقيمة أو بالمؤشر ، يوفر تقديراً كاملاً ، لكن في تقدير عناصر الانتاج .

من الدالة الرياضية ، نستطيع أن نستخرج مفهومين اقتصاديين يسمحان لنا بتأويل التحقيقات الاحصائية : مرونات الانتاج وفقاً للعناصر ، ومعدل نمو الانتاج .

أ ـ مرونات الانتاج

تعريف

المرونة هي نسبة النمو الخاص بالانتاج إلى النمو الخاص بالعنصر . وهي تدل على ردات فعل الانتاج تجاه تغيرات عنصري رأس المال والعمل .

I ـ **مرونة الانتاج لرأس المال** : تكتب هذه المرونة :

$$\frac{\frac{dY}{Y}}{\frac{dK}{K}} = \frac{dY}{dK} \times \frac{K}{Y}$$

وهي تساوي : الانتاجية الحدية لرأس المال مضروبة بمعامل رأس المال . تساوي

$$\frac{d(\log Y)}{d(\log K)}$$

نستطيع أن نكتب بالاستناد إلى المعادلة [2] :

$$d(\log Y) = \beta\, d(\log K)$$

منها المرونة :

$$\frac{d(\log Y)}{d(\log K)} = \beta \qquad [3]$$

كذلك تكون :

$$\beta = \frac{dY/Y}{dK/K}$$

$$= \frac{dY}{Y} \times \frac{K}{dK} = \frac{dY}{dK} \times \frac{K}{Y} = f'_K \cdot \frac{K}{Y}$$

المرونة هي اذن الأس β في دالة الانتاج .

II ـ **مرونة الطلب للعمل** : لدينا: $\frac{dY/Y}{dL/L} = \frac{d(\log Y)}{d(\log L)}$

انطلاقاً من العلاقة [2] نكتب $d(\log y) = \alpha\, d(\log l)$

تكون :

$$\frac{d(\log Y)}{d(\log L)} = \alpha \qquad [4]$$

باجراء حسابات مماثلة للسابقة نحصل على :

$$\alpha = f'_L \cdot \frac{L}{Y}$$

المرونة هي اذن المعامل ∝ لدالة الانتاج .

ان مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال او للعمل ، المعادلة لـ β أو ∝ ، تعني ان

كل نمو بنسبة % 1 في حجم رأس المال او العمل ، يجر معه زيادة بـ % β أو % ∝ في الناتج الوطني .

وحيث أن دالّة الانتاج كوب ودوغلاس β + ∝ تساوي 1 فإن زيادة الانتاج تكون مساوية لزيادة العناصر .

اذا كانت ∝ + β < 1 : تكون زيادة الانتاج أدنى من زيادة العناصر نقول بأنه يوجد « خسارة حجم » أو زيادة نفقات المشروع [1] .

اذا كانت ∝ + β > 1 فان زيادة الانتاج تكون أعلى من زيادة كميات العناصر عندها نقول بأنه يوجد « وفر حجم »[1] .

ب ـ معدل نمو الانتاج : يكتب النمو المطلق للانتاج :

$$dY = \frac{dY}{dK} . dK + \frac{dY}{dL} . dL$$
$$= f'_K . dK + f'_L . dL$$
$$= A . L^{\alpha}\beta K^{\beta-1} dK + A . K^{\beta}\alpha L^{\alpha-1} dL$$

النمو العائد للانتاج هو :

$$\frac{dY}{Y} = \frac{A . L^{\alpha}\beta K^{\beta-1}}{Y} dK + \frac{A . K^{\beta} Y \alpha L^{\alpha-1}}{Y} dL$$

يسجل معدل نمو الانتاج مع t = وقت

$$\frac{dY}{dt\ Y} = \beta \frac{dK}{dt\ Y} + \alpha \frac{dL}{dt\ L}$$

يكون بعد وضع زيادات الانتاج ، رأس المال والعمل خلال الفترات الزمنية المساوية على التوالي لـ .

$$\frac{dY}{dt} = \dot{Y}, \frac{dK}{dt} = \dot{K}, \frac{dL}{dt} = \dot{L} :$$

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \beta \frac{\dot{K}}{K} + \alpha \frac{\dot{L}}{L} \qquad [5]$$

---

(1) عندما تكون الزيادة في الانتاج أكبر من الزيادة التي استعملت في عناصر الانتاج ، يكون المشروع قد حقق وفراً ويسمى بالفرنسية Economie d ' échelle وبالانكليزية Economy of scale .
وعندما تكون الزيادة في الانتاج أقل من الزيادة التي استخدمت في العناصر لا يكون المشروع قد حقق وفراً بل على العكس زادت نفقات انتاجه وهذا يدعى déséconomie d ' échelle او disconomy of scale، ويفسرها معجم المصطلحات الاقتصادية والتجارية ـ لصاحبه مصطفى هني ـ مطبعة لبنان ـ بعبارة « زيادة نفقات الانتاج متعلقة بحجم المشروع » . المترجم

ثانياً : دالة الانتاج والنمو

الاختبارات الاحصائية الأولى التي تهدف للتحقق من صحة دالة انتاج كوب ـ دوغلاس كانت قد أجريت على الصناعات التحويلية الأميركية . وقبل المضي بعيداً في التحقيقات التجريبية ، نرى من الضروري ان نعرض الفائدة لدالة الانتاج هذه .

1 : الفائدة والنتائج لدالة كوب ـ دوغلاس

الفائدة التي تقدمها دالة الانتاج لتفسير النمو الاقتصادي هي قدرتها على توفير أجابة عن أسباب نمو الناتج الوطني. هل أن هذا النمو طويل الأجل بفعل زيادة كميات العناصر وتعديلات دمجها أو هل هو أيضاً ناتج عن تغيرات في المؤسسات؟هل هناك عنصر وحيد يفسر ذلك ؟ هل هناك تدرج في هذه العناصر ؟

المشكلة الجوهرية هي في قياس المكونَين للدالة : ∝ و β . النتائج المستخلصة من دوغلاس (Douglas) كانت :

$$\alpha = 0.75$$
$$\beta = 0.25$$

2 : التحقيقات الاحصائية لدالة كوب ـ دوغلاس

تحقيقات احصائية عديدة كانت قد أجريت بواسطة مجموعات زمنية وداخل القطاعات . يعرض الجدول 4 . 22 النتائج الرئيسة المأخوذة من الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة الأميركية من 1899 حتى 1922 .

وقد أجريت دراسة مماثلة على اقتصاديات أخرى وأعطت نتائج قريبة. وفي الجدول 5 . 22 مثال عن اوستراليا .

وقد أكدت التجارب الخاصة بدالة الانتاج كوب ـ دوغلاس التي أجريت على الاقتصاد السوفييتي النتائج المحصلة في البلدان الرأسمالية ، إلاّ أن مجموع المكونين + ∝ β هو بثلاثة من خمسة ، أكبر من الوحدة . يظهر أن هذه الدولة كانت قد حققت اقتصاديات حجم تقريباً كبيرة ، تمركزت خاصة في فروع انتاج سلع الانتاج . يرجع السبب في ذلك إلى أن هذا القطاع كان معززاً بشكل واسع وأن النمو الاقتصادي للاتحاد السوفييتي كان قد تحقق بواسطة القطاع الصناعي وخاصة بواسطة الصناعة الثقيلة .

جدول 4 . 22 دالة الانتاج في الولايات المتحدة الأميركية (1899 - 1922)

	$Y = AL^{\alpha}K^{\beta}$			
	α	β	α + β	A
أ ـ سلاسل زمنية (1)				
I 1899-1922	0,81	0,23	1,04	0,84
II 1899-1922	0,78	0,15	0,93	1,38
III 1899-1922	0,73	0,25	0,98	1,21
IV 1899-1922	0,63	0,30	0,93	1,35
ب ـ تحاليل على اساس مقاطع آنية تقوم على مجمعات قطاعية				
1889	0,51	0,43	0,94	58,34
1899	0,62	0,33	0,95	106,43
1904	0,65	0,31	0,96	107,40
1909	0,63	0,34	0,97	90,99
1914	0,61	0,37	0,98	81,66
1919	0,76	0,25	1,01	244,21
متوسط	0,63	0,34	0,97	

1 السلاسل I ، II ، III ، IV تقابل مختلف المقاييس المتغيرة للدالة .

المصدر : P . H . Douglas «هل هي قوانين الانتاج»ـ المجلة الاقتصادية الأميركية 1948 .

جدول 5 . 22 دالة الانتاج في اوستراليا

	α	β	α + β
أ ـ سلاسل زمنية			
فيكتوريا 1907-1929	0,84	0,23	1,07
غاليا الجنوبية الجديدة 1906-1927	0,78	0,20	0,98
ب ـ سلاسل قطاعية			
أوستراليا 1912	0,52	0,47	0,99
أوستراليا 1922-1923	0,53	0,49	1,02
أوستراليا 1926-1927	0,59	0,34	0,93
أوستراليا 1934-1935	0,64	0,36	1,00
أوستراليا 1936-1937	0,49	0,49	0,98
المتوسط العام	0,60	0,37	0,97

المصدر : ر . فروي R.Fruit ، « النشرة الاقتصادية » ، 1962 .

بالاختصار ، تسمح مختلف الدراسات بأن نقدم الاستنتاجات التالية :

1 ـ المعامل α هو بين 60 , 0 , 80 , 0 .

2 ـ المعامل β هو بين 15 , 0 , 40 , 0 .

3 ـ مجموع α و β هو بالنسبة لمعظم الاختبارات قريب من الوحدة .

4 ـ بالنسبة للدولة الواحدة ، المعاملات تتغير من فترة لأخرى .

5 ـ يمكن ان يكتب نمو الناتج الوطني ، اذا اعتبرنا أن المتوسط لـ α و β هو على التوالي 0,70 و 0,30:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = 0{,}70\frac{\dot{L}}{L} + 0{,}30\frac{\dot{K}}{K}$$

تعني هذه المعادلة بأن تغيراً لعنصر العمل ، يمارس بمرتين أكثر ، التأثير على النمو الاقتصادي ، من تغير مماثل لعنصر رأس المال .

اذا $\frac{\Delta L}{L} = \frac{\Delta K}{K} = 2\ \%$ يكون معنا $\frac{\dot{Y}}{Y} = 2\ \%$

لكن 70 % من هذه الزيادة تكون بسبب تغيرات العمل .

3 : دالة كوب ـ دوغلاس والتقدم التقني

في دالة كوب ـ دوغلاس ، لا يتوقف النمو الاقتصادي سوى على كميات العناصر ولا تدخل فاعلية العمل ورأس المال في الاعتبار . غير أن هذه الأخيرة تتأثر بالتقدم التقني الذي مصدره الأساس يكمن في مستوى الثقافة .

يمكن ادخال التقدم التقني وعندها تكتب دالة كوب ـ دوغلاس على النحو التالي :

$$Y_t = A \,.\, L_t^{\alpha} \,.\, K_t^{1-\alpha} \,.\, e^{pt}$$

حيث : t = الوقت ،

e = اساس اللوغاريتم النيبري ،

p = معدل نمو التقدم التقني

نستخرج من هذه المعادلة ، معدل نمو الانتاج :

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = p + \alpha \frac{\dot{L}}{L} + (1 - \alpha) \frac{\dot{K}}{K}$$

عندما نعرف ∝ ومعدلات نمو كميات العناصر ، نستطيع تقدير التقدم التقني : هو الجزء من النمو غير المفسر بعناصر الانتاج . هذا الجزء يسمى « المتبقي ».التقديرات بالنسبة لفرنسا هي المبينة في الجدول 6 . 22 .

جدول 22.6 مصادر النمو الفرنسي

	1959-1969	1913-1963
معدل النمو. $\dot{Y}/Y$	5,0	2,1
حصة اليد العاملة(1) $\alpha \frac{\dot{L}}{L}$	0,3	0,2
حصة رأس المال $(1 - \alpha) \frac{\dot{K}}{K}$	1,5	0,5
$p =$ المتبقي	3,2	1,4

(1) جرى تصحيح عنصري اليد العاملة ورأس المال بآثار كمية ونوعية مثل مدة العمل ، مستوى الثقافة ، انعاش رأس المال .

الوحدات : نسب مئوية متوسطة .

المصدر : الدفاتر الفرنسية رقم 161 .

في الفترة 1959 - 1969 يعبر العمل فقط عن نسبة % 6 من معدل النمو ، وهذا ضعيف جداً . مساهمة رأس المال هي أكثر أهمية ، فهذا العنصر يمثل % 30 من معدل النمو . المتبقي مرتفع جداً ، لأنه يمثل % 64 من معدل النمو من 1959 حتى 1969 و % 66 من 1913 حتى 1963.أدت هذه الاستنتاجات إلى ادخال عناصر أخرى مفسرة ، مع عناصر الانتاج ، كما هو مبين في الجدول 7 . 22 .

من هذه الدراسة نستخلص ستة استنتاجات :

ـ لم يساهم حجم العمل ايجابياً في النمو الا منذ 1963 . وهو لا يمثل سوى % 6 من النمو .

جدول 7. 22 تحليل معدل النمو للانتاج الفرنسي

مكون ذو أثر مقدر	فترة من 1951 إلى 1969	فترات ضمنية 1951-1957	1957-1963	1963-1969	حقبة طويلة جداً من 1913 الى 1963
الناتج الداخلي الاجمالي	5,0	4,7	5,1	5,1	2,1
ـ الاستخدام في الفروع (البشر في السنوات)	—	- 0,2	—	0,3	- 0,1
ـ مدة العمل	- 0,1	—	—	- 0,3	- 0,3
ـ نوع العمل (عمر ، ثقافة ، كثافة العمل)	0,4	0,4	0,4	0,5	0,6
ـ هجرات المهن	0,6	0,5	0,6	0,5	0,3
ـ حجم رأس المال الصافي	1,1	0,8	1,1	1,3	0,5
ـ تجديد رأس المال	0,4	0,3	0,4	0,4	—
ـ كثافة الطلب	0,1	0,3	- 0,1	0,1	—
ـ المتبقي	2,5	2,6	2,7	2,3	1,1

الوحدات : نسب مئوية

المصدر : كاري ، ديبوا ، مالينفو : النمو الفرنسي .

ـ كمية العمل لها تأثير اكثر أهمية فهي تمثل 8 % من معدل النمو بين 1951 و1969 .

ـ هجرات المهن ، أي ترحيل الزراعة نحو الصناعة ، يمثل 12 % من النمو بين 1951 و 1969 . وهذه التحولات عوضت جزءاً من الركود في فئة السكان العاملين .

ـ أما نسبة تمثيل رأس المال فهي كبيرة ، لأنها بين 1951 و 1969 كانت تشكل 22 % من معدل النمو . وكان لتجديد رأس المال نصيب مماثل في التأثير على نوعية العمل .

ـ كثافة الطلب لم يكن لها أثر يذكر .

ـ المتبقي غير الموضح يبقى هاماً ويمثل النصف في معدل النمو السنوي .

يقدم التحليل الرياضي والاحصائي للنمو الاقتصادي بواسطة دالات الانتاج حدوداً مهمة . لا يمكن للكمية ونوعية عناصر الانتاج أن تكون كافية لتفسير ظاهرة تبدو شائكة . الدراسات النوعية هي التي تبين بجلاء أهمية التغيرات البنيوية والمؤسسية (نظام مصرفي ، خطة . . الخ) وسلوك وذهنيات الوحدات الاقتصادية .

فقرة رابعة : تقدم النمو

برز منذ عدة سنوات ، وعي لما يمكن أن ينشأ من أضرار عن النمو والتناقض المحتمل بين النمو والرفاهية . يدور تقدم النمو مرتبطاً بمحورين : تكاليف النمو الاقتصادي والنمو الصفر .

اولاً : تكاليف النمو

تكاليف النمو هي الإضرار بالمحيط والموارد الطبيعية والتكاليف الانسانية .

1 : الإضرار بالمحيط وبالموارد الطبيعية

ان الإضرار أو افساد المحيط ليس بحاجة للاثبات . فهو يبرز بعدد معين من « العوارض الخارجية » وأهمها : التلوث ، الازدحام ، الضجة ، تشويه المناظر ، اختلال توازن البيئة . أما آثار استنفاد الموارد الطبيعية (موارد الطاقة والمواد الأولية) فقد أوضحها بجلاء تقرير مؤسسة ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT) [1] في اجتماع روما : « محطة للنمو » .

باعتمادها بعض المتغيرات الستراتيجية على المستوى العالمي (السكان ، الانتاج الصناعي ، حصة الفرد من المواد الغذائية ، التلوث ، الموارد الطبيعية) توصلت مؤسسة ماساشوستس للتكنولوجيا إلى استنتاج أن النظام الاقتصادي سينهار قبل السنة 2100 باستنفاد الموارد الطبيعية والتلوث الذي لا يمكن الصمود في وجهة . ورغم الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى هذه الدراسة (اكتشاف مناجم جديدة أو أشكال جديدة للطاقة . .) والأخطاء التي تكشفها ، فانها جديرة بأن تبعث وعياً بمخاطر نمو تفسيري مماثل للذي عرفناه من 1950 حتى 1974 .

2 : التكاليف الانسانية

لم يخفف النمو الاقتصادي بشكل ملموس ، الفوارق الاجتماعية في أكثر البلدان وفوق ذلك كان مصدراً « لحالات فقر خاصة » (مزارعون ، صغار التجار ، حرفيون . .) . مما لا ريب فيه ، أن النمو الاقتصادي أوجب على بعض الفئات الاجتماعية ، تحمُّل تكاليف لا تطاق ، وكذلك بالنسبة لبعض الدول (شروط العمل للعمال المتخصصين والعمال المهاجرين ، استغلال الموارد الطبيعية للبلدان التي هي في طريق النمو . . الخ) . في التحليل الاقتصادي

---

(1) Massachusetts Institue of Technology .

التقليدي ، لا تؤخذ هذه التكاليف بعين الاعتبار . تلك هي بصورة خاصة حالة الكميات الاقتصادية المجمعة : الناتج الداخلي الاجمالي او الناتج الوطني الاجمالي المفترض أنها تصور النمو الاقتصادي .

ثانياً : النمو الصفر

أدى التشهير بمساوىء نمو اقتصادي « فظ » وغير مراقب ، إلى قيام بعض الاقتصاديين ، في السبعينات ، بمعارضة الحاجة للنمو والمناداة بنمو صفر . ان ادانة النمو بذاته هي وجهة نظر وصفها البعض بأنها « حلم غنى » . في الواقع ، النمو لا يعني في الوقت الحالي سوى عُشر الانسانية . النمو الصفر هو هدف غير واقعي . الفضل الوحيد للمنتقصين من قيمة النمو هو أنهم بعثوا الوعي بأن على المجتمعات في المستقبل ، أن تتوجه نحو نموذج آخر للنمو الاقتصادي .

مراجع :

مؤلفات :

G. ABRAHAM-FROIS, *Éléments de dynamique économique*, 2[e] éd., Dalloz, Paris, 1972.

BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL, *Emploi et croissance économique*, Genève, 1964.

J.-J. CARRE, P. DUBOIS, E. MALINVAUD, *La croissance française. Un essai d'analyse économique causale de l'après-guerre*, Le Seuil, Paris, 1972.

C. CHARMEIL, *Investissement et croissance économique*, Dunod, Paris, 1969.

E.-F. DENISON, *Why Growth Rates Differ*, The Brookings Institution, Washington D.C., 1967.

L.-H. DUPRIEZ, *Les mouvements économiques généraux*, 3[e] éd., Ed. Nauwelaerts, Louvain, 1966.

J.-J. GRANELLE, *Fluctuations économiques et conjoncture*, Masson, Paris, 1977.

P.-Y. HENIN, *Macrodynamique : fluctuations et croissance*, Economica, Paris, 1979.

B.-F. HOSELITZ (ed.), *Théories de la croissance économique*, Dunod, Paris, 1970.

J.-W. KENDRICK, *Productivity trends in the United States*, National Bureau of Economic Research, 1961.

S. KUZNETS, *Modern economic growth*, Yale University Press, New-Haven, 1966.

S. KUZNETS, *Croissance et structure économique*, Calmann-Levy, Paris, 1972.

S. KUZNETS, *Population, capital and growth*, Heinemann Educational Books, Londres, 1974.

W.-A. LEWIS, *La théorie de la croissance économique*, Payot, Paris, 1963.

P. MAILLET, *La croissance économique*, PUF, Paris, 1966.

D.-L. MEADOWS, *Halte à la croissance*, Fayard, Paris, 1972.

J.-P. MOCKERS, *Croissances économiques comparées. Allemagne, France, Royaume-Uni, 1950-1969*, Dunod, Paris, 1969.

OCDE, *Les politiques de l'emploi, les revenus et la croissance à moyen terme*, Paris, 1978.

R.-M. SOLOW, *Théorie de la croissance économique*, A. Colin, Paris, 1972.

مقالات

A. BARRÈRE, L'analyse des relations entre le capital et la production, *Revue d'Économie Politique*, n° 2, 1955.

A. COTTA, Investissement industriel et croissance de l'économie française, *Revue Economique*, juillet 1983.

P.-H. DOUGLAS, Are they laws of production, *American Economic Review*, mars 1948.

R. FRUIT, La fonction de production de Cobb-Douglas, *Revue Économique*, mars 1962.

فهرس

القسم الثاني : محددات الطلب الكلي

القسم الثالث : التوازن الاقتصادي الكلي

القسم الرابع : النقود وتمويل الاقتصاد

القسم الخامس : اختلالات التوازنات الاقتصادية الكلية

القسم السادس : المشاكل النقدية والمالية الدولية

القسم السابع : السياسة الاقتصادية

القسم الثامن : النمو والتقلبات الاقتصادية

المؤلفان

د . برنارد برنييه : أستاذ مساعد في مركز الدراسات التجارية العليا معهد العلوم المعّمقة (HEC -ISA) .

د . إيڤ سيمون : أستاذ في جامعة باريس ـ دوفين استاذ مساعد في مركزالدراسات التجارية العليا معهد العلوم المعّمقة (HEC -ISA) .

المترجم

د . عبد الامير ابراهيم شمس الدين

استاذ مساعد في كلية العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال (الفرع الأول) ـ الجامعة اللبنانية .

1989/8/317.

هذا الكتاب

الإقتصاد بمواضيعه
المتعددة هو في طليعة اهتمامات
المسؤولين ورجال السياسة والحكم لرسم التوجه
الصحيح لخططهم وقراراتهم في مسيرة الانطلاق ببلادهم
نحو الرقي والتقدم على كافة الاصعدة : الادارية ،
السياسية والإقتصادية ، الإنمائية والتربوية .. وهو هاجس رجال
الاعمال وأصحاب المشروعات ومن يعمل في هذه المشروعات
من مديرين ومحاسبين وفنيين وعمال بغية الوصول إلى الأداء الحسن
والإنتاج الكبير والاشباع لمختلف الحاجات ورب او ربة الأسرة يفتش كل منهما
عن دليل ملموس ومبسّط ينير الطريق لحسن التدبير والتمكن من انتاج أو الحصول
على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات الأسر . والاقتصادي والباحث
والطالب الذين يهمهم الدرس والتنقيب لمعرفة الأسس التي يقوم
عليها بناء الوطن وتأمين حاجات مواطنيه للحصول على الإكتفاء
والإشباع ، ورفع مقومات الإقتصاد الوطني انطلاقاً
من المعطيات الداخلية والعلاقات الدولية .
إلى الكل نقدم كتاب
أصول الإقتصاد الكلي .

الكتاب للنشر والتوزيع

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع